الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين. سطيف2
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: علم الاجتماع

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: socio/004/02/17

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في فرع علم الاجتماع
تخصص: علم اجتماع السياسي

بعنوان:

# الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر

إعداد الطالبة:
ريمة مشطوب

لجنة المناقشة:

| اسم ولقب الأستاذ | الرتبة | مؤسسة الانتساب | الصفة |
|---|---|---|---|
| أ.د/ نادية عيشور | أستاذ التعليم العالي | جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 | رئيسا |
| أ.د/ الطيب بلوصيف | أستاذ التعليم العالي | جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 | مشرفا ومقررا |
| د/ وليد رفاس | أستاذ محاضر أ | جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 | ممتحنا |
| أ.د/ عبد الناصر عزوز | أستاذ التعليم العالي | جامعة محمد بوضياف- المسيلة | ممتحنا |
| أ.د/ سلطان بلغيث | أستاذ التعليم العالي | جامعة العربي التبسي- تبسة | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2022/2021

# فاتحة البحث

يقول العماد الأصفهاني :

إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه

إلا وقال في غده لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد

هذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل

ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا أعظم العبر

وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.....

**العماد الأصفهاني**

**الحمد والشكر لله على توفيقه وتيسيره لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع رغم نقائصه.**

**بعد التوفيق من الله عز وجل في إنجاز هذه الأطروحة، أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى كل من كان سندا وموجها وناصحا ومقوما لهذا العمل، ساهم في تقديم الإضافة لعملي، بدأ بالأستاذ المشرف الدكتور "الطيب بلوصيف" نظيرا لما قدمه لي من نصائح وتوجيهات أكاديمية طيلة فترة إنجاز هذا العمل.**

**كل الأساتذة والأصدقاء والإخوة والأخوات كلا باسمه والذين لم يبخلوا علي بمساعدتهم لتصويب هذا العمل وخروجه إلى النور، فلكل مني جزيل الشكر وجميل العرفان والامتنان ما حييت.**

**لأعضاء لجنة المناقشة الذين سأحظى بشرف قراءتهم ومناقشتهم لهذه الدراسة المتواضعة، أقدم لكم الشكر والعرفان على ما ستقدمونه من نصائح وتوجيهات لتصويب بحثي والتي من دون شك ستكون نبراسا تنير مساري العلمي.**

**شكرا لمعلمي الذي علمني كيف أخط حرفا وأساتذتي الذي درسوني من المرحلة الابتدائية وصولا للمرحلة الجامعية والمهنية.**

**شكرا لكل من ساعدني ولو بالكلمة الطيبة**

إلى الذي علمني أنّ الجد والعمل خير سبيل للوصول إلى المجد وأنار قلبي بشعاع الأمل.

# إلى روح والدي الطاهرة

إلى التي علمتني أن العلم خير زاد في الدنيا والآخرة

وأن الحياة بلا علم لا قيمة لها، وأن قيمة الحياة بأهدافها.

# أمـي الغـالـيـة

## فهرس المحتويات

**فاتحة البحث**

**شكر وتقدير**

**الإهداء**

**فهرس الجداول**

**فهرس الأشكال**

**مقدمة**..... أ-هـ

## التأسيس المنهجي للدراسة

**الفصل الأوّل: البناء التّصوري والمفاهيمي للدّراسة**.....2

**تمهيد** .....3

**أولا:** إشكالية الدراسة .....4

**ثانيا:** فرضيات الدراسة .....12

**ثالثا:** أسباب اختيار الموضوع .....12

**رابعا:** أهمية الدراسة .....13

**خامسا:** أهداف الدراسة.....14

**سادسا:** ضبط مفاهيم الدراسة.....14

1- مفهوم الثقافة .....14

2- تعريف الثقافة السياسية .....18

3- تعريف المشاركة participation .....23

4- الديمقراطية Démocratie .....23

5- مفهوم الديمقراطية التشاركية.....27

**سابعا:** الدراسات السابقة.....34

أ/ الدراسات المحلية.....35

ب/ الدراسات العربية..... 49

**ثامنا:** التعقيب على الدراسات السابقة وصور الاستفادة منها ..... 53

## التّأسيس النّظري للدّراسة

**الفصل الثّاني: السّياق النّظري للثّقافة السّياسية في الجزائر، ومسارات تكوينها** ..... 58

**تمهيد** ..... 59

**أولا: الثقافة؛ المكونات والوظائف** ..... 60

**1- الثقافة وحدود التقاطع مع المفاهيم الأخرى** ..... 60

1-1 الثقافة والحضارة ..... 60

1-2 الثقافة والسياسة ..... 63

1-3 الثقافة والهوية ..... 65

**2- تصنيفات الثقافة ووظائفها** ..... 67

2-1 تصنيفات الثقافة ..... 67

2-1-1 الثقافة المادية والثقافة غير المادية ..... 67

2-1-2 الثقافة السياسية ..... 69

2-1-3 الثقافة الاجتماعية ..... 69

2-2 وظائف الثقافة ..... 69

**3- الاتجاهات النظرية المفسرة للثقافة** ..... 70

3-1 الاتجاه البنائي الوظيفي ودراسة الثقافة ..... 70

3-2 اتجاه الانتشار الثقافي ودراسة الثقافة ..... 72

3-3 الاتجاه الماركسي ودراسة الثقافة ..... 74

**ثانيا: الثقافة السياسية، النشأة والتطور، أبعاد وتصنيفات** ..... 75

1- **نبذة تاريخية على نشوء الثقافة السياسية**Political Culture ..... 75

**2- التصورات النظرية المفسرة للثقافة السياسية** ..... 79

2-1 التصور السلوكي لدراسة الثقافة السياسية ..... 79
2-2 التصور البنائي الوظيفي لدراسة الثقافة السياسية ..... 80
2-3 التصور الماركسي لدراسة الثقافة السياسية ..... 81
2-4 التصور الإسلامي لدراسة الثقافة السياسية ..... 83
2-5 النظرية التفاعلية الرمزية لدراسة الثقافة السياسية ..... 83
**3- الثقافة السياسية والمفاهيم المحيطة بها** ..... 85
3-1 الثقافة السياسية والتنمية السياسية ..... 85
3-2 الثقافة السياسية والتنشئة السياسية ..... 85
3-3 الثقافة السياسية والمشاركة السياسية ..... 86
3-4 الثقافة السياسية والأيديولوجية ..... 88
3-5 الثقافة السياسية والشرعية ..... 89
3-6 الثقافة السياسية والديمقراطية ..... 89
3-7 الثقافة السياسية والوعي السياسي ..... 89
**4- أهمية ووظائف الثقافة السياسية** ..... 90
4-1 أهمية الثقافة السياسية ..... 90
4-2 وظائف الثقافة السياسية ..... 93
**5- أبعاد الثقافة السياسية، تقسيماتها وخصائصها** ..... 96
5-1 أبعاد الثقافة السياسية ..... 96
5-1-1 بُعد الحرية والإكراه ..... 96
5-1-2 بُعد الشك والثقة ..... 97
5-1-3 بُعد المساواة والتدرج ..... 97
5-1-4 بُعد الولاء المحلي والقومي ..... 97

2-5 تقسيمات الثقافة السياسية وخصائصها..... 99
5-2-1 الثقافة السياسية التابعة (الخاضعة)..... 99
5-2-2 الثقافة السياسية المحدودة والضيقة (الرعائية) .....100
5-2-3 الثقافة السياسية المشاركة .....102
**ثالثا: الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري -النظرية والواقع-** .....104
1- المؤثرات المساعدة على تشكل الثقافة السياسية الجزائرية .....104
2- مراحل تشكل الثقافة السياسية الجزائرية .....105
3- أسس تكوين الثقافة السياسية الجزائرية.....108
4- الثقافة السياسية، المجتمع المدني والديمقراطية في الجزائر؛ أية علاقة؟ .....109
5- أساليب تجسيد ثقافة سياسية ديمقراطية في الجزائر .....112
**خلاصة الفصل** .....115
**الفصل الثالث: الديمقراطية أصنافها وتقسيماتها -الواقع والآفاق-**.....116
**تمهيد** .....117
**أولا: المسار المفاهيمي للديمقراطية**.....118
**1- الحدود الفاصلة للمفاهيم المرتبطة بالديمقراطية**.....118
1-1 الديمقراطية والانتقال الديمقراطي ..... 118
1-2 الديمقراطية والتغيير السياسي ..... 119
1-3 الديمقراطية والتحول الديمقراطي..... 119
1-4 الديمقراطية والترسيخ الديمقراطي ..... 121
1-5 الديمقراطية والتنمية..... 122
**ثانيا- الإسهامات النظرية في دراسة الديمقراطية**.....123
1- إسهامات رواد نظرية العقد الاجتماعي .....123
2- إسهامات النظرية الشعبية للديمقراطية .....130
3- الإسهامات السّوسيولوجية في دراسة الديمقراطية .....130

3-1 إسهامات النظرية البنائية الوظيفية ..... 130
3-2 إسهامات النظرية الماركسية ..... 138
3-3 إسهامات النظرية التفاعلية الرمزية ..... 141
**4- إسهامات نظرية المشاركة الديمقراطية**.....143
**5- إسهامات روبرت ميشيلز**.....144
**6- إسهامات صامويل هنتجتون** .....144
**7- إسهامات المدرسة السلوكية** .....145
**ثالثا: أشكال الديمقراطية**.....148
1- الديمقراطية المباشرة (النموذج الأثيني) .....148
2- الديمقراطية النيابية .....148
3- الديمقراطية شبه المباشرة.....149
**رابعا: تقسيمات الديمقراطية**.....150
1- الديمقراطية الليبرالية (الدستورية) .....150
2- الديمقراطية التشاركية .....151
3- الديمقراطية الاشتراكية .....154
4- الديمقراطية الاجتماعية .....154
5- الديمقراطية التوافقية .....155
6- الديمقراطية النخبوية التنافسية .....156
7- الديمقراطية السياسية.....156
8- الديمقراطية التعددية .....157
**خامسا: المقاربة النظرية للبحث** .....157
**خلاصة الفصل** .....160
**الفصل الرّابع: التّجربة الدّيمقراطية الجزائرية؛ المسار السّوسيوسياسي للتحول نحو الديمقراطية ومؤثراته** .....161
**تمهيد** .....162

**أولا: طبيعة النظام السياسي الجزائري** .....163
**1- التيارات البارزة في النظام السياسي الجزائري** .....163
**2- الممارسة السياسية للنخب الحاكمة في الجزائر** (1963م- 1992م).....165
2-1 الممارسة السياسية في عهد أحمد بن بلة (1963م- 1965م) ..... 165
2-2 الممارسة السياسية في عهد هواري بومدين (1965م- 1976م) ..... 166
2-3 الممارسة السياسية في عهد الشاذلي بن جديد (1979م- 1992م) ..... 169
**3- انتفاضة الخبز أحداث 05 أكتوبر 1988م**.....172
**ثانيا: المؤسسات السياسية المشكلة للنظام السياسي الجزائري** .....174
1- الحزب (جبهة التحرير الوطني) .....174
2- مؤسسة الرئاسة .....177
3- المؤسسة العسكرية (الجيش) .....179
**ثالثا: تجربة التحول الديمقراطي رهانات سببية وتجربة واقعية** .....182
**1- الظروف الداخلية والخارجية لانتهاج مسار التحول الديمقراطي ومؤثراته**.....182
1-1 الظروف الداخلية للتحول الديمقراطي ..... 182
أ/ المؤثرات السياسية.....182
ب/ المؤثرات الاقتصادية.....187
ج/ المؤثرات الاجتماعية والثقافية.....189
2-1 الظروف الخارجية للتحول الديمقراطي ..... 191
أ/ الضغوطات السياسية الدولية .....191
ب/ الضغوطات الاقتصادية الدولية.....193
ج/ الضغوطات الإقليمية.....194
**رابعا: ملامح التحول الديمقراطي في الجزائر**.....194
**1- دستور 1989م وديمقراطية الفوضى**.....194
أ/ قانون الأحزاب السياسية في شكل جمعيات سياسية (إقرار التعددية السياسية والحزبية) ...197

ب/ تشكيل مجلس دستوري.....201
ج/ الاهتمام بحقوق الإنسان.....201
د/ تفعيل دور المجتمع المدني.....201
هـ/ تحرير قطاع الإعلام.....201
**2- إجراء الانتخابات التعددية في الجزائر** .....202
2-1 الانتخابات المحلية 12 جوان 1990م ..... 202
2-2 الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991م ..... 203
2-3 إلغاء المسار الانتخابي 11 جانفي 1992م ..... 206
2-4 الانتخابات الرئاسية 16 نوفمبر 1995م ..... 207
**3- دستور 28 نوفمبر 1996م**.....209
**4- التعديل الدستوري 2008م** .....212
**5- التعديل الدستوري 2016**.....213
**خلاصة الفصل** .....215
**الفصل الخامس: الدّيمقراطية التّشاركية آفاق نظرية وتحديات ميدانية** .....216
**تمهيد** .....217
**أولا: مقوّمات الديمقراطية التشاركية وقواعد تجسيدها** .....218
**1- أسباب بروز الديمقراطية التشاركية**.....218
1-1 الأسباب السياسية ..... 218
1-2 الأسباب الثقافية والعلمية ..... 218
**2- كرونولوجيا ظهور الديمقراطية التشاركية وتطبيقاتها عبر دول العالم** .....220
2-1 كرونولوجيا ظهور الديمقراطية التشاركية..... 220
2-2 تطبيقات الديمقراطية التشاركية عبر دول العالم ..... 224
**3- مستويات الديمقراطية التشاركية**.....227
3-1 الإعلام ..... 227

2-3 الاستشارة ..... 228
3-3 التشاور ..... 229
4-3 اتخاذ القرار بصورة مشتركة..... 229
5-3 الإنتاج المشترك أو الشراكة..... 229
6-3 التفويض..... 230
**4- أهداف الديمقراطية التشاركية وركائز تجسيدها**.....230
1-4 أهداف الديمقراطية التشاركية..... 230
2-4 ركائز تجسيد الديمقراطية التشاركية..... 234
1-2-4 التنشئة السياسية.....234
2-2-4 تأكيد سيادة الشعب وسلطته.....235
3-2-4 الثقافة السياسية .....235
4-2-4 المشاركة السياسية.....236
5-2-4 التداول السلمي على السلطة .....236
6-2-4 وجود مجتمع مدني مهيكل ومنظم ومستقل في التمثيل .....236
7-2-4 المواطنة .....236
**5- ميكانيزمات تكريس الديمقراطية التشاركية** .....237
**ثانيا: الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين محددات التجسيد ومعيقات التحقيق**.....242
**1- الديمقراطية التشاركية؛ قراءة في المواد التي جاء بها الدستور الجزائري**.....242
**2-الفواعل الأساسية في إرساء ديمقراطية تشاركية** .....246
1-2 المواطن ..... 246
2-2 المجتمع المدني ..... 250
3-2 القطاع الخاص ..... 252
**3-معوقات تطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر** .....253

3-1 ضعف التنشئة والثقافة السياسية للأفراد ..... 254
3-2 ضعف المجتمع المدني والبعد السياسي ..... 254
3-3 ضعف الأحزاب السياسية ..... 255
3-4 ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطنين ..... 256
3-5 سوء توظيف الديمقراطية التشاركية ..... 256
**خلاصة الفصل** ..... 257

## المحك الميداني

**الفصل السّادس: الإجراءات المنهجية للدّراسة الميدانية** ..... 259
**تمهيد** ..... 260
**أولا: مجالات الدراسة** ..... 261
أ/ التعريف بالمجال الجغرافي للدراسة ..... 261
ب/ تحديد المجال الزمني للدراسة ..... 261
ج - المجال البشري ..... 263
**ثانيا: منهج الدراسة** ..... 263
**ثالثا: مجتمع البحث وعينة الدراسة** ..... 266
1- مجتمع البحث ..... 266
2- عينة الدراسة ..... 267
أ/ اختيار العينة وتحديدها ..... 267
ب/ مبررات اختيار العينة ..... 267
**رابعا: أدوات جمع البيانات** ..... 269
أ/ استمارة الاستبيان ..... 269
ب/ المقابلة ..... 271
ج/ استمارة تحليل المحتوى ..... 272

**خامسا: الأساليب الإحصائية** .....278
**الفصل السّابع: عرض بيانات الدّراسة الميدانية وتحليلها وتفسير نتائجها**.....280
**أولا: عرض وتحليل نتائج البيانات الميدانية**.....281
**1- عرض وتفريغ وتحليل نتائج الاستمارة ومناقشة نتائجها** .....281
1-1 عرض وتفريغ وتحليل نتائج البيانات الخاصة بمحور البيانات الشخصية..... 281
1-2 عرض وتفريغ وتحليل نتائج البيانات الخاصة بمحور الثقافة السياسية..... 287
1-3 عرض وتفريغ وتحليل نتائج البيانات الخاصة بالفرضية الأولى ..... 293
1-4 عرض وتفريغ وتحليل نتائج البيانات الخاصة بالفرضية الثانية..... 300
1-5 عرض وتفريغ وتحليل نتائج البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة..... 306
**2- عرض وتفريغ وتحليل نتائج المقابلة ومناقشة نتائجها**.....319
2-1 عرض وتفريغ وتحليل نتائج المقابلات الخاصة بحزب (جبهة التحرير الوطني) ..... 319
أ-عرض مقابلات مع أعضاء حزب (جبهة التحرير الوطني).....319
ب-تعقيب وتحليل للمقابلات الخاصة بحزب جبهة التحرير الوطني .....328
2-2 عرض وتفريغ وتحليل نتائج المقابلة الخاصة بحركة البناء الوطني..... 332
أ. عرض مقابلات مع أعضاء حركة البناء الوطني .....332
ب-تعقيب وتحليل للمقابلات الخاصة بحركة البناء الوطني.....345
**3- عرض وتفريغ وتحليل نتائج تحليل المحتوى ومناقشة نتائجها** .....351
3-1 التحليل الكمي والكيفي لمنشورات صفحات الأحزاب السياسية (الصفحة الرسمية لحزب جبهة التحرير الوطني، الصفحة الرسمية لحركة البناء الوطني)..... 351
أ. تحليل فئات الشكل بالإجابة على السؤال: كيف قِيل؟ .....351
ب. تحليل فئات المحتوى بالإجابة على السؤال: ماذا قيل؟ .....366
**ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية**.....384
**1/مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات**.....384

1-1 مناقشة نتائج الاستمارة ..... 384

2-1 مناقشة وتحليل نتائج المقابلات التي أجريت مع الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة .... 404

3-1 مناقشة نتائج التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل والمحتوى في الصفحة الرسمية للأحزاب السياسية (حزب جبهة التحرير الوطني، حركة البناء الوطني) على موقع الفايسبوك ..... 418

**2- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة**.....423

**ثالثا: النتائج العامة للدراسة**.....425

**رابعا: صعوبات الدراسة والاقتراحات**.....431

**خاتمة**.....433

**قائمة المراجع**.....437

**الملاحق**.....466

# فهرس الجداول:


| |
|---|
| **جدول رقم 1:** يبين أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة..... 53 |
| **جدول رقم 2:** يوضح أنماط الثقافة السياسية استنادا إلى مدى استجابة المواطنين في دولة معينة بشكل إيجابي للنظام السياسي القائم حسب ألموند وفيربا .....103 |
| **جدول رقم 3:** يوضح نسبة المشاركة في محليات 12 جوان 1990م.....202 |
| **جدول رقم 4:** يوضح ترتيب الفائزين في انتخابات 12 جوان 1990م.....203 |
| **جدول رقم 5:** يوضح معدل عدد الأصوات لكل مقعد حسب الأحزاب السياسية في الانتخابات التشريعية ديسمبر 1991م:.....205 |
| **جدول رقم 6:** يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 1995 وأسماء الأحزاب الفائزة: .....208 |
| **جدول رقم 7:** نتائج الانتخابات الرئاسية في سنة 1999م.....211 |
| **جدول رقم 8:** يوضح وحدات التحليل لاستمارة تحليل المحتوى حسب يوسف تمار: .....276 |
| **جدول رقم 9:** يبين توزيع المبحوثين حسب الجنس والعمر والمستوى التعليمي والمؤهل الجامعي: .281 |
| **جدول رقم 10:** يبين توزيع المبحوثين حسب مكان الإقامة والانتماء السياسي وعدد سنوات الانضمام للحزب:.....283 |
| **جدول رقم 11:** يبين توزيع المبحوثين حسب عدد سنوات الانضمام للحزب وفقا للانتماء السياسي: .....284 |
| **جدول رقم 12:** يبين توزيع المبحوثين حسب درجة العضوية في الحزب:.....285 |
| **جدول رقم 13:** يبين توزيع المبحوثين حسب الأسباب التي دفعتهم للانضمام للأحزاب السياسية: .286 |
| **جدول رقم 14:** يبين توزيع المبحوثين حسب معنى السياسة والثقافة السياسية ومصادر استقائها: .287 |
| **جدول رقم 15:** يبين الأحزاب السياسية الأكثر تنظيما في الجزائر:.....289 |
| **جدول رقم 16:** يبين مساهمة الحزب في زيادة المعارف السياسية للمنخرطين:.....290 |
| **جدول رقم 17:** يبين السبل الكفيلة لتحقيق التغيير في المجتمع حسب رأيهم، وعمل الحزب على تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية ورأيهم في الانتخابات التي تنظم في الجزائر:.....290 |
| **جدول رقم 18:** يبين معرفة المنخرطين للنواب الممثلين لولايتهم في البرلمان، وتشكيلة المجلس الشعبي البلدي في البلدية التي تسكن بها، وأسماء الأحزاب الناشطة بولايتهم: .....292 |
| **جدول رقم 19:** يبين كيفية متابعة المعلومات والأخبار السياسية: .....293 |
| **جدول رقم 20:** يبين نشاطات المنخرطين في الحزب:.....294 |
| **جدول رقم 21:** يبين الإطلاع على البرنامج السياسي لحزب غير حزبك، وصفة الإطلاع: .....294 |

| |
|---|
| **جدول رقم 22:** يبين أساس اختيار مرشح معين للتصويت عليه في الانتخابات:.....295 |
| **جدول رقم 23:** يبين المشاركة في الانتخابات وصفة المشاركة:.....296 |
| **جدول رقم 24:** يبين المشاركة في تنظيم وتنشيط الحملات الانتخابية للحزب والدافع وراء ذلك:...297 |
| **جدول رقم 25:** يبين الميل للترشح في الانتخابات:.....298 |
| **جدول رقم 26:** يبين مناقشة المواضيع والبرامج داخل الحزب المرتبطة بالاجتماعات مع ممثلي المواطنين في البلدية:.....299 |
| **جدول رقم 27:** يبين مشاركة رؤساء الأحزاب السياسية الأعضاء في صناعة القرار: .....299 |
| **جدول رقم 28:** يبين مساهمة الحزب في تجسيد آرائه ومشاريعه على مستوى البلدية: .....300 |
| **جدول رقم 29:** يبين إتاحة الأحزاب الفرص للتعرف على معظم المشاريع الاقتصادية التي تقبل عليها البلدية: .....301 |
| **جدول رقم 30:** يبين الوسائط التي يستعملها الحزب المنخرط فيه لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية:.....302 |
| **جدول رقم 31:** يبين أنّ الحراك الشعبي ساعد على إعطاء أهمية لدور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية: .....303 |
| **جدول رقم 32:** يبين السبل المطبقة لتعزيز الشفافية والآليات التي يكرسها الحزب لتعزيز الشفافية والمساءلة .....304 |
| **جدول رقم 33:** يبين استعمال مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن الآراء السياسية والوسائل الإلكترونية التي يرونها أكثر فعالية في إيصال رأيهم السياسي:.....306 |
| **جدول رقم 34:** يبيّن المشاركة في لجان الحي للبلدية، وزيادة المعارف السياسية لديك كمنخرط تساعدك في التأثير على المبادرة الشعبية:.....307 |
| **جدول رقم 35:** يبين الأساليب المستخدمة لتشجيع المواطنين على المشاركة الانتخابية في المجلس الشعبي البلدي: .....309 |
| **جدول رقم 36:** يبين كيفية تطبيق التشاور والحوار بين الحزب والمواطنين وإقناع المواطن بأهميته في صنع القرار: .....310 |
| **جدول رقم 37:** يبين معيقات مشاركة المواطن في الشأن المحلي من خلال انخراطك في الحزب: 312 |
| **جدول رقم 38:** يبين رأي المبحوثين في كيفية تحسين مخرجات القرار التنموي وطبيعة المساهمة التي يمكن أن يستندوا إليها في الحزب للتشاور مع المواطن في صنع القرار، السبل التي يحرصون عليها في الاجتماعات في المجالس البلدية: .....313 |
| **جدول رقم 39:** يبين مساهمة الحزب في التشاور في الأنشطة والبرامج التي يقدمها الحزب:.....315 |

**جدول رقم 40:** يبين نظرة المنخرطين للبلدية:.....316

**جدول رقم 41:** يبين القرارات والمشاريع التي تقومون بها في الحزب تساعد على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار، وحرصهم على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال الحزب:.....317

**جدول رقم 42:** يبين فئة الأساليب المعتمدة من قبل الأحزاب السياسية عبر صفحاتها الرسمية على موقع الفايسبوك في نشر المضامين حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية:.....351

**جدول رقم 43:** يبين فئة طبيعة الصور المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك: .....353

**جدول رقم 44:** يبين فئة طبيعة الكتابات الجدارية المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك: .....354

**جدول رقم 45:** يبين فئة طبيعة الفيديوهات المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك: .....356

**جدول رقم 46:** يبين فئة المدة الزمنية المخصصة للفيديوهات المنشورة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك المتعلقة بالثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية: .....358

**جدول رقم 47:** يبين فئة طبيعة مصادر المعلومات المعتمد عليها من طرف الأحزاب السياسية عبر صفحاتها الرسمية على موقع الفايسبوك حول موضوع الدراسة:.....362

**جدول رقم 48:** يبين فئة طبيعة اتجاه الأحزاب السياسية من خلال صفحاتهم الرسمية على موقع الفايسبوك: .....364

**جدول رقم 49:** يبين فئة تفاعل الأحزاب السياسية عبر صفحاتهم الرسمية على موقع الفايسبوك مع الجمهور حول قضايا محل الدراسة:.....365

**جدول رقم 50:** يبين القضايا والمواضيع التي تم طرحها عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية: .....366

**جدول رقم 51:** يبين فئة طبيعة اللغة المعتمدة في عملية نشر المضامين عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك: .....368

**جدول رقم 52:** يبين فئة أساليب مخاطبة الأحزاب السياسية الجمهور عبر الصفحات الرسمية على موقع الفايسبوك: .....371

**جدول رقم 53:** يبين فئة الشعارات المتبناة من قبل الأحزاب السياسية الجمهور عبر الصفحات الرسمية على موقع الفايسبوك: .....372

**جدول رقم 54:** يبين فئة الشخصيات الأكثر تداولا عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك: .....374

**جدول رقم 55:** يبين فئة مؤشرات المشاركة السياسية التي تعتمدها الأحزاب السياسية عبر الصفحات الرسمية على موقع الفايسبوك: .....376

**جدول رقم 56:** يبين فئة تبين مؤشرات الديمقراطية المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك: .....378

**جدول رقم 57:** يبين فئات تبين مؤشرات الديمقراطية التشاركية المتداولة في صفحات الأحزاب السياسية عبر الفايسبوك: .....381

**جدول رقم 58:** يبين معامل الارتباط بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين والمناقشة في المواضيع والبرامج داخل الحزب مرتبطة بالمشاركة في الاجتماعات مع ممثلي المواطنين في البلدية ومشاركة رؤساء الأحزاب للأعضاء في صناعة القرار:.....385

**جدول رقم 59:** يبين معامل الارتباط بين مساهمة الانضمام للحزب السياسي في زيادة معارفهم السياسية والمناقشة في المواضيع والبرامج داخل الحزب المرتبطة بالمشاركة في الاجتماعات مع ممثلي المواطنين في البلدية ومشاركة رؤساء الأحزاب للأعضاء في صناعة القرار:.....386

**جدول رقم 60:** يبين معامل الارتباط بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية ومساهمة الحزب في تجسيد آرائه ومشاريعه على مستوى البلدية والوسائط المستعملة في الحزب لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية.....391

**جدول رقم 61:** يبين معامل الارتباط بين مساهمة الانضمام للحزب السياسي في زيادة معارفهم السياسية ومساهمة الحزب في تجسيد آرائه ومشاريعه على مستوى البلدية والوسائط المستعملة في الحزب لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية.....392

**جدول رقم 62:** يبين معامل الارتباط بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين والمشاركة في لجان الأحياء ومعيقات مشاركة المواطن في الشأن المحلي والقرارات والمشاريع التي تقومون بها في الحزب تساعد على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار والحرص على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال الحزب:.....397

**جدول رقم 63:** يبين معامل الارتباط بين مساهمة الانضمام للحزب السياسي في زيادة معارفهم السياسية في لجان الأحياء ومعيقات مشاركة المواطن في الشأن المحلي والقرارات والمشاريع التي تقومون بها في الحزب تساعد على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار والحرص على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال الحزب: .....398

**جدول رقم 64:** يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لـ 12 ديسمبر 2019 .....411

# فهرس الأشكال:


| |
|---|
| **شكل رقم 1:** يوضح شكل مشاركة المواطن داخل المشاركة المؤسساتية حسب النموذج الهرمي .... 33 |
| **شكل رقم 2:** يوضح شكل مشاركة المواطن داخل المشاركة المؤسساتية بين النموذج التفاوضي.... 34 |
| **شكل رقم 3:** مخطط يوضح نسق الفعل عند تالكوت بارسونز .....137 |
| **شكل رقم 4:** يوضح مخطط لعملية تنفيذ تحليل المحتوى.....278 |
| **شكل رقم 5:** هرم يوضح مستويات المشاركة السياسية عند "ميشيل رش" و"فيليب آلتوف".....389 |

# مقدمة

**مقدمة:**

لطالما سعت مختلف الأنظمة السياسية في العالم إلى تطوير أنظمتها، محاولة استدراك نقائصها، وهو ما شهدته جملة التراكمات التاريخية والفكرية التي مرت بها مختلف هذه الأنظمة، بإنشاء العديد من الأجهزة والمؤسسات السياسية، وقد حاول الفكر السياسي أن ينظم علاقة الشعب بالسلطة وتبيان دوره في بناء الدولة، حيث كانت الفكرة الأكثر رواجا أن الشعب هو مصدر السيادة وهو صاحب الحق في ممارسة الحكم، وبهذا بدأت تظهر بوادر الديمقراطية خصوصا بعدما شهدته المجتمعات الغربية من تطورات وتغييرات في أنظمتها السياسية، وكان أولى نماذج الديمقراطية ظهورا هو النموذج الأثيني الذي كان بمثابة طوق نجاة لتحرر الشعوب ألا وهي الديمقراطية المباشرة التي تعني حكم الشعب لنفسه بنفسه دون وسيط، ثم أتت بعدها الديمقراطية التمثيلية والتي تكون عن طريق انتخاب نواب يمثلون الشعب في ممارسة الحكم، ثم شبه المباشرة التي تجمع بين النوعين السابقين، وعليه فقد عرفت الديمقراطية أصناف وأشكال متنوعة أثبت صلاحيتها لفترة معينة، لتصل إلى نوع قديم في نشأته مستحدث في تطبيقه وهو الديمقراطية التشاركية والتي أتت على أعقاب النقائص التي عرفتها الديمقراطية التمثيلية، وضعف هذه الأخيرة في إشراك المواطن في تدبير شؤونه، وأمام نمو الوعي السياسي لدى الشعوب ازداد الاهتمام بالديمقراطية التشاركية خاصة في الدول الأنجلو ساكسونية، وأصبحت من المستلزمات التي يفترض أن تكرس في جميع الأنظمة الديمقراطية خاصة مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذلك لأنها عامل محوري في إرساء دعائم الحكم الراشد، خاصة وأنها تعلي من شأن المواطن والمواطنة، وضرورة التشاور والحوار معه، بعدّها أحد أطرافها الرئيسية ووجوب اطلاعه على كل المعلومات والبيانات وتعزيز دوره التشاركي في تسيير الشأن المحلي والعام.

وبهذا أضحى الحديث عن مسألة الديمقراطية التشاركية في الوقت الراهن أهمية واسعة لدى معظم دول العالم، خاصة بعد ما شهدته المجتمعات العربية ما يسمى (بثورات الربيع العربي) أين أصبحت الشعوب تواقة لتجسيد المسعى الديمقراطي كونه يضمن للشعب حرية ممارسة حقوقه ويكون مشاركا في توفيرها، ولابدّ أنّ المسعى الديمقراطي التشاركي يتقاطع مع العديد من المتغيرات كالمساءلة والشفافية، المشاركة السياسية، إشراك المواطن في تسيير شؤونه، الثقافة السياسية وهنا يسميها مفكرو السياسة بالثقافة السياسية الديمقراطية، فالثقافة السياسية في توليفتها المتكونة من الاتجاهات المشاعر والمعتقدات تعطي معنى خاصا للنظام السياسي، وهذا كونها تتضمن معتقدات وقيم كالإيمان بشرعية الديمقراطية، والسعي للحوار والتواصل مع كافة أطراف المعارضة السياسية وتكريس مبدأ الثقة بالفاعلين السياسيين والتعاون معهم، وإرساء آليات المشاركة السياسية كالمساواة السياسية؛ والولاء للسلطة السياسية يجعل كافة المواطنين مخلصين ومتفقين

على أن هناك قيم ومعتقدات مشتركة تحكمهم رغم اختلافهم، هذا بالإضافة إلى تعزيز دور المواطن التشاركي وعدم حصر دوره في حق التصويت والترشح، بل لابدّ من إيجاد البدائل لإعطاء البعد المحلي مكانة بإشراك جميع الفواعل: المواطن، المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، القطاع الخاص في العمل المحلي التنموي، وذلك بانتهاج مقاربة الديمقراطية الجوارية – التشاركية– خاصة وأن هذا النوع من الديمقراطية يبدأ من الأسفل، والبلدية هي الجهاز الأول والأقرب للمواطن، فتكون بذلك القناة الأولى المسؤولة عن مشاركة المواطن، والتي من خلالها يمكن أن يسهم في التنمية المحلية، ومنها تتكون لديه اتجاهات ومشاعر والأحكام نحو المؤسسات والأنظمة سواء بالتأييد أو المعارضة أو اللامبالاة والاغتراب والعزوف.

ووفقا لهذه المتغيرات التي تبحث في العلاقة الجدلية بين الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية، والركائز التي تساعد على تعزيز الممارسة الديمقراطية وإشاعتها بين مختلف الفئات الاجتماعية والقوى السياسية باختلاف منابعها الفكرية والسياسية، والديمقراطية كممارسة واقعية واعتبارها مكونا رئيسيا للثقافة السياسية، والتي تعدّ أداة ووسيلة للتنمية الشاملة، لهذا فالوصول إلى أرقى أنظمة الحكم السياسي، يستلزم توفر بيئة تسودها قيم الديمقراطية وتكون متشبعة بثقافة سياسية مشاركة وذلك لن يتأتى إلا بالقيام بالإصلاحات السياسية والمؤسساتية لأجل تحقيق المسعى الديمقراطي، وهو ما يتطلب أطراف داعمة لها، ومن بين أهم هذه الأدوات وجود الأحزاب السياسية التي يجب أن تكون ذات فعالية وتأثير في العملية السياسية، ومطلعة على أدوارها كتأهيل المواطنين ليكونوا شركاء في بناء وتنفيذ المشاريع السياسية والتنموية سواء على المستوى المحلي أو الوطني خاصة وأنها الوسيط بين الشعب والدولة، ومواكبة لكل مستجدات الساحة السياسية، بما فيها مبدأ الديمقراطية التشاركية التي تسمح بإشراك كافة المواطنين في صنع السياسات العامة وتعزيز دورهم في تسيير الشأن المحلي، ومع بروز الإعلام الجديد الذي أصبح فضاء اجتماعي وسياسي يعبر فيه المواطنين عن رأيه والمطالبة بدوره في صنع القرار، والجزائر من بين الدول التي نادت في دستورها بتبني مقاربة الديمقراطية التشاركية.

وفي خضم هذه الأهمية العلمية التي يكتسيها الموضوع في الوقت الحالي، أتت هذه الدراسة للبحث في العلاقة الارتباطية بين الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر من خلال دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الأحزاب السياسية بولاية سطيف، وذلك بهدف الكشف عن طبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية، وخصصنا الشق التحليلي للدراسة في الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية المدروسة على موقع الفايسبوك، وقصد فهم المحاور النظرية والميدانية لهذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء كبرى: التأسيس المنهجي للدراسة، التأسيس النظري، المحك الميداني وتم تقسيمها إلى سبع

فصول، خمس منها تناولنا فيها أهم الاجتهادات النظرية المرتبطة بمتغيرات الدراسة، وفصلين ميدانيين تعلقا بمتغيرات الدراسة التي أجريت مع أعضاء الأحزاب السياسية وهي كالآتي:

**تناولنا في الجزء الأول:** التأسيس المنهجي للدراسة بإعطاء تصور عام لكيفية دراسة موضوع الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر.

**الفصل الأول: البناء التصوري والمفاهيمي للدراسة**

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى إشكالية الدراسة التي تضمنت دراسة مشكلتين أساسيتين، تتمثل الأولى في علاقة الثقافة السياسية بالديمقراطية التشاركية لدى المنخرطين في الأحزاب السياسية عبر دراسة ميدانية لعينة من الأحزاب السياسية بولاية سطيف وهي جبهة التحرير الوطني وحركة البناء الوطني، والمشكلة الثانية معرفة العلاقة بين مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في تدعيم الثقافة السياسية الديمقراطية التشاركية للأحزاب السياسية عبر منشوراتهم على هذه المواقع، ومنه ضبط تساؤلات وفرضيات الدراسة، بالإضافة إلى توضيح الدواعي العلمية لاختيار هذا الموضوع وأهميته وأهداف الدراسة، مرورا بضبط مفاهيم الدراسة الرئيسية والمساعدة ليتم الانتقال بعدها لعرض موجز لبعض الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة ومؤشراتها، مع تقديم النقد لجوانب القوة والضعف لهذه الدراسات وأوجه الاستفادة منها في هذه الدراسة الحالية.

أما **الجزء الثاني** خُصّص **للتأسيس النظري للدراسة** من خلال استعراض مختلف الاجتهادات والإسهامات المعرفية التي تناولت متغيرات الدراسة بالبحث والتقصي وساهمت في إثراء البحث.

**الفصل الثاني: السياق النظري للثقافة السياسية في الجزائر؛ ومسارات تكوينها:**

وقد تناولنا فيه الإطار النظري والمعرفي للثقافة والثقافة السياسية كجزء منها وجاءت في ثلاث عناصر مقسمة لعدة أجزاء فرعية، تضمن الأول منها ماهية الثقافة من حيث تقاطعها مع الكثير من المفاهيم كالهوية، الحضارة والسياسة، ثم التصنيفات والوظائف التي قدمت للثقافة..... بعدها تطرّقنا إلى الاجتهادات النظرية التي بحثت في مفهوم الثقافة، ثم عرّجنا في العنصر الثاني على الثقافة السياسية والتي هي إحدى المتغيرات الرئيسية للدراسة الحالية من خلال رصد تاريخي لنشوء الثقافة السياسية، وصِلتها ببعض المفاهيم كالديمقراطية والمشاركة السياسية خاصة في ظل التشابك والخلط بين هذه المفاهيم، على غرار الأهمية والوظائف، والأبعاد والتقسيمات والخصائص؛ كما تناول هذا الفصل الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري بالتعرض إلى العوامل التي شكلت الثقافة السياسية وأسس تكوينها؛ لنعرض بعدها عنصر في غاية الأهمية

حسب تصورنا وهو الثقافة السياسية والمجتمع المدني والديمقراطية أية علاقة؟ لنختم الفصل بالحديث عن أساليب تجسيد الثقافة السياسية الديمقراطية في الجزائر.

**الفصل الثالث: الديمقراطية أصنافها وتقسيماتها – الواقع والأفاق–:**

تعدّ الديمقراطية من أكثر الأنظمة التي تعتمد على سيادة الشعب وتعطيه فرصة المشاركة في إدارة شؤونه، لذلك خُصص الفصل الثالث للديمقراطية من حيث المسار المفاهيمي، والإسهامات النظرية التي تناولت موضوع الديمقراطية، الأشكال والتقسيمات التي أعطيت للديمقراطية، والتي منها الديمقراطية التشاركية، بالإضافة إلى المقاربة النظرية المتبناة في البحث.

وبما أن الجزائر ليست في منأى عن التغيرات العالمية فقد نهجت مسار التحول الديمقراطي لذلك خصص الفصل الرابع لتناول التجربة الديمقراطية الجزائرية.

**الفصل الرابع: التجربة الديمقراطية الجزائرية؛ المسار السوسيو سياسي للتحول نحو الديمقراطية ومؤثراته:**

في هذا الفصل تمّ التطرق أولا لطبيعة النظام السياسي الجزائري من خلال التيارات البارزة فيه، والممارسة السياسية للنخب الحاكمة في فترات متعاقبة من 1963 إلى 1992، ثم التعرف على المؤسسات الثلاثة المشكلة لهذا النظام السياسي الجزائري، وبعدها نستعرض تجربة التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر والظروف التي نشأ فيها، مع إبراز ملامح هذا التحول الديمقراطي الذي شمل قانون الأحزاب السياسية، تفعيل دور المجتمع المدني وهي حسب رأينا من الركائز التي تدعم البحث الحالي، ونختم الفصل بالحديث عن الانتخابات التعددية التي شهدتها الجزائر والتعديلات الدستورية كالتعديل الدستوري 2016 الذي أعطى صلاحيات للوزير الأول وعزز الحريات الفردية والجماعية.

**الفصل الخامس: الديمقراطية التشاركية آفاق نظرية وتحديات ميدانية:**

وأمّا هذا الفصل فقد خصص لمتغير الديمقراطية التشاركية، وذلك بعرضها على جزأين: الجزء الأول مقومات الديمقراطية التشاركية وقواعد تجسيدها.

وقد تمثلت في أسباب بروز الديمقراطية التشاركية، كرونولوجيا ظهورها وتطبيقاتها في العالم بدءً من البرازيل وفرنسا كإحدى التجارب الرائدة في هذا النوع من الديمقراطية، ومستويات هذه الديمقراطية كالإعلام والتشاور... بالإضافة إلى أهداف وركائز الديمقراطية التشاركية وهنا تبدأ تتضح معالم البحث في العلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية، مع إبراز ميكانيزمات تكريس هذه الديمقراطية التشاركية.

أمّا الجزء الثاني فقد خُصص للديمقراطية التشاركية في الجزائر بين محددات التجسيد ومعيقات التحقيق، وذلك بعرض التجربة الجزائرية في تبني هذا النوع من الديمقراطية من خلال التطرق لأهم المواد في الدستور الجزائري التي نصت على تطبيقها، ومن ثم إبراز الفواعل الثلاثة المكونة لها وهي: المواطن، المجتمع المدني، القطاع الخاص، وختمنا هذا الفصل بعرض معوقات تطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

أما **الجزء الثالث** فكان **المحك الميداني** والذي نعني به الاستطلاع والاستكشاف لميدان البحث من خلال الاحتكاك الميداني والتعامل المباشر مع عينة الدراسة لأجل إجراء البحث معهم وتضمّن فصلين هما:

خُصص **الفصل السادس** لعرض الإجراءات المنهجية المتبعة خلال فترة الدراسة الميدانية بدءً بالتعريف بمجال الدراسة، ثم عرض منهج الدراسة، وبعدها التعريف بمجتمع البحث والعينة التي سحبت منه، بالإضافة إلى الأدوات المنهجية المعتمدة للحصول على البيانات الميدانية، لنختم الفصل بالتعريف بالأساليب الإحصائية التي وظفت في هذه الدراسة.

**أمّا الفصل السابع** فقد تم فيه عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية المتحصل عليها من الاستمارة، المقابلة، تحليل المحتوى، حيث تطرقنا لعرض وتحليل الجداول الخاصة بالفرضيات الثلاثة للدراسة التي تبحث في الارتباط بين الثقافة السياسية والمشاركة السياسية ومبدأي المساءلة والشفافية، وأخيرا فرضية الارتباط بين الثقافة السياسية وإشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي، وبعدها عرض نتائج المقابلات التي أجريت مع قادة الأحزاب السياسية، وفيما يخصّ عرض نتائج الدراسة التحليلية والتي تمت على الصفحات الرسمية لحزب جبهة التحرير الوطني، وحركة البناء الوطني عبر الفايسبوك، فقد قمنا بالتحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل والمضمون للتعرف على منشورات الأحزاب السياسية المستهدفة من الدراسة شكلا ومضمونا.

**وبعدها** تمّ التعرض لمناقشة النتائج المتوصل إليها في ضوء الفرضيات وفي ضوء الدراسات السابقة، بالإضافة إلى تقديم حوصلة عامة للنتائج المتوصل إليها من هذا البحث، وبعدها عرض أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراسة هذا الموضوع خاصة أنه من مواضيع الساعة، لنقدم بعدها جملة من الاقتراحات التي يمكن أن تكون نقطة بداية لدراسات وبحوث جديدة.

وأخيرا خاتمة حاولنا من خلالها إعطاء حوصلة لأهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال البحث في هذا الموضوع.

مع إرفاق الدراسة بالملاحق المتمثلة في الاستمارة، دليل المقابلة، واستمارة تحليل المحتوى.

# التأسيس المنهجي للدراسة

# الفصل الأوّل: البناء التّصوري والمفاهيمي

**تمهيد:**

لا يستطيع الباحث بناء بحثه دون مجموعة من الخطوات والإجراءات التي لا بد لها من منهجية علمية تسير وفقها، تبدأ بمشكلة البحث التي تحتاج إلى دراسة علمية وذلك بتحديد أبعادها بشكل دقيق، ما يساعده في بناء احتمالات مؤقتة لمعالجة المشكلة تسمى الفرضيات كتمهيد للدراسة الميدانية، ولا شك أن الباحث قبل بداية دراسة أي موضوع كانت له مجموعة من الدوافع لدراسته لهذا الموضوع دون غيره، مع تبيان الأهمية العلمية والعملية لهذا الموضوع والهدف من دراسته، وما يزيد من قيمة البحث العلمي ويزيل عنه الغموض هو ضبط مفاهيم الدراسة الأساسية والثانوية، وهذا بالاستناد إلى بعض الدراسات السابقة أو المشابهة له، وكل هذا يمكّن الباحث من بناء الإطار التصوري حول موضوع الدراسة والمنهجية المتبعة في ذلك، وفي هذه الدراسة الحالية يعتبر موضوع الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية من المواضيع ذات الأهمية في ميدان علم الاجتماع السياسي خاصة وأن إشاعة الديمقراطية لها دور في بناء العلاقة بين المواطن والسلطة وتعزز لديه قيم الانتماء، وحب الوطن، وزيادة الوعي السياسي، وضمان الحقوق والحريات، وإشراكه في صنع القرار، وضمان الشفافية والمساءلة، وهذا ما يعزز بناء مجتمع ديمقراطي، وفي هذا الفصل سيتم تناولها بمزيد من التحليل والتفسير، بعرض البناء التصوري والمنهجي لهذا الموضوع بالاستناد إلى ما جادت به الدراسات التي تناولت جانبا من هذا الموضوع أو كله.

**أولا: إشكالية الدراسة:**

تعد المشاركة في الحياة العامة من بين الضرورات الحياتية التي تحتاجها مختلف الشعوب، لأنها تساعد الأفراد على المساهمة في تدبير شؤونهم وقضاياهم على مختلف الأصعدة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، وعلى المستويات الدولية منها أو الوطنية والمحلية، فللشّعب الحق في صناعة وبناء دولته وتسيير وتنفيذ السياسات المرتبطة بها، بعدّه حقا من حقوقه المدنية التي يكفلها له القانون ويشجعه على ممارستها.

إن حق المشاركة في الحياة السياسية نابع أساسا من حق التعبير عن الرأي، والمشاركة في صنع القرار السياسي، والانخراط في الأحزاب السياسية والجمعيات والجماعات الضاغطة، والتصويت في الاستحقاقات الانتخابية، والترشح للانتخابات، ما يبرز حاجة مختلف الأنظمة السياسية إلى ضرورة التشجيع على إرساء مشاركة هادفة تضمن من خلالها للمواطنين كافة حقوقهم السياسية والاجتماعية، ومنه تحقيق سيادة الشعب، فالمشاركة السياسية إذن؛ هي المسعى المحوري لتكريس الفعل الديمقراطي.

ومن هذا المنظور فإن المشاركة السياسية بطبيعة الحال لها إسهام في بناء الثقافة السياسية التي تعتبر ظاهرة محورية للكثير من الحقول المعرفية الحديثة، كحقول المعرفة الاجتماعية والإنسانية إلى جانب الاهتمام بها من قبل بعض الممارسين في المؤسسات السياسية والإدارية وغيرها؛ ونجد بشكل أخص علم الاجتماع العام وصولا إلى علم الاجتماع السياسي الذي ينظر إليها على أنها إحدى المفاهيم التي تهتم بالبحث والتنظير فيها كونها محددا رئيسيا للمشاركة السياسية.

وقد تعرض الكثير من العلماء في الحقل السوسيوسياسي لهذا المفهوم بكثرة، فنجد كل من (غابريال ألموند)، و(سيدني فيربا) وصف الثقافة السياسية من منطلق الأنماط الثقافية والمجتمعية المتحكمة في بلورة ثقافة مدنية قابلة على التفاعل ومخرجات النظام السياسي وسياساته".[1]

كما أن المتأمل للمشاركة السياسية في الحكم يجدها تتسم بالاستمرارية والتغير والتطور وفقا لما يتبناه المجتمع من قيم واتجاهات وسلوكيات يتأثر ويؤثر فيها، وتتباين مستوياتها بين الأفراد والمجتمعات من حيث إنها ثقافة سياسية مشاركة تنشأ عن حالة ذهنية وطريقة مختلفة في التفكير بالسياسة وتظهر عند المواطن الفاعل، وشعوره بالتأثير على السلطة، ونجد الثقافة السياسية الضيقة أين تكون فيها توجهات المواطنين

[1] محمد سنوسي، **الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر"مدخل نظري"**، في مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مجلة علمية دورية محكمة تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي، إشراف سرور طالبي، العام الرابع، العدد 15 فبراير 2018، لبنان، ص 12.

إزاء النظام السياسي تتسم بالضعف والغموض وغياب الوعي بالسياسة، ومستوى ثالث من الثقافة السياسية تكون فيها درجة تحمل المسؤولية شبه معدومة ودرجة الاهتمام بالمشاركة السياسية غير كبيرة.

فالثقافة السياسية المشاركة بهذا المعنى هي النمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع، كونها تنتقل من جيل لآخر بواسطة مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، كالمدرسة والأسرة ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام...إلخ، وغيرها من المؤسسات الأخرى الرسمية وغير الرسمية، وتختلف كذلك من مجتمع لآخر نظرا لارتباطها بالقيم والمعايير ومختلف العوامل السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية، كما أن التنشئة الاجتماعية السليمة للمواطنين تعد نتاجا فعالا لاهتمام الأفراد بالنشاط السياسي، والمشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها ومفهومهم للديمقراطية.

تعدّ الديمقراطية من بين المفاهيم القديمة، أين كانت بداياته عند الإغريق، ثم انتشرت عبر دول العالم الحديث، وأصبحت تسمى بالدول الديمقراطية كدلالة لجعل الشعب مصدر كل سلطة، وتكريس حقه في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصالحه.

وقد شهد الإنسان أشكالا مختلفة من الديمقراطية كانت نتيجة ظروف ومتطلبات فرضت اختيارها، فبعد أن طبقت الديمقراطية المباشرة في العهد اليوناني حيث كان الشعب يشارك في تسيير شؤون دولته بصورة مباشرة، ثم الديمقراطية شبه المباشرة، ساهمت عوامل عديدة من أهمها تزايد عدد السكان في تبني الديمقراطية النيابية التي تكفل للشعب اختيار نواب عنه يتمتعون بالصلاحية والكفاءة يمارسون السلطة باسمه وبالنيابة عنه خلال فترة زمنية محددة، إلا أنه رغم الامتيازات التي قدمتها أشكال الديمقراطية السابقة الذكر إلا أنها بقيت تعاني كثيرا من النقائص في التعبير عن رغبات المواطن، وإقحامه في تدبير واتخاذ القرار، مما فرض البحث عن سبل جديدة لِسَدّ هذا النقص من خلال استحداث نموذج ديمقراطي مختلف عن سابقيه يتمثل في الديمقراطية التشاركية كأحد أصناف الديمقراطية التي تساهم بشكل كبير في تمكين المواطن سياسيا بجعله فاعلا في اتخاذ القرار، وهذا من المنطلق الأساسي للديمقراطية بأنها تقوم على سيادة الشعب.

ويتفق كثير من المفكرين على أنّ الديمقراطية ليست مؤسسات تمثيلية وآليات تؤدي إليها، بل تتطلب كذلك قيما ديمقراطية تمس طرق التعامل مع الغير داخلي، ومكانة وفعالية البنى التقليدية في المجتمع، "فالترسيخ الديمقراطي المبني على رفع مستوى الاهتمام والوعي بقيم المشاركة السياسية، والبناء القانوني

والمؤسساتي يستند قبل ذلك إلى الإنسان المواطن ضمن إطار دولاتي عام لنكون بذلك أمام ثنائية السياق والفاعل"[1].

كما أن النموذج الكلاسيكي للديمقراطية –الديمقراطية النيابية– لاقى العديد من الانتقادات ذلك أنه لم يعد قادرا على استيعاب وتمثيل المواطن كما ينبغي نظرا للتطورات السريعة التي أصبح العالم يعيشها اليوم، والتي توسعت معها احتياجات ورغبات المواطن، فأصبح المواطن أكثر وعيا بحقوقه وواجباته ما جعل مهمة النواب في إيصال آراءه ورغباته والتعبير عنها إلى الجهات المسئولة في النظام السياسي صعبة، حيث أصبح لزاما البحث عن البديل لمحاولة تحقيق المتطلبات المجتمعية ومطالب المجتمع المحلي، حيث يرى الباحث الأمريكي **جيمس أندرسون** أنه: "غالبا ما يهمل الفرد (المواطن) في مجال السياسة العامة واتخاذ القرارات الهامة وهو ما يفسر محدودية مشاركة المواطنين، رغم وجود ثقافة استماع إلى المستهلك الغرض منها هو الإطلاع على رغباته لتوجيه الإنتاج".[2]

أمّا الديمقراطية التشاركية أو الجوارية فتعدّ آلية جديدة يعبر المواطن من خلالها وبصفة مباشرة عن رغباته، كما تمكنه هذه الآلية من عرض وجهة نظره من خلال اقتراح سياسات، والمشاركة في صنع قرارات ذات الشأن العام والمحلي، حيث يصبح المواطن في هذه الحال مكونا أساسيا من مكونات النظام السياسي، كما أنها لا تتوقف عند المناسبات الانتخابية بل تمتد إلى مشاركة المواطن في اتخاذ القرار على جميع الأصعدة.

ووفقا لهذا المنظور تبرز أهمية الحاجة الملحة لإقحام الديمقراطية التشاركية في الممارسات السياسية خاصة على الصعيد المحلي، وقد عرفت العديد من دول العالم هذا النموذج التشاركي الجواري وتبنته، كالبرازيل، فنزويلا، فرنسا، سويسرا، المغرب وتونس؛ فنجد مثلا البرازيل من الدول الرائدة التي نادت بها وطبقتها أين كانت مثالا واقعيا جسد التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، وفي "فرنسا كانت بعد إقرار قانون سنة 2002 لمفهوم ديمقراطية القرب التي سميت بالديمقراطية الجوارية Démocratie de Proximité، التي تتيح لسكان المدن أن يشكلوا مجالس المدينة للتعبير عن آرائهم حول التنمية المحلية".[3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 12.

[2] عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، **إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي- حالة الجزائر والمغرب، دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي**، ص 2،على الموقع الإلكتروني: jspui، https://dspace.univ-ouargla.dz ، إطلع عليه يوم 2021/07/24، على الساعة: 15:32 مساءا.

[3] مفيدة مقورة، **الديمقراطية التشاركية توجه جديد لتفعيل مشاركة المواطن على ضوء مؤشرات الحكم الراشد**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد 01 جانفي 2019، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، ص 225.

أما في المغرب فقد جاء دستور 2011 "ليعطي للفعل الديمقراطي التشاركي مكانة هامة من خلال التنصيص على مسؤولية السلطات العمومية والمجالس المنتخبة في إفراد حيز لمساهمة المواطنين في القرار العمومي".[1]

كما نجد الدستور التونسي لسنة 2014 قد نص في الفصل 139 على أنه: "تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون".[2]

أما الجزائر فقد شهدت محاولات للإصلاح السياسي بعد العديد من الاحتجاجات التي قام بها الشعب الجزائري سنة 1988 نظرا للظروف الحرجة التي كان يعيشها خاصة ما تعلق بالجانب الاجتماعي، وقد كانت من أهم نتائجها إقرار العديد من الإصلاحات السياسية لعل من أبرزها الانتقال من الحزب الواحد إلى تبني التعددية الحزبية بفتح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية، وكذا الجمعيات من أجل مساهمتها في تمثيل شرائح واسعة من المجتمع، ورغم هذا بقي المواطن البسيط يرى أن هذه الديمقراطية النيابية لازالت ناقصة في تمثيله تمثيلا حقيقي نظرا للعديد من السلبيات التي تميزت بها هذه الديمقراطية ما أدى إلى بروز الحاجة للديمقراطية التشاركية القائمة على إشراك المواطن بصورة مباشرة.

وقد أقر التعديل الدستوري 2016 النمط المستحدث من الديمقراطية –الديمقراطية التشاركية– حيث شجعت الدولة على تبني نمط الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، فالمادة 15من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016 نصت على أن : "تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية، المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية، تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"،[3] وفي هذا إقرار صريح وواضح على تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، وتأكيد السلطة السياسية الجزائرية على أهمية إشراك المواطن في تسير الأمور المرتبطة مباشرة بحياته اليومية، وهو ما يمكّن المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة من خلال تفاعلهم المباشر مع السلطات القائمة بهدف زيادة الشفافية والمساءلة، وترسيخ ثقافة المشاركة الشعبية في تدبير الشأن المحلي، وتوسيع

---

[1] أسامة الخديري، **الديمقراطية التشاركية بالمغرب**، مجلة مغرب القانون، على الموقع الإلكتروني: https://www.maroclaw.com، اطلع عليه يوم: 2021/03/23، على الساعة: 18:51مساءا.

[2] دون مؤلف، **مفهوم الديمقراطية التشاركية ورهاناته الأساسية**، تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، Democracy reporting international، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية(DRI) ، مكتب تونس، ص 8.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 16-01**، المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، العدد 14، ص 08.

التشاور من خلال وضع مؤسسات استشارية جديدة لدى السلطة التنفيذية، ولا شك أن لهذا النوع من الديمقراطية صلة وثيقة بالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، بالإضافة إلى أنه حتى يتجسد هذا المفهوم على أرض الواقع وعلى كل الأصعدة وفي كل قطاعات الحياة يتطلب ثقافة وعي اجتماعي وسياسي.

كما أن أهم مؤشرات تجسيد ديمقراطية الأنظمة السياسية هي أنها تحتاج لتكريس الثقافة السياسية، هذه الأخيرة التي هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع بحيث تتضمن المدركات السياسية، والمشاعر، والتقييمات حول النظام والمواضيع السياسية، فمن خلال هذا المنظور، يمكن لنا القول إن الثقافة السياسية تؤثر في الثقافة العامة للمجتمع وتتأثر بها، ذلك أنها تعكس الإطار العام لثقافة المجتمع.

وبالحديث عن الديمقراطية يرى **صامويل هنتنغتون** أنّ "الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة، أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية الليبرالية ويبحثون عن المشاركة الديمقراطية ويسجل الأحزاب السياسية كمؤسسات فعالة."[1]

فالأحزاب السياسية تشكل إحدى الفواعل الأساسية للتأثير على السياسات العامة من خلال العمل على تحقيق الفوز لمرشحيهم بالمناصب التمثيلية، كما أنها الوسيط الذي يربط بين المجتمع المدني والحكومة، ويبرز أحد مهامها المتعلقة بالدراسة الحالية في تفعيل وتحريك المواطنين للمشاركة في القرارات السياسية وتحويل آرائهم إلى خيارات سياسية واقعية.

ويعتمد عمل الأحزاب السياسية داخليا لأجل تطبيق المبادئ الديمقراطية للسياسات الانتخابية داخل الحزب من خلال عمليات التشاور والاستشارة، نفاذ المعلومات وتحقيق الشفافية على مختلف المستويات، وقيام أعضاء الحزب بأدوار رسمية أكبر في عملية اتخاذ القرارات، كالمشاركة في الانتخابات الداخلية لانتخاب قيادات الحزب أو انتقاء مرشحيه للانتخابات القادمة... كما تسعى الأحزاب السياسية التي تكون فيها الكلمة النهائية بشأن السياسات للجمعية العمومية أو مؤتمر الحزب، إلى توزيع مسودّات عن الوثائق المتعلقة بالسياسات مسبقاً، على أولئك الذين يحقّ لهم التصويت في الاجتماع. واستناداً إلى بنية الحزب، يمكن عقد اجتماعات للأعضاء أو اجتماعات عامة لمناقشة عملية الاستشارات.

[1] المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (Dri)، تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، **مرجع سابق**، ص 6.

ولتسهيل عملية الديمقراطية التشاركية التي من إحدى ركائزها حق نفاذ المعلومة والاستشارة، تتطلب أحزاب سياسية قادرة على المنافسة الحرة والنزيهة، كما أنها تسهم في قيام ثقافة سياسية تجسد وبفعالية الديمقراطية وفقا لمبدأ صناعة القرار من طرف الشعب، والأحزاب السياسية تستخدم مختلف الأساليب والطرق لإيصال رأيها وتمكين المواطن من المشاركة في رسم السياسات العامة بدءً من المجالس المنتخبة المحلية وصولا إلى البرلمان، كما تستخدم وسائل الإعلام الجديد التي من بينها مواقع التواصل الاجتماعي، كوسيلة لتسهيل عملية الإعلام والاستشارات حول السياسات والنشاطات والبرامج التي يقوم بها الحزب؛ كل هذا يجعلها فاعلا أساسيا في تفعيل الديمقراطية التشاركية، والأحزاب السياسية الجزائرية كغيرها من الفواعل استخدمت في فترة الحراك الشعبي فيفري 2019 العديد من مواقع التواصل الاجتماعي كالفايسبوك مثلا، لمناقشة كل ما يدور في الساحة السياسية لإيصال رأيها.

وفي ظل الخطاب السياسي الذي تنتجه مختلف الأحزاب السياسية الجزائرية من خلال تنشيط لقاءات ومحاضرات ومؤتمرات، خرجات ميدانية، التسويق السياسي للبرنامج الحزبي الذي يحمل في طياته العديد من المضامين الثقافية الاجتماعية، والسياسية التي تمس مختلف الجوانب، كما يظهر ما تمتلكه هذه الأحزاب السياسية من توجهات سياسية وأنماط سلوكية يحملها المنتمين لها اتجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، واتجاه دورهم كأفراد في النظام السياسي أي ما يصطلح عليه الثقافة السياسية، والتي تلعب دورا أساسيا في تطبيق السياسات والبرامج، وتساهم في إضفاء الطابع الديمقراطي عليها.

كما زادت حدة النقاش في الألفية الثالثة حول ثقافة الميديا، ومواقع التواصل الاجتماعي التي لعبت دورا أساسيا في ما يطلق عليه (الربيع العربي) التي أضحت وسيلة للتداول السياسي بغية التعبير عن الرأي ونشر المعرفة السياسية، وأصبحت الأحزاب السياسية تستند إليها كأداة للتواصل وإتاحة تدفق المعلومات والعمل على إعلام المواطن بكل ما تقوم به من نشاطات وخرجات ميدانية من خلال هذه المواقع، وهي كمؤشرات تعزز النمط المستحدث للديمقراطية وهو الديمقراطية التشاركية، ووفقا لما تقدم إذا أخذنا هذه الصلات والتشابك بين الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية ومواقع التواصل الاجتماعي، وفي خضم ما نشهده في الساحة السياسية الجزائرية خاصة بعد الحراك الشعبي نجد أنّ بروز الأحزاب السياسية الجزائرية بمختلف تياراتها قد شهدت نوعا من الدينامية، حيث سعى كل حزب سياسي لتقديم برنامجه السياسي وتقديم اقتراحاته، الأمر الذي زاد من حِدّة المنافسة الانتخابية بين مختلف الأحزاب السياسية، إذ تداولوا في العديد من خطاباتهم السياسية مفاهيم كالتأكيد على المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، التنمية السياسية، الديمقراطية التشاركية وغيرها، فإذا كانت هذه المفاهيم الأساسية والمحورية مهمة لكل من يمارس السياسة،

خاصة مع البيئة الرقمية والسعي نحو إشراك المواطن في تسيير شؤونه المحلية، ومع ما تحمله الثقافة السياسية من مكونات وعناصر مشكلة لها، خاصة وأن هذه الأخيرة –الثقافة السياسية– هي إحدى ركائز الديمقراطية التشاركية، وما يثير التساؤل هو: هل ما تقوم به الأحزاب السياسية الجزائرية في مختلف المواعيد الانتخابية وما تقدمه من خلال قادتها وأعضائها في خطاباتهم السياسية نابع من ثقافة سياسية واعية بأهمية تطبيق مقاربة الديمقراطية التشاركية؟

ووفقا لهذه الاستفهامات والإشكالات نحاول في هذه الدراسة كدراسة ميدانية تحليلية التعرف على طبيعة الارتباط بين الثقافة السياسية لدى المنخرطين في الأحزاب السياسية والديمقراطية التشاركية من جهة، ومن جهة أخرى الكيفية التي تناولت بها الأحزاب السياسية كل من الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية عبر صفحاتها الرسمية على موقع الفايسبوك، وبهذا تلخصت إشكالية الدراسة في تساؤلين الأول في شقها الميداني والثاني في شقها التحليلي بحيث جاءت صيغته كالتالي:

– ما هي طبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وتكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر؟

وتتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

1–هل توجد علاقة بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية (حزب جبهة التحرير الوطني، حركة البناء الوطني) وإدراكهم للمشاركة السياسية في صنع القرار؟

2–هل توجد علاقة بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية (حزب جبهة التحرير الوطني، حركة البناء الوطني) وإدراكهم لأبعاد المساءلة والشفافية؟

3–هل توجد علاقة بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية (حزب جبهة التحرير الوطني، حركة البناء الوطني) وإدراكهم لمبدأ إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي؟

**أمّا الشق الثاني للدراسة** وهو تحليل المحتوى لصفحات الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة (حزب جبهة التحرير الوطني، حركة البناء الوطني) فجاء تساؤلها الرئيسي والذي تتفرع عنه مجموعة من التساؤلات بحيث تضمنت تساؤلات خاصة بفئات الشكل وتساؤلات خاصة بفئات المحتوى على النحو التالي:

–كيف تناولت الأحزاب السياسية الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية عبر صفحاتها الرسمية على موقع الفايسبوك؟

**تساؤلات خاصة بفئات الشكل:**

1. ما هي الأساليب التي اعتمدتها الأحزاب السياسية عبر صفحاتها الرسمية على موقع الفايسبوك في نشر المضامين حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية؟
2. ما هي طبيعة الصور المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك؟
3. ما هي طبيعة الكتابات الجدراية المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك؟
4. ما هي طبيعة الفيديوهات المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك؟
5. ما هي المدة الزمنية المخصصة للفيديوهات المنشورة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك المتعلقة بالثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية؟
6. ما هي طبيعة مصادر المعلومات المعتمد عليها من طرف الأحزاب السياسية عبر صفحاتها الرسمية على موقع الفايسبوك حول موضوع الدراسة؟
7. فيما يتمثل اتجاه الأحزاب السياسية على صفحاتها الرسمية على موقع الفايسبوك حول موضوع محل الدراسة؟
8. كيف تفاعلت الأحزاب السياسية عبر صفحاتهم الرسمية على موقع الفايسبوك مع الجمهور حول القضايا محل الدراسة؟

**تساؤلات تتعلق بفئات المحتوى:**

9. ما هي أهم القضايا والمواضيع التي تم طرحها عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية؟
10. ما طبيعة اللغة المعتمدة في عملية نشر المضامين عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك؟
11. ما هي أساليب مخاطبة الأحزاب السياسية للجمهور عبر الصفحات الرسمية على موقع الفايسبوك؟
12. ما هي الشعارات المتبناة من قبل الأحزاب السياسية للجمهور عبر الصفحات الرسمية على موقع الفايسبوك؟

13. ما هي الشخصيات الأكثر تداولا عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك؟
14. ما هي مؤشرات المشاركة السياسية التي تعتمدها الأحزاب السياسية عبر الصفحات الرسمية على موقع الفايسبوك؟
15. ما هي مؤشرات الديمقراطية المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك؟
16. ما هي مؤشرات الديمقراطية التشاركية المتداولة في صفحات الأحزاب السياسية عبر الفايسبوك؟

**ثانيا: فرضيات الدراسة:**

**الفرضية العامة:**

هناك علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وتكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر؛ وتتدرج تحتها فرضيات فرعية:

**الفرضية الأولى:** توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم للمشاركة السياسية في صنع القرار من خلال مؤشرات:

التصويت، الترشح، المساهمة في صنع القرار السياسي، الإعلام.

**الفرضية الثانية:** توجد علاقة إرتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم لأبعاد المساءلة والشفافية من خلال مؤشرات:

ضمان نفاذ المعلومات، حق الاستفسار والرقابة، إتاحة لهم فرصة التعرف على الحقوق والواجبات داخل الحزب.

**الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم لمبدأ إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي من خلال مؤشرات:

الاستشارة، الشراكة، التشاور والحوار، إشراكه في إنجاز المشاريع التنموية المحلية، إعلامه بمستجدات المجالس المحلية المنتخبة.

**ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:**

لا شك أن البحث السوسيولوجي الناجح الذي يقوم به الباحث الاجتماعي أو أيّ باحث في العلوم الأخرى، لابدّ أن يكون له أسباب تدفعه لاختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع، سواء يختاره

بالاعتماد على خبراته الشخصية والواقع الاجتماعي أو بتوجيه من أهل الاختصاص والخبرة، وهذه الدراسة لها أسباب لاختيارها تتنوع بين ما هو ذاتي شخصي وبين ما هو علمي أكاديمي نذكر بعض هذه الأسباب:

1) الرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع.

2) الفضول العلمي الذي قادنا لمعرفة مدى تأثير الثقافة السياسية على درجة ومستوى الديمقراطية التشاركية.

3) محاولة تحديد طبيعة الثقافة السياسية السائدة لدى الأحزاب السياسية كفواعل اجتماعية ووسائط بين المواطن والدولة، ومنه التعرف على طبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية.

4) ومن الدواعي أيضا للبحث في هذا الموضوع على حد إطلاعنا ندرة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية.

**رابعا: أهمية الدراسة:**

تبرز الأهمية البالغة لهذه الدراسة في الاعتبارات الآتية:

-كونها من الدراسات التي تحاول التعرف على الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر، خاصة وأنه هناك ندرة في الدراسات التي عالجت هذا الارتباط على حد علمنا.

-كما تظهر أهمية الدراسة في أنها ستكون دراسة وصفية تحليلية واجتهاد نظري ميداني لدراسة وتحليل الثقافة السياسية وارتباطها بالديمقراطية التشاركية التي يكمن دورها في توسيع مشاركة المواطنين بشكل مباشر في تطبيق السياسات العامة.

- المجال الذي تعالجه هو الثقافة السياسية والتي تعد من المفاهيم المحورية في علم الاجتماع السياسي، وتتبع من الثقافة الكلية للمجتمع فهي تكتسب مقوماتها ودعامتها من الثقافة العامة للمجتمع تتأثر وتؤثر فيها.

- بالإضافة إلى محاولة التمكن من تحليل وإبراز مختلف الأدبيات والاجتهادات النظرية الخاصة بالثقافة السياسية والآليات الكفيلة بضمان تطبيق وتفعيل الإشراك السياسي المباشر للمواطنين.

- عَدُّ الديمقراطية التشاركية حلقة من حلقات بناء الديمقراطية، تسعى إلى خلق تكامل وظيفي مع مستويات الديمقراطية التمثيلية، المحلية، والإقليمية، والجهوية والوطنية.

- كما تكمن الأهمية أيضا في الطريقة التي سيتم بها معالجة موضوع الثقافة السياسية وعلاقتها بالديمقراطية التشاركية حيث إنها اعتمدت على إحدى وسائط الإعلام الجديد -موقع الفايسبوك- في تحليل هذه العلاقة كاجتهاد جديد نوعا ما يختلف عن ما تم دراسته سابقا من قبل باحثين آخرين وهو الاعتماد

على البرامج السياسية لهم، حيث أصبحت الأحزاب السياسية تستند على هذه المواقع للتسويق لنشاطات وبرنامج الحزب، خاصة وأن الفترة التي تناولنا فيها كانت فترة الحراك الشعبي كانت فيها هذه المواقع من الوسائط الفاعلة لتدعيم هذا الحراك.

**خامسا: أهداف الدراسة:**

يسعى الباحث العلمي من خلال دراسته للوصول إلى تحقيق جملة من الأهداف التي سطرها، وكلما كان الهدف واضحا كلما كان البحث دقيقا، وهذه الدراسة كغيرها من الدراسات لها أهدافا تسعى لتحقيقها، من خلال محاولة التعرف على الثقافة السياسية والوقوف على مستوياتها، خاصة لدى الأحزاب السياسية، والتعرف على مدى ارتباطها بالديمقراطية التشاركية هذا كجانب للدراسة الميدانية، أما الجانب الثاني من الدراسة وهو تحليل المحتوى للصفحات الرسمية لحزبي جبهة التحرير الوطني، وحركة البناء الوطني وما تنشره من مضامين عبر موقع الفايسبوك المرتبطة بالثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية، ومنه الإطلاع على مدى مساهمتها في تجسيد وترسيخ ديمقراطية تشاركية خاصة في تدبير الشأن المحلي في الجزائر.

وعليه فالدراسة الحالية تهدف إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية والديمقراطية التشاركية بولاية سطيف، وهذا من خلال السعي لتحقيق الأهداف الآتية:

– التعرف على ماهية الثقافة السياسية وعناصرها.

– التعرف على طبيعة الثقافة السياسية لدى المنخرطين في الأحزاب السياسية وارتباطها بالديمقراطية التشاركية.

– التعرف على طبيعة الثقافة السياسية لدى القيادات السياسية للأحزاب المعنية بالدراسة وارتباطها بالديمقراطية التشاركية.

– الإطلاع على طبيعة الثقافة السياسية وتوظيف الديمقراطية التشاركية لدى الأحزاب السياسية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي – الفايسبوك– عبر صفحاتهم الرسمية.

**سادسا: ضبط مفاهيم الدراسة:**

**1– مفهوم الثقافة:**

**1–1 أصل كلمة ثقافة في اللغة العربية:**

أصل الثقافة في اللغة العربية مأخوذ من الفعل ثقف بضم القاف وكسرها، وللفعل ثقف معان كثيرة، أوردها هندي (1995) كما هي في القواميس العربية، ومن هذه المعاني:

– الحذق والفطنة نقول ثقف الرجل: أيّ أصبح حذقا وفطنا.

– سرعة أخذ العلم وفهمه نقول: ثقف الطالب المعلم: أي فهمه بسرعة.

– التهذيب والتأديب نقول: ثقف المعلم الطالب: أي هذبه وأدبه.

– تقويم المعوج من الأشياء نقول ثقف الصانع الرمح: أي سوى اعوجاجه.

– إدراك الشيء والحصول عليه كما أشار الله تعالى في قوله: "واقتلوهم حيث ثقفتموهم"[1]

حيث ذكر القرطبي (1967) في تفسيره أن ثقف في الآية الكريمة تدل على الأسر والظفر بالعدو فيكون المعنى: تأسرونهم وتقدرون عليهم وتغلبونهم.[2]

مما سبق يقصد إذن؛ بالثقافة الاعتدال والفطنة وسرعة التعلم.

**1-2 أصل الثقافة في اللغات الأجنبية:**

أمّا بالنسبة للغات اللاتينية، فبينما يرجع البعض هذه الكلمة إلى الأصل الألماني جي روشيه، نجد أن البعض الآخر يرى أن هذه الكلمة نشأت في أحضان اللغة الفرنسية في عصر الأنوار قبل أن تنتشر في اللغات المجاورة كالألمانية والانجليزية.

بالنسبة لجي روشيه استعملت هذه الكلمة في ألمانيا في نهاية القرن الثامن عشر، للإشارة إلى الدراسات الخاصة (بالتاريخ العالمي) ضمن الأعمال التي حاولت إعادة دراسة التاريخ العام للبشرية وللمجتمعات منذ القدم، من خلال تناول تاريخ العادات والمؤسسات والأفكار والفنون والعلوم، أيّ؛ إنها كانت تتناول تاريخ التقدم الإنساني الذي هو عينه تاريخ تقدم وانتشار المعرفة وترقية الفنون وتنقية العادات وإصلاح المؤسسات الاجتماعية.. إلخ.

أمّا في اللغة الفرنسية فكان هذا المصطلح في القرون الوسطى يعني (طقوس العبادة/ cultes)، واستعمل فعل(culturer ,couturer) للدلالة على حراثة الأرض؛ وفي القرن السابع عشر امتد المفهوم ليشمل إلى جانب الأرض، أوصافا أخرى مثل:

(..« la culture des sciences» « la culture des Lettres ») وكان لابد من انتظار القرن الثامن عشر ليستعمل المفهوم للدلالة على تكوين العقل بشكل عام.[3]

وفيما يخص اللغة الإنجليزية، اكتسب هذا المفهوم دلالات بفضل علم الأنثروبولوجيا، ومن خلال التعريف المشهور لتايلور (1832-1917) وهو التعريف الذي أعطى معنى واحدا للحضارة والثقافة حيث

---

[1] الآية رقم 191من سورة البقرة.

[2] خالد محمد أبو شعيرة، ثائر أحمد غياري، **الثقافة وعناصرها**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص 17.

3 نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص ص 162 ،164.

يقول تايلور: "الثقافة أو الحضارة، بالمعنى الإثنوغرافي الواسع، هي المجموع المعقد الذي يضم المعارف، المعتقدات، الفن، القانون، الأخلاق، الأعراف وكل الاستعدادات والعادات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع.

أمّا بالنسبة لعلم الاجتماع فعرف هذا المفهوم تردد وتباطؤ سواء داخل علم الاجتماع الأمريكي "ألبيون سمول "Albion small، بارك park، بيرجس Burgess، أوجبرنogburn بسبب عدم ورود هذا المفهوم عند رواد علم الاجتماع من أمثال كارل ماركس وفيبر، تونيز ودوركايم كما يرى جي روشيه.

وحدث الشيء نفسه مع علم الاجتماع الفرنسي، فكان من الصعب دخول مصطلح الثقافة في الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا، وهذا ما يفسر تأخر ظهور كلمة ثقافة في القواميس الفرنسية، عكس القواميس الانجليزية التي احتضنت التحديد الأنثروبولوجي والسوسيولوجي بوضوح، ودون تلكؤ أو غموض.[1]

### 1-3 التعريف الاصطلاحي للثقافة:

عرفها رالف لنتون Ralph Linton بأنها " كل مركب يشتمل على ما صنعته يد الإنسان، وعلى المعتقدات والفنون والعادات التي يكتسبها بوصفه عضوا في الجماعة، وكل ما ينتجه الإنسان العادي من الأشياء التي تقرها العادات وتعتبر الثقافة حصيلة الاستجابات التكيفية للإنسان المتمثلة في الأفكار المتعلقة بالسلوك وأنماطه التي يتخذها الأفراد والجماعات لتلبية حاجاتهم الحياتية وتحقيق أهدافهم.[2]

تعتبر الثقافة موروثا إنسانيا ماديا كان أو غير مادي اكتسبه الفرد ممن سبقوه وعلموه على تلك القيم والمعايير والفنون والسلوكيات، ويتم ذلك بواسطة اللغة، والتي تعتبر وعاء الثقافة التي تنتشر بها وتضمر بدونها، كما يمكن للإنسان أن يكتسب المزيد من الثقافات بواسطة الاحتكاك والممارسة مع بقية بني البشر، فيأخذ منهم ويعطي لهم، وقد يسمح بإدخال ثقافة جديدة في مجتمعه ويتبناها ذلك المجتمع، كما قد يزيح شيئا من ثقافته والتي يعتقد أنها غير مواكبة للعصر والمجتمع، أو هي عبارة عن أساطير لا حقيقة، فإن تركها لا تأتي له بالسخط والسخرية.[3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 162 ،164.

[2] عبد المالك بلايلي، **ثقافة العمل لدى العامل وأثرها على الاتصال التنظيمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة ميدانية بالمؤسسات (إنتاج الشكولاتة وصناعة الورق المقوى، صناعة النوافذ الزجاجية والألمنيومية بالمنطقة الصناعية أولاد يعيش، البليدة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، في علم الاجتماع التنظيم والعمل، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر3، 2015/2014، غير منشورة، ص 29.

[3] **المرجع نفسه**، ص 29.

ونستنتج من هذه التعريفات أن الثقافة ليست خاصة بطبقة أو فئة معينة من الناس، ولكنها مفهوم يعني "أسلوب الحياة لمجتمع ما، ذا بعد زمني ينتقل من جيل إلى جيل، ويتعرض للتغير المستمر بدرجات متفاوتة من مجتمع إلى آخر، ومن عنصر إلى آخر.[1]

**التثقيف:Enculturation** هي عملية اكتساب التقاليد الثقافية لمجتمع ما، ويستخدم المصطلح أحيانا ليشير إلى معنى أضيق وهو اكتساب نماذج ثقافية جديدة في فترة الشباب.[2]

و**المثقفون** هم أعضاء الطبقة المثقفة **les Intellectuelles** يشير المصطلح إلى أعضاء المجتمع الذين يكرسون جهودهم لتطوير الأفكار ويشتغلون بالأنشطة الثقافية الخلاقة.[3]

فالثقافة إذن هي القيم والمعايير والعادات والأفكار التي يشترك فيها الناس وتحدد سلوكهم، وتتكون الثقافة من الجانب المعنوي الفكري والجانب المادي، وتشمل العلوم والمعارف العامة والفنون التي يدركها الفرد، وهي بالتالي مجموع ما توصلت إليه أمة أو بلاد في الحقول المختلفة من أدب وفكر وفن وصناعة وسياسة، وهي أيضا مجموع العادات والأوضاع الاجتماعية والقيم الذائعة في مجتمع معين ونحوها مما يتصل بطريقة حياة الناس.[4]

من خلال ما سبق يمكن القول أن الثقافة متعدّدة التعاريف ومردّ ذلك إيديولوجية صاحب التعريف، إلا أنّ جلّ التعاريف اتفقت على أن الثقافة نشاط إنساني معقد ومكتسب يحمل في طياته أبعاد مادية وغير مادية، وتعبر عن نمط الأفراد في العيش وطريقتهم في التعامل باستعمال مختلف الرموز والقيم والاتجاهات النابعة من مجتمعاتهم.

**التعريف الإجرائي للثقافة:**

هي حصيلة العادات والتقاليد والمعتقدات والمعارف والقيم والمعايير والاتجاهات التي يملكها أفراد حزب جبهة التحرير الوطني، وحركة البناء الوطني سواء ما تعلق بشقها المادي أو اللامادي ويقوم بممارستها وتطبيقها أو نشرها عبر صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك).

---

[1] محمد ناجي عمايرة، **مفهوم الثقافة وعلاقته بالتنمية الثقافية والثقافة العربية بحث في المفهوم، الثقافة والتنمية**، أوراق ملتقى عمان الثقافي التاسع يوم 23-26 /9/2000، إعداد وزارة الثقافة، عمان، دائرة المكتبة الوطنية، الهيئة الاستشارية أحمد طروانة وآخرون، 2005، سلسلة كتب ثقافية تصدرها وزارة الثقافة، المملكة الأردنية الهاشمية، ص- ص 18-19- 20.

[2] فاروق مداس، **قاموس مصطلحات علم الاجتماع**، سلسلة قواميس المنار، دار مدني، 2003، ص 56.

[3] **المرجع نفسه**، ص 95.

[4] وضاح عبد المنان زيتون، **المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، دار المشرق الثقافي، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص 110.

**2- تعريف الثقافة السياسية:**

هي مجموع القيم والاتجاهات والسلوكيات السياسية في مجتمع بعينه، وهو ما يتسع لأكثر مما يتضمنه النظام السياسي أو ما يعلنه هذا النظام، والثقافة السياسية تكونها الممارسة السياسية، التي لا تقتصر على تولي المناصب أو القيام بأدوار رسمية أو بالتفكير أو الكتابة، وإنما تتضمن كل محاولة (من كل نوع) يبذلها الأفراد، أو تبذلها مؤسسات مجتمع ما لمناقشة مشاكل هذا المجتمع وقضاياه أو لبحثها أو لاستكشاف أصولها وأسبابه وحلولها، من خلال العلاقات الشخصية أو الرسمية، الفردية أو العامة التي تضم أعضاء هذا المجتمع، فرادى أو جماعات أو مؤسسات.

وقد تميل ثقافة سياسية ما إلى تشجيع مشاركة غالبية المواطنين وانهماكهم في المناقشات أو عمليات البحث أو اتخاذ القرارات كما في حالة الثقافة السياسية الديمقراطية، وخاصة في المجتمعات الصغيرة.

كما قد تشجع ثقافة سياسية أخرى سلبية المواطنين، بل وحتى المؤسسات انسحابهم كما هو الحال في كل الأنظمة السلطوية (حيث ينفرد شخص واحد بكل العمل السياسي) أو الأنظمة الشمولية (حيث ينفرد تنظيم هرمي واحد بهذا العمل).

وتتشكل الثقافة السياسية إلى حدّ بعيد من خلال توجهات النظام السياسي القائم وأسلوب عمله، ولكن دوامها وتشكلها يعتمد أيضا وبشكل أساسي، على مثابرة وحيوية المؤسسات الاجتماعية المختلفة، ثم على التراث الثقافي ونوعية العلاقات الاجتماعية في المؤسسات الأصلية، وخاصة مؤسسة الأسرة، ومؤسسة التعليم.[1]

لقد تضمن هذا التعريف تفكيكا للثقافة السياسية من حيث أصنافها والمجتمعات التي تنتشر فيها، مبينا أن الثقافة السياسية تكتسب من خلال الممارسة السياسية، مؤكدا على دور القيم والاتجاهات في تكوينها.

بذلت محاولات عديدة لتعريف الثقافة السياسية وسنعرض أهم تعريفات هذا المفهوم، مع توضيح المداخل المختلفة التي يمكن التعرف عليها من خلال فحص هذه التعريفات:

فقد ذهب **روي ماكريدس** Roy Macridis إلى أن الثقافة السياسية إنما تمثل "تلك الأهداف المشتركة والقواعد العامة المقبولة، على حين نجد أن دارسا مثل **صمويل بير** Samuel Beer يجعل من هذا المفهوم واحدا من بين أربع مفاهيم أخرى يعتبرها أساسية في تحليل الأنساق السياسية.

[1] عدنان أبو مصلح، **معجم علم الاجتماع**، درا أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، ط1، عمان، الأردن، 2002، ص 176.

ويرى (بير) أن عناصر الثقافة هي القيم، المعتقدات، والاتجاهات العاطفية التي تحدد لنا ما الذي يجب أن تكون عليه الحكومة، وماذا تحققه بالفعل.

بينما اختار **روبرت دال** Robert Dahl الثقافة السياسية بوصفها العامل الذي يفسر أنماط التعارض السياسي، أما العناصر التي تتألف منها الثقافة عند (دال) فهي:

- التوجيهات الخاصة بحل المشكلات: هل هي تنحو نحو النزعة البرجماتية أم العقلانية؟
- التوجيهات نحو السلوك الجمعي: هل تتسم بالتعاونية أم أنها ليست تعاونية؟
- التوجيهات نحو النسق السياسي: هل تتميز بالولاء أم تتسم باللامبالاة؟
- التوجيهات نحو الأشخاص الآخرين، هل تغلب عليها الثقة أم تخلو من الثقة؟

أما لوسيان باي Lucian Pye فقد اهتم اهتماما خاصا بتلك الجوانب من الثقافة السياسية التي ترتبط بالتنمية السياسية في الدول الحديثة، ويعتقد باي أن المؤشرات الدالة على هذه الثقافة تشتمل على عوامل مثل: نطاق السياسة، كيف ترتبط الوسائل بالغايات في السياسة، المستويات التي تحكم إليها في تقييم السلوك السياسي، والقيم الكامنة خلف هذا السلوك، بينما نلاحظ أن **فاينر** Finer في تعريفه للثقافة السياسية للأمة يركز إلى حد كبير على شرعية الحكام والنظم السياسية، والإجراءات.[1]

والواقع أن أفضل تصور للثقافة السياسية هو أن نجعل هذا المصطلح يشير إلى تلك البيئة أو ذلك المناخ العاطفي والسيكولوجي والقيمي الذي تعمل داخله النظم والأنساق السياسية، فكأن الثقافة السياسية من هذه الزاوية هي "نمط متميز للتوجيه" يستوعب بداخله –على نحو جبرييل ألموند– كل نسق سياسي، ويمكن أن نستعين بوجهة نظر **تالكوت بارسونز** Parsons فنقول إن اهتمامنا ينصب أساسا على التوجيهات نحو الموضوعات السياسية. والتوجيهات هي استعدادات مسبقة للفعل أو السلوك وتحدد من خلال مجموعة من عوامل أهمها التقاليد، والظروف التاريخية، والدوافع، والمعايير، والعواطف، والرموز، ويمكن تصنيف محتوى هذه التوجيهات بوصفها تشمل: جانب معرفي، (Cognitions) مثل الوعي بالنسق السياسي، وجانب عاطفي، (Affective) الاتجاهات العاطفية نحو النسق، وجانب تقويمي ويقصد به الحكم على النسق السياسي مثل: السلطة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، والأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، ونظرة الفرد لذاته كفاعل سياسي، وكذلك نظرته للمواطنين الآخرين.[2]

---

[1] هشام محمود الأقداحي، **علم اجتماع السياسة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص ص 315، 324.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 315، 324.

لقد أبرزت التعريفات السابقة عدة عوامل تتشابك في تكوين الثقافة السياسية كالقيم والاتجاهات العاطفية والمعرفية، فنجد اتفاق كل من لوسيان باي وجبرييل ألموند على مكوناتها المعرفية والوجدانية والقيمية حيث إنه من خلالها يمكن الحكم على طبيعة الثقافة السياسية والاتجاه نحو النسق السياسي، في حين ركز تعريف روبرت دال على إبراز أن الثقافة السياسية هي الأداة التي يمكن من خلالها اكتشاف أصناف التعارض السياسي والإطلاع على اتجاهات الأفراد نحو النظم السياسية، وكذلك يمكن تحليل الأنساق السياسية وتفكيك عناصرها لإعطاء حكم على شرعيتها.

ما من شك، أن الثقافة السياسية Political Culture، تعتبر جزء من الثقافة العامة، وهذا ما يجعل كلا من المفهومين متداخلين إلى حد كبير، كما إن التراث العلمي، يعكس الكثير من التعريفات التي ارتبطت بالثقافة ككل، وهذا ما جعل بعض علماء الاجتماع من أمثال "**كلوكهن**" Klukhohn و"**كروبر**" Kroeber يشيران إلى أكثر من 164 تعريفا متباينا للثقافة، هذا بخلاف الأعداد الكبيرة من المفاهيم التي ترتبط بالثقافة بصورة عامة، وهذا ما يجعلنا نشير بإيجاز شديد لأهم التعريفات، التي ارتبطت بالثقافة ككل:

– تعريف "**موريس دوفرجيه**" M.Dverger، يقصد "بالثقافة السياسية بصورة عامة، الجوانب السياسية للثقافة، باعتبارها أنها تشكل هي نفسها مجموعة منظمة".

كما يرى "**موريس دوفرجيه**" أنه من الضروري أن نحدد باختصار الجوانب السياسية للثقافة، وليس من الممكن أن نضع لها مؤلفا كاملا أو فرعا متخصص في علم الاجتماع ككل، لأن ذلك سوف يؤدي إلى كثير من الخلط والغموض حول كلمة الثقافة السياسية، ومحاولة إطلاق مفهوم الثقافة على مفاهيم أخرى متعددة، ولاسيما أن المجتمع يشمل الكثير من الأنماط الثقافية.[1]

في ضوء ذلك كله يمكن النظر إلى الثقافة السياسية بوصفها تشير إلى توزيع اتجاهات المواطنين بصفة عامة على الموضوعات السياسية، هذا التصور يفيد إلى حد كبير من أفكار بارسونز، وهو يمثل خطوة أكثر تقدما عن التصورات السابقة مثل الطابع السياسي القومي، فبإمكاننا أن نتعرف امبريقيا على نوعية التوجيهات وصلاتها بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية والسكانية الأخرى وهناك بالفعل دراسات هامة في هذا المجال، ففي دراسة حديثة عن الاتجاهات العامة نحو جمهورية ألمانيا الفيدرالية اتضح أن هناك درجة عالية من الوعي لدى الناس بالمعلومات التي تتعلق بالنظم الديمقراطية، ولكن هناك درجة التزام بهذه النظم، كذلك استعان ألموند وفيربا بالأبعاد المعرفية والعاطفية والتقويمية للاتجاهات في محاولة لتصنيف

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع السياسي (النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة)**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2001، ص ص 436، 437.

نماذج الثقافات السياسية إلى ثلاث أنماط هي: الثقافة السياسية المشاركة Participant، والتابعة subject، والمحددة Parochical، فحينما تكون اتجاهات المواطنين ايجابية نحو الموضوعات السياسية فإننا نصنف الثقافة السياسية في هذا المجتمع على أنها مشاركة مثلما هو الأمر بالنسبة للأنساق السياسية البريطانية، والأمريكية والإسكندنافية، أما حينما تكون استجابة المواطنين للنسق السياسي سلبية فإن الثقافة السياسية تصبح تابعة، ذلك أنهم لا يمارسون أي تأثير في الموضوعات السياسية وإنما يتأثرون بها فحسب، وأخيرا حينما لا يجد الفرد أية علاقة بينه وبين النسق السياسي وليست عنده معلومات كافية عنه فإن الثقافة السياسية في هذه الحالة تصبح ثقافة محدودة، وهذا النموذج يوجد على وجه الخصوص في المجتمعات التقليدية.[1]

والثقافة السياسية على هذا النحو هي جزء من الثقافة الكلية للمجتمع، بمعنى أنها ثقافة فرعية Subculture تتأثر بالثقافة الأشمل.

وهذا بدوره هو ما يجعلنا نفسر دائما الأحداث والظواهر السياسية الثقافية من خلال هذا المنظور الأوسع، ذلك أن هذه الثقافة لا توجد من فراغ، وإنما تكتسب مقوماتها ويتحدد طابعها من خلال الثقافة العامة في المجتمع مثال ذلك أننا نستطيع أن نفسر انعدام الثقة عند الشعب في الحكومة على أساس أنها سمة ثقافية سياسية نابعة من السمة الثقافية الأشمل التي تقرر أن نفس هذا الشعب تنعدم لديه الثقة على مستوى العلاقات الشخصية المتبادلة، على أننا يتعين أن نضيف أيضا إلى الثقافة السياسية عناصر بدائية أخرى حينما نسعى إلى تفسير النظم والأحداث السياسية، ولعل هذا هو ما يطالب به الماركسيون فهم يميلون إلى الاعتقاد بأن الأفكار والعواطف، والنظم السياسية هي مجرد نتائج للعلاقات الطبقية والبناء الاقتصادي، ومعنى ذلك أن التفسير الصحيح للظواهر السياسية إنما يستعين بكلا العاملين الثقافي والبدائي.

وهي ذات النظرة عند ماكس فيبر الذي فسر الظواهر السياسية تفسيرا ثقافيا حينما تتبع أصول النظام الرأسمالي الاقتصادي السياسي "وجد أنه يرجع إلى انتشار العقيدة البروتستانتية، غير أن فيبر مع ذلك لم يستبعد أثر العوامل الأخرى فقد كتب يقول: "إن ما نريده هو أن نتعرف فقط إلى أي مدى تلعب العوامل الدينية دورا في التوسع الكمي والكيفي الذي حققته الروح الرأسمالية على الصعيد العالمي".[2]

– تعريف "**ألموند**"و"**فيربا**" Verba et Almound، يحددا الثقافة السياسية على أنها ترتبط بالقيم الديمقراطية، وإن كان كل منهما يؤكد على أن تحديد ماهية الثقافة السياسية تختلف من دولة إلى أخرى،

[1] هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق**، ص ص 315، 324.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص 315، 324.

لأن لها جوانب أخلاقية واجتماعية ودينية متعددة تزيد صعوبة الوصول إلى ثقافة سياسية عامة تنطبق سواء على الدول الديمقراطية المتحضرة أو على الدول التي تتميز بمستويات أدنى من التحضر أو المدنية.

– تعريف "**فيليب برو**" P.Baroud، تتكون الثقافة السياسية من مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقاتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمراجع للتعريف بهويتها إنها (الثقافة السياسية)، تسمح إذن لكل منهم بتحديد موقعه في المجال السياسي المركب، وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المظاهر، الواعية أو غير الواعية، التي ترشده في سلوكه كمواطن على سبيل المثال، أو في سلوكه كناخب أو مكلف بدفع ضريبة...إلخ.[1]

هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، وتنحصر في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية، فهي نظام من القيم والمعتقدات يرتبط بأفراد مجتمع معين يتعرضون لخبرات تنشئة مختلفة إلى حد ما، ولابد أن تنطوي الثقافة السياسية لأي مجتمع على قدر من التجانس، وتشتمل أيّ ثقافة سياسية على عدد من الثقافات الفرعية.[2]

أما العناصر التي تتألف منها الثقافة السياسية، فيوردها روبرت دال فيما يلي:– التوجهات الخاصة بحل المشكلات هل تنحو نحو الترعة البرجماتية أم العقلانية؟ – التوجهات نحو السلوك الجمعي هل تتسم بالتعاونية أو أنها ليست تعاونية؟

– التوجهات نحو النسق السياسي هل تتميز بالولاء أو تتسم باللامبالاة؟ – التوجهات نحو الأشخاص الآخرين هل تغلب عليها الثقة أو تخلو من الثقة؟[3]

**التعريف الإجرائي للثقافة السياسية:**

وعليه فالتعريف الإجرائي الذي يتوافق مع التعريفات النظرية ويخص الدراسة الحالية هو أن الثقافة السياسية هي مختلف التوجهات والسلوكيات والمعارف السياسية التي يمتلكها الأعضاء والمنخرطين حزب جبهة التحرير الوطني، وحركة البناء الوطني في علاقاتها بالنسق السياسي، وما تعبر عنه أو تنشره في صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك) سواء أكانت بالتأييد أم المعارضة، بالمشاركة والتعاون أم الخضوع واللامبالاة.

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص ص 436، 437.

[2] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **"الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية،عربي، إنجليزي"**، www.kotobarabia.com، ص 140.

[3] عبد الجبار أحمد عبد الله، كاظم علي مهدي، **الثقافة السياسية كأداة لتحليل تجربة اللامركزية الإدارية في العراق**، مجلة العلوم السياسية، الإصدار 56، 2018، ص 51، على الموقع الإلكتروني: https://scholar.google.com/citations?user= ،.اطلع عليه يوم: 2018/6/23، على الساعة :19:14 مساءا.

### 3- تعريف المشاركة: PARTICIPATION

مصطلح المشاركة، مستنبط من مجالين هما الاقتصاد والسياسة وبالتالي فهي تعني: **اقتصاديا**، على مستوى المؤسسة تحديدا تعني مشاركة العمال في الأرباح.

**سياسيا:** تعني حصة حزب سياسي، يقبل بالمشاركة في الحكومة عن طريق الانتخابات، أو عن طريق الائتلافات.[1]

هي مساهمة يمكن أن تحصل في شركة تجارية غير ظاهرة وليس لها شخصية معنوية وهي معفاة من الشكليات المفروضة على الشركات الأخرى، وتسمى الشركات الخاصة التي تعين الحقوق والواجبات المتبادلة بين الشركاء بحرية تامة كما تأتي بمعنى امتلاك بعض أسهم في شركة.

وفي المعنى العادي المساهمة في المشاركة في الأرباح له نصيبا في الأرباح.[2]

**التعريف الإجرائي للمشاركة:**

فالمشاركة هي تلك الإضافة الذي يضيفها الفرد في أي نشاط حسب طبيعته مساهمة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تعود بالفائدة على الصالح الاجتماعي العام، أما المشاركة التي تهم هذه الدراسة هي تلك المساهمة أو الإضافة العملية للأحزاب السياسية والتي تساهم في أن يكون لهم دور في الحياة السياسية بمختلف جوانبها والاشتراك في أنشطتها، من خلال ما ينشرونه في صفحاتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي وما يقومون به من أجل إشراك المواطن في صنع الأهداف والقرارات العامة للمجتمع.

### 4- الديمقراطية: DÉMOCRATIE

### 4-1 التعريف اللغوي:

مصطلح الديمقراطية هو في الأصل مشتق من الكلمة اليونانية" Demokratia" والتي تعني "حكم الشعب" وهذا المصطلح مركب من كلمتين "Démos" وتعني" الناس أو الشعب" و"Krates" وتعني "السلطة"، وقد ظهر هذا التعريف للديمقراطية في القرن الرابع قبل الميلاد للدلالة على النظم السياسية القائمة في ذلك الزمان في بعض المدن اليونانية ولاسيما أثينا.[3]

---

[1] شريفة مشاطي، **المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10سبتمبر 2010، جامعة منتوري قسنطينة، ص 146.

[2] موريس نخلة، روحي البعلبكي، صلاح مطر، **القاموس القانوني الثلاثي، قاموس قانوني موسوعي شامل ومفصل،عربي، فرنسي، إنجليزي**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، ص234 .

[3] Ramzi baroud, **The problème with western democracy in the middle east**",been surfing the site http://www.arabnews.com/?page=7&section=0&article=58422.on:18/07/2009.

نقلا عن: زكرياء حريزي، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2011/2010، ص 28.

هي كلمة يونانية الأصل، تتكون من مقطعين: الأول: بمعنى الشعب، والثاني حكم، وهي تعني حرفيا–سلطة الشعب– وهي نظام سياسي، تكون السلطة فيه للشعب.[1]

معناها الحرفي هو حكومة الشعب، وهي بمدلولها العام تتسع لكل مذهب سياسي يقوم على حكم الشعب لنفسه، باختياره الحر لحكامه، وبخاصة القائمين منهم بالتشريع، ثم برقابتهم بعد اختيارهم، ولما كان إجماع الشعب مستحيلا، وبخاصة في أمور السياسة والحكم، فإن حكومة الشعب قد أصبحت تعني عمليا حكومة الأغلبية، كنظام متميز عن نظام الحكم الفردي ونظام حكومة الأقلية. [2]

ورد معنى الديمقراطية في **قاموس علم الاجتماع:** تفترض الديمقراطية الشكل المزدوج المثالي الذي يحمل المساواة والحرية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة، والبناء السياسي المعقد الذي يسعى إلى تجسيد هذا المثل الأعلى في مؤسسات المجتمع المعاصر، فتحقيق المثالية الديمقراطية يمر بشكل أساسي من خلال تنظيم الحياة السياسية بدءً من مجموعة من المبادئ التنظيمية الأولى تتعلق باختيار القادة المتمثلة في مبدأ الانتخاب بالاقتراع العام، ممارسة سلطات المحافظين من خلال قواعد الفصل والسيطرة على السلطات الثلاثة، التي توصف بأنها "سيادة القانون"، وتعطي ضمانات لحريات الجماعات.[3]

وهي التي يتساوى فيها أهلها، فضلهم ودينهم في استحقاق العقوبات والكرامات والرياسات، وتكون الرياسة فيها لمن أجمعوا على ترويسه أو رؤوسه رئيسهم الأول.[4]

هي حكم الشعب أو بمعناها الحرفي كمصطلح إغريقي حكومة الشعب، وتتسع لكل مذهب يقوم على حكم الشعب لنفسه باختياره الحر لحكامه وبخاصة القائمين منهم بالتشريع ثم برقابتهم بعد ذلك، وحكومة الشعب تعني في العالم المعاصر حكومة أغلبية الشعب كنظام متميز عن نظام الحكم الفردي أو حكومة الأقلية، والديمقراطية هي أسلوب حياة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشمل الحرية بأوسع معانيها.[5]

يتضح مما سبق بأن الديمقراطية تعني أن من حق المواطنين المساهمة في الحياة السياسية ووجوب إشراكهم في صنع القرار.

---

[1] وضاح زيتون، **مرجع سابق**، ص 183.

[2] سعيد بنسعيد العلوي، السيد ولد أباه، **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، دار الفكر المعاصر، ط1، لبنان، بيروت، 2006، ص 226.

[3] jean Etienne, farancoise bloess, jean- pierre noreck, jean- pierre roux , **Dictionnaire de sociologie les notions, les mécanismes**, les auteurs,3e edtion, edition yan rodie - Talbére , Hatier ,paris , aout 2004 , P 128

[4] سميح غنيم، **موسوعة مصطلحات العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي والإسلامي**، مكتبة لبنان، ناشرون، سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، ط 1، بيروت، لبنان، 2000، ص 484.

[5] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سابق**، ص 211.

### 4-2 التعريف الاصطلاحي:

شكل لنظام الحكم في الدولة، يتمثل مفهومها الواسع بما أورده الرئيس الأمريكي أبراهام لنكولن (1865/1809) فالديمقراطية هي حكم الشعب، من قبل الشعب، ومن أجل الشعب، يشير هذا التعريف الأكثر شمولا وشيوعا إلى أن نظام الحكم يكون ديمقراطيا عندما يكون المواطن بالتتابع محكوما وحاكما... سيدا ومسودا، أو عندما تشترك الغالبية الكبرى من المحكومين في ممارسة السلطة السياسية بشكل مباشر جدا، وبشكل محسوس، يتمتع جميع المواطنين، في مثل هذا النظام، تجاه السلطة بحق المشاركة (التصويت وحق الاحتجاج، ومفهوم الديمقراطية هو قديم، نشأ في اليونان القديمة (ديموس أي الشعب وقراطوس أي حكم)، ويشكل اليوم مثالا تسعى إليه غالبية الشعوب، إلا أن ميزته المطلقة تجعل من غير الممكن تحقيقه بشكل كامل، والدولة المعاصرة في محاولتها للاقتراب من هذا المثال الديمقراطي، تحدد مفهوما خاصا بها للديمقراطية (الديمقراطية الليبرالية، الديمقراطية السلطوية، الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية...الخ).[1]

وجدت الديمقراطية في اليونان وفقا للتسمية باللغة اليونانية وتعني أن الحزب الديمقراطي يعارض الحزب الأرستقراطي وحصر السلطات بين يديه أي بين أيدي العائلات الأرستقراطية، وهذا ما أدى إلى إنشاء مجلس شعبي.

وفي نظر فلاسفة القرن الثامن عشر تقوم الديمقراطية مع حق الشعب في تعيين ممثلين عنه ومراقبة الحكومة وبذلك يتسنى للشعب أن يمارس السلطة وذلك بإجراء انتخابات عامة على أن تتقيد الحكومة بنصوص وقواعد محددة في دستور يعبر عن سلطة الشعب وهناك الديمقراطية الشعبية التي نشأت في دول الاتحاد الشعبية كما في الاتحاد السوفياتي والبلدان التي تدور في فلكها.[2]

الديمقراطية هي نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخص الإنسانية على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شؤونها، وقد تكون الديمقراطية سياسية، وهي أن يحكم الناس أنفسهم على أساس من الحرية والمساواة لا تمييز بين الأفراد بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة.[3]

يشير هذا المصطلح إلى طريقة في الحياة، تجعل كل فرد يعتقد أن لديه فرصا متساوية للمشاركة بحرية كاملة في قيم المجتمع وتحقيقه لأهدافه العليا، أمّا المعنى الخاص لهذا المصطلح فهو توفر فرصة

---

[1] أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، عربي، إنجليزي، فرنسي**، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، بيروت، لبنان، 2004، ص 182.
[2] موريس نخلة وآخرون، **مرجع سابق**، ص 846.
[3] عدنان أبو مصلح، **مرجع سابق**، ص 250.

المشاركة لدى أعضاء المجتمع في اتخاذ القرارات في أيّ مجال من مجالات الحياة الاجتماعية، وبخاصة المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات السياسية التي تؤثر في حياتهم الفردية والجماعية على حد السواء.[1]

تشير الديمقراطية وفقا للمقاربة التجريبية إلى نوع من نظام تمثيلي يحتكر المشروعية السياسية في غالبية دول العالم، وتعتبر من جهة أخرى نوعا من مثال أعلى أو قيمة أو مبدأ أو حتى سعي غائي إلى حد ما، وإذا ما رجعنا إلى جذر الكلمة اليوناني فإن الكلمة تعني إما حكم الشعب، أو حكم شعب ما، ولكن في الواقع، كان يتم تطبيق هذا الحكم في المدينة القديمة في مؤسسات محددة المعالم أكثر منه في مجموعة سياسية مستقلة ذات سيادة وبالتالي متحررة من وصاية أي طاغية أو شعب أجنبيين.[2]

كما تعني: النظام السياسي أو السلطة عند اليونان، حكم الشعب الذي يعرف بأنه مجموعة من المواطنين. وحسب أفلاطون، فإن الديمقراطية في الجمهورية تأتي من التناقض الداخلي الذي يقلص الأوليغارشية وعهد الحرية حيث يمكن للجميع أن يعيشوا وفقا لخيالهم، فهي تحتوي على جميع أنواع الإجبار على الامتثال ويمكن للناس أن يقررون ما إذا كانوا يتوهمون، ويقول أفلاطون: "هناك يسود نوع من المساواة وعلى ما هو غير متساو كما هو على قدم المساواة، في روح الديمقراطية تسود الفوضى ولم تعد تسمح للعقل والحقيقة بالدخول إلى هذه القلعة المحكوم عليها بالفوضى. حياة "صديق المساواة" بلا استقرار، لا في أسلوب حياته ولا في مواقفه.[3]

وعرف الدكتور عبد الحميد متولي الديمقراطية بأنها: "إحدى المذاهب الفلسفية السياسية والاجتماعية، كما أنها نظام من أنظمة الحكم".[4]

كما تعرف بأنها مجرد طريقة سياسية أو تنظيم تأسيسي لغرض الوصول إلى قرارات سياسية يحرز الأفراد عن طريقها سلطة تقرير بالوسائل التنافسية من أجل أصوات الشعب.

وعلى هذا الأساس فإن جوهر الديمقراطية هو المشاركة السياسية للشعب، وهذا ما دفع البعض إلى وصف الديمقراطية بأنها: "النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة من جانب المواطنين سواء أكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التأثير في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين".[5]

---

[1] فاروق مداس، **مرجع سابق**، ص ص 121، 122.

[2] غي هرميه، بيار بيرنبوم، برتراند بادي، فيليب برو، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي، فرنسي ، إنجليزي**، ترجمة هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2005، ص 211.

[3] Gilles ferréol et Guy jucquois, **Dictionnaire de la l'altérité et des relations interculturelles**, armand colin, paris, 2003, p 58.

[4] عبد الحميد متولي، **القانون الدستوري والنظم السياسية مع مقارنة المبادئ الدستورية في الشريعة الإسلامية**، ج1، 1975، الإسكندرية، ص 99، نقلا عن: لمى علي فرح الظاهري، الديمقراطية شبه المباشرة؛ وتطبيق مظاهرها في بعض الدساتير المعاصرة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2010، ص 18.

[5] لمى علي فرح الظاهري، **الديمقراطية شبه المباشرة؛ وتطبيق مظاهرها في بعض الدساتير المعاصرة**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2010، ص 18.

Le mot démocratie est l'un des termes les plus usités du vocabulaire politique. Cette notion forte, par sa dimension transculturelle et parce qu'elle touche au fondement même de la vie des êtres humains en société, a donné matière à de très nombreux écrits et réflexions; il n'en demeure pas moins qu'aucun texte adopté au niveau mondial par des responsables politiques n'était venu jusqu'alors en cerner les contours ou en préciser la portée. Sans doute la notion était-elle gelée en quelque sorte par l'opposition entre démocratie tout court, ou «formelle», et démocratie «populaire» qui avait cours jusqu'à récemment dans les enceintes multilatérales mondiales. Ce temps n'est plus; la démocratie, sans épithète, semble désormais être l'objet d'un large consensus et sa promotion figure en bonne place à l'ordre du jour des instances internationales.[1]

وفقا لما سبق يتضح أن الديمقراطية هي نظام حكم قائم بذاته يختلف عن باقي الأنظمة السياسية ذلك أن مضمونها الأساسي هو مساهمة الشعب شرطا إلزاميا لتجسيدها سواء أكانت هذه المساهمة مباشرة أم غير مباشرة، فهي تناشد بأن من حق الشعب المشاركة في اختياره ناخبيه، وحقه في التخطيط لصنع واتخاذ القرار بالطرق المشروعة دون أي شكل من أشكال الميز العنصري، فهي تتخذ من المساواة أحد مبادئها.

كما يقصد بعبارة **دمقرطة** في معناها الواسع إلى التوسع التدريجي لمبدأ المواطنة ليطال عددا أكبر من المشاركين و/ أو حقلا سياسيا أوسع، في إطار اتخاذ جماعي مباشر للقرار أو من خلال ممثلين منتخبين، وتنطبق العبارة حاليا وبشكل خاص على عملية الانتقال من أشكال مختلفة من حكم الشخص الواحد إلى الديمقراطية، إمّا من خلال الدمقرطة المتعمدة للأنظمة القائمة أو من خلال تغيير صريح للنظام، فيجري الحديث حينئذ عن انتقال ديمقراطي علما بأن الانتقال لا يشكل في الواقع سوى فترة زمنية انتقالية غير واضحة المنفذ، وليس فيها ما يؤكد أنها ستؤدي فعلا إلى الديمقراطية.[2]

**التعريف الإجرائي للديمقراطية:** هي نظام سياسي اجتماعي يقوم على تحقيق مبدأ المساواة بين جميع المواطنين دون تفرقة، وحقهم في تدبير شؤونهم، وخاصة عن طريق ممثليهم الأحزاب السياسية من خلال ما تقوم به من نشاطات وما تنشره عبر صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

**5- مفهوم الديمقراطية التشاركية:**

تتألف كلمة الديمقراطية التشاركية من لفظين: الديمقراطية، التشاركية، أمّا اللفظ الأول "الديمقراطية" فهي كلمة قديمة في القاموس السياسي، تعود إلى اللغة اليونانية القديمة وهي مكونة من مقطعين، الأول

[1] Cherif Bassiouni et autres, **La démocratie: principes et réalisation**, Publication élaborée par l'Union interparlementaire, Genève,1998 ,p5

[2] غي هرميه، **مرجع سابق**، ص 201.

"Démos" وتعني الشعب، وكلمة "Kratos " وتعني الحكم، وبذلك تصبح الكلمة "Demoskratos" أيّ؛ حكم الشعب.

أمّا اللفظ الثاني" التشاركية " فهو يعبر في فلسفة اللغة على وجود نوع من التواصل بين طرفين نظرا لميزات ترابطية تجمع بينهما، فالتشاركية تعكس الإيجابية في نظام العلاقات، لذلك فاقترانها بالديمقراطية يعني أن هناك مشروع سياسي يتبنى الانفتاح بين أطراف العملية السياسية، ويمكن تعريف الديمقراطية التشاركية على أنها "مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تسيير الشؤون العامة"، بل يتم تعريفها من خلال الوسائل الموضوعة على ذمتها وذلك في علاقة بالهدف المقصود من تكريسها، وتسد الديمقراطية التشاركية ثغرات الديمقراطية التمثيلية وتتجه إلى إصلاحها، أيّ؛ إنها "تقوم بدمقرطة الديمقراطية".[1]

في ستينيّات القرن الماضي وبعدما تراءى لعلماء السياسة الأمريكيين أنّ نموذج الديمقراطية التمثيلية النيابية يقلص دور المواطن في الحياة السياسية وعملية الإنتاج السياسي بعد إدلائه بصوته في الانتخابات، بدأ التبشير بنموذج ديمقراطي آخر بديل هو الديمقراطية التشاركية، والذي يهدف إلى إحداث قطيعة مع الرؤى التي تقلل من المشاركة وتحصر العمل السياسي في التصويت وتتعامل مع الديمقراطية كمجرد طريقة لتشكيل الحكومات.[2]

تمثل الديمقراطية التشاركية جملة من الآليات والإجراءات التي تمكن من إشراك المجتمع المدني والمواطنين عموما في صنع السياسات العامة وتمتين الدور الذي يلعبونه ففي اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة سواء على الصعيد الوطني أو خاصة على الصعيد المحلي؛ فالديمقراطية التشاركية لا تلغي الديمقراطية التمثيلية كليا، ولكنها تسعى لتجاوز أوجه القصور والعجز فيها بمحاولة حل المشاكل عن قرب وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطيتين، لاسيما وأن العديد من التحركات الاجتماعية لم تعد تجد في الديمقراطية التمثيلية سبلا للتعبير عن حاجياتها ومطالبها وإيجاد حلول لها.[3]

تعدّ الديمقراطية التشاركية من بين المفاهيم التي شغلت الكثير من علماء السياسة، وفيها يشارك المواطنون مشاركة مباشرة –لا من خلال نوابهم– في رسم السياسات العامة وصنع القرار، لأن الشيء

---

[1] نادية درقام، **الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية**، مجلة أبعاد/مختبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر، المجلد 05، العدد 01/جوان 2019، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، الجزائر، ص ص 10، 11.

[2] جهاد رحماني، عزوزي بن عزوز، **الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر، واقع وأفاق**، العدد التاسع، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 225.

[3] **المرجع نفسه**، ص 226.

الأصيل في السياسة هو المشاركة وحق تقرير المصير من قبل مواطنين يتمتعون بالمساواة وأما الباقي فهي همجية واستبداد على حد قول أستاذ النظرية السياسية (أندرو أراتو).

كل ما سبق يؤكده كل من الكاتبين "بريس كارينغتن" Bruce Cqrrington، و"باري تروين" Bruce Troyna عندما قالا بأن الديمقراطية التشاركية تتفوق نظريا على كل النظم الشمولية وأنها الوحيدة التي تحفظ كرامة وقيمة الفرد، كما تقوم بمساعدة الحكومة على إيجاد الحلول لأزمات عن طريق إشراك المواطنين في صنع القرار.

كما يقول المفكر العربي السوري (مطاع الصفدي) عن الديمقراطية التمثيلية، فمن جهة المفهوم أصبحت الديمقراطية التمثيلية تشكو من صيغة التمثيل أصلا من جراء اختزال المجموع العددي الأكبر (المواطنون) من الناخبين في القلة القليلة من النواب، مما يجعل كلا من طرفي العملية التشريعية في حال من العزلة المتفاهمة عن الآخر حتى أمست المجالس النيابية أشبه بمؤسسات مستقلة ترعى مصالح أفرادها.

كما أن المدافعين عن الديمقراطية التشاركية يعرضون أسبابا عدة تؤكد إيمانهم بصلاحيتها ووجوب العمل بها من قبل الحكومات، وأول هذه الأسباب أن النشاط السياسي للمواطن يجعله إيجابيا واجتماعيا في الوقت نفسه، وثانيها أن دخول المواطن في اللعبة السياسية والمشاركة فيها يحد من نفوذ وهيمنة بعض النخب، وأهم هذه الأسباب هو أن المواطنون لا يحكمون أنفسهم بأنفسهم فعلا إن لم يشاركوا مباشرة في سن القوانين ورسم السياسات.[1]

يعرف (الأمين شريط) الديمقراطية التشاركية على أنها: "شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم...كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين، عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك.

وحسب الدكتور (صالح زياني) فإن: "مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[1] حريزي زكرياء، **المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2011، منشورة، ص ص 35،36.

إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دور ورأي في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم. ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة".

ويعرف (رشيد لصفر) الديمقراطية التشاركية بأنها مساهمة ومشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم العامة.[1]

كما ينظر إلى الديمقراطية التشاركية على أنها تجسيد للهياكل المجتمعية التي تفرض استراتيجيات تعاونية من أجل صنع قرار سياسي ناجع.[2]

وتنطلق مقاربة الديمقراطية التشاركية من مبدأ حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار، والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية، ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي؛ وتقتضي هذه العمليات من مجالس المنتخبين في الجماعات المحلية، الارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل، واقتسام المسؤولية والمعرفة مع المواطن، والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإشراك كل من يمكن إدماجه من ساكنة المدينة من جمعيات الأحياء والنوادي، وهي عمليات ترسي قيم التخلي السلطوي عن الاستئثار المركزي بعملية اتخاذ القرار.

يبرز لنا من هذه التعاريف أن المواطن يعدّ أحد الفواعل الأساسية التي تكون الديمقراطية التشاركية حيث تشترط أن يمنح للمواطن دورا في إدارة شؤونه، من خلال الاستشارة والحوار والشراكة لأجل اتخاذ القرار وتدبير الشأن المحلي والعام.

تشكل الديمقراطية التشاركية الإطار المؤسساتي الذي تتحقق من خلاله الممارسة المواطنة والتعاون والتشاور بين مختلف المؤسسات والمصالح العمومية من جهة، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات من جهة ثانية، وذلك لتحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين، والدفاع عن حرياتهم، وتمكينهم من الحقوق الأساسية ومن التنمية المستوفية لشروط التقدم والرفاه، في إطار دولة حديثة يسودها الحق والقانون، وتؤمن فيها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وترسي فيها دعائم مجتمع متضامن، يتمتع

---

[1] الأمين سويقات، **دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، دراسة حالتي الجزائر والمغرب**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17 جوان 2017، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص 244، 245.

[2] أيمن بوغانمي، **الانتقال الديمقراطي التشاركي في تونس**؛ حلول نخبوية في سياق ثوري، في كتاب أحمد زغلول شلاطة وآخرون؛ النخب والانتقال الديمقراطي التشكل والمهمات والأدوار، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، مارس 2019، قطر، ص 64.

فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.[1]

تُمثل الديمقراطية التشاركية جملة من الآليات والإجراءات التي تمكّن من إشراك المجتمع المدني والمواطنين عموما في صنع السياسات العامة، وتمتين الدور الذي يلعبونه في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة على الصعيد الوطني عامّة وعلى الصعيد المحلي خاصة؛ ولا تلغي الديمقراطية التشاركية الديمقراطية التمثيلية كليا، ولكنها تسعى لتتجاوز أوجه القصور والعجز فيها بمحاولة حل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطيتين، لاسيما وأن العديد من (التحركات الاجتماعية نسائية، بيئية، تنموية لم تعد تجد في الديمقراطية التمثيلية سبلا للتعبير عن حاجياتها ومطالبها وإيجاد حلول لها)[2].

وقد أقر الدستور الجزائري على تشجيع الديمقراطية التشاركية حيث جاء ذلك في المادة 15: "تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية. المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية، تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية".[3]

ويعرفها الباحث المغربي (يحي البوافي) بقوله: "هي عرض مؤسساتي للمشاركة، موجه للمواطنين، يركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات، ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية عبر توسل ترسانة من الإجراءات العملية".[4]

"تشير الديمقراطية التشاركية إلى وجود مشاركة شعبية فعالة من خلال إعادة توزيع القوة والسلطة في المجتمع، كما تمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم بصفة دورية، وفي ظل شفافية تتيح لهم الاشتراك في صنع السياسات العامة، وهذا في إطار أوسع والمتمثل في الهندسة السياسية.

---

[1] عبد المجيد رمضان، **الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16جانفي 2017، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص ص 76 ،77.

[2] بن حادة باديس، **دور الديمقراطية التشاركية في تطوير تسيير الجماعات المحلية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثالث عشر، جامعة العربي التبسي، تبسة، ص ص 143، 144.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437**، الموافق 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، العدد 14، السنة الثالثة والخمسون، الجزائر، ص 8.

[4] عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، **إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشان المحلي - حالة الجزائر والمغرب- دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي** في: كتاب بوحنية قوي: الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب أنموذجا، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2015، ص 55.

أمّا في شقها المحلي فهي أحقية الشعب ممارسة سلطته عن طريق وجود آليات مشاركة في صناعة القرار المحلي، ورسم السياسات العامة المحلية وهذا على غرار فتح حرية إبداء الرأي والمبادرة بمشاريع التنمية، وإشراك المجتمع المدني المحلي في إدارة الأقاليم المحلية رفقة المجالس المنتخبة زيادة على الاستثمار في الثورة العلمية والتكنولوجية وفتح مجال الاطلاع على المخرجات السياسية أو الإدارية من مداولات وقرارات على مواقع إلكترونية متاحة للجمهور تفتح مجال التفاعل الشعبي بين طبقات المنظومة المحلية.

وفي هذا الإطار يمكن أن تؤدي ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى ظهور أو الكشف عن حتمية تطبيق الديمقراطية التشاركية، وذلك كنمط من أنماط الديمقراطية التي تعتمد على الإدارة الذاتية بين المواطنين أو حتى الديمقراطية التداولية والتي تقوم على الاتفاق، وضبط النوازع الإنسانية بهدف الوصول إلى قرارات تتسم بالشرعية، كذلك تعتبر ديمقراطية المعلومات أو الرقمية كعنصر أساسي من الديمقراطية التشاركية وذلك على أساس حماية خصوصية الأفراد والحق في المعرفة وحق استخدام المعلومات، وكذا حق المواطن في الاشتراك المباشر في كل مستويات صنع القرارات المحلية والحكومية".[1]

معنى هذا أن للمواطن دورا أساسيا في تسيير الشأن المحلي بالاشتراك مع مختلف الفواعل، مؤكدا من خلاله على دور الديمقراطية الرقمية في تكريس الديمقراطية التشاركية، ذلك أن تطبيق هذا النوع من الديمقراطية يضفي ميزة الشرعية على اتخاذ القرارات لاسيما السياسية منها.

تتفق الدراسات على أن الديمقراطية التشاركية تتبنى مفهوما جوهريا يأخذ بعين الاعتبار دور المواطنين في المشاركة في صنع القرار السياسي وتدبير الشأن العام، كما أنها تتسم بالتفاعل بين المواطنين والحكومات أو المستشارين المحليين، وأنها مكملة للديمقراطية " التمثيلية.[2]

أما ريان فوت في كتابها "النسوية والمواطنة" رأت أن الديمقراطية التشاركية تتطلب قدرا كبيرا من الجهد والعمل التطوعي من طرف كل مواطن عادي مع إلزامية تمكين الفواعل الاجتماعية، وهذا من منطلق إدراج الاستشارة الجماهيرية في مراحل صناعة القرار والسياسة العامة للدولة. [3]

تمثل الديمقراطية التشاركية المحلية أحد مكونات الديمقراطية المحلية، ويمكن أن تكون تمثيلية وتشاركية في الآن نفسه، وغالبا ما تستخدم عبارة الديمقراطية المحلية للتأكيد على المشاركة المستمرة في

---

[1]محمود سنوسي، **مرجع سابق**، ص ص 14، 15.
[2]حسن العطار، **الديمقراطية التشاركية**، على الموقع الإلكتروني: 2029/12/03، على الساعة:18:31مساء. https://elaphmorocco.com/Web/opinion/2018/12/32646.html
[3]ريان فوت تر أيمن بدر سمر الشيشكلي، **النسوية والمواطنة**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004، ص 195.

المناقشات وفي شؤون الجماعة المحلية وفي ضبط السياسات المحلية، ولا تعني الديمقراطية التشاركية حق مواطني الجماعة المحلية في اختيار ممثليهم بحرية فحسب، بل تشمل كذلك حق السكان في الإعلام وفي الاستشارة والتشاور وحتى حق المشاركة في اتخاذ القرار.

أمّا بالنسبة للبعد المحلي تعني عبارة الديمقراطية التشاركية مجموعة متباينة من التقنيات والإجراءات والسبل: كالاستقصاءات ذات المصلحة العامة، والاستفتاءات المحلية، وإجراءات التشاور في المادة العمرانية أو في مادة التهيئة الترابية، ومجالس الأطفال والشباب ومجالس الحكماء ومجالس المهاجرين وكذلك مجالس الأحياء، ويتمثل هدفها المشترك في تشريك المواطنين في اتخاذ القرار العام.

ويمكن لمشاركة المواطنين أن تأخذ شكلا تلقائيا أو شكلا ذا طابع مؤسسي، ويمكن بذلك للمشاركة أن تنطلق من القاعدة، أيّ؛ مباشرة من المواطنين، في شكل تصاعدي (bottm–up) غير أنه يمكن للمسؤولين السياسيين أيضا طلبها وتأخذ بذلك شكلا تنازليا ) (top down) ويمكننا كذلك أن نميز داخل المشاركة المؤسساتية بين النموذج الهرمي والنموذج التفاوضي.

– **النموذج الهرمي:** يتميز بالتدخل الفوقي للسلطات المحلية التي تعرض المشروع على الأشخاص المستشارين، ويهدف إما إلى نشر المعلومة لدى المواطنين، في أدنى أشكال التشاركية، أو إلى استشارة المتساكنين[1] أو جزء منهم، أو التشاور الذي يفترض تبادلا وحوارا بين مختلف الأطراف المعنية.[2]

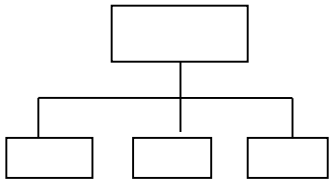

**شكل رقم 1: يوضح شكل مشاركة المواطن داخل المشاركة المؤسساتية حسب النموذج الهرمي**

– **النموذج التفاوضي:** يكون المشروع في هذه الحالة ثمرة مفاوضات جدية، وهو نوعا ما منتج بصورة جماعية من قبل كل المشاركين، ويتم تأطير هؤلاء بشكل يسمح لهم بالوصول لتبني ثقافة تشاركية موحدة، فالمساهمون في المسار التشاركي ينحدرون من جمهور ذي خصائص متنوعة جدا، ويتوقف ذلك في الحقيقة على المسألة المطروحة أو على موضوع التعبئة إذ يمكن أن يتعلق الأمر بالمواطنين بصفة فردية أو بممثلي المجتمع المدني المنظم أو بجماعات المصالح أو الخبراء... إلخ.[3]

[1] الأشخاص المقيمون فعليا بالحدود الترابية للجماعة المحلية المعنية.
[2] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، **مرجع سابق**، ص 10.
[3] **المرجع نفسه**، ص 10.

**شكل رقم 2: يوضح شكل مشاركة المواطن داخل المشاركة المؤسساتية بين النموذج التفاوضي**

بالنظر إلى التعاريف المقدمة يشار إلى أن الديمقراطية التشاركية ليست حديثة النشأة ذلك أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بحق المواطن في المشاركة في اختيار القرار وصنعه، وهو جوهر العملية الديمقراطية، إلاّ أنّ هذا النوع الجديد من الديمقراطية يختلف عن سابقيه بأنه أتى لسدّ نقائص وعيوب الديمقراطية التمثيلية، بالإضافة إلى أنه يؤكد على المسار التشاركي في تدبير السياسات العامة، كما تؤكد على اعتبار المواطنين أحد ركائز العملية الديمقراطية التشاركية، يجب إعلامهم والتشاور والتداول معهم في تدبير الشأن المحلي، إلاّ أنه ما يعاب على هذا النوع من الديمقراطية رغم إيجابياته فإنّ تطبيقها واقعيا بحسب ما تنادي به يجعل الأفراد والسلطات في فوضى ذلك أنه قد يكون قرار إشراك المواطن العادي دون وسائط غير صائب في بعض الأحيان نتيجة لنقص الخبرة في رسم السياسات العامة.

**التعريف الإجرائي للديمقراطية التشاركية:**

التعريف الإجرائي للديمقراطية التشاركية الذي يتناسب مع الدراسة الحالية هو إعطاء الفرصة للأعضاء سواء والمواطن للمشاركة في صناعة القرار المحلي، وإشراكهم وإعلامهم بمختلف نشاطات الحزب، وفتح لهم باب التشاور والحوار كسبيل لتجسيد الشفافية والمسائلة وفتح مجال الاطلاع على المخرجات السياسية للحزب من مداولات وقرارات على مواقع إلكترونية متاحة للجمهور تفتح مجال التفاعل الشعبي بين طبقات المنظومة المحلية وهذا من خلال محتوى ما ينشره حزب جبهة التحرير الوطني وحركة البناء الوطني على صفحاتهم الرسمية على موقع الفايسبوك.

**سابعا: الدراسات السابقة**

تعد الدراسات السابقة بمثابة حجر الزاوية وأحد المصادر التي يستقي منها الباحث العلمي مواضيع للدراسة والبحث، بحيث تعطيه تصورا للجوانب التي تم البحث فيها والجوانب التي غفل عنها، ما يساهم هذا في تحقيق أحد أغراض البحث العلمي وهو التراكم المعرفي، فبعض الدراسات العلمية تنطلق من حيث توقفت الدراسات التي سبقتها، وبالإطلاع على التراث النظري للدراسات السابقة نجد أن كثيرا منها درست موضوع الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية كمتغيرات منفصلة عن بعضها، أو مرتبطة مع متغيرات أخرى كالمشاركة السياسية، التحول الديمقراطي وغيرها، إلاّ أنه لم نجد أية دراسة أجنبية كانت أو عربية تناولت الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية كثنائية، وإن تمت الإشارة إليهم دون دراستهم كموضوع يحمل

هذه الثنائية، لذلك ارتأت الباحثة في هذه الدراسة الحالية نظرا لعدم وجود دراسات مطابقة على حد إطلاعنا أن تعتمد على الدراسات المشابهة التي تناولت متغير الثقافة السياسية في ارتباطها بمتغيرات أخرى، والديمقراطية التشاركية في ارتباطها بمتغيرات أخرى؛ وبهذا يمكن القول إن هذه الدراسة تندرج ضمن الدراسات الاستكشافية.

**أ/ الدراسات المحلية:**

**الدراسة الأولى: المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية[1]:**

تمحورت إشكالية هذه الدراسة للباحث (زكرياء حريزي) حول: مدى مشاركة المرأة العربية عموما والمرأة الجزائرية خصوصا في تكريس الديمقراطية التشاركية؟ من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما هي الحقوق السياسية للمرأة العربية والتي تعكس واقع المشاركة السياسية؟
- ما هي أشكال المشاركة السياسية للمرأة العربية عموما والمرأة الجزائرية خصوصا؟
- هل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية أدت إلى تسهيل عملية تكريس الديمقراطية التشاركية خاصة في ظل التعديل الدستوري لعام 2008؟

وطرحت هذه الدراسة مجموعة من الفرضيات فكانت كالآتي:

- كلما قامت المنظمات النسائية بطرح قضايا نسائية على الحكومة ولفتت انتباه العامة إلى هذه القضايا، فإن ذلك سيزيد من المشاركة السياسية للمرأة.
- كلما وفرت الدولة مساحة واسعة للمشاركة في العمل السياسي للمرأة، (أي؛ إنّ الدولة تمكن المرأة من حق الانتخاب والترشيح للمجالس التمثيلية)، فإن ذلك سوف يؤدي إلى استجابة أكثر من طرف المرأة، وتزيد من نشاطها السياسي.
- كلما تعددت أشكال المشاركة السياسية، كلما ساعد ذلك على التمكين الأفضل للمرأة العربية في العمل السياسي، كلما عزز حظوظ تكريس الديمقراطية التشاركية.
- كلما ازداد مستوى التعليم للمرأة الجزائرية وكذلك دخولها سوق العمل فإنّ مشاركتها السياسية تزداد.

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهمية المشاركة السياسية للمرأة العربية والجزائرية بشكل خاص.

- التعرف على طبيعة وواقع المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي.

[1] زكرياء حريزي، **المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010، منشورة.

– التعرف على مواقف المؤسسات الدولية والدساتير العربية والشريعة الإسلامية من مشاركة المرأة في العمل السياسي.

– البحث عن الآثار المترتبة عن المشاركة السياسية للمرأة العربية، أيّ، ما هي النتائج التي أدت إليها هذه المشاركة؟

– معرفة مدى توجه هذه المشاركة نحو تحقيق مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في العمل السياسي ومدى توجهها نحو تكريس الديمقراطية التشاركية.

– تهدف إلى الإسهام في نشر الوعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة كحق من حقوق الإنسان السياسية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة الحالة، والمنهج التاريخي، المنهج المقارن، ومنهج الإحصاء، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج هي:

– أن النساء العربيات يناضلن من أجل المشاركة السياسية في إطار مجتمعي غير ديمقراطي (أو بمعنى آخر حديث العهد بالديمقراطية ومازال بعيدا عن بلوغ الديمقراطية التشاركية)، ويلاحظ أيضا أن رياح التغيير الديمقراطي التي مست أجزاء كثيرة من العالم مع الربع الأخير من القرن العشرين لم تصب الدول العربية إلا إصابات هامشية (إرهاصات)، ونجحت الدول ذات الأنظمة التسلطية من المحافظة على استمراريتها ولو عن طريق الاعتماد على بعض الأساليب والإجراءات الديمقراطية بشكل عام والديمقراطية الشكلية بشكل خاص، وهو ما أعاق توسع مشاركة المرأة العربية بشكل عام والمرأة الجزائرية بشكل خاص في الحياة السياسية.

– كما أظهرت الدراسة بأن الدول العربية التي انتهجت طريق التحديث من خلال الاعتراف الصريح ضمن دساتيرها وقوانينها بحق المرأة في الترشح والانتخاب في المجالس النيابية وتقلد الوظائف العامة.

– غياب المبادرات من قبل الأحزاب السياسية العربية بوضع آليات خاصة لدعم حضور المرأة سياسيا، حيث لم يوجد هذا الفعل بالشكل المطلوب ماعدا بعض البلدان العربية مثل الجزائر والتي أحدثت بعض الأحزاب أمانة دائمة لشؤون المرأة كحزب التجمع الوطني الديمقراطي وحزب حركة مجتمع السلم، وفي تونس حزب التجمع الدستوري الديمقراطي.

– توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة وظيفية ترابطية بين المشاركة السياسية للمرأة من جهة والديمقراطية التشاركية من جهة أخرى، إذ لا يمكن الرقي بالمشاركة السياسية للمرأة وتفعيل دورها السياسي دون توظيف آليات الديمقراطية التشاركية في أي بلد عربي، وهذا من خلال زيادة نسبة النساء في المؤسسات

التشريعية وفي مراكز صنع القرار وفي رسم السياسات العامة، وكذا زيادة تواجدها في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

– توصلت الدراسة إلى أن دور المرأة ووضعها في تنظيمات المجتمع المدني في الدول العربية ما هو إلا انعكاس لطبيعة الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي لهذه المجتمعات، الذي يحدد أدوار بعينها للفرد في المجتمع حسب النوع وليس حسب القدرات والإمكانيات للفرد في المجتمع، وحسب المناخ السياسي ومساحة الحرية المتروكة للمواطن العربي بشكل عام وللمرأة بشكل خاص.

**الدراسة الثانية: الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس– بن يوسف بن خدة.**[1]

دراسة لحسين مجاود هي عبارة عن دراسة نظرية تاريخية تمحورت إشكاليتها حول كيفيّة تشكّل الثقافة السياسية وتطورها لدى أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية؟

– ما مدى مساهمة كل من فرحات عباس ويوسف بن خدة في العملية السياسية في الجزائر قبل وخلال فترة الثورة؟

وقد قسمت الدراسة إلى أربع فصول، خُصص الفصل الأول لأصول ومكونات الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية لفهم كيفية تكوين الاتجاهات والسلوكيات السياسية لديهم من خلال البحث عن مكونات ثقافة الشخصية الجزائرية، والتي تحدد الإطار العام الذي يحوي الثقافة العامة للمجتمع من قيم وعادات وتقاليد وتعابير لغوية وفكرية وتوجهات سياسية متضاربة ومتعارضة، أمّا الفصل الثاني فبحث عن دور الحركة الوطنية في إذكاء الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية، حيث تناولت الحراك السياسي أو ما يعرف بالحركة الوطنية الجزائرية التي سبقت الثورة التحريرية، وإفرازاتها: الشيوعية، الاندماجية، الإسلامية أو الاستقلالية، أمّا الفصل الثالث فقد عُنون بالثقافة السياسية من خلال عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تعرض فيه الباحث إلى مخاض تأسيسي للحكومة المؤقتة، والهدف من وراء تأسيسها، كما حدد قادة الولاء والانتماء للشرعية الثّورية، وترجم مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية الثّورية، كما تعرض فيه لكيف ترجم تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية في إعطاء دلالة سياسية قوية تتمثل أساسا في "إعادة بعث الدولة الوطنية، التي كانت تحملها الثورة الجزائرية منذ إعلان بيان أول نوفمبر، ومنه كيفية مساهمة الحكومة المؤقتة في تنمية الثقافة السياسية لدى أعضاء

[1] حسين مجاود، **الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس - بن يوسف بن خدة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، 2016 /2017.

الحكومة المؤقتة، أمّا الفصل الرابع فقد خصص للثقافة السياسية عند فرحات عباس ويوسف بن خدة، لمعرفة منابعهم السياسية، وتوجهاتهم وقناعاتهم وآرائهم ومواقفهم من مختلف القضايا.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لرصد المادة العلمية للوصول إلى الحقيقة التاريخية عن الموضوع، واستندت على الوثائق الأرشيفية الرسمية المطبوعة، وشهادات الفاعلين الشفوية والمسجلة، وعلى الصّحف المواكبة للأحداث ومذكرات القادة والسياسيين والمطلعين على أحداث الموضوع؛ وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النّقاط الآتية:

– إن الكثير من رجالات الثورة الجزائرية استمدوا أفكارهم السياسية من خارج الأطر الأكاديمية مراكز مختلفة وعديدة للفكر والتجربة السياسية: مؤسسات تعليمية للفكر السياسي، معاهد وأبحاث، ووسائل الإعلام الجماهير... (بل عن طريق الوسط السوسيوثقافي) التركيبة الاجتماعية والثقافية (التي بُني عليها المجتمع الجزائري، الذي يعكس جزءا كبيرا من القيم والاتجاهات السياسية المكتسبة التي ساهمت في بناء الهوية الجزائرية لدى هؤلاء الرجال، نلمس ذلك من خلال مختلف مؤسسات التنشئة السياسية من بينها: الأسرة والقبيلة التي يرجع إليها الفضل في إشباع حاجاته المادية والروحية والثقافية والسياسية، وذلك بتوفير الغطاء الديني لهم من خلال المدارس القرآنية، كذلك الثقافة الشعبية الشفوية التي ساهمت في انغماس عدد كبير من الأفراد في مؤسسات مشتركة ذات بعد جماهيري وسمات ثقافية ذات بعد وطني محض.

– أن أعضاء الحكومة المؤقتة استكملوا ثقافتهم السياسية أثناء انشغالهم العميق في الصراعات السياسية مع المستعمر الفرنسي ومحاولة الاستجابة لمتطلبات شعبهم الشغوف للحرية والانعتاق من الاستعمار، فاستطاعوا صياغة مبادئ سياسية جديدة ضمن إطار اجتماعي أوسع، هذا ما نستشفه من خلال الثورة الجزائرية، التي جاءت كحتمية تاريخية للحيلولة دون التصفية الحضارية للأمة الجزائرية، والتي تميزت بوجود ثقافة سياسية تعبر عن مجموع الرؤى والتصورات الفكرية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والدينية للشعب الجزائري، هي ثقافة سياسية وطنية تحررية ثورية.

– تظهر الثقافة السياسية لأعضاء الحكومة المؤقتة من خلال البعد التاريخي للثورة الجزائرية في كشف حقيقة تاريخ الاستعمار الفرنسي الذي سجل بدماء الجريمة مهامه الحضارية، وصياغة نظرة مستقبلية للحياة تجمع أصالة الماضي مع تطلعات حداثة المستقبل.

– لعبت الحكومة المؤقتة الجزائرية دورا هاما في التنشئة السياسية ورفع مستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع الجزائري، من خلال التعبئة والتثقيف السياسي لدى أعضائها ساهمت في رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع، من خلال دمجهم في العمل الثوري الذي يعد هدفا ووسيلة في نفس الوقت.

– تبلورت الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة كذلك من خلال مختلف المواثيق والمراسيم الثورية سواء في بيان أول نوفمبر الذي نادى بالاستقلال التام عن فرنسا وبتأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية شعبية في إطار المبادئ الإسلامية.

– تجلت الثقافة السياسية من خلال ميثاق الصومام، الذي حدد مشروع مجتمع قائم على قيم العمل والانضباط والتنظيم، كما ساهم مؤتمر الصومام في إثراء الثقافة السياسية لرجالات الثورة من خلال نشاط جبهة التحرير على المستويين الداخلي والخارجي، وحوّلها إلى حركة مفتوحة أمام مختلف التيارات.

– ساهمت الحكومة المؤقتة في بلورة الثقافة السياسية وتنميتها لدى رجالات الثورة، خلال سلسلة الاجتماعات والمداولات التي عقدتها الحكومة، وأمكننا الوقوف على الاتجاهات والمشارب السياسية، حيث نجد الليبرالي، والاشتراكي وحتى الإسلامي، وأن القيم الاجتماعية والسياسية، المتمثلة في البعد الحضاري والقيم الوطنية كانت موجودة من خلال مختلف أطوار نشاط الحكومة.

– إن عملية تفعيل الثقافة السياسية اتضحت معالمها أثناء المرحلة الأولى من الاستقلال، وهي فترة البناء في جميع المجالات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية إذ نجد أن الثقافة السياسية لرجالات الثورة الذين حملوا مشعل البناء اصطدمت بوجود هيكل إداري موروث من الإدارة الفرنسية بالجزائر وظهور شرائح اجتماعية تعبر عن تطلعاتها وتخدم أهدافها بغض النظر إن كان متطابقة مع أهداف الثورة أو لا، مما خلق واقع من الصعب على القيادات الثورية تصفيتها أو الحد من نفوذها.

**الدراسة الثالثة: الثقافة السياسية لدى الشباب المثقف وأهم العوامل المؤثرة والمتحكمة فيها دراسة ميدانية لمدينة مستغانم.**[1]

هي دراسة لأمينة كرابية اعتمدت على التساؤل الرئيسي الآتي:

– ما مدى تشكل الثقافة السياسية أو كيف تتكون هذه الثقافة؟ ومن أين يستمدها الشباب وما هي العوامل المؤثرة فيها؟

**فرضيات الدراسة:**

– يكتسب الشباب الثقافة السياسية من خلال وسائل الإعلام والمستوى الدراسي.

– يهتم الشباب بالثقافة السياسية في حالة التوتر السياسي والاجتماعي للبلاد.

[1] أمينة كرابية، **الثقافة السياسية لدى الشباب المثقف وأهم العوامل المؤثرة والمتحكمة فيها دراسة ميدانية لمدينة مستغانم**، مجلة التدوين، العدد 11، السداسي الثاني 2018.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، أمّا عن أدوات جمع البيانات فقد استعملت تقنية الملاحظة المباشرة والمقابلة النصف موجهة لـ 20 شابا مثقفا ذكورا وإناثا طلبة بجامعة مستغانم.

تناولت هذه الدراسة في شقها النظري أهم التعريفات المقدمة للثقافة السياسية عند مختلف الباحثين، ومنه التعريف الإجرائي الخاص بالدراسة، كما تطرقت إلى تصنيفات الثقافة السياسية حسب ألموند فيربا وجبرئيل ألموند كثقافة المشاركة، والثقافة الرعائية الضيقة، وثقافة الخضوع، ثم أكدت على دور مؤسسات التنشئة السياسية المتمثلة في: الأسرة، الرفقاء والزملاء، وسائل الإعلام بما فيها الصحف والوسائل المسموعة والمرئية (الإذاعة والتلفاز) في تكوين هذه الثقافة، والعوامل المتحكمة في الثقافة السياسية لدى الشباب، فثقافة الشباب ليست ثقافة الشيوخ، وحسب ما توصل إليه علي الدين هلال ونيفين مسعد في كتابهما "**النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار والتغيير**" إلى أن الثقافة السياسية ضعيفة لأن غالبية الأفراد لا يملكون أدنى معرفة بالقواعد السياسية وحيثياتها كعدم المعرفة بالسياسة السائدة في البلاد أو البرامج والأحزاب السياسية وما إلى ذلك، فهي ثقافة هامشية وثقافة خضوع، والانترنت وسيلة إعلامية رئيسية وضرورية في حياة الشباب بالدرجة الأولى؛ وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج كالآتي:

– أن الأفراد والشباب لا يهتم بالقنوات السياسية بكثرة وإنما تتجه أنظارهم إلى البرامج الرياضية والفن والموسيقى إلا أن القنوات السياسية أو الأخبار السياسية يلجأ إليها الشباب في حالة وجود تغير أو حدث في المجتمع يجعلهم يحاولون معرفة الجديد حول الأحداث أو التغيرات الاجتماعية وخاصة الأحداث إذا كانت تمس المجتمع الجزائري، حيث يعتبرون هذه القضايا السياسية صعبة ومعقدة كونها تحتوي على المشاكل والأزمات فقط التي يكون تأثيرها إما سلبي أو إيجابي على جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وتكون هذه القضايا محل نقاش بين جماعة مثقفة أو عادية سواء كان مع أفراد العائلة أو الأصدقاء.

– أن الشباب يناقشون ويهتمون بالقضايا السياسية خاصة قضايا الساعة والأوضاع الراهنة التي وصلت إليها البلاد وحتى البلدان العربية، ولاحظت الباحثة أن الشباب الجزائري أصبح كل همه هو التصفح اليومي لوسائل التواصل الاجتماعي وما تنشره من معلومات بمختلف أنواعها، وما لفت الانتباه عند ملاحظة الشباب المثقف أن الانترنت أصبحت الوسيلة الإعلامية الأولى في نشر المعلومة أكثر من غيرها، فهي التي تتحكم في ثقافته السياسية من خلال ما ينتشر فيها من مواضيع ومعلومات سياسية ينشرها المهتمون بها، وإن التلفاز يلعب دورا كذلك في اكتساب الثقافة السياسية، إلا أنه لم يعد بالدرجة الأولى نظرا للتطور التكنولوجي والدخول في مجتمع المعلومات.

– أكدت الدراسة أن الإنترنت تعدّ أحسن وسيلة حسب المبحوثين للوصول إلى الأخبار سواء العادية أو السياسية، ووسيلة للتثقيف أكثر من غيرها.

– أن الشباب المثقف يهتم بالقضايا السياسية في حالة وجود تغيير يطرأ في المجتمع من الناحية السياسية فمثلا في حالة الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية وغيرها... يجعل الشباب يهتم بالسياسة، وكذلك في الأزمات خاصة الاقتصادية والتربوية والدينية... يحاول الشباب معرفة ما يحدث وخاصة عند الإضرابات مثلا في مختلف المجالات، فالشباب المثقف يهتم بالسياسة خاصة في حال حدوث أمر ما في المجتمع، بمعنى أن التغير الاجتماعي يؤثر ويتحكم في الثقافة السياسية للشباب.

**الدراسة الرابعة: الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989– 1992**[1]

هي دراسة لعلي بن الطاهر حيث تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول إمكانية الحديث عن وجود ثقافة سياسية ديمقراطية في الجزائر؟

**الفرضية الأولى:** إن الحديث عن تاريخ بلورة بنية الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري يعود إلى أصول اجتماعية واقتصادية موروثة عن مشارب وأنماط ثقافية ترجع جذورها إلى تسلط الظاهرة الاستعمارية من جهة، وتفاقم الولاءات السياسية والحزبية من جهة أخرى أثناء مسيرة الحركة الوطنية وخلال الاستقلال، وبالتالي فإن هذه المرجعية التاريخية هي التي تفسر أن منظور الثقافة السياسية في الجزائر يعد في الواقع محصلة تأثير التنشئة الاجتماعية والسياسية، هذه التنشئة هي التي نجمت عنها ثقافة صراعية تكرس التصادم والتسلط أثناء مرحلة التحول السياسي.

**الفرضية الثانية:** ظلت رواسب الثقافة السياسية تؤثر على بنية النسق السياسي العام، وتجذر إرثها التقليدي على وعي وسلوك النخب السياسية، كما ظلت عالقة بمسألة استمرارية الانقسامات على مستوى علاقات القوى السياسية والحزبية وباستمرارية تباين وجهات النظر الإيديولوجية إلى فترة ما بعد انبثاق الدولة الوطنية، وبروز توجهات سياسية جديدة خلال حقبة الانفتاح السياسي التي اتسمت فيها الديمقراطية التعددية بتفاقم الولاءات الحزبية والجهوية إلى تعارض وتصادم أفكارها حول ممارسة السلطة.

**الفرضية الثالثة:** ظلت مسألة الصراع على السلطة هي القضية المركزية والمحورية التي تتصدر مضمون الثقافة السياسية ويعكسها الخطاب السياسي الحزبي، الأمر الذي يفسر أن موضوع الصراع هو السلطة وليس بناء المجتمع والدولة.

---

[1] علي بن الطاهر، **الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-"1992"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2000، 2001.

قسمت هذه الدراسة إلى عدة فصول فخصصت الفصل الأول لاستعراض أهم التصورات النظرية لمفهوم الثقافة السياسية عبر الدلالة والتطور، وإبراز علاقته ببعض المفاهيم، ومنه تبيان مواصفات الثقافة السياسية الديمقراطية، أما الفصل الثاني فهو محاولة الاقتراب من دراسة منظور الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري والأصول التاريخية المساهمة في تكوين بنية هذه الثقافة وإبراز مكوناتها وعناصرها، والثقافة السياسية للدولة المستقلة (1962-1988)، أمّا الفصل الثالث فعالج فيه الباحث التجربة الديمقراطية التعددية في ظل استمرارية سلوك وثقافة "النخبة السياسية" على مستوى الفعل والممارسة وأثر المنظومة الثقافية على التحول السياسي مع بداية التعديلات الدستورية في فبراير 1989، أمّا الفصل الرابع فمضمونه الثقافة السياسية الحزبية من خلال علاقة الأحزاب بالديمقراطية واتجاهاتها التي يتضمنها خطابها الحزبي، وأثر هذا التصور الثقافي والسياسي على المسار الديمقراطي، وقد اعتمد في هذه السيرورة البحثية على المنهج التاريخي، الوصفي، تحليل المحتوى؛ وتوصل إلى عدد من النتائج كالتالي:

- ظلّت مسألة الثقافة السياسية عالقة بمسألة استمرارية الانقسامات على مستوى علاقات القوى السياسية، وباستمرارية تباين وجهات النظر الإيديولوجية خلال حقبة الانفتاح السياسي، وهذا ما أبرزته طبيعة الممارسات السياسية التي اتسمت بتفاقم الولاءات الحزبية والجهوية، كما ظلت تفتقر إلى عملية تغيير داخلية في مواجهة مفاهيم قديمة على صعيد قنوات التنشئة وأنماط المشاركة السياسية وما تركته من آثار غير مباشرة على السلوك والوعي السياسي مع بداية ولادة الأحزاب والديمقراطية، إلى جانب التشريعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي ظلت هي الأخرى تعيق تجربة التحول الديمقراطي.

- ظل موضوع الصراع على السلطة يتصدر مضمون الثقافة السياسية ويشكل محورا أساسيا ضمن بنية الخطاب السياسي الحزبي.

- الخطابات السياسية الحزبية التي تدعو إلى الديمقراطية تميل في عمومها إلى التهديد والوعيد دون التفكير في وضع قابل للبحث المعمق في تقديم صيغة محددة ومستقلة لمشروع مجتمع لأن وظائفها تتجه نحو تشخيص السلطة والدعاية للتوجهات المذهبية والسياسية.

- تقتصر معالجة وثائق وأدبيات الأحزاب السياسية على مسألة السلطة ولا تطرح كيفية بناء المجتمع والدولة والعلاقة بينهما، فهي توظف حالة الغضب الاجتماعي والسياسي بكل أبعاده، لأنها لم تكن قادرة على البحث المعمق في مفاهيم فكرية وسياسية تتعلق بمضمون الديمقراطية وافتقارها إلى تراث فكري وسياسي واضح المعالم بالشكل الذي يسمح لها من أن تجذر الممارسة السياسية الديمقراطية.

– إن فجوة التباعد بين النصوص السياسية في الخطاب الحزبي وأساليب الممارسة السياسية في الواقع العملي من جهة والقطيعة المتزايدة بين الأحزاب السياسية الثلاثة من جهة أخرى، تحد من الوظيفة الايجابية التي يمكن أن تؤديها الديمقراطية في بناء الدولة والمجتمع وتطورهما.

– من الناحية الوظيفية لا تقوم الأحزاب السياسية بدورها السياسي والاجتماعي كحركات اجتماعية وسياسية، لأن مشاركتها السياسية لم تكن مرتبطة بآليات العلاقة بين الدولة والمجتمع وطبيعة الممارسة السياسية السائدة، الأمر الذي جعل وضعيتها لا تؤهل لبناء الديمقراطية.

– إن رؤية الأحزاب السياسية في التعامل مع الآليات الديمقراطية وعلى صعيدها الداخلي وفي علاقاتها ببعضها البعض وبالجماهير، لا تساعد بصورة فاعلة على بروز ثقافة سياسية ديمقراطية لأنها تفتقر إلى المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية اللازمة لتجذير الفكر الديمقراطي الفعال، فهي حينئذ ثقافة سياسية متصارعة غير وظيفية وبالمعيار الديمقراطي.

– إن التوظيف الديمقراطي لمفهوم الثقافة السياسية يتطلب بيئة اجتماعية اقتصادية ملائمة مرتبطة بوجود ممارسات ديمقراطية على مستوى مؤسسات التنشئة الأسرية والتعليمية والدينية والحزبية، كما يتطلب قدرا ثقافيا وسياسيا يساعد هو الآخر على تعميق السلوك الديمقراطي الصحيح، ولن يتحقق هذا إلا إذا كانت الثقافة السياسية بمعزل عن جميع الأيديولوجيات.

– الكلام عن ثقافة سياسية ديمقراطية يفترض بالضرورة البحث عن صيغة جديدة تجعل من الديمقراطية آلية تتماشى وخصوصية المجتمع الثقافية في سياقها التاريخي والحضاري ولا تتعارض مع تداعيات التغير والتنوع ضمن اتجاهات وتكوينات حديثة.

– تتطلب هذه الآلية الجديدة ضمن صيغة الثقافة السياسية الديمقراطية المفترضة البحث عن ثقافة ديمقراطية تبعث من دون شك قواسم مشتركة قادرة على إحداث تحولات جذرية في مفاهيم الإصلاح والتغيير والتنمية والتحديث تماشيا مع تكوينات الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة.

**الدراسة الخامسة: بعنوان: "الثقافة السياسية لدى الطلبة الجامعيين جامعة تلمسان أنموذجا"** [1]

دراسة لسميرة حمودي، وقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول تساؤل مفاده: كيف تساهم التنشئة الجامعية من خلال التعليم والبيئة الاجتماعية التي من حوله في اكتساب الطالب ثقافة سياسية؟ وتهدف إلى معرفة الثقافة السياسية للطالب الجامعي، ومعرفة تمثلاتهم حول الأمور السياسية ونظرتهم إلى سياسات

[1] سميرة حمودي، **الثقافة السياسية لدى الطلبة الجامعيين جامعة تلمسان أنموذجا**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع السياسي والديني، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، منشورة.

بلادهم، وقد كان مجالها الزمني سنة 2014، ومجالها المكاني بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، وإطارها البشري هم الطلبة المسجلون بهذه الجامعة في مختلف التخصصات، واتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي كمنهج مساعد، واستندت لعينة عشوائية طبقية تتكون من 30 طالب جامعي موزعة على طلبة العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية وطلبة التاريخ وطلبة من مختلف التخصصات (ل م د) أولى والثانية والثالثة ماستر.

وكان مسارها في جمع المعطيات هو أداتي الملاحظة والمقابلة؛ وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج الآتية:

– أن الجانب المعرفي المتعلق بالجانب السياسي في الجزائر ومعلوماتهم عن الأحزاب السياسية كانت متوسطة رغم أن مصدرها لم يكن الجامعة بل مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى أهمها وسائل الإعلام.

– عدم وجود سلوك خاص بالطالب الجامعي يختلف عن الشباب ككل ويعكس ثقافة سياسية مختلفة لهم عن فئات المجتمع، فمن الملاحظ اتساق سلوك الطالب الجامعي مع السلوك العام السائد، والخاص بتدني نسبة المشاركة في الانتخابات بوصفها أهم آلية تعبر عن الديمقراطية ويمكن تفسير ذلك بأن عملية الدمقرطة لم تنجح حتى الآن في تغيير علاقة المواطن بالسلطة ولم تنجح في تغيير سلوكه اتجاه الانتخابات العامة.

– ظهور صور جديدة للمشاركة السياسية خارج الأطر التقليدية المعروفة التي لم يتم كيفية الاستفادة منها حتى الآن كالإنترنيت والمحادثة الإلكترونية (الشات) والتي تعبر من خلالها شريحة كبيرة من الطلاب عن آرائهم وحرياتهم وقد ألقى ذلك بتبعاته على المشاركة السياسية.

– انتشار بعض السلوكيات السلبية كالعزوف عن المشاركة السياسية خاصة لدى فئة الشباب، وتدني الوعي السياسي لدى الطالب الجامعي، وتعدّ وسائل الإعلام خاصة التلفزيون المصدر الرئيس للمعلومات السياسية للطالب ثم تأتي المؤسسات الأخرى.

– ارتباط الثقافة السياسية بالبنيات الاجتماعية والسياسية التي تجعل من السلطة تهيمن على كل النسق السياسي وهذا ما يجعل الثقافة السياسية تتسم بالتبعية عوض المشاركة والتأثير الإيجابي في مراكز القرارات السياسية، فعدم اهتمام الحكومات بالشباب ومصالحهم ينتج ضعف الثقة في السلطة الحاكمة.

– لقد أضافت العولمة تأثيرات جديدة على قيم الثقافة السياسية خاصة مجال العولمة الاتصالية، حيث أصبح الشباب يعملون في بيئة عالمية جديدة تتّسم بقيم مختلفة عن تلك التي كانت سائدة من قبل، وهي تؤثر حتما على أنماط مشاركتهم في كافة مجالات الحياة وعلى تطلعاتهم للمستقبل وتلقي تبعياتها على جميع المستويات.

– إن الطالب الجامعي غير مهتم ولا يحيط علما بما يدور حول الموضوعات السياسية الخارجية أو الداخلية، وذلك لأسباب تكون اقتصادية أو اجتماعية مما يؤدي إلى عزوفه عن أشكال الممارسة السياسية من الانخراط في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الطلابية والمشاركة في الانتخابات ومختلف التظاهرات السياسية.

– تدني دور مؤسسات التنشئة السياسية من أجل تعزيز الثقافة السياسية خاصة أن غالبية الطلاب ليس لهم ثقة في السلطة (نظام الحكم) ومؤسساتها بما فيها الأحزاب السياسية وعدم اكتسابهم لثقافة سياسية رشيدة باعتبار الدولة ناشئة.

**الدراسة السادسة: بعنوان:" الثقافة السياسية محدد هام للمشاركة السياسية ودعم عملية التحول الديمقراطي"[1]**

دراسة **فاطمة بودرهم** عبارة عن مقال علمي نظري يبحث في العلاقة بين الثقافة السياسية وعملية المشاركة السياسية وكيف تعزز وتدعم هذه الثقافة عملية التحول الديمقراطي، فانطلقت من سؤال مفاده: هل تعد الثقافة السياسية المحدد الوحيد لتعزيز المشاركة السياسية ودعم عملية التحول الديمقراطي؟ وتندرج تحته التساؤلات الآتية:

– هل يمكن اعتبار الثقافة السياسية أهم المحددات لتعزيز المشاركة السياسية ودعم عملية التحول الديمقراطي؟

– هل تتحقق المشاركة السياسية وتتم عملية التحول الديمقراطي بنجاح في ظل غياب ثقافة سياسية واعية؟

– هل تساعد الثقافة السياسية الواعية على تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين وتدعم عملية التحول الديمقراطي؟ أما عن فرضيات الدراسة فتضمنت:

– لا يمكن اعتبار الثقافة السياسية المحدد الوحيد لتعزيز المشاركة السياسية ودعم عملية التحول الديمقراطي، وإنما أهم محدد لها، إلى جانب مجتمع مدني قوي وفعال ومشارك وإلى جانب الدولة في تحديد مساراتها الكبرى ورسم سياساتها العامة، وقطاع خاص مشارك وفعال، وتوجه حقيقي نحو توسيع المدى الديمقراطي من جانب الدولة والمجتمع.

---

[1] فاطمة بودهم، **الثقافة السياسية محدد هام للمشاركة السياسية ودعم عملية التحول الديمقراطي**، دراسات وأبحاث، على الموقع الإلكتروني: Algerian Scientific Journal Platform، www.asjp.cerist.dz/utilisateur، تاريخ الاطلاع على الموقع يوم 2018/01/08، ساعة الاطلاع: 18:40 مساءا.

– لا تتعزز المشاركة السياسية ولا تدعم عملية التحول الديمقراطي في ظل غياب ثقافة سياسية واعية وواسعة أي في غياب أو ضعف ثقافة المشاركة الإيجابية.

– تساعد الثقافة السياسية الواعية والواسعة على تعزيز المشاركة السياسية بين كل الفئات المجتمعية وتدعم عملية التحول الديمقراطي بنجاح.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى عدة محاور، فتناول المحور الأول مفهوم ثقافة السياسية والأبعاد التي تتضمنها والمكونات التي تتمثل في المعرفة السياسية، الاقتدار السياسي، الثقة السياسية، وقد بينت أن العوامل المساعدة على تحديد العلاقة بين الدولة والمواطن هي علاقة النظام السياسي بأفراده وتكمن في الثقة المتبادلة بينهما، كما تميزت هذه الثقافة السياسية بخصائص عديدة حسب ما قدمها ألموند وفيربا.

وأمّا المحور الثاني فقد تضمن المشاركة السياسية المفهوم، الصور، والمحددات وتمثلت الصور المختلفة للمشاركة السياسية في التصويت، الأنشطة التعبوية، تنظيم الحملات والأنشطة التعاونية والاتصال مع المسئولين.

أمّا المحور الثالث فقد خُصص للتحول الديمقراطي، المفهوم، المداخل المفسرة له، والعوامل المؤثرة فيه، فأظهرت أن التحول الديمقراطي لا يعني التغيير السياسي ويختلف مفهومه عن الديمقراطية، ذلك أنه عملية انتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي يسعى إلى حل أزمة الشرعية السياسية وتوسيع المشاركة السياسية، أمّا المداخل المفسرة للتحول الديمقراطي كالمدخل التحديثي فقد ركز على فرضية الربط بين التقدم والنمو الاقتصادي وإمكانية تحقيق الليبرالية الديمقراطية، ومدخل الثقافة السياسية الذي يؤكد على العامل الثقافي في دراسة السياسة، وحسب ألموند وفيربا إن توجهات الأفراد إزاء النظام السياسي هي الإدراك، المشاعر والتقييم، وأكدت أنّ نمط الثقافة السياسية المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع، أمّا المدخل الانتقالي فركّز على مصادر التحول الديمقراطي، فالباحث السياسي دانكورت روستو أكد أنّ العلاقات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية كانت نابعة من اهتمامهم بالعوامل المؤيدة لاستمرارية وترسيخ الديمقراطية، كما بينت أنه حتى يحدث التحول لابد من توافر عوامل داخلية وخارجية تحفزه وتدفعه إلى الوجود.

أمّا المحور الرابع فبيّن أن للثقافة السياسية دورا في تحقيق التجانس الاجتماعي، وذلك بفضل نشر ثقافة سياسية تحمل أفكارا وتوجهات أساسية، وتحديد إطار الهوية الوطنية التي يلتف حولها كافة الأفراد والجماعات للحفاظ على وحدة المجتمع وحمايته من التفكك، وذلك عبر مختلف مؤسساته الفكرية والاتصالية المنوطة بوظائف التنشئة.

أمّا المحور الخامس فبيّن كيف تؤثر الثقافة السياسية على المشاركة السياسية، فالمشاركة في الحياة العامة والسياسية على الأخص، تعد خاصية سياسية للحكم الصالح ولا يمكن الحديث عن الانفتاح أو التحول السياسي الحقيقي دون وجود لمؤسسات أو قنوات يعبر من خلالها المواطن عن مشاركة في اختيار من يحكمه أو من يمثله وينقل مطالبه إلى مراكز صنع القرار ورسم السياسات العامة، فالمواطن يشارك في تحديد وتوجيه مسارات الدولة والمجتمع عبر صور مختلفة رسميا، وبشكل غير رسمي، وأهم هذه الصور هي المشاركة في الانتخابات.

أمّا المحور السادس فقد أبرز دور الثقافة السياسية في دعم عملية التحول الديمقراطي، إذ ليست الثقافة السياسية مرادفا للمشاركة السياسية، فهي تحمل فرصا لتدعيم وتعزيز عملية المشاركة السياسية إلى جانب قيم الحرية والمساواة وسيادة القانون، ولا يعني أنّ عملية المشاركة تتطلب حضور ثقافة ديمقراطية حتى تتم، فهي ممارسة تحدث بغض النظر عن ضعفها وتدنيها أو حضورها القوي، بينما الثقافة السياسية هي اعتقاد يؤثر دون شك على نمط وفعالية المشاركة.

وخَلُصت الدراسة إلى أنّ تحقيق الفعالية للمشاركة السياسية، لا يكون إلاّ بتوافر ثقافة سياسية مشاركة في ظل بنية سياسية ديمقراطية.

**الدراسة السابعة: بعنوان: "دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة بالبلدان العربية" دراسة في التغير القيمي المرتبط بمستويات التنمية الإنسانية.**[1]

دراسة **ليوسف زدام** هي عبارة عن دراسة نظرية تمحورت بشكل خاص على الثقافة السياسية والمواطنة، حيث كانت الدراسة مشبعة وغنية جدا بالطرح النظري العلمي فكانت إشكاليتها كالآتي: إلى أي مدى يعبر نمط الثقافة السياسية السائدة في البلدان العربية باعتباره الموجه للسلوك السياسي عن أولويات في الحاجات الإنسانية؟

- إلى أي مدى تعبر المضامين النظرية لمختلف المصطلحات السياسية الحديثة، المعبرة عن علاقة النظام السياسي بالفرد/المواطن، وتمتع المواطن بمخرجات العلاقة عن محورية المواطن كفاعل ومستفيد؟
- هل يمكن اعتبار العامل الثقافي عامل حاسم في تفعيل الحقوق فرديا ومأسستها مجتمعيا؟

[1] يوسف زدام، **دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة بالبلدان العربية" دراسة في التغير القيمي المرتبط بمستويات التنمية الإنسانية**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012 /2013، منشورة.

– إلى أي مدى يعبر السلوك السياسي للمواطن في البلدان العربية عن أولويات اقتصادية واجتماعية بعد الاحتجاجات السياسية والاجتماعية التي عرفتها بعض الدول بداية من عام2011؟

– هل يمكن إعادة النظر في نمط الثقافة السياسية السائد في البلدان العربية؟

**الفرضية:** يتحكم مستوى تمتع المواطنين في البلدان العربية من المخرجات المادية للنظام السياسي في تكوين تصورهم عن النظام السياسي، ويحدد نمط العلاقات البينية.

وقد تضمنت الدّراسة أربعة فصول، الفصل الأول منها خُصص لإبرازا الأطر النظرية لمختلف المصطلحات الواردة في عنوان الأطروحة وهي المواطنة، الثقافة السياسية في المبحثين الأول والثاني؛ إذ قدمت متابعة نظرية لتطور مضمون المواطنة لدى المفكرين والتيارات الفكرية الكبرى، وكذا من خلال الممارسة السياسية التي تبدي التجليات السياسية والاجتماعية للمفهوم؛ أمّا الفصل الثاني فتضمن السلوك السياسي للمواطن في البلدان العربية؛ أمّا الفصل الثالث فكان دراسة في نتائج المسح الميداني للبارومتر العربي، وقد تم التعرض لمجموعة من الأبعاد الخاصة بالثقافة السياسية والعوامل المؤثرة فيها، وبعض مؤشرات الثقافة التشاركية كالحق في المعلومة والمحاسبة والشفافية، لخلق ثقافة ديمقراطية؛ أمّا الفصل الرابع فقد احتوى على الاحتجاجات في البلدان العربية ودراسة لأسباب التغير السياسي الذي كان مصدره ما فعله المواطن العربي، حيث تم التركيز على استخدامات تكنولوجيا الاتصال كوسيلة للاحتجاج في البلدان العربية، ومواقع التواصل الاجتماعي؛ وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات نذكر منها:

–لم تمنع جهود توحيد المرجعية القيمية في وجود اختلافات في العلاقة بين الأنظمة السياسية والمواطنين عبر المجتمعات المحلية، فبالرغم من التطور المؤسسي والقانوني الذي تعرفه الدول العربية في الحياة السياسية يبقى الأثر الفعلي للمشاركة السياسية في تسيير الشأن العام ضعيفا.

– بينت نتائج المسح القيمي للبارومتر أنّ المواطن العادي يميل إلى ربط الوضع السياسي بالوضع الاقتصادي الذي له أثر بالضرورة على الوضع الاجتماعي، نظرا لما عايشه من فترات العجز الديمقراطي، وأوضاع اقتصادية/ اجتماعية غير مريحة ولا منطقية (ريعية)، فإنه يعتبر الديمقراطية نظاما يمكنه من تعزيز وضعه الاقتصادي والاجتماعي، يتضح ذلك من خلال اعتبار الديمقراطية أو تعزيزها تمثل تحدي يأتي في المرتبة الثالثة مقارنة بالوضع الاقتصادي ومحاربة الفساد.

– بالرغم من التركيبة الاجتماعية للمجتمعات في البلدان العربية يبقى الفخر بالانتماء بالوطن قضية غير قابلة للنقاش، دون إغفال أولويات فرعية في حالات الانتخاب مثلا، أمّا عن مكانة الدين في الحياة

العامة فهو محل نقاش بما يقارب بين توجهات تطبيق الشريعة والعلمانية، يظهر ذلك جليا أو ضمنيا في قضايا مثل رئاسة المرأة وإمكانية إيجاد صور إسلامية للآليات الديمقراطية السائدة.

– تضمنت الدراسة محددات السلوك السياسي من خلال اختبار تأثير المحددات النفسية، الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية؛ إذ تطابقت اللاّطردية في العلاقة بين متوسط القدرة الشرائية مقدرة بالدولار والسلوك والتوجه السياسي، مع اللاّطردية في العلاقة بين المستوى التعليمي والوضع المهني (الموارد الاجتماعية) والسلوك السياسي ممثلا في مختلف آليات المشاركة السياسية والمدنية.

– مثل الاغتراب السياسي نظرا للشعور بلا فاعلية المشاركة السياسية والانخراط المدني، أهم المحددات النفسية، لكن دون التأثير في مستوى المشاركة والانخراط الشكلي؛ إذ لا تتأثر العضوية في المنظمات والمشاركة في الاجتماعات وتوقيع العرائض بمدى اقتناع الفرد بأن الحكومة تعمل على توفير الظروف الملائمة للمواطنين لتحسين حياتهم من خلال جهدهم.

– المحددات الاقتصادية والاجتماعية الفردية لا يمكن اعتبارها سند التحول أو الترسيخ الديمقراطي بما يُفعل قيم المواطنة بالدول العربية، ما يحيل الحديث إلى القوة التفسيرية لنظريات مشهورة تأخذ حيزا واسعا من المقررات التعليمية لطلاب البلدان العربية، تحت مسمى فعالية دراسة العلوم الاجتماعية في البلدان العربية بمضامين لا تتوافق والسياق العربي.

**ب/ الدراسات العربية:**

**الدراسة الأولى: بعنوان" الثقافة السياسية وأثرها على المشاركة السياسية لدى الشباب في محافظة رفح (دراسة ميدانية)[1] لحاتم سميح سعيد أبو طه** وتتحدد مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس:

ما طبيعة الثقافة السياسية السائدة وأثرها على المشاركة السياسية لدى الشباب في محافظة رفح؟

وتفرعت عنه تساؤلات فرعية، هي:

– ما محددات وأبعاد الثقافة السياسية لدى النظام الفلسطيني؟

– ما مظاهر المشاركة السياسية السائدة لدى أوساط الشباب الفلسطيني في محافظة رفح؟

– ما دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تنمية المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني؟

– ما العوامل المنبثقة من الثقافة السياسية السائدة والتي تؤثر على المشاركة السياسية للشباب في محافظة رفح؟

[1] حاتم سميح سعيد أبو طه، **الثقافة السياسية وأثرها على المشاركة السياسية لدى الشباب في محافظة رفح (دراسة ميدانية)**، درجة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط، عمادة الدراسات العليا، قسم التاريخ والعلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2015، منشورة.

– ما أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على المشاركة السياسية للشباب في محافظة رفح؟

– ما النتائج التي ترتبت على طبيعة المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني من مخرجات سياسية واجتماعية؟

أمّا عن فرضياتها فكانت كالآتي:

– **الفرضية الأولى:** لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الثقافة السياسية والمشاركة السياسية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$

– **الفرضية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مستوى الثقافة أو عوامل أثر الثقافة السياسية على المشاركة السياسية للشباب تعزى للمتغيرات الشخصية (العمر، الجنس، الانتماء السياسي)

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية الثقافة السياسية ومكوناتها، وتوضيح واقع المشاركة السياسية للشباب في ظل التغيرات المحيطة، ومنه استيضاح أهم المشكلات والأزمات التي ساهمت في التأثير في الثقافة السياسية لدى الشباب، مما يبين أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على المشاركة السياسية لدى الشباب في محافظة رفح.

ولهذا اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد أبعاد المشاركة وتوصيف أوضاع الشباب الفلسطيني السياسية والاجتماعية والاقتصادية في محافظة رفح والمنهج التاريخي ودراسة حالة كمناهج مساعدة، من خلال اختيار عينة عشوائية متعددة المراحل بلغ عددها 385 استبانة، حيث كانت حدودها المكانية هي محافظة رفح بقطاع غزة، وزمانيا أجريت هذه الدراسة شهر يوليو 2015، في حين كان المجال البشري الشباب ضمن الفئة العمرية (18–35) من كلا الجنسين في المحافظة، بلغ عددهم 400 شاب وشابة مستخدمة في ذلك أداة الاستبيان لجمع البيانات الخاصة بالدراسة؛ وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج الآتية:

– أن مستوى الثقافة السياسية لدى الشباب في محافظة رفح متوسط بما انعكس بشكل سلبي على واقع ومظاهر المشاركة السياسية السائدة بين أوساط الشباب في محافظة رفح.

– أن المصادر الحزبية هي المصدر الرئيس في إكساب الشباب الثقافة السياسية بشكل عام، حيث شكل الإعلام الخاص (الفصائلي) والجامعات الفصائلية والشخصيات القيادية ما نسبته 70% من مصادر الثقافة السياسية للشباب في محافظة رفح، وذلك ينعكس على مفهوم الثقافة السياسية لدى الشباب في المحافظة بسبب الازدواجية في المعايير والقيم لدى الأحزاب الفلسطينية القائمة.

– أن عينة الدراسة التي أجابت على أداة قياس الثقافة السياسية بشكل صحيح بلغت ما نسبته 65% وأن الذين أجابوا بشكل خاطئ ما نسبته 32%، بما يدلل على مستوى فوق المتوسط للثقافة السياسية الذي ينعكس بالتالي على حجم ومظاهر المشاركة السياسية القائمة فعليا لدى الشباب في محافظة رفح.

– كما توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة طردية بين مستوى الثقافة السياسية والمشاركة السياسية بفعل تأثير أبعاد الثقافة السياسية للنظام الفلسطيني، إلى جانب تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية وتنوع وتعدد مظاهر المشاركة السياسية.

– وجود ارتباط سلبي غير دال إحصائيا قيمته (0.016) بين مستوى الثقافة السياسية ومجال دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تنمية المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني.

– وجود علاقة عكسية بين مستوى الثقافة السياسية وتأثيرها على المشاركة السياسية بفعل دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ بين متوسطات مستوى الثقافة السياسية أو عوامل أثر الثقافة السياسية على المشاركة السياسية للشباب تعزى لمتغير العمر.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ بين متوسطات مستوى الثقافة السياسية أو عوامل أثر الثقافة السياسية على المشاركة السياسية للشباب تعزى لمتغير الجنس.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ بين متوسطات مستوى الثقافة السياسية أو عوامل أثر الثقافة السياسية على المشاركة السياسية للشباب تعزى لمتغير الانتماء السياسي.

**الدراسة الثانية: بعنوان: الانتقال الديمقراطي في تونس؛ حلول نخبوية في سياق ثوري[1] لأيمن بوغانمي:**

هي عبارة عن دراسة نظرية تتناول المشهد التونسي لتحقيق ديمقراطية تشاركية من التحليل النظري للمنافسة الحيوية بين القوى المتصارعة التي تدعي الشرعية حول المسار السياسي والدستوري.

وقد قسمت الدراسة إلى قسمين أساسين: القسم الأول ضياع الرأسمال الاجتماعي في سياق ثوري: مقاربة نظرية من خلال جزأين: جذور الدمقرطة قبل الثورة، تنافس مطلق بعد الثورة؛ والقسم الثاني: الديمقراطية التشاركية بين الفئات المختلفة في تونس ضمن عنصرين: ثقافتان فرعيتان في تونس، الأحزاب السياسية وديناميكية الديمقراطية التشاركية.

[1] أيمن بوغانمي، **الانتقال الديمقراطي التشاركي في تونس؛ حلول نخبوية في سياق ثوري**، في كتاب أحمد زغلول شلاطة ولآخرون النخب والانتقال الديمقراطي التشكل والمهمات والأدوار، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، مارس 2019، قطر.

من خلال أنّ حدوث الانتقال الديمقراطي الناتج عن الثورة يساعد المجتمع المدني والنخب في اكتساب قوة كبيرة في الوقوف أمام الانحرافات الاستبدادية، فالشبكات الاجتماعية تساهم في تحديد عسر الانتقال، كما أن النظام الحكومي المتقدم يحتاج إلى رأسمال اجتماعي يدعم ممارسته، كما أن الديكتاتورية لها دورا في فرض الوئام الاجتماعي ومنع التفاعل الايجابي بين المجتمع والدولة.

والفترة الانتقالية نحو الديمقراطية، تضعف الدولة وتحدث انحرافات، فمسار الدمقرطة محفوف بجميع أشكاله الهمجية من العنف الفردي، الجريمة المنظمة والطموح الجامح والشعبوية السياسية، ويعتمد إضفاء الشرعية على التأييد الجماهيري ويفرض تغييرا جذريا في طبيعة الشرعية وتوجهاتها، مما يطرح انتشار التسيب.

وتعتبر مشاركة الشعب في الفعل السياسي خطوة حاسمة اتجاه الديمقراطية، وحسب التيار النخبوي أن الديمقراطية نظام نخبوي، ووجود نخب متماسكة ذات إيديولوجيات وسلوكيات ديمقراطية في سياق ثوري، حيث يعتقدون أن الشعب لا يمكن أن يكون له شعور بالمصلحة العامة ومن ثم لا يمكن أن يحكم.

أما الجزء الآخر تنافس مطلق بعد الثورة: تكسب الجماعة تمثيلا غير مناسب في منح الامتيازات وهي نتاج مجهود موفق لتثبيت قوة واحدة على بقية القوى قانونيا وسياسيا، وتتحصل النخبة المضادة على شرعية ثورية إثر سقوط الحكم الاستبدادي، وتتحول إلى النخبة الحاكمة الجديدة لكن سرعان ما تؤثر عليها الشبكات الفوضوية التي تلعب ثوريا للجماهير.

كما كشفت الدراسة في القسم الثاني عن وجود ثقافتان فرعيتان في تونس حيث يساعد هذا الانقسام على تشكل جمعيات إسلامية وأخرى علمانية، وهذا من خلال حركية السياسة والمجتمع المدني، كما أن احتدام المنافسة بين النخب والنخب المضادة تساهم في بروز هاتين الثقافتين، وظهر حسب ما أطلق عليه ليبهارت "**سياسة إرساء الدعائم**" التي تعد دعامتين لبناء جسر رمزي لتوحيد المجتمع.

"تعبر الديمقراطية التشاركية على أنها تجسيد للهياكل المجتمعية التي تفرض استراتيجيات تعاونية من أجل صنع قرار سياسي ناجع."

وقد نوه إلى أن سقوط الاستبداد في تونس كشف عن انقسام مجتمعي عميق، حيث أن الحركة الإسلامية تعد أبرز الثقافات المناهضة للنظام الديكتاتوري في عهد بن علي فقد نجحت في بناء ثقافة إسلامية فرعية متماسكة، فقد تمكنت من تبني خطاب ثوري يقوم على مقاومة القوى المضادة للثورة.

أمّا في العنصر الثاني المعنون بالأحزاب السياسية وديناميكية الديمقراطية التشاركية: فقد بين من خلالها أن ممارسة الديمقراطية التشاركية لم تكن ممكنة لو لم تتمسك النخب بالأنماط المجتمعية، ولولا

تنافسها ووعيها بحماية مصالحها والقيام بواجباتها، كما أظهر المسار الذي ظهرت من خلاله ديناميكية الديمقراطية التشاركية وتبيان الحاجة إلى وضع إطار دستوريا جديد في منح المنافسة السياسية بعدا هيكليا، وتبيان دور حركة النهضة في ذلك بعد ما حققته من مكاسب انتخابية من خلال ثلاث خطوات لإرساء الديمقراطية التشاركية.

كما أكدت هذه الدراسة على أن الديمقراطية التشاركية تحتاج بقوة إلى عدد قليل نسبيا من الأحزاب الكبيرة لتقوم بالدور الرئيس في إدارة المفاوضات، حيث ميزت انتخابات عامي 2011 و2014 بالاختلاف في الشكل، كما اتسع أفق الديمقراطية التشاركية في بين عامي 2011 و2014 إثر التحالف الذي غطى الانقسام العلماني الديني وخط الفصل التقليدي بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة.

وخلصت الدراسة أن الديمقراطية التشاركية يمكن أن تكون حلا معقولا للتنافس المزعزع للاستقرار الذي تتصف به الحياة السياسية بعد الثورة.

**ثامنا: التعقيب على الدراسات السابقة وصور الاستفادة منها:**

تعد الدراسات السابقة بمثابة الدليل الذي يرشد الباحث في سيرورة العملية البحثية، ومهما كانت جدة الموضوع وحداثته إلا أنّ هناك جانب من البحث دائما مرهون بما قدمته دراسات سابقة له في دراستها للموضوع، وعليه فالدراسة الحالية ما هي إلا جزء من تراكمية الأبحاث العلمية السابقة، كونها تتقاطع معها في العديد من المسائل والقضايا، وتتباين عنها في جوانب أخرى، ونقدم فيما يأتي أهم النقاط الموضحة للتشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

**جدول رقم 1: يبين أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة**

| أوجه التشابه | أوجه الاختلاف |
|---|---|
| 1-دراسة "**حريزي زكرياء**" **2011/2010** يشتركان كلاهما في دراسة موضوع الديمقراطية التشاركية حيث أكدت على ضرورة تكريس الديمقراطية التشاركية حتى يكون النشاط السياسي للمواطن إيجابي وفعال، وقد ساعدت الدراسة الحالية في صياغة والضبط الدقيق لموضوع البحث، وفتحت آفاقا للتعمق فيها أكثر. | 1- وتختلف عن الدراسة الحالية من حيث الهدف كونها تركز في البحث عن أهمية ودور المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في تكريس الديمقراطية التشاركية، في حين تهدف الدراسة الحالية للتركيز عن علاقة الثقافة السياسية بالديمقراطية التشاركية في الجزائر لدى الأحزاب السياسية. |

| | |
|---|---|
| **2**–دراسة"**مجاود حسين**"**2017/2016**، الاتفاق في دراسة المتغير الأول الثقافة السياسية حيث أكدت على أهمية الثقافة السياسية وكيفية نشوئها لدى أعضاء الحكومة المؤقتة، وهذا ما ساعد في تعزيز البحث الحالي بالتعرف على جذور نشوء هذه الثقافة السياسية خاصة وأن عينة الدراسة الحالية هو الأحزاب السياسية.<br>**3**–دارسة "**كرابية أمينة**" **2018** الاشتراك في دراسة متغير الثقافة السياسية والتأكيد على أهميته.<br>**4**–دراسة:"**علي بن الطاهر**" **2001/2000** تقاطعت هذه الدراسة مع بحثنا في التفتيش والاستقصاء عن الثقافة السياسية والديمقراطية، والتأكيد على ضرورة توفر الثقافة السياسية الديمقراطية وهذا ما يشكل أحد أهداف الدراسة الحالية، فهي كانت بمثابة الدليل لبناء موضوعنا خاصة وأنها أكدت على الأحزاب السياسية في علاقتها بالسلطة وأهدافها، كما تشابهت مع الدراسة الحالية في الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى.<br>**5**–دراسة "**فاطمة بودرهم**" **2018** تتشابه مع الدراسة الحالية في دراسة الثقافة السياسية وكيف أنها محدد هام لعملية التحول الديمقراطي وتؤثر عليه، من خلال تأكيدها على أهمية توفر الثقافة السياسية المشاركة ودورها في تعزيز التحول الديمقراطي حتى تتحقق المشاركة السياسية، لذا أفادت بحثنا في تبيان أهمية المشاركة السياسية في عملية الثقافة السياسية. | **2**–أمّا **الاختلاف** في كون الدراسة السابقة دراسة نظرية تاريخية، في حين البحث الحالي هو دراسة تحليلية ميدانية، أين كان التمايز كذلك في عينة ومنهج الدراسة وأدواتها.<br>**3**–الاختلاف في عينة الدراسة أين كانت الدراسة السابقة أشمل حيث تعمقت في الثقافة السياسية من خلال الكشف عن العوامل المؤدية إليها، من خلال إجراء دراسة ميدانية، في حين الدراسة الحالية ركزت على ارتباطها بالديمقراطية التشاركية وكيف تساهم في تجسيدها.<br>**4**–أما عن التباين فقد كان نوعا ما طفيفا والمتمثل في الاختلاف في الفترة الزمنية من 1989/ 1992، في حين أتت الدراسة الراهنة في البحث عن الثقافة السياسية من حيث الرابطة التي تربطها بالديمقراطية التشاركية لدى الأحزاب السياسية من خلال منشوراتهم في فترة فيفري ومارس 2019، لكن ما يعاب عليها أنها لم تكن شاملة بل اقتصرت على هذه الفترة وإهمال فترات أخرى قد تكون ذات تأثير بارز في تكوينها.<br>– لكن الاختلاف في الطريقة التي تم بها تناول تحليل المحتوى هو أن الدراسة السابقة اعتمدت على تحليل الخطاب السياسي والبرنامج السياسي للأحزاب المعنية بالدراسة، لكن الدراسة الحالية اعتمدت على هذا الأسلوب في تحليل منشورات الأحزاب السياسية عبر صفحتها الرسمية على |

| | |
|---|---|
| **6**–دراسة "**حاتم سميح سعيد أبو طه**" **2015** أَثْرَت هذه الدراسة السابقة دراستنا خاصة ما تعلق ببناء وهيكلة التراث النظري لاسيما منه ما تعلق بالثقافة السياسية كما أبرزت أهمية الثقافة السياسية، وهنا نقطة الاشتراك بيننا، بالإضافة إلى أنها أفادتنا من خلال ما توصلت إليه من النتائج خاصة ما تعلق بالأحزاب السياسية ومساعدتنا في بناء أداة الدراسة، ولكن ما يعاب عليها أنها لا يمكن تعميم النتائج بالاعتماد على محافظة واحدة فقط، وإهمالها جوانب أخرى قد تكون ذات تأثير في تكوين الثقافة السياسية والمشاركة السياسية، خاصة في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تعرفه فلسطين والذي قد يكون عاملا في طبيعة هذه الثقافة السياسية لدى الشباب.<br>**7**–دراسة"**أيمن بوغانمي**"**2019** التقت الدراسة السابقة مع دراستنا في الكثير من النقاط خاصة على المستوى النظري من خلال إثرائها في مجال الديمقراطية التشاركية وعسر الانتقال الديمقراطي، وتبيان ضرورة إشراك الشعب في المشهد السياسي وهو ما تسعى دراستنا للتأكيد عليه. | موقع الفايسبوك، بالإضافة إلى أداة الاستمارة مع المنخرطين والمقابلة مع القيادات الحزبية.<br>**5**–تختلف عنها منهجيا في أنها دراسة نظرية بحتة في حين الدراسة الراهنة هي دراسة نظرية تحليلية ميدانية.<br>**6**–كما أنها تتمايز منهجيا مع دراستنا من حيث الأهداف ومجالات وعينة الدراسة أين أجريت هذه الدراسة السابقة في محافظة رفح بقطاع غزة، واستهدفت الشباب الفلسطيني أما الدراسة الحالية فستجرى في الجزائر وبالأخص ولاية سطيف، كما أنها استهدفت الثقافة السياسية وعلاقتها بالديمقراطية التشاركية من خلال تحليل مضامين المنشورات التي تنشرها الأحزاب في صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وبالتالي سيكون التباين حتما في ما تتوصل إليه من نتائج.<br>**7**–أما من ناحية التباين فقد كان من حيث زمان ومكان الدراسة أين أجريت هذه الدراسة السابقة في تونس، أما الدراسة الحالية فمجالها الجزائر وبالتحديد مضامين الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في صفحات الأحزاب السياسية. |

ومجمل القول إنه رغم أهمية الدراسات السابقة وثرائها إلا أن ما يعاب عليها أنها درست كل من الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية بشكل منفصل أو في ارتباطه بمتغيرات أخرى، في كانت الدراسة الحالية أشمل من الدراسات السابقة – **على حد علمنا**– كونها تناولت وجمعت بين متغيرين هما الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية بالبحث عن طبيعة العلاقة التي تربط الثقافة السياسية بالديمقراطية التشاركية واللذان أكدت على أهميتهما الدراسات السابقة، وبالتالي فقد تقاطعت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

في كثير من الجوانب، وتمايزت عنها منهجيا من حيث تخصص الدراسة، التباين في المتغيرات البحث والمجتمع والعينة المستهدفة من الدراسة من جهة ثانية، وهذه أحد خصائص البحث العلمي بأنه تراكمي وديناميي، لذلك رغم ما ذكر آنفا، إلا أننا نصرح بالإسهام الكبير الذي قدمته الدراسات السابقة للدراسة الحالية، ويمكن تلخيص أوجه الاستفادة في النقاط الآتية:

- ساعدتنا في بناء التصور العام لإشكالية الدراسة وضبطها.
- بناء فرضيات ومفاهيم الدراسة.
- كانت بمثابة المرشد والموجه في اختيار مجتمع وعينة الدراسة، ومنه تحديد المنهج والأداة الملائمين للدراسة.
- ساعدتنا الدراسات السابقة في هيكلة الجانب النظري وتبويبه، ومنه توظيف البعض منها في الفصول.
- ساعدتنا في بناء استمارة تحليل المحتوى خاصة دراسة علي بن الطاهر وفي اختيار الفئات والمؤشرات لدراسة موضوع الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية.
- استفدنا منها في تصميم وإعداد الاستبيان، وبناء وتنظيم نتائج الدراسة بالطريقة المنهجية الصحيحة.

# التّأسيس النّظري للدّراسة

# الفصل الثّاني: السّياق النّظري للثّقافة السّياسية في الجزائر، ومسارات تكوينها

**تمهيد:**

لكل مجتمع ثقافة تميزه عن باقي المجتمعات وهي التي تعكس الإرث الحضاري له، خاصة وأنها ترتبط بالقيم والمعتقدات والاتجاهات السائدة في كل مجتمع، إذ لها دور في تحقيق الشعور بالانتماء للمجتمع، حيث تمنح للفرد سهولة التواصل والتعامل مع الأشخاص على اختلاف انتماءاتهم، وتعدّ الثقافة السياسية جزءً من الثقافة العامة لأي مجتمع، بحيث تتكون من عدة ثقافات فرعية متباينة عن بعضها البعض، باختلاف المستوى التعليمي والاقتصادي، والمهنة ومكان الإقامة والبيئة السوسيوثقافية، وغيرها من المؤثرات.

كما يتجلى هذا التأثير في الاختلاف في الاتجاهات والآراء السياسية بين المواطنين لمختلف المواضيع، فنجد من لديه اتجاه إيجابي تُجاه السلطة مثلا، فنجده دائما لديه تقييم إيجابي تُجاه ما تقوم به، وهو ما يجعله فردا مشاركا، في حين نجد جانبا آخر منهم لديه تجُاه يمتاز باللاّمبالاة والإهمال ما ينعكس على تقييمه السلبي حتى وإن كان لديه معارف سياسية ووعي بكل ما يحدث في الساحة السياسية وهذا نتيجة غياب الثقة بين المواطن والسلطة، وهو ما يفسر لنا أن هذا الاتجاه تشكل نتيجة تعدد المصادر التي تستقى منها الثقافة السياسية خاصة مؤسسات التنشئة السياسية التي تلعب دورا هما في تكوين هذه الثقافة وفي بلورة الاتجاهات، كالأسرة، الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها، لذلك حظيت هذه الثقافة بالتحليل والدراسة لدى العديد من المفكرين خاصة وأنها من العوامل المساعدة على توسيع الفعل الديمقراطي، لذلك السلوك السياسي انعكاس للثقافة السياسية التي تعد في كل الأحوال امتداد للثقافة المجتمعية، فإن سلوك المواطن لا يأتي من عدم، بل ما هو إلا نتاج السلوك المجتمعي سواء أكان إيجاب أو سلبي.

والجزائر تشترك مع غيرها من المجتمعات الأخرى في أن لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أفراده، وأن الثقافة السياسية فيه تتباين إلى ثقافات فرعية، ولذلك كثيرا ما تتشابك الثقافة السياسية مع العديد من المفاهيم كالشرعية والوعي السياسي وغيرهما، وقد كانت الثقافة السياسية في الجزائر منذ الثورة الجزائرية ساهمت في بلورتها العديد من المؤثرات ابتداء من الحركة الوطنية والتي أنتجت ثقافات سياسية متعددة، خاصة في عهد الحزب الواحد أين لم يكن للمواطن الجزائري مكانة في المساهمة أو التأثير في القرارات السياسية، وبروز الصراع السياسي العسكري الذي نتج عنه فيما بعد التعددية السياسية، وغيرها من المؤثرات التي أثرت على تشكل ثقافة سياسية، كما أن للمجتمع المدني دورا بارزا في تشكلها باعتباره من المؤسسات الفاعلة في العمل السياسي، خاصة مع مساهمة النخب المثقفة وتعزيز المشاركة السياسة الإيجابية، وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل بمزيد من التعمق والتحليل.

**أولا: الثقافة؛ المكونات والوظائف:**

**1- الثقافة وحدود التقاطع مع المفاهيم الأخرى:**

**1-1 الثقافة والحضارة:**

تردد "**تايلور**" بين استخدام اصطلاح الثقافة، واصطلاح الحضارة، ثم فضل أخيرا اصطلاح الثقافة لأنه أقل ارتباطا بمفهوم التقدم في درجاته العالية، وقد استمر كثيرون من دارسي وعلماء الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع من الإنجليز والأمريكيين في عَدِّ هذين المصطلحين مترادفين، فقد كانت المفهومات المرتبطة بكل منهما متقاربة جدا لدرجة جعلت مسألة المفاضلة بينهما مسألة ذوق شخصي إلى حد بعيد.

وقد ظهرت في ألمانيا محاولات منفصلة لإيجاد فروق حاسمة ما بين الحضارة والثقافة، وكانت أولى هذه المحاولات على يد "**فلهلم فون همبولدت**" Wilhelm Von Humboldt"، والتي أكملها من بعده كل من "**ليبرت وبارث**" (Lippert and Barth)، والتي تجعل الثقافة تختص بالأنشطة التكنولوجية، الاقتصادية، أو المجال المادي، أمّا الحضارة فتهتم بالجوانب الروحية وإثرائها، وقد وجدت هذه النظرة انعكاسا وقتيا لها في علم الاجتماع الأمريكي وذلك في كتابات "**ليستر وارد**" (Lester Ward) و"**ألبيون سمويل**" ( Albion Small) حوالي سنة 1900م؛ أمّا المحاولة الثانية فتبلورت في استخدام "**سبنجلر**" (Spengler ) لاصطلاح الحضارة ليعني بها تلك المرحلة الأخيرة المتحجرة التي كانت تمثل فصل الشتاء بالنسبة لتطور الثقافات وذلك في تصوره الخاص للثقافة.

وقد ظهرت محاولة على يد ألفرد فيبر Alfred Weber 1920م الذي خصّ الحضارة بالأنشطة التكنولوجية والموضوعية، أمّا الثقافة فتختص بالجوانب الروحية الذاتية كالدين والفلسفة والفن، وقد لاقت هذه النظرة انعكاسات لها عند كل من "**ماكيفر**" Maciver و"**أودم**"Odum و"**ميرتون**" Merton وهم من علماء الاجتماع الأمريكيين.[1]

إنّ الحضارة تعبّر عن أسلوب معيشة الإنسان في الحياة الذي اعتاد عليه بجميع تفاصيله الصغيرة والكبيرة، كما تعني التعامل مع الأشياء المادية والمعنية المحيطة بالإنسان والتي يدور حولها شعور الإنسان، ويستمد الإنسان حضارته من أربعة مصادر هي: النظم السياسية والموارد الاقتصادية والعادات والتقاليد والعلوم المختلفة على مر العصور.[2]

---

[1] سامية حسن الساعاتي، **الثقافة والشخصية: بحث في علم الاجتماع الثقافي**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط 4، 2008، ص ص30، 31.

[2] متوفر على الموقع الإلكتروني، **الفرق بين الثقافة والحضارة**، على الموقع الإلكتروني: https://weziwezi.com/%D8%A7%D9%8، يوم 2019/11/05، على الساعة 14:30 مساءا.

وكانت تعني الثقافة في بداية ظهورها في أوروبا في القرن الثامن عشر التطور وتحسين المستوى في العملية الزراعية، ثم توسع مفهوم الثقافة في القرن التاسع عشر ليشمل الأفراد وتدريبهم ومهاراتهم في مجال التربية والتعليم، وبعد ذلك أصبح مفهوم الثقافة يصف ويبين الخبرات والتجارب بطريقة رمزية.[1]

ويظهر الفرق بينهما في أن: الحضارة ثابتة وتكون مرتبطة بالمكان وبيئة الفرد، أمّا الثقافة فهي متطورة ومتغيرة عبر الزمان وتتراكم جيلاً بعد جيل، غالباً ما تكون الثقافة عامة وأكثر شمولية من مفهوم الحضارة، وهذا يرجع إلى أن الثقافة تكون واحدة لجميع الشعوب، أمّا الحضارة فهي غالباً ما ترتبط بشعبٍ واحد فقط، في حين أن الثقافة ترتبط بأعمال وإنجازات الفرد في المجتمع، بينما الحضارة فإنها تكون مرتبطة بإنجازات المجتمع وأعماله وتقدمه بين المجتمعات الأخرى، وتحتوي الثقافة على كل ما أنجزه الفرد وطوره خلال فترات متباعدة من السنوات، بينما تقاس الحضارة بتطورها كمجتمع متكامل؛ تشمل الحضارة الجوانب المادية والعلمية للمجتمع، أمّا الثقافة فهي نتاج الفكر المجتمعي بكامله مهما كان بسيطاً أو معقّداً.[2]

إن الحضارة من وجهة علم الاجتماع، هي وقبل كل شيء جماعية ومتميزة، غير أنها ليست مساوية لما يدعوه أتباع دوركهايم "الوعي الجمعي" للمجتمع، لأنها ليست محددة بأي مجموعة خاصة من الناس، إضافة وبتضارب مع التقاليد الثقافية المحلية، تكون الحضارة عقلانية وجامعة والأهم من ذلك تقدمية.

كان فيفر قد بدأ بحثه بالتعليق المشهور القائل: "إن الوقت المصروف في اكتشاف أصل كلمة ليس مهدورا أبدا"، كما دعى البعض الآخر إلى تشجيع مفكرين فرنسيين لتوسيع بحوثه، فقد أفاد عالم اللسانيات إيميل بنفنيست (Emile Benveniste) سنة 1954م بأن البحث الصبور أوصله إلى أن أول من استخدم كلمة حضارة (Civilisation) كان الفيزيوقراطي ميرابوا (Mirabeau) سنة 1757م، كان هذا بمعنى (Policé) أو نظام سياسي لكن في الستينيات من القرن الثامن عشر، وظف التعبير ليعني بصورة عامة "العملية الأصلية الجمعية" التي أدت بالإنسانية إلى الخروج من الحالة البربرية، وأدى هذا الاستخدام حتى في تلك الفترة إلى تعريف (Civilisation) بأنها حالة المجتمع المتحضر.[3]

ويقف ألفريد فيبر وكارل مانهايم على طرفي النقيض في دراسة الثقافة، فالثقافة تمثل بالنسبة لألفريد فيبر، الفن، الدين العالمين المستقلين، واللّذين لم يكن لهما أهداف خارجية عقلية يخدمونها وكانا يعارضان عالم الحضارة المادي، وكان هذا هو المنظور التقليدي نحو الثقافة في هايدلبرك، وقد شجع الفيلسوف كارل

---

[1] **المرجع نفسه**، دون صفحة.
[2] **المرجع نفسه**، دون صفحة.
[3] آدم كوبر، **الثقافة التفسير الأنثروبولوجي**، المنظمة العربية للترجمة، ترجمة صباح صديق الدملوجي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص 52.

ياسبرز (Karl Jaspers) الشاب إلياس على كتابة بحث للندوة عن النقاش بين توماس مان( Thomas Mann) ومجلة (Zivilisationsliterat) الممقوتة، أمّا بالنسبة لمانهايم فكانت المنتوجات الثقافية، على النقيض مغروسة في المواقف الاجتماعية وكان يجب أن تفهم كتعابير عن مصالح مالية واقتصادية خاصة.[1] وكان المؤرخون الألمان أول من ميز بين المفهومين، وتأسيسا على ذلك ظهرت الأعمال المختلفة التي أثارت العلاقة بين المفهومين، وقد سرد جير وشيه بعض الأطروحات التي ميزت بين المفهومين: فحسب التمييز الأول فإن الثقافة تعني مجموع الوسائل الجماعية التي يمتلكها الإنسان أو المجتمع للتحكم والتأثير على هذه البيئة الفيزيقية والعالم الطبيعي، أمّا مفهوم الحضارة فيضم مجموع الوسائل الجماعية التي يؤثر بها الإنسان على ذاته، لتحقيق الارتقاء الفكري والأخلاقي والروحي، وبهذا تصبح الفنون والفلسفة والدين والقوانين بعض مظاهر الحضارة.

أمّا التمييز الثاني فهو على عكس الأول، فهو يخص الحضارة بجملة الوسائل التي يناط لها تحقيق غايات مفيدة ومادية للإنسان، ولذلك فهي تتسم بالعقلانية، وهي السمة التي يتطلبها تطوير الشروط الفيزيقية والمادية للعمل والإنتاج والتقنية، في حين أن الثقافة تضم الجوانب الروحية الجماعية، بوصفها ثمرة التفكير والمثالية.

وحسب مالك بن نبي فالثقافة هي: "مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي يلقاها الفرد منذ ولادته كرأسمال أولي في الوسط الذي ولد فيه، والثقافة على هذا هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته.

وهي أيضا "المحيط الذي يعكس حضارة بعينها، والذي يتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر"، وهي مكون للحضارة، ولذلك فإن تدهورت الثقافة لأسباب كثيرة فإنها تفقد وظيفتها الحضارية.

أمّا عزت بيجوفيتش فقد اعتبر الحضارة "استمرار للحياة الحيوانية ذات البعد الواحد، التبادل المادي بين الإنسان والطبيعة"، "واستمرار للتقدم التقني لا الروحي".

في حين تعدّ الثقافة سماوية وذلك "بما تشمل عليه من دين وفن وأخلاق وفلسفة، وستظل تعنى بعلاقة الإنسان بتلك السماء التي هبط منها، فكل شيء في إطار الثقافة إمّا تأكيدا أو رفضا أو شكًا في ذكريات ذلك الأصل السماوي للإنسان.[2]

[1] **المرجع نفسه**، ص 57.
[2] نور الدين زمام، **مرجع سابق**، ص ص 164، 166.

لقد نشأ مفهوم (Kultur) في حالة توتر مع مفهوم الحضارة الشاملة الذي كان مرتبطا بفرنسا، وما فهمه الفرنسيون على أنه حضارة عبر القوميات، كان الألمان يعتبرونه مصدر خطر الثقافات المحلية المتميزة، وفي ألمانيا ذاتها كان الخطر مباشرا جدا، فالحضارة كانت قد أسست لذاتها في مراكز القوة السياسية في قصور الألمان المتفرنسين ممن يتكلمون الفرنسية... فمفهوم الحضارة العالمية الشاملة كان جذابا ولأسباب بديهية للطبقات المتنفذة في الدول الإمبراطورية مثل فرنسا وبريطانيا، في حين أن مفهوم (Kultur) يعكس الوعي الذاتي لأمة (مثل ألمانيا) كان عليها دوما أن تبحث عن حدودها وتعيد تشكيلها من جديد من ناحية سياسية كما من الناحية الروحية.[1]

**1-2 الثقافة والسياسة:**

يبدو وجود علاقة بين الثقافة، وما تشتمله من إيديولوجيات وقيم، وبين المستويات السياسية، فالدولة تقوم على قيمة القوة، وتتضاعف أهميتها بما تملكه القيادة السياسية من وسائل للهيمنة على وسائل التغير الاجتماعي والضبط من حيث خلق مناخ ثقافي وإبداعي وعلمي.

وبالرغم من الاختلافات القائمة بين الدول في العصر الحالي، فإنها تميل جميعا إلى الاتجاه نحو الديمقراطيات أو الدكتاتوريات البروليتارية أي تتجه إلى النظام الديمقراطي أو نظام عبادة الدولة، وتقوم هذه الاختلافات بين النظامين على أساس الاختلاف في الإيديولوجيات والقيم، أي الاختلاف في الثقافة.

وعلى عكس قيمة القوة التي تستخدمها الدولة، فإن الشعب يواجهها باستخدام قيمة " الطاعة" وإذا التزم الحكام أخلاقيا بعدم تجاوزهم حدود السلطة السياسية والتشريعية، فإن المحكومين يلتزمون أخلاقيا بقبول السلطة الشرعية، ويسعون للوصول إلى أغراضهم من خلال القانون والممارسة السياسية، وإذا ما وقعت ثورة أو انقلاب أو تمرد، فإن مرد ذلك يعود إلى انحراف السلطة السياسية القائمة على الأخلاق والقانون، وهذه أيضا عناصر ثقافية.[2]

ولقد تبين أن الدولة وحدها هي القادرة على أن تضمن لثقافة معينة ذكرى تقاليدها ومعنى شخصيتها، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا في جو من الحرية أو السيادة السياسية.[3]

ولمعرفة العلاقة بين الثقافة والسياسة، ينبغي ملاحظة الأجهزة والشخصيات التي عليها أن تحدد وتوجه السياسة الثقافية في أفريقيا، ففي كثيرا من الدول الأفريقية يناط بهذا المهمة إلى الحزب الحاكم الذي

---

[1] آدم كوبر، **مرجع سابق**، ص 58.
[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الثقافة؛ دراسة في علم الاجتماع الثقافي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 179.
[3] **المرجع نفسه**، ص 180.

يعلن السياسة الثقافية أمام لجنة حزبية، ومن هنا تستأثر السلطة السياسية بالسلطة الثقافية، وتستخدمها لأغراضها السياسية والعقائدية، فشخص واحد، ذا بعد واحد، عليه إعداد سياسات التنمية الثقافية.[1]

لعل أول ثورة شهدها المجتمع الإنساني كانت ناجمة عن تدخل السلطة السياسية في المشكلات التي لم يكن عليها سلطان من قبل، وأصبح "تسيس" الثقافة مجازية لتشمل السياسة الحياة الثقافية، وقد قصرت الدول في بداية الأمر هذا التدخل والتأثير على التعليم ولكنها تدريجيا احتكرت هذا النظام بجميع مستوياته.[2]

لقد تدخلت السياسة في مجال الثقافة، وشملت الحياة السياسية الحياة الاقتصادية، وقد قصرت الدول هذا التدخل في بداية الأمر على مجال التعليم، ثم اتسع هذا المجال، فقد أنشأت الجبهة الشعبية في فرنسا عام 1932 وزارة أوقات الفراغ وشغلت الثقافة منزلة فيها، وقد اكتفت الجمهورية الرابعة لسكرتارية دولة للفنون الجميلة.[3]

ورأى كاجيسكي أنه من خلال الإصلاحات العامة التي تطرأ على التعليم سوف تتناقص سيطرة المثقفين ويتحقق المجتمع اللاطبقي تدريجيا، ويرجع انجذاب المثقفين نحو الحركة الاشتراكية إلى أنهم وجدوا فيها تعبيرا نموذجيا للتنظيم الاجتماعي يتسم بخصائص العقلانية والحيادية والعالمية.[4]

وذهب ماكس نوماد Max Nomad، ومن بعده H.D Lasswell، إلى أن معظم ثورات القرن العشرين قادها مثقفون نجحوا في السيطرة على السلطة تحت لواء الاشتراكية.

وفي دراسة أجراها S.U.Lispet على العلاقة بين سلوك الإدلاء بالصوت Voting وطول مدة التعليم، وعرضها في كتابه الرجل السياسي 1960 تبين أن الذين قضوا مدة أطول في التعليم أعطوا أصواتهم مرات أكثر من أولئك الذين هم أقل تعليما، ولم يكتف بذلك، فقد عقد مقارنة بين عدة بلدان معتمدا في ذلك على أربعة معايير هي: نسبة السكان المتعلمين، ونسب تلقي التعليم الأولى، والثانوي، والعالي، واستنتج أن البلاد التي كانت أكثر تعليما كانت أيضا أكثر ديمقراطية.[5]

وهناك خطأ ينبغي للسطلة ألا تتعداه بين مصلحة تفتح الإنسان وبين مصلحة المجتمع المشتركة، وتؤمن المادية التاريخية بأن الثقافات "**بنيات فوقية**" تعكس أسس العلاقات الاقتصادية في مختلف العصور، ومن هنا ينشأ الاعتقاد بأن الثقافات بالضرورة "**ثقافات طبقية**" ولهذا كتب ماركس K.Marx سواء في البيان الشيوعي أو في كتابه رأس المال عن "الثقافة الطبقية"، والتي في نظر ماركس هي ثقافة بورجوازية، ويقرر

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 181.
[2] محمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الثقافي**، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2009، ص 28.
[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص 181.
[4] **المرجع نفسه**، ص 182.
[5] **المرجع نفسه**، ص 183.

ماركس بأن هذه الثقافة البورجوازية هي آخر كل ثقافة، وكان ماركس يأمل في مجتمع يملك فيه الشعب آثار الفكر وينتجها لصالحه، ويرى تروتسكي Trotsky في كتابه الأدب والثورة (1925م) بأن الثقافة في الدولة الاشتراكية "ينبغي أن توجه توجيها سياسيا" وكتب ماوتسي تونج Mao Tse Toung في كتاب الأحمر الصغير:

"إن كل ثقافة، وكل أدب، وكل فن، ينتمي إلى طبقة معينة ويتبع خطا سياسيا محددا، ولهذا يطالب العلماء والفنانين والكتاب أن يرجحوا كفة البروليتاريا (الطبقة العاملة) ويعتنقوا الثقافة الثورية، ولقد حاولت الصين تحقيق الثورة الثقافية منذ 1966م حتى 1969م وذلك من خلال جعل "الإنسان الصيني" الجديد نموذجا للإنسان الجديد وتحريره من القيود التي ظلت تعرقل نموه خلال قرون طويلة".[1]

وقد تكون العلاقة بين الثقافة والسياسة علاقة سلبية، فقد أبرز بعض المفكرين موضوع الفرد المثقف وعلاقته بالسلطة الحاكمة بوصفه من الطليعة الرائدة التي تروض آفاقا جديدة، تسعى إلى نقل مجتمعها إليها مكافحة ومتجاوزة التخلف التي تحيط بها، وتتفق إرادتها حينا مع خطة السلطة التي تريد للشعب التقدم والرقي، فتنشط للعمل، وتصطدم إرادتها أحيانا كثيرة مع خطة السلطة التي تريد الشعب البقاء في جهل وتخلف، فتنغلق وتضطرب، فتخضع للسلطة وتستسلم، تبيعها، روحها، أو تقاوم وتكافح، زراعة بذرة التغيير، وإرادة التقدم.[2]

### 1-3 الثقافة والهوية:

حسب ليفي ستراوس يمكن اعتبار الثقافة كمجموعة من المنظومات الرمزية التي تحتل المرتبة الأولى فيها اللغة وقواعد الزواج والعلاقات الاقتصادية والفن والعلم والدين، وهذه المنظومات كلها تهدف إلى التعبير عن بعض أوجه الواقع المادي والواقع الاجتماعي وكذلك العلاقات التي يقيمها هذان النمطان مع بعضهما بعض، وتلك التي تقوم بين المنظومات الرمزية نفسها مع بعضها.

كما تعرف الهوية الاجتماعية بأنها: محصلة مختلف التفاعلات المتبادلة بين الفرد مع محيطه الاجتماعي القريب والبعيد، والهُوية الاجتماعية للفرد تتميز بمجموع انتماءاته في المنظومة الاجتماعية، كالانتماء إلى طبقة جنسية أو عمرية أو اجتماعية أو مفاهيمية...إلخ.[3] الهوية من الناحية الذاتية تكتشف داخل الفرد وهي تتضمن الهوية مع الآخرين، وتجد الذات الداخلية موضعها في العالم من خلال المشاركة

---

[1] محمد أحمد بيومي، **مرجع سابق**، ص 30.
[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص ص 183، 184.
[3] شيهب عادل، **الثقافة والهُوية؛ إشكالية المفاهيم والعلاقة**، جامعة جيجل/ الجزائر، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.aranthropos.com يوم 2019/11/05، على الساعة 15:05 مساءا.

في هوية جماعية (لأمة على سبيل المثال أو لأقلية عرقية أو لطبقة اجتماعية أو لحركة سياسية أو دينية) إن هذا التمييز يصور في الغالب بتعابير غامضة ممجدة، فذاتي الحقة مرتبطة مع الحياة الروحية للمجتمع.[1]

ترتبط فكرة الثقافة ارتباطا وثيقا بفكرة الهوية، وكثير من الباحثين يرجعون نشأة الهوية إلى انخراطها في ثقافات وثقافات فئوية معينة؛ ويشير الواقع أن أول هوية يتبناها الفرد هي الهوية الثقافية ذلك أن الفرد يكتسب ثقافته من محيطه المرئي كالسمعي، ويحاول أن يتمثلها ويجسدها، على أن هذه الثقافة منها ما هو أصيل ومنها ما هو وافد.

وبعض النظريات تقول إن الهوية الثقافية هي الهوية الأساسية التي يبدأ بها البناء ذلك لان الانتماء للمجموعة العرقية هي أول الانتماءات الاجتماعية وأكثرها جوهرية، وبهذا التعريف تبدو الهوية الثقافية بمثابة ملكية أساسية لازمة للجماعة لأن هذه الجماعة تقوم بنقلها عبر أفرادها وإليهم دون الرجوع إلى الجماعات الأخرى، وتكون الهوية سابقة على الفرد الذي لا يسعه إلا الانضواء فيها؛ وكلما كانت المجتمعات ككل، متعددة الأنساق الثقافية والاجتماعية والفكرية، حيث تتداخل في بناها العام (القومي، الديني، البنى الفكرية)، وقد تتعايش وتتآلف مشكلة هوية متجانسة ومتناسقة أو تتناحر فيما بينها حول ترتيب الأولويات، فتتشكل هوية أحادية إقصائية ومغلقة على ذاتها، الأمر الذي يجعلها تعاني من جمود وعدم قدرتها على التفاعل مع المحيط؛ ومادامت الثقافة هي كل ما يكتسبه الإنسان بكونه عضوا في المجتمع، والهوية الاجتماعية هي كل ما يكتسبه الإنسان لكونه عضوا في الحياة الاجتماعية، فإن هذه العلاقة تشكل مجالا للتدخل من أجل تخطيط مسار صحيح لبناء هوية قادرة عمى النمو والتطور، على أن هذا التدخل يجب أن يكون على مستوى الثقافة ذلك أن الفرد هو الذي يصنع ثقافته بما يتاح له من سبل في شتى الميادين، ومن هنا صار من الواجب على مؤسسات التربية والتعليم والمؤسسات الثقافية أن تلعب دورها الكامل لاستعادة التوازن المفقود كالدفاع عن هويتنا وثقافتنا، والثقافة ذات صلة متينة بالهوية وبالمستقبل، وبذلك تؤثر الثقافة والنظام الثقافي السائد في عملية نجاح الخيارات السياسية كالاقتصادية كالاجتماعية، بل إنها تؤثر أيضا في الممارسة الاجتماعية والسلوك السياسي للأفراد.[2]

أمّا العلاقة بين الهُوية والثقافة فإنها تعني علاقة الذات بالإنتاج الثقافي، ولا شك أنّ أيّ إنتاج ثقافي لا يتم في غياب ذات مفكرة، دون الخوض في الجدال الذي يذهب إلى أسبقية الذات على موضوع الاتجاه

---

[1] آدم كوبر، **مرجع سابق**، ص359.

[2] سليمة فيلالي، **بنية الهوية الجزائرية في ظل العولمة**؛ دراسة على عينة من الطلبة الجامعيين بجامعة باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع الثقافي، قسم العلوم الاجتماعية، علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 201/2013، منشورة، ص ص 32، 33.

العقلاني المثالي، أو الذي يجعل الموضوع أسبق من الذات، وإن كل ما في الذهن هو نتيجة ما تحمله الحواس وتخطه على تلك الصفحة (ذهن الإنسان) كما يذهب لوك، والاتجاه التجريبي بشكل عام.

الخلاصة أن الذات المفكرة تقوم بدور كبير في إنتاج الثقافة، وتحديد نوعها وأهدافها وهويتها في كل مجتمع إنساني وفي كل عصر من العصور، وبناء على ما سبق فإنه يصعب أن نجد تعريفاً جامعاً مانعاً لمفهوم الهُوية الثقافية، فالهُوية الثقافية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن عصر إلى عصر، كما تختلف باختلاف التوجهات الفكرية والأيديولوجية لمنتجي الثقافة.[1]

وتتماشى الهوية يدا بيد مع السياسة الثقافية، فالشخص يمكن له أن يكون حرا في الحلبة الثقافية فقط حين تحترم قيمه، لذا يجب أن تكون كل أمة مستقلة، وفي مجتمع متعدد الثقافات يجب احترام الاختلاف الثقافي لا بل حتى أن يرعى، إن البقاء الثقافي هو الهدف الأخير لهذه السياسة.[2]

## 2- تصنيفات الثقافة ووظائفها:

### 2-1 تصنيفات الثقافة:

تصنف الثقافة إلى عدة تصنيفات نذكرها فيما يأتي:

#### 2-1-1 الثقافة المادية والثقافة غير المادية:

إنّ مفهوم الثقافة المادية لم يكن له مكان في هذه التعريفات، هذا بالإضافة إلى أن الأساليب المكتسبة من السلوك والتي تستخدم في التعريفات هذا بالإضافة إلى أن الأساليب المكتسبة من السلوك والتي تستخدم في صنع الأشياء المادية وفي استعمالها كانت تشكل ظواهر سيكولوجية وغير مادية، ورغم ذلك فإن اصطلاح الثقافة المادية شاع استخدامه بعد ذلك ليعني الأشياء التي تشكل جزءا من التراث الاجتماعي، والتراث الاجتماعي هو جزء من بيئة الإنسان، بينما تشكل الطبيعة الجزء الثاني، ومن هنا تصبح الأشياء المادية من التراث الاجتماعي إضافة جديدة للبيئة، فالمنازل على سبيل المثال تقي ساكنيها من المطر، والثلج، والرياح... ويمكن الاحتفاظ في أي منزل بجو ربيعي دائم طوال السنة عن طريق أجهزة التكييف المختلفة في المناطق الاستوائية أو الشمالية على السواء، وهكذا نرى أن الثقافة المادية تشكل بيئة جديدة، تتكيف لها الظواهر الإنسانية أو فوق العضوية Superorganic كما يحلو لبعضهم أن يسميها مثل الحياة الأسرية والتعليم والترويح، ويمكن القول بأن كثيرا من مظاهر الثقافة غي غير المادية ما هي إلا أشكال من التوافقات والتكيفات للأدوات والمستحدثات التكنولوجية.[3]

---

[1] شيهب عادل، **مرجع سابق**، يوم 2019/11/05، على الساعة 15:05 مساءا.
[2] آدم كوبر، **مرجع سابق**، ص 360.
[3] **المرجع نفسه**، ص 94.

فالثقافة المادية المحسوسة هي المنتجات الإنسانية التي يمكن أن نختبرها بالحواس، وخاصة السمع، والبصر، أيّ؛ الأذن والعين، وحياتنا مليئة بألوان شتى من الجوانب من البسيطة والمعقدة في الثقافة المادية.

أما **الثقافة اللامادية الضمنية** Immaterial culture: ويقصد بالضمنية المظهر التجريدي Abstraction، وهي تنقسم إلى عنصرين هما: الأفكار والمعايير، وقد تبدو في الآمال والمشاعر والاتجاهات والتقاليد، وفي المعرفة والأفكار والمعتقدات، وهي تشمل كذلك مقدمات الأفعال مثل: التصافح بالأيدي، أو قيادة السيارة على الجانب الأيمن أو الأيسر، والفيلات، وتحية العلم، وعدم السماح بالتصويت في الانتخابات لمن لم يبلغ سن الحادية والعشرون...[1]

ويرى كلاكون ( Kluckhohn) أن الثقافة الظاهرة تشتمل على تلك الانتظامات في الأقوال أو الأفعال والتي تأخذ شكلا عموميا يمكن ملاحظته عن طريق الحواس وبخاصة حاستي السمع والبصر، أما الثقافة الضمنية فهي تجريدية أي يمكن استخدامها من الدوافع الكامنة وراء السلوك.[2]

ومن بين العلماء الذين صنفوا الثقافة إلى مادية وغير مادية أوجبرن ونيمكوف، فقد صنفا الثقافة إلى مادية وغير مادية، فالأولى تشمل كل ما يصنعه الإنسان في حياته العامة، وكل ما ينتجه العقل البشري من أشياء ملموسة، مثل الآلات، والأسلحة، والسيارات، والملابس والمجوهرات ...أي كل ماهو مادي فيزيقي استخدمه الإنسان.

أما ميرتون Merton فقد قسمها إلى ما يقوم بالوظيفة الظاهرة Manifest Function، ومنها ما يقوم بالوظيفة الباطنة Latent Function.[3]

وهناك من يقسمها حسب انتشارها إلى أربعة مستويات:

المستوى الأول منها: الثقافة المحلية، التي نجدها في المجتمعات الصغيرة داخل الوطن الواحد، مثل ثقافة سكان البلدية، والقرى النائية، أو الفئات الاجتماعية.

المستوى الثّاني: الثقافة الوطنية: التي توجد لدى سكان قُطر واحد أو بلد معين، حتى مع اختلاف الثقافات الفرعية بينهم، فهناك بعض القيم، والمؤسسات، وأنماط السلوك التي تؤلف بينهم وتميزهم عن سكان البلدان الأخرى.

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص ص 71، 72.
[2] سامية حسن الساعاتي، **مرجع سابق**، ص 95.
[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص 72، 73.

أمّا المستوى الثّالث: فهو الثقافة الإقليمية، التي تضم مجموعة من الأقطار، تجمع بينهما خصائص مشتركة، كما هو الحال بالنسبة لأقطار العربية.[1]

وتقسم الثقافة على رأي أحد الباحثين إلى نوعين رئيسين:

**2-1-2 الثقافة السياسية:**

التي تهتم بأمور الناس، بالذات فيما يرتبط بالحريات والرأي والتصويت، أو كحرية ممارسة الطقوس المذهبية والدينية وتتدرج تحت هذا النوع قسمان:

- ثقافة تدفع نحو التحرك والانطلاق والسعي الجاد لتغير والإصلاح.
- ثقافة تشد نحو الأرض وتكرس فيهم روح التبعية والخوف والتراجع والخلود نحو الراحة.

**2-1-3 الثقافة الاجتماعية:**

التي تتلخص في الأعراف والتقاليد التي يبنى عليها المجتمع حياته وبما يضمن سعادته ورفاهة في ظل قوانين يتمسك بها الجميع دون وصاية أحد وهناك نوعان منها:

- ثقافة تدعو لتحكيم القيم والمثل النبيلة كالتعاون والترابط والمحبة.
- ثقافة تشد الناس نحو السلبية والتفكك والانعزال وزرع روح الهزيمة.[2]

وعليه فقد تعددت تصنيفات الثقافة وعناصرها في جوانبها المختلفة سواء أكانت ثقافة مادية أم غير مادية، فجميعها موجهة لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان، لتحقيق أعلى درجات الرفاهية للجنس البشري، وتقاس درجات الرفاهية والتقدم في المجتمعات الغربية أو المتحضرة، بما لديها من مستويات وإمكانات ثقافية، تهدف إلى إسعاد شعوبها في مختلف الوسائل.[3]

**2-2 وظائف الثقافة:**

تنوعت وظائف الثقافة وسنوردها كالآتي:

- **الثقافة تحدد المواقف:** تمد الإنسان بنسق المعنى والدافع والأحداث، فهي تزود الإنسان بمعاني الأشياء والأحداث، مما يمكنه أن يستمد منها مفهوماتها الأساسية، من خلالها يستطيع أن يميز بين ما هو صواب

---

[1] **متوفر** على الموقع الإلكتروني: http://art.uobabylon.edu.iq/fileshare/articles/repository1_publication616212_31_5045.pdf، **مرجع سابق**، يوم 2019/11/04، على الساعة 22:29 مساءا، ص 8.

[2] **المرجع نفسه**، ص 9.

[3] خالد محمد أبو شعيرة، ثائر أحمد غياري، **مرجع سابق**، ص 27.

وما هو خطأ وبين الحق والباطل، والخير والشر ... ليتزود بها في النهاية بالقيم والأهداف وهي تشكل في النهاية ضمير الفرد وشخصيته.[1]

– **الثقافة تحدد الاتجاهات والقيم والأهداف:** يتعلم الفرد من ثقافته الحق والخير والجمال، وعليه يتحدد لديه الاتجاهات والقيم والأهداف عن طريق الثقافة، فهو يتعلمها بطريقة لاشعورية تماما، كما يتعلم اللغة، أما الاتجاهات فهي الميول للشعور أو الإحساس والفعل والسلوك بطرق مختلفة، والقيم هي مقياس لكل ما هو حسن أو مفضل أو مرغوب فيه، وتمثل الأهداف والإنجازات التي تحددها القيم على أنها رموز مشروعة.[2]

– **الثقافة تزود الفرد والمجتمع بأنماط السلوك:**

الثقافة تشغل ضمير الفرد وشخصيته، وينبثق الضمير من المعايير الثقافية الجماعية التي حددت من قبل الخطأ والصواب، والحق والباطل، والخير والشر، وغير ذلك من المقاييس أو الأحكام المعيارية التي تمثل حجر الزاوية في الضمير الإنساني.

– تعمل الثقافة على تزويد أعضاء المجتمع بوسائل الضبط الاجتماعي، كالأعراف والعادات والتقاليد، ومن ثم تكافئ السلوك المقبول والذي يكون موضع اتفاق جمعي، وتفرض الجزاءات على السلوك الخاطئ أو المنحرف الذي ينتهك تلك القواعد والأعراف السائدة في المجتمع.[3]

**3– الاتجاهات النظرية المفسرة للثقافة:**

لكل مجتمع من المجتمعات له ثقافة خاصة، فالشعوب تتميز عن بعضها باختلاف ثقافتها، والثقافة هي عامل أساس في تكوين المجتمع وفي تغيره، وهناك اتجاهات عدة لدى المفكرين في هذا المجال، مؤداها أن تفاعل العناصر الثقافية مع بعضها بعضا يؤدي إلى تغيرات عميقة في المجتمع، سنعرض بعضا منها تحديدا ذات التفسير السوسيولوجي.

**3–1 الاتجاه البنائي الوظيفي ودراسة الثقافة:**

أكد رواد هذه المدرسة من أمثال "**مالينفسكي**" و"**راد كليف بروان**" وغيرهما، أنه إذا عرفنا وظيفة النظام فإننا نستطيع تفسيره وفهمه ولذلك فإن الوظيفة تستخدم للإشارة إلى الحاجات الأساسية أو الاحتياجات التي ينبغي إشباعها حتى تستمر الجماعة في الوجود نستطيع من خلال الوظيفة إدراك أن النظم تقام وتؤسس كأنماط سلوك يتلاءم مع معايير وقيم محددة، وبهذا المعنى نجد أن النظم لا تشمل فقط المعدات الفنية

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص 65.
[2] **المرجع نفسه**، ص 66.
[3] **المرجع نفسه**، ص 67.

المستخدمة في المجتمع من أجل حياته اليومية بل وأيضا كل الأفكار الروحية التي تميز أخلاقيته ودينه وقوانينه التي تستطيع من خلالها تنظيم فكره وسلوكه.[1]

### 3-1-1 برونسلاو مالينفسكي:

تقوم نظرية مالينفسكي على نظرة قائمة على الحاجات الأساسية والاحتمالات المختلفة، يرى أن التعرض لدراسة أي ثقافة بدائية كانت أو متقدمة ومعقدة تجعلنا أمام مجموعة واسعة من الوسائل بعضها مادي وبعضها إنساني وبعضها روحي وهذه الوسائل هي التي تعين الشخص على معالجة المشاكل الخاصة التي تقابله وتتبع هذه المشاكل من تلك الحقيقة، وهي أن الشخص له جسد خاضع لعدة حاجات عضوية وأنه يعيش في بيئة موالية له، بمعنى أنها تقدم له المواد الخام التي على أساسها ينتج ويبتكر.

ونظرية مالينفسكي في الثقافة تحاول أن تبين أن الحاجات الأساسية للفرد وإشباعها الثقافي يرتبط ارتباطا وثيقا باشتقاق حاجات ثقافية جديدة وأنّ هذه الحاجات الجديدة تفرض على الفرد والمجتمع نوعا ثانويا من الجبرية أو الإلزام ويرى بان العلاقة بين أي نشاط ثقافي وأي حاجة إنسانية أساسية يمكن أن نقول عنها أنها وظيفية.[2]

وقد أوضح "مالينوفسكي" في مقال كتبه عن الثقافة أنها تعدّ وحدة كلية من الممكن تحليلها إلى الأجزاء والنظم المكونة لها، وأخذ العلاقات المتبادلة بين هذه الأجزاء، مع عدم إغفال علاقة ذلك بحاجات الكائن البشري والبيئة والطبيعة، وتلك التي من صنع الإنسان، ويرى مالينوفسكي أن المجتمع ينبغي دراسته كما هو عليه في الوقت الحاضر ومن جميع جوانبه وبناءً على المؤسسات التي تكفل بقاءه على قيد الحياة، والتي هي مؤسسات متبادلة التبعية فهو يستبعد كل الأطروحات التاريخية أو الجغرافية المتداولة في النظريات التطورية والانتشارية.

كذلك يؤكد "مالينوفسكي" أنه من المفترض بكل ظاهرة من الظواهر المجتمعية أن تستجيب لوظيفة معينة وأنها إذا لم تعد تلبي حاجة حيوية أو مجتمعية فإن مصيرها الزوال لا محالة، والمثل الذي يضربه على ذلك العربة التي يجرها الحصان فهو لا يرى فيها راسبا من الرواسب المتبقية في زمن المواصلات البسيطة بل يرى فيه وسيلة ضرورية من وسائل النزهة والرحلة والسياحة.

---

[1] خليصة دعميش، **التغير الثقافي والرعاية الاجتماعية للشباب الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص إدارة وتنمية الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2017 /2018، غير منشورة، ص 182، 183.

[2] خيرة بغدادي، **مطبوعة دروس في علم الاجتماع الثقافي**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2014-2015، ص 14.

فهو يرى أن الإنسان ينشئ المؤسسات لتلبية حاجاته وبالتالي تكون الحاجة والمؤسسة هما الكلمتين المحورتين في أيّ ثقافة، فهو يرى أن كل العناصر المشكلة للثقافة موجودة من أجل إشباع حاجات حيوية أو مجتمعية ولا مكان لعناصر ثقافية لا تؤدي وظيفة، وبالتالي فهو يناقض الرأي التطوري الذي يتحدث عن البقايا والرواسب والآثار الثقافية، فهو يعدّ الثقافة مكون حيوي يؤدي كل عنصر من عناصره وظائف معينة لفائدة الأفراد او المجتمع أو الثقافة في حد ذاتها.[1]

**3-1-2 فرانز بواس:**

"**فرانز بواس**" من رواد المدرسة الوظيفية درس الأصول التي تتعلق بالنظم الاجتماعية عن طريق جمع المعلومات والظاهرات من مختلف الأزمنة والمجتمعات، حيث يرى أنه ينبغي قبل أن نوفق بين الظواهر التي يجب أن نتأكد من أنها انتزعت من سياق واحد، بمعنى إذا نزعنا ظاهرة تقديم الطفل كضحية أو قربان عن سياقها الثقافي فسوف نفهمها على أنها عملية قتل وجريمة نكراء، ولكنها ومن وجهة نظر البناء الثقافي التي هي جزء منه تعتبر مثلا فريدا من أمثلة التضحية وإنكار الذات، ومن ثم فالمدرسة الوظيفية تهتم بتوضيح وظيفة أي عنصر أو طقس من طقوس الثقافة وبالتالي تفتيش الباحث عن الوظيفة الحقيقية للسمة الثقافية والتي قد تكون كامنة بتعبير "روبرت ميرتون" غير واضحة للعيان وهي تختلف عن الوظيفة الواضحة أو الظاهرة للسمة الثقافية التي يدركها أعضاء المجتمع.[2] فالاتجاه الوظيفي كانت له مساهمة بارزة من قبل رواده يمكن تلخيصها كالآتي:

- لم يخرج التفسير الوظيفي للثقافة عن التصور العام له فهو يؤكد أن للثقافة وظيفة في النسق الاجتماعي.
- يمكن دراسة الثقافة من حيث الانتقال والانتشار من رقعة جغرافية إلى أخرى.
- دراستها وفقا لتطوراتها في الحاضر، وتفكيك أجزائها والتعرف على العلاقات التي تربط بين هذه الأجزاء ومستوى تأثير كل جزء من الأجزاء الأخرى في الثقافة بشكل كلي.

**3-2 اتجاه الانتشار الثقافي ودراسة الثقافة:**

يقوم الاتجاه الانتشاري على فكرة مؤداها أن التغير يمكن تحقيقه من خلال انتقال العناصر الثقافية السائدة في المجتمعات النامية، ثم إنّ هذه المجتمعات الأخيرة يجب أن تشهد عملية احتكاك إذا أرادت تحقيق التغير، ويؤمن (راد كليف بروان) بأن معظم التغيرات تحدث بفعل الاحتكاك الثقافي، أي من خارج الثقافة نفسها، كما يفسرون أن استعارة العناصر الثقافية عن طريق الانتشار هي السبب الرئيس للتغير،

[1] خليصة دعميش، **مرجع سابق**، ص ص 185، 186.
[2] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

والانتشار هو العملية التي تنتقل بها سمة معينة وتنال القبول في منطقة أخرى، وهو يشتمل على أنماط الاتصال المختلفة التي تحمل أسباب التغير الثقافي، فالنظم الاقتصادية والسياسية والدينية تنتقل بسرعة من خلال عمليات الانتشار، ويقول أصحاب هذا الاتجاه إنّ من سمات الثقافة الانتشار.[1]

يرد الاتجاه الانتشاري التفاعل بين الثقافات إلى انتشار السمات الثقافية من مجتمع لآخر نتيجة لاتصال تلك المجتمعات بعضها ببعض عن طريق الحروب والغزوات أو من خلال الهجرة والتجارة أو غير ذلك من مجالات التفاعل الأخرى على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الإعلامية والفنية إلى آخره، الأمر الذي قد يفرض انتشار بعضا من ملامح وسمات وعناصر ثقافة مجتمع معين في مجتمع آخر، إن لم يكن الثقافة برمتها في بعض الأحيان، [2]ويعتمد انتشار الثقافة على عدد من العوامل لعل أهمها:

– **شكل الثقافة:** إنّ الجزئيات الثقافية المادية أسرع في انتشارها من الأفكار والأيديولوجيات، حيث يسهل في كثير من الأحيان تقبل أو تبنى بعض المخترعات التكنولوجية، ويصعب في الوقت نفسه تقبل أي تجديد في المبادئ والعقيدة الدينية، ونظم الحكومة وما شابه ذلك.

– **درجة القهر أو الضغط الثقافي:** ويقصد بذلك أن تفرض التجديدات الثقافية من جانب الثقافة الأقوى على الثقافات التي تسطير عليها أو تغزو مجتمعاتها، ولذلك فإنه بالقدر الذي تملك فيه أي جماعة ثقافية قوة على جماعة أخرى تكون قدرتها على نشر ثقافتها وفرضها على الجماعة الأخيرة.

– **كثافة الاحتكاك الثقافي:** فكلما كانت وسائل الاتصال سهلة ومتوفرة كانت معدلات الانتشار الثقافي أكثر سرعة.

– **وجود موقف متأزم:** فعندما يواجه الأفراد بأزمات كالكوارث والمجاعات والأوبئة... إلخ فإنهم يضطرون لتقبل طرق وعناصر ثقافية جديدة لمواجهة هذه الصعوبات سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو الجماعات.[3]

تعتقد النظرية الانتشارية أن انتشار السمات الثقافية بين الثقافات المتباعدة والقريبة يساعد على تهيئة الشروط الكفيلة بإحداث التغير الثقافي والانتقال من مرحلة إلى أخرى، ومن ثم أبرزوا أهمية الاتصال الثقافي أو التفاعل بين الجماعات وبالتالي انتقال السمات الثقافية من مجتمع لآخر، وفي إطار المدرسة الانتشارية توجد ثلاث مدارس رئيسية هي المدرسة البريطانية وتمثلها "إلأيوت سميث" و"وليام بيري" وترى أن هناك

[1] خالد محمد أبو شعيرة، ثائر أحمد غياري، **مرجع سابق**، ص ص 43، 44.
[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص 26.
[3] **المرجع نفسه**، ص 27.

مركزا رئيسيا للحضارة هو مصر التي عرفت الزراعة وبناء الأهرامات وعبادة الشمس ومنها انتقلت هذه الثقافة إلى الكثير من أنحاء العالم، وهناك المدرسة النمساوية التي ترى وجود دوائر ثقافية أو ومراكز حضارية متعددة وليس مركزا حضاريا واحدا وهذه الدوائر تشترك في سمات ثقافية واحدة، وتشتد أو تزداد كثافة هذه السمات كلما كانت أقرب إلى المركز وهناك المدرسة الأمريكية، ويمثلها "كلارك ويسلر" و"كروبير" و"كلاكهون" تؤيد هذه المدرسة فكرة أن الملامح المميزة لثقافة ما وجدت أولا في مركز ثقافي جغرافي محدد ثم انتقلت إلى مناطق أخرى وإن كانت هذه المدرسة ترى إمكانية التطور الموازي المستقل وأن الناس مبتكرين بطبعهم.[1]

وعليه فالمنظور الانتشاري لا يركز على الشكل الأول للثقافة، ولكنه يهتم بمكان نشوء العنصر الثقافي وانتشاره، والوسائل والأساليب التي ساعدت على انتشار العنصر الثقافي بشكل عام.

**3-3 الاتجاه الماركسي ودراسة الثقافة:**

تعدّ الماركسية الثقافة كائن اجتماعي في حالة تغير وتطور مستمر يعتمد في أدائه لوظائفه الحيوية على تطوير أسلوب الإنتاج، ويحدد أسلوب الإنتاج التغيرات التي تحدث في نظامه السياسي والمعنوي، ويضم النسق الاجتماعي Social System من وجهة نظر الماركسية مجموعتين: تحتوي المجموعة الأولى على البناء التحتي الذي يتحكم في أبنية النسق بين بعضها بعض، وتخضع المجموعة الثانية لحتمية المجموعة الأولى ينتمي لهذه المجموعة الثانية كافة مكونات البناء الفوقي كالوعي والثقافة والقيم المعنوية.

وعلى ذلك فإن أسلوب الإنتاج هو الذي يحدد التحول من نظام اجتماعي ما، وثقافته إلى نظام اجتماعي آخر بثقافته، ويعتمد نمو الثقافة المادية والروحية للمجتمع على أساس قانون نمو أساليب الإنتاج والقوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج التي تتحدد بها وتظهر الثقافة الجديدة إلى الوجود فقط حيث تكون الظروف الجديدة قد نضجت في حياة المجتمع المادية.

وتعكس الثقافة المادية مستوى التقدم التكتيكي للمجتمع في مرحلة معينة من نموه ومستوى الإنتاج والمهارات الفنية وخبرات الناس في إنتاج الثروة المادية، وهي تعبر عن درجة سيطرة الإنسان على الطبيعة، والثقافة المادية هي كل شيء اتخذ فيه العمل الإنساني صورة في مجرى النمو الاجتماعي.[2]

تعدّ النظرية الماركسية من النظريات التطورية فهي تنظر إلى نمط الحياة أو الثقافة أنها تتطور من مرحلة إلى أخرى وتنتقل من جراء التناقضات التي تحصل في النظام الاجتماعي والثقافي في المرحلة

[1] خليصة دعميش، **مرجع سابق**، ص 182، 183.
[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص ص 31، 32.

السابقة وأن هذا التحول والتغير يطرأ بفعل تأثير قوى الإنتاج أو العامل المادي الاقتصادي، فالماركسيون يفسرون الثقافة وفق المبادئ التفسيرية التالية:

– أنّ قوى الإنتاج (أدوات الإنتاج: الأدوات، الآلات، المواد الخام والعمل والمهارات المعرفية التقنية) تفسر علاقات الإنتاج (توزيع القوة الاقتصادية).

– أنّ علاقات القوة الاقتصادية تفسر البنية الفوقية (القانونية الحكومية والأيديولوجية).

– البنية الاقتصادية (علاقات الانتاج) في المجتمع تدفق نمو قواه الانتاجية.

– أنّ البنية الفوقية في المجتمع تعمل على استقرار بنيته الاقتصادية.

تؤكد هذه النظرية أنّ الثقافة في أيّ مجتمع وخاصة الجانب المعنوي منها والذي يتشكل من العرف والقانون والدين والإيديولوجية...إلخ ما هو في الحقيقة إلا انعكاس للواقع الاقتصادي ولنمط الإنتاج السائد في المجتمع، أيّ؛ إنّ قوى الإنتاج المتمثلة في أدوات الإنتاج والعمل وعلاقات السيطرة الاقتصادية، أيّ؛ المالكين لوسائل الإنتاج، هي التي تحدد البنية الاقتصادية للمجتمع التي بدورها تحدد البناء الفوقي للمجتمع والذي يعتبر هو الثقافة فهذه النظرية في حقيقة الأمر تختلف عن بقية النظريات الثقافية الأخرى في تفسيرها للتطور الثقافي أو حتى لأصل الثقافة إلا أنها لا تختلف عنها في تحديد وظيفة الثقافة في المجتمع فهي تعمل على استقرار المجتمع وسيادة أنظمته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهي بطبيعة الحال وفق المنظور الماركسي الثوري تلعب دورا سلبيا في عملية التطور، وتبشر هذه بنمط حياة جديد وهو النمط الشيوعي الذي تنتفي فيه الفوارق الطبقية وتسود فيه العدالة الاجتماعية وتزول فيه الدولة والأسرة، لأن الدولة والأسرة وفق المنطق الماركسي ما هي إلا أنظمة للمحافظة على مصالح الطبقة المالكة لوسائل القوة والسيطرة وهي مؤسسات أُنشئَت بغرض تدجين الإنسان حتى لا يعترض على سيطرة الطبقة المالكة لمصادر القوة والنفوذ في المجتمع.[1]

**ثانيا: الثقافة السياسية، النشأة والتطور، أبعاد وتصنيفات:**

### 1- نبذة تاريخية على نشوء الثقافة السياسية: Political Culture

يعدّ الباحث الأمريكي (غابريال ألموند) 1956م أول من أدخل مفهوم الثقافة السياسية عام 1956م، في محاولته المبكرة لتصنيف النظم السياسية، حيث عرفها بأنها (مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تُجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، وتُجاه دوره كفرد في النظام

[1] خليصة دعميش، **مرجع سابق**، ص 189.

السياسي)، بينما يعرف (لوسيان باي) الثقافة السياسية بأنها: "مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي وتنظم العلاقة بينهم".[1]

وهناك من ينظر إلى الثقافة السياسية من الجانب المهاري الذي يركز على السلوك لدى فرد ما تجاه النظام السياسي، وبناء عليه يمكن تحديد وقياس الثقافة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات، من خلال معرفة مدى إدراك وشعور وتقييم الأفراد لأربعة جوانب أساسية من الحياة السياسية متمثلة في الحجم والموقع والشكل والدستور، والتي من خلالها يمكن تقديم المطالب المختلفة إلى السلطات السياسية لتحويلها إلى قرارات ملزمة، وجانب المخرجات ووضع وتنفيذ السياسات العامة في المجتمع، وما هي البنى التي تقوم بهذه العملية، وكذلك دور الفرد الذي يلعبه في الحياة السياسية ومدى معرفته لحقوقه وواجباته، وقدراته السياسية، وكيفية المشاركة في الحياة السياسية وماهية المعايير التي يستخدمها لتكوين آرائه حول النظام وتقديمه لجوانبه المختلفة، كذلك فإنّ الثقافة السياسية لبلد ما هي إلا خليط لعناصر أو قيم من ثقافات مختلفة وقد تكون هذه الثقافة ذات منحى ديمقراطي وقد لا تكون.

ويرى (دايموند ولنز ولبست) أنّ الثقافة السياسية الديمقراطية (أو ذات المنحى الديمقراطي) تشتمل على معتقدات وقيم مثل الإيمان بشرعية الديمقراطية والتسامح مع الأحزاب، والرغبة في التواصل إلى تسويات وحلول وسط مع المعارضة السياسية والثقة بالفاعلين السياسيين والتعاون معهم والاعتدال في المواقف وكياسة أو لطف الخطاب السياسي واحترام آراء الآخرين والمشاركة السياسية القائمة على مبدأ المساواة السياسية ومن ناحية الولاء للسلطة السياسية من ناحية أخرى وبما يجعل الجميع متفين على أن هناك قيم ومعتقدات مشتركة تحكمهم.[2]

وترجع الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية إلى كتابات الأنثربولوجيين الأوائل مثل (روث بندكت Ruth Bindict) و(مارجريت ميد Margret Mead) حول الطابع القومي National Character، وجيوفري جورير Geoffrey Gorer، وقد ركزت هذه الأدبيات على دراسة القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تشكل ثقافة ما، فالروس يختلفون عن اليابانيين أو الصينيين أو الإنجليز أو الأمريكيين، وهذا ما يجعل المضاهاة بين ثقافتهم مسألة صعبة، ولقد ربط المدافعون عن مفهوم الثقافة بين الأمم والأجناس وبين ثقافات بعينها، الأمر الذي أفقد المفهوم قدرته على الصمود لتفسير الصراع داخل تلك

[1] حاتم سميح سعيد أبو طه، **مرجع سابق**، ص 22.
[2] **المرجع نفسه**، ص23.

المجتمعات أو الجماعات العرقية، وبهذا أصبح المجال فسيحا أمام الذين يفسرون الصراع من خلال مقومات الاقتصاد السياسي، كالطبقة والمصلحة الخاصة.

لابد إذن؛ من تصنيف الثقافات حتى يصبح مفهوم الثقافة ذا نفع لعلماء السياسة، ولهذا فأهم دلالات تصنيف ألموند وفيربا للتوجهات إزاء السياسة إلى جزئية وتابعة ومشاركة، هي أنه قدم مشروعا وإطارا تصنيفيا مكّن الباحثين من عقد مقارنات عبر قومية بين ثقافات كانت تعد حتى ذلك الوقت فريدة في نوعها، وعلى الرغم من جهود علماء السياسة في المقارنة بين الثقافات السياسية، إلاّ أنّ بؤرة التحليل ظلت كما كانت في الأعمال السابقة عن الطابع القومي، تنصب عموما على مستوى الدولة القومية ولذلك بقيت الاختلافات بين الأمم، وليس الاختلافات داخل الأمة الواحدة، هي البؤرة المركزية للبحث، وبقي الصراع داخل الأمم غير مفسر إن لم يكن غير قابل للتفسير.

ومرة أخرى فقد استمر الميل إلى الربط بين الثقافة والأمم ككل، على الرغم من توافر أدلة قوية على أن التنوع في الاتجاهات والقيم السياسية داخل البلدان أكبر منه غالبا فيما بينها، ففي مقدمة كتابه الحديث عن الديمقراطيات الأوروبية لاحظ ماتي دوجان Mattei Dogan على سبيل المثال ما يلي:

إنه لا توجد ثقافة مدنية بريطانية أو ألمانية أو فرنسية أو إيطالية، وأن الاختلافات بين البلدان تكون في الدرجة وليست في النوع، أيّ؛ إنها اختلافات في بضع درجات مئوية، أما الاختلافات داخل الأمم فتتضح أكثر منها بين الأمم، بل إنّ أوجه التشابه في المعتقدات بين الديمقراطيين الاشتراكيين في كل من فرنسا وألمانيا تفوق التشابه بين الاشتراكي الفرنسي والمحافظ الفرنسي، أو بين الديمقراطي الاشتراكي الألماني والديمقراطي المسيحي الألماني أيضا.

تتفق هذه النتيجة مع عبارة أنّ كل أمة تحتوي على تنويعة من أنماط الحياة، ويمكن توضيح أن الأعمال الكلاسيكية في الثقافة السياسية، وبرغم انحيازها المسبق غالبا نحو اكتشاف الطابع القومي، تكشف عن وجود تنوع في الثقافات السياسية داخل كل بلد، وأن هذه التنوعات تتطابق مع أنماط الحياة الخمسة التي نتحدث عنها، وسوف نبدأ بنمطي الحياة "الغائبين" وهما المساوراتية والقدرية.[1]

فهناك دراسة حديثة ظهرت في مجلة "علم السياسة" ذائعة الصيت تجسد هذا الاستخدام لمفهوم الثقافة، فحين وجد مؤلفو هذه الدراسة أن المتغيرات الديموغرافية النمطية (مثل الدخل، التعليم، الدين، العرق، السن، النوع...) لا تكفي لتفسير التنوع في الولاءات الأيديولوجية أو الحزبية داخل الدولة الواحدة، فقد أرجعوا

[1] مجموعة من الكتاب، **نظرية الثقافة**، عالم المعرفة، ترجمة علي سيد الصاوي، مراجعة الفاروق زكي يونس، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يوليو،1997، ص ص 321، 322.

هذا التنوع إلى الثقافة السياسية، إن استحضار مفهوم الثقافة السياسية بهذه الطريقة ليس أفضل كثيرا من عبارة "لا أعرف".

أمّا الانتقاد الأكثر شيوعا الموجه ضد الثقافة السياسية فمفاده أنها تنظر القيم كأمر مسلم به، فالثقافة كما يصر النقاد، هي بمنزلة نتيجة، وليس سببا للأبنية المؤسسية، مثال ذلك مقولة بريان باري Brain Barry بأن "الثقافة السياسية الديمقراطية هي بمنزلة استجابة مدروسة للعيش في ظل مؤسسات ديمقراطية"، وليست كما يجادل جابريال ألموند وسيدني فيربا في مؤلفهما الشهير "الثقافة المدنية"The Civic Culture، التزاما قيميا قوة ضاغطة على تلك المؤسسات باتجاه الديمقراطية...

ويرى النقاد أنّ إنكار البنية في تشكيل الثقافة السياسية يعمق من غموض الثقافة وصعوبتها، وكما يرى بيتر هول Peter Hall، إذا لم تستطع النظريات الثقافية تفسير أصول الاتجاهات من خلال الرجوع إلى المؤسسات التي تولدها وتعيد إنتاجها، فإنها لا تقدم سوى أداة خارقة للطبيعة تحتاج في ذاتها إلى تفسير، إننا نوافق على أنّ الثقافة السياسية يجب ألا تعامل كسبب أصيل يوحي بأنه يفسر السلوك البشري، بينما يظل هو غير قابل للشرح وخارج دائرة السببية، الأمر الذي يعني افتراض وجود عالم خال من أثر القيم ومنعزل عن الواقع الإنساني، فطالما يلتزم الناس بمبادئ وعادات معينة فلا مناص من تفسيرها، وتنتقل الثقافة السياسية من جيل للآخر، ولكن ليس كمسلمات أو بالمصادفة، وإنما تتعرض لقدر من التغير، فالتوارث الثقافي ليس مثل لعبة قذف اللفافة أو لعبة الكراسي الموسيقية، وعن ما هو عملية حية واستجابية تخضع للجدال المستمر بين الأفراد بعبارة أخرى، لا يمكن لنظرية ثقافية أن تكون جديرة بالتصديق إذا اعتبرت الأفراد مجرد آليات أوتوماتيكية تتلقى المعايير السياسية ثم تتمثلها بشكل سلبي.[1]

يتطلب هذا الإطار ثقافة سياسية جديدة التي تفترضها عملية التحول السياسي هي الثقافة التي تحل النزعة النسبية في المجال السياسي محل النزعة الشمولية وتيل التوافق والتراضي والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء وفي المجال السياسي المشاركة الطبيعية للقوى السياسية والاجتماعية بما يعني أن في مفهوم الثقافة السياسية النظري مفهوما مركزيا تأسيسيا للسياسة والسلطة الذي يعيد تعريف الشرعية السياسية التي تحصل بالموافقة الشعبية وحرية الاختيار من حيث هو مصدر للسلطة والتشريع في النظام السياسي الحديث وليس بوصفها امتيازا حاصلا على أسس عرقية أو فئوية أو إيديولوجية.[2]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 319، 320.

[2] الطيب بلوصيف، **المجتمع المدني والدولة، دراسة سوسيو- سياسية "الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013/2012، منشورة، ص 306.

لكل مجتمع خصوصية تعكسها الثقافة السائدة بين أفراده، هذه الثقافة التي تطورت بفضل جملة من القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر الميراث التاريخي والحضاري والتركيب الاجتماعي فضلا عن المؤثرات الخارجية التي شكلت انتماءاته المختلفة، ما جعل كثيرا من الكتاب يستندون في دراساتهم للديمقراطية إلى نسق القيم السائدة في المجتمع وحددت الثقافة السياسية بـ"الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة من الأجزاء".

وهي بذلك مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي ومشاعر ايجابية وسلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقيمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية، والدراسة التي قام بها كل من ألموند وفيربا التي كان موضوعها البحث في حقيقة الثقافة (المدنية) تحديدا وليس الثقافة السياسية عامة، بمعنى دراسة الثقافة السياسية بالنظر إلى القيم الديمقراطية لمعرفة ما إذا كانت هذه الثقافة تساعد على تنمية الديمقراطية أو تعرقلها، وتوصلا إلى أن الثقافة السياسية للمواطنين تجعلهم يعتقدون أنهم قادرين على التأثير في النظام السياسي وبطرق شتى كالانتخابات والمظاهرات والعرائض وتنظيم الجماعات الضاغطة.

وتساهم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع بشكل كبير في تحديد شكل النظام السياسي وتحديد عناصر القيادة السياسية، وتؤثر على علاقة الفرد بالعملية السياسية وتميزه بقوة الشعور بالولاء الوطني حيث يتوقع مشاركته في الحياة العامة والمرهونة بالانتقال من الجماعة الطبيعية إلى الجماعة المدنية، من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، مجتمع الإنتاج والمصالح المختلفة والاعتماد المتبادل، ومرتبطة بالاندماج والانتقال من التناثر إلى الوحدة إلا أنها لا تعد ضمن المعاني المتداولة في الخطاب الثقافي والسياسي.[1]

## 2- التصورات النظرية المفسرة للثقافة السياسية:

### 2-1 التصور السلوكي لدراسة الثقافة السياسية:

ينظر إلى الثقافة السياسية من خلال التوجهات السلوكية نحو الموضوعات السياسية، كونها مجموعة من الاستعدادات الخفية لدى الأفراد تجاه مواقف سياسية معينة تتكون من عناصر إدراكية وعاطفية وتقييمية، إذ يقصد بالعناصر الإدراكية جملة المعلومات والمعارف ذات الطابع السياسي ويقصد بالعناصر العاطفية المشاعر والعواطف بين المواطنين والقادة والمؤسسات، وأمّا العناصر التقييمية فتشمل مختلف الأحكام التي تتكون من القيم والمعتقدات والأيديولوجيات التي تؤثر على السلوك السياسي.[2]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 306، 308.

[2] علي بن الطاهر، **الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992**، **مرجع سابق**، ص 17.

من خلال هذه العناصر الثلاثة وبناء على درجة تطور المجتمعات عند (ماكس فيبر) يتوصل غابرييال ألموند إلى التعرف على طبيعة الثقافة السياسية فقد تكون ضعيفة وغير مؤثرة، وقد تكون ثقافة خاضعة بحيث تستجيب فيها الردود والمواقف لجملة التوجهات السائدة، وقد تكون ثقافة سياسية مساهمة تتفاعل فيها التوجهات السلوكية وتتأثر بطريقة إيجابية تنسجم مع بيئة سياسية ديمقراطية مشاركة.[1]

وما يعاب على هذا الاتجاه أنه ربط مفهوم الثقافة السياسية من زاوية واحدة في إطار المعتقدات التجريبية كالرموز والقيم، وقد يؤدي إلى تجريد المفهوم المُستخدم من أبعاده الاجتماعية ويصبح واقعة سلوكية فردية.[2]

**2-2 التصور البنائي الوظيفي لدراسة الثقافة السياسية:**

يعدّ النسق الثقافي-حسب رأي تالكوت بارسونز- من أكثر الأنساق محورية لما يحدده من قيم ومعايير، وبما يفرضه من ضوابط على سلوك الأفراد يمثل المحددات البنائية لأنساق الفعل الاجتماعي، ودمج الثقافة في شخصيات الفاعلين بقدر انصهارها في النظام الاجتماعي بقدر مشاركة الفاعلين فيها وإدماجهم لها.[3]

وقد أوضح بارسونز أنّ الثقافة تنطوي على المعرفة والمعتقدات عن الواقع والرموز التعبيرية التي تبرز المشاعر والعواطف، والقيم التي تستخدم على الأمور أخلاقيا وهو الشيء الذي دفع المهتمين بشؤون البنائية الوظيفية بتركيزهم في تحليلاتهم على الثقافة باعتبارها المادة الروحية والعقلية التي ترتبط بالنظم ارتباطا شديدا.[4]

تعد الثقافة السياسية بمثابة ثقافة فرعية في إطار الثقافة العامة للمجتمع، ومن خلال دراسة الثقافة السياسية وفقا للبنائية الوظيفية يتجلى لنا أنّ لكل فرد دور أو فعل تُجاه النسق السياسي في المجتمع، وأنّ للنسق السياسي وظائف واحتياجات داخل البناء الاجتماعي، وأنه لا يمكن تجاهل دور أي فرد داخل النسق، وهذا الأخير يعمل على الحفاظ على توازن المجتمع، إذ إنّ غاية التوازن هو هدف في حد ذاته بالنسبة للبنيوية الوظيفية، حيث يساعد المجتمع على أداء وظائفه وبقائه واستمراره، وأن كل فرد يحاول أن يحافظ على بقاء النظام السياسي كما هو دون تغيير من خلال ما يقوم به من وظائف والثقافة السياسية السائدة

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 17.

[2] علي بن طاهر، **الدولة والمجتمع في الجزائر؛ دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010/ 2011، ص 65.

[3] أحمد زايد، **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، دار المعرفة، ط2، القاهرة، مصر، 1994، ص 16.

[4] عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع النشأة والتطور**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 116.

هي التعبير عن النظام الحاكم الذي يبرر وجود الحكم وقبول الأفراد له دون تغيير والحفاظ على بقاء المجتمع في حالة استقرار، وذلك يؤدي إلى انتشار ثقافة سياسية خاصة بالصفوة الحاكمة يسعى أفراد المجتمع إلى اعتناقها دون تغيير.[1]

إنّ النظام السياسي يفرض عليه أن يؤدي وظائفه وأدواره المنوطة به على أكمل وجه، وأن تتماشى وظائفه مع متطلبات أفراده، لأنه إذا تحقق ذلك تحققت معه مؤشرات الجانب الوجداني من الثقافة السياسية، والتي تتمثل أساسا في القيم التي يحملها الفرد تُجاه نظامه السياسي، والتي تتضمن قيمة الانتماء للوطن ورموزه القومية، وقيمة المواطنة وقيمة الثقة وغيرها من القيم، وإلى الجانب الوجداني يتحقق أيضا الجانب المهاري، والذي يشمل سلوك الفرد تُجاه النظام السياسي، والذي يشير به أساسا إلى مدى مشاركة الفرد في الحياة السياسية في صورها المتباينة.

النظام السياسي يقوم على المبدأ الديمقراطي الذي تتوفر في إطاره حرية التعبير وحرية القدرة على الاختيار والتغيير، والشعور بوجود قدوة سياسية تستطيع أن تؤثر في الشباب وتنشئتهم على روح المواطنة، والانتماء للوطن والرغبة في المشاركة في صنع وتنفيذ القرارات المختلفة، ولا مجال للشك فيه أنّ الفرد سيخضع للنظام السياسي ويحافظ على استقراره وبقاءه، وهو الشيء الذي يؤدي بتوازن النسق العام، أمّا إذا كان المضمون السائد في النظام السياسي غير ذلك فإنه حتما ستغيب معه المؤشرات المذكورة آنفا في حرية التعبير والشعور بوجود قدوة سياسية وغيرها، ويحل معها مؤشرات مغايرة، حيث تكون المشاركة في الحياة السياسية محدودة وتسود حالة الاغتراب السياسي بين أفراد المجتمع، وبذلك تسود بين أفراد المجتمع ثقافة سياسية سلبية وهو الشيء الذي يتنافى مع مبدأ توازن النسق وسلامته، وتظهر بدلا عنه ما أطلق عليه مفكرو البنائية الوظيفية أمثال روبرت ميرتون بـ "الخلل الوظيفي" أو بـ "المعوقات الوظيفية" وهو مما يحدث اضطرابا في النسق.[2]

### 2-3 التصور الماركسي لدراسة الثقافة السياسية:

يركز هذا الاتجاه لدراسة الثقافة السياسية في ممارسة السلطة، وفي تفسير عملية التنشئة السياسية على إزالة العلاقات الاجتماعية القائمة على الاستغلال، كما يؤكد على استثناء بعض الطبقات المجتمع في

---

[1] نبيل حليلو، **التنمية في ضوء الثقافة السياسية للطلبة الجامعيين؛ دراسة على عينة من الطلبة الجزائريين بالجامعات الجزائرية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، بسكرة، 2012/2011، منشورة، ص 58.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 58، 59.

المشاركة السياسية ضمن العملية الديمقراطية من حيث إنها تضع تمثيل هذه الشرائح الاجتماعية في يد نخبة أو حزب ينوب في ممارسة السلطة وتسيير الحكم.[1]

فالمجتمعات حسب المنظور الماركسي تتحول من مجتمعات رأسمالية إلى مجتمعات اشتراكية، وهكذا تقود الظاهرة الطبقية إلى ظاهرة صراعية، وتقود الظاهرة الأخيرة إلى التغير أو التحول الاجتماعي.

إنّ الظاهرة السياسية وفقا للماركسية تمثل البناء الفوقي، أيّ؛ الأفكار أو الأيديولوجيا التي ينشرها ويتبناها النظام السائد في المجتمع، وهي ثقافة موجهة لخدمة هذا النظم وتبريره وتدعيم استقراره.

في المجتمعات العربية، الطبقة التي تستحوذ على السلطة تسعى جاهدة على الحفاظ على مصالحها واستمرار سلطتها، ونشر أيديولوجيتها على غالبية أفراد المجتمع، فحتى الروافد التي تتشكل منها الثقافة السياسية مثل الإعلام، الصحافة، الأحزاب هي ملك للدولة أو بالأحرى الطبقة المسيطرة من حيث تدعيم بقائها والمحافظة عليها، فإذا كانت بعض المجتمعات العربية أنظمتها تتحدث باسم الديمقراطية وما تبعها من أشكال ومظاهر، فإن الحقيقة عكس ذلك على أرض الواقع، فالمتمعن في المجتمع المدني في تلك المجتمعات والذي يعتبر أحد مصادر التنشئة السياسية يجد أن شعاراتها ومضامينها ما هي إلا ضرب من العبث، لكونها أصبحت من ملحقات النظام السياسي السائد، والشيء المؤسف في هذا الاتجاه يكمن في أن نشاطها يظهر في المحافل والمواسم الانتخابية ثم تختفي إلى إشعار آخر.

فهذا نموذج واحد فقط من النماذج الشائعة المنتشرة في هذه المجتمعات والتي لا يمكن حصرها وعدها، لأن الذي يمكن حصره ولمسه من الشق الإيجابي يكاد أن يختفي ففيها –أيّ المجتمعات العربية– طبقة سيطرت على كل شيء وهي الفئة القليلة جدا في المجتمع، ويقابلها طبقة تفتقر لأي شيء وهي الطبقة التي تشكل السواد الأعظم من المجتمع، فأفكار الطبقة الحاكمة لا تعبر عن أفكار الطبقة العامة، وهو الشيء الذي أحدث التناقض والاغتراب.

فالعزوف الظاهر الذي لا يمكن نكرانه وإخفاؤه من ناحية المشاركة في الحياة السياسية مثل التصويت في الانتخابات كأحد صورها أصبح الطابع الذي تتميز به مجتمعاتنا، واختيار نموذج التصويت أخف من الحديث عن المشاركة في الانتخابات لتقلد منصب ما، لأن ذلك أصبح يشبه كثيرا لعبة "القرقوز"، فالعديد من المشاركين ما هم في الحقيقة إلا ديكور للطبقة المسيطرة، حتى إن لم يكونوا كذلك في بداية المعركة الانتخابية سرعان ما يتحولوا إلى ذلك وبامتياز بعدها ليصبحوا جزءً لا يتجزأ من تلك الطبقة.

[1] علي بن الطاهر، **الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992**، **مرجع سابق**، ص 29.

إنّ هذا التناقض والاغتراب يستدعي الطبقات التي لا تملك أي شيء، وهي عامة الشعب عدم قبول هذا الوضع، وتسعى من أجل التخلص من تلك التبعية المجحفة، فإذا كان ماركس وأتباعه في النظرية الماركسية يدعون الطبقات الفقيرة إلى قيام ثورة تكون لهم سندا لتحريرهم والانتقال بهم من نظام إلى آخر، فإن مجتمعاتنا العربية خاصة في الوقت الحاضر لا تصلح فيها هذه المصطلحات لاعتبارات عديدة، وكذلك عدم مسايرة هذا المصطلح مع التحولات والتغيرات الحالية، وحل محلها مصطلحات أخرى لا تختلف في مضمونها عن ما دعا إليه ماركس وهي المظاهرات والإضرابات والاعتصام وغيرها من الأنماط والأشكال التي أصبح الفرد في هذه المجتمعات يعايشها يوميا.

والقول إن هذه الأنماط والأشكال التي تلجأ إليها بعض الطبقات لأخذ مطالبها من النظام السياسي لا يعني بالضرورة أنها ستغير من نظام رأسمالي إلى آخر اشتراكي مثل ما دعا إليه ماركس، لأن ذلك بكل بساطة أصبح مستبعدا لأن مصطلح الاشتراكية أصبح من المصطلحات التقليدية في قاموس المجتمعات المعاصرة، وإنّما تهدف تلك الأنماط أساسا لتغيير وجهات نظر السلطة في أمور عدة كالمراسيم والقوانين وما شابه ذلك، إلى جانب توفير احتياجات المواطنين من صحة، تعليم وسكن وغيرها.[1]

**2-4 التصور الإسلامي لدراسة الثقافة السياسية:**

إنّ الحديث عن تصور الإسلام لثقافة ممارسة السلطة، إنّما هو الحديث عن الديمقراطية الإسلامية (الحكم الإسلامي) القائمة على مبدأ الشورى والحرية السياسية والعدل بين الناس، وهو ما يمنح الشرعية والقابلية للتغيير، فرؤية الإسلام السياسية تتفق مع قيم الديمقراطية، ذلك أن الحرية السياسية هي من أساس تكريم الإنسان، كما أن جوهر الديمقراطية الإسلامية لا يتعارض وتعدد الأحزاب السياسية وحق الأقلية في المعارضة وحق الصحافة واستقلال القضاء.[2]

**2-5 النظرية التفاعلية الرمزية لدراسة الثقافة السياسية:**

يمكن تفسير العلاقة بين الفرد والنظام أو السلطة عن طريق التفاعلية الرمزية عبر محطات ومراحل عدة تبدأ بتفاعل الفرد مع النظام وقد تطول مدة هذا التفاعل، ويكون ذلك عن طريق المطالب التي يرفعها المواطنون إلى سلطتهم والانشغالات المختلفة الجوانب المتصلة بحياتهم اليومية من: سكن وتعليم وصحة وخدمات وغيرها، إلى جانب القرارات والقوانين والخدمات المقدمة من طرف السلطة.

[1] نبيل حليلو، **مرجع سابق**، ص ص 61، 63.
[2] علي بن الطاهر، **الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992**، **مرجع سابق**، ص ص 31، 32

بعد عملية التفاعل بين المواطنين والسلطة يبادر كل فرد من أطراف التفاعل الذي تم ذكرهم إلى تكوين انطباع أو وصورة رمزية عن الطرف الآخر، وهذه الصورة تكون انطباعية أكثر مما تكون حقيقية، أي أنها أقرب ما تكون إلى الخيال مما تكون إلى حقيقة.

وهذه الصورة الانطباعية أو الرمز الذي ينعته كل طرف نحو الطرف الآخر قد يكون إيجابيا أو سلبيا، سرعان ما تنتشر هذه الصورة إلى الطرف الآخر المتفاعل معه، فإذا كان التقييم إيجابيا فإنه يكون عاملا مهما في استمرارية التفاعل وتعميقه، ولذلك نجد في بعض المجتمعات النسب العالية من المشاركة في الحياة السياسية من جانب المواطنين، إلى جانب انتشار قيم الثقة بينهم وبين السلطة التي تمثلهم، وهي طبعا قيم تساعد على التعاون والتساند بين المواطن والنظام الحاكم، لأن هذا الأخير إذا وصله التقييم الإيجابي من طرف الطبقة التي يحكمها فإنه يسعى جاهدا بأن يواصل مجهوداته ويضاعفها لكي يبقى في الصورة الإيجابية التي تكونت من الطرف الآخر.

وأمّا إذا كان التقييم سلبيا كأن يكون النظام الحاكم لا يراعي المصالح العامة، وأنه ديكتاتوري وغير ديمقراطي، فإن المواطن حتما سيغلب عليه هذا التقييم السلبي، عندها سيتعامل مع النظام على أسسه، فتنتشر قيم الشك والحيطة وعدم التعاون والعزوف عن المشاركة في الحياة السياسية وغيرها من المظاهر السلبية التي تعرقل الحياة السياسية الديمقراطية المبنية على التعاون بين المواطن والنظام.[1]

تحليلا لما سبق نجد أن كل المقاربات فسرت الثقافة السياسية وفقا للمدخل العام الذي تهتم بها، وهو ما يؤكد لنا أن الثقافة بشكل عام تمتاز بخاصية الاكتساب فالإنسان يكتسب الثقافة من مجتمعه، كما أن لكل مجتمع ثقافة معينة محددة بزمان ومكان معيّنين، فالإنسان يكتسب ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه منذ الصغر، وهو ما يجعل الثقافة السياسية تنشأ في إطار التنشئة السياسية والاجتماعية لهذا المجتمع، حيث إننا نميز طبيعتها في إطار الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي المحدد الذي تنشأ فيه، والذي يساهم في تشكيلها، ومن جانب آخر، للتطور التاريخي والسياسي للمجتمعات دور في رسم المحددات العامة للتوجهات السياسية في ذهنية النخب السياسية ضمن وظيفة النسق السياسي، كما أنه يمكن القول إن التفاعلية الرمزية كانت أكثر المنظورات تفسيرا للثقافة السياسية حيث نجد أنها اعتمدت في تفسيرها على التفاعل بشقيه الإيجابي والسلبي وهذا ما يتوافق وتعريف ألموند وفيربا للأنماط الثقافة السياسية الثلاثة هي: الثقافة السياسية المشاركة Participant، والتابعة subject، والمحددة Parochical، فحينما تكون

[1] نبيل حليلو، **مرجع سابق**، ص ص 69، 70.

اتجاهات المواطنين إيجابية نحو الموضوعات السياسية فإننا نصنف الثقافة السياسية في هذا المجتمع على أنها مشاركة مثلما هو الأمر بالنسبة للأنساق السياسية البريطانية، والأمريكية والاسكندينافية، أمّا حينما تكون استجابة المواطنين للنسق السياسي سلبية فإن الثقافة السياسية تصبح تابعة، ذلك أنهم لا يمارسون أي تأثير في الموضوعات السياسية وإنما يتأثرون بها فحسب، وأخيرا حينما لا يجد الفرد أية علاقة بينه وبين النسق السياسي وليست عنده معلومات كافية عنه فإن الثقافة السياسية والحال هذه تصبح ثقافة محدودة، وهذا النموذج يوجد على وجه الخصوص في المجتمعات التقليدية.[1]

**3- الثقافة السياسية والمفاهيم المحيطة بها:**

**3-1 الثقافة السياسية والتنمية السياسية:**

مفهوم يشير إلى العملية التنموية التي يستطيع المجتمع السياسي من خلالها القدرة على إحداث تغييرات جوهرية ونماذج بديلة، كما يشير أيضا إلى مجموع الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تسمح بإرساء تقاليد الممارسة السياسية والتي تفرض ضرورة وجود ثقافة سياسية حديثة، هذه الثقافة قد تكون إمّا دافعا للتنمية السياسية أو معوقا لها.[2]

وتعرف بأنها إقامة الأبنية التي تسمح بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية، وخلق جهاز إداري قادر على التنفيذ الفعال للسياسات الإنمائية، وتلبية مطالب المواطنين وبناء الديمقراطية لما تتضمنه من إنشاء مؤسسات سياسية، وخلق ثقافة سياسية تؤكد على الولاء، وتفتح الآفاق إلى التعددية الحزبية".[3]

فالملاحظ للتعاريف يجد أنّ لها صلة وثيقة بالثقافة السياسية، حيث إنه أساس تحقيق تنمية سياسية لابد من توفر مجموع من المعارف والقيم والاتجاهات، وأن يكون للفرد إدراك وشعور وتقييم لمختلف جوانب الحياة السياسية وهذا ما يساعده في اقتراح وتقديم كل المطالب والاحتياجات المختلفة إلى السلطات السياسية لتحويلها إلى قرارات ملزمة، ومنه يساهم في وضع القرارات والتخطيط للشأن العام مما يحقق له تنمية سياسية متكاملة.

**3-2 الثقافة السياسية والتنشئة السياسية:**

مفهوم يشير إلى الأنماط الاجتماعية والسياسية التي يتم من خلالها خلق معارف وقيم واتجاهات تجاه الظواهر السياسية، كما يشير إلى البيئة الاجتماعية التي تساهم في تكون الثقافة السياسية للمجتمع، فحينئذ

---

[1] هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق**، ص ص 315، 324.
[2] علي بن الطاهر، **الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992**، **مرجع سابق**، ص ص 25، 26.
[3] حسن بن كادي، **"التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها"**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة- 2008، منشورة، ص22.

تعد "عملية توصيل للثقافة السياسية وبالتالي تكون نتائجها الطبيعية وجود مجموعة من الاتجاهات والمدارك ومعايير القيم والأحاسيس تُجاه النظام السياسي وأدواره المختلفة وشاغلي هذه الأدوار، الشيء الذي يؤكد وجود الارتباط الوثيق بينها وبين الثقافة السياسية.[1]

تعرف التنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية التي يكتسب الأفراد من خلالها القيم والاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع ويتناقلونها من جيل إلى جيل في إطار عملية التعلم السياسي، كما تعتبر التنشئة السياسية أداة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع وخلق ثقافة جديدة تمكن العبور بالمجتمع من التخلف إلى التقدم.[2]

إنّ استخدام مصطلح socialisation يرجع إلى نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من القرن الماضي، ويقصد بها من حيث الأصل اللغوي: كلمة مشتقة من الفعل نشأ بمعنى رَبَى وشب من الشب والشباب أي الفتاء والحداثة ويقال شب الغلام يشب شبابا بمعنى كبر وارتفع، ومن هنا جاء الفعل نشأ ينشأ تنشئة بمعنى ربى يربي تربية.[3]

لقد استخدم كل "أوجبرن" "ونيمكوف" في 1722م مصطلح التنشئة في كتابتها علم الاجتماع وزاد تداول الكلمة لأنها ترتبط بالمجتمع فهي تقوم من خلال التفاعل بين مجموعة من الأفراد، وقد عرفها البروفيسور ميشيل Mitchell بأنها "عملية تلقين الفرد قيم ومقاييس ومفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه بحيث يصبح متدربا على اشتغال مجموعة أدوار نمط سلوكه اليومي.[4]

وعليه فعلاقة الثقافة السياسية بالتنشئة السياسية علاقة تكاملية، ذلك أن التنشئة السياسية تعدّ المرساة الأولى لتشكيل ثقافة سياسية، وهذا من خلال ما تقوم به مؤسسات التنشئة السياسية من تكوين وصقل لمختلف المعارف والمعتقدات والاتجاهات، والتي تساهم في تبلور ثقافة سياسية لدى الأفراد، وبهذا تعد الثقافة السياسية ذلك الجزء الذي ينبثق من الكل المتمثل في التنشئة السياسية فهي الموجه والمكون الأساسي لاكتساب ثقافة سياسية وتصحيح انحرافاتها.

### 3-3 الثقافة السياسية والمشاركة السياسية:

مفهوم يشير إلى عملية الاندماج الفعلي في الحياة السياسية التي من خلالها يتدرج الفاعل السياسي في ممارسة النشاط السياسي خلال الأدوار السياسية المعنية، وفي هذه الحالة تقوم الثقافة السياسية بدور

---

[1] علي بن الطاهر، **الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992**، **مرجع سابق**، ص 26.
[2] علي مصباح محمد الوحيشي، **دور الإعلام الجديد في التنشئة السياسية**، دعم ثقافة المواطنة، ترسيخ الثقافة الدستورية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 16، سبتمبر 2015، جامعة الزاوية، ليبيا، ص 279.
[3] حمودي سميرة، **مرجع سابق**، ص 24.
[4] مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي، ليبيا،2007، ص 157.

ضبط حدود هذه المشاركة، أيّ؛ ضبط القواعد والإجراءات القانونية المحددة لعملية الإشراك ضمن العلاقة القائمة بين المجتمع والدولة، وبهذه الصورة تصبح المشاركة السياسية أهم عناصر المفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية.[1]

إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأييد أم الرفض أم التظاهر وما إلى ذلك.[2]

يحتاج أيّ نظام سياسي إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه وتحافظ عليه، فالحكم الفردي توائمه ثقافة سياسية لدى أفراده تتمحور عناصرها في الخوف من السلطة والإذعان لها، وضعف الميل إلى المشاركة، وفتور الإيمان بكرامة وذاتية الإنسان، وعدم إتاحة الفرص لظهور المعارضة، أمّا الحكم الدّيمقراطي فيتطلب ثقافة تؤمن بحقوق الإنسان، وتقتنع بضرورة حماية الإنسان وكرامته في مواجهة أيّ اعتداء على هذه الحريات، حتى لو كان من قبل السلطة نفسها، كما يشترط لاستمرار النظام والحفاظ على بقائه توافر شعور متبادل بالثقة في الآخرين في ظل مناخ اجتماعي وثقافي يُعدُّ الإنسان لتقبل فكرة وجود الرأي والرأي الآخر، ويسمح بوجود قدر من المعارضة في إطار قواعد وأطر سياسية موضوعة بدقة لكي تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع السياسي، وتساهم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع إلى حد كبير في بلدان كثيرة في تحديد نظام الحكم، بل إنها قد تساهم في تحديد عناصر القيادة السياسية، فقد تكون القيادة السياسية حكرا على عائلة معينة أو على مجموعة صغيرة ذات وضعية خاصة دينية أو مذهبية أو عرقية أو تعليمية، بما تحدده في النهاية خلاصة الثقافة السياسية السائدة لدى المواطنين والأفراد في هذا النظام.[3]

إنّ المشاركة السياسية هي المظهر الرئيسي للديمقراطية لأن انتشار المشاركة في العملية السياسية يمثل التعبير العملي عن الديمقراطية، إلى جانب كونها تهدف إلى تعزيز دور المواطنة في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في عملية صنع القرار والسياسات العامة أو التأثير فيها.

فالعملية الإنمائية للمجتمع والتي تشترط دعم الجماهير ومساندتها ومساهمتها الجدية والفعالة فيها أثبتت أنّ التنمية القاعدية هي الضمان الوحيد والشرط الأساسي الواجب توافره على المستوى التطبيقي لحل مختلف الأزمات التنموية، إذ أن المشاركة الواسعة تحقق الوحدة الوطنية ويكتمل الاندماج القومي وتحقق أيضا الاستجابة الايجابية للمجتمع ككل.[4]

---

[1] علي بن الطاهر، **مرجع سابق**، ص26.
[2] إسماعيل علي سعد، **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1988، ص169.
[3] حاتم سميح سعيد أبو طه، **مرجع سابق**، ص 49.
[4] نبيل حليلو، **مرجع سابق**، ص 89.

من خلال ما سبق يتضح أن الثقافة السياسية القاعدة الأساسية التي تزود المواطن بمبادئ المشاركة السياسية، وهذا يعني أنّ وجود ثقافة سياسية تابعة سيؤثر حتما على طبيعة المشاركة السياسية، وأنّ المشاركة السياسية ما هي إلا تجسيد لمضمون الثقافة السياسية مهما كان نوعها، ومفاد هذا كله أنّ علاقة الثقافة السياسية بالمشاركة السياسية علاقة تأثيرية ذلك أنّ وجود ثقافة سياسية مشاركة يتبعها على الجانب الممارستي مستوى أعلى من المشاركة السياسية، كما أن توفر ثقافة سياسية خاضعة ينتج في غالب الأحيان مشاركة سياسية سلبية تجعل المواطنين يمتازون بالسلبية تُجاه ما هو سياسي، مقابل هذا نجد أنه عندما تكون ثقافة سياسية محدودة تجعل الممارسة السياسية للمواطن تتصف بالهامشية نحو العمل السياسي واللامبالاة، وهذا ناتج عن انعدام أو ضعف الثقافة السياسية.

**3-4 الثقافة السياسية والأيديولوجية:**

مفهوم يشير إلى مجموع الأفكار التي تعكس مصالح واهتمام النظام الاجتماعي العام (المثقف، السلطة السياسية، القوى السياسية والاجتماعية)، ويشير أيضا إلى المذاهب السياسية التي يعتنقها المجتمع السياسي وتتخذها كمرجعية يتبناها نحو تفسير الظواهر السياسية، وبهذه الصورة تصبح الأيديولوجية السياسية تعبر عن مجموع الثقافات السياسية، التي تستند إليها المجتمعات والأحزاب السياسية وتتبناها في أفكارها ومواقفها السياسية والاجتماعية.[1]

يضيف "**فييلب برو**" أن مفهوم الثقافة السياسية يتداخل مع كثير من المفاهيم والمصطلحات العلمية الأخرى، مثال على ذلك تداخله مع مفهوم الأيديولوجيا، فكل منهما يتفقان على موضوع مشترك بينهما تقريبا ألا وهو المعتقدات المتعلقة بالنظام السياسي، ولكن بالطبع إن الفرق بين المفهومين يتجسد في نظره كل منهما إلى هذه المعتقدات المرتبطة بالنظام السياسي، فحسب مفهوم الأيديولوجيا يعني الإشارة لهذه المعتقدات والالتزام بها، وذلك من خلال استعمالها كنوع من الصراع بين كل الفاعلين السياسيين مثل الأحزاب، والمنظرين والمذهبيين والمؤيدين للمذاهب السياسية، والطبقات الاجتماعية، أمّا هذه المعتقدات التي ترتبط بالنظام السياسي فإن الثقافة السياسية، تنظر إليها بصورة شاملة وواقعية وبصورة نسبية الثقافة ومدى اختلافها وبنياتها حسب الواقع الاجتماعي والسياسي والديني الذي توجد فيه.[2]

[1] علي بن الطاهر، **الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992**، **مرجع سابق**، ص 26.
[2] عبد الله محمد عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص ص 436، 437.

### 3-5 الثقافة السياسية والشرعية:

مفهوم يشير إلى حصيلة العقد السياسي والقبول الشعبي الذي تبلوره القوى الاجتماعية والمؤسسات السياسية أثناء عملية ممارسة السلطة استنادا إلى قانون أساسي معين.

الشرعية (The Legitimacy) هي أساس السلطة السياسية التي تمارس وتجسد استناد إلى توفر ثقافة سياسية مدنية وديمقراطية.[1]

كما تعني قدرة النظام السياسي القائم وما يطرحه من سياسات وحلول على خلق اعتقاد بأنه ملائم للجميع، ويحظى بنوع من الإجماع داخل النظام، والنظام الشرعي نظام قانوني يستمد شرعيته من القانون ولكنه نجح في جعل المواطنين يعتقدون أنه نظام مناسب لهم وأنهم يقبلون الامتثال لحكمه ولما يترتب عليه من استحقاقات.[2]

وعلاقة الثقافة السياسية بالشرعية، أنها –أيّ الثقافة السياسية– تكسب الشرعية وزنا من خلال جَعل ممارستها مبنية على رصيد ثقافي متين، كما تعطي معنى للعملية السياسية وتجعل تصرفات أعضاء النظام السياسي تمتاز بالإجماع والقبول ذلك أنها نابعة من قوة المعتقدات والاتجاهات والمعارف الصحيحة النابعة من الثقافة السياسية، مما يكسب المواطنين ثقة بالنظام السياسي وشرعيته.

### 3-6 الثقافة السياسية والديمقراطية:

مفهوم يشير إلى أسلوب ممارسة السلطة، يفترض توفر نظام مستقر (اجتماعي وسياسي) يقبل بالانتقال التدريجي للسلطة من القمة إلى القاعدة ويشترط ثقافة سياسية مدنية.[3]

### 3-7 الثقافة السياسية والوعي السياسي:

عرف معجم أحمد زكي بدوي الوعي السياسي بأنه معرفة المواطن لحقوقه السياسية واجباته، وما يجري حوله من أحداث ووقائع وقدرته على التصور الكلي للواقع المحيط به ليعايش خبرات ومشكلات المجتمع السياسي الكلي.[4]

ويقصد بالوعي السياسي إدراك الشخص العادي بأنه عضو في المجتمع، ويمكن أن يكون له دور فعال، ويعرف أن له حقوقاً وعليه واجبات، وبهذا فالوعي السياسي يعد جزءً من الثقافة السياسية التي تعني (معارف– اتجاهات– قيم– مشاعر– ممارسات).

---

[1] علي بن الطاهر، **الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992**، **مرجع سابق**، ص ص 26، 27.
[2] حاتم سميح سعيد أبو طه، **مرجع سابق**، ص 9.
[3] علي بن الطاهر، **الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992**، **مرجع سابق**، ص 27.
[4] أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط1، 1982، ص80.

لكن هناك من يرى أن المجتمع لا يكون واعياً وعياً سياسياً مناسباً لمجرد متابعة الأحداث السياسية أو إدراكها، بل عندما تصل ممارسات الإنسان في التوصل إلى حلول للمشاكل التي تواجه المجتمع والقدرة على جعل المجتمع في أفضل حالاته وأقربها إلى الحل.[1]

هو مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته، يحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها ويدفعه إلى التحرك من أجل تطويرها وتغيرها.[2]

هو الفهم العام للمناخ السياسي وما يحركه من تجاذبات ومخططات من الفاعلين السياسيين داخل الدولة أو خارجها نظرا للترابط العالمي للأحداث، كما يتعلق بالأفراد والمنظمات والمجتمعات على حد سواء.[3]

تختلف الثقافة السياسية عن الوعي السياسي الذي يعدّ "معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته وما يجري حول من أحداث ووقائع، وقدرته على التصور الكلي للواقع المحيط به ليعايش خبرات ومشكلات المجتمع السياسي الكلي". فالثقافة السياسية هي إفراز للوعي السياسي ومنتج تراكمي له، قد تكون عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، فمع قلة الوعي السياسي تتكون الثقافة السياسية الضعيفة، وعلى العكس ارتفاع الوعي السياسي ينتج ثقافة سياسية عالية.[4]

## 4- أهمية ووظائف الثقافة السياسية:

### 4-1 أهمية الثقافة السياسية:

تشير الدراسات إلى أن الثقافة السياسية تعد عاملا من عوامل التأثير في الحياة الاجتماعية، حيث إنها تعطي الفرد القدرة على التصرف في أي موقف، كما تهيئ له أساس التفكير والشعور، وتزوده بما يشبع به حاجاته البيولوجية، فهي تجيب على تساؤلات الفرد بطريقة أو بأخرى، فهي التراث الاجتماعي الذي يرثه أعضاء المجتمع من الأجيال السابقة.

تهتم الثقافة السياسية بمواضيع عديدة لعلّ أهمها: العلاقات الاجتماعية، وشروط التنمية السياسية على خلفية الأطر الثقافية-السياسية للفعل والمعنى، وانتظام الفعل السياسي من خلال الأفكار، وأنظمة

---

[1] محمد نجيب المجدلاوي، **أثر الوعي السياسي للشباب الفلسطيني في المشاركة السياسية في قطاع غزة: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016، منشورة، ص 17.

[2] علي أسعد وطفة، **التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي**: بحث في مضامين الوعي السياسي عند طلاب جامعة الكويت، كلية التربية، جامعة دمشق، على الموقع الإلكتروني:
http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/upload/books/447.pd ، أطلع عليه يوم:2019/12/10، على الساعة 00:35 مساءا.

[3] صايل السرحان وآخرون، **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي دراسة تطبيقية على طلبة جامعة آل البيت** 2016/2015، المنارة، المجلد (22)، العدد (4/ب)، 2016، ص202، على الموقع الإلكتروني:=https://scholar.google.com/scholar?q، أطلع عليه يوم: 2020/01/07، على الساعة 11:09 صباحا.

[4] فايد العليوي، **الثقافة السياسية في السعودية**، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء المغرب، 2012، ص 14.

القيم، والمؤسسات الغربية، وتحقق العلماء من الثقافة السياسية كتعبير للتقاليد التاريخية، والأيديولوجيات والعقليات.

الثقافة السياسية تتفرع من الثقافة السائدة في المجتمع، وهي تتخصص في نظرة أعضاء هذا المجتمع إلى أنماط توزيع مراكز القوة والسلطة وطرق عملها وكيفية صنع القرار في الدولة والمشاركة فيه والتأثير عليه.

تهتم الثقافة بالفرد والمجتمع، حيث تركز على الفرد باعتباره بؤرة الثقافة السياسية وتصبح المسألة هنا نفسية حيث يرتبط المفهوم بحياة الفرد النفسية وشعوره العام، وفكره ونظامه والقواعد العامة الحاكمة لسلوكه وكيفية تأثير المعلومات والمقومات الشخصية في نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولا ينفصل ذلك عن التكوين الشخصي للفرد وثقافته السياسية.[1]

تؤثر الأنماط الثقافية والقيم السائدة والنظم التي يحتوي المجتمع في طريقة الحياة وأنماط السلوك، وهي بدورها تؤثر على شخصية الأفراد، فهناك ظروف ثقافية واجتماعية يمر بها الفرد، أثناء تعرضه لهيئات التنشئة الاجتماعية، تؤدي إلى إنتاج سمات شخصية متماثلة تقريبا في الأفراد، وهي البناء الأساسي للشخصية التي يمكن تحديد ملامحها في المجتمعات الصغيرة المحدودة المساحة.[2]

إنّ كل نظام سياسي يعيش في إطار ثقافة سياسية معينة، أيّ؛ نسق من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية، وعلى أساس معرفة هذا المركب الثقافي، يمكن تفسير كيف تتشكل وتعمل المؤسسات السياسية ويؤكد دعاة منهج الثقافة السياسية أن الاتجاهات والقيم السائدة في أي مجتمع ليست فطرية وإنما مكتسبة من خلال عملية التنشئة السياسية التي تضطلع بها مؤسساته الأولية والثانوية لهذا فإن دراسة نمط التنشئة يمكن أن تقدم مفاتيح لكيفية الاتجاهات وحدوث السلوك السياسي.

وتعد دراسة الثقافة السياسية مهمة لأنها بديل حيوي لنظرية الخيار العقلاني ( rational choice) throry، في توضيح السلوك السياسي، فالافتراضات القائمة على أن المواقف السياسية، والمؤسسات والشرعية يمكن أن تفسر فقط على ضوء المصلحة الذاتية العقلانية الفردية، فقد وضّح علماء الثّقافة السياسية وبالضد من نظرية الخيار العقلاني بأن الثقافة السياسية تأخذ في الحسبان القيم، والمعتقدات، والمشاعر، والمواقف الفردية، نتيجة لذلك فإنّ لها قوة توضيحية أكبر، خصوصا في البحث عابر القوميات.[3]

---

[1] رعد حافظ سالم، **مبادئ الثقافة السياسية**، زمزم ناشرون وموزعون، ط 1، عمان، الأردن، 2012، ص ص 47، 48.
[2] **المرجع نفسه**، ص 49.
[3] **المرجع نفسه**، ص ص 50 ،51.

يعتقد أنه يمكن بواسطة تحليل الثقافة العامة السياسية ودراستها، فَهْمُ التصورات والتوجهات والدوافع السياسية في كل مجتمع على المستويين الرسمي والشعبي، وانعكاساتها على مستوى الواقع السياسي وتأثيراتها على التوجهات والسلوكيات السياسية، وعلى تحديد الوظائف السياسية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وعلى فهم العلاقات بينهم والتوقعات المتبادلة لكل طرف نحو الآخرين.

وتحدد الثقافة السياسية الطرق والأساليب والترتيبات والإجراءات المشروعة والمقبولة للاستعمال في العمل على تحقيق الأهداف، فليست كل الأساليب والترتيبات مسوغة، وكثيرا ما نجد أسلوبا مقبولا على ثقافة سياسية سادت في مكان معين في مرحلة تاريخية محددة، ولكنه غير مقبول على ثقافة سياسية أخرى كانت سائدة في مرحلة مختلفة، ففي حين تقبل واحدة بأساليب العنف والقمع مثلا كوسيلة لحسم الخلاف السياسي، ووسيلة للوصول إلى الأهداف السياسية نجد الثقافة الأكثر ديمقراطية ترفضها، وتتفاوت الثقافة السياسية في تحديد أصحاب الحق في المشاركة السياسية بكل مراحلها وأشكالها وكافة العلاقات السياسية في المجتمع، فهناك ثقافة سياسية تستثني المرأة والشباب والشيوخ والعمال الذين لا يملكونها، وهناك ثقافة لا تمنح من الأجانب حقا في المشاركة في اللعبة السياسية أو في المواطنة.[1]

تزداد أهمية الثقافة السياسية في حالة الخلافات أو الصراعات الداخلية، إذ نجدها تلعب دورا هاما في تحديد أساليب التعامل مع هذه الخلافات أو المخولين بالتدخل لحلها ودرجة الحدة التي تستطيع أن تصل إليها، ففي المجتمعات ذات الثقافة السياسية غير الديمقراطية تقمع الآراء المخالفة بشدة أحيانا، في حين لا تقبل الثقافات الديمقراطية بقمع الخلافات، وذلك من منطلق القبول بمبدأ التعددية، ويتقلص النقاش الذي تسمح به الثقافة غير الديمقراطية حتى يكاد يضم قضايا قليلة هامشية، لا تؤثر على مبنى السلطة ولا تطال نمط توزيع مراكز القوى والتأثير داخل المجتمع، ولا يسمح في الأنظمة غير الديمقراطية مثلا للأحزاب المعارضة بالعمل بحرية وكثيرا ما تصدر الأوامر بحلها، كذلك يحرم انتقاد الحاكم، وهو لا يخضع لسيادة القانون، في حين تخضع كل الشخصيات والمؤسسات السياسية في الدول الديمقراطية للنقد العلني والمحاسبة والمساءلة من قبل المواطنين أفرادا ومجتمعات.[2]

[1] **المرجع نفسه**، ص ص51، 52
[2] **المرجع نفسه**، ص 52.

### 4-2 وظائف الثقافة السياسية:

للثقافة السياسية أهمية ووظائف متعددة يستطيع من خلالها الباحثون المتخصصون في علم الاجتماع السياسي وغيرهم من المهتمين بدراسة هذه القضية الكشف عن الأهداف العامة للنظام السياسي ومن أهمها ما يلي:

- **التعرف على طبيعة البناءات والنظم السياسية:** إن دراسة الثقافة السياسية يساعد على فهم مكونات وعناصر البناء السياسي الذي يوجد في أيّ مجتمع من المجتمعات، وهذا ما ساعد كل من "**ألموند وفيربا**" مثلا في دراساتهم للثقافة السياسية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وغيرها من الدول الكشف عن نوعية البناءات السياسية، وإلى أي حد تتماثل هذه البناءات مع الثقافات السياسية ذاتها.

فالباحث ألموند افترض أن الثقافة السياسية تتميز باستقلال معين، وأكد مع ذلك أنها ترتبط بالثقافة العامة في المجتمع، لأنها تضم نماذج للتوجهات إزاء الظاهرة السياسية تتجاوز حدود النظام السياسي، ومن خلال دراساته الميدانية لخمس دول والتي هي: المكسيك، ألمانيا، إيطاليا، وأشار إلى أن الثقافة السياسية للنظم الأنجلوسكوسونية متجانسة وعلمانية، ولأوروبا القارية تكون ثقافة سياسية تتسم بالتشرذم، وللنظم ما قبل الصناعية تكون ثقافة سياسية مختلطة، وللنظم الشمولية تكون ثقافة سياسية توليفية وتركيبية.[1]

- **تحليل العلاقة بين المواطنين والسلطة السياسية:** تعكس نوعية الثقافة لدى المواطنين مدى توقعاتهم من السلطة السياسية، وما ينبغي أن تقوم به السلطة في تلبية الحاجات الأساسية التي يتطلع إليها هؤلاء المواطنين، فالمواطنين ذات الثقافة المشاركة يستطيع أن يحفزوا السلطة على تلبية حاجياتهم من خلال مشاركتهم الفعالة النشطة، وذلك على عكس المواطنين ذات المشاركة الضيقة والرعائية.[2]

- **دراسة عملية المشاركة السياسية وكيفية تحديثها:** إنّ الثقافة السياسية تعدّ العنصر الأساسي لتطوير عمليات المشاركة السياسية، ولاسيما أنّ عملية التحديث الثقافي السياسي تساعد على خلق نوع من الدافعية والعمل، ونمو النشاط الديمقراطي الفعال في الحياة السياسية، وهذا لن يحدث إلاّ من خلال وجود نوع من الوعي الجماهيري السياسي.[3]

- **خلق الشخصية القومية:** إنّ عملية الاهتمام بالثقافة السياسية يساهم في تطوير سبل المشاركة السياسية وتطويرها من الثقافة المحدودة أو الضيقة إلى الثقافة المشاركة، لأن وجود الثقافة المحدودة أو الضيقة يعكس

---

[1] نبيل حليلو، **التنمية في ضوء الثقافة السياسية للطلبة الجامعيين؛ دراسة على عينة من الطلبة الجزائريين بالجامعات الجزائرية، مرجع سابق**، ص 95.

[2] عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق**، ص440.

[3] نبيل حليلو، **التنمية في ضوء الثقافة السياسية للطلبة الجامعيين؛ دراسة على عينة من الطلبة الجزائريين بالجامعات الجزائرية، مرجع سابق**، ص96.

عموما درجات التجانس الثقافي والسياسي، وتعكس أيضا أنماط من اللامبالاة السياسية، وعدم المشاركة في وضع القرارات السياسية سواء على المستوى المحلي أو القومي، وهذا ما يؤثر بصورة سلبية على ظهور الشخصية القومية التي تظهر نوعية الأداء السياسي والاجتماعي لدى أفراد المجتمع تُجاه قضاياهم الوطنية وتحقيق المصالح والأهداف العامة.[1]

– **الثقافة السياسية وحقوق المواطنة:** كلما تحسنت مستويات الثقافة بمفهومها السياسي، كلما استطاع المواطن أن يحصل على كحقوقه الطبيعية والمدنية، فالثقافة تستطيع أن تزيد الوعي الفردي والجماهيري نحو أهمية الحصول على هذه الحقوق والمحافظة عليها وتحقيق درجات مناسبة من الإشباع النفسي والعاطفي والوجداني لدى المواطنين عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية، ومنها حق الحصول على الثقافة السياسية التي تؤهلهم إلى أداء وظائفهم السياسية التي تتمثل في حقوق الانتخابات والمعارضة أو المظاهرات والاستفادة من المشاركة في الأحزاب السياسية التي تسهم جميعا في خلق روح المواطنة التي تتمثل في عدد من الحقوق والواجبات والمسؤوليات.[2]

– **الثقافة السياسية والتحديث والتنمية الشاملة:** مما لا شك فيه أنّ عملية التعليم السياسي تُعدّ جزءً من مكونات العملية التعليمية والثقافية والتربوية التي يسعى الفرد لاكتسابها، بعدّها عضوا في المجتمع، وهذا ما تحرص عليه أيضا النظم السياسية المتقدمة أو التي تسعى إلى تطوير وتحديث مجتمعاتها وجماهيرها، فالثقافة السياسية ما هي إلا جزء من الثقافة العامة، والتي تسهم جميعها في عمليات التنمية الشاملة، والتي تشمل أيضا أنماط متعددة مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[3]

من خلال هذا كله يمكن أن نستعرض وظائف الثقافة السياسية كالتالي:

– تقديم مجموعة من القيم والصيغ العقلانية التي تضمن التماسك الداخلي للبنى، والمؤسسات، والمنظمات التي يعمل في إطارها الأفراد.

– التعبير عن المطالب والمصالح السياسية والاستجابة لها، لما لها من تأثير في حشد وتعبئة القطاعات الاجتماعية، خصوصا عندما يتطلب الأمر بالجوانب الاجتماعية والحياتية لأفراد المجتمع، والتحول من الجوانب التقليدية، والاستبدال بها جديدة أكثر استجابة لتلك المصالح.

---

[1] عبد القادر خريبش، **الثقافة السياسية**، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، مجلد 1، العدد 02، 2013، جامعة لونيسي علي، البليدة، ص87، على الموقع الإلكتروني: Algerian Scientific Journal Platform، www.asjp.cerist.dz/utilisateur، تم الاطلاع على الموقع يوم 2020/08/08، على الساعة 18:40 مساءا.

[2] نبيل حليلو، **التنمية في ضوء الثقافة السياسية للطلبة الجامعيين؛دراسة على عينة من الطلبة الجزائريين بالجامعات الجزائرية، مرجع سابق**، ص ص 97،96.

[3] عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق**، ص 441.

– التأثير في عمليات نشر الوعي السياسي، وتوسيع المشاركة، وإرساء وجهات نظر جديدة لدى الجمهور، وتعزيز نوعية الحياة السياسية والاقتصادية.

– توحيد الأطر والمؤسسات المختلفة لكي تواجه التحديات والمستجدات التي تتعرض لها مكونات الدولة.[1]

– تقوم الثقافة السياسية بتحقيق درجات مناسبة من الإشباع النفسي والعاطفي والوجداني لدى الجماهير عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية، ومنها الحصول على الثقافة العامة السياسية التي تؤهلهم إلى أداء وظائفهم السياسية التي تتمثل في حقوق الانتخابات، والمعارضة أو المظاهرات والاستفادة من المشاركة السياسية في الأحزاب السياسية التي تسهم جميعا في خلق روح المواطنة.

– وتعد الثقافة العامة السياسية عاملا من عوامل التأثير في الحياة الاجتماعية السياسية، حيث إنها تعطي الفرد القدرة على التصرف في أي موقف، كما تهيئ له أساس التفكير والشعور، وتزوده بما يشبع به حاجاته البيولوجية، فهي تجيب على تساؤلات الفرد بطريقة أو بأخرى، فهي التراث الاجتماعي السياسي الذي يرثه أعضاء المجتمع من الأجيال السابقة.[2]

ويحتاج النظام السياسي إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه وتعبر عن فلسفته وتحافظ عليه، وتعرف بمؤسساته وتحدد وظائفها وصلاحيتها، وتحلل علاقة المواطنين بالسلطة السياسية من ناحية تأثير الثقافة السياسية على النظام السياسي، إذ يحتاج أي نظام سياسي إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه وتعبر عن فلسفته تُجاه المواطنين.

فالحكم الشخصي الديكتاتوري يتواءم والثقافة السياسية التي تتلخص عناصرها أو مكوناتها في الخوف من النظام والخضوع له وتدني مستويات المشاركة السياسية، وضعف الإيمان بحرية الأفراد وكرامتهم، وعدم إتاحة الفرص لظهور المعارضة، أمّا الحكم الديمقراطي فيتطلب ثقافة سياسية تؤمن بحقوق الإنسان، وتقتنع للفرد وحمايته مواجهة أي تهديد أو اعتداء على هذه الحريات والاستعداد للدفاع عنها، فيما لو استهدفتها مؤسسات السلطة أو هددت باستهدافها.

تؤثر الثقافة السياسية على علاقة الفرد بالعملية السياسية، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطني، والمواطنة المسئولة، وهنا يتوقع الفرد أن يشارك في الحياة العامة وأن يسهم طواعية في

---

[1] نبيل حليلو، **التنمية في ضوء الثقافة السياسية للطلبة الجامعيين؛ دراسة على عينة من الطلبة الجزائريين بالجامعات الجزائرية، مرجع سابق**، ص 222.

[2] رعد حافظ سالم، **مرجع سابق**، ص 54.

النهوض بالمجتمع الذي ينتمي إليه، ولذا فإن الثقافة السياسية باعتبارها توزيع معينا من المواقف السياسية، القيم، المشاعر والمعلومات والمهارات التي تؤثر على سلوك المواطنين والقادة في النظام السياسي.[1]

## 5- أبعاد الثقافة السياسية، تقسيماتها وخصائصها:

### 5-1 أبعاد الثقافة السياسية:

إن تعدد التعريفات وتنوعها، ينتج عنه تعدد أنماط وأنواع الثقافة السياسية، التي تطرق إليها بعض الباحثين في مجال الاجتماع السياسي في دراساتهم وأبحاثهم ولفهم هذه المسألة، حاول كل من (ألموند) و(فيربا) تحديد نمط الثقافة السياسية، وجعلها نوع من السلوك الذي يرتبط بالنظم السياسية الديمقراطية، والتي تشجعه على أن يأخذ دوره كاملا في المشاركة في العملية الديمقراطية.[2]

وقد قدم ألموند وفيربا خصائص الثقافة السياسية، بناء على التحليل النفسي لتحديد توجهات الأفراد حيال أربعة محددات هي: النظام السياسي بشكل عام، النشاط السياسي للمواطنين قبل الترشح والانتخاب، النشاط الحكومي، تنظيم شؤون الأفراد ورعاية مصالحهم، والتي تتسم بالحرية والإكراه، الشك والثقة، المساواة والتدرج، الولاء المحلي والولاء القومي، وهي الأبعاد التي حددها الدكتور كمال المنوفي وحصرها في هذه الأبعاد الستة التي يحتوي كل منها على قيمتين متناقضتين[3]، وسنعرض لها بشيء من التفصيل:

### 5-1-1 بُعد الحرية والإكراه:

فقد ركز على الحرية والإكراه، لأنّ الثقافة السياسية الديمقراطية ترتكز على الحرية والاقتناع كقيم أساسية، في حين ترتكز الثقافة السياسية الأوتوقراطية على عامل الإكراه[4]، حيث إن الثقافة السياسية قد تؤكد على قيمة الحرية، وهنا فإن طاعة الفرد للسلطة الحاكمة تكون على أساس الاقتناع وليس الخوف، ويكون لدى الفرد إحساس بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية والمشاركة الإيجابية، أو قد تؤكد على قيمة الإكراه وفى هذه الحالة فعادة ما ينصاع الفرد للحكومة بدافع الخوف لا الاقتناع ويفتقد الإحساس بالقدرة على التأثير السياسي.[5]

---

[1] فاطمة بودهم، **الثقافة السياسية محدد هام للمشاركة السياسية ودعم عملية التحول الديمقراطي**، على الموقع الإلكتروني: Algerian Scientific Journal Platform، www.asjp.cerist.dz/utilisateur، تم الاطلاع على الموقع يوم 2020/08/08، على الساعة 18:40 مساءا ص ص 319، 320.

[2] محمود حامد مهمور، **علم الاجتماع السياسي**، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، 2012، عمان، الأردن، ص ص 172، 178.

[3] فاطمة بودرهم، **مرجع سابق**، ص 318.

[4] **المرجع سابق**، ص ص 318، 319.

[5] سليم بوسقيعة، **الثقافة السياسية ودور الإعلام في تنميتها**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 11 مارس 2015، قسنطينة، ص 114.

### 5-1-2 بُعد الشك والثقة:

وبالنسبة لعاملي الشك والثقة، بعدّهما وجهان لعملة واحدة في الثقافة السياسية لأي مجتمع، فلابد من وجود توازن بينهما يساعد على تحقيق التسيير الفعال، أو الإدارة الجيدة للعملية السياسية، وأمّا بالنسبة للخنوع والمقاومة، فهي ترتكز على درجة المقاومة سواء العنيفة أو السلمية لمظاهر التعسف الحكومي.[1]

وبذلك يعدّ عنصر الشك أو الثقة في السلطة الحاكمة عنصرا أساسيا من عناصر الثقة السياسية، ويتوقف مدى ثقة الفرد أو شكّه في الحكومة على طبيعة سلوك الحكومة تُجاه الأفراد ومدى استجابتها لمطالبهم، كذلك فإن انخفاض الثقة بين الأفراد وبعضهم بعضا يقلل من ثقة الأفراد في حكومتهم.[2]

### 5-1-3 بُعد المساواة والتدرج:

بخصوص المساواة والتدرج، فالثقافة السياسية ترتكز على هذين البعدين، المساواة بين الأفراد أو التمييز بينهم في توزيع الموارد وعلاقات القوة، ومن ثم تميز شكل ومستوى المشاركة السياسية للأفراد إلى جانب بُعدي الدينية والعلمانية، والتي تتضمن أثر الدين على السلوك السياسي للفرد، ويتوقف على طبيعة الدين، من حيث المجالات التي يتدخل فيها، فالدين المسيحي يقف عند علاقة الإنسان بخالقه، بينما الدين الإسلامي الشامل، المتوازن دين الدنيا والآخرة، يُعْنى بتنظيم كافة جوانب المجتمع بما فيها الجانب السياسي[3]، فقد تؤكد الثقافة السياسية إما على المساواة ومراعاة العدالة بين الأفراد أو على التمييز والتفرقة بينهم وتزداد درجة المشاركة السياسية في المجتمع كلما زاد الإحساس بالمساواة بين أفراده[4].

### 5-1-4 بُعد الولاء المحلي والقومي:

يعدّ بُعد الولاء سواء المحلي أو القومي، أهم مؤشر على تكامل المجتمع السياسي وانسجامه في علاقاته المتبادلة والمتعددة بين الدولة والمجتمع، أو بين النظام السياسي ومحيطه الاجتماعي.[5]

فالمجتمعات التي تتسع فيها الثقافة السياسية الحديثة يكون ولاؤها متوجها مباشرة لتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة؛ أمّا المجتمعات التي تهمين عليها ثقافة تقليدية، فالولاء فيها يتجه دوما للجماعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كانت القبيلة، أو الأسرة، أو الجماعة الإثنية، أو اللغوية أو المحلية.

لذلك نجد في المجتمعات التي تتحلى بقيمة الثقافة القومية يتجه الفرد بولائه فيها نحو الدولة ككل، بما يتضمنه ذلك من شعور بالمسؤولية العامة، وإعلاء المصلحة العامّة على المصلحة الخاصة والاهتمام

---

[1] فاطمة بودهم، **مرجع سابق**، ص ص 318، 319.
[2] سليم بوسقيعة، **مرجع سابق**، ص 114.
[3] فاطمة بودهم، **مرجع سابق**، ص ص 318، 319.
[4] سليم بوسقيعة، **مرجع سابق**، ص 114.
[5] فاطمة بودهم، **مرجع سابق**، ص ص 318، 319.

بالقضايا القومية، ويتجسد ذلك لدى أفراد المجتمع في الالتزام برموز سياسية عامة، والتي تتضح في نواحي كثيرة من الحياة اليومية مثل رفع العلم وعزف النشيد الوطني وترديد الأغاني والهتاف بأسماء القادة السياسيين وتعليق الملصقات وزيارة المقامات والاستعراضات العسكرية... إلخ؛ أمّا في المجتمعات التي تسودها قيم الثقافة المحلية فالفرد فيها يتجه بولائه إلى أسرته أو قبيلته أو جماعته الدينية أو العرقية أو اللغوية على حساب الدولة، ويصاحب ذلك غياب الشعور بالمسؤولية العامة والانغلاق على القضايا المحلية والذّات وعدم الاكتراث بالرموز السياسية.[1]

أمّا سيدني فيربا فيحصرها في ثلاثة أبعاد رئيسية، شملت الشعور بالهوية القومية، السياسات والقرارات الحكومية، عملية صنع القرار؛ لقد عَدّ فيربا الشعور بالهوية القومية من أهم المعتقدات السياسية، حيث إن الشعور أو الحس الوطني نابع عن وعي وطني واسع، والولاء الكامل للنظام السياسي يضفي عليه الشرعية ويدعمه كل الدعم ليحظى بالقبول والرضا من جانب المواطنين، ويتمكن النظام السياسي من تجاوز كل العقبات والأزمات في استمراره وبقائه، بغض النظر عن مخرجاته التي يتمتع بها المواطنون، سواء مكّنهم من الحصول على موارد العيش الكافية أو موارد القوة لممارسة كل حقوقهم بشكل مرضي أو غير مرضي، يكفي أن يكون الوعي الوطني حاضرا وفعالا ليلقي النظام السياسي الدّعم والتأييد اللذان يساعدانه على الاستمرار والاستقرار، أمّا بُعد السياسات والقرارات الحكومية، فهو ما يتوقعه الأفراد من النظام السياسي حين يرسم السياسات العامة للمجتمع وكيفية توزيعها، يتم هذا في ظل توافر ثقافة سياسة واسعة وطنية وليست محلية حيث يبقى الفرد يدور في فلك الأسرة أو القبيلة أو الجماعة الضيقة.

أمّا البعد الثالث لدى فيربا فيدور حول عملية صنع القرار وكيفية اتخاذه، فالمجتمعات نوعان، نوع يهتم بمعرفة كيفيّة صنع القرار واتّخاذه، ويسعى هذا الّوع لأن يفهم تلك القواعد والأساليب المتبعة في صنع القرار، ويهتم كذلك بما تسفر عنه من نتائج تؤثر في مساره الاجتماعي والسياسي، وهذا النّوع من المجتمعات هو من يملك ثقافة سياسية واعية، وهي مجتمعات مشاركة، إيجابية، أمّا المجتمعات الساكنة التي لا يهتم أفرادها بهذه المعرفة السياسية لعملية اتخاذ القرار فهي مجتمعات محدودة الثقافة السياسية، وهي مجتمعات مستهلكة للقرارات الصادرة عن الدولة، تنتظر نتائجها سلبية غائبة عن المشاركة، تتأثر بنتائج القرارات دون أن تأثر فيها.[2]

[1] سليم بوسقيعة، **مرجع سابق**، ص 114، 115.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص 318، 319.

### 2-5 تقسيمات الثقافة السياسية وخصائصها:

قدم كل من الباحثين (ألموند وفيربا) تصنيفا لأنماط الثقافة السياسية في كتابهما (الثقافة المدنية)، وقد قاما بتقسيم الثقافة السياسية إلى ثلاثة أنماط سياسية، هي:

### 1-2-5 الثقافة السياسية التابعة (الخاضعة):

وهذا النمط من الثقافة يكون من ناحية الإدراك إيجابيا بحيث يدرك المواطنون النظام من جانب المخرجات وتذبذب من جانب المدخلات؛ أمّا من ناحية المشاعر والتقييم فإن هؤلاء المواطنين قد يكونون مؤيدين أو معارضين، أمّا سلوكهم فعادة ما يكون سلبيا، نظرا لعدم قدرتهم أو شعورهم بعدم قدرتهم على التأثير في النظام، فالكثير من هؤلاء لا يشاركون مشاركة فعلية في العملية السياسية بحيث ينصاعون بشكل سلبي للحكومة والمسئولين، وفي نفس الوقت لا يصوتون ولا يتدخلون في السياسة.[1]

نجد أنّ الأفراد في هذا النوع من الثقافات السياسية، يدركون ما يجري حولهم في إطار النظام السياسي، حيث يتشكل لديهم نوع من الأحاسيس والمشاعر والوعي، ويقومون بإصدار نوع من الأحكام تُجاه ذلك النظام السياسي ككل، وفي ثقافة الخضوع يتعرف الأفراد على عملية صنع القرارات السياسية ويدركون كيفية تكوين البناءات السياسية وكل ما يتعلق بالعملية السياسية، إلاّ أنه بالرغم من ذلك، فإنّ موقفهم من كل هذه العملية يكون سلبيا، في الوقت الذي ينتظرون فيه من النظام أن يقدم لهم العديد من الخدمات والإجراءات العامة، ويكون في إطار ثقافة الخضوع المسيطر على الأفراد، والخوف من أن يقدموا أيّ نوع من المشاركة لاعتقادهم أنّ دورهم سوف يكون دون فائدة، إمّا لعدم اعتراف النظام بأهمية مشاركتهم، وإمّا الاعتراف بقدراتهم المتواضعة ونتائج تأثيرها في العملية السياسية، كما أنّهم يخافون حتى من الموقف السلبي الذي لا يقدمون خلاله أيّ شيء بأن يحسب ضدهم كتجاوز للنظام، وتؤكد دراسة قام بها (لاكوف) لثقافة المؤسسات أو التنظيمات الإدارية الكبرى، أنّ الأفراد يرغبون بأن يكون دورهم سلبيا في عملية المشاركة في صنع السياسات العامة أو اتخاذ القرارات داخل مؤسساتهم، إلا أنهم يحرصون على مصالحهم الخاصة المتمثلة في الأجور وتحسين ظروف العمل، ويمكن ملاحظة ذلك على تنظيمات اجتماعية أخرى، مثل الجامعات والنقابات وغيرها.[2]

ونذكر خصائص هذا النوع كما يلي:

---

[1] حاتم سميح سعيد أبو طه، **مرجع سابق**، ص24.
[2] محمود حامد مهمور، **مرجع سابق**، ص ص 172، 178.

– يدرك الفرد الخاضع لوجود السلطة الحكومية المتميزة أو المتخصصة، وقد يكون فخورا بها أو لا يرغبها، ويقومها على أنها شرعية أو غير شرعية، ولكن هذه العلاقة نحو النظام على المستوى العام ونحو مخرجاته هي علاقة استسلام أساسا، بالرغم من وجود نوع محدد من الأهلية الملائمة ضمن ثقافة الخضوع.

– غالبا ما يسود في هذا النوع من الثقافة العنف السياسي بسبب نقص الإجراءات المدنية المقبولة من غالبية السكان والعملية لإدارة النزاع.

– يتميز هذا النوع من الثقافة بالفصل الحاد بين السلطة والمجتمع أو غالبية أعضائه وبعدم مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار السياسي والتأثير على الحياة العامة.

– في هذا النوع من الثقافة السياسية يشدد على خضوع المواطنين للحكومة فالمواطن لا يرى نفسه مشاركا في العملية السياسية.

– ويعتقد أنّ بعض المجتمعات مثل أوروبا الشرقية الشيوعية بين الأعوام 1945م–1989م، والبارغواي والمكسيك في العشرين سنة الأخيرة من عام 2000م، تتدرج ضمن هذا النوع من الثقافات السياسية.[1]

**5-2-2 الثقافة السياسية المحدودة والضيقة (الرعائية):**

يقصد بهذا النوع من الثقافة أنّ المواطنين لا يعرفون إلاّ القليل جدا عن الأهداف أو الغايات السياسية، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة عن هذه الأهداف أو السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم، وأنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة ضدّ السياسات العامة أو حتى ضدّ القيادات السياسية التي توجد في النظام السياسي، حيث يبدي الأفراد فيه ترددا عاليا في التوجهات نحو النظام السياسي وبشكل خاص نحو مخرجاته، في حين تكون توجهاتهم نحو النظام ونحو الذات كمشارك ضعيفة جدا. [2]

توجد مثل هذه الثقافة في المجتمعات البسيطة وتكون متجهة نحو الأنظمة الفرعية المحلية، مثل القرية، العشيرة من دون النظام السياسي برمته حيث لا يستطيع في إطارها المواطن إصدار أحكام وتقييمات بخصوص النظام السياسي واقتصاره على تلقي مخرجات النظام والامتثال له لقصوره على تصور بدائل أخرى أو لعجزه وعدم رغبته في ذلك، فالفرد في مثل هذه الثقافة لديه معلومات ومدارك ضعيفة وضيقة خاصة بالمجتمع المحلي، أمّا إدراكه ووعيه بنظامه السياسي ككل فهو محدود وغير واضح وتسمى أيضا

[1] رعد حافظ سالم، **مرجع سابق**، ص ص75، 78.
[2] حاتم سميح سعيد أبو طه، **مرجع سابق**، ص 24.

الثقافة الرعوية وهي تستوعب الثقافات القائمة على علاقات القرابة والعرف والدين فهي ثقافة ما قبل الثقافة السياسية الخاصة بالدول أو المجتمع المدني.[1]

أيّ؛ إنّ الأفراد ليس لديهم معرفة جيدة عن الأهداف والغايات السياسية التي توجد في الحياة السياسية، لذلك فإنهم لا يستطيعون تقديم أحكام صحيحة على تلك الأهداف والغايات السياسية الموجودة في مجتمعهم، ويترتب عن ذلك أنّ هؤلاء الناس لا يستطيعون تقديم أيّ نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة التي يهدف إليها مجتمعهم، وينطبق ذلك على القيادات السياسية التي يضمها النسق السياسي، وهذا النوع من الثقافة هو تجميع لبعض السياسات المعزولة اجتماعيا ومؤسساتيا، والمنبثقة عن عدد من الثقافات المحلية المستندة إلى المجتمعات القبلية والبدائية الأولى العشيرة والعرف والدين، وهذا النوع من الثقافة أيضا، لا يرقى إلى الحد الذي ينتج عنه ما يطلق عليه **الثقافة السياسية الوطنية**، وقد ظهر هذا النوع في العديد من الدول الجديدة التي تضم مجالات غير متجانسة لا تحدث أي نوع من التكامل. [2]

وتتميز بعدة خصائص كالآتي:

– إنّ إدراك الفرد للمدخلات والمخرجات، أيّ الطلبات الشعبية والقرارات الحكومية، والحقوق والواجبات يكون مشوشا وغير مستقر، فالفرد في هذا النوع من الثقافات لا يعرف شيء عن العناصر التي تساهم في عملية المدخلات والمخرجات، وأن الناس لا يعرفون إلا القليل جدا من الأهداف أو الغايات السياسية، التي توجد في الحياة السياسية.

– لا يكون الفرد ضمن هذا النوع من الثقافة أي مشاعر حول أمته ونظامها السياسي بشكل عام وكذلك حول البنى والقادة السياسيين، فلا يستطيع تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة، أو حتى إلى القيادات والزعامات السياسية التي توجد في النسق السياسي.

– لا يدرك الفرد أي شيء عن حقوقه وسلطاته ودوره في التأثير على النظام السياسي.

– عادة ما يسود هذا النوع من الثقافة في المجتمعات التي لا يوجد فيها أدوار سياسية متمايزة، فالأدوار السياسية والاقتصادية والدينية هي أدوار عامة، وتوجهات الأفراد السياسية لهذه الأدوار ليست منفصلة عن توجهاتهم الدينية والاجتماعية.

– الولاءات في مثل هذا النوع من الثقافة هي ولاءات للجماعات الفرعية وليس لأمة.

---

[1] حمودي سميرة، **مرجع سابق**، ص 51.
[2] محمود حامد مهمور، **مرجع سابق**، ص ص 172، 178.

– لا يوجد فصل بين رئيس القبيلة وبين كبير القوم وبين صانعي القرار، حيث يدمج الزعيم في شخصه القوة السياسية والهيمنة الاقتصادية والدينية وغيرها.[1]

**5-2-3 الثقافة السياسية المشاركة:**

يكون المواطنون في مثل هذا النمط من ناحية الإدراك على وعي ومعرفة بالنظام السياسي وبالبنى التي تحتويها الأدوار السياسية، حيث يقومون بدور فعال من خلال التأثير في النظام السياسي بطرق مختلفة، كالمساهمة في الانتخابات، ويصاحب هذا الإدراك نوع من المشاعر والأحاسيس بالإضافة إلى التقييم والحكم على النظام ومكوناته، من خلال عملية المشاركة والرقابة على أداء النظام السياسي ككل.[2]

هذا النوع من الثقافة، على العكس تماما من النوعين السابقين، حيث يعتقد المواطنون أنّ لديهم فرصا أكثر للمشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسي، وأنهم قادرون على تغيير هذا النظام وتعديله بالوسائل العديدة المتاحة لديهم، على سبيل المثال عن طريق الانتخابات والمظاهرات، وعن طريق الأحزاب وجماعات الضغط السياسي، وبذلك يكون موقف الأفراد في هذا النوع من الثقافة السياسية، موقف إيجابي يجد الفرد نفسه فيه جزءً مُهمًّا من العملية السياسية، يؤثر فيها ويتأثر بها، لذلك يجب إصلاح البناء السياسي وإنجاح عملياته التي تؤدي إلى رسم السياسات العامة، بالإيجاب أو بالرفض حسب صحة أي منهما في مجاله المحدد، وبذلك تزدهر ثقافة المشاركة السياسية التي هي مطلب المجتمعات الديمقراطية في العالم.

وقد أكد (ألموند) وزميله، أنّ لكل نمط ثقافي في علاقة مع بناء سياسي، ففي حين أن الثقافة الدعائية أو الضيقة ترتبط بالبناء الاجتماعي التقليدي غير المركزي، فإن ثقافة الخضوع السياسي ترتبط بالبناء السياسي التسلطي المركزي؛ أمّا ثقافة المشاركة فإنها بكل وضوح ترتبط ببناء النظم السياسية الديمقراطية، حيث إنّ عملية المشاركة السياسية تعد عنصرا هاما في إطار العملية الديمقراطية، إضافة إلى أنها عنصر من عناصر المواطنة.

إنّ التماثل بين الثقافة السياسية والبناء السياسي، عامل مهم من عوامل استقرار النظام واستمراره، إلا أن التماثل بشكل تام لا يمكن أن يكون بصورة كلية لارتباط ذلك بالتجانس داخل الثقافة السياسية الواحدة، وذلك غير موجود من الناحية الواقعية، كما أن الثقافة متجددة تأخذ من القديم والحديث، وبذلك فعادة ما تكون الثقافة القائمة في المجتمع خليط من الأنماط الثلاثة للثقافة السياسية[3]، ويتميز هذا النمط بعدة خصائص، هي:

[1] رعد حافظ سالم، **مرجع سابق**، ص ص 70، 72.
[2] حاتم سميح سعيد أبو طه، **مرجع سابق**، 2015، ص 25.
[3] محمود حامد مهمور، **مرجع سابق**، ص ص 172، 178.

– يدرك الفرد في هذا النمط جوانب العملية السياسية المتمثلة في النظام العام، ومخرجاته، ومدخلاته ودوره كفرد بتأثيره على النظام السياسي من خلال وعيه لحقوقه وواجباته في إطار من مشاركته السياسية الفاعلة وإدراكه العام لمجريات العملية السياسية ويتسم الفرد في هذا النمط بكفاءة سياسية عالية وعادة ما يوجد هذا النمط في المجتمعات الديمقراطية.

– تتميز بتأثير وعلاقات متبادلين ومستمرين بين النظام والمواطنين أو بين المركز السياسي وأطرافه، فليس هناك فصل بينهما بل انفتاح لكل واحد على الآخر ومشاركة كل طرف في مجرى الأمور لدى الطرف الآخر، فالمواطنون يشاركون في عملية اتخاذ القرار بواسطة العمل السياسي والضغوط الموجهة إلى المركز، ويشدد هذا النوع من الثقافة على مشاركة المواطنين في العملية السياسية.

– ومن خصائصها أيضا توجه عواطف المواطنين نحو الشعور بالولاء في المقام الأول، وللأمة وممثلها الحكومة، وانخفاض مستوى العنف السياسي وسيطرة الإجراءات المدنية لإدارة النزاع وشيوع الثقافة السياسية بين الجماعات الاجتماعية بنسبة عالية، والإقرار بشرعية نظام الحكم.[1]

وقد حدد "**ألموند** "**وفيربا**" ثلاثة أنماط متتالية للثقافة السياسية استنادا إلى مدى استجابة المواطنين في دولة معينة بشكل إيجابي للنظام السياسي القائم، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم 2: يوضح أنماط الثقافة السياسية استنادا إلى مدى استجابة المواطنين في دولة معينة بشكل إيجابي للنظام السياسي القائم حسب ألموند وفيربا**

| توجهات الأفراد إزاء أنماط الثقافة السياسية | النظام كهدف عام | وظائف المدخلات | وظائف المخرجات | دورهم كمشاركين نشيطين |
|---|---|---|---|---|
| 1– ثقافة محدودة | صفر | صفر | صفر | صفر |
| 2– ثقافة رعوية | 1 | صفر | 1 | صفر |
| 3– ثقافة مشاركة | 1 | 1 | 1 | 1 |

**درجة صفر تعني عدم وجود استجابة على الإطلاق، ودرجة (1) تعني وجود استجابة إيجابية.**

**المصدر: بوبكر جيملي، مرجع سابق، ص 75.**

وتتسم توجهات المواطنين، إزاء النظام السياسي في الثقافة الضيقة أو المحدودة بالضعف والغموض وغياب الوعي بالسياسية، وعلى النقيض مما سبق، نجد أن المواطنين في النمط الثقافي الرعوي على وعي

[1] رعد حافظ سالم، **مرجع سابق**، ص ص 79، 81.

تام بوجود النظام السياسي، ولكنهم لا يشعرون بأن لديهم دورا يمكن القيام به في هذا النظام، أو أن بمقدورهم التأثير على القرارات الصادرة عنه، ويتسم نمط الثقافة المشاركة بوجود درجة عالية من الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطنين.[1]

**ثالثا: الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري –النظرية والواقع–:**

**1– المؤثرات المساعدة على تشكل الثقافة السياسية الجزائرية:**

قبل الحديث عن مراحل تشكل الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري، لابد من التطرق للمؤثرات التي ساعدت في تشكلها، فهناك العديد من العوامل والظروف التي تشابكت في تكوين الثقافة السياسية الجزائرية، منها المؤثرات الجغرافية والأرضية التاريخية (تعاقب الغزاة على أرض الجزائر خاصة الاستعمار الفرنسي، وثورة أول نوفمبر)، وما تبعها من ظروف اقتصادية واجتماعية عاشتها الجزائر، بالإضافة إلى الدين الإسلامي واللغة العربية كأهم دعائم الشخصية الجزائرية ومن قنوات التنشئة الرئيسية، وسنتناول مسار الثقافة السياسية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.[2]

– **المؤثرات الجغرافية:** الموقع الاستراتيجي للجزائر، ومكانتها على الصعيدين العربي والإسلامي، والبعدين الإفريقي والمتوسطي، ومشاركتها في الحياة السياسية الدولية بشكل فيه كثير من الحماسة والدافعية، فقد عملت على مناصرة حركات التحرر في العالم وناضلت لأجل نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا ومساواة، ساهم في إضفاء طابع متميز ووجود حضاري جعلها تتمتع بأعلى درجات الوعي التاريخي.[3]

– **المؤثرات التاريخية:**

وكان نوع الحكم الذاتي في الجزائر السائد على مستوى "العرش" و"الدشرة" قائما على أساس بعض الفضائل الأخلاقية "كالجماعة" و"التويزة" وفشلوا في بناء مجتمع كلي، وتحقيق الوثبة النوعية التي تنقلهم من الفردي إلى الجماعي، ومن البداوة والترحال إلى الحضارة والمدنية ومن القبيلة إلى الأمة، ولعل السبب في هذا الفشل هو تلك الممارسات العنصرية والتمييز الذي مارسته الدول الاستعمارية التي أقيمت على أرض الجزائر، والتي عملت على تهميش وإهانة الجزائري، ونهب خيراته بحيث لم يبق في مخيلته سوى تلك

---

[1] بوبكر جيملي، **الشباب والمشاركة السياسة، دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي قسنطينة**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009 / 2010، منشورة، ص ص 74 ،75.

[2] عمر مرزوقي، فايزة صحراوي، **الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر طبيعة العلاقة**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثامن، جانفي 2016، ص 145، على الموقع الإلكتروني: www.asjp.cerist.dz › article ، يوم:2019/02/24، على الساعة : 16:45 مساءا.

[3] حمد بوضياف، **الثقافة السياسية في الجزائر (1962، 1988)**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، ماي 2007، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 113 .

الفكرة السلبية عن الدولة، والتي تحولت مع الزمن إلى عداء غريزي وكره مزمن لكل ما يدعو إلى الانضباط والقانون.

وكان الإسلام هو الحدث الثقافي والروحي الذي اكتسبت معه الجزائر مقومات هويتها، من عقيدة ولغة عربية وطابع مميز من العادات والتقاليد.[1]

**2- مراحل تشكل الثقافة السياسية الجزائرية:**

أمّا الحديث عن الثقافة السياسية الجزائر في عهد الحزب الواحد، فيمكن القول إن النظام السياسي الجزائري شهد شكلين من الثقافة السياسية، هما:

تشكلت الثقافة السياسية للحزب الواحد بفعل تلاحم الفئات الوسطى المتحالفة والمرتبطة بالدولة، والتي انحدرت قاعدتها الاجتماعية من أصول الفئات الصغيرة ومن أصول قيادات الثورة المسلحة التي تكونت من خلال نضال الحركة الوطنية، ونضال الحركة العمالية، كما تشكلت الثقافة السياسية نتيجة إلحاق المجتمع بالمؤسسة السياسية أين كان مفهوم الدولة الشمولية واقعا ملموسا في البناء الوطني.

**المرحلة الأولى:** من الاستقلال إلى غاية السبعينيّات، تميزت ببروز ثقافة سياسية ضيقة، أُقصي فيها الشعب وغُيب في كثير من المحطات المهمة في الحياة السياسية، حيث لم يكن للشعب الجزائري مجلس شعبي منتخب، أين امتثل الشعب في هذه المرحلة إلى مخرجات النظام السياسي، وكانت متمركزة في العسكر، نظرا للأمية المنتشرة في المجتمع وقهر المعارضة السياسية.[2]

فقد طبع النظام السياسي الجزائري في هذه الفترة (1962م- 1980م) بثقافة سياسة ضيقة أُقصي فيها الشعب، ولم يعبر عن أرائه ولم يساهم في القرار السياسي للبلاد، لأن النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال كان قائما على مبدأ الحزب الواحد ونبذ نظام "التعددية الحزبية"، لقد عمل النظام السياسي الذي أقيم عشية الاستقلال على تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري ونفي الصراع السياسي ممّا أدى إلى ظهور أحزاب سياسية معارضة تمارس نشاطها في السرية كجبهة القوى الاشتراكية التي أسسها آيت أحمد المعارض للنظام الأحادي وسعى إلى إقامة نظام برلماني يعتمد التعددية الحزبية.[3]

فقد تضاربت الآراء بعد الاستقلال مباشرة بين أفراد النخبة السياسية العسكرية والمدنية حول نمطية الحكم السياسي المستقل بين الأحادية الحزبية والتعددية السياسية، "وكانت أزمة صيف1962م أبرز تجليات

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 114.
[2] **المرجع نفسه**، ص 119.
[3] ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، منشورات جامعة 8 ماي 1945، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية، قسنطينة، 2006، الجزائر، ص 87.

هذا الصراع وبدخول الجيش بقيادة "هوراي بومدين" العاصمة تقرر بتاريخ 1962/09/09م إجراء الانتخابات في 20سبتمبر من السنة نفسها، وتعينت على إثر ذلك أو حكومة جزائرية عادية برئاسة "أحمد بن بلة" الذي كان قد دخل العاصمة مع أعضاء المكتب السياسي في 30 أوت 1962م، وكان فوزه في 26 سبتمبر بهذه الانتخابات بدعم من الجيش وزعمائه من جهة، وبموجب حصوله على 128صوتا ضد مصوت واحد مع امتناع 19 نائب عن التصويت من جهة أخرى؛ وهكذا وفي ظل تلك الظروف حصلت هذه الحكومة ومن ثم المجلس التأسيسي على مشروعية السلطة.[1]

ففي 26سبتمبر 1962م وافق المجلس على تعين (أحمد بن بلة) رئيسا للحكومة وبعد وصوله إلى رئاسة الحكومة انفرد بالسلطة، وأبعد خصومه والمعارضين السياسيين والعسكريين بحجة ترتيب البيت الداخلي لجبهة التحرير، الأمر الذي عمّق الخلافات والتوترات حيث تركزت السلطة في يد فرد واحد، وثم تشخيصها والاستيلاء عليها وأصبح (بن بلة) صاحب السلطة العليا الوحيد في الحزب والدولة.[2]

واتسمت هذه الفترة بفشل جبهة التحرير الوطني في تأسيس دولة حديثة، أين تميز النظام السياسي آنذاك بأنه نظام مهترٍ وغير متجانس، وبعدها حدث الانقلاب الذي قاده (بومدين) على الرئيس (بن بلة) في 19 جوان 1965م، مبررا سبب ذلك الانقلاب بشخصنة السلطة وتمركزها في شخص واحد وحلت الشرعية الثورية محل الشرعية الدستورية .[3]

وأخذت الثقافة السياسية في فترة 1965م– 1978م بقيادة مجلس الثورة تمتاز بطابع الانفراد بالقرارات السياسية وتمركز السلطات في يد الحزب، حيث تؤكد على ضرورة بناء الدولة وأجهزة السلطة يتولى إدارتها مجلس الثورة بعد حركة جوان 1965م، كما تتجه إلى إرساء نظام سياسي قوي يقوم بإخضاع كل الكيانات الاجتماعية تحت سيطرة الدولة وإلغاء كل الحركات السياسية الأخرى، التي لا تتماشى وأيديولوجية أحادية الحزب، وهو الأمر الذي جعل الخطاب السياسي خلال هذه الفترة يقوم بالبحث عن الكيفية الاجتماعية والسياسية لربط ثقافة الحزب بالتنشئة من خلال المدرسة والجماعة والحزب ووسائل الإعلام.

وأدّت سيطرة هذه الثقافة المهيمنة إلى إرساء نظام سياسي ممركز فرض على الحزب الواحد أن يعيد تنظيم كل الكيانات الاجتماعية، فكانت سمة المجتمع الجزائري خاضعة لسيطرة الحزب والدولة من خلال صياغة الميثاق الوطني (1976م) الذي يركز على الاشتراكية، اشتراكية لا تصدر عن أي فلسفة، ليست ماركسية ولا تتناقض مع القيم الاسلامية، ويعمل على بناء دولة مركزية قوية تجعل من المجتمع تابعا لها،

[1] السعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د ت ن، ص 39.
[2] سميرة حمودي، **مرجع سابق**، ص 66.
[3] **المرجع نفسه**، ص 66.

ومن الإدارة أداة مميزة لإعادة إنتاج النظام وتأييد توجهاته وأفكاره، وقد أظهر (هواري بومدين) رغبته في تطبيق الاشتراكية، معتبرا أن الدولة لكل المواطنين بلا استثناء، المناضلين وغير المناضلين، ستعمل على إنشاء مؤسسات دستورية تنمي فعل المشاركة السياسية المهيكلة التي تخدم أحادية الحزب، وهنا يبدأ التوجه نحو تكريس حقيقة الأخذ بنظام الحزب، وتظهر سلطة (بومدين) في فرض اختيار إيديولوجي مهيمن داخل المجتمع، وهو ما يخالف مبدأ حرية الرأي والتعبير والديمقراطية.[1]

أمّا **المرحلة الثانية:** فقد بدأت مع مطلع الثمانينيّات وامتدت إلى غاية أحداث أكتوبر 1988م التي مثلت محطة انهيار شرعية النظام السياسي الجزائري، حيث طبعت بثقافة سياسية تابعة، ذلك أن مؤسسة الرئاسة وبحكم نزعتها الليبرالية، لم تبق سياسة القبضة الحديدية التي مورست في الفترة الأولى، بل خففت من سيطرتها على حركة المجتمع، فازدهرت المعارضة، يضاف إلى ذلك تحسن مستوى التعليم وإدراك كثير من شرائح الشعب حجم الرهانات التي تواجه المجتمع الجزائري.[2]

إنّ عجز النظام عن استقبال التطورات الاجتماعية جعل من البطالة والتهميش والتفاوت الاجتماعي من أبرز سمات المجتمع الجزائري، ما أدى إلى نمو حركات الرفض السياسي والاجتماعي، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط ممّا أدى إلى ركود الإنتاج في كل المؤسسات العامة ودخلت الجزائر في أزمة اقتصادية أدّت إلى فقدان الثقة بالسلطة ولاقت ردود أفعال تعبر عن حالة اليأس والحرمان تطالب بالتغيير والإصلاح، وأدت إلى أحداث أكتوبر 1988م، فقامت مظاهرات واضطرابات عنيفة من تكسير وتخريب عبر الشعب من خلالها عن سخطه من الوضعية السياسية والاجتماعية التي يعيشها، وهنا تبنّى النظام السياسي سلسلة من الإصلاحات منها التعددية الحزبية 1989م، والنقابية والإعلامية والحريات العامة وحقوق الإنسان.[3]

وما يميز الثقافة السياسية الجزائرية في عهد الحزب الواحد، هو النظر إلى الدولة على أساس أنها المسؤولة عن تقديم الخدمات، والمحرك الأساسي لعملية التصنيع، والراعي لحقوق المواطن، وأنها عامل إصلاح وتغيير للمجتمع، هذا في حين أن فريقا آخر من الجزائريين كان ينظر إلى الدولة على أساس أنها خائنة للمجتمع وتستغله لا تخدمه.[4]

---

[1] علي بن طاهر، **الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989- 1992**، **مرجع سابق**، ص 57.
[2] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة مقدمة لينل الدكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والإعلام، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 49.
[3] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 131.
[4] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، **مرجع سابق**، ص 49.

أمّا بعد إقرار مبدأ التعددية الحزبية ظهرت مجموعة من الأحزاب من بينها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 1989م، وبدأ نشاطها 1990م، تحت قيادة (عباس المدني) وكان فكرها إيديولوجي سلفي إسلامي، خاضت الانتخابات وفازت بها بنتيجة ساحقة لكنها ألغيت فيما بعد وحُلَّ الحزب، وكانت تهدف إلى إصلاح العقيدة، الدعوة إلى الأخلاق السامية، النضال على مستوى الفكر، وتعود بداياتها للظهور العلني لشباب في الجامعات الجزائرية أو ما يسمى بالصحوة الإسلامية وتقاسم العمل ثلاث جماعات: جماعة الإخوان بقيادة محفوظ نحناح الدوليين وجماعة الإخوان المحليين بقيادة عبد الله جاب الله، وجماعة الطلبة بقيادة محمد بوجلفة وهدفها إصلاح العقيدة، لذلك وجد الشعب البديل المناسب لمواجهة السلطة الفاسدة وإصلاح الأوضاع وحققت نتائج إيجابية؛ لكن بدأت المشاكل تلاحق الحزب وتطور إلى محاولة اغتيال رئيس الحزب عباس المدني، واتخذت مسارا أكثر دموية ودخلت الجزائر حالة الطوارئ التي أصبحت تهدد تجربتهم الديمقراطية[1]، وفي 1992/01/11م استقال الرّئيس (الشاذلي بن جديد)، والذي ترك فراغا دستوريا، أدخل البلاد في مرحلة خطيرة حيث قام المجلس الدستوري بمعالجة هذا الفراغ ونصب مجلس أعلى يتكون من 5 أعضاء يرأسهم (محمد بوضياف)، الذي قام بتضييق الخناق على جبهة التحرير وحلّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ ما أدى إلى انزلاق أمني أوقع البلاد في دوامة الإرهاب والذي راح ضحيته الآلاف من القتلى والجرحى وخسائر مادية كبيرة، وكان على رأس القتلى الرّئيس (محمد بوضياف) 1992/06/29م، ثم خلفه (علي كافي)، ثم عُين (لمين زروال) رئيسا للدولة من طرف الندوة الوطنية 1995/11/16م، فقام بتعديل الدستور في 1996م وتنظيم الانتخابات سنة 1997م، ولكنّ فشله في إعادة الأمن اضطره إلى تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة، والتي فاز بها (عبد العزيز بوتفليقة) في 1998/04/15م، ما أدّى إلى فتح الباب لعهد جديد تميز بإصدار قانون **الوئام المدني** في إطار المصالحة الوطنية، أين عرض على استفتاء شعبي في 1999/09/16م، وبفضل نجاح هذا القانون أعيد انتخاب بوتفليقة إلى أربع عهدات متوالية.[2]

**3- أسس تكوين الثقافة السياسية الجزائرية:**

إن من الأسس التي تقتضي وجود الثقافة السياسية هو شعور أغلبية أفراد المجتمع بالقدرة على التأثير في القرارات السياسية، ومشاركتهم في صياغتها سواء عن طريق توجيه النقد البَنَّاء للمسؤولين في حالة الخطأ، أو إبداء الرأي في مختلف القضايا التي تواجه المجتمع واختيار الأعضاء والمؤسسات التمثيلية على الصعيدين المركزي والمحلي.[3]

[1] سميرة حمودي، **مرجع سابق**، ص 69.
[2] **المرجع نفسه**، ص 70.
[3] عبد القادر خريبش، **مرجع سابق**، ص 91.

إن الثقافة السائدة لدى المجتمع الجزائري تقوم على اعتقاد الأفراد بأن السلطة السياسية متوحدة في شخص الحاكم وليست في المؤسسات، بل ويكاد يفقد الأفراد ثقتهم في السلطة الحاكمة بسبب انعدام الشفافية والحوار الصريح حول مختلف القضايا المجتمعية، فالفرد الجزائري لا يمكنه التعبير عن رأيه بحرية خوفا من العقاب، أو لغياب روح المبادرة معتبرا أن الدولة هي المسؤولة عنه.[1]

وهذا ما نجده في الساحة السياسية الجزائرية، فمعظم القرارات تأتي من القيادة السياسية ويبقى أفراد الشعب مجرد منفذين لما يملى عليهم من القمة، وهو ما يؤكده بيترز "peters" حيث يقول: إنّ مفهوم السلطة ومدى تقبلها من فرد إلى آخر له ارتباط بثقافة المجتمع، ففي كل مجتمع تقاليد معينة يمكن من خلال دراستها معرفة أنماط وعادات وكيفية اتخاذ القرار وتنفيذه في ذلك المجتمع، فإذا تصور الأفراد أن القرارات السياسية قد اتخذت من خلال أنماط وعادات متفق عليها، فإن هذه القرارات تصبح شرعية في نظرهم، ومن ثم يتم قبولها والخضوع لها.[2]

يمكن القول بأن الثقافة السياسية السائدة في الجزائر هي ثقافة خضوعية رعوية، ترتكز على القوة والإقصاء، ولا تتضمن قيم التسامح والقبول بالتعدد التي تفتح المجال أمام مشاركة كل فئات المجتمع في الحياة السياسية على أساس المواطنة الحقة، وهذا راجع كما يرى الأستاذ (مصطفي حجازي) في كتابه (التخلف الاجتماعي: سيكولوجية الإنسان المقهور) إلى السمات الشخصية التي تميز الفرد في البلدان النامية بما فيها الفرد الجزائري.[3]

## 4- الثقافة السياسية، المجتمع المدني والديمقراطية في الجزائر؛ أية علاقة؟

### 4-1 الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر:

الثقافة الديمقراطية كمؤشر للمجتمع المدني الفاعل إذا كان من غير الممكن للديمقراطية أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية إلاّ في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، فلا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز أدوات العمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية من دون إطار ثقافي يساعد على ذلك، فالمجتمع المدني قبل كل شيء هو مجتمع ثقافة وقيم وأفكار ترسخت في ذهنية الأفراد وتبلورت في شكل توجهات فكرية تطلب تنظيمها وتوجيهها، وبالتالي فبناء مجتمع مدني مشارك يرتبط أساسا بنظام القيم، لاسيما قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية ونمط العلاقات الإنسانية المرتكز على

[1] عمر مرزوقي، فايزة صحراوي، **مرجع سابق**، ص 145.
[2] عبد القادر خريبش، **مرجع سابق**، ص 90.
[3] عمر مرزوقي، فايزة صحراوي، **مرجع سابق**، ص 146.

قيم التسامح والحوار التي تتطلب احترام الآخر المختلف معه، والقبول بالتعددية وعدم التعصب لجماعة معينة.[1]

ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني كأدوات للعمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية، وعليه فانتشار ثقافة المشاركة يعني إعادة إنتاج القيم والمبادئ والقواعد والآليات التي ارتكزت إليها الحياة السياسية على أسس جديدة.[2]

على هذا الأساس؛ نجد أن التأسيس لمجتمع مدني فعال ومشارك في تحقيق التنمية السياسية يرتبط بمدى احتواء الثقافة السياسية لمجتمع ما على قيم ديمقراطية تدعم المعايير الكيفية والكمية المحددة لقوته وفاعليته، فالمجتمع المدني الفاعل هو الذي ينقل العملية السياسية إلى مستوى العمل المؤسسي، ليشكل أحد القنوات الهامة للمشاركة السياسية، كونه يشارك في عملية صنع القرار من خلال التعبير عن المصالح وتجميعها ثم تقديمها للمؤسسات الحكومية.[3]

يمكن فهم كيف تشكلت العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني في الجزائر من خلال مدخل الثقافة السياسية الذي يمكن أن يظهر كمتغير مستقل تقاس به طبيعة علاقة الدولة بمجتمعها المدني؛ ويأتي حسب تصور (غبرييال ألموند)G. Almond كمفهوم متغير تمثل فيه الثقافة السياسية مجموع الميول والنزعات، وهذه الميول تارة تكون توافقية وتارة أخرى تكون تصارعية؛ ففي الثقافة السياسية التوافقية تميل الاتجاهات العامة نحو إيجاد نظرة مشتركة تسمح للنخبة فيها بشقيها السياسي والمدني البحث عن أنجع الوسائل المناسبة لاتخاذ القرارات السياسية المتلائمة مع النواتج الاجتماعية المرغوبة؛ أمّا في الثقافة السياسية التصارعية فتتحول فيها الميولات إلى نزعات عدوانية بسبب الخلافات والتناقضات السياسية التي تقع بين النخب حول شرعية النظام السياسي وكيفية حل مشاكل ممارسة السلطة.[4]

مفهوم الثقافة السياسية في الجزائر بناءً على متغير (الميول والنزعات) في بُعديه التاريخي والوظيفي يمثل مقاربة قابلة للاستخدام، بحيث يمكن التعرف عل جوهر العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، انطلاقا من طبيعة الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تشكلت فيه الدولة وطبيعة النظام السياسي والمنخرطون فيه وموقع –اللاّعبين– الآخرين وتوجهاتهم السياسية المختلفة وبتعبير آخر طبيعة الثقافة السياسية التي برزت

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 144.
[2] حسين علوان، **إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2009، ص 107.
[3] **المرجع نفسه**، ص 107.
[4] علي بن طاهر، **الدولة والمجتمع المدني في الجزائر، دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية**، **مرجع سابق**، ص 85.

في فترات مختلفة من الزمن؛ فهناك ثقافة سياسية تشكلت ما قبل الدولة وبالضبط في ظل الحركة الوطنية وهناك ثقافة سياسية أخرى برزت في مرحلة بناء الدولة وما بعدها، وبدون شك كان لها تأثير فيما بعد على علاقة المجتمع السياسي بالمجتمع المدني حتى في فترة التحول أو الانتقال نحو الديمقراطية[1].

**4-2 الثقافة السياسية والديمقراطية في الجزائر:**

تظهر العلاقة التأثيرية بين الثقافة السياسية والديمقراطية من خلال تشكيل ثقافة سياسية جديدة تُعد مدخلا أساسيا للبناء الديمقراطي، لأنها تهتم أساسا بالبعد القيمي للديمقراطية عبر استثمار قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وليس اختزال البناء الديمقراطي في سياقه المؤسساتي أو الإجرائي فقط، فعمليا لا يمكن أن ننجح في كسب رهان إحداث تمايز بين الثقافة السياسية التقليدية التي أنتجها النظام السياسي عبر منظوماته المتنوعة عبر عقود من الزمن، فهو بلا شك عمل على طبع المجتمع بطبائعه الاستبدادية بدون شك في مقابل ضعف أدوات ومؤسسات التنشئة الديمقراطية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني المستقل عن النظام السياسي، ودون التأسيس لثقافة سياسية جديدة قائمة على أساس غرس واستنبات قيم سياسية جديدة تؤطر العلاقة بين المواطن والسلطة والطبقة السياسية قوامها الحرية والكرامة وضمان العيش الكريم والحوار كآلية لفض النزاعات، وحل عقد الاشتباكات السياسية والثقافية المتنوعة، وذلك من خلال الاستثمار في بعض المنطلقات المحورية لتثبيت أساسيات تجديد الثقافة السياسية، وهي استنهاض الوعي وغرس قيم الديمقراطية من خلال قنوات التنشئة السياسية وتعزيز المشاركة للمواطنين وإخراجهم من حالة الاستقالة والعزوف.[2]

تحليلا لما سبق نجد أنّ الثقافة السياسية تعد المدخل الأساسي الذي يقود إلى تشكيل مجتمع ديمقراطي، كما أن غيابها يؤثر بشكل جلي على البناء الديمقراطي، ووجودها يعزز من استقرار الديمقراطية، هذا من جانب الثقافة السياسية، أمّا من جانب الديمقراطية، فالنظام السياسي الديمقراطي يعزز نشر قيم الديمقراطية في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، مما يتطلب دمقرطة الثقافة السياسية بنشر والتأكيد على قيم الديمقراطية وترسيخها.

فالثقافة السياسية العربية كما يراها (علي الجرباوي) مازالت سلطوية وترتكز على حقيقة دينية مطلقة، وعلى قيم تقليدية تعزز مفهوم الجماعية عوضا عن الفردية، الأمر الذي يقلص هامش التسامح المجتمعي بهدف تحقيق التماثل المجتمعي، علاوة عن غياب بنية تحتية للثقافة سياسية في العالم العربي، وحتى وإن

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 87.

[2] فاروق أبو سراج الذهب طيفور، **تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي استشرافا للموجة الخامسة**، على الموقع الإلكتروني: http://hmsalgeria.net/ar/editor/، يوم: 2021/01/31، على الساعة: 20:00 مساء.

تكّونت ثقافة سياسية ما ديمقراطية لابد من توفر عدة مقومات منها عدم الاعتقاد بوجود نص أو شخص يملك الحقيقة المطلقة، ذلك أنه يقضي على التعددية".[1]

وبالحديث عن غياب ثقافة سياسية ديمقراطية في الجزائر نجد أن الشرعية الثورية مازالت هي المسيطرة، حيث إنها بمثابة العائق الذي أثر على تكوين ثقافة سياسية تمكن الفرد من الوصول إلى المشاركة الفعالة في الحياة السياسية المبنية على أسس الديمقراطية وتعززها ثقافة سياسية مشاركة.

**5- أساليب تجسيد ثقافة سياسية ديمقراطية في الجزائر:**

**5-1 تشجيع المشاركة السياسية:**

تعدّ المشاركة السياسية كما تم التأكيد عليها بارتباطها المفصلي بالثقافة السياسية[2] إحدى المحركات الأساسية للعملية الديمقراطية والتنمية السياسية، ولما كانت الثقافات السياسية متفاوتة بين فرد وآخر، توجها وعمقا وظروفا سياسية واجتماعية، فإن المشاركة السياسية تعني بصفة عامة تلك الأنشطة، التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة، ومن تلك المستويات:

**مستوى أعلى:** وهو ممارسة النشاط السياسي، مثل الانتماء للأحزاب السياسية، وحضور الجلسات السياسية، والمشاركة في الحملات الانتخابية.

**مستوى ثاني:** الذين يصوتون في الانتخابات، ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

**مستوى ثالث:** يشمل الهامشيين في العمل السياسي، ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية، ولا يميلون للاهتمام السياسي.

**مستوى رابع:** هم المتطرفون سياسيا، وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجؤون إلى أساليب العنف بكافة أشكاله الدارجة.

وتمر المشاركة السياسية بأربع مراحل تبدأ بالثقافة السياسية، وهذه المراحل هي: مرحلة الاهتمام بالقضايا العامة ومتابعة الأحداث السياسية والوعي بأبعادها والعوامل المؤثرة فيها، حيث يميل الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات وأثناء الحملات الانتخابية، ويأتي ثاني تلك المراحل من خلال المعرفة السياسية بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع، وهو ما يعني الوعي الثقافي بآلية صنع القرار السياسي ودور النخبة فيه، ثم يأتي التصويت السياسي والمشاركة في الحملات الانتخابية ثالث هذه المراحل، بينما تأتي المطالب السياسية التي تتمثل

[1] محمود ميعاري، **الثقافة السياسية في فلسطين؛ دراسة ميدانية**، تعقيب: علي الجرباوي، باسم الزبيدي، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، ط1، سبتمبر 2003، ص 80.

[2] انظر إلى عنصر علاقة الثقافة السياسية بالمشاركة السياسية، ص86.

في الاتصال، بالأجهزة الرسمية رابع مستويات المشاركة السياسية، وهو ما يعني أن عمق الثقافة السياسية قد ترجم ذاته في عمق السلوك السياسي الفاعل من خلال التعامل المباشر مع النخبة القابضة على زمام الأمور، وقد يتحقق إدراك المصلحة الوطنية العليا بأدنى مستوى من الثقافة السياسية.[1]

كما يؤكد الدكتور (بلوصيف) أنّ الوعي الديمقراطي في الجزائر بحاجة إلى ثقافة سياسية مشجعة على المشاركة السياسية والاجتماعية التي تعد شرطا ضروريا لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتدفعها للتخلي عن ثقافة الخضوع التي أعاقت تطورها في الفترات السابقة، ولعبت عدة ظروف في تشكلها وتنميتها، والاعتماد على التفعيل الثقافي بهدف تحقيق المنظومة الذهنية الجماعية المساعدة على تحقيق إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية في كل البنى السياسية والاجتماعية، لأن حجم المشاركة المجتمعية الفاعلة هي التي تحدد مستوى الديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة في الفضاء الاجتماعي يمثل أحد المتغيرات الأساسية في تحول الوعي الديمقراطي.[2]

وعليه فتحقيق ثقافة سياسية مشاركة يتجسد من خلال تعزيز قنوات ممارسة المشاركة السياسية من جهة، مع ضرورة التكوين السياسي للأفراد من خلال تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية بشكل عام والتنشئة السياسية بشكل خاص.

### 5-2 تفعيل دور النخبة المثقفة:

كما هو معلوم أنّ التخلف في أيّ مجتمع لا يمكن أن يلقي باللوم على النظام السياسي فيه، ولا على الشعب، ذلك أن الشعب غالبا ما يُسلّم بالسائد ويغفل عن التقصي، وبهذا نجد المسؤولية تلقى على عاتق النخبة أولا وأخيرا، فضعف نضج الرأي العام وافتقاره ثقافة سياسية حديثة يعكس انعدام الجهد المبذول من طرف النخب في سبيل تكوين الرأي العام.[3]

ونجد النخب بمختلف مشاربها الفكرية تمارس حراكها الثقافي تحت مشيئة محددة، وكما أن التظاهرات والفعاليات الثقافية تجرى وفق محددات معينة لا تسمح لطرح ما أن يشاطر ما هو سائد، وما يؤدي إلى إزالة من يملك رؤى وتصورات مختلفة، كما أن الإعلام المحلي والمرئي والمقروء يعزز هذه المحددات،

---

[1] فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص 302.
[2] الطيب بلوصيف، **مرجع سابق**، ص 308.
[3] برهان غليون، **معوقات الديمقراطية في الوطن العربي**، على الموقع الإلكتروني:https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D ، يوم 2019/12/03، على الساعة: 20:21 مساء.

فالمثقف الذي يمتلك قدرا من الظهور وممارسة السلطة ينضم إلى الواقع السائد، أما المثقف المتقشف ينزوي ويمارس كفاءاته بعيدا عن الإعلام وهو في الغالب غير معروف.[1]

وبالحديث عن النخبة الجزائرية لا يمكن إنكار دورها في كثيرا من المحطات منذ الاستقلال في تنشيط الساحة السياسية وتكريس لثقافة سياسية مشاركة، إلا أنه مع بروز الصراعات داخل البيت الرئاسي أصبح تفعيل دورها محليا–على حد علمنا– ضعيف نوعا ما ذلك ما جعلها تنشط خارج الأطر المحلية، فكثيرا ما نجد في دول خارج الجزائر تشيد بدور النخبة ذات الأصول الجزائرية بكفاءاتها وحنكتها في تسيير شؤون بلادهم، مقابل تغييبها محليا كونها تهدد مصالح بعض الأطراف المسيطرة على المشهد السياسي، وهذا ما جعل بعض منتهزي الفرص ممّن يسوقون على أنهم من النخب يستغلون المشهد السياسي ويسوقون لتكريس ثقافة سياسية خاضعة لأيديولوجيّتهم الدّوغماتية، ما يحدث تناقضا بين التنظير لثقافة سياسية مشاركة وبين ممارسات بعض المثقفين في الساحة السياسية المحلية، ومادمنا نبحث عن أساليب لتكريس ثقافة سياسية مشاركة من خلال النخبة المثقفة فنجد أنها اتخذت من وسائل الإعلام الجديد إحدى الطرق للتعبير عن أفكارها ونشر المعرفة السياسية ونشر برامجها لاكتساب ثقافة سياسية مشاركة.

هذه الأساليب بالإضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية كما تم التأكيد على دورها سابقا في اكتساب ثقافة سياسية، وعليه يمكن القول إنه "لترسيم قيم الثقافة السياسية وتحصين البناء الديمقراطي لابد من:

– استنهاض الوعي السياسي الديمقراطي.

– الاستثمار في التنشئة السياسية لغرس قيم الثقافة.

– تعزيز المشاركة السياسية.

– تكريس مأسسة السلطة، مع الابتعاد عن الثقافة السياسية المؤسساتية ونبذ الثقافة السلطوية في مختلف أبعادها السياسية والمجتمعية حتى نحقق ثقافة سياسية مشاركة مبينة على أسس ديمقراطية".[2]

---

[1] فايد العليوي، **الثقافة السياسية في السعودية النخب المحلية ودورها في تكوين الثقافة السياسية**، المركز الثقافي العربي، ط1، 2012، بيروت، لبنان، ص 111.

[2] عثمان الزياني، **تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي**، مركز الجزيرة للدراسات، 21 أفريل 2015، ص2، على الموقع الإلكتروني:https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/201542182130404427.html ، تاريخ الإطلاع:2020/02/01، ساعة الإطلاع: 12:14 مساءا.

**خلاصة الفصل:**

تأسيسا على ما تقدّم؛ يظهر لنا أن الثقافة السياسية كانت محل اهتمام العديد من مفكري علم السياسة وعلم الاجتماع والسلوكيين، كما تعتبر الفاعل الحيوي لتسوية النزاع في المجتمعات الديمقراطية، كونها كسلوك السياسي يضم مجموعة من العناصر الإدراكية والمعرفية والتقييمية تجعل المواطن قادرا على إبداء رأيه واتجاهه حيال كل ما يصدر ذلك أنه يملك من المعارف السياسية والقيم والمعتقدات التي تجعله قادرا على إعطاء تقييمه تجاه شؤون الحكم والسياسة، ويبرز توقعاته من السلطة السياسية وإذا سارت بهذا الشكل الإيجابي فهي تعزز التفاعل الإيجابي بين الحاكم والمحكوم وتسود الثقة وتحقق المطالب والاحتياجات، هذا كله يسهم في زيادة فرصة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية كمتطلب للتنمية وتجسيد الديمقراطية.

وبالنسبة للثقافة السياسية في الجزائر فقد خلصنا إلى أنها قد عانت من ويلات الاستعمار الذي طمس هويتها وجعلها ثقافة سياسية خانعة، ومع مجيء الاستقلال لاقت أيضا تأثير العديد من العوامل كشفت لنا عمق الصراعات السياسية والتحولات التي أدت إلى التعددية السياسية والنزاع بين السياسي والعسكري الذي عمّق من الأزمة، وارتبط دائما بوجود ثقافة سياسية تسلطية حيث قوّضت دور المواطن وجعلت السلطة أو الرئاسة والجيش هو من يحكم مما يقوض من وجود ثقافة سياسية مشاركة وشيوع ثقافة سياسية خاضعة خاصة مع ارتباطها بأزمة الشرعية السياسية، وأزمة المشاركة السياسية التي عرفتها الجزائر، وهو ما جعل الثقافة السياسية ناتجة عن تراكمات تاريخية وليس ناتجة عن وعي سياسي وفعل ديمقراطي، وخاصة بالعودة إلى محددات وأبعاد الثقافة السياسية نجد أن غياب الحرية والثقة يؤثر على طبيعة الثقافة السياسية للمواطن، فالتقييد والإكراه يجعله دائما يشكو في السلطة الحاكمة ويتصارع معها.

كما تم تبيان الطرق التي يمكن أن نعزز بها إرساء ثقافة سياسية ديمقراطية عن طريق تنشيط دور النخبة المثقفة وتعزيز المشاركة السياسية وتفعيل دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية في تكوين وتشكيل ثقافة سياسية خاصة وأنها تعدّ إحدى مؤسسات التنشئة السياسية التي يكتسب منها الفرد الثقافة السياسية.

كما أنه نتجت العديد من الاتجاهات والتقييمات السلبية نحو النظام بين مؤيد للاتجاه الاشتراكي وبقاء الحزب الواحد وبين مطالب للنهج الليبرالي والتعددية السياسية، هذه العوامل التي انعكست على مسار التداول على السلطة والممارسة الديمقراطية وهو ما سنحاول الوقوف عليه ورصده في الفصول الآتية التي تبين السيرورة التي دفعت بالجزائر إلى التحول الديمقراطي ومختلف المؤثرات التي ساهمت في ذلك.

# الفصل الثالث: الديمقراطية أصنافها وتقسيماتها –الواقع والآفاق–

**تمهيد:**

قبل أن نعرض لدراسة الديمقراطية التشاركية لابد أن نقف في هذا الفصل على منشأ هذا الفرع من الديمقراطية التي تعدّ إحدى تصنيفات الديمقراطية بشكل عام، هاته الأخيرة التي لطالما كانت تتداول على ألسنة الحكام وفي خطاباتهم ومؤتمراتهم وعرضت في العديد من المحافل الدولية، وطالب بها المواطن البسيط والنخبة والإطارات السياسية، بهدف التخلص من الظلم والاستبداد السياسي الممارس ضد الشعوب المضطهدة، كونها سبيلا لتحقيق الحقوق والحريات السياسية المغتصبة، وبهذا أصبحت مطلبا عالميا لتوفير الأمن والاستقرار العالميين، كما أنها ليست بالشيء الجديد بقدر ما تضرب في جذورها إلى العهد اليوناني الذي نادى بحكم الشعب، ورواد العقد الاجتماعي الذي طالبوا بأنها تتحقق بالتعاقد، ورواد السوسيولوجيا الكلاسيكيون والمعاصرون الذين قاموا بالتنظير لمبادئها بين من يمجدها ويؤيدها وبين من يعارضها، ورغم الاختلاف فإنها ستبقى إسهامات تضاف للبحث العلمي وتبنى على أساسها الدراسات، ولهذا مع توافد العديد من العوامل والمؤثرات أصبح المسلك الديمقراطي شرطا أساسيا للتحديث والتنمية السياسية، خاصة وأنّ مصطلح الديمقراطية يتشابك مع العديد من المفاهيم ذات العلاقة به كالانتقال الديمقراطي، التحول الديمقراطي الترسيخ..

ومن هنا سيتم التعرض في هذا الفصل بالتحديد لهذا التداخل بينها وبين هذه المفاهيم، مع تبيان نقاط التشارك والاختلاف، ومنه دراسة الإسهامات النظرية التي تناولت موضوع الديمقراطية بالدراسة والتحليل، ما يبرز لنا بعد الأنواع والتقسيمات التي تتفرع عنها الديمقراطية كنظام حكم سياسي واجتماعي، ثم نحاول تبيان المقاربة النظرية التي تتناسب وموضوع الدراسة الحالية.

**أولا: المسار المفاهيمي للديمقراطية:**

**1- الحدود الفاصلة للمفاهيم المرتبطة بالديمقراطية:**

لابد من أن لكل مفهوم مميزات التي تميزها عن غيره من المفاهيم وبهذا يسمح لنا بتعريفه وفقا لماهيته ومواصفاته ومفهوم الديمقراطية من المفاهيم التي أسالت أقلام العديد من المفكرين، حيث تمايزت تعاريفها وفقا لأسس تحكم صاحب كل تعريف وقد تناولنا في الفصل الأول بعض التعاريف المقدمة لها، وقد لوحظ تشابكها مع العديد من المفاهيم وارتباطها المفصلي مع مفاهيم مشابهة لها، لذا سنعرض بعض المفاهيم المرتبطة بها والحدود الفاصلة بينها: الانتقال الديمقراطي، التغيير السياسي، التحول الديمقراطي، الترسيخ الديمقراطي، التنمية.

**1-1 الديمقراطية والانتقال الديمقراطي:**

يشير مفهوم الانتقال وفقا لما قاله "أودونيل" O'donnell و"شومبيتر" Schumpeter المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام وعمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم، فتوجد ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي: الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، الانتقال عبر آليات أخرى.[1]

كما يقصد بمفهوم "**الانتقال الديمقراطي**" في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي.[2]

والانتقال الديمقراطي معادلة سياسية ودستورية تقترن عضويا بسيرورات النسق السياسي والاجتماعي لتجربة معينة وهي بصدد تغيير تنظيمها القديم إلى الجديد، فالانتقال يعد بمثابة تطور لحركة عضوية، لذا قيل عن الانتقال الديمقراطي بأنه مسلسل يروم توقيف القواعد الأوتوقراطية وتعويضها بأخرى ديمقراطية، فالانتقال مرحلة بين نظامين متباينين يبنيان على منطقين مختلفتين يتأسسان على تفكيك البنيات القائمة وإعادة تركيبهما.[3]

---

[1] يونس مسعودي، **التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد صفر– مارس 2014، قسم العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 149.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**، مركز الجزيرة للدراسات، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html يوم 06/10/ 2019، على الساعة: 14:37 مساءا

[3] شريف البوشي، **الانتقال الديمقراطي الأسس والآليات، دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات، 25 أكتوبر 2019، تركيا، إسطنبول،على الموقع الإلكتروني: https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2019/10/%D8%A7%D9%84%D8%A.pdf، يوم: 06/10/ 2019، على الساعة: 14:37 مساءا ص6.

فالانتقال الديمقراطي إذن؛ هو المسار الأول نحو تطبيق الديمقراطية، حيث أن الديمقراطية من إحدى دعامتها الحرية والمساواة، ولهذا فالانتقال الديمقراطي يتيح فرصة التحرر من نظام مستبد إلى نظام جديد في إدارة الشأن السياسي والتدرج نحو الديمقراطية.

**1-2 الديمقراطية والتغيير السياسي:**

يشير مفهوم التغيير السياسي: إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي[1].

ويُعرف جابريال ألموند" Gabriel A. Almond التغيير السياسي بأنّه: "حصول نظام سياسي على قدرة جديدة، والتغيرات المرتبطة بتلك القدرة في؛ الثقافة، والهيكل السياسي المرتبطين بالنظام السياسي".[2]

يشير التغيير السياسي إلى "الانتقال من وضع لا ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي؛ والتغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن عدّه مرادفا للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع.[3]

بالنظر لمفهوم التغيير السياسي نجد بأنه تغيير جذري لأسلوب الحكم وهيكلة النظام السياسي بحيث إنه استعداد وتهيئة المناخ الملائم لتأسيس أطر جديدة وبناء آفاق الديمقراطية، فالتغيير السياسي يمكن القول بأنّه السير نحو إرساء ديمقراطية الحكم والثورة ضد النظام كما هو حال تونس ومصر، كما أنه التحرر من القيود الاستبدادية نحو نظام يعطي فرصة المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات السياسية.

**1-3 الديمقراطية والتحول الديمقراطي:**

يشار إليه بأنه العملية التي تقتضي إصلاحا أو تحولا في بنية النظام السياسي القائم وما يتطلبه من بناء ديمقراطي حقيقي.[4]

---

[1] دون مؤلف، **مستقبل التغيير السياسي**، مركز الخليج للدراسات، يومية سياسية مستقلة، 1980، تريم عمران وعبد الله عمران للأعمال الثقافية والإنسانية،جريدة الخليج، على الموقع الإلكتروني: http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/db، أطلع عليه يوم 2019/10/06، على الساعة 11:00 صباحا.

[2] **التغيير السياسي**، كافة حقوق النشر محفوظة لدى الموسوعة السياسية. على الموقع الإلكتروني: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A ، أطلع عليه يوم: 2020/10/06، على الساعة 18:05 مساءا.

[3] دون مؤلف، **قراءات نظرية: التغيير السياسي – المفهوم والأبعاد**، 10 أفريل 2016، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات سياسية، ص 7. على الموقع الإلكتروني:https://eipss-eg.org/ ، اطلع عليه يوم:2020/10/07، على الساعة 20:30 مساءا.

[4] يونس مسعودي، **مرجع سابق**، ص 148.

تعد عملية التحول المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق، وتأسيس نظام سياسي لاحق وفي سياق هذه التحولات تتم عملية تحلل النظام السلطوي أو ظهور بديل له، وقد تنتج هذه التحولات نظاما هجينا أو تنحدر بالكامل نحو الفوضى.[1]

كما يقصد به من ناحية الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي، بحيث يكون التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها.[2]

يرى جيفري بيردهام Geoffrey Pridham أنّ عملية سقوط النظم السلطوية تمر عبر ثلاث مراحل رئيسية أسماها: **مرحلة البدء**، وذلك عندما تسقط النظم السلطوية بعد تحلل هياكلها الرئيسية، و**مرحلة التأسيس**، حيث يبدأ العمل في صياغة دستور جديد وغير ذلك من القرارات التي تحدد شكل وطبيعة النظام الديمقراطي، و**مرحلة الاكتمال**، حيث يبدأ النظام الديمقراطي الجديد في العمل، ويتم تحديد الخطوط العريضة للسياسة الداخلية والخارجية للنظام، ويكون من الضروري في هذه المرحلة حدوث توافق حول الإطار الدستوري للدولة.[3]

يرى (صموئيل هنتنجتون) أنّ "الانتقال هو اختزال الممر بين مرحلتين: مرحلة الاستبداد، ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية، وأن عملية الانتقال إلى تأسيس سلطة ديمقراطية تفرض على الحكام أن يتخذوا نماذج مختلفة من الحواجز والعوائق التي تحول دون التحرك نحوها، ومن بين العوائق نجد مستوى النمو الاقتصادي، حيث ينتصب الفقر حاجزًا أمام التحول الديمقراطي.[4]

ويبقى التحول الديمقراطي Alternance démocratique يمثل مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي، تتميز بالصعوبة والتعقيد وتتمثل عملية التحول في التغير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما دون التنكر لما سبق تحقيقه بالاعتماد على التجارب السابقة قصد

---

[1] مصطفى لعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية**؛ دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988-2008)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/ 2010، منشورة، ص 25.

[2] يونس مسعودي، **مرجع سابق**، ص 149.

[3] صدفة محمد محمود، **مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أغسطس 2013، ص 3، على الموقع الإلكتروني:/https://www.academia.edu/4227531 ، اطلع عليه يوم: 2019/10/05، على الساعة 20:47مساءا.

[4] Samuel Huntington, **The third wave, Democratization in the late twentieth century**, Normand . London; university of Oklahoman press, 1991, p3." نقلا عن: إيمان أحمد، **قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات سياسية،28 فبراير 2016، ص 5.

الاســـتفادة منها، فهي العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة على المؤســـســـات السياسية التي كانت محكومة بمبادئ أخرى أو توسيع هذه القواعد والإجراءات.[1]

**1-4 الديمقراطية والترسيخ الديمقراطي:**

تعددت المفردات المرادفة للترسـيخ؛ فهناك من يقول بالنضـوج، وآخرون يرون في التماسـك التعبير الأدق لحالة الترسـيخ، الذي يعني ترابط أجزاء الأشـياء بعضـها البعض، أيّ؛ قويت واشـتدت وتماسـك بعضـها ببعض، وأيضـا هناك من يقول بالاسـتقرار، أيّ؛ الثبوت والسـكون وديمومة الحال، ويقال أيضـا التعزيز، بمعنى الدعم والتكثيف.[2]

حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية، على اعتبار أنّ رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي، وقد أثار مفهوم الترسيخ جدلا واسعا بين الفقهاء، فهناك من اعتبره مرادفا لمفهومي الاستقرار والمؤسسة، وحاولت بعض الدراسات الحديثة للنظم السياسية تحديد أهم العوامل المساهمة في رسوخ النظام الديمقراطي، في حين ركزت أخرى على مؤشرات نهاية المرحلة الانتقالية وبداية مرحلة الترسيخ، وعموما يمكن القول بأن النظام السياسي الديمقراطي الذي يمكن أن تتحدد أهم ملامحه في المرحلة الانتقالية من عملية التحول الديمقراطي، عادة ما يكون مهددا بالانقلابات العسكرية وبعض أعمال العنف، وأن تجنب ذلك سيتحقق حتما من خلال عملية الترسيخ وأهم ركائزها التي تتمثل في الاتفاق حول قواعد عملية الديمقراطية بين مختلف الأطراف السياسية.[3]

كما يقصد بترسيخ الديمقراطية في أوسع معانيه عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الاستمرار، ويجسد قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها بشكل حقيقي وفعال[4]، ويضع باحثو المجال الديمقراطي، مرحلة الترسيخ الديمقراطي Democracy Consolidation of، في المرتبة الثالثة من مراحل التحول نحو الديمقراطية؛ إذ أشار أستاذ العلوم السياسية صامويل هنتنغتون Samuel Huntington في كتابه The Third Wave : Democratization in

---

[1] فاطمة مساعيد، **التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية**: نماذج مختارة، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل 2011، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، على الموقع الإلكتروني:
https://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/dafatirimages/DAFSP01/DSP0113.pdf، ص216

[2] محمد محمود مهدي، **إلى أين تتجه تركيا: الترسيخ ديمقراطي أم الديكتاتوري**، دراسات وأوراق تحليلية، إلى أين تتجه تركيا: ترسيخ ديمقراطي أم ديكتاتوري، سياسات عربية، العدد 16، سبتمبر 2015، ص 69.

[3] أمينة ركاب، **بحث عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر**، الموسوعة الجزائرية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://www.politics-dz.com/community/threads/ymli-altrsix-aldimqrati-fi-algza-r.11393/، يوم2020/01/20 16:57مساء.

[4] حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، دون صفحة.

the Late Twentieth Century:، إلى أنّ عملية تحول النظام تمر بثلاث مراحل؛ تُعرف الأولى بمرحلة **اعتلال النظام**، أيّ؛ تفكك النظام القديم وانحلاله.

وأطلق على المرحلة الثانية، **التحول الديمقراطي**، ورأى أنّها تتضمن تغييرا في البنى الأساسية والأساليب القديمة؛ أمّا المرحلة الثالثة والأخيرة، فسمّاها بمرحلة الترسيخ أو الاستقرار الديمقراطي، وهي أن تصبح البنى التي تغير والأساليب التي تبدلت مترسخة ومستقرة ومتماشية مع الوعي الجمعي العام للمجتمع.[1]

كما عرف عالم الاجتماع السياسي خوان لينز، الترسيخ الديمقراطي، بأنه حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أيّ قوى أو منظمات المجتمع، بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، قائلا بوجوب النظر إلى الديمقراطية بوصفها اللعبة الوحيدة في المدينة.[2]

أمّا الممارسة الديمقراطية Action démocratique فهي التطبيق العملي للديمقراطية كقيمة عالمية،comme valeur universelle فالعبرة كما يقول إسماعيل (صبري عبد الله): "بالممارسة وليس بالنصوص الدستورية"، فالممارسة الديمقراطية تحكمها ضوابط رسمية ومؤسسات وآليات تهدف إلى ممارستها في الواقع.[3]

### 1-5 الديمقراطية والتنمية:

الفعل نما يعني العمل على نشر ما تم لفه، مطوي (ورق، قماش، إلخ...): تطوير لافتة، صنعت لتنمو، تنمو، تنمو؛ النمو: النمو الفكري للطفل، صنعت لشيء ما للتقدم والنمو واكتساب الأهمية؛ الطفرة والتوسع: التنمية الصناعية للمنطقة.

تطوير جهاز، منتج للبيع؛ الفترة قبل التسويق: سيستغرق تطوير هذا الجهاز عامين، وتعني التطور والتكاثر والانتشار.[4]

تعني الكلمة عموما التوسع أو النمو أو التحسن في الملك أو الأوضاع، وهي سياسة تلجأ إليها الدولة للتخلص من التبعية الاقتصادية، والنهوض في كافة القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة،

---

[1] Samuel Huntington , **The third wave, Democratization in the late twentieth century, Normand London**; university of Oklahoman press, 1991, p3 نقلا عن: محمد محمود مهدي، إلى أين تتجه تركيا: الترسيخ ديمقراطي أم الديكتاتوري دراسات وأوراق تحليلية، إلى أين تتجه تركيا: ترسيخ ديمقراطي أم ديكتاتوري، سياسات عربية، العدد 16، سبتمبر 2015، ص 69.

[2] محمد محمود مهدي، **المرجع نفسه**، ص 69.

[3] فاطمة مساعيد، **مرجع سابق**، ص216.

[4] https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/d%C3%A9veloppement/24951 على الموقع الإلكتروني: يوم: 2019/11/02، على الساعة: 21:31 مساء.

وذلك بتحسين نوعية الإنتاج وارتفاع مستوى الدخل، والتنمية تتطلب توجيه مجمل الموارد المادية والبشرية نحو زيادة مجمل الإنتاج القومي، والتنمية تعني بالدرجة الأولى التنمية الاقتصادية التي تؤدي بالضرورة إلى التنمية الاجتماعية الشاملة.[1]

الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم، الصحة، الأسرة، الشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستويات ممكن من الرفاهية الاجتماعية.[2]

بالنظر إلى ما سبق توضيحه من المفاهيم المتشابكة مع مفهوم الديمقراطية يمكن الاستنتاج أن ممارسة العملية الديمقراطية تتطلب مراحل وتدرج للوصول إليها ذلك أنه –أيّ نظام ينشد الديمقراطية– لابد عليه المرور بالانتقال الديمقراطي الذي هو المرحلة الفاصلة للانتقال إلى نظام جديد ديمقراطي، ومنه تعقبه تحولات وتغييرات في البنى السياسية، أيّ؛ إحداث تغيير أو تحول ديمقراطي الذي يستدعي إصلاحا في البنى السياسية كمرحلة متقدمة للانتقال مما يساعد بعد ذلك في تكريس وتجسيد ذلك التحول، متمثلا في ترسيخ النموذج الديمقراطي وتعزيز وتطوير النظام وهو ما يسمح بالممارسة الديمقراطية السليمة، وعليه فمرحلة الانتقال الديمقراطي هي مرحلة اعتلال النظام ومرحلة التحول هي مرحلة التغيير في البنى القديمة ومنه مرحلة الترسيخ الديمقراطي أين تصبح البنى التي تغيرت مترسخة لدى الأفراد والجماعات، وكل هذا يحقق لنا التنمية والرفاه الاجتماعي مما يساعد لاحقا في تكريس آلية الديمقراطية التشاركية.

**ثانيا– الإسهامات النظرية في دراسة الديمقراطية:**

**1– إسهامات رواد نظرية العقد الاجتماعي:**

ينظر أصـــحاب هذه النظرية إلى أنَّ الدولة قامت نتيجة اتفاق مقصـــود واختياري من ناحية الناس البدائيين الذين خرجوا من حالة الطبيعة، وهي تفترض أنه كان هنالك عهد في التاريخ البشـري كانت حياة الأفراد فيه تتسـم بالبدائية، وتسـودها الفطرة، ويحكمها القانون الطبيعي، أيّ؛ إنه لم توجد دولة مطلقا، ولم يوجد قانون ســـياســـي، واختلف دعاة نظرية العقد الاجتماعي في ماهية –القانون الطبيعي–، فالحالة الطبيعية إما مثالية أو غير ملائمة ولا يمكن احتمالها، النتيجة هي هجران الناس لهذه الحياة، واسـتبدلوها بحياة أخرى يسودها مجتمع منظم، فأقاموا بذلك مجتمعا سياسيا عن طريق التعاقد، وكلازمة طبيعية لهذا

[1] سعيد بنسعيد العلوي، السيد ولد أباه، **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، دار الفكر المعاصر، لبنان، بيروت، ط1، 2006، ص 221.
[2] مالك عبد الله المهدي، **مفهوم التنمية الاجتماعية: رؤية مستقبلية**، مجلة الدراسات المستقبلية، الجزء 17، العدد 1، 2016، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص 6.

العقد، فَقَدَ كل إنسان حريته الطبيعية جزئيا أو كليا، وحصل نتيجة لذلك على الأمن وحماية الدولة التي كفلها القانون السياسي.[1]

لقد استخدم هوبز هذه النظرية لتبرير الحكم المطلق الملكي، واستخدمها جون لوك لتأييد الحكومة الدستورية، أمّا جون جاك روسو فعزز بفكرة العقد الاجتماعي نظرية السيادة الشعبية، وسنعرض تصور كل واحد منهم بشيء من التفصيل.

**1-1 إسهامات توماس هوبز:**

لقد ذهب (هوبز) في كتابه (الوحش)، إلى أن الملك يحكم وفق قانون لا رجوع فيه، تنازل بمقتضاه الأفراد للملك عن كل حق لهم، وأصبح الحاكم منذ تلك اللحظة ذا سلطان كامل على الأفراد لأنهم تنازلوا طواعية ولمصلحتهم عن كل حق لهم، وعلى ذلك فطغيان الحاكم شيء مشروع، فالعدل هو ما يراه عدلا، والدولة ممثلة في الملك لها كل الحقوق، وهي بمثابة روح لذلك الجسم الضخم، وهو الشعب، وهي أشبه شيء، بذلك العملاق المخيف الذي أطلق عليه اسم (اللوفياثان Louithan) عام 1651م في كتابة المذكور، ومن هنا نجد كيف استغل (هوبز) نظرية العقد في تبرير طغيان الحكم في القرن السابع عشر، لتبرير حكم أسرة آل ستيوارت في إنجلترا.[2]

كما أشار في هذا الكاتب (هوبز) إلى أنّ الحالة الطبيعة الأولى هي حالة من البؤس الكامل، وحرب الكلّ ضد الكلّ، حيث يسعى كل إنسان وراء مصالحه الذاتية الأنانية ولا يكترث أو يهتم بمصالح الآخرين، لذلك فإن عقدا اجتماعيا هو الطريق الأفضل للخلاص من حالة الطبيعة ليضع حدا إلى تلك الحالة ويحول قوى وسلطات المتعاقدين إلى حاكم مستبد مطلق وفي تلك الحالة لا يكون للمتعاقدين أية حقوق وتنتقل جميع الحقوق والسلطات إلى الحاكم الذي تم اختياره والذي لا يخضع للقوانين.

إنّ (هوبز) يؤكد على أن العقد كان قد أُبرم بين أفراد المحكومين فيما بينهم، وأما الحاكم فلم يكن طرفا في إبرامه، وقد تنازل المحكومون بموجب هذا العقد عن جميع حرياتهم الطبيعية مرة واحدة وللأبد إلى الحاكم أو الملك فأذابوا بذلك شخصياتهم في إرادته، فله بذلك أن يتصرف بحريات المحكومين وفق مشيئته، ولم يعد هناك حق للمحكومين في محاسبة الحاكم، حتى وإن أساء التصرف بسلطته فإن لم يكن طرفا في العقد فقد التزم بشيء نحوهم.[3]

---

[1] عبد الغاني بودبوز، **إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها**؛ دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004/ 2005، ص 67.

[2] صباح كريم رياح الفتلاوي، **نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي**؛ دراسة مقارنة، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد العاشر، 2008، ص 108.

[3] **المرجع نفسه**، ص 108.

يرى توماس (هوبز) أنّ المجتمع السياسي ليس واقعة طبيعية، إنه بالنسبة إليه الثمرة الاصطناعية لميثاق إرادي ولحساب مصلحي، ويرى أنّ السيادة تقوم على عقد، ومع ذلك فليس أمر عقد بين الملك ورعيته، بل بين الأفراد الذين قرروا أن يكون لهم ملك، وهو بدلاً من أن يحد السيادة يؤسسها على عقد، ثم إنّ العقد في الأصل يخلق الرغبة في السلم وهذا بمثابة هم أساسي عند (هوبز)، في النهاية؛ إنّ الواقع والهدف عند الذي يتخلى عن حقه أو يحوله ليس أمنه الشخصي في حياته وفي وسائل حفظ هذا الأمن.

هكذا تبدو الدولة كشخصاً واحداً عندما تتمثل بإنسان واحد أو بشخص واحد، شرط أن يتم ذلك برضى كل فرد وبصورة خاصة يرضي كل الذين يتكون منهم هذا الشخص ويرى (هوبز) أن الدولة مجموعة المصالح الخاصة، وعليها أن تدافع عن المواطن، وهذا المواطن لا يتخلى عن حقوقه للدولة إلاّ من أجل حمايته والدولة تفقد مبرر وجودها إذا لم توفر الأمن وإذا لم تحترم الطاعة، إنّ أي سلطة روحية لا تستطيع أن تعارض الدولة وليس بمقدور أحد أن يخدم سيدين، والملك ليس فقط أداة الدولة بكل كنيته، إنه أيضا يمسك باليد اليمنى (السيف) وباليد اليسرى (عصا الأسقفية) وهكذا تتثبت قدرة الدولة وأيضا وحدتها ولا مكان للأجسام الوسيطة أو الأحزاب أو التكتلات.[1]

وصور حياة الناس قبل نشأة الدولة على أنها تنافس، صراع واقتتال لما يتمتع به من قوة رغم أنّ الطبيعة جعلت البشر متساوين في ملكات الجسد والفكر، بحيث إنه في بعض الأحيان نجد شخص متفوقا جسديا، أو يتمتع بفكر أسرع، والفارق ليس كبيرا... فبالنسبة إلى قوة الجسد، إن الأضعف يملك القوة الكافية لقتل الأقوى، إمّا بحيلة سرية أو بالتحالف من طرف آخر يتعرض لما يتعرض له هو من خطر.[2]

وبتزايد الصراعات وغياب الأمن والأمان "أدرك الناس أنه لابد من أن يتنازلوا عن كافة حقوقهم الطبيعية وحرياتهم لرجل أو جماعة منهم، ويتعهدوا بطاعته والولاء دون شرط حتى يضمنوا لأنفسهم الأمن والطمأنينة مما يعني أن السلطة مصدرها الشعب ولكنه يتنازل عنها للحاكم.[3]

ومهما بلغ استبداد وطغيان الحكم فهو أهون من العودة للصراع والقتال، فالفرق بين الدول يكمن في الفرق بين الحكام المطلقين أو الشخص الذي يمثل جميع أفراد المجموعة، وطالما أن السلطة المطلقة هي إمّا في يد شخص أو في مجموعة مؤلفة في أكثر من شخص، ففي هذه المجموعة يحق للجميع أو لبعض

---

[1] عبد المجيد مكي، **العقد الاجتماعي، الأسس النظرية وأبرز النظرية**، مجلة أهل البيت، العدد الأول، ص 281، إطلع على الموقع الإلكتروني: http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/html/jurnal/1/aqd.htm، يوم 2020/07/14، على الساعة 21:44 مساءا.

[2] توماس هوبز، **اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة، علي مولا والتراث (كلمة)، دار الفرابي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2011، ص 131. اطلع على الموقع الإلكتروني: https://www.alarabimag.com/read/19373-، يوم 2020/07/01، على الساعة 21:45 مساءا.

[3] حسين عبد الحميد رشوان، **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**، دراسة في علم الاجتماع السياسي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص160.

المميزين عن غيرهم دخولها، لذلك الدولة هي ثلاثة أنواع ويجب على الممثل أن يكون بالضرورة شخصا واحدا أو أكثر وإذا كانوا عدة أشخاص فتكون تضم مجموعة تضم الجميع أو تضم قسما من الأشخاص، وعندما يكون الممثل شخصا واحد تكون الدولة على شكل نظام ملكي، أمّا عندما تكون المجموعة هم الذين أرادوا التجمع تكون الدولة على شكل ديمقراطية أو دولة شعبية، وعندما تكون المجموعة قسم دون سواه يطلق على الدولة اسم الدولة الارستقراطية.[1]

وعليه فتوماس هوبز يؤكد أن العقد الاجتماعي هو عبارة عن اتفاق الأفراد فيما بينهم على إقامة سلطة مطلقة، يأتمر الجميع بأوامرها ويلتزم بتنفيذ قراراتها، وبهذا فهو ينادي بالنزعة الفردية التي تدعو إليها الديمقراطية الليبرالية، وفسر الحكم المطلق تجنبا لحالة الأنانية والبؤس الاستبداد.

**1-2 إسهامات جون لوك:**

لم يكن متحمسا للحكم الملكي أو الأرستقراطي بل فضّل الحكم الديمقراطي المحدود فالحكومة أو الهيئة التنفيذية والهيئة القضائية تابعان للبرلمان ونواب الشعب يحاسبون المسئولين في الهيئتين.[2]

فطرح فكرة العقد الاجتماعي، وقال بأنه لا يوجد حق إلهي للحكام والملوك، لأن الله خلق الإنسان على أساس المساواة، وأكد على حق الملكية الفردية، لأن ذلك هو أساس القانون الطبيعي وجعل أهم الحقوق الطبيعية هي الحق في الحياة والحق في الحرية والملكية الشخصية، وأنَّ هذه الحقوق غير قابلة للنقاش لا تولد مع الإنسان[3].

كما أكد على سيادة الشعب من خلال ممثلي البرلمان الذين يقومون بمتابعة عمل الحكومة ومراقبة ومحاسبة ممثلي الحكومة والسلطة القضائية بعدّه يمثل الشعب ويطبق سيادته، ويرى أن الدولة نشأت لحماية حقوق الإنسان التي كانت قائمة وتنازل الفرد عن جزء منها ليضمن التمتع بباقي الحريات والحقوق الأساسية، حيث لا يتمتع الحاكم بسلطة مطلقة يمنحه إياها الأفراد لأنهم لا يمتلكون هذه السلطة المطلقة وبالتالي سلطة الحاكم محدودة بطبيعتها فإذا حاول الاستزادة من سلطته أو أساء استخدامها يحق للشعب خلعه، وبهذا فجون لوك يدافع عن الحكم الدستوري ويفرق بين الحكومة والدولة، ويؤمن بوجود قوة تقف من وراء الحكومة وتراقب أعمالها وهي الشعب، فبقاء الحاكم في منصبه مرهون بإرادة الشعب وموافقته، لأن سيادة الدولة ليس معناها سيادة الحاكم.[4]

---

[1] توماس هوبز، **مرجع سابق**، ص 193.
[2] نور الدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2009، الجزائر، ص 325.
[3] عبد الغاني بودبوز، **مرجع سابق**، ص 68.
[4] جون لوك، **حكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الإجتماعي لجان جاك روسو**، ترجمة محمود شوقي الكيال، دار القومية للطباعة والنشر، دون سنة، ص 6.

فحالة الطبيعة عند (لوك) هي حالة حرية ومساواة، وليست حالة حرب محتملة للجميع ضد الجميع، كما اعتقد مواطنه (توماس هوبز)؛ إنها حالة مرتبة ومنظمة عقليًا، حيث إنّ الاجتماع الإنساني يحكمه العقل الذي يجنب الناس التناحر فيما بينهم، كما يجعلهم يميزون بين ما يمكنهم التنازل عنه وما لا يمكنهم التنازل عنه، استنادًا إلى مبدأي الحرية والمساواة؛ فلوك يسلم بأن كل فرد يمتلك في الحالة الطبيعية سلطتين: سلطة القيام بما يراه ضروريًا لبقائه ولبقاء الآخرين، وسلطة معاقبة كل ما يخالف القانون الطبيعي.

والانتقال من حالة الطبيعة عند (لوك) إلى وضعية العقد الاجتماعي هي مسألة توليد لمفهوم السلطة السياسية المبنية على شرعية مستمدة من المجتمع المدني، والسلطة السياسية هنا تبحث عن مشروعيتها من هذا الانتقال نفسه، أيّ؛ من نزوع المجموعة البشرية إلى ضمان الأمن والاستقرار والحفاظ على الحقوق والحريات، إنّ وضعية العقد الاجتماعي لا تعني سوى إضفاء الصبغة القانونية والسياسية والمؤسساتية على محددات وتجليات الحالة الطبيعية.[1]

حيث يقول: "الحرية الطبيعية ألاّ يكون الإنسان خاضعا لأية قوة عليا على الأرض، وألاّ يقع تحت إرادة إنسان أو سلطته التشريعية، وألا يكون لديه سوى قانون الطبيعة قاعدة يعمل بها".[2]

وبهذا يرى (لوك) إن القصد من تشكيل الحكومة وتعاقد الأفراد هو تحقيق جملة من الأهداف:

– المحافظة على أملاك الناس، وعدم السماح لأية هيئة أو فرد أن يعتدي على الآخرين والضمان الوحيد هو:

– منح ثقة محدودة للملك لمنع الطغيان.

– وضع ثقة في البرلمان.

– إسناد قضايا العدالة إلى القضاة والمحلّفين.

– فصل تام بين هذه الهيئات وكلّ هيئة تعمل في مجال اختصاصها.

حيث يفضل (لوك) النظام البرلماني الذي يختص بإصدار القوانين نيابة عن الشعب، فالنفوذ يكون بيد المجموعة المنتخبة من الشعب لأنها تمثل المصالح الشعبية المتعددة وسلطته ليست مطلقة.[3]

---

[1] هشام الهداجي، **جون لوك ونظرية العقد الاجتماعي**، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، المغرب، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://www.mominoun.com/articles/%D8%، يوم 24 جويلية 2021، على الساعة 21:11 مساءا.

[2] عبد العزيز لبيب، **نظرية العقد الاجتماعي من هوبز إلى جون جاك روسو**، المحور، التفاهم، تونس، على الموقع الإلكتروني: https://tafahom.mara.gov.om/storage/al-tafahom/ar/2013/039/pdf/06.pdf، يوم 24 جويلية 2021، على الساعة 21:15 مساءا. ص 121.

[3] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص 324.

ويعتبر (جون لوك) السلطة التشريعية أعلى سلطة في الدولة ويجوز للسلطة التنفيذية أن تشترك في سن القوانين وعندئذ تكون كل من السلطتين مقيدة واحدة بالأخرى ولا تكون السلطة التشريعية مطلقة الرأي، لأن الأفراد الذين أقاموها لا يملكون السلطة المطلقة، كما أنه لا يمكن نزع الملكية إلا بموافقة الغالبية العظمى، إمّا السلطة التنفيذية فمسؤولة أمام السلطة التشريعية، ولا يمكن وضع السلطتين في يد شخص واحد لأن ذلك معناه فقدان الحرية.[1]

وبهذا أعطى (لوك) اهتماما وعناية خاصة لمبدأ الفصل بين السلطات الذي يجب أن يكون سائدا في أنظمة الحكم مهما كان شك لها، وقام بتقسيم السلطات في المجتمع كما هو موجود حاليا في الدول الحديثة، سلطة تشريعية: تتكون من ممثلي الشعب الذين يختارون بالانتخاب أو بالوراثة، وقد أولى اهتماما كبيرا بالسلطة التشريعية، واعتبرها السلطة العليا في المجتمع، وجعل سلطتها مقيدة بتحقيق الصالح العام، سلطة تنفيذية: مهمتها تنفيذ القوانين الصادرة عن الهيئة التشريعية وقد جعل (لوك) السلطة التنفيذية تابعة للسلطة التشريعية مهمتها تطبيق الأوامر الصادرة عنها، السلطة الفيدرالية أو التعاهدية: وتتكون من ممثلي المدن والمقاطعات وتكون مهمتهم مناقشة الأمور الخارجية مثل إعلان الحرب وإبرام المعاهدات.[2]

وعليه فأفكار (جون لوك) أتت مخالفة لأفكار (توماس هوبز) حيث نادى هذا الأخير بالسيادة والحكم المطلق بالمقابل شجع جون لوك على وجود النظام البرلماني.

كما أشاع المساواة بين المواطنين كحق من حقوقه الطبيعية وممتلكاته وبذلك يمكن أن يتنازل على جزء من حقوقه لا كلها كما نادى (هوبز) بالتنازل الكلي عن الحقوق لصالح الحاكم.

وبهذا نجد (جون لوك) نادى بثلاثية الحرية والعدالة والمساواة مما يساهم في استبعاد حالة الاستبداد المطلق وخاصة بتأكيده على السلطة التشريعية وأهميتها في الحكم.

### 1-3 إسهامات جون جاك روسو:

يرى (روسو) أنّ الإنسان طبيعي لا هو بالخير ولا هو بالشرير، وأنّ المساواة بين الناس قد زالت بظهور الزراعة والصناعة والملكية، وأنّ القوانين قد شرعت لتثبيت قوة الظالم على المظلوم، والناس يستطيعون تحقيق شيء من الحرية المدنية بدخولهم في تعاقد اجتماعي يجعل السيادة للمجتمع بأسره بحيث لا يجوز النزول عنها لأحد.[3]

---

[1] عبد العزيز لبيب، **مرجع سابق**، ص 109.
[2] غاني بودبوز، **مرجع سابق**، ص 78.
[3] عبد المجيد مكي، **مرجع سابق**، ص ص 289، 290.

حيث يفرق (روسو) بين السيادة والحكومة، فالسيادة مصدرها الشعب واختيار الشعب حكومة لخدمته وخدمة مصالحه، وإن كان مصدر السيادة لا يتغير فإن رئيس الدولة الذي وكله الشعب شؤون البلاد وخدمة مصالحه قد يتغير في حالة ما إذا لم يوفق في الحصول على ثقة ورضى أبناء الشعب[1]، ونجد (جون جاك روسو) قسّم أنظمة الحكم إلى:

– الملكية التي ينتقدها بشدة.

– الأرستقراطية التي يمكن أن تكون وراثية أو انتخابية.

– الديمقراطية بحيث يرى فيها تداخل السلطة التنفيذية بالتشريعية.[2]

ورغم هذا التقسيم فإنّ (جون جاك روسو) يقر بأن الديمقراطية بمعناها الدقيق (الديمقراطية الحقانية) لم توجد قط ولن توجد أبدا، لأن تطبيق الديمقراطية يعني حكم الأغلبية للأقلية وهو ما يراه مخالفا للنظام الطبيعي "فإنه لمما يضاد النظام الطبيعي أن يحكم العدد الأكبر وأن يكون العدد الأصغر محكوما، فلا يجوز أن نتخيل الشعب مجتمعا منفكا لكي ينقطع للشؤون العامة، وبين لنا بسهولة أنه لا يمكن للشعب أن يقيم لجانا تتولى تلك الشؤون من دون أن يتغير شكل تصريف الإدارة.[3]

وعليه فنظرية العقد الاجتماعي عند (روسو) تدور حول السلطة والنظام السياسي الذي ينشأ عن تعاقد الناس واتفاقهم، والمجتمع قبل هذا التعاقد، أيّ؛ قبل تعيين صاحب السيادة هو مجموعة نظام وبدون قانون ما عدا القانون الطبيعي، وعلى هذا الأساس يرى أن الحالة الطبيعية لأفراد كانت خيرا للإنسان، حيث سادت فيه الحرية والمساواة ونتيجة للتفاوت في الثروات والتقدم المدني سادت هذه الحالة فأدى ذلك إلى تنازل الأفراد عن حقوقهم لصالح الإرادة العامة مقابل ضمان أمنهم وحقوقهم واستقرارهم.[4]

ويبرر (روسو) أن الحكومة الديمقراطية أو الشعبية هي الحكومة الأكثر عرضة للحروب والاضطرابات الداخلية، لأنه ليس هناك حكومة واحدة سواها تبلغ ما بلغت من النزوع القوي والمتواصل إلى تغيير شكلها، وتقتضي ما تقتضيه من اليقظة والشجاعة لتبقى سائرة على شكلها هذا.[5]

والملاحظ أن أفكار (جاك روسو) متباينة تماما عن أفكار (توماس هوبز) و(جون لوك)، حيث كانت أفكاره عملية في غالبها يمكن تحقيقها، فنبذ الحكم المطلق الذي نادى به (هوبز) ورفض أن طبيعة

---

[1] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص 349.

[2] **المرجع نفسه**، ص348

[3] جان جاك روسو، **في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ترجمة عبد العزيز لبيب**، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2011، مجلة المكتبة العربية، ص 158، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://www.alarabimag.com/download/23135-pdf، يوم 2020/08/24، على الساعة 13:27مساء.

[4] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص 347 .

[5] جان جاك روسو،، **مرجع سابق**، ص 159.

الإنسان أنانية، واختلف مع (لوك) فيما يخص المجتمع المدني، واتفق معه على أهمية السلطة التشريعية والتنفيذية، وبهذا جاءت أفكاره تمتاز بالاعتدال والوسطية والعقلانية، ذلك أنه يؤكد أن هذا التعاقد يحقق للإنسان الحرية وتكامل المصالح الخاصة مع المصلحة العامة مما يحقق التضامن ووحدة المجتمع.

**2- إسهامات النظرية الشعبية للديمقراطية:**

هي إحدى النظريات التي تفسر عملية الديمقراطية مستعينة بصورة ضمنية بالنظرية البنائية، حيث تعد مشاركة المواطنين العاديين في التصويت للمناصب الحكومية، والاشتراك في تشكيل السياسيات العامة التفافا حول محور السياسة في المجتمعات الديمقراطية، حيث تتطلب النظرية الشعبية الديمقراطية أن يتفاعل المواطن بصفة مستمرة مع المناصب الحكومية فيما يختص بالسياسة العامة.[1]

وترى هذه النظرية أنه كلما زادت مناقشة الناس للشؤون السياسية مع أقرانهم كلما زاد اهتمامهم ومشاركتهم في الحملات القومية، التصويت وينشأ التنافس على المشاركة المحلية في الأحزاب والجمعيات التطوعية والمصانع، والمؤسسات ويكتسب المواطنون المعايير الديمقراطية والمهارات والخبرات.

ونجد القليل من النظريات التي تولي أهمية لكيفية تأثير شبكات التفاعل فيما بين المواطنين وملاحظة أنماط التصويت والمشاركة داخل البناء الاجتماعي وهذه النظرية تبين بوضوح العلاقات بين شبكات العمل على إثراء معرفتنا بسياسة المواطن.[2]

**3- الإسهامات السّوسيولوجية في دراسة الديمقراطية:**

**3-1 إسهامات النظرية البنائية الوظيفية:**

ترتكز النظرية الوظيفية على معنى مفاده: "أن المجتمع يتكون من مجموعة من العناصر والبنيات والأنظمة، ويؤدي كل عنصر من هذه العناصر وظيفة ما داخل هذا الجهاز المجتمعي، وبهذا يترابط كل عنصر في النسق بوظيفة ما، ومن ثم فالمجتمع نظام متكامل ومترابط ومتماسك، يهدف إلى تحقيق التوازن والحفاظ على المكتسبات المجتمعية."[3]

ضمن هذه النظرية برزت العديد من المفاهيم والمصطلحات السياسية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية كالديمقراطية المستقرة والشرعية والتحديث السياسي، فالذين يميلون إلى تبني هذا الاتجاه من علماء الاجتماع السياسي ينظرون إلى النظام السياسي في ضوء علاقته التكاملية بالنظم الأخرى بعدّه

---

[1] سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية؛ اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**، عين الشمس، مصر، 2005، ص 40.
[2] **المرجع نفسه**، ص 41.
[3] جميل المحمداوي، **نظريات علم الاجتماع**، مكتبة المثقف، ط1، 2015، ص 48.

نسقا فرعيا يؤدي وظيفة إيجابية للنسق الأكبر وهو المجتمع[1]، ويظهر ذلك في كتاب (صامويل هنتجتون) "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة"، حيث يذهب إلى أنّ "نظام الحكم هو خير وسيلة للتمييز بين أنماط المجتمعات".

ويقول" إن الفروقات بين الديمقراطية والديكتاتورية هي أقل من الفروقات بين الدول التي يتجسد في سياستها الإجماع، والاتفاق، والشرعية، والتنظيم، والاستقرار، وتلك التي تعاني سياستها من عجز على هذا الصعيد".

فالدول الشيوعية الكليانية والدول الغربية اللبرالية تندرج معا عموما في فئة الأنظمة السياسية الفاعلة ولا تصنف كأنظمة ضعيفة، ففي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي أنماط مختلفة من الحكم، لكن الحكومات في هذه الأنظمة الثلاثة تحكم كل دولة منها متحد سياسي فيه إجماع صارم من قبل الشعب على شرعية النظام السياسي، وكل دولة يشترك المواطنون وقادتهم في رؤية المصلحة العامة للمجتمع والتقاليد والمبادئ التي يبنى على أساسها المتحد السياسي."[2]

وقد تناول موضوع الديمقراطية رواد هذا الاتجاه من أمثال (إميل دوركايم)، (ماكس فيبر)، (جون ديوي)، وغيرهم بشكل متنوع كلٌّ حسب طريقة تفكيره ومشاربه الفكرية وسنحاول عرض بعض هذه الإسهامات على النحو الآتي:

### 3-1-1 إسهامات إميل دوركايم:

تحدث (دوركايم) عن الأشكال الشاذة لتقسيم العمل، من خلال أن ما يعطي هذه الحوادث طابع الخطورة، هو أن الناس رأوا فيها أحيانا نتيجة ضرورية لتقسيم العمل منذ أن تخطى هذا التقسيم درجة معينة من النمو، والفرد الذي ينعزل في نشاطه الخاص، لا يحس بوجود المساعدين الذين يعملون إلى جانبه في العمل ذاته، بل لا يفكر أبدا بهذا العمل المشترك، فلا نستطيع أن نمضي بعيدا في تقسيم العمل دون أن يصبح هذا المصدر تفتت، ويقول (كونت): "بما أنّ أي انحلال يجب أن ينزع بالضرورة إلى تبعثر إثارة الاختلافات الفردية والفكرية والخلقية معا، بدرجة مناسبة للتبعثر، والتأثير المجتمع لهذه الاختلافات الفردية يجب أن يتطلب بذات الدرجة نظاما دائما لا ينفك يتنبأ أو يضبط نمو هذه الاختلافات، وفصل الوظائف الاجتماعية يعطي نموا لائقا لا يمكن أن يتحقق بوسيلة أخرى... ففي الوقت الذي يتبع الفرد الجمهور تبعية

[1] سماية خضر صالح، **مرجع سابق**، ص 38.
[2] صاميول هنجتنتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، ط1، 1993، بيروت، لبنان، ص 7.

قوية يبتعد عنه بصورة طبيعية بسبب تفتح نشاطه الخاص الذي يذكره دوما بمصلحته الخاصة التي هي غامضة في علاقتها بالمصلحة العامة.[1]

كما أن تنوع الوظائف مفيد وضروري ولكنّ الوحدة أيضا ضرورية ولا تكون بصورة عفوية، فالاهتمام بتحقيقها والمحافظة عليها يجب أن يشكل الجهاز العضوي الاجتماعي وظيفة خاصة تتمثل في عضو خاص، هذا العضو هو الدولة أو الحكومة ويقول: "إن المهمة الاجتماعية للحكومة تتجلى بصورة خاصة، في ضبطها ضبطا كافيا وفي استدراكها لهذا الاستعداد الحتمي للتبعثر الأساسي للأفكار والعواطف، والمصالح، الذي هو نتيجة لا مفر منها لمبدأ التطور الإنساني ذاته، والذي لو تمكّن من مواصلة السير في مجراه الطبيعي دون عائق لانتهى حتما إلى إيقاف التقدم الاجتماعي في جميع العلاقات الهامة؛ إنّ هذه النظرة تشكل القاعدة الأولى والموضوعية والعقلية للنظرية الأولية المجردة عن الحكومة بمعناها الصحيح، المتسمة على العموم باستعداد الحكومة للاستجابة لكلّ أجزاء الدولة استجابة شاملة وضرورية، تبدأ عفوية ثم تصبح منظمة، ومن الواضح فعلا أن الوسيلة الوحيدة الواقعية للحيلولة دون حدوث مثل هذا التبعثر تقوم على جعل تلك الاستجابة الضرورية تصبح وظيفة جديدة خاصة، قادرة على التدخل تدخلا مناسبا لإتمام جميع الوظائف المتنوعة للاقتصاد الاجتماعي إتماما طبيعيا، ولتعيد دوما في هذه الوظائف فكرة المجموع والشعور بالتضامن المشترك.[2]

إنّ نظرة (إميل دوركايم) للديمقراطية كانت مرتبطة في الأساس بفكرة التضامن العضوي وتقسيم العمل وبهذا يؤكد على حالة الاستقرار والتوازن والتكامل التي تنشأ من هذا التقسيم.

### 3-1-2 إسهامات ماكس فيبر:

يعد (ماكس فيبر) من أوائل من فكر في حركة الاحتراف السياسي التي رافقت البناء التدريجي للأنظمة الديمقراطية التمثيلية، ولا تقوم فكرة (فيبر) بصورة خاصة على النظام الديمقراطي، بل تقوم بشكل أوسع على الدولة الحديثة التي يعرّفها بأنها "تجمع هيمنة ذو طابع مؤسسي بحث على أن يحتكر ضمن حدود بلد معين".[3]

---

[1] إميل دوركايم، **في تقسيم العمل الاجتماعي**، ترجمة حافظ الجمالي، مجموعة الروائع الإنسانية، الأونسكو، السلسلة العربية، المكتبة الشرقية 1982، بيروت، لبنان، ص 404، اطلع على الموقع الإلكتروني: ‹ https://foulabook.com › book، يوم 2020/08/23، على الساعة 22:45مساءا.

[2] **المرجع نفسه**، ص 405.

[3] فيليب كوركوف، **كبار المفكرين في السياسة؛ مسارات نقدية في فلسفة السياسة**، ترجمة علي نجيب إبراهيم، مكتبة مؤمن قريش، دار الكتاب العربي، سلسلة العلوم الإنسانية، بيروت، لبنان، أكتوبر 2014، ص71.اطلع على الموقع الإلكتروني: https://www.zaadbooks.com/download/%D9 ، يوم 24/ 08/ 2020، على الساعة 21:24 مساءا.

وينظر (فيبر) إلى الديمقراطية على أنها مجرد وسيلة لاختيار القادة السياسيين لا نظاما يتحقق فيه نوع من الحكم المباشر من قبل الشعب وقد صاغ هذا في كتابه (الاقتصاد والمجتمع) كما عبّر عنه في نقده للحياة السّياسية الألمانية في كتاب (البرلمان والحكومة في ألمانيا مجددة) والديمقراطية المباشرة غير ممكنة إلا في مجتمعات صغيرة وبسيطة نسبيا، في حين أنّه يتعدّى هذه المرحلة في مجتمعات أصبحت أكثر سعة وتعقيدا وتمايزا، خاصة المجتمعات الحديثة يكون الحكم المباشر من قبل الشعب غير وارد، وتحل محله الديمقراطية التمثيلية، هذا يعني أن الشعب لم يعد يباشر السيطرة على القرارات السياسية، وتصبح السيطرة على القرارات السياسية في هذه المرحلة امتيازا لإرادة بيروقراطية من جهة، ولزعماء الأحزاب السياسية من جهة أخرى، وهذا المركز المتسلط للنخب البيروقراطية والسياسية بامتلاكها لوسائل الإدارة لأنها فئات صغيرة تستطيع الاتفاق بسهولة للحفاظ على سلطتها.[1]

وضمن عملية بناء الدولة الحديثة حسب (فيبر) يظهر: "**نوع جديد من رجال السياسة المحترفين**" "**محترفو السياسة**" هؤلاء يعيشون مهنتهم الأساسية، تولد هذه العملية في نظر (فيبر) مصلحة خاصّة وصراعات حول هذه المصالح، في أيامنا يوزع رؤساء الأحزاب على أنصارهم وظائف من كل نوع، في الأحزاب والصحف والتعاونيات وصناديق الضمان الاجتماعي والبلديات وإدارة الأحزاب، وذلك لتأمين مصالحهم، وبهذا يلقي الضوء على كيفية إفضاء الاحتراف السياسي المترافق مع تأسيس الدولة الحديثة بشكل عام، ومع الديمقراطية التمثيلية بشكل خاص، إلى شكل متميز من الهيمنة.[2]

وبهذا فماكس فيبر ينادي بتطبيق الديمقراطية التمثيلية نظرا لأنها ضرورية وتسمح بوجود ما يسمى الاحتراف السياسي وإنشاء قادة سياسيين ما يساهم في تأسيس الدولة الحديثة.

### 3-1-3 إسهامات جون ديوي:

يعدّ (ديوي) مصدر إلهام لأسس الديمقراطية التشاركية أو التداولية، وأحيانا يعد سلفا للفيلسوف الألماني والمُنظر الاجتماعي (يورغن هابيرماس) (Jürgen Habermas)، الذي ينظر إلى الحكم الذاتي ومفهوم الديمقراطية المتمركزة حول الحوار، كسمات للمجتمعات الحديثة[3].

كما كان (جون ديوي) مناهضا للنخبوية، واعتبر بأن قدرة النخبة الحاكمة على تمييزِ المصلحة العامة قابلة للتشوّه بحسب مكانتها، ولا تعدّ المشاركة الديمقراطية حصنًا ضد الحكومة من قبل النخب

---

[1] توم بوتو مور، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة وميض نظمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت،لبنان، 1986، ص 31، 32.
[2] فيليب كوركوف، **مرجع سابق**، ص 72.
[3] **الفلسفة السياسية لجون ديوي**، ترجمة سيرين الحاج حسين، موسوعة ستنافورد للفلسفة، مجلة حكمة، من اجل اجتهاد ثقافي وفلسفي، 2018، ص 6، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://hekmah.org/%، يوم 2020/08/25، على الساعة 13:44 مساء.

فحسب، بل أيضا كجانب من جوانب الحرية الفردية –الإنسانية التي لا يمكن أن تكون شيئا جيدا من دونها، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الديمقراطية ليست "ببساطة مُجرَّد شكل من أشكالِ الحُكم"، بل هي مفهوم اجتماعي وشخصي؛ وبعبارةٍ أخرى، هي ليست ميزة للمؤسسات السياسية فحسب، بل مجموعة واسعة من العلاقاتِ الاجتماعية، هذه الأهداف شائعة في عدد من المجالات الاجتماعية، وينبغي أن تَتَّخذ "أشكالًا صناعية، بالإضافة لأشكالِها المدنيّة والسياسية".

ويتطلب هذا الهدف مواطَنة مبنية على تنشِئة ديمقراطية لكَي يكون فعالًا، يُميّز هذه الأعمال المبكرة تأكيدها على أنّه من خلالِ الديمقراطية ضمن هذا المعنى الواسع والمثالي الذي يؤمن به (ديوي)، يتحقق تجسيد معنى الخالق في الإنسان... يصبح حيًّا، شيئًا حاضرًا... الحقيقة تُحضَر للحياة، ويُرفع حجبها؛ يتم اعتماد ثقة مشتركة تُسَن في جميع مجالات الممارسة، وليس في مجال واحد معزول يسمى المجال الديني، وبينما يتراجع عرض التصور المسيحي. [1]

يركز (جون ديوي) على أنّ الديمقراطية ليست مجرد شكل للحكومة بل أسلوب الحياة الاجتماعية والخبرة المشتركة المتبادلة، وازدياد عدد الأفراد المشتركين في مصلحة واحدة وانتشارهم على الأرض بحيث يصل كل واحد منهم عمله بأعمال غيره معتبرا أعمال غيره مفيدة وممددة لاتجاه عمله، ويعني تحطيم الحواجز التي فرقت بين الطبقات، الأجناس والأوطان التي حالت بين الناس وإدراكهم مغزى أعمالهم كاملا، ومن ثم تتحرر قواه التي كانت مكبوتة، مما يتيح الفرص الفكرية لجميع أفرادها بطريقة عادلة وهذا ما تصبو الديمقراطية إلى تحقيقه.[2]

فالديمقراطية تشكل هدفا متجددا باستمرار، ومشروعا جذريا للتحول غير النهائي الذي لا يختزل إلى مجرد مكتسبات محدودة للديمقراطيات التمثيلية المعاصرة، مع نزعاتها إلى حكم القلة، حيث يناهض (ديوي) ضد الفلسفات والسياسات التي تثبت لنفسها مثلا عليا مطلقة يتعلق الأمر بتطبيقها ولأن الطابع التجريبي للفعل السياسي، قد يعني الاقتراحات، والمشاريع التي ينبغي المشاركة فيها، وتنفيذها بطريقة متشددة.[3]

بالنسبة إلى (ديوي) تتضمن الديمقراطية عَلى أقل تقدير تعبيرا عن رغبات من جانب الناخبين، يساعد التصويت على حمايةِ الأفراد من الخبراء الوهميين الذين يرون أنهم يصلحون لدور تحديد مصالحِ

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 7، 8.
[2] جون ديوي، **الديمقراطية والتربية وهو مقدمة في فلسفة التربية**، ترجمة منى عقراوي وزكريا ميخائيل، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1954، ص 90.
[3] فيليب كوروكوف، **مرجع سابق**، ص 106.

الناس، ستنحدر فئة من الخبراء حتما لتصبِح فئة تختلف رغباتها عن رغبات البقية، وتشكل لجنة من القلة، لذا، فإنّ "أقوى نُقطة يُمكنُ اتخاذها نِيابة حتى عن مثل هذه الأشكال السياسية الأولية هي ما حققته الديمقراطية؛ التصويت الشعبي، وحكم الأغلبية، وما إلى ذلك، والتي تنطوي إلى حد ما على التشاور والمناقشة التي تتعلق بالاحتياجاتِ والمشاكل الاجتماعية.

يؤكد (ديوي) على أهمية النقاش، والتشاور، والإقناع، في صنع القرارِ الديمقراطي، وتوسع هذه العمليات الوعي العام بالمشاكلِ الحالية وتقويه، كما تساعد على إبلاغ المختص (الإداري) بالحاجات الاجتماعية[1].

إذن؛ لقد ساهم (جون ديوي) من خلال نظرته التشاركية في إرساء دعائم الديمقراطية التشاركية، بحيث يؤكد أن الديمقراطية المبنية على الحوار والتشاور موجودة في مختلف الأنساق الاجتماعية؛ النظام التربوي التعليمي وليست مقتصرة على النسق السياسي، وبهذا يؤكد أنّ حكم الأقلية طاغي فالديمقراطية الحقّة هي التي تعبر عن حاجات المواطنين مما يحطم الفوارق بين الطبقات بإضفاء طابع التشاركية عليها.

**3-1-4 إسهامات تالكوت بارسونز:**

في نظرية الفعل الاجتماعي يشير (بارسونز) إلى أنّ الفعل الاجتماعي عنده هو كل أشكال السلوك البشري التي تحكمها وتوجهها المعاني الموجودة في دنيا الفاعل الذي يمكن أن يكون فردا، جماعة، تنظيما أو حتى مجتمعا، الفاعل هو أي كيان كبُر حجمه أو صغُر يسلك في ضوء المعاني التي توجد في بيئته لا يحتكرها فاعل بعينه بل يشترك فيها آخرون، فالفعل الاجتماعي الذي يأتيه فاعل معين لا يتم إلا داخل موقف، وهناك مجموعة من العناصر داخل الموقف يتخلق من ترابطها جميعا التفاعل بين الفاعلين الموجودين داخل الموقف، ويضم الموقف الموضوعات الفيزيقية، الموضوعات الاجتماعية (الفاعلين الآخرين الموجودين في الموقف)، الموضوعات الرمزية (اللغة، القيم، المعايير) فالفعل الاجتماعي لا يمكن أن يتم إلا إذا توفرت عدة عناصر "الفاعل، الموقف والرموز ليتم التواصل داخل الموقف والمعايير التي توجه سلوك الفاعل وتضبطه".[2]

يرى (بارسونز) أنّ النسق الاجتماعي يقصد به مجموعة من الفواعل سواء كانوا أفراد أو جماعات، أو مجتمعات خاصيتهم الأساسية أنهم يشتركون في مميزات المكانة والوظيفة التي يؤدونها على أساس الدور المنوط بوضعيتهم وفق معايير وقيم مشتركة، فتتكون شبكة العلاقات التفاعلية الاجتماعية في إطار

[1] الفلسفة السياسية لجون ديوي، **مرجع سابق**، ص 15.
[2] أحمد زايد، **علم الاجتماع النظريات الكلاسكية والنقدية**، ب ط، د س، جامعة القاهرة، ص ص 114، 115.

المكانة والدور المنوط بكل فاعل من الفواعل الاجتماعية، ويجب أن يقيم إطار التفاعل توازنا وتكاملا بين توجهات وسلوك الفاعلين وأهدافهم، بما يؤدي إلى تناسق واتزان النسق الاجتماعي، وبما يخدم الغايات والمقاصد القصوى لجميع الفاعلين الاجتماعيين، ويتكون النسق الاجتماعي عند (بارسونز) من أربعة أنساق اجتماعية يتضمن كل نسق منها أنساق فرعية[1]، يتكون نسق الفعل من أربعة أنساق فرعية هي:

- **النسق الثقافي:** مرتبط بالقيم والمعايير.
- **نسق الشخصية:** يمثل الفاعل الاجتماعي الذي يسعى إلى إشباع حاجاته.
- **النسق الاجتماعي:** يخص أدوار المكانة أي مراكز اجتماعية ترتبط بتوقعات سلوكية.
- **النسق العضوي:** مرتبط بالتكيف مع البيئة المادية.[2]

كما يشير (بارسونز) أنّ النسق الاجتماعي ينقسم بدوره إلى أنساق فرعية أربعة كل منها يحقق وظيفة من الوظائف الأربع (التكيف، وتحقيق الهدف والتكامل والمحافظة على النمط)،[3] وهذه نماذج الوظائف الأربع استخدمها لتحليل أنساق المجتمع الفرعية وميّز بين أربعة أنساق فرعية هي: النسق الاقتصادي، النسق السياسي، الروابط الاجتماعية، التنشئة الاجتماعية.

- **النسق الاقتصادي:** يشتمل على مجموعة الأنشطة الخاصة بالإنتاج والتوزيع يحقق وظيفة التكيف.
- **النسق السياسي:** يشتمل على مجموعة الأنشطة التي تتصل باتخاذ القرارات وتعبئة الموارد وظيفته تحقيق الهدف.
- **الروابط المجتمعية:** هي مجموعة النظم التي تعمل على إقامة علاقات متبادلة بين الأفراد والجماعات وظيفته تحقيق التكامل.
- **التنشئة الاجتماعية:** بواسطتها يتم نقل ثقافة المجتمع إلى الأفراد الذين يدمجونها وتصبح عاملا في خلق الدافعية للسلوك الملتزم، وظيفتها المحافظة على نمط المجتمع، وكلها ترتبط بعلاقات اعتماد متبادل.

والمخطط الآتي يوضح نظرية الفعل الاجتماعي لتالكوت بارسونز:

[1] محمد غربي، إبراهيم قلواز، **النظرية الوظيفية: نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية**، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد الأول، العدد الثالث، سبتمبر 2019، مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية، جامعة الأغواط، ص 170.
[2] توم بوتومور، **مرجع سابق**، ص 32.
[3] أحمد زايد، **مرجع سابق**، ص 124.

**شكل رقم 3: مخطط يوضح نسق الفعل عند تالكوت بارسونز**

**المصدر: إعداد الدراسة بالاعتماد على كتاب أحمد زايد**

فالوظيفية التي تقوم عليها هذه النظرية هي تصور المجتمع في شكل نسق system، يضم مجموع من الأجزاء البناءات: اقتصادي، سياسي، ديني، ثقافي، تعليمي... إلخ)، وكل بناء يؤدي وظيفة محددة، وإذا تمكنت هذه الأجزاء من تأدية وظائفها على أكمل وجه، فهي بذلك تساهم في إشباع حاجات بعضها بعض (وفق مبدأ التساند الوظيفي)، وبالتالي سيكتب لهذا المجتمع الاستقرار والاستمرار.[1]

**3-2 إسهامات النظرية الماركسية:**

**3-2-1 إسهامات كارل ماركس:**

جاء إسهام (ماركس) للديمقراطية في نظرية الطبقات الاجتماعية التي صاغها لأوّل مرّة بشكل شامل، ففسر الديمقراطية بأنها نتيجة تغيرات في المجتمع، وطبقا لهذه النظرة فإن الثورات السياسية الديمقراطية قد تحققت على أيدي طبقة جديدة (البرجوازية) تكونت خلال عملية تطور الرأسمالية التجارية والصناعية، ومستقبل الديمقراطية سيتأثر إلى درجة حيوية بالاتجاهات الكامنة في الإنتاج الرأسمالي والعلاقة بين البرجوازية والطبقة الجديدة الأخرى في المجتمع الرأسمالي- البروليتاريا.

وكانت المسألة الحاسمة لماركس هي المسألة الاجتماعية أيّ وضع ومصالح ونضال الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية والديمقراطية معا، وهنا توضع الديمقراطية في إطار اجتماعي عريض، يكون العنصر الغالب فيه هو المصالح والتوجهات السياسية للطبقات الاجتماعية المشتبكة في صراع طبقي.[2]

وهذا لا يعني أن الديمقراطية لا ينظر إليها بوصفها الشكل السياسي الذي يتخذه حكم البرجوازية بالرغم من أنها تاريخيا إنجاز للبرجوازية، وتقدم فعلي بالنسبة للأشكال السابقة، وسمة تقدمية الرأسمالية، فالديمقراطية في رأي (ماركس) تشتمل على تناقض وتوتر بين مبدأ الديمقراطية أي مشاركة كافة أعضاء المجتمع في تنظيم حياتهم المشتركة، والشكل المحدود الذي تتخذه الديمقراطية في مجتمع طبقي تسيطر فيه البرجوازية.[3]

ووفقا لكارل ماركس تكون أشكال الديمقراطية لمجتمع متحول –الأشكال الديمقراطية للشيوعية في طورها الأول- سيرورة هدف، هو ديمقراطية للمواطنين المنتجين، المتشاركين بحريّة في محاولة للتحكم جماعيا بحياتهم الاجتماعية، في مثل هذا المجتمع، يكون البشر متساوين بوصفهم مواطنين ومتساوين

[1] محمد جبالة، **إشكالية الديمقراطية؛ رؤية سوسيولوجية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، القسم ب، العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 164.
[2] توم بوتومور، **مرجع سابق**، ص 26.
[3] **المرجع نفسه**، ص 27.

بوصفهم منتجين: متساوين بوصفهم مواطنين لأنهم متساوون بوصفهم منتجين، ضمن ذلك المجتمع الذي سيبقى متخيلا مهما كان واقعيا طالما أن المساواة المواطنية تتعارض مع تفاوت اجتماعي، هي تجريد له.[1]

إذن؛ فالمجتمع الديمقراطي الجديد وفقا للماركسية ينشأ من خلال العمل المنظم للطبقة العاملة الدولية، ويفضي إلى تحرير سائر الشعب ومنح الأفراد حرية التصرف بعيدا عن مكبلات سوق العمل، وهكذا تنتفي الحاجة –أو تقل إلى حدها الأدنى– لوجود الدولة، والتي لم توجد أصلًا سوى لفرض الاغتراب.

كما ذكر (ماركس) في وثيقته نقد برنامج (غوتا):"بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي ثمة فترة انتقالية ثورية من الأول للآخر، يتزامن ذلك مع فترة انتقال سياسية تكون فيها الدولة عبارة عن ديكتاتورية البرلويتاريا الثورية"، لم يستبعد (ماركس) احتمالية حدوث انتقال سلمي في بعض البلدان ذات الهياكل المؤسساتية الديمقراطية الراسخة (مثل بريطانيا، والولايات المتحدة، وهولندا)، ولكنه افترض أنه في البلدان حيث لا يتمكن العمال من "تحقيق أهدافهم بوسائل سلمية فلابد أن القوة هي الوسيلة الأنجع لقيام ثورتنا"[2].

وحسب (ماركس) أنّ قيام حكومة ديمقراطية في مجتمع رأسمالي هو أمر مستحيل، مشيراً إلى أنّ هذه الديمقراطية مشروطة بتحويل في أسس المجتمع نفسه، وينطلق هذا الاعتبار من مفهومه للدولة، بالنسبة للفكر الليبرالي، الدولة هي الممثل الجماعي (أو العام)، مقابل الأهداف والهواجس الشخصية للأفراد. لكن، حسب (ماركس) و(إنجلز)، هذه الفكرة ليست إلا محض خيال، حين تتعامل الدولة مع الناس بمساواة حسب المبادئ التي تحمي الحريات الفردية وحقّ التملّك، فإنها قد تتصرف بحياد، لكنها تولّد نتائج منحازة، أيّ؛ بقولٍ آخر، لا مهرب من انحيازها لامتيازات الملاّكين.[3]

يشير (ماركس) إلى أنّ الدولة هي جسم طفيلي على المجتمع المدني، ومصدرٌ مستقل للفعل السياسي في آنٍ معاً، ويصفها بأنها مجموعة هائلة من المؤسسات القادرة على نمذجة المجتمع المدني، والقادرة أيضاً على تقييد قدرات البرجوازيّة، بالإضافة إلى ذلك يمنح (ماركس) الدولة درجة معينة من الاستقلالية عن المجتمع: الأفعال السياسية هي نتيجة التداخل بين تحالفات معقدة وأحكام دستورية.[4]

---

[1] هنري مالر، **ماركس والديمقراطية والشيوعية**، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://ayman1970.wordpress.com/2011/12/09/%، يوم 2020/08/26، على الساعة 12:44 مساء.

[2] إطلع على الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8، يوم 2020/08/25، على الساعة 20:59 مساء.

[3] **الديمقراطية عند كارل ماركس**، اطلع على الموقع الإلكتروني:https://www.aljumhuriya.net/ar/34005 ، يوم 2020/08/25، على الساعة 20:59 مساء.

[4] **المرجع نفسه**، دون صفحة.

وعليه تسعى الفلسفة السياسية لكارل ماركس إلى تغيير الأنظمة الفاسدة ولا تقتصر فقد على محاولة فهمها... وعندما تنتصر البروليتاريا وتسقط الرأسمالية تحل حكومة البروليتاريا محلها وتستولي على وسائل الإنتاج بحيث لا يبقى هناك أي استغلال، ويرى ضرورة بقاء الحكومة في المرحلة الانتقالية لأنه لابد من تدريب البروليتاريا على القيام بأعباء الحكم وتنظيم اقتصاد البلاد بطريقة علمية مدروسة.[1]

**3-2-2- إسهامات فريديريك إنجلز:**

يعدّ (فريديريك إنجلز) من أنصـــار الديمقراطية الاشـــتراكية، حيث يرى أن هدف الديمقراطية هو تحقيق المســـاواة الاجتماعية، من خلال تبني الديمقراطية الاجتماعية التي ترمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، ذلك أنها نظرية تعبر عن إرادة الشعب، وهي تخلص المجتمع من الطبقية لهذا يقول فريديريك إنجلز: "الاشتراكية ظهرت نتيجة صرخة ألم ومعاناة الإنسان "، وبالتالي فهي تخلق مجتمع متوازن متعاون، وهذا عن طريق المساواة بين أفراد المجتمع، ولهذا نجد زميله (ماركس) ينادي بالديمقراطية الاجتماعية، لأن الديمقراطية من غير مساواة تؤدي إلى هيمنة الرأسماليين واستغلالهم لأغلبية أفراد الشعب وبالتالي ظهور الطبقية، فالمساواة هي بوابة الديمقراطية، ولتجسيدها تتطلب ركيزتين:

- **تكافؤ الفرص:** أيّ؛ المســـاواة بين جميع الأفراد من خلال ديمقراطية التعليم والعلاج المجاني ونظام الحزب الواحد الذي يعبر عن إرادة الجماهير وليس هناك مجال للمنافسة السياسية.

- **محاربة الاستغلال:** وذلك بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل تأميم وسائل الإنتاج ومختلف المرافق المالية والاقتصادية للقضاء على التفاوت الطبقي (محو الفوارق الطبقية بين الناس وغزالة الفقر والبؤس عن الطبقة العاملة)، التي هي مصدر الإنتاج والثروة في المجتمع، أيّ؛ إنّ المهم للدولة الاشتراكية ليس تسجيل حقوق المواطنين السياسية في دساتير، وإنما رفع المستوى المادي والفكري لهم، لأن الجماهير تعبر عن إرادتها وطموحاتها السياسية داخل جهاز الحزب الواحد وليس هناك مجال للمنافسة السياسية، لأن فكرة التعددية غير واردة، فالأفراد متساوون والشعب يشكل وحدة متجانسة.[2]

إذن؛ فالمدخل الماركسي ينظر إلى الديمقراطية من حيث إنها كفاح ونضال البروليتاريا لأجل إسقاط سيطرة الرأسمالي وبناء دولة تسودها المساواة والعدالة الاجتماعية وتعدم فيها الفوارق الطبقية والصراع الطبقي.

---

[1] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص 367.

[2] منتديات الجلفة، **هل غرض الديمقراطية تحقيق الحرية السياسية أم المساواة الاجتماعية**، إطلاع على الموقع الإلكتروني: https://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-964523.html، يوم 2020/08/26، على الساعة 14:18مساءا.

### 3-3 إسهامات النظرية التفاعلية الرمزية:

ترى نظرية التفاعلية الرمزية أن الذات هي التي تؤثر في المجتمع، بمعنى أن الناس هم الذين يؤسسون المجتمع بأفعالهم وتصرفاتهم وسلوكياتهم الواعية والهادفة، حيث ينطلق أنصارها من أن المجتمع هو الذي يشكل الأفراد ويصنعهم، ولكن للفرد دور وفعل إبداعي في صنع هذا المجتمع بأفعاله الرمزية والتواصلية، كما يرى (وليام توماس) رائد هذه النظرية أنّ هناك تفاعل متبادل بين الذات والمجتمع، مثل تفاعل المدرس مع التلميذ بشكل مزدوج.[1]

ومن أهم مؤسسي هذه النظرية (ماكس فيبر) في دراسته الفعل الاجتماعي، (جورج هربرت ميد) في دراسته للعلاقة بين العقل والذات والمجتمع، (جوفمان إرفينج) في دراسته للحياة الاجتماعية والحياة المسرحية، و(هربرت بلومر) وغيرهم...

#### 3-3-1 إسهامات جورج هربرت ميد:

ركز (جورج هربرت ميد) على عمليات التفاعل الاجتماعي بين الفاعل وبيئته الاجتماعية وافترض أن حقيقة البيئة ترتكز على تأويل الفرد لمحيطه، كما أنّ العلاقة بين الفاعل ومحيطه متغيرة وليست ثابتة، فالفاعل كائن قادرا على تأويل العالم من حوله (قراءة المعاني التي يتصورها لعالمه الاجتماعي والطبيعي)، وبهذا يؤكد على العلاقة التفاعلية التبادلية بين الذات والمجتمع ومركزها هو التنشئة الاجتماعية.[2]

تستند على مفاهيم رئيسية هي: الرموز والمعنى والتوقعات والسلوك والأدوار والتفاعل.

– **الرموز والمعنى:** ينطلق (ميد) من مسلّمة أساسية: "أن الإنسان، شأنه شأن الأنواع الحيوانية الأخرى هو كائن نشط وفعال، إنّ جميع الأنواع الحيوانية تمارس حركات وإشارات وتصدر أصوات في استجابتها لبعضها بعض، لكن النوع الإنساني فقط هو الذي سرعان ما يحول تعبيرات الوجه أو الإشارات إلى رموز، وأصوات وأفعال تنطوي على معنى، وتكتسب الرموز أهميتها وتصبح ذات دلالة حينما تكتسب المعنى نفسه لدى مستقبلها والذي كان في ذهن مرسلها.

فالمعنى يصبح مشتركا في حالة وجود رموز اجتماعية تكتسب من خلال التفاعل الاجتماعي مع الآخرين، ولكي يصبح الإنسان إنسانا فإنه لابد من أن يمتلك القدرة على التفكير التي هي نتيجة لسياق لغوي، وهنا ينتج أن التفاعل الاجتماعي ظاهرة اجتماعية ويقوم بها الناس الذي هم بدورهم كائنات اجتماعية وإنسانيتهم نتجت عن هذا التفاعل الاجتماعي الرمزي مع الآخرين.

---

[1] جميل المحمداوي، **مرجع سابق**، ص 91.

[2] عدنان أحمد مسلم، **محاضرة بعنوان النظريات الاجتماعية**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، السنة الثالثة، الفصل الأول، جامعة دمشق، ص 7.

– **التوقعات والسلوك:** المجتمع هو عبارة عن مجموعة التفاعلات التي تجري بين أعضائه، ويتكون من جماعات يرتبط الأفراد من خلالها ببعضهم بعض، إضافة إلى العلاقات التي تربط بين هذه الجماعات ذاتها كجماعات.[1]

وحسب (جورج هربرت ميد) يتم تنظيم وتنسيق السلوك داخل الجماعات وبين بعضها بعض من خلال التوقعات، فالناس يتعلمون التصرف بالطريقة التي يتوقعها الآخرون منهم، مع مراعاة الأنماط السلوكية التي تحدث في المؤسسات والنظم الاجتماعية التي أوجدوها.

– **الأدوار والتفاعل:** تلك التوقعات المرتبطة بسلوك الأشخاص تسمى أدوارا، والتفاعل يكون في السلوكيات الفرد التي يسلكها ذلك الفاعل في الجماعة التي يكون فيها.[2]

**3-3-2 أمّا بالنسبة لإسهامات هربت بلومر:**

يشترك (هربت بلومر) مع زميله (جورج هربرت ميد) في أنّ التفاعل الرمزي هو الخاصية التي تميز التفاعل البشري، وتنطوي هذه الخاصية على ترجمة رموز وأحداث الأفراد وأفعالهم المتبادلة وتمركزت فرضياته على ثلاثة عناصر هي:

– البشر يتصرفون تُجاه الأشياء على أساس معاني تلك الأشياء بالنسبة لهم.

– تلك المعاني هي نتاج التفاعل الاجتماعي الإنساني.

– المعاني تخضع للتعديل والتغيير ويتم استعمالها عبر عمليات التأويل التي يستخدمها الفرد في تعامله مع الإشارات التي يواجهها.[3]

يمكن القول بأن التفاعلية الرمزية تبدأ إذن؛ في تحليل الأنساق الاجتماعية من الميكروسوسيولوجيا (مستوى الوحدات الصغرى) المتمثلة في الفرد وسلوكه كمدخل لفهم النسق الاجتماعية، وتنتقل إلى الماكروسوسيولوجيا (الوحدات الكبرى) المجتمع تنظيماته المختلفة، ومنه فالتفاعلية الرمزية تنظر إلى المجتمع والسلوكيّات الاجتماعية للأفراد على أنها مبنية على أساس التفاعل الاجتماعي هذا الذي بدوره يستند على الرمز والمعنى والتأويل والتوقعات وهذه أمور يمكن أن تساهم في فهم موضوع الثقافة السياسية كونها تتكون من: محدد معرفي المتمثل في طبيعة المعارف السياسية، ومحدد وجداني المتمثل في طبيعة العلاقات الممكنة بين المواطنين والقادة ومدد تقيمي الذي يعبر عن إصدار الأفراد أحكام وتقييمات على

---

[1] محمد عودة، **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، مصر، 1993، ص 97.

[2] **المرجع نفسه**، ص 98.

[3] **هربرت بلومر والنظرية التفاعلية الرمزية ... التفاعل الرمزي هو السمة المميزة للتفاعل البشري.** تربية وثقافة، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://lahodod.blogspot.com/2013/12/blog-post_9887.html، يوم 2020/08/26، على الساعة 18:25 مساء.

الظواهر والمؤســـســـات، وكيف تنعكس هذه التوليفة وتتفاعل لتدفعه لإنتاج ديمقراطية تشـــاركية تتطلب التشاور والحوار الذي بطبيعة الحال ينتج عن ذلك التفاعل الاجتماعي الإنساني.

**4- إسهامات نظرية المشاركة الديمقراطية:**

تعود إلى (كارول باتمان) وهذا من خلال تعرضـــها لأعمال عدد من العلماء أمثال (جوزيف شومبيتر/ joseph Schumpeter) وكتابه الشديد التأثير (الرأسمالية والاشتراكية الديمقراطية)، حيث يمنح إلى حد ما النظام السياســي الأولوية والقيادة والسيطرة ومن ثم يعطي مكانة ثانوية للنظم الأخرى، حيث وصف (شومبيتر) الديمقراطية على أنها منهج سياسي وتنظيم مؤسسي للوصول إلى القرارات فمن خلال المشاركة السياسية والتنافس على أصوات الناس يحصل الأفراد على المقدرة على اتخاذ القرارات ثم إنّ هذا التنافس هو تنافس على السلطة والزعامة.

آمن (شـــومبيتر) بالرأي القائل: "إن المواطنين عندما يحاولون التأثير على النواب من خلال آراء شخصية فهذا أمر مخالف لروح الأسلوب الديمقراطي"[1].

تشير (كارول باتمان) إلى أنّ نظام المشاركة عند (جون جاك روسو) هي المشاركة في صنع القرارات وتعد القائدة المحورية لذلك هي الدور التعليمي المؤثر وقد تم تصـــميمه لكي يقوم بتطوير العمل الاجتماعي والسياسي المسؤول، وهذا سيصبح ذاتي التدعيم بمجرد إنشائه وكلما شارك المواطن زادت قدرته على المشاركة وتحسنت أكثر، وهذا التطوير للطبيعة البشرية هو أحد أسباب وجود نظام المشاركة، كذلك إعطاء الفرد السيطرة على شؤون حياته وإن القرارات الجماعية ستكون أكثر سهولة من حيث قبولها من قبل الأفراد كذلك وجود فائدة التكامل وخلق شعور الانتماء إلى المجتمع.[2]

وقد عرف (جوزيف شومبيتر) الطريقة الديمقراطية في كتابه (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية) على أنها: "ذلك الترتيب المؤسساتي الهادف إلى الوصول إلى قرارات سياسية تحقق الخير العام بجعل الشعب نفسه يقرر المسائل عبر انتخاب أفراد يجتمعون لتنفيذ إرادته".[3]

فهذه النظرية تؤكد على دور مشاركة المواطن في صنع القرار وإرادة الشعب كأحد الآليات الفعالة لتحقيق النظام الديمقراطي، مع تأكيدها على دور التنشئة الاجتماعية والسياسية لتفعيل تلك المشاركة، فهي بذلك تشير بشكل غير مباشر إلى الديمقراطية التشاركية.

---

[1] سامية خضر صالح، **مرجع سابق**، ص 43.
[2] **المرجع نفسه**، ص 44.
[3] جوزيف شومبيتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2011، ص 483.

**5- إسهامات روبرت ميشيلز:**

نشر (ميشيلز) كتاب بعنوان (الأحزاب السياسية) بعنوان فرعي بحث في نزعات الأقلية، ركّز فيه على تحليل الحزب الدّيمقراطي الاجتماعي الألماني قبل الحرب العالمية الأولى، محذّرا من المؤسسات البرلمانية ومن سياسة الأحزاب.

يوضح (ميشيلز) كيف أن تقسيم العمل حتى في منظمة تدعي الديمقراطية يحمي هيمنة المتخصصين على غير المتخصصين، وبالتالي هيمنة القياديين على الأعضاء، ما يسميه "قانون الضرورة التاريخية لحكم الأقلية"، إذا تتأصل نزعة حكم الأقلية هذه بداية في منطق تقنيات المهام داخل المنظمة، ثم تتخصص المهام تدريجيا وتصبح احترافية، وحينئذ تولد في أوساط القياديين "مصلحة خاصة" وهكذا سينزع حزب العمال الديمقراطي الحديث إلى الاستقلال قياسا إلى أعضائه وإلى الطبقة الاجتماعية التي يهدف أن يمثلها.[1]

وفى هذا الكتاب (الأحزاب السياسية)، سلّط عالم السياسة المعروف (روبرت ميشيلز) الضوء على قصور الديمقراطية التمثيلية الأبرز، حيث ظلت تتطور سلبا حتى صارت تمثل حكم الأقلية، وقد سنّ في هذا الإطار قانونا سماه (القانون الحديدي للأوليجاركية أو الأقلية)، مؤداه أنه مهما ادعى إلى تنظيم سياسي أو برلمان تمثيله لإرادة الأغلبية فإنه بمرور الوقت غالبا ما يستأثر بعملية اتخاذ القرارات الكبرى فيه مجموعة صغيرة من القيادات السياسية، وبدورها ذهبت نظريات الصفوة إلى أنه توجد بكل مجتمع أقلية تأتى عبر صناديق الاقتراع، وتنفرد بإصدار القرارات الكبرى التي تتعلق بتسيير الأمور في المجتمع، وقد خلص (ميشيلز) إلى أن الديمقراطية التمثيلية في أقصى مناقبها قد تلجم حكم الأقلية لكنها لا تمنعه.[2]

**6- إسهامات صامويل هنتجتون:**

فسر صامويل (هنتجتون) ظاهرة فقدان الاستقرار السياسي في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية أنه ناتج عن الإخفاق في توفر مبدأ الربط، حيث قال (توكفيل): "من بين القوانين التي تحكم المجتمعات البشرية هناك قانون يبدأ أكثر دقة ووضوحا من سائر القوانين، إذا كان للناس أن يظلوا متمدنين أو أن يصبحوا كذلك، ينبغي أن ينمو مبدأ الربط بينهم ويتقدم بالنسبة نفسها لازدياد المساواة في الأوضاع الاجتماعية"[3].

---

[1] فيليب كوروكوف، **مرجع سابق**، ص 73.
[2] **روبرت ميشلز**، المعرفة، اطلع على الموقع الإلكتروني:https://www.marefa.org/% ، يوم 2020/08/25، على الساعة: 12:50 مساء.
[3] صامويل هنتجتون، **مرجع سابق**، ص 11.

فتنمو المساواة في المشاركة السياسية بسرعة أكبر من مبدأ الربط بين الناس، من خلال التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي يزيد من الوعي السياسي ويضاعف المطالب السياسية والمشاركة السياسية، وهذه التغييرات تفوض للسلطة السياسية والمؤسسات السياسية التقليدية إيجاد أسس جديدة للترابط السياسي ولمؤسسات جديدة تجمع بين الشرعية والفعالية، بينما ينتج عن عدم الاستقرار السياسي والفوضى نسب التنظيم السياسي والمؤسساتية منخفضة، وبهذا تكون مشكلة السياسة هي التباطؤ في تطور تلك المؤسسات السياسية التي يتراجع فيها التغير الاجتماعي والاقتصادي.[1]

كما يبرز إسهامه من خلال هذا الكتاب **(النظام السياسي لمجتمعات متغيرة)** بتبيان الرابطة بين القوى الاجتماعية والمؤسسات السياسية، فيرى أنه يعكس مستوى الاجتماع السياسي الذي يصل إليه المجتمع، العلاقة بين مؤسساته السياسية والقوى الاجتماعية التي تشكلها، وتمثل القوة الاجتماعية جماعة عرقية أو دينية أو إقليمية أو اقتصادية، وتشمل العصرنة بدرجة كبيرة على مضاعفة القوى الاجتماعية وتوظيفها في المجتمع ( جماعات القربى والعرق...)، أمّا التنظيم السياسي فهو ترتيب من أجل المحافظة على النظام وحل الخلافات واختيار القادة الموثقين، والاجتماع السياسي البسيط ليس في حاجة لمؤسسات سياسية ذات درجة عالية من التطور كونه يتمتع بالوحدة الآلية، إلا أنه كلما ازداد المجتمع تعقيدا كان في حاجة إلى المؤسسات السياسية التي تعدّل وتعيد توجيه تلك السلطة كي تصبح هيمنة قوة اجتماعية واحدة منسجمة مع تجمع الأكثرية.[2]

**7- إسهامات المدرسة السلوكية:**

يعدّ (روبرت دال) أنّ السلوكاتية كحركة لدمج الدراسات الفلسفية بالنظريات والوسائل والاكتشافات ووجهات النظر المتاحة في علم النفس والاجتماع والأجناس والاقتصاد، ومحاولة جعل مكونات علم السياسة أكثر علمية، وتسعى السلوكية إلى تحديد كل ظواهر على أسس من السلوك الملحوظ.

فالسلوكية أكبر من مجرد حالة نفسية بمعنى أنّ الباحث الذي يتناول مبدأ السلوك السياسي يود أن ينظر إلى المشاركين في النظام السياسي كأفراد لهم عواطف وتحيّزات وميول، وهي محاولة لجعل المكون التجريبي للنظام أكثر علمية بمعنى أنها مدخل يؤدي إلى المساعدة على شرح الجانب التجريبي للنظام

[1] **المرجع نفسه**، ص 12.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص 17، 18.

الحياة السياسية بواسطة نظريات ومعايير للرهان تكون مقبولة طبقا للقوانين والاعتقادات الخاصة بالعلم التجريبي الحديث.[1]

حيث ناصر (ديفيد ترومان) هذا الاتجاه بتعريف السلوك السياسي على أنه: "عملية فهم تلك الأفعال والأفعال الداخلية للجماعة التي تدخل في عملية الحكم، ووضع تحت عنوان السلوك السياسي الأنشطة البشرية كجزء من الحكم، حيث يؤكد أن السلوك السياسي لا يجب أن يكون تخصصا بل يهدف إلى تحديد كل ظواهر الحكومة على أساس من السلوك الملحوظ، كما يشمل على تشغيل وتوسيع معظم المجالات التقليدية للعلوم السياسية.[2]

**7-1 إسهامات روبرت دال:**

يصور (دال) في كتابه **(الديمقراطية ونقادها)** كونها كيانا موجودا بالفعل، فيعرفها: "على أنها مجموعة من المؤسسات والممارسات السياسية، أو هيئة خاصة للحقوق، أو نظام اجتماعي واقتصادي، أو منظومة تضمن تحقيق نتائج معينة، أو عملية فريدة تقوم بصنع قرارات جماعية وملزمة"[3]. وقد كان هذا التصور للنظرية الديمقراطية أشبه بشبكة ثلاثية الأبعاد:

– شبكة كبيرة يتعذّر فَهمها من خلال نظرة واحدة.

– شبكة يتكون هيكلها من جدائل مترابطة ومختلفة المرونة، وفي الوقت الذي تتكون بعض أجزاء الشبكة من جدائل يرتبط بعضها ببعضها الآخر بصلابة، هناك أجزاء أخرى يتماسك بعضها الآخر على نحو أقل إحكاما، بل تكون بعض الارتباطات فيها ضعيفة للغاية.[4]

ويرى (دال) أنّ الحياة السياسية الأمريكية تتميز بتعدد واستقلال مراكز اتخاذ القرارات، ولا يوجد في ظل التعدد السياسي نخبة أو طبقة تسود الحياة السياسية أو تسيطر عليها، بل بالعكس يوجد الكثير من القادة الذين يترأسون جماعات مستقلة، ويتنافسون أحيانا ويأتلفون أحيانا أخرى بشكل يغير صورة المجتمع بلا توقف تحت رقابة الشعب.[5]

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتجية إدارة السلطة**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004، ص 51.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 51، 52.

[3] روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة نمير عباس مظفر، دار الفارس للنشر والتوزيع، المؤسسة العربية للدراسات، ط2، 2005، بيروت، لبنان، ص 18

[4] **المرجع نفسه**، ص 20.

[5] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العلم المعاصر-1**، المركز، جامعة القاهرة، 2007، ص 261.

### 7-2 إسهامات دافيد إيستون:

نشر (دافيد إيستون) اللّبنات الأولى لمفهوم (النظام السياسي) في كتابه Political system، والتي تطورت بصورة واضحة في مقالتـه العلميـــة المنشورة بمجلة (World Politics) عام 1956م، وبصورة أكثر وضوحاً في كتابه (A system Analysis of Political Life) الصادرة عام 1965م، والذي يرى فيه (إيستون) وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة المركبة، والنظر إليها تحليلياً على أساس آلي منطقي على أنها "مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام الســياســـي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى، فوفقاً لاقتراب النظم، تميل المجتمعات والجماعات إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبياً تعمل في إطار بيئة أشـمل، هذه الكيانات يمكن نعتها بصـفة النظام نظراً لأنها تمثل مجموعة من العناصـر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، والتي يمكن تحديدها وقياســـها، هذه الكيانات لها أيضـــاً حدود مميزة تفصـــلها عن بيئاتها، فضـــلاً عن أن كل منها يميل إلى الحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من العمليات المختلفة، خاصـة عندما يتعرض للاضـطراب سـواء من داخل أو خارج حدوده مع بيئته الأوسع".[1]

فلقد كان لهذا الاتجاه السلوكي إسهامات بارزة في التنظير للنظرية الديمقراطية رغم بعض الانتقادات التي وجهت لروادها خاصة (دافيد إيستون) إلاّ أنه اهتم بدراسة سلوكيات الأفراد السياسية إزاء النسق السياسي مراعية في ذلك ميولات الأفراد واتجاهاتهم نحوه، كما ساهمت نظرية تحليل النظم في إعطاء أبعادا كثير لتفسير السلوك السياسي كونه ينتج عن أحد أهم الأنساق المجتمعية وهو النسق السياسي الذي بدوره هو جزء من النسق الكلي، كما أنهم ساهموا في دراسة الديمقراطية من خلال دراسة المشاركة السياسية كأحد المؤشرات التي توحي بوجود نظام ديمقراطي.

ويمكن الاســتنتاج من هذا التراث النظري في دراســة الديمقراطية أنه تنوعت وتعددت التفســيرات والتحليلات النظرية لدى المفكرين في تفســير عملية الديمقراطية وفقا للمشــارب الفكرية والأيدولوجية لكل واحد منهم، حيث كان لكل منهم تصـور فكري منهجي مبني على أسـس ومفاهيم تشـترك مع بعضـها في أنها عملية أسـاسـية تعنى بسـيادة الشـعب والتداول على السـلطة، وتختلف من حيث طريقة تسـيير هذه الأسس وتطبيقها وفقا لتفسير كل منهم.

---

[1] جابر سعيد عوض، **إقتراب تحليل النظم في علم السياسة**، ندوة إقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، 1992، قاعدة بحث دراسات سياسية مصرية، اطلع على الموقع الإلكتروني:
https://sites.google.com/site/misraffairs/system_analysis، يوم 2020/08/26، على الساعة 23:06 مساءا.

**ثالثا: أشكال الديمقراطية:**

**1- الديمقراطية المباشرة: (النموذج الأثيني):**

هو النموذج السائد لفترة ليست بالهينة على مستوى الأهمية، فقد كانت مثال الديمقراطيات عبر التاريخ، والاستنارة التي وجدت الشعوب (الراغبة في التحرر) فيها النار والمشعل ولحظة الخلاص.

وكانت هذه الديمقراطية تجعل من الشعب هم الحكام والمحكومين في الوقت نفسه وذلك عبر المقولة الشهير (حكم الشعب نفسه بنفسه)، فالشعب هو مصدر كل السلطات وهو ممارسها، وهو المراقب لها والمحاسب عليها.

وامتازت هذه الديمقراطية بكونها تعتمد آلية التصويت المباشر في قراراتها في الشأن العام، كما من خصائصها أنّها كانت في إطار جغرافي صغير نسبيا يسمح بممارسة الشعب الصغير بدوره من ممارسة حكمه لنفسه بنفسه.[1]

هذا النوع من الديمقراطية يتولى فيها الشعب السلطة بنفسه دون أي تدخل، حيث يجتمع في منطقة واحدة لمباشرة سلطاته وممارستها في كافة القضايا سواء القضائية أو التشريعية أو التنفيذية، وكان هذا النظام مطبقا في الديمقراطيات لقلة عدد السكان.[2]

**2- الديمقراطية النيابية:**

يقوم الشعب باختيار أو انتخاب نواب يمثلونه ويتولون الحكم لمدة معينة باسمه ونيابة عنه.

ويتميز هذا النظام عن الديمقراطية المباشرة بإسناد مهمة مباشرة شؤون الحكم أو السلطة للنواب الذين ينتخبهم الشعب وليس أنفسهم وليس لأفراد الشعب أنفسهم.

بحيث يكون دور الشعب هو انتخاب النواب دون التدخل أو الاشتراك في شؤون الحكم، إلا أنّ دور الناخبين لا ينتهي عمليا بمجرد القيام بعملية التصويت، إذ إنّهم يمارسون نوعا من الضغط والرقابة على ممثليهم عن طريق الصحافة والتجمعات واللقاءات طيلة مدة نيابتهم.

أمّا العناصر الأساسية للنظام النيابي فهي:

- وجود برلمان منتخب بواسطة الشعب لمدة مؤقتة.
- استقلال النائب عن هيئة الناخبين بمجرد انتهاء العملية الانتخابية.

---

[1] علي عبود المحمداوي- حيدر ناظم محمد، **مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي**، لدار صفحات للدراسات والنشر، الإصدار الأول 2011م، سورية- دمشق، ص 50-51.

[2] محمد أحمد نايف العكش، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي (الأردن أنموذجا) (1999-2005)**، دار الحامد، ص 57.

- النائب يمثل الأمة كلها وليس دائرته الانتخابية فقط.[1]

تعرف الديمقراطية النيابية بأنها: النظام الذي يقوم على أساس انتخاب الشعب لنواب يمارسون السيادة نيابة عنه ولمدة محدودة، كما توجد مرادفات متعددة لهذا النوع من الديمقراطية وهي الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية غير المباشرة.

والميزة الأساسية للديمقراطية النيابية هي وجود مجلس نيابي منتخب من قبل الشعب يمارس السيادة نيابة عنه.[2]

**3– الديمقراطية شبه المباشرة:**

الديمقراطية شبه المباشرة هي النظام الوسط بين النظام الديمقراطية ونظام الديمقراطية النيابية.

فهي تقوم على وجود هيئات نيابية منتخبة (برلمان) من قبل الشعب وهذا هو مظهر الديمقراطية النيابية إلاّ أن أثر الشعب في هذا النظام لا يقتصر على انتخاب النواب بل يتدخل معه في الكثير من الأمور الهامة بعدّه صاحب السيادة ومصدر السلطات (وهذا هو مظهر الديمقراطية المباشرة).[3]

يتكون هذا النظام من مزيج بين الديمقراطية المباشرة والنظام النيابي، ويتمثل بقيام الشعب بانتخاب ممثلين عنه لمباشرة شؤون السلطة على أن يشارك الشعب مع النواب في بعض المهام الحيوية وهذه هي:

–**الاقتراح الشعبي:** ومؤداه قيام مجموعة من الناخبين بتقديم مشروع قانون مقترح إلى البرلمان الذي يتعين عليه مناقشته، وإصداره وفق الإجراءات المنصوص عليها في الدستور، وقد يكون الاقتراح في صيغة قانون متكامل أو مجرد فكرة، وهذا يتعين على البرلمان صياغته واستكمال إجراءاته الدستورية.

–**الاستفتاء الشعبي:** وهو أخذ رأي الشعب في مشروع قانون عادي أو تشريع دستوري لأخذ الموافقة أو الرفض، وقد يكون الاستفتاء قبل صدور القانون أو بعد صدوره.

–"**الفيتو" الشعبي أو الاعتراض الشعبي:** ومعناه حق عدد من الناخبين في الاعتراض على قانون معين أصدره البرلمان وذلك خلال مدة معينة من تاريخ الإصدار، حسب ما ينص عليه الدستور.

– **حل البرلمان:** في هذه الحالة يتم حل البرلمان كليا وليس إقالة نائب واحد بعينه، ويتم هذا الإجراء بواسطة طلب أو اقتراح مقدم وموقع عليه من عدد معين من الناخبين، ويترك للدستور تحديد هذه الأغلبية،

[1] **المرجع نفسه**، ص58.
[2] لمى علي فرح الظاهري، **مرجع سابق**، ص33.
[3] **المرجع نفسه**، ص40.

وبعد هذا الإجراء يعرض الأمر على الشعب لإبداء رأيه فيه فإذا وافق على الطلب حُلَّ البرلمان ووجب إجراء انتخابات جديدة، أمّا إذا لم يوافق الشعب على الحل اعتبر هذا الاستفتاء بمثابة تجديد الثقة بالبرلمان.[1]

**رابعا: تقسيمات الديمقراطية:**

**1- الديمقراطية الليبرالية (الدستورية):**

هذا النوع من الديمقراطية دعا إلى المطالبة بإشراك الأقليات في الحكم عبر تقسيم السلطات أو عبر تفعيل آلية المعارضة الموجهة، حيث تهتم بحقوق الأفراد كأفراد وليس كشعب أو أمة أو أغلبية فمفهوم الأقلية هو حجر الزاوية في التنظير الليبرالي.[2]

لا يؤمن الفكر الليبرالي بوجود فاعلين اجتماعيين تحددهم القيم والعلاقات الاجتماعية في آن معا، بل يؤمن بالمصالح والامتيازات الخاصة ويسعى لفسح المجال لها، دون إلحاق الضرر بالآخرين وامتيازاتهم[3]... فالفكر الليبرالي يستبعد كل مبدأ تمثيلي للمنتخبين بالنسبة للفاعلين والحركات الاجتماعية، ورفضه وجود مجال اجتماعي ذلك أنه لا يعترف إلا بالتنظيم السياسي والمصالح.[4]

كما تقوم على الإيمان بالنزعة الفردية القائمة على حرية الفكر والتسامح واحترام حقوق الإنسان وضمان حقه بالحياة، وعَدِّ المساواة أساسا للتعاون واحترام الأفراد وضمان حرياتهم دون وجود دور للدولة في العلاقات الاجتماعية أو الأنشطة الاقتصادية إلا في حالة الإخلال بمصالح الفرد والمجتمع.[5]

كانت الليبرالية كمذهب اقتصادي مهيمن في القرن 17و 18 تحت شعار (دعه يعمل دعه يمر) ومع تطور الرأسمالية واتساع الاهتمام بالشؤون السياسية العامة بفضل نضال الطبقة العاملة وغيرها من الطبقات والفئات البرجوازية إلى نقل مفهوم الليبرالية لحرية الاختيار من المجال الاستهلاكي إلى المجال السياسي لتكتسب أبعاد ديمقراطية.[6]

إن الشغل الشاغل للتقليد الديمقراطي الليبرالي هو تقييد السلطة السياسية المفروضة على المواطنين، فالليبرالية حرية فردية في عالم المجتمع المدني، ويمكن أن تكون الديمقراطية وسيلة لتحقيق هذه الغاية، لكنها في حد ذاتها ليست غاية، والجوهر الديمقراطي في طريقة التفكير هذه هو المساواة السياسية

---

[1] محمد أحمد نايف العكش، **مرجع سابق**، ص58-59.
[2] على عبود المحمداوي، حيدر ناظم محمد، **مرجع سابق**، ص 52.
[3] آلان تورين، **ما الديمقراطية؟**، ترجمة عبود كاسوحة، دراسات فلسفية 57، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2000، ص 80. على الموقع الإلكتروني:https://foulabook.com/ar/book/، يوم 22/ 2020/06، على الساعة 23:00 مساء.
[4] **المرجع نفسه**، ص 81.
[5] علي عبود المحمداوي، حيدر ناظم محمد، **مرجع سابق**، ص 53.
[6] منذر خدام، **أسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة**، منشورات دار الثقافة، سوريا، دمشق، 2004، ص 95.

للمواطنين... واعتبر (جون ستيورات مل) أنّ الديمقراطية عنصر مهم في التنمية الإنسانية الحرة، ويمكن أن تقود المشاركة في الحياة السياسية إلى توسع كبير ومنسجم في القدرات الفردية.[1]

وعليه فالديمقراطية الليبرالية ما هي إلاّ نظام سياسي يجمع في الوقت نفسه الليبرالية والديمقراطية في آن واحد، وهذا النظام يقوم على الحريات الفردية والعمل الجاد على ترجمة إرادة الشعب في السياسيات العامة.[2]

والملاحظ في هذا النوع أن الديمقراطية هي ديمقراطية يحكمها الدستور، وتتخذ من المصلحة الفردية وحماية حق الفرد بسيادة القانون مبادئ أساسية لها، وبالتالي فهي عكس الديمقراطية التي ترتكز على الأغلبية، حيث إنها تهتم بحقوق الفرد دون التأثير على حقوق الجماعة.

**2- الديمقراطية التشاركية:**

لقد تم التعريف بهذا الصنف من الديمقراطية الذي يعدّ أحد متغيرات الدراسة الحالية، لذلك سنحاول التعرض له في محاولة للتّفريق بين مفاهيم مشابهة له هي: الديمقراطية التشاورية، الديمقراطية التداولية.

إنّ الديمقراطية التشاركية تقوم على مجموعة عناصر هي كالآتي:

-تبني مفهوم الديمقراطية من الأسفل.

-مكملة للديمقراطية التمثيلية، وليست بديلا عنها.

-تتسم بالتفاعل المباشر النشط، بين المواطن ونوابه، وبين المواطن ومشكلاته.

-دور بارز للمحليات في إطار آليات تنفيذها.

-القيام على مبدأ المشاركة المواطنة، للسماح للمواطنين بالاندماج في المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي.[3]

- **الديمقراطية التشاورية:** اشتغل (يورغن هابرماس) بسؤال الديمقراطية في مطلع التسعينيّات، إذ عرفت زوال الصراع بين القطبين (الليبرالي والاشتراكي)، مع التقلبات التي عرفها العالم في الثمانينيّات وبداية التسعينيّات، في كتابه (الحقّ والديمقراطية) وبعض الكتابات اللاحقة في التنظير لنظرية الديمقراطية التشاورية بصفتها مقاربة لها خصوصيتها مقارنة مع المقاربات الأخرى في الفلسفة السياسية...

---

[1] غيورغ سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي؛ السيرورات والمأمول في عالم متغير**، ترجمة عفاف البطاينة، مراجعة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، أفريل 2015، بيروت، لبنان، ص ص 23، 24.

[2] ياشا مونك، **الشعب مقابل الديمقراطية لماذا حريتنا في خطر وكيف ننقذها**، مراجعة مالك عيطة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، منشورات جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية، 15ديسمبر 2018، ص 5.

[3] محمد العجاتي وآخرون، **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية** (نماذج وتوصيات)، منتدى البدائل العربي للدارسات، روافد للنشر والتوزيع، 2011، ص... اطلع على الموقع الإلكتروني: http://www.afalebanon.org/ar/publication/5131/%3، يوم 2020/08/17، على الساعة 19:45مساء.

كان التشاور يعد مفهوما مركزيا في نظريته للديمقراطية المؤسسة على المناقشة، لأنه في التشاور يعطي للآخرين الحق في الكلام والنقد ورفع ادّعاءات الصلاحية وتقديم اقتراحات جديدة بخصوص القضايا المطروحة للنقاش في الفضاء العمومي، وفي ظل هذه السيرورة الخطابية المؤسسة على المناقشة يتشكل الرأي العام والإرادة السياسية للمواطنين في المجتمع الديمقراطي، فالهدف الأسمى للديمقراطية التشاورية ليس هو الدفاع عن المصالح الشخصية لأعضاء الجماعة (العقد الاجتماعي لروسو) وإنما هو الدفاع عن مصالح العامة.

وتقوم الديمقراطية التشاورية على الربط بين الفرد والجماعة، فهذه الديمقراطية لا تقوم على أسبقية الفرد أو الجماعة، ففي ظل هذه الديمقراطية تكون المرجعية مزدوجة بين الفرد بوصفه استقلالية خاصة والجامعة بوصفها استقلالية عامة، فهما ثنائية أصلية لتجنب متاهات الليبرالية المتوحشة في نموذج النيو الليبرالية – الماركسية الدوغمائية.[1]

وتقوم الديمقراطية التشاركية القانونية لهبرماس على أركان هي:

- وجود المؤسسة القانونية الشرعية.
- تحقيق مبدأي الحرية: الاستقلال العام والخاص.
- النقاش والتشاور وتشكيل الرأي السياسي عبر المشاركة السياسية.[2]

وعليه فالديمقراطية التشاورية تتداخل مع الديمقراطية التشاركية في عدة مبادئ كالتشاور، سيادة الشعب والمشاركة السياسية تأكيده على دور المواطنين في تدبير حياتهم وهذه الأركان هي أحد الآليات الأساسية للديمقراطية التشاركية، والتي ستعرض في الفصل الخاص بها بشكل مفصل، وبهذا فالديمقراطية التشاورية مفهوم مرادف للديمقراطية التشاركية.

- **الديمقراطية التداولية:**

قدّم بعض العلماء مصطلح (الديمقراطية التداولية)، وينسب أول ظهور واستخدام لهذا المصطلح إلى مقال بقلم (جوزيف بيسيت) عام (1980م)، ولكنّ الاستخدام الأكثر تأثيرا لذات المصطلح يرجع إلى مقال كتبه (كاس صنشتاين)، وهو عالم مشهور في الدستور الأمريكي (1985م).[3]

---

[1] نورة قدور، **الديمقراطية التشاورية (التشاركية) عند يورغن هابرماس**، مجلة تاريخ العلوم، العدد الخامس، المركز الجامعي البيض، ص 120، اطلع على البواية الجزائرية للمجلات، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/12097 ، يوم 17/ 08/ 2020، على الساعة 20:13 مساء.

[2] **المرجع نفسه**، ص 121.

[3] Antonio Floridia, **Participatory Democracy *versus* Deliberative Democracy: Elements for a Possible Theoretical Genealogy, Two Histories, Some Intersections**, 7th ECPR General Sciences Po, Bordeaux, 4-7 September 2013، Conference ، Section 19 - Four Decades of Democratic Innovation

فالإجراء التداولي الديمقراطي يعتمد على النقاش العام والآراء المتبادلة، التي قد تهدف إلى تحقيق توافق عقلاني في الآراء أو الوصول إلى حل مشترك، أو إلى إنتاج قرارات أفضل، وذلك من أجل جعلها أكثر إنتاجية من خلال تحديد مجالات التوازن أو التسوية المحتملة؛ لكن يمكن أن تكون مقيدة فيما يخص تحديد أسباب الخلاف (عدم التوافق) أو النزاع، أي من خلال تعريف الإجراء التداولي المثالي، مجموعة واسعة من النماذج التشاركية وحتى الأساليب والتقنيات التداولية تم تطويرها واقتراحها، وهناك أشكال وأنواع للمشاركة التي لها مصدر إلهام تداولي بحيث قد يكون اعتماد وتشغيل البعد التداولي فيها ذو جودة أكثر أو أقل، ومع هذا لا يمكن اعتبار كل أشكال المداولات (تشاركية) أو جميع أشكال المشاركة (تداولية).[1]

وعليه يمكن تبيان الفارق بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التداولية من خلال النّقاط الآتية:

**الديمقراطية التشاركية** تحافظ على السرد القوي بأن (المشاركة) تجعل المؤسسات أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة أمام المواطنين، وينبغي لهذه المشاركة أن تعمل على نحو تفقد فيه تأثير نفوذ النخبة، والحفاظ على المواطنة النشطة في الحكم المحلي، في حين تتم مشاركة أصوات المواطنين وتمثيلهم في النظام الديمقراطي.[2]

في حين "**فالديمقراطية التداولية**" تقوم على التبادلات الجدلية، والعقلانية التواصلية المتبادلة، وعلى النقاش العام الذي يسبق اتخاذ القرارات.

"**الديمقراطية التداولية**" ترى المداولة كخطوة أو مرحلة من الحوار وعملية استطرادية للوصول إلى القرارات التي تعطي الشرعية للمؤسسات الديمقراطية، والأكيد أن أي جمعية (خاصة) أو أي مجموعة من الأفراد بإمكانها اتخاذ القرارات من خلال الإجراءات التداولية؛ ولكن عندما ندخل في مجال السياسة قد تكون القرارات والإجراءات التداولية مجرد مرحلة أو عنصر ضمن عملية هي في حد ذاتها شرعية على أساس الإجراءات الديمقراطية المؤسسية.[3]

Research: Revisiting Theories, Concepts and Methods Panel 147- Historicising Deliberative Democracy ،p1.

[1] Antonio Floridia,,**ibid**, P3.

[2] Valesca Lima: **The limits of participatory democracy and the inclusion of social movements in local government**,School of Politics and International Relations, University College Dublin, Maynooth University, Dublin, Ireland Social Movement studies, p9.

[3] Antonio Floridia ,**Ibid** ،p3.

**3- الديمقراطية الاشتراكية:**

عبارة عن وسيلة لتحقيق العدالة التوزيعية في الميدان الاقتصادي لا غير، هذه العدالة التي تتحقق بتأميم وسائل الإنتاج.[1]

ويعدّ (لينين) أوّل من وضع أسس الديمقراطية الاشتراكية، حيث رفض الديمقراطية البرلمانية بشكل قاطع معتبرا وجود أقلية لا تتجاوز خمس مئة شخص تمثل الشعب تضع مصالح الشعب بيدهم، وهم عدد قليل من الممكن شراؤهم ويصبحون جزءً من الحكومة بشكل غير مباشر، ورفض مبدأ فصل السلطات الذي كان معتمدا في الدول المتبنية الديمقراطية البرلمانية.[2]

وعليه فالديمقراطية الاشتراكية تقوم على الاشتراكية والعدالة الاجتماعية التي تسعى لتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

**4- الديمقراطية الاجتماعية:**

تعرّف على أنها تبني تنظيم الدولة بدلاً من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وبرامج الرعاية الاجتماعية الواسعة، في حين أن المصطلح غالبًا ما يتم الخلط بينه وبين الاشتراكية الديمقراطية، ذلك أنّ الاستخدام الحديث للديمقراطية الاجتماعية يُعرَّف عمومًا على أنّه زيادة في سياسات الرفاهية أو زيادة في الخدمات الحكومية، ويمكن استخدامه بشكل مرادف للنموذج الإسكندنافي، كحركة سياسية هدفها الطويل الأمد هو تحقيق الاشتراكية من خلال الوسائل التدريجية والديمقراطية.[3]

نشأت الديمقراطية الاجتماعية كأيديولوجية سياسية دعت إلى الانتقال التطوري والسلمي من الرأسمالية إلى الاشتراكية باستخدام العمليات السياسية الراسخة على عكس النهج الثوري للانتقال المرتبط بالماركسية الأرثوذكسية، في أوائل حقبة ما بعد الحرب في أوروبا الغربية رفضت الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية النموذج السياسي والاقتصادي (الستاليني) السائد آنذاك في الاتحاد السوفيتي، وألزموا أنفسهم إما بطريق بديل للاشتراكية أو بحل وسط بين الرأسمالية والاشتراكية، في هذه الفترة تبنى الديمقراطيون الاجتماعيون اقتصادًا مختلطًا قائمًا على هيمنة الملكية الخاصة مع وجود أقلية فقط من المرافق والخدمات العامة تحت الملكية العامة، نتيجة لذلك أصبحت الديمقراطية الاجتماعية مرتبطة بالاقتصاد (الكينزي)، وتدخل الدولة

---

[1] مختار عريب، **الدولة والديمقراطية**، قسم الفلسفة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، مجلة حوليات جامعة الجزائر، الجزء 15، العدد1، مجلة دورية دولية محكمة، ص 105، اطلع على موقع البوابة الجزائرية للمجلات، https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/18، يوم 2020/08/17، على الساعة 19:55مساء.

[2] على عبود المحمداوي، حيدر ناظم محمد، **مرجع سابق**، ص 54.

[3] **أنواع الديمقراطية، أبرز أنواع الديمقراطية مع شرحها وأمثلة عليها**، على الموقع الإلكتروني https://marifeh.com/%D8%A3%: يوم 2020/08/17، على الساعة 20:00مساء.

ودولة الرفاهية مع التركيز بشكل أقل على الهدف السابق المتمثل في استبدال النظام الرأسمالي أي أسواق العوامل والملكية الخاصة والعمل المأجور بنظام اقتصادي اشتراكي مختلف نوعيًا يهدف إلى تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية.[1]

يتضحّ هذا النوع من الديمقراطية الاجتماعية هي فلسفة سياسية تنادي بالاشتراكية وتهدف إلى تحقيق المزيد من المساواة والعدالة الاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع وبهذا فهي تشجع على الاقتصاد المختلط.

**5- الديمقراطية التوافقية:**

يتميز هذا النظام كأحد أنماط النظم الديمقراطية بعدم الاكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم عكس الأنواع الأخرى من النظم الديمقراطية، بإضافة معيار التوافق الذي يتضمن إشراك الأقليات المنتخبة في الحكم.[2]

أهم ما يميز الديمقراطية التوافقية حسب (أرنت ليبهارت) ما يلي:

- حكومة ائتلاف أو تحالف واسعة.
- مبدأ التمثيل النسبي.
- الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة.[3]

فالديمقراطية التوافقية تعني التوافق السياسي في مجتمع ما بدلا من الصراع بين الأغلبية والأقلية، وذلك من خلال الاتفاق بينهما على كيفية الحكم الجماعيّ والأخذ بجميع الآراء وإشراك جميع الأحزاب والتيارات في العملية السياسية.[4]

وعليه فالديمقراطية التوافقية لإحداث التوافق والإشراك بين الأغلبية والأقلية وإعطاء كل منهم دوره في المشاركة وصنع القرار دون تغليب كفة على أخرى بل إحداث توازن وتجنب السيطرة من طرف واحد.

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] نبهان سالم مرزق أبو جاموس، **الديمقراطية التوافقية وإنعكاساتها على إدارة التنوع الإثني**، الأكاديمية العربية في الدنمارك، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك، العدد 24، السنة الثانية عشر، 2020، ص 5.

[3] أرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة حسني زينة، الفرات للنشر والتوزيع، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1، 2006، ص 8.

[4] أحمد الجربيع، **النظرية الديمقراطية**، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ص11، اطلع على الموقع الإلكتروني:-https://nimd.org/wp-content/uploads/2020/09/Democratic-theory.pdf، يوم 2020/07/14، الساعة 21:49 مساءا.

**6- الديمقراطية النخبوية التنافسية:**

هي منهج سياسي يعتمده الشعب كناخبين للقيام دوريا بالاختيار بين مجموعات، قيادية، نخب، متنافسة، وعليه تصبح الأحزاب هي المسيطرة على السلطات في الدولة، ويكون الناخبين عبارة عن مجموعة ضعيفة الاطلاع أو عاطفية، ويكون الحكم فيها مركزيا بجهازه التنفيذي القوي.[1]

**7- الديمقراطية السياسية:**

تقضي بحق المواطنين في الاقتراع السري العام.[2]

نشأ هذا النوع من الديمقراطية من بعض الأفكار التي سادت في أوروبا في القرن الثامن عشر خاصة فكرة (جون جاك روسو)، والتي مفادها أنّ الإنسان في الحالة الطبيعية هو كائن طيب وحر، وإذا تمكن المجتمع في بعض الحالات من الحد من حريته وإفساده، لا يعني أنّ طبيعة الإنسان أصيبت بالفساد، فالإنسان يبقى طيبا وحرا بطبيعته، وقادرا على أن يتفتح ويتقدم في إطار بعض المؤسسات الاجتماعية والسياسية الملائمة.[3]

أمّا الميزة الثانية هي الفردية فالفرد يشكل بالنسبة لليبرالية المحور الأساسي لذلك لا يجوز المساس بحرية الفرد ومنافعه، وعلى مؤسسات الدولة مراعاة حريته إلى أقصى درجة وأن تضمن حقوقه، بعدم تدخل الدولة في شؤونه وتركه يعمل وفق إرادته، والذي يضمن ذلك هو مشاركة المواطنين في الحكم فهذه المشاركة تحول دون تطاول الدولة على حرياتهم وحقوقهم.[4]

الديمقراطية السياسية أساسية لرفع قدرات الفرد والجماعة من مختلف النواحي، ومنها القدرات الإنتاجية، فهي لا تعني فقط كرامة وتقدير للإنسان، عبر منحه حقوقه السياسية والإفساح له في المشاركة في الحكم، بل تنتج أيضًا مناخًا يساعد الفرد والجماعة في الإبداع العلمي والفني، وهي ميكانيزم للتصحيح وأداة لكشف العيوب وكشف الممارسات الفاسدة، هي مناخ يتيح المشاركة لجميع العقول، ويتيح لجميع الآراء أن تظهر وللمبادرات أن تنمو، وسيكون من بينها مبادرات إبداعية.[5]

ويطبق هذا النوع من الديمقراطية بعدة وسائل هي:

---

[1] على عبود المحمداوي، حيدر ناظم محمد، **مرجع سابق** ص 55.

[2] فضيل دليو وآخرون، **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، ط2، 2006، ص 64.

[3] عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1989، ص 219، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://www.politics-dz.com/ مدخل إلى علم-السياسة- الدكتور-عصام- سليم، يوم 2020/08/25، على الساعة 12:20 مساءا.

[4] **المرجع نفسه**، ص 220.

[5] سمير سعيفان، **الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2 أكتوبر2020، اطلع على الموقع الإلكتروني:https://www.harmoon.org/opinions/%D8 ، يوم 2020/08/25، على الساعة 12:21 مساء.

– **الاقتراع:** الطريقة التي تمكّن الفرد من المشاركة في ممارسة السلطة، سواء مشاركة مباشرة عبر الاستفتاء الشعبي أو غير مباشرة بواسطة انتخاب هيئة تمارس أعمالها باسم المواطنتين، أو هيئة جماعية كمجلس النواب، أو سلطة فردية كرئيس الجمهورية أو الاثنين معا كما حددها دستور الجمهورية الخامسة في فرنسا (1958م).

– **فصل السلطات:** تجزئة السلطة إلى عدة سلطات، وعدم حصرها في شخص أو هيئة واحدة، إنما توزيعها على هيئات أو مؤسسات عدة (فالسلطة توقف السلطة) على حد تعبير (مونتيسكيو) فَتُصان الحريات، وعلى الصعيد الدستوري يتم ذلك بفصل السلطات والتمييز بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وجعل لكل سلطة اختصاص محدد ومؤسسة خاصة منفصلة عن الأخرى داخل الدولة، وهذا ما يحول دون تجاوز أي سلطة حدودها ومنه دون قيام نظام استبدادي.

– **عدم حصر السلطة التشريعية في هيئة واحدة:** توزيع على هيئتين bicamérisme أو أكثر pluri camerisme –، فهناك من يعتقد بضرورة توزيع السلطة التشريعية على مجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ومنه من يكتفي بمجلس النواب دون أن يأخذ دوره التشريعي.[1]

**8– الديمقراطية التعددية:**

يمكن عدّها فرعا من الديمقراطية النخبوية، لكن الفرق هو أنّ النخب التي تنتج عن المساومات والانتخابات كفئة فائدة، هي جزء من الوعي والقيم المجتمعية للأمة أو الشعب وليس بالمعنى السابق على أنها تمثل فكرة الأبطال وأنّهم يتخذون ما يرونه بأنفسهم صالحا، الأمر يختلف هنا بحيث أنّ ما يُقرُّونه هو ما يعبر عن المنظومة القيمية والإرادية للمجتمع، وعليه فإنهم حينما يقررون لا يقررون بمفردهم بل بحضور معنوي قيمي لكل الناخبين للممثل.[2]

**خامسا: المقاربة النظرية للبحث:**

من خلال ما تم عرضه لمختلف المداخل النظرية المفسرة للديمقراطية، يمكن القول بأن كل اتجاه أو مدخل كان له تصور في دراستها وتفسيرها، كما أنهم حاولوا تطوير تحليلاتهم وإضفاء طابع جديد وفقا للتغيرات التي تحدث في المجتمع وهذا ما كان من خلال إسهامات (روبرت ميشيلز)، و(صامويل هنتجتون)، و(روبرت دال) وغيرهم، وما لا يمكن تجاهله أنه من العسير محاولة تبني مدخل معين لمعالجة موضوع الديمقراطية بشكل عام والديمقراطية التشاركية في علاقتها بالثقافة السياسة بشكل خاص، نظرا لأن منشأها

[1] عصام سليمان، **مرجع سابق**، ص 221.
[2] على عبود المحمداوي، حيدر ناظم محمد، **مرجع سابق**، ص 56.

كان في المجتمعات الغربية، بالموازاة مع دول العالم الثالث التي مازالت ولادة الديمقراطية بها فتية نوعا ما كون بعضها مازالت تعاني ويلات الاستعمار وأخرى حديثة الاستقلال، لذلك فهي تتخذ من النموذج الغربي قالبا جاهزا لمحاولة تبين النظام الديمقراطي، ومما لا شك فيه أن البيئة السوسيوثقافية تأثيرا على تحليل كل مفكر خاصة وأن الديمقراطية الحقة مازالت لم تتحقق بعد، فالدول التي مثلا تدّعي أنها تنادي بها نجدها تنتهك فيها حقوق الإنسان.

وبالنسبة للدراسة الحالية (**الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر**)، فسنحاول من خلالها معالجة الرابطة بينهما على أساس الترابط والتفاعل والتأثير بينهم، لذلك على حد معارفنا سنتبنى مدخلين: المدخل البنائي الوظيفي، والمدخل التفاعلي الرمزي، ذلك أنه لا يمكن الاقتصار على مدخل حتى يستطيع الإلمام بهذا الموضوع وما يرتبط به من ثقافة سياسية مشاركة، أو تابعة محدودة، وارتباطها بالمشاركة السياسية، ومبدأ المساءلة والشفافية، وإشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي.

فالأول الذي يقوم على أساس أن النظام يتكون من أنظمة فرعية، ولكل نظام فرعي بناء ووظيفة لأجل المحافظة على توازن المجتمع.

فالديمقراطية كنظام سياسي للحكم تسعى لتحقيق المساواة وتوفير الحقوق والحريات للمواطنين، وهذا يكون عن طريق أنظمة فرعية لهذا النظام المتمثل في السلطة التنفيذية التي تنفذ والسلطة التشريعية التي تشرع، والسلطة القضائية تصدر الأوامر وبالتكامل بين هذه الأنساق الفرعية، وبقيام كل منها بوظيفتها يحدث التساند الوطني الذي يساعد على تحقيق أهداف الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، ويتطلب أن يكون هناك تكيف بين هذه الأنساق لا نزاع، أيّ؛ الفصل بين هذه السلطات لتوفير ما ينشد إليه المواطنين من هذا النظام الديمقراطي، وعليه أن يحقق الهدف كما رأى (تالكوت بارسونز) في نظرية الفعل، وأن لا يحدث خلل وظيفي كما سماه (روبرت ميرتون)، كما أنه يتطلب من المواطنين أن يكونوا على قدر من التنظيم والانسجام وأن يكون هناك علاقات تفاعل بينهم وبين النظام، ومنه يستطيع النظام الحفاظ على التوازن، وتحقيق الاستقرار، وضمان الحقوق والحريات، وتحقيق المساواة، وكل هذا لن يتأتى إلا بالتشاور والحوار وهو ما نادى به (جون ديوي)، والذي يتناسب بشكل دقيق مع موضوع الدراسة الحالية الديمقراطية التشاركية حيث يؤكد على أنها ليست مجرد أسلوب للحكم بقدر ما هي قائمة على تنشئة سليمة وتدريب المواطنين على المواطنة الفعلية، وهذا لن يتأتى عندما يكون المواطنون منعزلين، بل تكون بالنقاش والحوار على أن لا تأخذ الديمقراطية التشاركية كدرع للحماية من الدولة، بل علينا الجمع بين الحرية الفردية والجماعية، ذلك أن هذا النوع من الديمقراطية موجود في شبكة العلاقات الاجتماعية وليس حكرا على

المؤسسة السياسية فقط، وبهذا تذوب المصلحة الفردية في المصلحة الجماعية، خاصة وأن الديمقراطية مفهوم دينامي، فالتصويت كأحد أساليب المشاركة السياسية يساهم في حماية المواطنين، والتشاور والحوار كأسلوب للمشاركة تساهم في تنمية الوعي وسهولة توفير المطالب الاجتماعية لهم.

ولهذا فالديمقراطية الحقة حسب (ديوي) هي القائمة على المواطنة، التشاور والحوار، وتوفير حاجات المواطنين، وبهذا يمكن أن تكون الديمقراطية التشاركية هي الشكل الأمثل الذي يضمن للمواطن حقوقه ومشاركته في تسيير الشأن المحلي.

أمّا بالنسبة للمدخل الثاني هو **(المدخل التفاعلي الرمزي)** بالنظر إلى سلوك الأفراد تجاه النظام، فحسب هذه النظرية فالأفراد هم المسؤولون عن سلوكياتهم الواعية في تواصلهم وتفاعلهم وهذا باستخدام الإشارات والرموز والإيماءات عن طريق اللغة كأداة للتواصل.

وبما أن الثقافة السياسية تشمل الجوانب المعرفية والوجدانية والتقيمية، وأساس التفاعل بين هذه المكونات يكون باستخدام تلك الرموز والإشارات والإيماءات، فمثلا الثقافة السياسية المشاركة تكون جوانبها المعرفية تمتاز بالوعي بالنظام السياسي وما يحدث فيه، وينعكس على جانب وجداني يظهر في مشاعر التفاعل الإيجابي، مما يمكن الفرد من إصدار حكما تقويميا لمختلف النشاطات، ولهذا فكلما كان هناك وعيا بالنسق السياسي سينعكس بالإيجاب على الجانب الوجداني الذي يظهر في مشاعر القبول والرضى، وهذا بدوره يساعد على التأثير السلوكي الذي ينعكس في التشاور والحوار كأسلوب للديمقراطية التشاركية، كما أنّ انتشار قيم الثقة يساعد على التساند والتفاعل بين أعضاء الحزب بشكل خاص ومؤسسات الدولة بشكل عام في علاقتهم بإشراك المواطن وجعله شريكا فعالا.

كما أن التأثير والتفاعل السلبي لهذه المكونات الثلاثة للثقافة السياسية للأحزاب السياسية ستؤثر على التشاور والحوار مع المواطنين، فعندما تكون هناك إيماءات ورموز سلبية لدى الأحزاب السياسية بطبيعة الحال ستفقد آلية التشاور والحوار مع المواطنين فعاليتها، كذلك الأمر بالنسبة للعزوف عن المشاركة السياسية أو حتى المشاركة غير الفعالة لدى بعض الأحزاب، فإذا كانت هناك مشاعر سلبية لدى المواطن تجاهها ستؤثر على إشراكه في تسيير شؤونه ويكون دائما سلبيا ولا مبالي نتيجة فقدانه الثقة والشك في هذه المؤسسات.

والدولة الجزائرية كغيرها من الدول تناشد ببناء ثقافة سياسة مشاركة تدفع المؤسسات السياسية خاصة الأحزاب السياسية للعمل على تحقيقها، للأجل تجسيد ما أقر به المشرع الجزائري وهو الديمقراطية التشاركية، وهذا ما سيكشفه ميدان هذه الدراسة.

**خلاصة الفصل:**

كان الهدف من هذا الفصل محاولة وضع أسس فاصلة للتفريق بين الديمقراطية كنظام حكم والمفاهيم ذات الصلة بها، ذلك أن الانتقال الديمقراطي لا يعني أننا وصلنا للديمقراطية، بل إنه يعتبر فترة زمنية أولية يتخلص فيها النظام من الحكم الاستبدادي، فهو يعدّ تمهيدا للبناء الديمقراطي، كما أنّ التغيير السياسي هو بمثابة إصلاح سياسي جذري لإرساء القواعد الديمقراطية، وهذا ربما ما يساهم في إحداث تحول ديمقراطي نابع من وجود إرادة سياسية حقيقية في التغيير عبر مراحل، وبتحقيق هذه الإرادة من خلال هذا التحول يمكن القول إننا وصلنا لمرحلة الترسيخ الديمقراطي الذي يتطلب تعاون وتساند كل الأطراف السياسية من الحكومة، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، القطاع الخاص، وأن يسود فيها اقتناع راسخ بأنه لا يوجد بديل للنظام الديمقراطي في تحقيق الممارسة الديمقراطية كونه يضمن الحقوق والحريات الأساسية للأفراد ويساعد على الوصول إلى الرفاه الاجتماعي، كما نجد أن الإسهامات النظرية لها دور في تطوير الأبحاث والدراسات في مجال الديمقراطية فقد اهتمت وأعطت أولوية لدراستها، رغم تباين التحليلات كل حسب انتمائه الفكري، وهذا ما صعّب علينا تبني مدخل واحد لتفسير موضوع الدراسة، فكل مدخل ربما يتناسب والبيئة التي نشأ فيها وقناعات صاحب التحليل، لنصل في الأخير إلى أن الديمقراطية التشاركية هي إحدى التقسيمات التي تتفرع عن الديمقراطية، وقدّمنا الفرق الشائع بينها وبين ما يسمى الديمقراطية التداولية، والفصل الآتي سنعرض فيه بالتفصيل لهذا النوع من الديمقراطية –الديمقراطية التشاركية– أسباب وعوامل نشأتها والميكانيزمات التي تقوم عليها وغيرها من العناصر.

# الفصل الرّابع: التّجربة الدّيمقراطية الجزائرية؛ المسار السّوسيوسياسي للتحول نحو الديمقراطية ومؤثراته

**تمهيد:**

في ظل التطور التكنولوجي وعصر العولمة أصبح تبني الديمقراطية من المستلزمات الضرورية، حيث أسالت أقلام العديد من المفكرين خاصة وأنها ديمقراطية تعطي للشعب السيادة، فلطالما كانت نقاشات المفكرين والباحثين سواء في الدول المتقدمة أو دول العالم الثالث تنادي بالتداول على السلطة، وبعدّ الديمقراطية أحد مستلزمات التنمية في المجتمع، فالجزائر ليست بمعزل عن هذا، بل تسعى كباقي الدول لتحقيق التنمية والتطور، وبهذا قررت الجزائر كدولة مستقلة حديثا تبني الديمقراطية كنظام حكم لها منذ الثمانينيّات من القرن العشرين، حيث كانت مشروعيتها السياسية مؤسسة على الشرعية الثورية التي دامت لسنين، وعرفت صراعا مع الشرعية الدستورية في سبيل التحول نحو الديمقراطي، حيث إنّ المخاض كان عسيرا، تصادم مع العديد من الأزمات الخانقة خاصة تأثير انخفاض أسعار البترول، والصراعات التي شهدتها مختلف المحطات التاريخية، كما كان للإصلاحات السياسية دور في ذلك وفشل بعضها، والصراع بين الجناح السياسي والعسكري فيما من يتولى السلطة، رغم أن الجزائر لجأت للتعددية كمخرج من ذلك التوتر وللأمن، وفي هذا الفصل سنحاول إبراز ذلك المسار الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال، والاطلاع على أساليب الممارسة السياسية المنتهجة فيها، ومختلف المحطات التاريخية والسياسية التي مرت بها الجزائر، والمعوقات والمؤثرات التي أثرت على هذا التحول الديمقراطي ودور الإصلاحات الدستورية في ذلك، كل هذا سعيا منها لتحقيق التجربة الديمقراطية والوصول إلى مصاف الدول الديمقراطية.

**أولا: طبيعة النظام السياسي الجزائري:**

**1- التيارات البارزة في النظام السياسي الجزائري:**

يعرّف النظام السياسي على أنّه: "مجموعة عناصر مجتمعية متفاعلة فيما بينها وفق نمط سياسي وقانوني معين، في بيئة محلية وإقليمية وعالمية، من خلال مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية، لتحقيق أهداف تنموية وأمنية قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى"[1].

ولا بد أنّ النظام السياسي الجزائري لديه العديد من المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية التي تشكل كيانه، حيث يعدّ الحزب المتمثل في حزب (جبهة التحرير الوطني) ومؤسسة الرئاسة التي يمثلها رئيس الجمهورية، والمؤسسة العسكرية (الجيش) المركز المسيطر على القرار السياسي في النظام السياسي الجزائري، وقبل الخوض في حيثيات هذه المؤسسات الثلاث وانعكاساتها على سياسة الدولة الجزائرية، لابد من التعرض للتيارات التي برزت نتيجة الخلافات السياسية داخل جبهة التحرير الوطني والممارسة السياسية آنذاك، كما أن هذه التيارات الأيدولوجية تحاول التعبير عن مصالحها الاجتماعية والثقافية، حيث يسعى كل منها إلى إعطاء صورة لتشكل النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال ونورد هذه التيارات كالآتي:

- **التيار الاشتراكي:** النابع من الاتجاهات الماركسية الاشتراكية، ينادي ببناء مجتمع اشتراكي جزائري يقوم بتحويل الثورة الجزائرية إلى ثورة اجتماعية من خلال القطيعة مع النظام الاستعماري.

- **التيار الرأسمالي الليبرالي:** يعبر عن مصالح البرجوازية الوطنية وكبار مالكي الأراضي، يدعو إلى إقامة مجتمع رأسمالي ليبرالي والتعامل مع فرنسا.

- **تيار رأسمالية الدولة الوطنية:** يعكس طروحات الجهاز الإداري والجيش والبرجوازية الصغيرة ذات النزعة الوطنية، ويدعو إلى ضرورة خلق دولة وطنية مركزية تعمل على أساس التخطيط المركزي، تقوم باسترجاع الثروات الطبيعية والوطنية.

ساعدت هذه التواترات الثقافية والسياسية في تجريد (جبهة التحرير الوطني) من جميع مسؤوليتها لصالح (جيش التحرير الوطني) المتمتع بوزن كبير غداة الاستقلال، أين تشكلت أول حكومة بقيادة (بن بلة) رئيسا و(بومدين) وزيرا للدفاع فيها.

[1] علي هادي جميدي الشكراوي، **محاضرة بعنوان: تعريف النظام السياسي**، مادة النظم السياسية، كلية القانون، جامعة بابل، اطلع على الموقع الإلكتروني: www.uobobylon.edu.iq/uob ، يوم 2020/07/14، الساعة 21:48 مساءا.

انحرفت الممارسة السياسية عن الديمقراطية الحقيقية في ظل تشابك العلاقات بين جبهة التحرير والحكومة المؤقتة، وغابت فكرة القيادة الجماعية ومسألة الالتزام برأي الأغلبية سوى خرق لأهداف الثورة واهتزاز بمبدأ الشعرية الدستورية، غير أن فكرة الأحادية الحزبية باتت ظاهرة بالتأكيد على عملية الإدماج وإلغاء الأحادية".[1]

ولم يكن تبني النظام الأحادي أمرا مخططا له بقدر ما كان حتمية تاريخية أملتها الظروف التاريخية وهو الحزب الوحيد الذي يحدد عمل الحكومة ويراقبها، وهذا ما نص عليه دستور 1963م في **المادة 23** "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر"، و**المادة 24** "جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة، وتوحي بعمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة"، و**المادة 25** "جبهة التحرير الوطني تشخص المطامح العميقة للجماهير وتهذبها وتنظمها وهي رائدها في تحقيق مطامحها"، و**المادة 26** "جبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، وتشيد الاشتراكية في الجزائر"[2].

وجاء ميثاق الجزائر 1964م لينتقد التعددية الحزبية، ويمجد الأحادية، ويعطي مفهوما جديدا للديمقراطية من خلال حصرها في إطار الحزب الواحد فنصّ على أنّ: "مبدأ الحزب الواحد هو قرار تاريخي، تم تداوله من خلال برنامج طرابلس الذي أقرب بمبدأ الحزب الواحد، مستجيبا للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب التحرير وضمان مواصلة الثورة[3].

كما أعطى هذا الميثاق مقاربة للديمقراطية من خلال ربطها بالنهج الاشتراكي للبلاد حيث يؤكد صراحة أنه: "... في مجتمع الديمقراطية الشكلية، تعبر النقابات والمنظمات عن مصالح كتل متعددة، ومتناقضة، أمّا في المجتمع السائر نحو الاشتراكية فإن تعدد الهيئات يستجيب فقط للخاصيات لكل فئة من السكان ولضرورة مضاعفة إمكانيات حركة الحزب في عمله لتعبئة الجماهير.[4]

لقد برزت إذن؛ تمركز السلطة في ظل الأحادية في شخص الرئيس حيث إنه المسؤول الأول والأخير عن ممارسة السلطة معتمدا في ذلك على مبدأ الشرعية الثورية باسم جبهة التحرير الوطني فبرزت ممارسات سياسية متباينة خلال أخذ النظام السياسي الجزائري مبدأ الأحادية الحزبية وسنعرض كالآتي:

---

[1] ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، **مرجع سابق**، ص 85.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **دستور 1993**، ص 6.
[3] عبد الغاني بودبوز، **مرجع سابق**، ص 166.
[4] **المرجع نفسه**، ص166.

## 2- الممارسة السياسية للنخب الحاكمة في الجزائر (1963م- 1992م)

### 2-1 الممارسة السياسية في عهد أحمد بن بلة (1963م- 1965م):

بعد أزمة صائفة 1962م وحسم جيش الحدود لكل الصراعات، استقر الأمر للسيد (أحمد بن بلة) من خلال قيادته للمكتب السياسي، هذا الأخير لم يكن يحض بالشرعية الكافية لاعتراض كثيرين عليه، لكنه أصبح الممثل الحقيقي للدولة، والممارس الفعلي للسيادة، وأعطى طابعا حكوميا، فكان هيئة دولتية وحزبية في الوقت نفسه، رغم استمرار الحكومة بقيادة (فرحات عباس) آنذاك وبشكل رسمي.

قدم المكتب السياسي قائمة وحيدة باسم (جبهة التحرير الوطني) ترشح من خلالها أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، خلافا لما شرعت فيه من تنظيم الانتخابات على أساس تعددي، ويكون قد تم وضع وبصورة أسس نظام الحزب الواحد، وفي 20 سبتمبر 1962م تمت الانتخابات وتم الاستفتاء حول مشروع قانون يتضمن مهام المجلس الوطني التأسيسي وتأكيد فوز الرئيس (أحمد بن بلة) بنسب عالية جدا.[1]

وبعد وصول (أحمد بن بلة) إلى رئاسة الحكومة بفضل دعم المؤسسة العسكرية، التي عدّته طرفا مدنيا قابلا لإضفاء طابع الشرعية في تبرير ممارسة السلطة، غير أنه انفرد بالسلطة وأبعد معارضيه السياسيين والعسكريين بداعي ترتيب البيت الداخلي لجبهة التحرير الوطني، مما ساهم في زيادة حده الخلافات على مستوى أجهزة ومؤسسات الدولة المستقلة التي بقت تعاني اختراقات تنظيمية ودستورية بسبب تداخل الصلاحيات والصراعات السياسية.[2]

وسيطرة رئيس الجمهورية على السلطة التنفيذية ومشاركة المجلس الوطني في التشريع ساعده على تركيز السلطة وتشخيصها، وبهذا أصبح (بن بلة) صاحب السلطة العليا في الحزب والدولة.

وقد استطاع (بن بلة) في فترة حكمه أن يحافظ على مكانة مؤسساتية فريدة في النظام السياسي بفضل الجمع بين مبدأ رئاسة الجمهورية والأمانة العامة للحزب وبالرغم من التأكيد على ضرورة تمايز الحزب عن الدولة، بالتفرغ للنشاط الحزبي، وجعل الإطارات الحزبية خارج أجهزة الدولة.[3]

وعلى الرغم من وجود بعض النصوص في الدستور التي تؤكد على دعم الحريات الأساسية إلا أن الرئيس (بن بلة) عمل على تمثيل السلطة شخصيا فقام بتجميد الدستور بعد 13 يوما فقط من شروعه في

---

[1] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، **مرجع سابق**، ص 83.
[2] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص ص 88، 89.
[3] **المرجع نفسه**، ص 89.

السريان، مبررا ذلك بالمخاطر الخارجية والداخلية التي تهدد الجمهورية الفتية، وهو ما مكّنه من أن يضم كل السلطات إليه.[1]

حيث قام الرئيس (بن بلة) بتعيين العقيد (الطاهر الزبيري) رئيسا للأركان دون استشارة وزير الدفاع (هواري بومدين)، لمحاولة اختراق وحدة الجيش، وأزاح السيد (أحمد مدغري) من الداخلية، و(عبد العزيز بوتفليقة) من الخارجية. وهذه الأحداث بينت للمراقبين بأن الرئيس يسعى لإضعاف موقع (بومدين) بأيّ وسيلة، لأنه على رأس القوة الوحيدة المنظمة والقادرة على التغيير، كما قام بإنشاء ميليشيات عسكرية تابعة للحزب تعمل على حماية الثورة ومسيرة البناء الاشتراكي، بهدف تكوين قوة عسكرية موازية لحماية نظامه، وإبعاد خطر الانقلاب عليه والتحرر من وصاية وزير الدفاع على مؤسسة الرئاسة.[2]

وفي ظل هذا النزاع والتّحقين السياسي الظاهر للعلن من قبل الرئيس (أحمد بن بلة) لمؤسسة الجيش، ساهم في بوادر إزاحته من مؤسسة الرئاسة وإحداث انقلاب عليه، خاصة وأن (هواري بومدين) كشف الأوراق علنا أمام مسعى (بن بلة) للحفاظ على مكانته وبهذا كان تمت إزاحته من الرئاسة في 19 جوان 1965م.

وعليه يمكن تفسير أنّ فترة الممارسة السياسية لأحمد بن بلة طغى عليها احتكار السلطة والحكم في شخصه، وذلك بدليل انفراده بها ومعاداته لكل من يعارضه واستولى على قيادة الدولة والحكومة والحزب، مما جعل هذه الممارسة السياسية تمتاز بالهشاشة وعدم تجانس وتكافؤ الأطراف، خاصة معاداته للجيش و(هواري بومدين) وتضيق عليه ممارسة سلطته وفقدانه الثقة فيها ما انعكس على قراراته العشوائية التي تفتقد للتشاور والحوار ومنع وصولهم للسلطة، وهكذا انتهت فترة الرئيس (بن بلة)، ليأتي دور فترة وزير الدفاع الذي قاد الانقلاب ضده وهو الزعيم (هواري بومدين).

### 2-2 الممارسة السياسية في عهد هواري بومدين (1965م- 1976م):

إثر هذا الانقلاب العسكري الذي قاده (هواري بومدين) وانتهى به رئيسا للجمهورية، وقد اعتمد فيه على شخصنة السلطة وتوحيدها في شخص واحد، وحلّ مجلس الثورة محل الرئيس على قمة التركيز الهرمي للسلطة، تحت شعار العودة إلى الحكم الجماعي وإنهاء الحكم الفردي، وعُدَّ مجلس الثورة المتكون من 26 عضوا الهيئة التشريعية التي حلت محل المجلس الوطني، وأعطيت له جميع اختصاصات الدولة

[1] عبد الغاني بودبوز، **مرجع سابق**، ص 166.
[2] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، **مرجع سابق**، ص 84.

(المجلس الوطني ورئيس الجمهورية) والحزب (اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام)، وعُدَّ السلطة المطلقة والمنشئ للمؤسسات والمحدد لاختصاصاتها.[1]

ويمكن تفسير هذا الانقلاب بأنه كشف حقيقة كانت موجودة أثناء الثورة وهي أنّ الجيش هو القوة المنظمة التي يمكن أن تحدث تغيرات جوهرية على الساحة السياسية، وليس السياسيين، كما أن هذا الانقلاب أظهر حقيقة كشف السلطة السياسية، وأن هناك اختلال في موازين القوى السياسية، فالقوة الوحيدة المؤثرة هي الجيش وليس غيرها، ومن جهة ثالثة كان (بومدين) ينتظر الفرصة السائحة للاستيلاء على الحكم، وهذا ما تحقق بعد أن هيّأ له (بن بلة) كل الظروف المناسبة، وخاصة إدراك (بومدين) لضعف الحزب وعدم تأثيره في الساحة السياسية.[2]

وبالتالي أصبح الجيش تحت قيادة (هواري بومدين) مهمته بناء الدولة والمجتمع، فحركة 19 جوان شهدت الانبثاقة الحقيقية لإيديولوجيا جديدة، إيديولوجية الدولة الناشئة، وغيرت مفهوم العمل السياسي، وأعطت للتنمية حجمها الطبيعي كقضية مركزية.[3]

نجح إذن؛ (الهواري بومدين) في تكوين جيش عصري يدين له بالولاء ويحميه في حالة الخطر، فنظام (بومدين) نجح في كسب الرهان بتنظيم الجيش وبعث الحيوية فيه، وأصبح هو المحرك الأساسي للعملية السياسية عن طريق قائده وممثله الرئيس (بومدين)، كما نجح في تركيز أغلب السلطات في يديه، فهو رئيس الدولة والحكومة ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، إذ بعد عام 1967م أصبحت السلطات تدريجيا مجسّدة في شخصه.[4]

لقد عرفت الجزائر مرحلة اللاّدستورية من عام 1965م إلى 1976م، حيث كان مجلس الثورة هو الهيئة العليا في البلاد، واتسعت دائرة المعارضة ضد (هواري بومدين) وسعيا منه لسد الفراغ الدستوري وإعطاء شرعية لنظامه بعد أن استنفذت الشرعية الثورية أغراضها، قرّر إعداد ميثاق وطني جديد ودستور جديد يتبعان بانتخابات رئاسية وتشريعية، وجاء الميثاق والدستور ليؤكد على الأهمية الكبرى لدور الدولة في تجسيد سياسة التنمية المعتمدة أساسا على النهج الاشتراكي، وقد خصص دستور عام 1976م فصلا كاملا للحريات الأساسية وحقوق الإنسان، كما تضمّن حرية التعبير والمعتقد وجعلها مكفولة للجميع، ويرى

---

[1] السعيد بو الشعير، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، دس، ص 71.
[2] عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2004، ص 56.
[3] **المرجع نفسه**، ص 57.
[4] **المرجع نفسه**، ص 63.

الرئيس (هواري بومدين) أن المواطن لكي يستطيع أن يمارس الديمقراطية، يحب أن يتمتع بالحرية، والحرية لا تقتصر على الجانب السياسي ولكنها تمتد أساسا إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.[1]

وما يميز مرحلة (الهواري بومدين) أنها كانت مرحلة الاستقرار النسبي وتكوين مجلس الثورة كسلطة عليا في البلاد باسم الشرعية الثورية، واستطاع النظام أن يضع توازنا سياسيا بين جميع الأطراف المعارضة، حيث نجده يؤكد على سياسة التعريب، وفي سنة 1972م أطلق مشروع الثورة الزراعية، وبدأ برامج اقتصادية وثقافية متعددة لرفاهية المجتمع، ونتيجة لذلك تم بناء مؤسسات وهياكل الدولة على مستوى القيادة والقاعدة ممثلة في إنشاء المجالس البلدية سنة 1967م، وصدور الميثاق الوطني سنة 1976م الذي أكد على مواصلة البناء الاشتراكي، وصدور الدستور الثاني للجزائر المستقلة في نوفمبر عام 1976م، ثمّ إجراء الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 1976م، وانتخاب الرئيس (هواري بومدين) رئيسا للجمهورية الجزائرية، وبعدها إنشاء المجلس الوطني الشعبي سنة 1977م.[2]

وقد أضاف دستور سنة 1976م الشرعية الدستورية من خلال وظائف وليس سلطات تمثلت كالآتي:

**الوظيفة التنفيذية:** تمارسها الحكومة ويضطلع بقيادتها رئيس الجمهورية (الأمين العام للحزب) المسيطر على السياسة العامة للبلاد، وقد استحوذ على صلاحيات كبيرة حددتها المادة 111 من الدستور.

**الوظيفة التشريعية:** يمارسها المجلس الشعبي الوطني المنتخب، والمقترح من طرف الحزب ويملك رئيس الجمهورية هنا أيضا حق التشريع فيما بين دورات المجلس.

**الوظيفة السياسية:** أسندت للحزب الذي يعدّ مسؤولا عن تجنيد الشعب، وتوجيه السياسة العامة لخدمة الاشتراكية.

**الوظيفة القضائية:** يضطلع بها المجلس الأعلى للقضاء ومجالس قضائية ومحاكم عادية.

**الوظيفة التأسيسية:** المتعلقة بتعديل الدستور ويمارسها رئيس الجمهورية.

**وظيفة الرقابة:** تُمارس من طرف الحزب والمجالس المنتخبة ومجلس المحاسبة.[3]

وختاما يمكن القول إنّ الممارسة السياسية في عهد (الهواري بومدين) عرفت تنظيما مؤسساتيا بفضل مؤسسة الجيش بحيث أراد (هواري بومدين) أن يبني دولة لا تزول بزوال الرجال كما كان يرددها

---

[1] عبد الغاني بودبوز، **مرجع سابق**، ص 167.

[2] كواش منال، **إشكالية بناء الدولة في الجزائر: قراءة في واقع الممارسة السياسية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد03 ،2020، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ص ص 155، 156.

[3] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 93.

دائما، دولة قوية بقيادة قوية، وإن كانت مستبدة أحيانا، كما أنه أعطى للدولة الجزائرية هيبة ووزنا دوليا رغم أنها دولة ناشئة، حيث جاء في أحد خطبه "إن بناء الدولة القوية يتطلب أن نغرس في أذهان المواطنين المعنى الحقيقي للدولة، إنها حجر الزاوية لكل مؤسسة تحاول التحديث، ولكن في الجزائر الدولة تأخذ حقيقتها من الجيش وليس من البرجوازية أو طبقة عميلة، وهذا يتطلب أن لا تظهر أو تفرض من الخارج وفي تمثلات الدولة فإن الجيش والدولة لا يتميزون، ومن جهة أخرى فإن العقليات الفوضوية والمضادة يجب أن تزول".[1]

**2-3 الممارسة السياسية في عهد الشاذلي بن جديد (1979م- 1992م):**

قام الجيش بدور فيصل في حسم اسم المرشح لخلافة الرئيس المتوفى (هواري بومدين) نهاية سنة 1978م بتقديم اسم العقيد (الشاذلي بن جديد) كمترشح لرئاسة الجمهورية، تبعا لاعتماد نظام الحزب الواحد، فإن اختيار المرشح لرئاسة الجمهورية ما كان ليخرج عن إطار حزب (جبهة التحرير الوطني) بصفته الحزب الواحد والوحيد على الساحة السياسية، ما يعني أن مسألة الترشح كانت تحسم على مستوى مؤتمر الحزب أولا، قبل أن يطرح اسم مرشح واحد لانتخابات شعبية أقرب إلى وصفها استفتاءً أو تزكية من وصفها انتخاباً، في هذا السياق قام الجيش بفرض اسم العقيد (بن جديد) كمرشح لرئاسة الجمهورية بكونه أقدم ضابط في أعلى رتبة عسكرية، بعد أن كان التنافس محموماً بالأساس بين شخصيتين سياسيتين هما: (عبد العزيز بوتفليقة)، و(محمد الصالح يحياوي).[2]

ويقول بعضهم إنّ الجيش رفض (بوتفليقة) بسبب أفكاره الليبرالية، لكن ألم يكن هدف الذين جاءوا ببن جديد هو التخلص من السياسية الاجتماعية التي طبقها سلفه خاصة...، أمّا بشأن (يحياوي) فإنّ الجيش رفضه بسبب هزيمته في معركة مقالا الأولى في الصحراء الغربية عندما كان قائدا على الجيش آنذاك في عام 1976م، بالإضافة إلى دوره في محاولة الانقلاب في عام 1997.[3]

عينت المؤسسة العسكرية (الشاذلي بن جديد) قائدا لمنطقة وهران، وعضوا لجبهة التحرير الوطني، وهذا ليتمكن الجيش من التحكم في حياة الحزب/ الدولة في الجزائر، ويؤكد فرضية أن الجيش في الجزائر هو القوة الوحيدة المنظمة والمهيكلة والصانعة القرار.

وبعد استلام (بن جديد) مقاليد الحكم عمل على إعادة التوازن بين الجناح السياسي والعسكري من خلال عدد من الإجراءات:

---

[1] عبد العالي دبلة، **مرجع سابق**، ص 59.
[2] منصوري لخضاري، **الجيش وتجربة الإنتقال الديمقراطي في الجزائر (1988- 1992)**، دراسات، المستقبل العربي، الجزائر، ص 86.
[3] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، د س ن، الجزائر، ص193.

– أصبح (الشاذلي بن جديد) رئيسا للحزب، فقام بتقويته ليستخدمه في صراعه ضد مراكز القوى في الجيش، فهو يدرك أنه لا يمكن أن يسيطر على الحزب والدولة بدون سيطرته على الجيش، فحاول الاستغاثة بالجناح السياسي للحزب، فقام بدعم (محمد الشريف مساعدية) الذي أصبح الأمين العام للجنة المركزية (1980م إلى 1988م)، وهو رجل قوي قام بإعادة تأطير الحزب وشكّل مكتبه السياسي ولجنته المركزية، التي قررت اعتبارا من 29 ديسمبر 1980م إلزام كل إطارات المنظمات الجماهيرية وأعضاء الجمعيات المنتخبين، بالانضمام إلى (جبهة التحرير الوطني)، مما يعني توجها جديدا لإعادة الاعتبار للجانب السياسي وإحداث التّوازن مع الجيش.

– ترك الجيش يحافظ على موقعه داخل الجبهة.

– وأدخل في الوقت ذاته تغييرات على هيكلية الجيش بإعادة تنظيمه على أساس فرق عسكرية تقليدية وليس مناطق عسكرية شبه مستقلة كما في الوقت الماضي، وهدفه من كل ذلك محاولة دعم مركزه في السلطة.[1]

وقد فاجأ (بن جديد) الجميع عندما أبدى قدرة فائقة في التلاعب بالذين أتوا به إلى الرئاسة بعدما عدّوه أنه سيكون مجرد لعبة في أيديهم، وأدرك (بن جديد) بحكم التجربة والملاحظة أنّ طبيعة النظام في الجزائر تتطلب تركيز السلطات في يد الرئيس، وإقصاء الرجال الأقوياء الذين يمكن لهم تشكيل مراكز قوة بداخل النظام... ورافق (بن جديد) هذه السياسية بتحسين النمط الاستهلاكي للمواطنين من خلال برنامج (مكافحة الندرة) ورفع شعار (من أجل حياة أفضل)، وأطلق سراح بعض المعارضين الذي كانوا في السجون في عهد (بومدين) و(بن بلة)، وسمح للمعارضين في الخارج بالدخول إلى البلاد، وبهذا كان يمهد بسياسته لإبعاد البومدينين نهائيا من الحكم وشلّ قدرتهم على تشكيل أيّ معارضة له في المستقبل.[2]

كما واجه الرئيس (بن جديد) طيلة فترة حكمه التي قضاها على مؤسسة الرئاسة ضغوطا كبيرة ومنافسة شديدة من الضباط الذين عينوه مثل العقيدين (مرباح) و(عطايلية)، لكنّه استطاع التحرر منهم وتحجيم أدوارهم، ومع تواري الشخصيات القوية في نظام (بومدين)، كان (بن جديد) يقدم رجاله، كما فتح الباب لوجوه جديدة بدأت تصعد في سلم الرتب العسكرية وتقلدت مناصب عالية في قيادة الجيش، ومن هذه الأسماء نجد (محمد مدين) المدعو الجنرال توفيق و(محمد بتشين) والجنرال (حسين بن علام)، والجنرال (عبد الله بلهوشات) والجنرال (مصطفى بلوصيف)، هؤلاء الذين صنعوا المرحلة الثانية في قيادة

[1] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص ص 95، 96.
[2] رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص 195.

الجيش، التي أعقبت المرحلة الأولى التي حكمها (بومدين) ورجاله، وقد سيطر على فترة الثّمانينيّات مصطلح (**الجنرالات**) على أدبيات الثقافة السياسية السائدة آنذاك، وكان يرمز إلى سيطرة المؤسسة العسكرية على مصير البلاد، وأصبح الجيش وقياداته مسؤولين عن كل شيء.[1]

كما كان للشاذلي بن جديد إسهام في فترة حكمه في المجال الدستوري بإدخال تعديلات على دستور 1976م، بموجب القانون رقم 86/79 المؤرخ في 07 جويلية 1979م والمتعلق بمراجعة الدستور، حيث كان هدف هذه التعديلات تشكيل أسس الحكم في البلاد، وبشكل خاص الإجراءات المتعلقة بالتنسيق النشاط الحزبي والحكومي، وجاء على هذا الأساس التعديل الدستوري الذي يحدد مدة الرئاسة بخمس سنوات بدلا من ست سنوات... كما أكد ميثاق 1986م مبدأ الحزب الواحد "... إن النظام التأسيسي في الجزائر يقوم على واحدية الحزب..."، وركز على أنه الأداة الفعالة في التسيير وقيادة البلاد، ومنه التأكيد على وحدة القيادة في الدولة والحزب، وبقاء تأثير الحزب على المنظمات الجماهيرية خاصة وأن قيادتها مناضلون في الحزب ... وهي امتداد طبيعي للحزب، عليها أن تستجيب لأحد المتطلبات الجوهرية للثورة... كما تناول الميثاق مسألة المشاركة السياسية من خلال مشاركة الجماهير الشعبية (العمال الفلاحين، الجنود، الشباب، والعناصر الوطنية الثورية) في تسيير شؤون الدولة من خلال المجالس المنتخبة.[2]

كما ساهم (الشاذلي بن جديد) في تبني سياسة مرنة تعطي الشرعية لنفسه عن طريق توزيع الريع البترولي، والتوجّه نحو تأمين المواد الاستهلاكية غير المتوفرة باستيرادها من الخارج كالزبدة، الموز، في برنامج (الترفيه على الناس)، وكانت سياسته هي سياسة الرفاه المتغذية بالرّيع البترولي والديون، ولكن ومع انخفاض أسعار البترول الذي يمثل 95% من عائدات الجزائر بالعملة الصعبة، أدّى ذلك إلى تقلص الموارد المالية منذ منتصف الثّمانينيّات، ومنه الرجوع إلى سياسة التقشف التي نادى بها الرئيس السابق (هواري بومدين)، وبهذا هذا كانت ميزة الثمانينيّات بتدهور كبير في النسيج الاقتصادي والصناعي وتدني مستويات الأداء والمردودية في غالبية القطاعات، وارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى 1.5 مليون نسمة في منتصف الثّمانينيّات يمثلون 23% من القوى العاملة، وارتفاع المديونية الخارجية التي تجاوزت 20

[1] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، **مرجع سابق**، ص 90.
[2] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص ص 96، 97.

مليار دولار وتزايد ضغط الديون التي أصبحت تقدر بـــ 8 مليار دولار أو ما يساوي ثلثي عائدات النفط في تلك الفترة.[1]

وكلها مؤشرات توحي ببروز انتفاضة نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية متمثلة في أحداث أكتوبر 1988م.

ويمكن القول بأن مجيء (الشاذلي بن جديد) عمد إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي وتقزيم المعارضة في ظل صراع المواقع والانخراط في سياسة اقتصادية مبنية على الاستهلاك الواسع، وبهذا تركزت السلطة الفعلية في الجزائر في مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، ونتج عنها بروز نخبتين قويتين في المجتمع واحدة بيروقراطية طوقت إرادة المجتمع بتعقيداتها وأخرى برجوازية جديدة بقيادة أعضاء الجيش أو السلطة استطاعت أن تسيطر على القرار الاقتصادي والسّياسي في الدولة.[2]

**3- انتفاضة الخبز أحداث 05 أكتوبر 1988م:**

عاشت الجزائر قبل أحداث 5 أكتوبر 1988م ظروفا صعبة ناتجة عن الأزمات المتعددة الجوانب التي أصبح يعاني منها النظام السياسي والمجتمع، فعلى مستوى النظام السياسي برزت أزمة مراكز القوى في النظام بن التيار الإصلاحي والتيار المحافظ حول التوجهات السياسية والاقتصادي الكبرى للبلاد، أمّا على مستوى المجتمع فكانت الأوضاع تتميز بارتفاع نسبة البطالين، وتدني القدرة الشرائية للمواطنين واختفاءً مريبا للسلع الضرورية، قد سبقت أحداث أكتوبر 1988م أوضاعا تميزت بما يلي:

- حملة واسعة ضد الفساد، وتوزيع الثروات بطرق غير شرعية وتبذير الأموال العمومية.

- الإعلانات المتعددة عن الإضرابات العمالية خاصة في المنطقة الصناعية بالرويبة، والتي دامت حتى نهاية سبتمبر، حيث 1988م قام عمال الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بالاحتجاج على عمليات اختلاس عرفها المركب، كما طالبوا بزيادة رواتبهم، وتضامنا مع هؤلاء قام 30000 عامل الآخرون الموجودون في منطقة الروبية الصناعية بإضراب دام ثلاثة أيام بصدام مع قوات الأمن، مع موجة الإضرابات قطاع الطيران والنقل أيضا.[3]

---

[1] العياشي عنصر، **التعددية السياسة في الجزائر: الواقع والآفاق**، ورقة مقدمة للندوة الوطنية التي نظمتها جمعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، عمان، الأردن، 1999، ص 2.

[2] كواش منال، **مرجع سابق**، ص 157.

[3] مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية؛ دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988- 2008)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، 2010/2009، ص 215.

– بعد الخطاب السياسي الذي ألقاه الرئيس (الشاذلي بن جديد) في 19 سبتمبر 1988م أمام أعضاء (حزب جبهة التحرير الوطني)، وجّه فيه انتقادات لعناصر من الحزب المعارضة للتوجه الليبرالي، انتشرت بعد الخطاب موجة من الاضطرابات شلّت مؤسسات اقتصادية وحيوية، منها قطاع البريد والمواصلات وظهرت أزمة ندرة المواد الغذائية في المدن الكبرى، واستفحلت الأزمة مساء يوم 4 أكتوبر 1988م، حيث بدأت المظاهرات بتلاميذ المدارس وسرعان ما انضم إليهم شبا آخرون، حيث كانت مظاهرات عنيفة وعملية التكسير والتخريب موجهة خصوصا ضد الممتلكات العامة: الوزارات، البنوك، الخطوط الجوية الجزائري، أسواق الفلاح المؤسسات التعليمية، مركز الهاتف...[1]

بعد اندلاع مظاهرات مساء 4 أكتوبر 1988م في بعض أحياء العاصمة كباب الواد والحراش، ثم هدأت العاصفة ليلا لينفجر الوضع من جديد يوم 5 أكتوبر 1988م على الساعة العاشرة صباحا بالضبط من العديد من أحياء ثم تنتقل الاضطرابات إلى مناطق عدة من البلاد، ووجهت أيد خفية أطفالا ومراهقين إلى إحراق كل ما يمت بصلة إلى الدولة والقطاع العام وأسواق الفلاح، واضطر (الشاذلي بن جديد) إلى استشارة المكتب السياسي للحزب الذي خلف عنه وزير الخارجية (أحمد طالب الإبراهيمي) واتخذ قرارا بإعلان حالة الحصار وإنزال الجيش إلى الشارع بعدما عجزت قوات الأمن الوطني في الدفاع عن مؤسسات الدولة.[2]

يرى (أحمد طالب الإبراهيمي) أنّ تردي الأوضاع واشتداد المعارضة على الرئيس (الشاذلي بن جديد) خاصة من طرف أنصار النهج الاشتراكي داخل الحزب جعلته يحدث انتفاضة 5 أكتوبر 1988م للقضاء على المعارضة، وفتح الباب على مصراعيه للخيار الليبرالي، ففي منتصف نهار الخامس من أكتوبر 1988م، اجتاح آلاف من الشبان كل الأماكن العمومية ليقوموا بحرق رموز الدولة بما فيها مقرات الحزب، وهم يرددون شعارات مناوئة للسلطة الحاكمة.[3]

وقد استمرت أعمال الشغب التي عرفتها الجزائر أسبوعا كاملا سادت فيها كل أنواع الفوضى، كما راح ضحيتها 1142 جريحا من المدنيين وما يفوق عن مليار دولار من الخسائر المادية.[4]

وفي أول رد فعل له اعتبرها المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في اجتماعه يوم 05أكتوبر 1988م بأنها أعمال شغب قامت بها مجموعة لا تتمتع بالحس المدني مدفوعة بأيدٍ خفية من

[1] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 131.
[2] رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص ص 209، 210.
[3] عبد الغاني بودبوز، **مرجع سابق**، ص 172.
[4] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، **مرجع سابق**، ص 121.

الخارج، وتبعاً لذلك قرر رئيس الجمهورية إعلان حالة الحصار يوم 06 أكتوبر مما استوجب تدخل الجيش لإعادة الهدوء للبلاد، أسفرت تلك الأحداث حسب الإحصائيات الرسمية عن حوالي 189قتيلاً و1442جريحاً، وضمن هذا الإطار ألقى رئيس الجمهورية خطاباً في 10 أكتوبر منددا فيه باحتكار السلطة ومتأسفاً عن الخسائر الناجمة عن الأحداث ووعد الشعب بإصلاحات سياسية كبيرة.[1]

عرض استفتاء حول هذه الإصلاحات حيث في 24 أكتوبر 1988م أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا حددت فيه العناصر الرئيسية التي سيتضمنها مشروع الإصلاحات السياسية الذي سيناقش في القاعدة وتم القيام بتعديل دستوري جزئي في استفتاء 3 نوفمبر 1988م، ومن أهم ما جاء فيه فصل الحزب عن الحكومة واعتبارها مسؤولة فقط أمام البرلمان، ولحق ذلك تعديل شامل تمثل في الاستفتاء على دستور 23 فيفري 1989م والذي تمّ من خلاله التحول إلى التعددية الحزبية.[2]

وقد كانت حالة الطوارئ بمثابة استدراك لمحاولة السيطرة على وضعية اللاأمن التي يعشيها الشارع الجزائري واللجوء إلى الأسلوب القهري لإيقاف المواطنين إلا أنها باءت بالفشل وأفلتت زمام الأمور وزادت الوضع سوءً، مما حتم حضر التجول وإعلان حالة الطوارئ، وكانت النتائج البشرية والمادية كارثية وكست الشارع الجزائري بحمام من الدماء نتيجة للصراعات وتضارب المصالح، معبرا عن رفضه للحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي وصلت إليها الجزائر، كما كانت بوادر للخروج من عهد الحزب الواحد نحو فتح المجال للتعددية السياسية.

يتضح لنا مما سبق عرضه أنّ القوى السياسية التي كان قائما عليها النظام السياسي الجزائري هي: الحزب، مؤسسة الرئاسة، المؤسسة العسكرية.

**ثانيا: المؤسسات السياسية المشكلة للنظام السياسي الجزائري:**

**1- الحزب (جبهة التحرير الوطني):**

الملاحظ أنّ القيادة السياسية في الجزائر لم تحرص على الأخذ بالنظام الحزب الواحد بعد الاستقلال، فالتجربة الجزائرية التي سبقت الثورة المسلحة أبرزت مدى التلاعب الذي يمكن أن يقوم به الاستعمار في ظل نظام التعدد الحزبي، وبهذا فكان أمرا حتميا أن الحزب الواحد هو الحل الأمثل لبناء الدولة، حيث كرست كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية هذا الخيار فنص دستور 1963م في مادته 23 "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر"، الأمر الذي أكد عليه ميثاق الجزائر

[1] مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص 217.
[2] ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر التطور والتنظيم**، دار بلقيس للنشر، الجزائر، دس، ص 62.

1964م، الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد قرار تاريخيا لكونه "...يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حرب التحرير وضمان مواصلة الثورة فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب، والانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي، وهو إطار الديمقراطية الحقيقية ووسيلة تحقيقها، وبالتالي المطلوب منه أن يخلق تصورا جديدا للديمقراطية يمكن الجميع من التعبير عن أنفسهم.[1]

ظلّت (جبهة التحرير الوطني) صاحبة الشرعية التاريخية حتى أحداث أكتوبر 1988م بفضل دورها السياسي التعبوي ابتداء من مسار الحركة الوطني إلى ما بعد الاستقلال وفي إطار تبنيها لنموذج الحزب الواحد وإسرارها على التمسك بأسلوب الدولة الشمولية، كما ظلّت تحتكر العمل السياسي وترفض أية مشاركة سياسية في الحكم بعد توسيع قاعدتها الاجتماعية المساندة للسلطة وإخضاع جل التنظيمات العمالية والطلابية تحت لوائها من أجل المحافظة على استمرارية وديمومة النظام السياسي الجزائري.[2]

وبهذا مكنت جملة من العوامل سيطرت هذه القوة على كافة الجوانب في الساحة الجزائرية حيث تقدمت المشهد السياسي والتاريخي للدولة الحديثة منذ بداية الثورة والسنوات الأولى للاستقلال وأصبحت مؤسسة فاعلة وعزز من مكانتها مبدأ الأحادية الحزبية الذي ارتكز على الإيديولوجية الاشتراكية تجاوبا مع الحقبة الجديدة التي تلت الحرب العالمية الثانية الرّافضة لفكرة الاحتلال، حتى سنة 1989م والإعلان عن الدستور الجديد الذي ينظم الحياة السياسية الجديدة في ظل بروز قوي للضغوطات الداخلية خاصة بين مراكز القوى في النظام السياسي بين الإصلاحيين ممثلين في مؤسسة الرئاسة، والبورجوازية والبيروقراطية والمحافظين ممثلي حزب جبهة التحرير الوطني وهي القوى المحافظة على استمرارية النهج الاشتراكي في التسيير[3].

وأعطت مختلف النصوص الدستورية والمواثيق الوطنية التي أفرزتها الثورة الجزائرية مكانة الحزب وأحقيته في تولي قيادة الدولة منذ الدستور الأول لسنة 1963م، وميثاق الجزائر الذي صادق عليه مؤتمر الحزب سنة 1964م، ودستور 1976م، وميثاق 1986م، هذه النصوص التي أصرت في كل مرة على الشرعية الثورية والتاريخية للحزب وأحقيته في قيادة المجتمع، وأبرزت الرغبة الجامحة في ممارسة النزعة الإقصائية والاحتكار الكلي للتمثيل السياسي من خلال أطر سياسية تعبوية تأخذ إلى حد كبير شكل التأييد والحشد لمساندة القرارات دون التركيز على المشاركة الاجتماعية الحقيقية للمجتمع.[4]

---

[1] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص ص 86، 87.
[2] علي بن الطاهر، **الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992**، **مرجع سابق**، ص 73.
[3] الطيب بلوصيف، **مرجع سابق**، ص 136.
[4] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

أعطى دستور 19 نوفمبر 1976م أهمية لمبدأ الأحادية الحزبية بتخصيصه فصلا كاملا متعلقا بالوظيفة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني، فجاء في المادة 94 من هذا الدستور على أنه: "يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد"، والمادة 95 على أنّ جبهة التحرير الوطني هي الحزب الواحد في البلاد، "وقد أكد هذا أيضا ميثاق الجزائر جانفي 1986م.[1] وعلى الرغم من كل المحاولات التوثيق الدستورية والحزبية الداعية إلى تكريس مبدأ الحزب الواحد جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الاشتراكية، لكن دوره كان محدودا بما يقرره رئيس الجمهورية، ولم يخلق فرصا لتحقيق المشاركة السياسية الحقيقية، بل كرست الجهود لتحقيق تعبئة شاملة، حيث شهد عصر (بومدين وبن بلة) تفوقا لدور الدولة على حساب بروز جبهة التحرير الوطني كحزب طليعي، وعلى الرغم من حرص النظام السياسي الجزائري على أن يبقى اليد المسيطرة على شؤون الجبهة وإبقائها إطارا للشرعية دون سلطة فعلية في إدارة الحياة السياسية.[2]

والملاحظ على أنه كان هناك شبه تقديس للحزب ومحاولة وضعه في الواجهة على أساس الشرعية الثورية التاريخية ووسيلة لتكريس الأحادية الحزبية تضعها الجهة الحاكمة للسيطرة على مقاليد الحكم ولم يعكس في الواقع شعار حزب طلائعي بقدر ما كان واجهة الحكم ولم يعبر عن أي مشاركة سياسية مجتمعية، "وقد عبر عن انعكاس عضوي للوحدة الثورية والإرادة الشاملة حيث إنّ احتكار العمل السياسي المنظم والموجه من طبيعة الأنظمة التي أخذت بمبدأ الأحادية الحزبية" نظام الحزب الأوحد المسيطر "التي رفضت المعارضة القادرة على مناقشة النظام ومساءلته، وقناعتها بضرورة تحقيق جهاز سياسي قوي –الحزب– يكون بمثابة الوعاء الذي تنصهر فيه مختلف القوى الاجتماعية والسياسية وممثلا وحيدا للإرادة الشعبية"[3].

تعرضت جبهة التحرير الوطني لأزمات جعلتها تفقد مصداقيتها، ومع بروز قوى جديدة منافسة لها على الخريطة السياسية فرضت إعادة تشكيل التوازنات السياسية في الدولة، وقد كانت أخطاء جبهة التحرير الوطني في عدم التطابق بين النصوص والممارسة السياسية للحكم، يعنى أن الحزب غائب فعليا ولا يقوم بدوره ومهامه، فتحول إلى مجرد جهاز سياسي يفتقر إلى الفاعلية مما تسبب في فقدان ثقة

[1] ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص ص58، 59.
[2] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص ص 99، 100.
[3] الطيب بلوصيف، **مرجع سابق**، ص ص 137، 138.

الجماهير في مشروعه السياسي ما جعله ضعيفا وعاجزا في استيعاب المتغيرات الداخلية والخارجية وبخاصة أحداث أكتوبر 1988م.[1]

وما يمكن ملاحظته بالنسبة لهذه القوة السياسية الحزب أن الممارسات السياسية التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال نجد أنّ دور الحزب اختلف من فترة إلى أخرى حيث قدّسه وعدّه الرئيس (بن بلة) الورقة الرابحة التي يحكم بها زمام الأمور وذلك من خلال شخصنة السلطة وكان الرئيس للحزب والدولة، وأما فترة بومدين فقد همّشت دوره في الحياة السياسية، وجعلت المؤسسة العسكرية القوة الوحيدة والمنظمة والمهيمنة على الساحة السياسية وهو ما أكد الراحل (بومدين) في كثير من خطاباته، أما فترة (الشاذلي بن جديد) فقد لعبت على أوتار الموازنة بين هاتين القوتين الحزب والجيش وخلقت توازنا سياسيا استطاع من خلاله جعل المسئولين في الدولة أعضاء في أمانة الحزب واللجنة المركزية وهو ما ساعد (بن جديد) في توسيع دائرة نفوذه السياسية.

**2- مؤسسة الرئاسة:**

ظلت مؤسسة الرئاسة حسب المقتضيات الدستورية والواقعية تحتل الدور المؤثر في إصدار القرارات السياسية وتوجيهها والتعبير عن مختلف سلوكيّات ونشاطات النظام السياسي أثناء عملية التحول السياسي التي عرفها المجتمع الجزائري، وباتت تتصدر محورية رسم السياسة العامة وسلطة البث والتقرير في مجموع الخطط والبرامج... كما أنّ دورها في إدارة الأزمة السياسية جعل منها أول مؤسسة سياسية التي عليها واجب تهذيب الحياة السياسية وإعطاء نفسا جديدا لتنظيم قواعد العمل السياسي، وكونها تمثل الوسيط المنسق بين توجه النظام السياسي وتعكس بشكل واسع الإطار الرسمي الذي يتمتع بنخب سياسية ثورية مدعوة لدعم الدولة والحكومة.[2]

والملاحظ أنّ هذه المؤسسة لعبت دورا بارزا كقوة تنفيذية تسيطر على النظام السياسي الجزائري، حيث كانت كل الصلاحيات تمنح وتصدر من طرف الرئيس، خاصة أنها كانت تحكم باسم الشرعية الثورية، حيث أكدت مختلف الدساتير أنها لها كل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية "فنجد أنّ رئيس الجمهورية يمثل محور النظام السياسي، نظرا للاختصاصات والصلاحيات الدستورية والسياسية التي يتمتع بها والتي تماثل تلك الممنوحة لرئيس الجمهورية الفرنسية، فنجد دستور 1963م خوّل لرئيس الجمهورية سلطات واسعة منها تحديد سياسية الحكومة وتوجيهها وتسيير وتنسيق السياسة الداخلية والخارجية للبلاد،

[1] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص ص 101،102.
[2] علي بن الطاهر، **الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992**، **مرجع سابق**، ص ص71 ،72.

يتولى تنفيذ القوانين ويمارس السلطة التنظيمية ويعين في جميع المناصب المدنية والعسكرية أن يمارس السلطة التشريعية عن طريق الأوامر، وهذا يعني أن رئيس الدولة والحكومة في دستور 1963م كان مفتاح قبة النظام الدستوري".[1]

وبهذا شكّلت هذه المؤسسة التنفيذية المجسدة في شخص الرئيس القوة المسيطرة على إصدار الأوامر، وهو ما أكدته "المادة 58 من دستور 1963م حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها، وتنسيق السياستين الخارجية والداخلية، وهو ما نصّ عليه كذلك دستور 1976م مؤكدا على حق هذه المؤسسة في تقرير السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، ولم يذكر أي قَيدٍ على الرئيس، وأقر حريته الكاملة في المؤسسة التنفيذية التي ظلت هي الأقوى بتأثيرها خاصة على المؤسسة التشريعية الحلقة الأضعف بسبب وحدة القيادة الحزبية التي لعبت دورا مهما في تحديد أعضاء الهيئة التشريعية، ومن خلال السلطة الدستورية تظهر قوة هذه المؤسسة بشكل خاص في الواقع الفعلي كجهاز يمارس ضغطا وتأثيرا على باقي المؤسسات الأخرى، التي تجعلها المسيرة للدولة والحزب لأنّ الرئيس يمثل تكريسا للشرعية الثورية والدستورية معا".[2]

وما يمكن قوله إنّه كان لرئيس الجمهورية سواء في عهد الرئيس (بن بلة)، أو الرئيس (هواري بومدين) وصولا إلى الرئيس (الشاذلي) الدور القيادي والبارز ويتمتع بكل السلطات والمهمين على كل المؤسسات الدستورية، وربما كان هذا هو هدف هؤلاء الرؤساء الثلاثة من توليهم الحكم مستعينين بالحزب والجيش كواجهة لإضفاء الشرعية ممثلا عن الشعب، وهذه المكانة أعطاها له بشكل بارز دستور 1976م حيث تؤكد "أحكام المادة 39 تقضي بأن تسند السلطة التنفيذية إلى رئيس الدولة حامل لقب رئيس الجمهورية، الذي ينتخب لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع المباشر والسري بعد اقتراح من طرف الحزب، ولا يمنع الدستور أن تجدد ولايته لأكثر من مرة، هذه الأحكام تمثل على رئيس الجمهورية الصفة التمثيلية للشعب ومن ثم فله أن يتكلم باسمه وباسم الأمة.[3]

ويقبض رئيس الدولة على السلطتين السياسية والتنفيذية، فهو يسطر على الحزب بوصفه أمينا عاما ومن ثم فهو ينفرد ودون أن يشاركه أحد بقيادة الحزب والتحكم في أجهزته، كما أنّ له الحق في اختيار الوزراء وتقديمهم إلى المجلس الشعبي الوطني، دون أن يكون للنواب حق الموافقة أو الرفض، وغيرها من الصلاحيات.

---

[1] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 102.
[2] الطيب بلوصيف، **مرجع سابق**، ص 140،141.
[3] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري مرجع سابق**، ص 57.

فالمادة 111 الفقرة 10 "كما أن الدستور وتمكينا لرئيس الجمهورية من أداء الوظائف الهامة والسلطات الموسعة الموكلة إليه، والمخولة له وضع الجهاز الإداري تحت سلطته، لذلك فهو الذي يحدد سياسة الأمة ويقودها وينفذها ويعين أعضاء الحكومة ويحدد صلاحيتهم".[1]

تعدّ الإصلاحات السياسية التي تبناها النظام السياسي بعد 1989م تعبيرا واضحا عن الرغبة في زيادة قوة مؤسسة الرئاسة على حساب الحزب إلاّ أنّ هذه القوة التي وضعت مؤسسة الرئاسة كفاعل أساسي في السياسة العامة لم تكن وفق حسابات دقيقة، حيث إن التعددية التي أبعدت الحزب العتيد من الواجهة السياسية للدولة، أفرزت قوى أُخرى أكثر رغبة في الوصول إلى السلطة –الجبهة الإسلامية للإنقاذ–التي طرحت نفسها كبديل للنظام السياسي الذي لم يعد يحضا بثقة المواطنين.

إلاّ أن انعدام الاستقرار على مستوى النظام السياسي انعكس بدوره على أداء هذه المؤسسة ونتج عنه تفكك وصراعات داخل هذه المؤسسة خاصة عند طلب رئيس الجمهورية من المؤسسة العسكرية التدخل لإنهاء حالة الفوضى التي كانت بداية لتقلص نفوذه وأصبحت قراراته مرتبطة بموافقة القيادة العسكرية، أدت إلى استقالته والإعلان عن حالة الطوارئ التي ألغت العمل بالمجالس المنتخبة والبرلمان، ودخلت بذلك مرحلة الرئاسة الجماعية، وفسحت المجال أمام المؤسسة العسكرية لتظهر بمظهر الحامي لمكتسبات الدولة بإلغائها العملية الانتخابية، وما نتج عنه من توسيع سلطاتها مقابل الفراغ السياسي في كل مستويات المؤسسات السياسية التي تمثل السيادة الوطنية.[2]

وما يمكن ملاحظته أن هذه الرئاسة كجهاز قوي كانت تحاول دائما تركيز السلطة في الرئيس هو لكن وبقرار إنهاء حالة الفوضى أكدت الرئاسة أنها حقيقة جهازا لا يستغني عن دور المؤسسة العسكرية فيه الأكثر تنظيما وتأثيرا ما يجعلها تؤثر على موازين القوى الداخلية والخارجية، كما أنه القوة المنظمة والمتحكمة في النظام السياسي الجزائري.

**3- المؤسسة العسكرية (الجيش):**

لقد برهنت هذه المؤسسة على دورها وقوتها في قيادة النظام السياسي، فكانت المركز الأساسي للحكم في الجزائر، فالجيش هو عمود الدولة فكان نضاله ضد المستعمر جليا للعيان أثبت بجدارة تفوقه وصرامته على السياسي، فأصبحت "تمثل هذه المؤسسة جوهر النظام السياسي نظرا لما لها من شرعية ثورية وموقع متميز في المنظومة الدستورية وقوة في التنظيم في الحياة الاجتماعية والسياسة، فمن حيث

[1] **المرجع نفسه**، ص 58.
[2] الطيب بلوصيف، **مرجع سابق**، ص ص 141، 142.

الشرعية الثورية فإن جيش التحرير الوطني كان دورا كبيرا في تأسيسي السلطة السياسية للجزائر، بل إنه مؤسسها، فبالرغم من تلازم المسعى الذي يشير إلى أن صلاحيات القيادة التي أعلنت الثورة تشمل الميدانيين السياسي والعسكري فإن هيئات الثورة وقيادتها المركزية والتنفيذية شكلت على هذا الأساس، فالفروق بقيت بين السياسيين والعسكريين، وأن التعايش بينهما تحكمه موازين القوى التي كانت في غالبها لصالح العسكريين".[1]

فقوة المؤسسة العسكرية جعلها مركز قوة النظام ومحور التوازن السياسي في الدولة لذلك أصبح القرار السياسي مرهونا بموافقة المؤسسة العسكرية، بل حتى اختيار رئيس الدولة لا يمكن أن يتم إلا بموافقتها[2].

وهذا ما قد حدث بالفعل أين كانت الكلمة الفيصل للجيش بتنحية (أحمد بن بلة) وكيف استطاعت المؤسسة العسكرية بقيادة (بومدين) إحداث انقلاب عسكري للإطاحة بالرئيس (بن بلة)، وقد "تحول الجيش أثناء قيادة بومدين للبلاد إلى تنظيم عسكري سياسي وأقوى مؤسسة في الدولة، حيث ساهم الجيش الوطني الشعبي، بوصفه أداة الثورة في تنمية البلاد وبناء الاشتراكية وتذويب الفوارق النفسية والاجتماعية التي تركها الاستعمار، والقضاء على النزعة الجهوية بتعليم الجنود إيديولوجية مهنية تركز على الانتماء الواحد إلى الأسرة العسكرية وهو انتماء يعزز وحدة الجيش ويقوي تماسكه بفضل تعلق أفراده بالوطن لا بالوسط الاجتماعي والثقافي الذي أتوا منه أو الطبقة الاجتماعية التي انحدروا منها.[3]

وما دعم هذه القوة والأهمية للمؤسسة العسكرية هو أن جل المواثيق والنصوص الدستورية للدولة الجزائرية كانت داعمة له فقد " أبرز دستور 1976م أهمية وطبيعة الخدمة الوطنية كأداة للترقية الاجتماعية والثقافية من خلال برامج التكوين المقدمة لمجنديه، والأعمال المسندة إليهم في إطار تنمية البلاد وتعزيز التوجهات الاشتراكية، وميثاق الجزائر 1964م حاول أن يرجح كفة العسكريين على السياسيين، وأكد على تمييز المؤسسة العسكرية عن باقي المؤسسات حيث إنها لا تشكل إرثا استعماريا مثل بقية هيئات الدولة الآخرين وأعطاها أدورا سياسية تليق بها، والميثاق الوطني لسنة 1976 م كلف الجيش بالدفاع عن الثورة الاشتراكية والعمل على تنمية البلاد وتشييد المجتمع، وذكر الميثاق بدور

[1] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري مرجع سابق**، ص 51.
[2] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 104.
[3] **المرجع نفسه**، ص 106.

المؤسسة العسكرية في إنجاح الثورات الزراعية، الصناعية والثقافية، وأهمية الخدمة الوطنية في تكوين الشباب عسكريا، سياسيا، اقتصاديا.[1]

ويتفق الباحثون في الشأن السياسي الجزائري حول التداخل الكبير بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية، هذه الأخيرة التي حكمت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال بصيغ قانونية اختلفت من مرحلة إلى أخرى، حتى ترسخت معادلة –الجيش هو النظام السياسي والنظام السياسي هو الجيش– هذا الاتفاق مرده الفراغ الذي أُوجد لمنع قيام مؤسسات فعلية وحقيقية تمارس العملية السياسية وفق أسس ديمقراطية، إضافة إلى غياب الدور الحقيقي الذي تؤديه المؤسسات الدستورية الذي أدّى إلى تعاظم دورها على حساب المؤسسات الأخرى، من خلال امتدادها إلى رسم الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية وحتى الاجتماعية.[2]

وعليه؛ ما يمكن استنتاجه من دراسة هذه المؤسسات الثلاثة التي لعبت دورا كبير في تشكيل النظام السياسي الجزائر، حيث من الصعب الحكم علي طبيعة ونوع هذا النظام نظرا لذلك التداخل الكبير بين هذه المؤسسات في بعض الأحيان والصراع والنزاع بينها في أحيانا أخرى، حيث كانت القوة العسكرية المهيمنة على القرارات في غالبها، كما لا يمكن إنكار تأثيرها على مؤسسة الرئاسة، أين كانت فترة الرئيس (بن بلة) سيطرت عليها النزعة الفردانية وشخصنة السلطة، وفترة (بومدين) اتسم فيها النظام باحتكار السلطة وسيطرة المؤسسة العسكرية فكان نظام عسكري بيروقراطي يحكمه الجيش، وفترة (الشاذلي بن جديد) الذي حمل شعار إحداث توازن سياسي في البيت الرئاسي، والملاحظ أنه رغم اختلاف أساليب الحكم وتسيير الدولة إلاّ أنهم في جذور كل واحد منهم أنه أراد أن يؤسس دولة وفقا لقناعاته وأيدولوجيته السياسية والفكرية، متخذة من الشرعية الثورية والدستورية مبدأ لذلك، وبقي الحزب بين من مؤيد ومعارض له ما أفقد صبغته الشعبية، وكل هذا جعل طابع النظام التسلطي هو ميزة النظام السياسي منذ إعلان استقلال الجزائر، وكل هذا جعل الجزائر تدخل في أزمات سياسية كأزمة الشرعية، أزمة الهوية، أزمة المشاركة السياسية، وكانت بوادر الانتقال إلى نظام آخر يختلف عن نظام الأحادية تلوح في الأفق، وبرزت موجات التحول الديمقراطي في الجزائر ظاهرة للعيان والانتقال إلى عهد تعدد الأحزاب؛ فما هي العوامل التي سرعت لدخول الجزائر زمن التحول الديمقراطي؟ وما هي بوادره وانعكاساته؟

[1] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق**، ص 52، 53.
[2] الطيب بلوصيف، **مرجع سابق**، ص ص 143، 144.

**ثالثا: تجربة التحول الديمقراطي رهانات سببية وتجربة واقعية:**

**1- الظروف الداخلية والخارجية لانتهاج مسار التحول الديمقراطي ومؤثراته:**

لم يكن التحول نحو الديمقراطية في الجزائر وليد اللحظة بقدر ما تكاثفت وتصاعدت الأسباب التي عجلت بالتحول نحو نظام يختلف جذريا عن سابقه، حيث دعمت أحداث أكتوبر 1988م، ودستور 1989م لتخلق ضغوطات ومطالب لضرورة ذلك التحول، بالإضافة إلى عديد الأزمات التي تتخبط فيها الجزائر، بدأت تجلياتها تظهر مع بداية الثمانينيّات كلها جعل عوامل وظروف جعلت الجزائر تعيش حالة الانسداد سواء سياسيا، أو اقتصاديا، اجتماعيا وحتى ثقافيا، وما دعم هذا هو سلسلة المؤثرات الخارجية إقليميا ودوليا، حيث كثر الضغط فجعل من النظام السياسي يبادر لأجل احتواء الأزمة بالتحول نحو الديمقراطية.

"ويربط الكثير من المتابعين الأسباب المباشرة التي عجلت بانتهاج خيار التحول الديمقراطي، بأحداث أكتوبر 1988م، التي شهدت فيها الجزائر مواجهات دامية قادتها جموع المتظاهرين في الكثير من الأحياء والمدن التي ركزت استهدافها على كل ما يرمز إلى الدولة والحزب، من مؤسسات عمومية، ومبان حكومية، ومقار حزبية... وهي الأحداث التي وصفتها مذكرات اللواء المتقاعد (خالد نزار) الذي كان يشغل وقتها منصب قائد القوات البرية، بأنها سارت بوتيرة متسارعة وشبه منظمة توحي بوجود هيئة أركان تقوم بتحريك جموع الشباب الثائر وتوجيهه لزعزعة الاستقرار، باستهدافه المركّز لكل ما يرمز للدولة ومؤسساته".[1]

**1-1 الظروف الداخلية للتحول الديمقراطي:**

تتمثل في مختلف العوامل السياسية كالأزمات والعوامل الاقتصادية المرتبطة بضعف الإنتاجية وتزايد الديون، والعوامل الاجتماعية من تفاقم البطالة وتدني المستوى المعيشي، في حين العوامل الثقافية المتعلقة بالصراع الثقافي، وسنحاول إيرادها كالآتي:

**أ/ المؤثرات السياسية:**

ترتبط المؤثرات السياسية التي حتّمت على النظام السياسي التحول نحو الديمقراطية في مجموعتين من الأزمات التي عرفها هذا النظام.

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 77.

**- المجموعة الأولى:**

**-أزمة الحزب الواحد:**" استند حزب جبهة التحرير في ممارسة السلطة إلى شرعية تاريخية ثورية ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي، وهي شرعية لم يسبق أن حصلت عليها أي قوة سياسية أو حزبية في الجزائر سوى الجيش الشعبي الوطني، حيث نجد مختلف النصوص القانونية والمواثيق تعطي أولوية للحزب، قام بدوره السياسي التعبوي ومنع من بروز أي قوة سياسية منافسة له، كما احتكر التمثيل السياسي وسيطر على النقابات والاتحادات المهنية وعلى عملية الانتخابات (انتخابات المجلس الشعبي، الانتخابات المحلية)، والمؤسسات الاقتصادية"[1]، حيث إن الحزب أصبح المهيمن على مختلف المؤسسات واحتكرها خاصة المؤسسات الإدارية والصناعية والجامعات، "كما تحولت مؤسسات الدولة والحكومة إلى جهاز شبه تنفيذي مكلفة بتطبيق توصيات ومؤتمرات اللجنة المركزية ومكتبه السياسي، ما جعل الحزب يحكم القبضة على النقابات والمنظمات الجماهيرية والحركة الاجتماعية."

"لكن سرعان ما تراجع هذا الدور المهيمن لحزب جبهة التحرير الوطني حيث كان المجتمع يتطلع إلى التغيير، مما سارع في انتشار التذمر والرفض ضمن الفئات الاجتماعية الواسعة، وتوسيع الفجوة بين المجتمع والهياكل الرسمية للدولة، والتشكيك في شرعية النظام وفقدان الثقة في جبهة التحرير الوطني نتيجة الأخطاء التي وقعت فيها"[2]... وقد تم ذكرها سابقا.

يتضح لنا أن الدولة وبالتحديد مؤسسة الرئاسة منحت للحزب هذه السيطرة حتى تبقى مسيطرة عليه ومنحته هذا الدور، وهي نفسها التي افتعلت الأسباب لإزاحته والتخلي عنه، لأجل الانتقال إلى نمط جديد من السلطة، كما يظهر لنا بروز أزمة عدم الاستقرار وإشكالية بناء مؤسسات سياسية في دولة فتية تعاقبت عليها أنماط مختلفة من الحكم.

**- أزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر:** نجد أن المؤسسات السياسية في الجزائر اتسمت بضعف شديد إن لم يكن بعدم الفاعلية، وذلك لانتشار ظاهرة عدم الاستقرار المؤسسي بجانب وجود حالة من الاختلال بين مؤسسات المدخلات، ومؤسسات المخرجات، أو مؤسسات المشاركة ومؤسسات التنفيذ بالإضافة إلى الاختلال بين المؤسسات السياسية في الريف والحضر كما اتسمت المؤسسات بعدم الاستقلالية، إذ هي امتداد للسلطة التنفيذية التي يأتي على رأسها رئيس الدولة الذي حول الحزب الواحد إلى أداة من أجل تعبئة الجماهير، لذا فإنه ما إن يختفي الزعيم من السلطة حتى تنهار

[1] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 114.
[2] **المرجع نفسه**، ص 114.

المؤسسات السياسية، لقد استقلت الجزائر وهي تكاد تخلو من المؤسسات، وبعد الاستقلال عمل (أحمد بن بلة) على تركيز جميع السلطات في يده (رغم فترة حكمه القصيرة ) وفي عهد (بومدين) ازدادت حدة الأزمة المؤسسية حتى استحكمت فعجزت عن استيعاب القوى الموجودة في المجتمع الجزائري، لأن البيئة السياسية اتسمت بسيطرة المؤسسة العسكرية على مقدرات الحياة السياسية، من خلال سيطرتها على الحزب الواحد وقيامها بالدور التشريعي، إلى جانب المجلس الشعبي الوطني، مثلما سيطرت على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر إيديولوجية الحزب الواحد[1].

– **أزمة الصراع داخل أجنحة النخبة السياسية** قبل الاستقلال كانت معظم التيارات تشارك في العمل السياسي من داخل جبهة التحرير، أمّا بعد الاستقلال مباشرة فقد ظهرت الصراعات متمثلة في:

– صراعات في شكل صدامات بين الولايات (صراع الولاية الثانية مع الولاية الرّابعة).

– أخذ الصراع بين الولايات بُعدا ثقافيا بصراع الولاية الثالثة مع الولايات الأخرى.

–صراع مختلف الأجنحة العسكرية الموزعة على ولايات الجزائر، والذي أخذ شكل الزحف على العاصمة عقب إعلان فرنسا خروجها من الجزائر، تبلور الصراع حول مشروع المجتمع بين العسكر والساسة، بعد أن كرس مؤتمر الصومام الفصل بين الداخل والخارج والعسكر والسياسيين، وبذر بذور الشقاق بين مختلف أجنحة جبهة التحرير في الداخل والخارج، بالإضافة إلى الصراع بين أنصار التعددية السياسية والأخذ بالليبرالية (فرحات عباس ومحمد بوضياف) ومن نادى بالحزب الواحد (ابن بلة وبومدين، قيادة المؤسسة العسكرية )، غير أن قيادة أركان الجيش قد حسمت النزاع لصالح الطرف الأخير وجاءت المرحلة الأولى تكريسا لمنطق الجهوية الذي أفرزه الصراع، وفي مرحلة (الشاذلي) تطور الصراع بين أنصار الانفتاح والمعارضة، رغم إجماع الجميع على عدم تسرب السلطة خارج الحزب.[2]

عقب الخطاب ألقاه (الشاذلي) في 19سبتمبر 1988م، هاجم فيه صراحة الذين يعارضون إصلاحاته وفي هذه المرة تركزت محاور الصراع حول:

–التعددية السياسية في مواجهة الحزب الواحد.

–اتساع دور القطاع الخاص في مواجهة سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي.

–الهوية الجزائرية وهل هي عربية إسلامية أم فرانكفونية.[3]

---

[1] عمر مرزوقي، **حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي (1989-2004)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007، ص 67.

[2] **المرجع نفسه**، ص 67.

[3] **المرجع نفسه**، ص 68.

**المجموعة الثانية:** شملت مختلف الأزمات السياسية التي عرفها النظام السياسي الجزائري نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي، وضعف الحزب الواحد في إدارة الدولة.

– **أزمة المشاركة السياسية:** عرفت الجزائر في ظل الأحادية نمطا من المشاركة هو أقرب إلى التعبئة برره عدم قدرة المؤسسات والهياكل السياسية على استيعاب جميع القوى الموجودة على الساحة السياسية الجزائرية ورفض النخب الحاكمة المتسلطة إشراك هذه القوى في صناعة القرار الوطني.[1]

ما تولّد عنه النزوع نحو التفرد بالسلطة التي لم تكن نابعة من مشاركة شعبية فعالة، نظرا للجوء النخبة الحاكمة إلى وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة في العملية السياسية، وهو ما يعني أنّ السلطة أصبحت في دائرة مغلقة تتخذ القرارات داخل الهيئات العليا، هذا التغييب جعل من المؤسسات السياسية عاجزة وغير قادرة على استيعاب القوى السياسية والاجتماعية كفاعل ومنتج في الحياة السياسية وأن تنتهج سلوكا سياسيا واعيا، أدى إلى تدنى معدل المشاركة وامتلاك ثقافة سياسية موجهة للمشاركة مع اختلاف مستوياتها.[2]

فالرغبة الجامحة للسلطة الحاكمة في عدم إشراك القوى الأخرى ذات التوجه السياسي وممارسة النزعة الإقصائية ضدها واحتكارها الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقر إلى المشاركة، جعلت الجبهة تقتصر المشاركة عند التعبئة السياسية القائمة على التأييد والحشد دون المساهمة في صنع القرارات ناتجا ذلك عن ضعف الحزب، وعدم قدرته على تمكين مختلف القوى من التعبير عن مصالحها ومطالبها.[3]

عبرت هذه الأزمة عن افتقار النظام إلى ثقافة ديمقراطية تقتنع بنظرية التداول السلمي على السلطة هذا التوجه السياسي حجب الرقابة والمشاركة وعمل على عدم تفعيلهما خاصة في القرارات السياسية الهامة التي ارتبطت بالشخصيات النافذة على حساب مصلحة المجتمع، والتي لم تمكن مختلف القوى من التعبير عن مصالحها مع تغييب قنوات المشاركة السياسية التي تعتبر إحدى معايير شرعية السلطة السياسية في أي مجتمع، وأصبح احتكار السلطة من طرف النخبة الحاكمة كوسيلة للحصول على الثروة واعتلاء المراتب الاجتماعية العليا والاستفادة من المكاسب المادية ميزت النظام السياسي الجزائري.[4]

---

[1] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق**، ص 114.
[2] الطيب بلوصيف، **مرجع سابق**، ص 176.
[3] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 118.
[4] الطيب بلوصيف، **مرجع سابق**، ص ص 176، 177.

ونتيجة هذه الأزمة برزت قنوات ثائرة ومحتجة لأجل تحقيق مطالبها ورفض هذا الاحتكار الذي عرفه بيت الرئاسة المسيطر على الساحة السياسية منادية بغياب الشرعية، وبهذا برزت أزمة الشرعية، كما أنّ خلق نوافذ للمشاركة السياسية يضيق من حدود الممارسة الديمقراطية الناجحة، وجعلها مشاركة سلبية غير مستمدة من إرادة شعبية حقيقية، بل إنها تمتاز بالخضوع والانصياع وراء قرارات السلطة دون التأثير ولا المشاركة الفعلية في صنع القرار.

– **أزمة الشرعية:** لطالما ظل النظام السياسي الجزائري يرتكز على الشرعية التاريخية والثورية ممثلة في جبهة التحرير الوطني باعتبارها هي التي قادت البلاد إلى الاستقلال، إلاّ أنه فَقد هذه الشرعية بعد موجة التحول الديمقراطي.[1]

وبهذا نجد أن أزمة الشرعية تمتد جذورها إلى أيام الاستقلال، فلم يعترف الرئيس (بومدين) وزير الدفاع بالحكومة المؤقتة، التي تحالفت مع فريق من المدنيين وشكلت المكتب السياسي، الذي لم يعطِ أهمية لاختصاصات المجلس التأسيسي في مجال التشريع، وبعد الانقلاب العسكري الذي قام به بومدين مبررا ذلك بوضع حد للسلطة الفردية ومحاولة استرجاع الشرعية الثورية، وبعد إعلانه لبناء جهاز دولة فعال ومؤسسات تستجيب لمطالب الشعب، فإنه بذلك يكون طرح مصدرا جديدا للشرعية هي الشرعية الدستورية، وظهر أن النظام سينشئ مؤسسات دستورية تنمي المشاركة السياسية، إلا أن هدفه كان هو السيطرة والأولية للرئيس والجيش على الحزب، وهذا الأخير مجرد واجهة لتحقيق ذلك خاصة مع الضعف الأيديولوجي له.[2]

ما يمكن تسجيله أن أزمة الشرعية السياسية سببها هي تهميش المبادرة الشعبية وإضعاف المشاركة السياسية له وجعلها في يد حكم أقلية أوليجاركشية يسيطر عليه الحكم العسكري، وإدارة بيروقراطية، "فالشرعية التي قام عليها النظام لم تستند لإرادة شعبية وعليه فإن الحديث عن الديمقراطية وتطبيقها غير ممكن، بفعل السيطرة المحكمة من طرف أقلية عملت على الاحتفاظ بموقعها من خلال ترسيخ جملة من العوامل تقوم على بيروقراطية زبائنية، لعبت دورا مهما في طرح إيديولوجية على مختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية وضيقت بذلك على مجال الحريات العامة والفردية إلى درجة الإلغاء وفرض قوالب جاهزة لتأكيد أحادية متعسفة".[3]

---

[1] مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية؛ دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988- 2008)، مرجع سابق**، ص 233.

[2] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص ص 116، 117.

[3] الطيب بلوصيف، **مرجع سابق**، ص 175.

- **أزمة الهوية:** ترجع جذور أزمة الهوية في الجزائر إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي الذي ساهم في سحق جذور ومقومات الشخصية الجزائرية الحضارية من خلال جعلها نحبة موالية له، فاخترقت الإدارة وأجهزة الحكم بعد الاستقلال، فأصبح المجتمع مقسّما بين اتجاهات متعددة، منهم من تمسك بالاتجاه العروبي، وآخر يرى في الإسلام بديلا لذلك التوازن المقصود في الشخصية الوطنية، واتجاه آخر ارتبط بالهوية الإفريقية البربرية.[1]

ونجد الجزائر حتى بعد الاستقلال مازالت جذور هذه الأزمة أزمة الهوية الوطنية ( اللغة والدين والتاريخ) مازال يسطر عليها الطابع السياسي مما عرقل المشروع المجتمعي، حيث نجد الطبقة السياسية هي التي تهمين بشكل واضح في العديد من القضايا المجتمعية، وهو ما أخّر مسار تحقيق المشروع المجتمعي، فأصبحت مكونات الهوية كونها "محل استخدام سياسيوي، سواء من قبل النخبة الحاكمة أو من قبل قوى المعارضة كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من خلال التعاطي السلبي معها ساهم في تغييب المشروع المجتمعي، الذي يتم فيه إنتاج وبلورت تكامل واندماج اجتماعي يكون فيه لمؤسسات المجتمع المدني دورا بارزا في تحديث المجتمع والأمة الجزائرية.[2]

**ب/ المؤثرات الاقتصادية:**

ساهمت العوامل الاقتصادية في دفع عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها الجزائر لاحقا، ذلك أن النظام السياسي القائم على الحزب الواحد سرعان ما بدأ يفقد توازناته مع الأزمة الاقتصادية الناجمة أساسا عن انخفاض مداخيل المحروقات، ويبدو أن نمط التنمية الذي اعتمدته الجزائر والقائم على فكرة التخطيط، التأمينات، التصنيع القائم على نموذج "الصناعات المصنعة" وبناء قطاع عام واسع اعتراه الفشل، وتجلى ذلك في ضعف أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية التي كلفت الدولة ثروات ضخمة وأصبحت تعاني عجزا ماديا مستمرا، وتبرز الاختلالات التي أصابت الاقتصاد الجزائري وهي كالتالي:

-عجز الجهاز الإنتاجي تقليص الاعتماد على المحروقات في الصادرات وتعويضها تدريجيا بمنتجات أخرى، بل بقيت المحروقات تحتكر نسبة الصادرات من السلع والخدمات بحوالي 93% .[3]

- تقلص مداخيل صادرات السلع والخدمات من 13 مليار دولار أمريكي سنة 1985م، إلى 9,5 مليار دولار أمريكي سنة 1989م، نتيجة انخفاض سعر البترول من 40 دولار للبرميل إلى 14 دولار سنة

[1] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 120.
[2] صالح زياني، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010، ص 294.
[3] مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية؛ دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988- 2008)**، **مرجع سابق**، ص 200.

1986م، ثم إلى 11 دولار سنة 1988م، مع ما رافقه من انخفاض في قيمة الدولار في حد ذاته انخفاض احتياطي الجزائر من العملة الصعبة من 2،81 دولار أمريكي سنة 1985م إلى 0،84 مليار دولار سنة 1989م.[1]

– ارتفاع قيمة الديون الخارجية حيث تراكمت قيمة المديونية الخارجية طويلة الأجل سنة 1988م حوالي 23.229 مليون دولار أمريكي أيّ بنسبة 44,5 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، وصلت خدمتها إلى 6.343 مليون دولار أي بنسبة 72,3 من حصيلة الصادرات والسلع والخدمات.

– تراجع الدخل الوطني وارتفاع معدل التضخم الذي بلغ أعلى مستوياته منذ منتصف الثّمانينيّات وزاد في فترة التّسعينيّات، خاصة بعد إمضاء اتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية مع صندوق النقد الدولي، وما نجم عنه من إجراءات في مجال السياسة المالية والنقدية.[2]

– بانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية فتقلصت الموارد الاقتصادية مقابل تزايد مستوى الإنفاق نظرا لنمط الاستهلاك البارز في الثمانينيّات.

– فشل التسيير البيروقراطي للاقتصاد الوطني ما أدى إلى العجز المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة إلى 250 مليار دينار جزائري.

– مشكلة الديون الخارجية فسجلت ارتفاعا في نسبها إذ قدرت سنة 1979م بـ 27,6% وسنة 1982م بنسبة 29،6%، أمّا سنة 1984م كانت النسبة 33 %، لتتحول سنة 1985م من 35 % إلى 53،3%.[3]

– الاعتماد على استراتيجية الصناعات الثقيلة، وتدخل الدولة بشكل كبير في النشاط الاقتصادي، وكبر حجم القطاع العام، أدت هذه العوامل إلى دعم رأسمالية الدولة، وبروز واسع لفئات التكنوقراط الإداريين التي شكلت طبقة بورجوازية جديدة تمثل مع النخبة الحاكمة قمة الهرم الاجتماعي في حين تبقى قاعدته الطبقة العريضة من الشباب العاطل عن العمل.

– تزايد معدلات النمو السكاني مما جعل الدولة عاجزة عن تغطية احتياجات تلك الأعداد المتزايدة من السكان، بحيث بلغت معدلات النمو السكاني مع منتصف الثمانينيّات 3.2% بالإضافة إلى ظاهرة هجرة سكان الأرياف والمناطق الداخلية نحو المناطق الساحلية.[4]

---

[1] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق**، ص117.
[2] العياشي عنصر، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر**، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1999، ص 43.
[3] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 130.
[4] مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية؛ دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988- 2008)، مرجع سابق**، 201.

ويتبين أنّ الاقتصاد الجزائري حتى في مرحلة التعددية السياسية مازال اقتصاد ريعي، بحكم احتلال إنتاج المحروقات لنسبة 95 % من الصادرات الجزائرية، والجزائر لا تملك السلطة المطلقة على حقول نفطها التي تخضع لسلطة الشركات المتخطية القوميات، فاعتمادها على الاقتصاد الريعي وعدم التنوع في المداخيل واستمرارها تصدير المحروقات يجعلها تفقده بعد ربع قرن، كما أن الجزائر لا تمتلك السلطة الكاملة على مواردها وعلى احتياطاتها المالية التي تتعرض لاستنزاف المستمر بفعل تنامي مشكلة الفساد، فقد أصبح الفساد مؤسسة المؤسسات في الجزائر، كما أنّ أمنها الغذائي مهدد بسبب العجز المتنامي في هذا القطاع الحيوي، فتشكل واردات الجزائر الغذائية ما يزيد من ربع واردتها السنوية، ذلك لاعتمادها على مصادر الغذاء من أطراف خارجية، خاصة الاتحاد الأوروبي.[1]

**ج/ المؤثرات الاجتماعية والثقافية:**

تشابكت المؤثرات السياسية والاقتصادية وهو ما انعكس سلبا على الوضعية الاجتماعية خاصة مع الارتفاع المخيف في معدلات البطالة ونقص التشغيل جعل القاعدة الشعبية تعيش حالة الحرمان وتحتاج لتلبية حاجياتها، وحدث عدم التوازن بين المطلب الاجتماعي والمطلب الاقتصادي، "فخلقت أزمة الانفصام المكرس على المستوى السياسي بين الدولة والمجتمع ضاعفت بمرور الوقت القطيعة الاجتماعية، وتحولت من خلالها الدولة إلى إنتاج طبقة متميزة ومستقلة عن المجتمع، عجزت مع الوقت عن فرض نفسها بإخفاقها المتكررة في تنفيذ الانجازات المفترضة منها، وأهدافها الأساسية المختلفة التي تمكن من ضمان الولاء الفردي والجماعي وكسب الشرعية، هذه الأزمة أفرزها الوضع الاقتصادي الذي ظلّ في حلقة مفرغة بين فشله وعدم تحمله لتبعات الزيادة السكانية، واتساع نسبة المظاهر المرضية مثل الإقصاء والتهميش والبطالة خاصة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين12و 32سنة التي وصلت إلى12% أغلبها من خريجي الجامعات أُبعدت من العملية الإنتاجية والاستهلاكية، الأمر الذي حرمها من أن تكون مقر لسياسة واعية ومنظمة ونقطة تقاطع جميع الفئات المكونة لميزان القوى والهيمنة في المجتمع".[2]

كما عجزت المؤسسات الاجتماعية أداء أدوارها ووظيفتها بفعالية، بما فيها الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم، الجمعيات المهنية والتضامنية، التي كانت تعيش حالة اضطراب في ظل هذه التحولات، بالإضافة إلى اتساع الفجوة بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة، خاصة وأنه تفاوت يفتقد لأسس مشروعة في ظل غياب نسق قيمي.[3]

---

[1] صالح زياني، **مرجع سابق**، 295.
[2] الطيب بلوصيف، **مرجع سابق**، ص 182.
[3] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 124.

وبهذا كانت ظاهرة الاغتراب السياسي قد تأصلت، فأخذت الفروق الطبقية تتكرس في أوساط المجتمع الجزائري، باتساع الفجوة بين أفراد الوطن الواحد، ففي حين يكتظ السكن الواحد بعدة عائلات مع محدودية الاستهلاك والندرة في المواد الأساسية، نجد مواطنين آخرين يعيشون حياة طيبة، المسكن الواسع والرفاهية، مع انتشار مظاهر البؤس على الشعب خاصة مع صيف 1988م، فأصبحت الطوابير الطويلة منتشرة في كل البلاد للحصول على المواد الأساسية، ما نتج عنها امتهان لكرامة الجزائري.[1]

أما بالنسبة **للمؤثرات الثقافية** فنجد أنه بعدما سعت السياسة الاستعمارية إلى ضرب معالم الهوية الوطنية ومحاولة جعل الجزائر مجرد مقاطعة لها، ومع حملات التبشير التي خاضتها فرنسا ضد الجزائر، وتشويه الدين الإسلامي واللغة العربية مقابل التشجيع على التعليم باللغة الفرنسية، نجد أن جذور هذه السياسة أثرت على بنية الثقافية للجزائر في مرحلة التحول، فخلفت "أنماط من المتعلمين والمثقفين:

-**النمط الأول:** ثقافة من إنتاج المساجد والزوايا والجامعات الإسلامية "الزيتونة والقرويين والأزهر"، وهي ثقافة تراثية وثقافة ما قبل الاستعمار، أحادية اللغة، تؤثر على أصحاب الريف.

- **النمط الثاني:** ثقافة من إنتاج المدرسة الاستعمارية بهدف تكوين وسطاء بين الإدارة والدولة الكولونيالية تسود وسط أبناء الأعيان وصغار الموظفين والأهالي.

- **النمط الثالث:** ثقافة مزدوجة المراجع الثقافية وثنائية اللغة، وهي أقلية لم تتح لها فرصة النمو.

- **النمط الرابع:** الثقافة الشعبية الشفوية لا التي لم تصل إلى مرحلة الكتابة والتي غذت جماهير المدن والريف، نتج عن هذه الأنماط الثقافية ازدواجية الشخصية الوطنية وصراع ثقافي بين أنصار التعريب ودعاة الفرنسية.[2]

وما يمكن ملاحظته من هذه المؤثرات الاجتماعية والثقافية أنها ساهمت بشكل كبير في انتشار التهميش والطبقية والحرمان الاجتماعي والبطالة وزادت من الحقد بين الطبقات، فطبقة تعيش الرفاه وطبقات كادحة تكافح لأجل الحصول على لقمة العيش، مقابل الموروث الثقافي الناتج عن الاستعمار، كلها جعل الجزائر تعيش مرحلة انسداد متعدد الأبعاد، ونجم عنه عنف واحتجاج اجتماعي واسع الأطراف، وهذا ربما راجعا كله لمشكلة وأزمة الشرعية السياسية التي تتناولها سابقا.

[1] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق**، ص 118.
[2] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 125.

### 1-2 الظروف الخارجية للتحول الديمقراطي:

ساهمت المتغيرات الخارجية بشكل فعال ومؤثر في دفع عملية التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر، حيث تزامنت الأحداث الأولى لعملية التحول مع ما عرفه النظام السياسي الدولي من تطورات سريعة في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

ولا يمكن الاقتصار على الأسباب الداخلية وحدها لفهم الوضع المتأزم في الجزائر بل إن الضغوط الخارجية قد لعبت دورا هاما في تأجيجها، فالجزائر كمثيلاتها من بلدان العالم الثالث تتحرك في إطار ما تفرضه القوى الكبرى من توجهات على النظام الدولي سواء عن طريق الإكراه أو الطواعية.[2]

حيث ساهمت العديد من الضغوطات والتأثيرات الخارجية والإقليمية والدولية على النظام السياسي وخاصة النظام العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة التي شاع تأثيراها على كل الحدود العالمية وسنورد هذه الضغوطات والتأثيرات كالتالي:

**أ/ الضغوطات السياسية الدولية:**

شهدت أوروبا الشرقية وبعض البلدان الأخرى ذات التوجه الاشتراكي مجموعة من الأحداث، نتجت عن التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية، فاتجاه الغرب الرأسمالي نحو إزالة الاشتراكية، ونظام الحزب الواحد تحت غطاء ثورة الإصـــلاحات، فكانت البوادر الأولى لهذه الإصـــلاحات في المحيط الدولي مع انفتاح الصـين عقب زعيمها ماوتســي تونغ، ومع منتصـف ثمانينيّات القرن العشـرين جاءت المبادرة مع الرئيس السوفياتي الأسبق (ميخائيل غورباتشوف)، حين أعلن مجموعة من الإصـلاحات وأصـدر بشـأنها كتابا بعنوان البيريسـترويكا، تضـمن منهج إعادة تنشـيط المجتمع السـوفياتي الذي أصـابه الركود على حد تعبير (غورباتشوف) الذي يرى: أن البيريسترويكا قضية عاجلة، إنها الحاجة التي تأتي من أعماق عملية التنمية في المجتمع الاشتراكي، وأن كل تأخير في تطبيقها سيؤدي إلى نشوء عمليات صعبة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[3]

وقد رافق هذا الإصـــلاحات انفراط عقد المنظومة الاشـــتراكية الذي كان له أثر في صـــدقية العقيدة الســـوفييتية – المرتبطة بالحزب الواحد– من جهة، وعمقت من راهنية وصـــدقية العقيدة الديمقراطية في العالم، وزيادة وزن الأنظمة الديمقراطية – التي تقوم على التعددية السـياسـية والتداول على السـلطة– في

[1] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 136.
[2] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق**، ص 119.
[3] مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية؛ دراسة حالة النظام السياسي الجزائري( 1988- 2008)**، **مرجع سابق**، ص 228.

التأثير على السياسة الدولية من جهة أخرى، حيث انعدمت بذلك أسباب الدعم التلقائي الغربي للأنظمة التسلطية (الثورية) في دول العالم الثالث التي أصبحت في موقف حرج لأن مستجدات النظام الجديد تتطلب التوجه نحو الاهتمام بالتحول الديمقراطي كمطلب رئيسي لاسيما بعد صدور تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية التي تؤكد على أن الدول التي انتهجت النظام الاشتراكي كأسلوب تنموي، ومنها الدول العربية خاصة أصبحت تعاني ركودا في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

وقد ساعدت هذه التحولات في المعسكر الاشتراكي إلى تأثيرها على العديد من دول العالم الثالث جعلت بوادر الديمقراطية تلوح في الأفق، حيث كانت الدولة الجزائرية في هذه الفترة تشهد الثورة على نظام الحزب الواحد، وهو نفس ما شهدته أوروبا الشرقية من اضطرابات أدت إلى سقوط نظام الحزب الواحد، وتم إنهاء الدور القيادي للأحزاب الشيوعية والإعلان عن التعددية الحزبية، وبهذا شكّلت المتغيرات الدولية مدخلا لعملية التحول الديمقراطي في الجزائر وانتقالها إلى التعددية.[2]

**- بروز القيم الجديدة للنظام الدولي الجديد:**

تتميز معالم النظام الدولي الجديد فيما يعرف بظاهرة عولمة جملة من المفاهيم والقيم والمفاهيم (الديمقراطية، حقوق الإنسان، اقتصاد السوق)، بحيث تستخدم كسلاح إيديولوجي، وأسلوب جديد لممارسة التأثير السياسي والاقتصادي على باقي دول العالم خاصة المتخلفة منها، ويتم ذلك عن طريق استخدام المؤسسات الدولية، كمجلس الأمن والمؤسسات المالية الدولية، وتوظيف قوة الإعلام، وكل ذلك في إطار ضمان المصالح الاستراتيجية للدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، المتحمس الأول لتعديل النظام الدولي الجديد.[3]

فاتضحت معالم النظام الجديد الذي تقوده الدول الغربية الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل تحول المسلمات في العلاقات الدولية مع انهيار الكتلة الشرقية في إطار الثنائية القطبية، وانفراد القطب الأحادي الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على نشر الرأسمالية العالمية، والديمقراطية والحرية الاقتصادية في دول العالم الثالث عن طريق الضغوطات التي تفرضها على هذه الدول في إطار المؤسسات المالية الدولية التي تتحكم فيها الدول الرأسمالية، كما تتدخل

---

[1] الطيب بلوصيف، **مرجع سابق**، ص 150.
[2] مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية؛ دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988- 2008)**، **مرجع سابق**، ص 228.
[3] عمر مرزوقي، **مرجع سابق**، ص 79.

في العديد من مناطق العالم حفاظا على مصالحها الاستراتيجية باسم حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية كما حدث في حرب الخليج والعدوان على العراق سنة 2003م.[1]

وبهذا كانت العولمة الشكل الأكثر بروزا لإرساء قواعد النظام العالمي الجديد وشكلا جديد للسيطرة على العالم في مختلف الميادين، حيث تظهر تأثيرات العولمة في المجال السياسي في عدة جوانب أهمها محاولة إعادة صياغة مفاهيم العلاقات الدولية بعد تفكك حلف (وارسو) وتحلل الاتحاد السوفيتي إلى انتهاء الحرب الباردة التي سادت منذ 1945م، بما يعطي للدولة الدافعة للعولمة حق التدخل في شئون دول الجنوب حيث تطرح عدة مفاهيم مثل (حقوق الإنسان) و(الديمقراطية) كمفاهيم يجب على الدول النامية تطبيقها وفق مفاهيم وتصورات ومؤشرات الطرح الغربي لتحقيق عملية الاندماج في العولمة ومحاولة تفريغ النظم السياسية من محتواها الاجتماعي والسياسي والثقافي.[2]

**ب/ الضغوطات الاقتصادية الدولية:**

كان للمؤسسات المالية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، دورا في تحول العديد من دول العالم الثالث إلى الليبرالية وذلك من خلال المشروطية السياسية التي يفرضها على المقترضين، فصندوق النقد الدولي وعبر برنامج التصحيح الهيكلي، الذي يعد الوصفة التي يقدمها الصندوق لكل الدول المأزومة يقوم بتشجيع نظام الخوصصة ورفع الدعم عن المؤسسات العمومية واشتراط انسحاب الدولة التام من المنظومة وفسح المجال أمام قوى السوق، وقد وجدت الجزائر نفسها بسبب أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتأزمة مع نهاية الثمانينات مضطرة إلى خوض هذه التجربة والانخراط في هذا المسار.[3]

وبهذا أصبح الاقتصاد الجزائري في تبعية للخارج من أجل تموين الجهاز الإنتاجي، وتموين استهلاك المواطن وتميل الاستثمارات، وبانخفاض أسعار البترول وهبوط قيمة الدولار، انخفضت عائدات النفط وانعكس ذلك سلبا على الاستقرار الاجتماعي، فلجأ النظام السياسي الجزائري إلى الاستدانة من البنوك في وقت ارتفعت فيه خدمات الديون، فأصبح الاقتصاد الوطني في عجز مالي دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لطلب المساعدة المالية والقبول بإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية، ما يعني ربط السياسية الاقتصادية بقرار البنوك الدولية والخضوع للشروط المسبقة لها.[4]

---

[1] مصطفى بلعور، **المرجع سابق**، ص ص 228، 229.
[2] الطيب بلوصيف، **مرجع سابق**، ص ص 154، 155.
[3] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق**، ص 120.
[4] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 139.

**ج/ الضغوطات الإقليمية:**

وتشـــمل كل من النظام الإقليمي العربي والنظام الفرعي، للمغرب العربي وكل منهما له تأثير خاص على الجزائر بحكم دورها وارتباطاتها العربية، فقد تقلص دور الدول الراديكالية لصـــالح الدول المحافظة التي بدأ نفوذها يتصاعد وتطرح بعض الصيغ باتجاه التعددية، وخاصة أنّ لبعض الدول نفوذ أخذ يتصاعد ويؤثر في مجمل التفاعلات، فنجد أن أزمة الشـرعية السـياسـية التي تعاني منها الكثير من النظم العربية أوصـلها إلى طريق مسـدود، يجعلها في حاجة للمدخل الديمقراطي لتأسـيس شـرعية سـياسـية جديدة لهذه النظم وإقامة عقد اجتماعي جديد بن الحاكم والمحكوم[1].

وبهذا فالنهج الديمقراطي هو المخرج الوحيد لحالة التفكك التي تعاني منها دول الجوار من جهة، ومن جهة ثانية وسيلة فُضلى لهذه الدول للابتعاد عن العنف الذي يهددها حيث يرى بعضهم أنّ مشاريع التعاون تنجح بمقدار ما يكون المجتمع المدني حاملا لها وفضاءً لها، خاصة وأن المؤسسات السياسية في تلك الدول أصـبحت من العوائق التي تحد من أسـباب التحول في ظل تمركز الدولة، وكانت الحاجة هذا الانفتاح السـياسـي للبناء الوحدوي في ظل غياب الإرادة السـياسـية التي لا تقبل بالمخاطرة حول نفوذها مقابل الوحدة.[2]

وبالنظر إلى هذه المؤثرات الداخلية والخارجية (البيئة الخارجية، الضـغوطات الدولية والإقليمية) نجد أنّ إلزامية التحول الديمقراطي في الجزائر لم يكن خيارا بقدر ما كان حتمية أملتها عليه مختلف الظروف والمؤثرات والضـغوطات، خاصة وأنها عانت العجز في القطاع الاقتصادي وتراكم الديون، وتدهور الوضع الاجتماعي وفشل في استرجاع الشرعية السياسية فتمثل هذا الكبت الشعبي في الاحتجاج وأعمال العنف التي عرفتها السـاحة الجزائرية تجلى ذلك في أحداث أكتوبر 1988م، وكلها هذا التراكم تعزز من خلال المؤسسات المالية الدولية التي حتمت التحول نحو اقتصاد السوق، وأصبح التكيف مع كل هذه المعطيات ألزمت على الجزائر التوجه نحو التعددية السياسية والمباشرة ببعض الإصلاحات خاصة السياسية منها.

**رابعا: ملامح التحول الديمقراطي في الجزائر:**

**1- دستور 1989م وديمقراطية الفوضى:**

جاء دســـتور 23 فيفري 1989 م كنتيجة حتميّة لظروف غير عادية عرفها المجتمع والنظام السياسـي الجزائري، لتلبية مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية جسدتها أحداث أكتوبر 1988م، ليعبر

[1] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 138.
[2] الطيب بلوصيف، **مرجع سابق**، ص 159.

عن نظام حكم جديد قاعدته الشعب ويهدف إلى وضع أسس نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية ومجتمع مدني يشارك في صنع القرار السياسي، وقد تبنى دستور عام 1989م عددا من أحكام دستور 1976م ذات الطابع القانوني التنظيمي، من دون الأيديولوجيا، ولاسيما في مجال تنظيم السلطات، حيث شكلت الشرعية الدستورية والإسلام المصادر الأساسية لمضمون دستور 1989م.[1]

فمنحت الأولوية للشرعية الدستورية والقانونية على الشرعية الثورية، أيّ؛ إن الحرية الشخصية والسياسية مقررة دستوريا، وهي مبنية على أساس نظرية سيادة الشعب الهادفة إلى تقرير مساهمة أفراد المجتمع في ممارسة السلطة والاعتراف بحق الاقتراع العام وسمو الإرادة العامة، والحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما أن الدستور أخذ بمبدأ الفصل بين السلطات للحد من قوة القابضين عليها وتحديد مهامهم وصلاحياتهم وضمانات ذلك بموجب تبني سمو الدستور والرقابة على دستورية القوانين.[2]

فقد أكد في **المادة 2** الإسلام دين الدولة، و**المادة 8:** "يختار الشعب لنفسه مؤسسات، غايتها ما يأتي: المحافظة على الاستقلال الوطني ودعمه.

– المحافظة على الهوية، والوحدة الوطنية ودعمهما.

– حماية الحريات الأساسية للمواطن، والازدهار الاجتماعي والثقافي للأمة. –القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.

– حماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، أو الاختلاس، أو الاستحواذ، أو المصادرة غير المشروعة.[3]

وقد أتاح هذا الدستور المجال لفتح الجمعيات ذات الطابع السياسي، وتوسيع دائرة الحرية والتعبير عن الرأي، ومنه السماح بالمعارضة السياسية وحماية حقوق المواطنين، وهو ما أكدته المواد **المادة 31:** "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة، وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته، وعدم انتهاك حرمته"، و**المادة 32:** "الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية، مضمون"، وللدولة تضمن لهم ذلك من خلال **المادة 33** :"تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان، ويحظر أي عنف بدني أو معنوي"، والقانون يعاقب على ذلك **المادة 34:** "يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات، وعلى كل ما يمسّ سلامة الإنسان البدنية والمعنوية"، مع احترام

[1] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 144.
[2] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، **مرجع سابق**، ص 124.
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **دستور1989**، الباب الأول، المادة 2، والمادة 8.

المعتقدات وإعطاء الحرية للابتكار في **المادة 35** :"لا مساس بحرمة حرية المعتقد، وحرمة حرية الرأي"، و**المادة 36** :"حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن، **المادة** 37 :"لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه، ويحميهما القانون، سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة، **المادة 38** :"تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن، فلا تفتيش إلا بمقتضى القانون، وفي إطار احترامه، ولا تفتيش إلا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة، وتصرح بشكل علني على تأسيس الجمعيات حق مكفولا للمواطن من خلال **المادة 39** و**المادة 40**، و**المادة 39** "حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن".

حيث أكدت **المادة 40** من هذا الدستور "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والوحدة الوطنية، والسلامة الترابية، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب.[1]

وبهذا فقد منح هذا الدستور صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية تفاديا لأية ثغرات محتملة يمكن أن توسع من فجوة ثقل الضغوط الاجتماعية والسياسية، وحتى لا تتحول الديمقراطية المظهرية إلى مختبر سياسي حقيقي وواقعي ترتقي فيه التعددية إلى علاقات اجتماعية وسطية تقوم بتعبئة الرأي العام وتحد من سلطة الدولة.[2]

وعليه ما يمكن القول بأن هذا الدستور قائم على نبذ النهج الاشتراكي وتشجيع النهج الليبرالي حيث "إنه سعى إلى إلغاء مصطلح الاشتراكية، ودورها الفعال في تسيير البلاد، والمادة الأولى من الدستور تشير إلى الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشعبية فقط.

-كما صنف في خانة دساتير القوانين الذي يقوم على مبادئ الديمقراطية الليبرالية (فصل السلطات، التعددية الحزبية، الملكية الخاصة، تخلي الدولة عن جزء كبير من مهامها الاقتصادية والاجتماعية، ترجمت ذلك سياسات الحكومات المتعاقبة فيما بعد، كونها تدعو إلى ضرورة بناء الدولة الاشتراكية وأهمية بناء حزب طلائعي".[3]

وعليه فدستور 1989م كان بداية التجربة التعددية السياسية في الجزائر، وقد نصّ على مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، وحق السلطة التنفيذية في حل البرلمان، ومبدأ الفصل بين السلطات، وتأسيس مجلس دستوري، وإحلال الشرعية الدستورية محل الشرعية الثورية، وليعبر عن نظام حكم جديد قاعدته سيادة

[1] **المرجع نفسه**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، دستور1989.
[2] علي بن الطاهر، **الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992، مرجع سابق**، ص ص 70، 71.
[3] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 145.

الشعب ويهدف إلى وضع أسس نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية، ومجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي، ومن بين الإصلاحات السياسية التي جاء دستور 1989 م:

– الفصل بين منصبي الأمين العام للحزب ورئاسة الدولة، السماح بالتعددية السياسية.

– تقليص لصلاحيات رئيس الجمهورية، حيث تنازل رئيس الجمهورية عن حقه في المبادرة بتقديم القوانين إلى البرلمان، وانتقل هذا الحق إلى رئيس الحكومة.

– استحداث عدد من النصوص في مجال حقوق الإنسان والحريات التي شكلت الفصل الرابع منه.

– التأكيد على استقلالية السلطة القضائية (المادة 29من دستور 1989م) وإقامة مجلس دستوري وظيفته حماية الدستور (المادة 153من دستور 1989م).

– إنهاء الدور السياسي للجيش، إذ نصّ دستور 1989م على انحصار مسؤولية الجيش في المحافظة على الاستقلال والدفاع عن السيادة[1].

وعليه يمكن التطرق إلى الإصلاحات السياسية الناجمة عن دستور 1989م كالآتي:

**أ/ قانون الأحزاب السياسية في شكل جمعيات سياسية (إقرار التعددية السياسية والحزبية):**

بمجرد المصادقة على دستور فيفري 1989م بدأت تظهر أحزاب سياسية وصل عددها حوالي ستين حزبا بعضها لا يتجاوز عدد أعضائه خمسة عشر عضوا، حيث إن هذا العدد الكبير للأحزاب ظاهرة طبيعية مرتبطة بمسألة الانتقال الديمقراطي، لكن الملاحظ هو ضعف هذه الأحزاب وعدم امتلاكها لبرامج سياسية واقتصادية مفصلة ومتكاملة، حيث كان برنامجها الوحيد هو نقد النظام والوصول إلى حد الشتم بالإضافة إلى استغلال بشع لمقومات الهوية الوطنية لاكتساب قاعدة شعبية، فاستند كل حزب على إحدى هذه المقومات فبعضها استغل الإسلام والآخر الأمازيغية وآخرين العروبة، وبعضهم الآخر استولى على الوطنية وتاريخ الثورة، فتحول الصراع بين مكونات الهوية الوطنية.[2]

والملاحظ أنه في المادة 40 من دستور 1989م لم يرد ذكر مصطلح حزب سياسي بشكل صريح وواضح بل كان تحت غطاء إنشاء جمعيات سياسية، حيث ظهرت هذه الأحزاب ومن الباحثين من يفسر أنه هناك أهداف من وراء مصطلح جمعيات سياسية:

– محاولة تضييق مجال ونفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة والمؤثرة في النظام.

---

[1] خديجة عمراوي، عبد الله غفافلية ياسين، **الإصلاحات السياسية في النظم الانتخابية بين الأحادية والتعددية الحزبية**، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 1 جوان 2020، المركز الجامعي آفلو، ص ص 76، 77.

[2] رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص ص 225، 226.

– استبعاد انتعاش أحزاب معينة أو قيامها لتثبت تواجدها عبر التراب الوطني.

– افتراض عدم وجود أحزاب لها القدرة على الدخول في التنافس السياسي، ولذلك لا بد أن تبدأ العملية بجمعيات لتتطور بعدها إلى أحزاب.[1]

وقد ظهرت جمعيات سياسية قبل هذا التعديل الدستوري بأيام كتشكيلات سياسية وهي:

– **التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في 11فيفري 1989م.**

– **الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 21 فيفري 1989م.**

– **اتحاد القوى الديمقراطية في 23 فيفري 1989م.**[2]

أمّا في 30 سبتمبر 1989م، فقد تم الاعتراف بالتشكيلات السياسية الآتية:

– **حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:** يهدف إلى إحياء الثقافة واللغة الأمازيغية والمحافظة على اللغة الفرنسية والتضييق عمليا على اللغة العربية، يرجع أصله إلى انعقاد ملتقى وطني نظمه أعضاء من الحركة الثقافية البربرية في (تيزي وزو) يومي: 09 و10 فيفري1989م وتمّ الإعلان عن ميلاد دستور الحزب واعتماده في 1989/02/13م.

– **الجبهة الإسلامية للإنقاذ:** إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ اعتبرت نفسها امتداد لسلسة من الحركات الإسلامية التي ظهرت قبل الاستقلال بداية من جمعية العلماء بقيادة (عبد الحميد بن باديس) التي تدعو إلى الإصلاح، ومع مجيء دستور 1989م أعطى الضوء الأخضر للتعددية السياسية وأعلن عن ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 1989/02/18م.

– **حركة المجتمع الإسلامي(حماس) حركة مجتمع السلم (حمس) حاليا:** إنّ أول إطار قانوني للحركة كان تحت راية "جمعية الإرشاد والإصلاح التي تأسست في 1989/11/12م، وذلك بعدما انتقلت الحركة من مرحلة العمل السري، تأسست حركة المجتمع الإسلامي حماس يوم 12/06/ 1990م خاصة بعد تأسيس حزب إسلامي هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفوزه الواسع لأول مرة في الانتخابات المحلية في الجزائر.

– **حركة النهضة الإسلامية:** تأسس هذا الحزب مع نهاية 1990م بزعامة (عبد الله جاب الله).

---

[1] مصطفى بلعور، **حزب جبهة التحرير الوطني؛ ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 4، 2006، ورقلة، ص 102.

[2] أحمد سويقات، **التجربة الحزبية في الجزائر 1962، 2004**، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد 4، 2006، ص124.

- **حزب العمال:** تأسس حزب المنظمة الاشتراكية العمالية (OST) في 1989/12/26م، وتحوله لاحقا إلى حزب العمال ( pt) وذلك بعد عقده مؤتمر يومي 29/28 جويلية 1990م، ويعتبر الحزب نفسه طرفا مندمجا في الكفاح الدولي داخل إطار عالمي للتروتسيكيين.

- **التجمع الوطني الديمقراطي:** تأسس في فيفري 1997م كواجهة سياسية للسلطة الرسمية والتي فازت باسمه بالانتخابات البلدية والتشريعية برئاسة عبد القادر بن صالح.[1]

وقد تم تقسيم هذه الأحزاب وفقا للرؤى الأيدلوجية التي تحملها، حيث يكون القاسم المشترك بين أحزاب كل تيار وجود قيم فكرية وأهداف مشتركة، فصنف إلى ثلاثة تيارات كبرى هي كالآتي:

- **التيار الوطني:** ويجمع كل الأحزاب التي ترى نفسها وريثة قيم الحركة الوطنية وقيم ثورة نوفمبر التحريرية من الاستعمار الفرنسي، ولديها استعدادات لترسيم القيم الإسلامية التي تراها من صميم قيم الحركة الوطنية، ويتقدم هذا التيار أحزاب السلطة أهمها: حزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي.

- **التيار الإسلامي:** ويشمل الأحزاب ذات التوجه الإسلامي البارز، وتتميز بعناوين إسلامية هدفها بناء دولة على قواعد إسلامية، ويمثل هذا التيار أحزاب منها حركة مجتمع السلم، وحركة النهضة، وحركة الإصلاح الوطني.

- **التيار اللائكي** (العلماني)**:** وتبدي أحزاب هذا التيار ذات التوجه الليبرالي مواقف تقوم على فصل الدين عن الدولة، وتتبنى الأيدلوجية الغربية الفرنسية بالخصوص، كبرنامج سياسي واجتماعي وثقافي تسعى لتنفيذه، في مواجهة شعب محافظ يشكل الدين الإسلامي المكون الأساسي في هوية الفرد والجماعة فيه، ويضم هذا التيار حزبي: التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية.[2]

وأمّا بالنسبة للحزبين المعنيين بالدراسة حزب (جبهة التحرير الوطني)، نجد حركة البناء الوطني نجد الأول يمكن تصنيفه إلى التيار الوطني، والثاني (حركة البناء الوطني) وفقا لمحتوى برنامجها فهي تنتمي إلى التيار الإسلامي، وقد كانت ضمن الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء ثم انشقت عنه ليتكون حزب مستقل عنه، وأنشئت حركة البناء الوطني الذي هو حزب سياسي جزائري أسسه (مصطفى بلمهدي) رسميا بعد عقد مؤتمره التأسيسي يوم الجمعة 22 مارس 2013م، وكانت قد منحته وزارة الداخلية والجماعات المحلية الترخيص في 2013م، باستطاعته العمل بصفته تشكيلة سياسية جديدة، حزب إسلامي محافظ

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ص ص 164، 171.
[2] عبد المجيد رمضان، **حيثيات ومآلات التحالفات الحزبية في عهد التعددية السياسية بالجزائر (دراسة في التحالفات الانتخابية التشريعية 2017**، مجلة تحولات، العدد الأول يناير 2018، ورقلة، ص 56.

وطني يسعى لبعث دولة القانون، وتخضع فيها ممارسة المسؤولية لمعايير النزاهة والالتزام ولكافة أشكال الرقابة والمساءلة والمحاسبة، عقد مؤتمره التأسيسي يوم الجمعة 22 مارس 2014م، ينتمي أعضائه من مختلف ولايات الجزائر ينتمي هؤلاء إلى كل الشرائح الاجتماعية ويمثلون سائر القطاعات المهنية وجاء اختيار تسمية (حركة البناء الوطني) أولا لأن "الحركة" حركية استمرارية تهدف إلى بناء الفرد والمجتمع في شتى النواحي عكس الحزب الذي يسعى إلى الوصول للسلطة فقط ثانيا: "البناء الوطني" لأنها مرحلة لبناء الجزائر بعد ما تمت عملية الاستقلال من الاستعمار الفرنسي، الرئيس الحالي لها: (عبد القادر بن قرينة)، مقر الحزب دراراية الجزائر.[1]

وجاء على لسان رئيسها (مصطفى بلمهدي) في المؤتمر التأسيسي للحركة تعريفه بالحركة ودعوته للشعب لاحتضان حركة البناء وتأكيد العهد بينهم:

هي حركة أصيلة وطنية وشعبية اجتماعية تواقة للنهوض بالتنمية الديمقراطية في البلاد، وبناء منظومة إصلاحية تحترم الماضي الأصيل، وتقرأ الحاضر بعيون واقعية وتستشرف المستقبل بالأمل في الله والثقة في الأمة والعمل الصالح الذي لا يستعجل الثمرات، ولا يرتهن في أخطاء الآخرين ولا يحرق الأشواط نحو النتائج ولا يرجو من أحد جزاء ولا شكورا، ولا تحركه المواسم الانتخابية، وهي مفتوحة الأبواب أمام أبناء الشعب الجزائري الحريصين على تحقيق طموح الأجيال بتطبيق رؤى سياسية تنهي حالة الإقصاء وسياسات اقتصادية تؤمن العدالة وتتيح الفرص أمام الجميع وتوقف مسلسل الفساد وتحافظ على المال العام وتؤمن حقوق الأجيال القادمة فيه، وهي حركة همّها الرئيس أن تعيد للجزائر دورها في الأمة، وتنتصر للقضايا العادلة وحقوق الشعوب وعلى رأسها قضية فلسطين، وأن تقود الجزائر مبادرات نصرة الشعوب في عصر الشعوب الذي بدأته الجزائر في موقع مشرف لا يصح أن تتراجع عنه مهما كانت الصعوبات، وإذ ندعو الشعب إلى احتضان راية البناء فإننا نؤكد معه إلى أن العهد بيننا هو:

– الكرامة والتنمية، والعدل والحرية، والعلم والعمل، وتضافر عزيمة الشباب، وخبرة الشيوخ.

– التعاون مع الجميع لإعلاء القيم الإسلامية، وحماية الروح الوطنية، وربط الجسور بينها، وابتغاء الخير للإنسانية جمعاء.

– التواصل مع القوى الحية داخليا وإقليميا ودوليا من أجل الوقوف في وجه الحملة الشرسة على امتنا ومقدساتها والانتصار للحريات وحقوق الإنسان.

[1] **حركة البناء الوطني**، الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/% ، يوم2020/09/02، على الساعة 17:38 مساء.

– دعوة إلى المساهمة في ترقية البناء بالنصح الكريم والنقد البناء.[1]

ومن بين أيضا الإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور 1989م نجد أيضا:

**ب/ تشكيل مجلس دستوري:**

مهمته الحرص على احترام الدستور وضمان احترام القواعد المنظمة لعمليات الاستفتاء والانتخابات وإعلان نتائجها المادة **(53)** ومبدأ الفصل بين السلطات، الذي يوضح العلاقة واضحة بين السلطات الثلاث وأن تكون المساحة محددة بينها بعيدة عن الضغوطات والمناورات، والتأكيد على استقلالية السلطة القضائية بحماية القاضي من شتى التدخلات.[2]

**ج/ الاهتمام بحقوق الإنسان:**

إذن؛ التحول الديمقراطي بميلاد مؤسسات ومنظمات تهتم بمسائل حقوق الإنسان، كان من أهمها: الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، الوزارة المنتدبة المكلفة بحقوق الإنسان، المرصد الوطني لحقوق الإنسان، اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان، وهو ما أكدت عليه المواد **31، 32، 34** من هذا الدستور.[3]

**د/ تفعيل دور المجتمع المدني:**

عجّت الساحة السياسية والمجتمعية بالجمعيات الوطنية والمحلية متعددة أوجه النشاط ومجالات الاهتمام، كما ظهر تزايد عدد النقابات العمالية وخروجها عن إطار الممارسة الحصرية التي كانت محتكرة من طرف "الاتحاد العام للعمال الجزائريين".[4]

**هـ/ تحرير قطاع الإعلام:**

نَصَّ قانون الإعلام على حق المواطنين في الحصول على الإعلام الكامل والموضوعي للوقائع والآراء التي تهم المجتمع على المستوى المحلي والدولي، وحقهم في المشاركة في الإعلام لممارسة حرياتهم الأساسية، وجاء في المادة **14** من قانون الإعلام في 03 أفريل 1990م على وضع نهاية لاحتكار وسيطرة الدولة على قطاع الصحافة المكتوبة فيصبح من حق الجمعيات الامتلاك والنشر.[5]

---

[1] **حركة البناء الوطني باختصار**، من نحن، رئيس حركة البناء الوطني، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://elbinaa.com/ حركة، يوم 2020/09/02، على الساعة 15:58 مساء.

[2] الطيب بلوصيف، **مرجع سابق**، ص 186

[3] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص ص 79، 80.

[4] **المرجع نفسه**، ص 80.

[5] مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية؛ دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988- 2008)**، **مرجع سابق**، ص 243.

وبهذه التشكيلة الحزبية فالجزائر فقد انطلقت نحو الديمقراطية، ولم يبق إلا اختبار صدقه هذا التوجه من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة، فهي التي ستضع الجميع على المحك سلطة ومعارضة فيما يتعلق بجوهر الممارسة الديمقراطية وهي التداول على السلطة.[1]

**2- إجراء الانتخابات التعددية في الجزائر:**

**2-1 الانتخابات المحلية 12 جوان 1990م:**

تعدّ الانتخابات المحلية 12 جوان 1990م أول انتخابات تعددية عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، فقد وجد الناخب الجزائري نفسه لأول مرة أمام صندوق الاقتراع ليختار من يشاء بكل حرية وشفافية ممثّليه في المجالس البلدية والولائية، وجاءت النصوص القانونية المنظمة لهذه الانتخابات في القانون 89-13 الصادر في 17 أوت 1989م نظم سير العملية الانتخابية وذلك من خلال المواد 25، 26، 27، 32، 37 التي نظمت كيفية إجراء العملية، والأحكام العامة المتعلقة بها، والقوائم الانتخابية وكيفية مراجعتها وعملية التصويت فيها.[2]

وقد أصرت السلطة على إجراء الانتخابات في وقتها، وتقدم لها ما يقارب عن 136 ألف مترشح منهم 120 ألف في إطار المجالس البلدية، و16 ألف في إطار المجالس الولائية، وقد بلغ عدد المسجلين حوالي 12.871.769 ناخبا شارك منهم حوالي سبعة مليون.[3]

وقد حقق فيها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الفوز بـــ 853 مجلسا شعبيا بلديا من أصل 1541 مجلسا، ما يمثل 55.35 % من المجالس الشعبية و32 مجلسا شعبيا ولائيا من أصل 48 مجلسا، بنسبة 66.66 %.[4] وقد أسفرت عن النتائج الآتية:

**جدول رقم 3: يوضح نسبة المشاركة في محليات 12 جوان 1990م**

| | الناخبون | الأصوات المعبر عنها | الممتنعون |
|---|---|---|---|
| **المجالس البلدية** | **%65.15** | **%62.18** | **%34.85** |
| **المجالس الولائية** | **%64.16** | **%61.82** | **%35.84** |

**المصدر: محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 138.**

[1] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق**، ص 133.
[2] **المرجع نفسه**، ص 137.
[3] **المرجع نفسه**، ص 138.
[4] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 80.

**جدول رقم 4: يوضح ترتيب الفائزين في انتخابات 12 جوان 1990م**

| | الجبهة الإسلامية للإنقاذ | جبهة التحرير الوطني | أحرار | التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية |
|---|---|---|---|---|
| **المجالس البلدية** | %45.66 | %36.60 | %10.80 | %4.75 |
| **المجالس الولائية** | 55.04% | %35.61 | %05.29 | %0.43 |

**المصدر: محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 138.**

والملاحظ على هذه النتائج أن حزب جبهة التحرير الوطني قد تراجع من الصدارة وحلت محله الجبهة الإسلامية للإنقاذ بفوز مفاجئ وغير متوقع، وبهذا فتكت منه السيطرة والهيمنة التي كان يمارسها، كما يمكن عَدُّه كأوّل تجربة مؤشرا إيجابيا للشروع في عملية التحول نحو الديمقراطية، رغم أنه كما سبق الحديث أن هذه الأحزاب السياسية لا تملك مشروعا سياسيا واضح المعالم، وكان ضعف جبهة التحرير الوطني دليلا على ضعفها ونقص التعبئة اللازمة بحيث كانت ذات طابع تسلطي أكثر منها استجابة لإرادة الشعب، وبهذا وجدوا في التيار الإسلامي المخرج من هذا التسلط.

"وبهذا قلبت انتخابات جوان 1990م المحلية موازين الخارطة السياسية وإعادة ترتيبها، حيث رفعت من شأن التيار الإسلامي، وتراجعت الأسطورة حزب جبهة التحرير الوطني، كما كانت بمثابة رد فعل ناتجة عن مختلف الجهات المحلية والدولية متفقة في غالبيتها على أنها امتازت بالنزاهة والشفافية والتعبير عن قبولها لمرحلة جديدة بقيادة الإسلاميين".[1]

**2-2 الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991م:**

بعد تعديل قانون الانتخابات حسب رغبة الحزب الحاكم (جبهة التحرير) شرعت الحكومة في تهيئة الأجواء لإجراء انتخابات تشريعية حدد يوم 26 ديسمبر تاريخا لها، ومع اقتراب هذه الانتخابات حاول عدد من الأحزاب السياسية التكتل ودخول المعركة السياسية، فتشكلت كتلة الاتحاد الديمقراطي التي ضمت ثمانية تشكيلات أطلق عليها مجموعة 7+1 وهي التي تجندت للاحتجاج على القوانين الانتخابية الجديدة (الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، الحزب الوطني للتضـــامن والتنمية، حزب التجديد الجزائري،

[1] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق**، ص 140.

التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، اتحاد الديمقراطية والحريات، اتحاد قوى التقدم بالإضـــافة للحركة الجزائرية للعدالة والتنمية، حيث أعلنت في 27 مارس بإضـــراب احتجاجي على القوانين الجديدة، فضـــم أكبر حزب في المعارضـــة وهي الجبهة الإســـلامية، لكن ســـرعان ما تفككت الوحدة نظرا للاختلافات الموجودة بينها وتناقضاتها على مستوى بنياتها الاجتماعية نتيجة طغيان الرؤى الشخصية الضيقة وحب الزعامة والاختلافات الإثنوثقافية، فطغت على هذا التكتل، وبهذا دخلت كل التشكيلات السياسية في البلاد منفردة إلى هذه الانتخابات، مقابلة مقاطعة حزب الطليعة الاشـــتراكية وحزب العمال وبعض الأحزاب هذه الانتخابات.[1]

فانطلقت الحملة الانتخابية في جو مليء بالتنافس الشـــديد بين المرشـــحين، والملفت في هذه الانتخابات هو عدد المرشحين الأحرار المستقلين عن الأحزاب حيث بلغ متوسطهم في كل دائرة انتخابية حوالي أربعة أشخاص، واعتبره حزب (جبهة التحرير الوطني) عرقلة له في الحصول على أغلبية المقاعد، خاصـــة وأن هؤلاء الأحرار في معظمهم من مناضـــلي حزب (جبهة التحرير الوطني)، ما جعل قيادة هذا الحزب تتخذ موقفا لعزل كل مناضـــل يترشـــح تحت صـــفة الأحرار حتى لا يتشـــتت ناخبوه، وقد برز في الحملة الانتخابية خطاب ســـياســـي متميز من قبل الجبهة الإســـلامية للإنقاذ وخطابها ديني يركز على الإسلام وجبهة القوى الاشتراكية خطابها جهوي يركز على الأمازيغية.[2]

وقد كانت نتائج الانتخابات ضد كل التوقعات، حيث حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ 188 مقعدا من إجمالي 340 بعدد أصوات قدر بـــ 3.262.222 صوت وبنسبة 47% من الأصوات المعبر عنها، وانتقل 181 مرشـــح إلى الدور الثاني، وجبهة القوى الاشـــتراكية التي عارضـــت الانتخابات لســـنة 1990م بقيادة (آيت أحمد) جاءت في المرتبة الثانية بحصـــولها على 25 مقعدا، وهذا بعدد أصـــوات قدره 510.661 صـــوت ونســـبة 7.403% من الأصـــوات المعبر عنها وانتقل 19 مرشـــحا منها إلى الدور الثاني، أمّا الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) فبالرغم من حصـــوله على 614.649 صـــوت فإنه لم يحصـــل إلا على 16 مقعدا بنســـبة أقل من 24 % من الأصـــوات المعبر عنها وقد انتقل عدد كبير من مرشـــحيها إلى الدور الثاني في 164 دائرة انتخابية، ومن جهة أخرى حقق الأحرار المرتبة الرابعة وذلك بحصـــولهم على 3 مقاعد بنســـبة 4.484 % من نســـبة الأصـــوات المعبر عنها، أما الأحزاب الأخرى فلم

[1] بشير مخلوف، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة (1989- 1995)؛ دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ- المحللة-** بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران ألسانيا، 2013/2012، ص 252.

[2] مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية؛ دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988- 2008)**، **مرجع سابق**، ص 250.

تحقق نتائج كبيرة، بسبب ضعف تشكيلاتها الاجتماعية والسياسية، إذا انتقل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلى الدور الثاني في خمس دوائر انتخابية، ما أعطى خيبة أمل كبيرة لرئيس الحزب (سعيد سعدي) الذي فشل شخصيا في منطقته أمام مرشح جبهة القوى الاشتراكية.[1]

والجدول الآتي يوضح معدل عدد الأصوات لكل مقعد حسب الأحزاب السياسية في الانتخابات التشريعية ديسمبر 1991م.

**جدول رقم 5: يوضح معدل عدد الأصوات لكل مقعد حسب الأحزاب السياسية في الانتخابات التشريعية ديسمبر 1991م:**

| الحزب | عدد الأصوات المحصل عليها | عدد المقاعد المحصل عليها | نسبة عدد الأصوات لكل مقعد |
|---|---|---|---|
| **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** | 3260222 | 188 | 17342 |
| **جبهة القوى الاشتراكية** | 510661 | 25 | 20426 |
| **جبهة التحرير الوطني** | 1612947 | 16 | 100810 |

**المصدر: كناي مخفي، دراسة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية ديسمبر 1991 بالجزائر، ص 68.**

يظهر من نتائج الجدول أعلاه أن عدد المقاعد لا يعكس عدد الأصوات المحصل عليها، وبذلك فإن التمثيل لا يعكس الشّعبية التي يتمتع بها كل حزب، حيث إن معدّل عدد الأصوات التي تحصل عليها حزب (جبهة التحرير الوطني) للمقعد الواحد هي حوالي 6 مرات أكثر من معدل الأصوات مقابل مقعد واحد للجبهة الإسلامية للإنقاذ، أيّ؛ إن مقعد واحد للأفلان يقابله 6 مقاعد للجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما أن جبهة التحرير الوطني حصلت على ثلاثة أضعاف عدد الأصوات المحصل عليها من حزب جبهة القوى الاشتراكية، لكن عدد مقاعد جبهة التحرير الوطني تقريبا نصف عدد مقاعد المحصل عليها من

[1] بشير مخلوف، **مرجع سابق**، ص 254.

جبهة القوى الاشتراكية، وهذا يفسر أن جبهة التحرير هي المتضرر من قانون الانتخابات في 15 أكتوبر 1991.[1]

أما الدورة الثانية التي تطلب إجرائها لعدم فوز أي حزب بالأغلبية في الدورة الأولى أُلغيت بسبب المرسوم الرئاسي الذي قضى بتعليق سلطات المجلس الشعبي الوطني، ومنع الجبهة الإسلامية للإنقاذ من أداء نشاطها، ودخلت بذلك الجزائر في أزمة أمنية وسياسية أدخلت مؤسسات الدولة الدستورية في مرحلة انتقالية –ناقصة الشرعية (تنصيب المجلس الوطني الاستشاري. 1992م).[2]

إنّ هذه الانتخابات التشريعية أكدت ما وصلت إليه الانتخابات المحلية وهو بروز قطب التيار الإسلامي وتقهقر الحزب الحاكم حزب (جبهة التحرير الوطني)، واحتلال الجبهة الإسلامية للإنقاذ دائما الصدارة رغم تراجع نتائجها مقارنة بالانتخابات المحلية، كذلك بروز مرشحين أحرار رغم نسبة العزوف الانتخابي ومقاطعة الانتخابات، ولكن لم تواصل هذا التفوق كونه لقي النقد من عدة أطراف حيث أعلن توقيف المسار الانتخابي ونهاية الحلم الديمقراطي، وبقيت الجزائر تتخبط في ديمقراطية الفوضى والديكتاتورية.

**2-3 إلغاء المسار الانتخابي 11 جانفي 1992م:**

شكل إلغاء المسار الانتخابي في 11جانفي 1992م بداية جديدة تميزت أساسا بانهيار الشرعية الدستورية حديثة العهد، وقد زاد من تعقيد الأحداث باستقالة (الشاذلي بن جديد) في 09 فيفري 1992م، وإعلان حالة الحصار وبداية حملات واسعة من الاعتقالات وصلت في الأسابيع الأولى إلى ما يقارب 13000 معتقل كلهم من أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والذين تمّ تحويلهم بلا محاكمة إلى محتشدات في الجنوب وفي ظروف سيئة، مما دفع بالكثيرين إلى التوجه نحو العمل المسلح، وهو ما أدخل الجزائر في دوامة العنف والعنف المضاد دامت لأكثر من عشر سنوات وراح ضحيتها عشرات الآلاف، بحسب الإحصائيات الحكومة الجزائرية، وهو ما جعلت التجربة الديمقراطية في الجزائر في مهب الريح.[3]

وباستقالة (الشاذلي) يثبت مدى ضعف سياسته وعجزه عن استمالة الغضب الشعبي في الشارع الجزائري، وتلاشي الديمقراطية والانتقال إلى التعددية التي طالما نادى بها، إلا أنّه ما لا يمكن إنكاره أنّ (الشاذلي بن جديد) لم يكن "متمسكا بالمنصب الرئاسي فقد فكّر عدّة مرات في الانسحاب منذ بداية

[1] كناي مخفي، **دراسة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية ديسمبر 1991 بالجزائر**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 12 فيفري 2017، جامعة فارس يحي المدية، ص 68.
[2] الطيب بلوصيف، **مرجع سابق**، ص 193 194.
[3] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق**، ص 146.

الثمانينيّات لكن الظروف كانت تمنعه عن ذلك، ويبدو أن الاتفاق الوحيد الذي وضـــعه (بن جديد) مع صـــناع القرار هي عدم المســـاس به مقابل عدم التصـــريح بأي حديث صـــحفي، والملاحظ أنه لم يعلن المجلس الأعلى للأمن حالة شـغور منصـب الرئاسـة، بل تم إنشـاء المجلس الأعلى للدولة مهمته تسـيير مرحلة انتقالية لا تتعدى سنتين، ثم العودة إلى الانتخابات، وبهذا تم تشكيل لجنة رباعية للنقاش في مسألة رئاســـة هذا المجلس: (خالد نزار) و(محمد تواتي)، والوزراء (علي هارون)، و(أبو بكر القايد)، فعرضـــت أسماء عدة لكن تم شطبها وفي الأخير اهتدى (علي هارون) إلى صديقه القديم (محمد بوضياف)، فتنقل إلى مكان إقامة بوضـياف بالقنيطرة المغربية، غير أن (بوضـياف) تردد في أخذ السـلطة ولم يقبل إلا بعد اقتناعه بالوضع الخطير وأن الدولة مهددة بالانهيار، وعاد إلى الجزائر رسميا في 16 جاني 1992م، أين كان مقرّرا أن يجري الدور الثاني للانتخابات التشـريعية ومع شـروعه في العمل اصـطدم بشـباب الفيس، وقُتل ستة من عناصر الأمن في عملية إرهابية وبهذا كان هذا الحادث بداية للعمل الإرهابي والعنف الذي حصـــد أكثر من مئة ألف قتيل، بحيث مس كل شـــرائح المجتمع دون اســـتثناء ودفع الثمن البســـطاء والمحرومون جسديا واقتصاديا واجتماعيا.[1]

### 2-4 الانتخابات الرئاسية 16 نوفمبر 1995م:

في إطار محاولة حل الأزمة الجزائرية جرت الانتخابات الرئاسية في 16 نوفمبر 1995م، وأسفرت نتائجها عن فوز المرشـح (اليامين زروال) بالأغلبية في أول انتخابات رئاسـية تعددية في الجزائر، فأحرز 6.834.822 صوت من مجموع عدد الناخبين المقترعين والمقدر عددهم بـــــ 11.500.209 ناخب، ويمكن تفسير نسبة 61% التي تحصل عليها (اليامين زروال) على أساس توجه عدد كبير من الناخبين إلى البحث عن الاسـتقرار وتجنب المغامرة وهو مؤشـر على رغبة الشـعب الجزائري في تجاوز صـعاب المرحلة التي تمر بها البلاد.

قُدّمت هذه الانتخابات على أنّها الحل لإنقاذ البلاد خاصة وأن الرئيس (اليامين زروال) نجح بتاريخه العســـكري وبتجربته كرجل حوار لإيجاد حل دون الحل العســـكري لإنهاء العنف في البلاد وإيجاد حل للأزمة، وأكد أنه يؤمن بالمؤسـسـات الديمقراطية والتداول على السـلطة والتعددية ودولة القانون ويضـمن الحريات الفردية والجماعية واضـعا حدا للهيمنة السـياسـية والاقتصـادية، الثقافية، والأيدلوجية، التي أقرها الحزب الواحد، وبهذا ساد أن المرشح المؤهل لفتح صفحة جديدة مختلفة عن سابقاتها خاصة أن برنامجه

[1] رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص ص 240، 242.

وخطابه الانتخابي المعتدل عاملا مشجعا للشعب الجزائري على الانتخاب، فقاد الرئيس المنتخب مبادرات للحوار الوطني فاستقبل ممثلي الأحزاب والشخصيات الوطني، وتوجت بالإعلان عن إجراء ندوة للوفاق الوطني، والاتفاق على مشروع أرضية هذا الوفاق يومي 14 و15 سبتمبر 1996م، وترتيب أجواء تعديل دستوري وانتخابات تشريعية ومحلية في السداسي الأول والثاني من سنة 1997م.[1]

وتفسر نتائج هذه الانتخابات الرئاسية على أنها كانت المفاجأة، كونها أول انتخابات رئاسية تعددية في حياة الجزائر السياسية، وكانت مهمتها التعرف على ميزان القوى السياسية بين مختلف القوى الحزبية التي أفرزتها التجربة السياسية التعددية خاصة بعد الأحداث الكثيرة التي عاشتها الجزائر منذ انطلاق العملية الانتقالية والعنف، وكان جليا أن الفوز من نصيب المرشح الحر(اليامين زروال) الذي هو في الأصل مرشح الجيش، لعدة أسباب وعلى رأسها ضعف المرشحين المنافسين، ماعدا القوة النسبية للمرشح الإسلامي (محفوظ نحناح) الذي منعه فوز المرشح (زروال) في الدور الأول بالقياس مع قوته الفعلية في المجتمع والتحالفات التي كان يجب أن يقوم بها مع قوى إسلامية أخرى لو نجح في هذه الانتخابات.[2]

**جدول رقم 6: يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 1995 وأسماء الأحزاب الفائزة:**

| المرشح | الحزب | الأصوات | النسبة |
|---|---|---|---|
| **اليامين زروال** | حر | 7088616 | %61 |
| **محفوظ نحناح** | حماس (حركة مجتمع للسلم) | 2971974 | % 25 |

المصدر: بشير مخلوف، **مرجع سابق**، ص ص288، 289.

وكقراءة لنتائج هذه الانتخابات الرئاسية، يظهر جليّا أنها انتخابات أجريت في وضع أمني خطير تعيشه الجزائر خاصة بعد أعمال العنف الدامية، وحملة الإرهاب المضاد التي خلفت ذهنية لدى الشعب الجزائري لازالت آثارها جلية في الوقت الحالي، كما كانت كبداية مع الرئيس (زروال) استطاع أن يحتوي الأزمة خاصة مع مناداته بالحوار الذي حاول امتصاص الآثار المترتبة عن تلك العشرية الحمراء رغم مقاطعة الأحزاب السياسية له، بل حاول البحث عن إعادة الأمن والاستقرار للجزائر، ومحاولة ولو ضعيفة لتجسيد ما تنادي به الديمقراطية وهو التداول السلمي على السلطة، ومن جهة أخرى نجد أن الجيش دائما هو الذي يحاول السيطرة على الأوضاع، كما نجد أن الفارق بين نسبة (زروال) و(محفوظ نحناح) شاسعة

[1] مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية؛ دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988- 2008)**، **مرجع سابق**، ص 259.

[2] بشير مخلوف، **مرجع سابق**، ص ص288، 289.

وذلك أن المرشح (زروال) لاقى شعبية واسعة من طرف العديد من منظمات المجتمع المدني التي عززت فوزه خاصة وأن الجزائر تعيش الأزمة ربما كان عاملا مساعدا على ذلك لأجل تحسين الأوضاع.

**3- دستور 28 نوفمبر 1996م:**

على غرار الدساتير السابقة جاء هذا الدستور بحلة جديدة تسعى لاسترجاع الشرعية الدستورية بعد طغيان الشرعية الثورية، ومحاولة لإيجاد حل للأزمة التي تعيشها الجزائر، فقد كان هذا الدستور بداية لتغيير سياسي فعلي لأجل إرساء معالم الديمقراطية وتبيان الرغبة في معالجة الفجوات الثغرات التي عرفتها الدساتير السابقة، فقد عبر بشكل صريح وواضح عن حق إنشاء الأحزاب السياسية حيث لاقى هذا الاستفتاء قبولا كبيرا وثقة غالبية المصوتين عليه، فقد فصل بين إنشاء حزب سياسي والجمعية وعدّهم حقّا مكفولا من طرف الدولة يحمي الحريات مع التأكيد على الصبغة الديمقراطية، وهو ما تضمنته المادة 42 من هذا الدستور: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، ولا يمكن التذرع بهذا لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني، واستقلال البلاد، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة". أما المادة 43 فقد نصّت على: "حق إنشاء الجمعيات مضمون تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية".[1]

وقد قام على مجموعة من المبادئ هي: -منع إنشاء الأحزاب السياسية على أساس ديني أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية، ويحضر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، ولا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما[2].

- استحداث غرفة برلمانية ثانية (مجلس الأمة).

-منح رئيس الجمهورية سلطات تشريعية وتنفيذية في البلاد.

- سعى إلى تقليص عدد الأحزاب السياسية من خلال وضع حصار قانوني عليها، ما أدى إلى اختفاء بعض الأحزاب، وانضمام البعض الآخر لحزب رئيس الجمهورية.

- قلص دستور 1996م من صلاحيات البرلمان.[3]

كما صدر بموجب هذا الدستور قانون الانتخابات 07/97 المؤرخ في 07/02/ 1997م المعدل والمتمم لقانون الانتخابات 1989م، فعدل طريقة نمط الانتخابات حيث نصت المادة 78 من قانون

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، **دستور 1996**، ص 5.
[2] المادة 42 من دستور 1996، **المرجع السابق**، ص 5.
[3] خديجة عمراوي، عبد الله غفافلية ياسين، **مرجع سابق**، ص 79.

الانتخابات تتحصـــل كل قائمة على عدد المقاعد بقدر عدد المرات التي حصـــلت فيها على المعامل الانتخابي وترتب الأصـوات الباقية التي حصـلت عليها القوائم الفترة بمقاعد حسـب أهمية عدد الأصـوات التي حصل عليها كل منها وتوزع باقي المقاعد حسب هذا الترتيب.[1]

وقد تم إجراء الانتخابات التشـــريعية في جوان 1997م، وتلتها الانتخابات المحلية في أكتوبر 1997م، لينتخب فيما بعد مجلس الأمة، وقد لقيت هذه الانتخابات خاصـــة المحلية تشـــكيكا في نتائجها وتكتلت الأحزاب الســـياســـية كلها ضـــد التجمع الوطني الديمقراطي متهمته بالتزوير[2]؛ وقد كانت النتائج كالآتي:

فوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـــ 156 مقعدا أيّ بنسبة 33.66 %، وحركة مجتمع السلم بـــ 96 مقعد بنسبة 14.80 %، وجبهة التحرير الوطني بـ 62 مقعد بنسبة 14.27%، حركة النهضة بـ 34 مقعد بنسبة 8.72 %، وجبهة القوى الاشتراكية بـــ 20 مقعد نسبة 5.3%، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بـــ 19 مقعد بنسبة 4.21%، والمرشحون الأحرار بـــ 11 مقعد بنسبة 4.38 %، وحزب العمال بـــ 4 مقاعد بنسبة 1.81 %، والإتحاد من أجل الديمقراطية والحريات والحزب الاجتماعي الحر بمقعد لكل واحد منهما.[3]

أمّا على المســـتوى المحلي جرت الانتخابات المحلية في 23 أكتوبر 1997م، أين تحصـــل حزب التجمع الوطني الديمقراطي على أغلبية المقاعد بـــ 55.18% على مستوى البلديات و52.44% على مستوى الولايات، ويأتي بعده حزب جبهة التحرير الوطني بـ 21.82% على مستوى البلديات و19.84% على مستوى الولايات، ثم تأتي حركة مجتمع السلم بـــ 6.62% على مستوى البلديات و13.83% على مســـتوى الولايات، ثم جبهة القوى الاشـــتراكية 4.91% على مســـتوى البلديات، و2.92% على مســـتوى الولايات، ثم تأتي بعد ذلك حركة النهضـــة، ويليها التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلى غير ذلك من الأحزاب التي حصلت على نسب ضئيلة جدا.[4]

وبالنظر لهذه النتائج نجد أنّ الانتخابات التشـــريعية والمحلية 1997م أظهرت تراجعا كبيرا للحزب الحاكم بدليل بروز حزب جديد (التجمع الوطني الديمقراطي)، الذي انضم إليه مناضلو الحزب الحاكم مما يؤكد حقا ضـعف هذا الحزب في مواصـلة الهيمنة التي كرسـها طيلة عهد الحزب الواحد، وهو نذير لبروز

[1] أحمد سويقات، **مرجع سابق**، ص 126.
[2] رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص 269.
[3] أحمد سويقات، **مرجع سابق**، ص126.
[4] **المرجع نفسه**، ص 127.

زمن التعددية بشكل واضح، كما أنه لم يلعب على وتر الثوابت الوطنية فقد كان هناك مشاركة واسعة من قبل مختلف الأحزاب مما يدل على توفر طابع التنافس والتداول على السلطة كمؤشرات للطابع الديمقراطي.

وقد نتج عن استقالة رئيس الجمهورية (الشاذلي بن جديد) قرار إجراء **انتخابات رئاسية في سنة 1999**م، وإقرار **قانون الوئام المدني**، حيث كانت الفرصة لبروز العديد من الشخصيات السياسية: حسين آيت أحمد، مولود حمروش، يوسف الخطيب، عبد الله جاب الله، مقداد سيفي، وأحمد طالب الإبراهيمي، وقد "اقترح الجنرال العربي بلخير على الجيش صديقه عبد العزيز بوتفليقة الذي يتصف بشخصية قوية لا تتزحزح بسهولة أمام الضغوط، وامتلاكه كفاءة دبلوماسية وقدرة خطابية فائقة، فضلا عن إيمانه بفكرة المصالحة الوطنية، حيث دعمته العديد من الجمعيات والمنظمات والأحزاب بما سُمي بـ "مرشح الإجماع"، وقد استهدفت لتحضير الرأي العام الوطني لفكرة الوئام المدني خاصة أن كل المرشحين يدعون "**فكرة المصالحة الوطنية**"، وإقناع الشعب بما فيهم ضحايا الإرهاب"[1]، وبهذا فقد كانت النتيجة محسومة لبوتفليقة خاصة وأنّ باقي المرشحين أعلنوا الانسحاب مبررين بضعف حظوظهم في الفوز، وعدم نزاهة العملية وتزوير نسب المشاركة و"فاز فيها المرشح بوتفليقة بنسبة 73.89 % وكانت نسبة الناخبين 60.25% من إجمالي المسجلين. وكانت نتيجة الانتخابات كالتالي:

**جدول رقم 7: نتائج الانتخابات الرئاسية في سنة 1999م**

| اسم المرشح | الحزب | نسبة أصوات الناخبين |
|---|---|---|
| عبد العزيز بوتفليقة | مرشح حر | %73.79 |
| عبد العزيز بوتفليقة | | %12.53 |
| أحمد طالب الإبراهيمي | حركة الإصلاح الوطني | %3.95 |
| عبد الله جاب الله | جبهة القوى الاشتراكية | %3.17 |
| حسين آيت أحمد | | %3.00 |
| مولود حمروش | | %2.24 |
| مقداد سيفي | | %1.22 |

**المصدر**: الانتخابات الرئاسية الجزائرية، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://areq.net/m/%

[1] رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص 274.

وبهذا نجد أن مرشح السلطة أو ما سُمي بمرشح الإجماع قد حصل على أغلبية ساحقة من الأصوات، مقابل النسب الضئيلة لباقي المرشحين وقد استطاع الرئيس بوتفليقة بتبنيه سياسة السلم والمصالحة الوطنية طيلة عهدته أن يكسب ثقة وحب الآلاف من الجزائريين، خاصة خطاباته التي كانت مفعمة بغرس السلم والاستقرار في البلاد، تزامنا مع الأزمة والعشرية الدامية التي عاشها الشعب الجزائري، وبهذا استطاع كسب قلوب وتأييد الجميع بتركيزه على الوتر الحساس في تلك المرحلة وهو استتباب الأمن، وبهذا فلا يمكن إنكار أنه حقق إنجازا نوعيا في تاريخ الجزائر بجمعه بين التيارات المتنازعة، وحاول أن يحقق الحلم الديمقراطي بإحلاله السلم والوئام في كل ربوع الوطن، وتحقيق جل وعوده التي وعد بها، وساهم باستراتيجيته الواضحة المعالم من تحقيق مكانة مرموقة للجزائر على المستويين الإقليمي والدولي.

**4- التعديل الدستوري 2008م:**

جاء هذا الدستور على خلاف الدساتير الماضية بحيث أعطى الرئيس الجمهورية صلاحيات بالترشح لثلاث عهدات لا عهدتين مثلما كان معمولا به، وهذا ما يتنافى والقواعد الديمقراطية، كما وسعت صلاحيات رئيس الجمهورية، خاصة سيطرته على السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى ترقية حقوق المرأة السياسية بالعمل على مضاعفة حظوظا في المجالس المنتخبة، وهو ما جاء في **المادة 31:** "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة".[1]

ولهذا جاء هذا التعديل بهدف الانتقال نحو النظام الرئاسي بإعادة ضبط السلطة التنفيذية وانسجامها تحت سلطة رئيس الجمهورية:

- إلغاء منصب رئيس الحكومة واستبداله بمنصب الوزير الأول.
- إلغاء مجلس الحكومة والاكتفاء بمجلس الوزراء.
- نقل رئاسة اجتماعات الحكومة من صلاحية الوزير الأول في **المادة 85** إلى صلاحيات رئيس الجمهورية في **المادة 77.**
- إمكانية تعيين نواب للوزير الأول من قبل رئيس الجمهورية.
- تعيين أعضاء الحكومة من قبل رئيس الجمهورية بعد استشارة الوزير الأول.
- إلغاء برنامج رئيس الحكومة واستبداله ببرنامج الرئيس.[2]

[1] **المادة 31** مكرر من دستور 1996 بعد تعديل 2008.
[2] محمد بومدين، **مضامين التعديلات الدستورية الجزائرية (2008- 2016) والتركية (2007-2017 ) لإرساء النظام الرئاسي: دراسة مقارنة**، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 18 عدد 01 مارس 2019، ص 8.

وكقراءة لكل هذه التعديلات في الدساتير نجد أن النظام السياسي الجزائري لم يكن خياره نابعا من أصول النظام الديمقراطي، وليس من مبادرة شعبية لتبني التعددية السياسية والحزبية، بل كانت عبارة عن إصلاحات نابعة دائما عن ظروف وأزمات تحاول بها السلطة الحاكمة تدارك النقائص والعيوب وفي كل مرة تفضح نفسها، ومما يؤكد ذلك أنها في كل مرة تحاول توسعة صلاحياتها بمبررات واعية قصد البقاء على هيمنتها، رغم العديد من المزايا فيها.

**5- التعديل الدستوري 2016:**

وجاء هذا الدستور شاملا للدستور الذي سبقه حيث عرض للاستفتاء الشعبي عكس دستور 2008م، كما أنه كان مجالا لفتح المزيد من الحرية والديمقراطية، من خلال تقليص الصلاحيات من رئيس الجمهورية وتوسيعها لدى بعض الأعضاء والمؤسسات الأخرى، وهذا من خلال إلغاء العهدة المفتوحة وتعويضها بعهدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، كما ساهم في توسيع صلاحيات الوزير الأول، والاهتمام بالحقوق والحريات ومحاربة الفساد وتأكيده على الرقابة والمحاسبة والشفافية كآليات لإرساء الحكم الراشد[1]؛ وللمزيد أُنظر التعديل الدستوري لسنة 2016م، المؤرخ في 28 ديسمبر 2015م، الجريدة الرسمية رقم 14المؤرخة في 7 مارس 2016م.

ويمكن صياغة تعديلاته وأهدافه كالآتي:

- "ركز على العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بهدف إعادة ضبط السلطة التنفيذية وتحقيق الانسجام بين مكوناتها.

- إلغاء برنامج رئيس الجمهورية واستبداله بمخطط عمل الحكومة المنصوصة في المادة 79 من دستور 2008م، بحيث "ينفذ الوزير الأول برنامج رئيس الجمهورية، وينسق من أجل ذلك، عمل الحكومة، يضبط الوزير الأول مخطط عمله لتنفيذه، ويعرضه في مجلس الوزراء".

وأصبح بعد التعديل الدستوري 2016م: "ينسق الوزير الأول عمل الحكومة، تُعِدُّ الحكومة مخطط عملها وتعرضه في مجلس الوزراء".

- حذف الموافقة المسبقة لرئيس الجمهورية عن المراسم التنفيذية للوزير الأول بعدما كانت تتطلب الموافقة والتوقيع من طرف الرئيس في دستور 2008م.

[1] للمزيد أنظر التعديل الدستوري لسنة 2016، المؤرخ في 28 ديسمبر 2015، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.

– إضـافة **المادة 187** سـلطة للوزير الأول تعطيه الحق في إخطار المجلس الدسـتوري مثله مثل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني.

– التراجع عن فتح العهدة الرئاسية واعتبارها من المسائل التي لا تتعرض للمساس أبدا".[1]

– تعزيز الحريات الفردية والجماعية باعتبارها حقا دستوريا وهذا ما نصت عليه **المادة 36:**

"يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضـد الحقوق والحريات وعلى كل ما يمس سـلامة الإنسـان البدنية والمعنوية"، كما جاء في **المادة 35:** "يحمي القانون حرمة حياة المواطن الخاصـة وحرمة شـرفه"، حسـب ما نصّـت عليه **المادة 39** من التعديل الدسـتوري تعمل الدولة التناصـف بين الرجال والنسـاء في سوق التشغيل وتشجيع ترقية المرأة في المناصب والمسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات"[2].

وما يمكن استنتاجه أنّ التعديل الدستوري 2016م قد جاء لتكريس الدولة الديمقراطية بشكل واضح، والتأكيد على التداول السلمي على السلطة، كما أنه قام بإصلاحات للعديد ممن الصلاحيات التي أتى بها دسـتور 2008م، بحيث برزت معالم النظام الرئاسـي بشـكل بارز، إلا أنها رغم أخذه بازدواجية السـلطة التنفيذية إلا أنه كان ذلك على حساب باقي السلطات ما جعله ربما دستورا للرئيس لا دستورا مستمدا من دراسـات معمقة، ورغم ذلك لا يمكن إنكار مزاياه في المناداة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والانتخابات النزيهة والشفافية.

[1] محمد بومدين، **مرجع سابق**، ص 9.
[2] سهام العيداني، **قراءة في التعديل الدستوري الجديد 2016**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد السابع، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 103.

**خلاصة الفصل:**

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل، إنّه لطالما كان الحلم الديمقراطي يراود حكام الجزائر منذ الاستقلال على اختلاف ممارساتهم السياسية، والعمل على تحقيق ذلك من خلال مختلف برامجهم، إلا أنه كما رأينا دائما ما تكون الظروف الداخلية والخارجية والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية عائقا أمام التجسيد الفعلي لذلك الحل، حيث نجد الجزائر في بداية استقلالها أخذت بالأحادية الحزبية وانتهجت النهج الاشتراكي سعيا منها لتحقيق التوازن والاستقرار السياسي، ومع الأسف أخفقت في تحقيق ذلك ما جعلها تسلك مسارا ليبراليا بتبني التعددية السياسية والحزبية وهو ما أتى به دستور 1989م بشكل صريح، لكن رغم ما حققه فإنّه بقي بعيدا عن المنشود نتيجة تعرض الجزائر لأزمات وما عاشته من عشرية حمراء طيلة عشر سنوات زعزعت ثقة الشعب في النظام، وكمحاولة لاستدراك هذا الاختلال أتت بالانتخابات التعددية إلا أن المسار مازال يمتاز بالضبابية خاصة في ظل النزاع بين الشرعية الثورية والدستورية، ومع بروز سياسة الوئام المدني مع المرشح ذو الكفاءة الدبلوماسية (بوتفليقة) حققت الجزائر على الأقل مطلبا هاما وهو الأمن والاستقرار، ومع مجيء التعديل الدستوري 2016م للتأكيد على السير نحو النظام الديمقراطي، إلاّ أنه ومع وجود هذه النصوص القانونية والبرامج بقي النظام السياسي الجزائري –حسب تقديرنا– يعيش ديمقراطية عرجاء رغم مناداته بدولة القانون، وربّما يكون مَردُّ ذلك إلى أن التحول نحو الديمقراطية في الجزائر كان ضرورة حتمية لمواكبة ما يحدث على الصعيد الدولي، حيث كان تحولا منذ بداياته ممزوجا بفوضى وعدم استقرار سياسي ما أثر على باقي المراحل، ومن جهة أخرى سيطرة النزعة الفردانية في الحكم وعبادة الكرسي وتضارب المصالح، الأمر الذي قلص من وجود مبادرة سياسية حقيقية في التغيير نحو الديمقراطية الفعلية.

# الفصل الخامس: الدّيمقراطية التّشاركية
# آفاق نظرية وتحديات ميدانية

**تمهيد:**

لطالما أولى الفكر اليوناني اهتماما بالغا بالديمقراطية بشكل عام وعدّها حكم الشعب لنفسه، وقد أكّد هذا من خلال الديمقراطية المباشرة فالشعب هو مصدر السلطة، وبهذا فقد فسحت المجال له ليناقش في الأمور السياسية ويشترك في إقرار وإصدار القرارات، وقد كان هذا النموذج من الديمقراطيات الأولى خاصة لدى الشعوب التي تريد التحرر من الاضطهاد والاستبداد، وبعدها أتت الديمقراطية النيابية أين تغيرت مقاليد الحكم فأصبح تسند مهام إدارة شؤون الحكم لمثلين ونواب عن الشعب عن طريق مجلس نيابي يكون قد صوت عليها الشعب، ومع مرور الأزمنة لاقى هذا النوع من الديمقراطية العديد من العراقيل والعجز، مما حتم البحث عن البدائل لتسديد تلك النقائص.

فبدأت تظهر الديمقراطية بصورة المشاركة أين يكون فيها المواطن قريبا وعارفا بكل ما ينجز على المستوى الوطني والمحلي، وهكذا يكون بجواره ومشاركا في تسيير شؤونه، فأتت الديمقراطية التشاركية (الجوارية) حيث يكون من خلالها المواطن مشترك في تدبير الشأن العام والمحلي، وهذا عن طريق التعامل المباشر مع السلطة دون وسائط، وبالتالي أتت بشكل جديد تكملة لذلك العجز الذي عانت منه الديمقراطية التمثيلية، وقد كانت الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وفرنسا نادت بهذا النوع من الديمقراطية وطبقته، كما رأى (جون ديوي) و(يورغن هابرماس) بأنها الديمقراطية الحقة التي تكفل للمواطنين الحقوق والحريات خاصة وأنها تعطي حق المشاركة دون إقصاء ولا تهميش، بحيث هي ديمقراطية القرب من المواطن كونها تبدأ من المستوى المحلي.

والمشرّع الجزائري شجع عليها في **المادة 15** من التعديل الدستوري لسنة 2016م، خاصة وأنها جاءت نتيجة العجز الذي عرفته الديمقراطية النيابية وعملية التنمية السياسية، والصعوبات التي واجهت التنمية المحلية لذلك حاولت تبني هذا النموذج في إطار وضع برامج جادة في ظل تبني سياسة الحكم الراشد فهي تساهم في إرساء قواعده كالمشاركة والمساءلة والشفافية، بالإضافة إلى أنها قائمة على إشراك المواطن في تدبير الشأن المحلي، مما يسهم في تلبية حاجياته وتقريبه من الإدارة المحلية، خاصة في ظل المشاكل التي تعاني منها المجالس المحلية فهي تسعى لتحقيق الاستقلالية للجماعات المحلية، وسيحاول هذا الفصل معالجة موضوع الديمقراطية التشاركية من خلال تبيان العوامل التي أدت إلى تبني هذا النوع من الديمقراطية ونشأتها وتطبيقاتها عالميا ووطنيا وأهم الآليات والفواعل التي تشكلها، مع تبيان تجربة الجزائر في تبني الديمقراطية التشاركية، لنعرج في الأخير على المعيقات التي تحول دون التجسيد الفعلي لها.

**أولا: مقوّمات الديمقراطية التشاركية وقواعد تجسيدها:**

**1- أسباب بروز الديمقراطية التشاركية:**

**1-1 الأسباب السياسية:**

يلعب التقسيم الانتخابي دورا كبيرا في التقاط الأصوات؛ فيسمح علم الاجتماع الانتخابي بمعرفة مسبقة بخيارات النّاخبين، الشيء الذي يسمح بتفضيل تشكيلة سياسية على أخرى، وهذه الممارسة عرفتها الجزائر في التقسيم الانتخابي لانتخابات 1991م.

كذلك العائق المتعلق بوجوب الحصول على نسبة معينة من الأصوات، فالقوائم التي تتحصل على أقل من 07% سوف تقصى من السباق في توزيع المقاعد في الانتخابات المحلية، الشيء الذي ينتج إقصاء فئة معينة من التمثيل داخل المجلس.

فالإدارة هي من تُدير الانتخابات وتسيرها، فالرقابة على العملية الانتخابية يكون من طرف الإدارة، ولا تملك الأحزاب المعارضة وبالخصوص الصغيرة حتى إمكانية الرقابة المادية لصحة عملية الفرز، وتستعمل الإدارة العديد من الأدوات لتفضيل الأحزاب القريبة من السلطة، سواء المادية (النقل، التغطية الإعلامية، التمويل) أو البشرية (تعبئة الجماهير الزبونة)، وعنصر آخر يتمثّل في عدم امتلاك الناخبين لأية وسيلة تسمح لهم بالرقابة على المنتخبين طيلة العهدة الانتخابية؛ فالمشاركة بهذا النموذج تبقى خيالية ومرتبطة بالمواعيد الانتخابية.

كما يسمح التنظيم البيروقراطي البلدي القائم على الارتباط الشديد للبلدية بنظام عدم التركيز للمنتخب بالانفصال عن الناخبين بصفة شبه كلية، إلى درجة أين ينسى أنه منتخب محلي أولا وممثلا للدولة ثانيا، فالعلاقات بين المواطنين والمنتخبين المحلين متدهورة جدا، بسبب بعد المسافة التي تربط المنتخب بالمواطنين؛ فلم تعد الديمقراطية التمثيلية إلاّ أداة لإدماج النخبة السياسية في النظام الإداري البيروقراطي بدل لعب الدور التمثيلي التشاركي للمواطنين.[1]

**1-2 الأسباب الثقافية والعلمية:**

المسافة الثنائية بين الناخب والمنتخب لم تعد كبيرة على المستوى الجغرافي، وهذا بفضل تطور وسائل النقل، وتطور الصحافة المكتوبة والمسموعة، ثم المرئية، والانترنيت، والتي تجعل المواطن في اتصال دائم،

[1] عز الدين عيساوي، **الديمقراطية المحلية: من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 02، 2015، الجزائر، ص ص 221، 222.

الشيء الذي يسمح بالمشاركة الدائمة للمواطن في الشأن المحلي، والشيء نفسه بالنسبة للمسافة الثقافية، بفضل ارتفاع مستوى التعليم وتطور وسائل المعرفة.

وأمام هذا الأمر يجب أن يكون العرض السياسي جيّدا، وتطوير البرامج السياسية، ولكن توجد أزمة حقيقية في (عقد التفويض) الذي يشكل الديمقراطية التمثيلية، الأمر الذي يستدعي تجديد العلاقة بين الناخب والمنتخب من خلال المشاركة.[1]

ظهرت الديمقراطية التشاركية في العديد من المجتمعات عبر نضال طويل قادته حركات اجتماعية كلاسيكية جديدة، بعدما فقدت الأحزاب مشروعيتها التمثيلية وتراجع ثقة المواطن في السياسيين ومختلف المؤسسات.

فالديمقراطية التمثيلية ثبتت محدوديتها وهو ما تحدث عنه الفيلسوف **(جون لوك)** عندما اعتبر أنه لا أحد يضفي الشرعية الديمقراطية على سلطة سياسية غير المواطنين أنفسهم، ولا يكفي بالنسبة للمواطنين التعبير عن خياراتهم عبر التصويت لفائدة (ممثلين)، بل ينبغي أن تكون لديهم القدرة على مراقبة نشاط هؤلاء الممثلين.[2]

كما عَدَّ الفقيه **(جان جاك روسو)** بأن: "هذا النموذج من الديمقراطية لا يعرف الحرية السياسية بواسطة التصويت الانتخابي"، فحسب رأيه أن: "المواطنين ليسوا أحرارا إلاّ في فترة الانتخاب، فما إن ينتخبوا حتى يصيروا عبيدا"، كما عَدَّ أن الديمقراطية التي لا تعبر عن الاختلافات القائمة بين الأفراد، وهذا استهداف للإدارة العامة.[3]

جاءت الديمقراطية التشاركية نتيجة الانتقادات المتكررة والمتزايدة للنظام النيابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية سواء من الناحية المحلية أو البرلمانية، خاصة أن دور الناخب ينتهي بمجرد عملية الانتخاب، ولقد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين والبرازيل هذا النموذج خلال فترة السبعينيّات في مدينة مونتي أليغرو البرازيلية التي تشكل نموذجا راقيا في الديمقراطية التشاركية، وبعدها انتقلت عملية التطبيق إلى الدول الأوربية خلال فترة الثمانينيّات خاصة في بريطانيا، وأُطلق عليها مصطلح الديمقراطية التداولية وكذا ألمانيا من خلال مدينة برلين، أما فرنسا فلقد

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 222.

[2] نوال لصلج، **الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية قرءاة في قانون البلدية رقم 11- 10**، مجلة الحقيقة، مجلد 17، العدد 03، سبتمبر 2018، ص 197.

[3] Georges.Burdeau , **Trois ouvrages sur la démocratie croisade ou terstament** !in revue français de science politique ,14 année,n 1, 1964,p109 ،

نقلا عن: محمد منير حساني، الديمقراطية الليبرالية من التمثيلية نحو التشاركية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 93.

استعملت مصطلح الديمقراطية الجوارية وأصدرت قانون سنة 2002م الذي جعل من الديمقراطية التشاركية ذات بُعد محلي، أيّ؛ تطبق على المستوى المحلي[1].

فالديمقراطية التشاركية تعمل على ترميم العجز الذي تفرضه نتائج العملية الانتخابية في خلق مجالس تمثيلية لا تتناسب بالضرورة رأي الأغلبية المطلقة، حيث تحولت حقوق المواطن السياسية إلى حقوق انتخابية موسمية، وليست حقوق مستمرة ومباشرة تمكنه من نقد خيارات التدبير والتسيير المحلي عن قرب.[2]

فالديمقراطية التشاركية تعمل على دمقرطة الديمقراطية عن طريق خلق آلية جديدة تسمح بمشاركة المواطن في عملية تشاورية داخل المجالس المحلية.[3]

وفي الجزائر سبب اللجوء إلى الديمقراطية التشاركية، يتمثل في القصور الذي لازم عملية التنمية السياسية خلال العقدين الأخيرين، من خلال طبيعة النموذج الديمقراطي الذي تم الأخذ به والذي لازال يعتمد على الشأن العام في الجزائر يتحمل جزءا مهما من هذا القصور.[4]

بالإضافة إلى العجز المادي للبلديات في الجزائر يعدّ سببا في لانتقال إلى نمط جديد من تدبير الشأن المحلي تصبح فيه البلديات منتجة ومعتمدة على التمويل الذاتي دون الاتكال على إعانة ميزانية الدولة،[5] من أجل دعم مسار التنمية الذي يجعل الأفراد والمجموعات البشرية محور عملية التنمية والاستجابة للحاجيات التي لا تتماشى مع أنماط التطور والتخطيط والتسيير القائمة على سياسة الإقصاء والتهميش والتمييز، فهي مقاربة شاملة للإدماج ترمي إلى تجاوز سلبيات المقاربة المحدودة والظرفية.[6]

## 2- كرونولوجيا ظهور الديمقراطية التشاركية وتطبيقاتها عبر دول العالم:

### 2-1 كرونولوجيا ظهور الديمقراطية التشاركية:

"الديمقراطية التشاركية" تاريخها مختلف ومفهومها مختلف وربما أكثر غموضا كذلك. ففي الواقع؛ يتضمن هذا المصطلح مجموعة كبيرة ومتنوعة من المناهج والنماذج المتنوعة بدورها من حيث الطبيعة والتركيبة، فإذا أردنا تتبع أصول الديمقراطية التشاركية يجب أن نعود إلى فترة الستينيّات والسبعينيّات في

---

[1] قوي بوحنية، **الديمقراطية التشاركية لبراديغم لتطوير الأداء البرلماني**، ص 02، على الموقع الإلكترونيwww.univ-ouargla.dz : اطلع عليه 11/03/2017 ، على الساعة :23:13 مساء.

[2] لمختار شعالي، **الديمقراطية التشاركية آلية لتوسيع المشاركة السياسية**، على الموقع الإلكتروني: http://www.hespress.com ، اطلع عليه يوم 2018/03/11 ، الساعة :20:16 مساءا.

[3] عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، **إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي، حالة الجزائر والمغرب، (دور المواطن ،المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي)**، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 11، على الموقع الإلكتروني:www.researchgate.net/publication/292137103 ، اطلع عليه يوم:2017/03/11 ، على الساعة 15:35 مساءا.

[4] صالح زياني، **تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر**، مجلة المفكر، العدد 04، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أفريل، ص56.

[5] عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، **مرجع سابق**، ص ص 11 ،15.

[6] حسناء بن سليمان، سهير الفوراتي، **إلى صناديق الاقتراع أيتها المواطنات**، على الموقع الإلكتروني: http: //fetunis.org/media ، اطلع عليه يوم: 2019/03/17، على الساعة : 12:15مساء.

الولايات المتحدة، أين نشأت وتطورت فكرة الديمقراطية التشاركية مستلهمة ومستوحاة من الحركات الشبابية في ذلك العقد، مثال على هؤلاء الشباب (جين مانسبريدج) التي تحدثت واستعملت مصطلح "الديمقراطية التشاركية" في وقت لاحق.

"وبالعودة إلى الانتشار الواسع لاستخدام –مصطلح الديمقراطية التشاركية– بعد سنة 1962م، عندما قام –SDS أي الطلبة من أجل مجتمع ديمقراطي– بإعطائها مكان مركزي في بيان تأسيسها بورتهورون، حيث كان مصطلحا غير واضح معناه ومفهومه، وأصبح أقل وضوحا بعد ذلك، حيث تم تطبيقه على كل أشكال التنظيمات تقريبا التي تسعى لجلب المزيد من الناس وإدماجهم في عملية صنع القرار، ومع ذلك؛ جاء هذا المصطلح المستعمل بسرعة كبيرة من طرف المنظمات الفعلية لتيار اليسار الجديد مرتبطا بالمساواة، التوافق الجماعي أو الإجماع حول رأي واحد، والجمعيات.[1]

كما بدأ مفهوم "الديمقراطية التشاركية" يفرض نفسه شيئا فشيئا في الخطاب السياسي منذ عدة عقود لدرجة أنه أصبح موضة في الدول الغربية والعربية وكذا دول العالم الثالث، فقد ظهر رسميا أول مرة في فرنسا بتشكيل مجموعات عمل البلديات"GAM" في بداية الستينيّات، ثم انتشرت مفاهيمه إلى باقي دول العالم وبالأخص أمريكا اللاتينية، وتطورت أشكالها ومجالاتها.[2]

فجذور الديمقراطية التشاركية تمتد إلى الستينيّات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت أهم ما يدعو إليه اليسار الأمريكي لمواجهة الفقر والتهميش، وفي أوروبا الغربية، تنامت الدعوات تدريجيا إلى أهمية اعتماد "الديمقراطية التشاركية" المنعقد بالعاصمة البلجيكية بتاريخ 8 و9 مارس 2004م، حيث تم التأكيد على أن: "الديمقراطية التشاركية هي الحل لأزمة الديمقراطية الأوروبية وقيمة مضافة لدول الاتحاد الأوروبي"، ويجب على الديمقراطية التشاركية أن تضخ دما جديدا للديمقراطية لتكمل الديمقراطية التمثيلية وتنمية التعاون مع باقي الشركاء الاجتماعيين.[3]

كما أشارت (مانسبريدج) إلى الاجتماع الأول (الذي عقد في بورتهورون، ويسكونسن، في 11–15 يونيو) من قبل أهم منظمة شبابية للتيار اليساري الجديد الأمريكي، وبعدما تم حل SDS الألمانية –أي

---

[1] Antonio Floridia,**Participatory Democracy *versus* Deliberative Democracy: Elements for a Possible Theoretical Genealogy, Two Histories, Some Intersections,**‹ 7th ECPR General Sciences Po, Bordeaux, 4-7 September 2013›Conference ›Section 19 - Four Decades of Democratic Innovation Research: Revisiting Theories, Concepts and Methods Panel 147- Historicising Deliberative Democracy ›p3.

[2] محمد منير حساني، **الديمقراطية الليبرالية من التمثيلية نحو التشاركية**، مجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 93.

[3] حاتم دمق، **في مفهوم وآليات الديموقراطية التشاركية وفرص تطبيقها في تونس**، على الموقع الإلكتروني: http://www.jasmine-foundation.org/ar/?p=1474، اطلع عليه يوم: 2019/05/25، على الساعة: 14:15 مساء.

الطلبة من أجل مجتمع ديمقراطي الألماني– في عام 1969م، كان لـ SDS الأمريكي دور مهم من خلال قيامه بحركة كبيرة ضد تصعيد الحرب في فيتنام.[1]

كما اعتمد هذا المصطلح (كارول بيتمان/ Carole patemane) في سبعينيّات القرِن الماضي عندما حاولت فيِ دراستِها **(المشاركة والنظرية الديمقراطية)** إعادة تجديد مفهوم الديمقراطية ضمن بُعدها المعاصر بعدما كانت الهيمنة من قِبَل مقاربِة (شومبيوتر) (Schumpeter)، وتزامن ظهور هذه الأفكار مع نظرية العدالة في التوزيع عند (جون راولز/ john rawls) ، ثم لتتطور مع (يورغن هابرماس) و(درايزك/ Dryzek)، فكل باحث إلاّ وينظر للديمقراطيةِ وكيفيةِ إشراكِه من زاويتِه الخاصة.[2]

حيث يؤكد **(يورغن هابرماس)** أنّ الديمقراطية لابد أن تبقى على اتصال مع الواقع، إذا أرادت أن تستمر بإلهام ممارسة المواطنين السياسية وممارسة رجال السياسة، والقضاة والمواطنين، حيث تتأسس اللحظات الثلاث للديمقراطية التشاورية القانونية، وتتمثل اللحظة الأولى في نظرية حقوق الإنسان التي تصحح القراءة الليبرالية السائدة، ذلك أنها ليست حقوق يجب حمايتها ضد الاعتباطية والتصرف الحر في الذات، بل إنها تتضمن حق المشاركة الفعلية في القوة السياسية، إنها لا تتضمن حقا لا يمكن اختزاله في القدرة على انتخاب الممثلين أو مراقبة تحركات الحكومة، واللحظة الثانية لمشروعه هي في تشخيصه للوجود، أيّ؛ أصل مشترك للاستقلال الخاص والاستقلال العام، وتتجلى في الحرية في اتخاذ القرار بالمؤسسات السياسية، واللحظة الثالثة تتأكد من خلال نظرية القانون من شأنها أن تتكفل بتصور المؤسسات السياسية، ولا يكون القانون شرعيا إلا إذا بقي على صلة بالمبدأ الديمقراطي الذي يتكفل بحوار مفتوح يتضمن تشكيل إرادة بين ذاتية ومستقلة وتضمن تطبيقه روح القانون.[3]

وبرزت الديمقراطية التشاركية، ليس لإلغاء الديمقراطية التمثيلية كليا، ولكن لتتجاوز قصورها وعجزها على التفاعل والتجاوب مع معطيات اجتماعية جديدة، التي تتمثل في ظهور حركات وتعبيرات اجتماعية تعرف اتساعا متزايدا (حركات نسائية وبيئية وحقوقية واجتماعية وتنموية)، كهذه التكتلات لا تجد في الديمقراطية التمثيلية قنوات للتعبير عن حاجاتها ومطالبها وإيجاد حلول لها، ولا منفذًا لموقع القرار السياسي لتداولها، في حين تعتبر "الديمقراطية التشاركية ديمقراطية فاعلة، لحل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية،

---

[1] Antonio Floridia ,ibid ،p3

[2] لزهر بن عيسى، **مشاركة المواطن في دعم التنمية المحلية من منظور الديمقراطية التشاركية، - قراءة في التجربة الجزائرية-** مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد02، 2020، ص 189.

[3] قدور نورة، **الديمقراطية التشاورية (التشاركية) عند يورغن هابرماس، مرجع سابق**، ص 121.

وتنمية الإرادة السياسية لدى المنتخبين، وتوفير الأمن الاجتماعي، والتربية على ثقافة التوافق، والأخذ بعين الاعتبار حاجيات الجميع، وتتجدد الديمقراطية، بناء على المواطنة والمدنية والمنفعة العامة، وتوفير المعلومة والتدبير الشفاف والمساهمة في اتخاذ القرار، والانتقال من المحلي إلى الوطني.[1]

من بين السمات المميزة لهذا النموذج النظري للديمقراطية التشاركية، هناك أيضا رفض جذري لمفهوم التمثيل، أيّ؛ إنه يوجد تعارض حازم بين المشاركة والتمثيل (على الرغم من أن بعض المؤلفين يؤكدون على إمكانية التعايش بين النموذجين التشاركي والتمثيلي ولكن لا وجود للاندماج والتكامل بينهما)، ومع الإدراك المتأخر، فمن الممكن الآن أن نفهم أساس هذا الرفض الذي اختزل مفهوم التمثيل في شكل وفد أو بعثة تمثيلية، أين كان التركيز على الآثار السلبية للتمثيل: ضمور القدرات السياسية للأفراد والتحفيز على اللامبالاة والسلبية، كترياق لكل تلك الآثار السلبية، أشادت الديمقراطية التشاركية بفضائل المواطن النشط، الذي يمكن، بل ينبغي تثقيفه وتعزيز دوره بأشكال مباشرة من تمكينه، (ولو جزئيا) من ممارسة المسؤولية المباشرة والاستقلال الذاتي والحكم الذاتي وتقرير المصير، هذه الثقافة السياسية لم تلهم فقط الحركات التي ظهرت في فترة الستينيّات، ولكن أيضا المحاولات اللاحقة في ترجمة هذه المبادئ إلى المستوى المؤسسي من خلال عملية (الديمقراطية) في جميع مجالات الحياة الاجتماعية (بدءً من الأسرة إلى التعليم، أمكنة العمل)، هذه المشاريع غالبا ما فشلت لكنها تركت آثارا عميقة في الثقافة والسلوكيات العامة –خاصة في النظريات النسوية حول البنية الاستبدادية في الأسرة– كما تركت تراثا من الأفكار والقيم التي عملت بها خلف الكواليس وكذلك استمرت في التأثير على الفكر الديمقراطي المعاصر.[2]

– **الديمقراطية التشاركية في الوطن العربي:** أمّا في الوطن العربي، فالربيع العربي أبرز مثالا حيّا على إرادة هذه الشعوب في تبني الديمقراطية، من خلال الثورات التي اندلعت في تونس كردة فعل للشعب، وبالأخص من الشباب والمثقفين على الديكتاتورية والاستبداد، والمطالبة بإعادة الحكم إلى الديمقراطية وممارستها باسم الشعب ولأجل الشعب، وتكرر هذا المثال ويتكرر في إرادة الشعب المصري، الليبي، السوري وكذا اليمني.[3]

---

[1] المختار شعالي، **مرجع سابق**، على الموقع الإلكتروني: http://www.hespress.com ،اطلع عليه يوم: 2018/03/11 ، على الساعة 20:16: مساءا.

[2] Antonio Floridia ,ibid ،p.5

[3] محمد منير حساني، **مرجع سابق**، ص ص 93، 94.

## 2-2 تطبيقات الديمقراطية التشاركية عبر دول العالم:

من ناحية التطبيقات، تعدّ مدينة (بورتو أليغري) في البرازيل أول فضاء عمومي تمارس فيه الديمقراطية التشاركية بشكل متكامل بدء من عام 1989م، حين نجح عمدة المدينة المنتخب عن حزب العمال في إقرار آليات أكثر فعالية يمكن بموجبها لجميع مواطني المدينة المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بمدينتهم بشكل عملي[1]، حيث تم إقرار أول ميزانية بعد إطلاق استشارة واسعة شارك فيها أزيد من 8000 شخص، هذه الميزانية قلبت أولويات الإنفاق في المدينة والتي لطالما اهتمت بتطوير البنية التحتية، والخدمات في الأحياء الغنية على حساب تنمية الأحياء الفقيرة.

ففي البرازيل، وضعت العديد من البلديات إجراءات تشاركية محلية، وهكذا؛ ينصّ الفصل 97 من القانون الأساسي لبورتو أليغري على أن "السيادة الشعبية تتجلى عند تأمين ظروف العيش الكريم للجميع، وتمارس من خلال الاقتراع العام والتصويت المباشر والسري؛ وعن طريق الاستفتاء؛ والاستفتاء الشخصي؛ والمبادرة شعبية؛ ومن خلال المشاركة الشعبية في قرارات السلطات والتحسين الديمقراطي لهذه المؤسسات؛ ومن خلال الرقابة على الإدارة العامة".[2]

وقد تضمّن جدول أعمال قمة الأرض في (ريو دي جانيرو) التي انبثق عنها إعلان (ريو) المعروف بجدول أعمال القرن 21 مقترحات مفصلة للعمل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، مثل مكافحة الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك،[3] ومن ضمنها اعتماد آليات الديمقراطية التشاركية في إيجاد حلول لهذه المشاكل.

وفي فرنسا بعد أزمة سنة 1992م، والتي اندلعت حول مد خطوط القطار الفائق السرعة، تم إقرار تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية من خلال إصدار قانون 27 فيفري 2002م المتعلق بديمقراطية القرب الذي اشترط في فصله الأول من الباب المتعلق بمشاركة السكان في الشؤون المحلية، من خلال تكوين مجالس للأحياء بالمدن التي يتجاوز ساكنوها 80000 نسمة، وهو ما مكّن من تجاوز حالات الانسداد، ومعارضة المواطنين لبعض المشاريع التي تقترحها الحكومة.[4]

---

[1] كابانا إيفس، **72 سؤالا متكررا عن الموازنات التشاركية، وإجابتها**، ترجمة ندى محمد، مشروع دعم التنمية الوطنية الإستراتيجية، الأمم المتحدة، الحملة العالمية لإدارة المناطق الحضرية، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، القاهرة، مصر، 2009، ص 18، على الموقع الإلكتروني: https://www.academia.edu، اطلع عليه يوم: 2020 /01/29، على الساعة : 16:17 مساءا.

[2] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، **مرجع سابق**، ص 14.

[3] هاندل غونتز، **إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استكهولم) 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية على الخط 1992**، المكتبة متعددة الوسائط لأمم المتحدة، ص 9، على الموقع الإلكتروني: http://legal/un.org/avl/pdf/ha/dunche-apdf، اطلع عليه يوم: 2020/01/15، على الساعة:23:07 مساء.

[4] Cédric Polère, **la démocratie participative état des lieux et premiers éléments de bilan** , Synthèse réalisée par Cédric Polère à l'occasion de l'élaboration du numéro des «Synthèses Millénaire 3 » sur le

كما أصبحت مجالس الأحياء بفرنسا أيضا وجوبية بمقتضى قانون27 فيفري 2002م، ويحدد المجلس البلدي تركيبتها وطريقة سيرها، ويمكن لرئيس البلدية استشارة مجلس الحي حول أيّة مسألة تتعلق بالحي أو المدينة، كما يمكنه تشريكه في صياغة وتنفيذ وتقييم الأنشطة المتعلقة بالحي، خاصة تلك التي يتم الاضطلاع بها في إطار سياسة المدينة، ويمكن للمجلس أيضا أن يقرر تخصيص اعتمادات في إطار الميزانية المرصودة له، وساهمت سياسة المدينة إسهاما كبيرا في هيكلة المشاركة على المستوى المحلي، وتم إطلاق وتطوير العديد من المسارات والديناميكيات التشاركية في هذا المجال، كما أن هناك آليات متنوعة تفسح مجالا كبيرا للتمشي التشاركي (عقود المدن، صندوق مشاركة السكان، صندوق الأعمال المدنية، صندوق الأشغال العمرانية، التكوين المواطنين)[1].

أدرك بقية الأوروبيين أهمية أدوات الديمقراطية التشاركية فسارعوا إلى عقد مؤتمر للاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية بالعاصمة البلجيكية شهر مارس 2004م، تم من خلاله التأكيد على أن الديمقراطية التشاركية الحل للأزمة التي تهدد الديمقراطية في أوروبا.[2]

في إسبانيا، تم إرساء مجالس المناطق (وهي تقسيمات داخل البلديات) تجمع ممثلا عن المجلس البلدي وأعضاء مختارين وفقا لمعايير قطاعية (جمعيات متخصصة أو ترابية أو جمعيات الأحياء على سبيل المثال)، ويوجد تنوع كبير في اختصاصات هذه المجالس: كصياغة الآراء بشأن أولويات البلديات، وتعزيز المشاركة في تنفيذ مشاريع ملموسة ومتابعة مفصلة للخدمات البلدية.[3]

أمّا عربيا، فالحاجة الملحة دعت إلى تطبيق إصلاحات جذرية تمكن المواطنين من المساهمة أكثر في صنع القرار، وقد صدرت مجموعة وثائق مرجعية اعتمدت لاحقا لإدخال مزيد من الإصلاحات الديمقراطية، منها وثيقة استراتيجيات مساهمة المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في البلدان العربية المعروفة باسم وثيقة الدوحة، والتي اقترحت أيضا إنشاء مواثيق وطنية تحدد قواعد المشاركة السياسية، لكن التجسيد الفعلي للديمقراطية التشاركية في العالم العربي كان بعد سقوط الأنظمة الحاكمة.[4]

---

thème de la démocratie, DPSA - 2007, le centre ressources prospectives du grand lyon le p3,en ligne, http://www.millenaire3.com,15/01/2020,23:10pm.

[1] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، **مرجع سابق**، ص 17.

[2] أحمد أمين فورار، **الديمقراطية التشاركية، وأدواتها الرقمية منطلقات نظرية، وتطبيقات عملية**، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 01، شتاء 2018، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 281 .

[3] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، **مرجع سابق**، ص17.

[4] أحمد أمين فورار، **مرجع سابق**، ص 281.

ففي تونس، كان مشروع القانونّ الأساسي المتعلق بمجلة الجماعات المحلية (قيد المصادقة حاليا) هو الذي يحدد تطبيقا للفصل 139من الدستور، كيفية مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إعداد ومشاريع التنمية والتهيئة الترابية، ومتابعة تنفيذها.[1]

أمّا في المغرب فنجد المملكة المغربية باشرت بإدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية من خلال تطبيق أسلوب اللامركزية الإدارية تجاه التقطيع الترابي المؤدي إلى الانتقال نحو التقسيمات الإدارية الجهوية والترابية والمجالية، وبعدها الإعلان عن تحقيق إصلاح سياسي وإداري يعيد صياغة العلاقة بين الشركاء المجتمعين عبر استخدام مقاربة عصرية تحقق الحكامة والرشادة والتشريك في سبيل تحقيق تغير تنموي، يحقق أنجح صور تدبير الشأن المحلي العام لضمان توسيع القدرة المجتمعية على تحقيق مشاركة شعبية فعالة، يكون فيها للمواطن المغربي الحق بتقديم عريضة لإدراج مقترحات في جدول أعمال الجماعة الترابي في المجال التنموي، ومنحه حق الاطلاع على المؤشرات والمعلومات الخاصة بالواقع التنموي، وحق المشاركة في حضور جلسات هذه المجالس وتقديم مقترحات استشارية لها.

فنجد الدستور المغربي نصّ على مساهمة المجتمع المدني في إعداد قرارات ومشاريع المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وفي تفعيلها وتقيمها وفق شروط يحددها القانون.[2]

ولهذا أكد دستور 2011م على الالتزام بتطوير مسالك قانونية ومؤسساتية كفيلة بضمان تفعيل أدوات الديمقراطية التشاركية بوصفها ركنا أساسيا للنظام السياسي والاجتماعي القائم ضمن أحكام الدستور.[3]

ففي الفصل 15 أقر الدستور المغربي :"للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفية ممارسة هذا الحق".[4]

وبالنسبة للدولة الجزائرية كرس دستور الجزائر لسنة 2016م تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، ويوسع التشاور من خلال وضع مؤسسات استشارية جديدة لدى السلطة التنفيذية مثل المجلس الإسلامي الأعلى، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس وطني لحقوق الإنسان، ومجلس أعلى للشبيبة، ومجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيات.[5]

---

[1] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، **مرجع سابق**، ص 14.

[2] فريال مغربي، **الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية - المملكة المغربية أنموذجا-** مجلة المفكر، العدد 17 جوان 2018، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 561.

[3] الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، **الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية**، على الموقع الإلكتروني: http://www.mcrpsc.gov.ma/formsc/contenu/hiwar/al-mitak-alwatani-arabe.pdf، اطلع عليه يوم: 2020/01/13، على الساعة:12:12 مساءا.

[4] باديس بن حدة، **دور الديمقراطية التشاركية في تطوير تسيير الجماعات المحلية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثالث عشر، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص 151.

[5] عبد المجيد رمضان، **الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية** (حالة الجزائر)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16جانفي2017، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ص77.

وقد مرت البلدية والولاية على تجارب تسييرية نظمتها قوانين سُنَّت سنة 1967م و1990م، وأُعيد صياغتها سنة 2008م ضمن سياق الإصلاحات السياسية والإدارية التي أقرتها الدولة الجزائرية وشهدت بداية تنفيذها وتجسيدها في الواقع سنة 2011م، ويتركز الإصلاح فيها حول سبل تحقيق استقلالية للجماعات المحلية في إطار الإصلاحات التشريعية والدستورية، التي تنطلق من توخي الديمقراطية التشاركية، لحل مشكلة تداخل السلطات بين الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي، حيث لا يزال الوالي الممثل الشرعي للحكومة وصاحب القرار التنفيذي النهائي، بعيدا عن المحاسبة والمساءلة حيث لا تستطيع المجالس الولائية أن تبعد الوالي أو تقتسم معه سلطاته ومهامه، لأنه غير منتخب ومعين من الأعلى السلطة المركزية.[1]

كما أن التعقيد في تسيير المجالس الشعبية البلدية الناجم عن المطالب الجماهيرية المتزايدة بالتنمية المحلية والتهيئة الحضرية، في مقابل الضعف الكبير لجباية البلدية، التي تعتبر الدخل الوحيد الذي ينقل البلدية إلى خانة (التمويل الذاتي) الذي يتطلب مشاريع استثمارية ضخمة ودائمة، تجعلها دون حاجة لطلب إعانة من الدولة "في إطار الميزانية السنوية للولاية، ليبقى الاستثمار وحده، الطريق الأساس لتحريك عجلة التنمية وامتصاص البطالة وخلق مناصب شغل، وهو ما يفرض على الجماعات المحلية الدينامية الدائمة، للخروج من العزلة والحرمان من الفرص التنموية التي يمكن أن تحولها إلى بلديات فقيرة".[2]

**3- مستويات الديمقراطية التشاركية:**

**3-1 الإعلام:**

يعني بالنسبة للجماعة المحلية في وضع المعلومات المتعلقة بتسيير الشؤون المحلية على ذمة العموم، وهي مرحلة أولية لكل تماشي تشاركي،[3] ولإنجاح الفعل التشاركي الذي يتأصل على تحقيق التواصل بين أطراف العملية السياسية ولتسهيل ذلك يجب أن الإعلام مرتكز أساسي لتنسجم الديمقراطية التشاركية مع نفسها، وتتنوع وسائل الإعلام والاتصال المستخدمة في هذا الشأن: الإشهار حول اجتماعات المجالس المحلية التداولية، عمليات الأبواب المفتوحة التي تسمح بتقديم أنشطة البلدية ومشاريعها ومناقشة الموضوعات المتعلقة بالحياة المحلية، مع تحديد مشاغل المواطنين وانتظاراتهم، تقارير حول المدة الانتخابية

[1] عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، **إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشان المحلي -حالة الجزائر والمغرب-** دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي في: كتاب بوحنية قوي: **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب أنموذجا**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2015، عمان، الأردن، ص49.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص49، 50.

[3] **تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مرجع سابق**، ص11.

تنظم في شكل اجتماعات علنية يقوم خلالها المنتخبون باستعراض الالتزامات التي تم التعهد بها خلال الحملات الانتخابية، والحصول على آراء المواطنين أو الجمعيات في أنشطتهم.[1]

يتمثل الإعلام في تبليغ المعلومة المتعلقة بمخططات التنمية والتهيئة الترابية وتوفير كل المعطيات المتعلقة بها للمتساكنين بطريقة واضحة ومبسطة، ومن آليات الإعلام النشر في الجريدة الرسمية، اللجوء إلى مواقع التواصل الاجتماعي، التنسيق مع وسائل الإعلام خاصة منها المحلية والجهوية، والنشر في الموقع الرسمي للجماعة المحلية، والتشبيك مع مكونات المجتمع المدني لتبسيط المعلومة، وتنظيم جلسات مفتوحة حول موضوع المخطط التنموي أو التهيئة الترابية، وكل الوسائل المتاحة الأخرى التي تمكن من إعلام أكبر عدد من المتساكنين.[2]

**3-2 الاستشارة:**

تقوم الجماعة المحلية بإعلام المواطنين حول مشاريع محددة وتطلب منهم أراءهم بصورة مسبقة، ويجد المواطنون أنفسهم في موقع الملاحظين غير أن الجماعة المحلية يمكنها توجيه خياراتها وقراراتها وفقا للآراء والملاحظات التي يعبرون عنها، ويمكن استخدام الاستشارة لإقرار اقتراح البلدية أو إبطاله، وتتولى الجهة صاحبة القرار تنظيم الاستشارة وتبليغ نتائجها للأشخاص الذين تمت استشارتهم ويحتفظ المجلس البلدي بسلطة القرار ولا يملك المواطنون بالضرورة سلطة اقتراح حلول على البلدية.[3]

تتمثل الاستشارة في جمع آراء ومقترحات المتساكنين ومكونات المجتمع المدني حول البرامج والمشاريع المدرجة في مخططات التنمية والتهيئة الترابية التي تخص الجماعة المحلية، ولا تعتبر هذه الآراء والمقترحات ملزمة للجماعة المحلية، ومن آليات الاستشارة تنظيم اجتماعات مفتوحة مع المتساكنين ومكونات المجتمع المدني صلب لجان الجماعة المحلية، كما يمكن تنظيم لقاءات متعددة تمكن من الاستماع إلى أكبر عدد ممكن من المتساكنين ومكونات المجتمع المدني ضمن رزنامة واضحة ومنشورة للعموم، على أن يتم تنظيمها خلال نهاية الأسبوع في وقت ملائم للمتساكنين، ويتم الإعلان عنها قبل أسبوع على الأقل، ويمكن استعمال الوسائل الإلكترونية كالموقع الرسمي والبريد الإلكتروني للجماعة المحلية لتقبل الآراء والملاحظات.

---

[1] نادية درقام، **الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية**، مجلة أبعاد، مختبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر، المجلد 5، العدد 01/ جوان 2019، جامعة وهران 2، ص 15.

[2] مشروع أمر حكومي يضبط النظام النموذجي لآليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 29 من مجلة الجماعات المحلية، الباب الأول: في آليات الديمقراطية التشاركية، الفصل 5، على الموقع الإلكتروني: http://www.collectiviteslocales.gov.tn/wp-content/uploads/2019/12/consultation.pdf، ص 3، 4

[3] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، **مرجع سابق**، ص 11.

وعلى الجماعة المحلية أن تنظم عملية سبر آراء حول مشروع أو برنامج أو مخطط أو مثال التهيئة العمرانية، ويمكن للجماعة المحلية أن تفوض تنظيم الاستشارة لجمعية أو أكثر، على أن يتم الاتفاق مسبقا على تفاصيل تنظيمها ضمن خطة واضحة.[1]

**3-3 التشاور:**

يتم تحقيق التشارك عن طريق الاهتمام بآراء المواطنين، فتجري الجماعة المحلية حوارا مع المتساكنين وتنشئ فضاء لذلك، يتم إعلام المواطنين بمشروع او بقرار يجب اتخاذه ويمكنهم اقتراح أفكار وإبلاغ أصواتهم، ويمكن أن تجبر الجماعة المحلية على أخذ مقترحات المواطنين بعين الاعتبار عند اتخاذها القرار، وبذلك يسمح التشاور بإدماج المواطنين والفاعلين المحليين بشكل مباشر وأكثر فعالية في مسار إعداد القرار عندما يتعلق الأمر بمشروع معين.[2]

يتمثل التشاور في عملية نقاش وتفاوض بين الجماعة المحلية ومجموعة من المتساكنين و/ أو مجموعة من منظمات المجتمع المدني حول مشروع أو برنامج او مخطط، ولا تكون نتائج عملية التشاور ملزمة للجماعة المحلية، على أن يكون الرأي المخالف للجماعة المحلية مبينا بالتقرير المعد للغرض، ومن آليات التشاور إحداث لجان غير قارة تُعنى بإعداد ومتابعة وتقييم مشروع أو برنامج أو مخطط، وتتكون هذه اللجان من مستشارين عن الجماعة المحلية وممثلين عن إدارة الجماعة المحلية وممثلين عن المتساكنين وممثلين عن مكونات المجتمع المدني، ويمكن أن تتضمن اللجنة مختصين وفنيين....، وبعد كل عملية تشاور يجب على الجماعة المحلية نشر تقرير تعرض فيه نتائج الاستشارة، ويكون النشر في الجريدة الرسمية وعلى موقع الجماعة المحلية وبكل الوسائل المتاحة.[3]

**3-4 اتخاذ القرار بصورة مشتركة:**

تتخذ الجماعة المحلية والمواطنون قرارات مشتركة حول بعض المسائل والرهانات المتعلقة بالسياسات والتصرف المحليين، ويمكن أن يتخذ القرار المشترك بطريقتين:

**3-5 الإنتاج المشترك أو الشراكة:**

حيث يتم إعداد المشروع بشكل مشترك، ويشارك المواطنون في إنجاز المشروع مع الفنيين ويبلورون الحلول سويا.

[1] مشروع أمر حكومي يضبط النظام النموذجي لآليات الديمقراطية التشاركية، **مرجع سابق**، ص 4.
[2] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، **مرجع سابق**، ص 11.
[3] مشروع أمر حكومي يضبط النظام النموذجي لآليات الديمقراطية التشاركية، **مرجع سابق**، ص 5.

### 3-6 التفويض:

حيث تفوض السلطات جزءا من سلطتها للمواطنين، وتقبل تطبيق القرارات المتخذة من قبلهم، وتحيل آلية القرار المشترك على آليات الديمقراطية المباشرة مثل الاستفتاء المحلي...[1]

ورغم تكامل هذه العناصر الأربعة المنسوبة للمشاركة على المستوى العملي، فإن المبادرات التشاركية في أغلب البلدان التي تمارس الديمقراطية التشاركية المحلية تنحصر في معظم الأحيان في الإعلام والاستشارة وفي أفضل الأحوال في التشاور، ونادرا ما يتم تطبيق آلية القرار المشترك.[2]

القرار المشترك هو قرار يتم أخذه بطريقة مشتركة بين الجماعة المحلية والمتساكنين وممثلي المجتمع المدني، تلتزم فيه الجماعة المحلية بتطبيق القرارات التي اختيارها، وتضع اللّجنة التشاركية مقترحا لإعداد القرار المشترك، يضبط طريقة أخذ القرار (بالتصويت المباشر أو عن طريق ممثلين عن المتساكنين)، على أن يحدد المقترح نسبة حد أدنى لنسبة المشاركين في التصويت، أو أن يتم اختيار ممثلين عن المتساكنين كما تنصّ الفقرة الثالثة من الفصل السابع، وعدد الجلسات الواجب تنظيمها قبل تصويت المتساكنين أو ممثليهم[3].

## 4- أهداف الديمقراطية التشاركية وركائز تجسيدها:

### 4-1 أهداف الديمقراطية التشاركية:

لا ترمي الديمقراطية التشاركية إلى الحلول محل الديمقراطية التمثيلية بل إلى تكميلها، ويتبين بالفعل أنه غالبا ما يعدّ المستوى المحلي كمجال للمشاركة، المستوى الأكثر ملاءمة لاستعادة المواطنين لسلطتهم، فهي تهدف إلى المصالحة بين المواطنين والسياسة، وذلك في سياق أزمة التمثيلية.

- يتمثل الهدف في تحسين إدارة الشؤون المحلية، انطلاقا من المبدأ "إدارة أفضل هي إدارة أقرب وإدارة مع"، وبالتالي؛ فإن الأمر يتعلق بتحسين فعالية مسارات اتخاذ القرار، ومنع نشوب النزاعات المحتملة، وتحقيق أقصى قدر من العقلانية في الحلول المقترحة، إذ يمكن للفاعلين الإداريين والسياسيين الوصول إلى معارف جديدة، أكثر ارتباطا بتجربة العموم المعنيين بسياساتهم والمستفيدين منها، وبالرغم من أن الديمقراطية التشاركية لا تيسر عملية صنع القرار ولا تسرعها، وفي حين تبقى سلطة القرار بيد المسئولين المنتخبين، فإنه من شأن الديمقراطية التشاركية بأن تسمح بتحسين الحوكمة.[4]

---

[1] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، **مرجع سابق**، ص 11.
[2] نادية درقام، **مرجع سابق**، ص 17.
[3] **مشروع أمر حكومي يضبط النظام النموذجي لآليات الديمقراطية التشاركية**، **مرجع سابق**، ص 5.
[4] عبد الله غالم، مسعودة رداس، **فواعل تسيير الإدارة المحلية في ظل الديمقراطية التشاركية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، المجلد 03، العدد 01، أفريل 2019، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 6.

– من شأن الديمقراطية التشاركية، من خلال إشراك السكان، أن تؤدي إلى تحسين التماسك الاجتماعي على مستوى منطقة معينة، فهي شكل من أشكال تعلم المسؤولية الجماعية، ويمكن للآليات التشاركية أن تيسر وصول الأشخاص الأكثر بعدا على المواطنة إلى ممارستها (لا فقط في معناها السياسي، بل أيضا في معناها الاجتماعي والاقتصادي)، وذلك بتسيير الاستماع إليهم وإشراكهم في حياة المنطقة.

وبإعادتها نسج الروابط الاجتماعية، تسمح الديمقراطية التشاركية باستعادة الثقة المتبادلة في حدها الأدنى، بين السكان والمسؤولين المنتخبين والذين يمكن للديمقراطية التشاركية أن تعزز مشروعيتهم، وتسمح الديمقراطية التشاركية في بعض الحالات بمكافحة التعصب والتطرف والحد من الانطواء على الهوية بمنح المجموعات التي يمكن أن تميل إلى الاحتجاج الراديكالي ضد المنظومة حيزا للنقاش والتشاور من شأنه احتواء هذا الاحتجاج.

وفي مقاربة أكثر ارتباط بالأبعاد السياسية، تسمح هيئات التشاور وإجراءات المشاركة بالذهاب إلى ما هو أبعد من الديمقراطية التمثيلية، فالديمقراطية التشاركية هي بشكل ما، بيداغوجيا سياسية لتعلم المواطنة من خلال الانخراط والمشاركة، ويجب أن يكون المواطنون المنخرطون في المنظومة التشاركية قادرين على صياغة رأي جماعي من مصالحهم الخاصة، وبطريقة ما فإنّ المواطن داخل هذه المنظومة هو أكثر من ناخب لكل أقل من صاحب القرار.[1]

إنّ الديمقراطية التشاركية هي نظام يمكّن من مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية ذات الأولويات بالنسبة إليهم عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة والمشكلات المطروحة، كما أنّ الديمقراطية التشاركية تتبنى مفهوما جوهريا يأخذ بعين الاعتبار دور المواطنين في المشاركة في صنع القرار السياسي وتدبير الشأن العام، كما أنها تتسم بالتفاعل بين المواطنين والحكومات والمستشارين المحليين وأنها مكملة للديمقراطية التمثيلية.

– **تقوية الرابط الاجتماعي بين المتساكنين:** إنّ تقوية الرابط الاجتماعي ينطلق من تنمية الوعي بالحقوق والواجبات والوعي بالأوضاع السائدة في المجتمع، وتعزيز الجوانب الإيجابية لشخصية الفرد وتنمية الوعي النقدي والتحليلي لديه، وفهم الآخرين واحترام الثقافات المختلفة، وأهمها الثقافة المحلية وقبول الاختلاف وعدّه تكاملا لا تصادما وتنمية روح المبادرة والإبداع.

– **تحقيق التنمية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية:** التمييز الإيجابي هو وسيلة تهدف إلى القضاء على اللامساواة الحالية، التي تعاني منها فئة من الأشخاص، بمنحهم فوائد بصفة وقتية لهذا الغرض فإن التمييز

[1] **تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مرجع سابق**، ص 13.

الإيجابي له صفة الوسيلة الوقتية أو حتى الانتقالية لأن الهدف هو "الوصول إلى تحقيق المساواة الفعلية، مما ينجر عنه إيقاف هذه السياسات التمييزية عندما تستعيد المساواة مكانتها".

ولا يمكن أن يتحقق أي تقدم ملموس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار نظام سياسي لا يكون فيه للشعب أيّ سلطة قانونية ولا يشاك في سلطة اتخاذ القرار، إذ تشمل إدارة الحكم اللامركزي من أجل التنمية اللامركزية والحكم المحلي والتنمية الحضرية والريفية، وتنقل لامركزية الصلاحيات والسلطة إلى المستويات الوطنية الفرعية مستقلة بشكل كامل.[1]

كما أن الهدف الرئيس للديمقراطية التشاركية هو محاولة تجاوز معوقات الحكم، وخلق ديناميات تفاعلية جديدة بين الدولة والمجتمع، وتقديم تفسيرات منطقية لفهم الفعل العمومي وتفسيره والعمل على خلق نموذج من الحكم التشاركي.[2]

– الهدف من تكريس الديمقراطية التشاركية إيجاد حل للأزمة التي تتواجد فيها الديمقراطية التمثيلية فقط، بل إنها استجابة لمتطلبات اجتماعية، من خلال تجديد العلاقات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما تقدم المشاركة كآلية لتبني المناهج الجيدة في التسيير العمومي.

– الهدف من استعمال المشاركة تحقيق أهداف في التيسير الجيد للهيئة الإقليمية، أو ما يطلق عليها بـــ "التسيير العمومي الجديد"، فعلى مقدمي الخدمات العمومية الأخذ بعين الاعتبار آراء مستعملي المرافق العامة والمستهلكين، كما ترمي المشاركة إلى الوقاية من النزاعات وضمان تقبل المواطنين للقرارات الإدارية.

– **تجديد العلاقات الاجتماعية:** فالديمقراطية التشاركية ترمي إلى إعادة بناء ونسج العلاقات بين المنتخبين والمواطنين، بفضل تنشيط الأحياء والقرى، ومن الناحية الاجتماعية دائما تمكن المشاركة من بناء مواطنين جيدين، وكذا تسمح بإرساء بيداغوجية سياسية جيدة بفضل تكريس ثقافة الحوار والنقاش العام، كما تسمح بتسييس بعض الفئات الاجتماعية.

– كما تقوي فكرة الديمقراطية التشاركية من العدالة الاجتماعية، وتسمح بتقريب المواطن من السلطة السياسية، وإعلام المواطنين، وإرساء بيداغوجية فعالة، والمساهمة في تطوير مصير الطبقات الضعيفة.

– **الديمقراطية التشاركية كحل لأزمة الديمقراطية التمثيلية:** فهي محاولة ترميم البناء الديمقراطي، وتشكيل عناصر المشروعية، وأساس إعادة بناء العلاقة بين المجال السياسي والمجتمع المدني على أسس جديدة،

---

[1] منى كريفي، **الديمقراطية التشاركية**، مركز الدراسات الإستراتجية والدبلوماسية،2019، على الموقع الإلكتروني: http://www.csds-center.com/article/%D8%A7-، اطلع عليه يوم: 2019/02/20، على الساعة:09:12 صباحا.

[2] فريال مغربي، **مرجع سابق**، ص 4.

فيمكن للنظام التمثيلي أن يتقوى أكثر بواسطة جرعات ديمقراطية جديدة مثل الاستفتاء المحلي، وحق الاعتراض، وعريضة التوقيعات، والنقاش العام ومبادرة المواطنين.

– **تكريس المشاركة:** فالعديد من الدساتير تؤكد على تطوير فكرة المواطنة الإدارية، كالدستور والنصّ المتعلق بالعلاقة بين الإدارة والمواطن، وقانون البلدية، وكذا النصوص المتعلقة بالمشاركة في قطاعات معينة كالبيئة والتعمير والمدينة.[1]

– **ترقية وتنشيط العمل الجمعوي في ميدان التنمية المحلية:** وذلك بحكم مساهمتها في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بتا كما تساعد في تفادي التصادم الناجم أحيانا عن تعارض المقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع طموحات وتطلعات السكان على المستوى المحلي، إضافة إلى أنها تمد الخبراء بجدوى وأهمية المشاريع وفعاليتها.

– **ترسيخ ثقافة المقاربة في علاقة الإدارة بالمواطن:** عبر فتح المجال له في صنع القرار السياسي والسياسات العامة، مناقشتها والمشاركة في التعبير عن رأيه بحرية، فهي تشكل عملية اجتماعية تتخلل كافة جوانب الحياة السياسية، إذ تلعب دورا محوريا في مختلف مراحل العملية السياسية على مستوى النظام السياسي ومؤسساته من جهة، كما تؤثر في مختلف أبنية النسق الاجتماعي عبر المشاركة التي من شأنها زيادة حجم الفوائد المشبعة لحاجات الجماهير ورغباتهم من جهة أخرى.

– فالديمقراطية التشاركية تؤدي إلى ضمان احترام كرامة الناس وحقوقهم وحرياتهم، مشاركتهم في اتخاذ القرارات وإخضاع صانعي تلك السياسات إلى المساءلة مع إرساء قواعد وممارسات عادلة تحكم مختلف التفاعلات الاجتماعية، في إطار تكريس آليات الحكم الراشد الكافل لكل هذه المشاركات والممارسات في الحقوق والحريات الأساسية وتتاح فرصة أفضل للقضاء على المشكلات الأساسية كالفقر، البطالة مثلا مع إرساء إجراءات وآليات تتسم بالكفاءة.[2]

– تعد الديمقراطية التشاركية ديمقراطية فاعلة، ذلك أن هدفها حل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، وتنمية الإرادة السياسية لدى المنتخبين، وتوفير الأمن الاجتماعي، والتربية على ثقافة التوافق.

[1] عز الدين عيساوي، **مرجع سابق**، ص، ص 11، 13.
[2] فريال مغربي، **مرجع سابق**، ص، ص 560، 561.

– إنّها ديمقراطية تحاول بشكل أساسي تجاوز مشكلة التمثيل في الديمقراطية الليبرالية، وتضمن المشاركة الشعبية دون الانزلاق لمأزق الدول الاشتراكية التي بقي فيها المواطن أساس العملية الديمقراطية في نصوص ومواثيق الحزب فقط.

– إذن هدفها ضمان مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار والرقابة، ويتحقق ذلك من خلال تطبيق آليات تضمن مشاركة الجميع في اتخاذ القرار، كل هذا من أجل تجاوز قصور الديمقراطية التمثيلية على احتواء معطيات مجتمعية جديدة، وظهور حركات واتجاهات لا تجد من يمثلها في القنوات الديمقراطية التقليدية.[1]

**4-2 ركائز تجسيد الديمقراطية التشاركية:**

**4-2-1 التنشئة السياسية:**

هي إحدى العمليات الاجتماعية التي عن طريقها يتحصل الأفراد على المعلومات والقيم والاتجاهات التي تتعلق أو ترتبط بالنسق السياسي لمجتمعهم، فهي العملية التي يكتسب من خلالها الأفراد المعارف والمهارات التي تمكنهم من المشاركة كأعضاء فعالين في مجتمعاتهم، ويتم خلالها تحويل الدوافع الخاصة والشخصية إلى اهتمامات عامة تساعدهم على التكيف مع البناء المعياري دورا نظاميا من الأدوار التي تكون النظام الاجتماعي، ويكتسب من خلالها الفرد اتجاهاته نحو السياسة ويطورها ويصبح من خلالها واعيا بالنسق السياسي والثقافة السياسية ومدركا لها[2]، ولعملية التنشئة السياسية مكونات تساهم في تحديد شكل المجتمع السياسي وخصائصه الاجتماعية:

– **ثقافة الفرد المكتسبة:** من خلالها يستطيع الفرد أن يكتسب التنشئة من ثقافة وسلوك وقيم المجتمع الذي يعيش فيه، ويكتسب الفرد تلك الثقافة في السنوات المبكرة من حياته، فتكون جزءً من شخصيته وقد تتطور تلك القيم والسلوكيات نتيجة تطور المجتمع ونظامه السياسي.

– **ثقافة الفرد الذاتية:** إن ثقافة الفرد الذاتية تختلف من إنسان لآخر تبعا لشخصيته الذاتية ومحيطه الأسري والمجتمعي وتحصيله العلمي وثقافته المنتقاة، مما يجعل تلك الثقافة جزءً من شخصيته فيدافع عنها ويهتم بأمرها، وللثقافة السياسية للفرد تتمحور حول مجموعة من الضوابط المعرفية والآراء السياسية والاتجاهات الفكرية والقيم الاجتماعية تتبلور في علاقة الفرد مع سلطة النظام الحاكم، وهذه الثقافة تحكم الفرد داخل النظام السياسي سواء أكان حاكما أم محكوما، كما تؤثر في سلوك الفرد السياسي داخل إطار المجتمع.

---

[1] أحمد أمين فورار، **مرجع سابق**، ص، ص 282، 283.

[2] مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، منشورات جامعة السابع من إبريل، دار الكتب العربية، ط1، بنغازي، ليبيا، 2007، ص، ص 159،160.

– **ثقافة المؤسسة السياسية:** هذه الثقافة لا تخرج عن الأطر الفكرية والفلسفية للأنظمة والأحزاب داخل السلطة وخارجها، ومن خلال تلك الثقافة تحاول الأحزاب والأنظمة الحاكمة أن تفرض قيمها وأيديولوجيتها سواء أكانت ديمقراطية أم ديكتاتورية، رأسمالية أم اشتراكية.[1]

### 4-2-2 تأكيد سيادة الشعب وسلطته:

هذا يعني أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطة يسيّر وينظم شكل الحياة السياسية وبناء المؤسسات السياسية للدولة ككل، وجلّ ما يتعلق بنظام الحكم مسؤولية الشعب وذلك ما يستلزم إشراكه في صناعة القرار بالتقليل من حصر السلطة في يد طبقة معينة، ونظرا لتعذّر قيام الشعب مجتمعا بمهام الحكم والتسيير، حتمية قيام الديمقراطية التشاركية كآلية تضمن الشرعية، وبالتالي؛ فإنّ الحكومة مسؤولة أمام ممثلي المواطنين وهي رهن إرادتهم كما لهم الحق في مراقبة تنفيذ القوانين بما يصون حقوقهم العامة وحرياتهم المدنية.[2]

### 4-2-3 الثقافة السياسية:

مجموعة من القيم والأفكار والمعتقدات السياسية التي تدخل في تركيبة مجتمع ما، وتميزه عن غيره من المجتمعات، كما يقصد بها كذلك مدى تأثر الفرد أو المواطن بهذه القيم في شكل سلوك سياسي من جانب المواطنين تُجاه السلطة السياسية، أو من جانب أعضاء السلطة السياسية تجاه المجتمع ككل.[3]

**Political culture**, in political science, a set of shared views and normative judgments held by a population regarding its political system. The notion of political culture does not refer to attitudes toward specific actors, such as a president or prime minister, but rather it denotes how people view the political system as a whole and their belief in its legitimacy. American political scientist Lucian Pye defined political culture as the composite of basic values, feelings, and knowledge that underlie the political process. Hence, the building blocks of political culture are the beliefs, opinions, and emotions of the citizens toward their form of government.[4]

[1] محمود سنوسي، **مرجع سابق**، ص، ص 19، 20.
[2] عبد الله غالم، مسعودة رداس، **مرجع سابق**، ص 7.
[3] مولود زايد الطبيب، **مرجع سابق**، ص 183.
[4] Jürgen R. Winkler :**Political culture political science**( en ligne https://www.britannica.com/topic/political-culture,12/02/2019,12:10pm.

### 4-2-4 المشاركة السياسية:

يقصد بالمشاركة على أنها توفير الفرص لأخذ دور في النظام الديمقراطي للدولة، تتاح من خلاله الفرص للمواطنين للتعبير عن آرائهم والتصويت وتشجيع اتجاه سياسي معين، وأن يحشد المواطنين قواهم حول قضايا سياسية خاصة بهم.[1]

وتوصف بأنها أرقى تعبير للديمقراطية لأنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في مجتمعهم سواء المجتمع الصغير أو في بلدهم ككل، وتتدرج المشاركة السياسية في إطار التغيير السياسي الشعبي والمشاركة من قبل أطراف المجتمع رجاله ونساءه.[2]

### 4-2-5 التداول السلمي على السلطة:

والذي يعني أن الوصول إلى السلطة أو التنحي عنها رهن بإرادة المحكومين، وهي بالتالي ترفض نظرية احتكار الحكم من قبل الحزب الواحد أو الفرد الواحد، كما تمنع استخدام القوة العسكرية للاستيلاء على السلطة إلا ما كان دفاعا عن النفس، والإيمان بحق المجتمع المدني في اختيار حاكميه على مستوى السلطة التنفيذية أو اختيار ممثليه على مستوى السلطة التشريعية.[3]

### 4-2-6 وجود مجتمع مدني مهيكل ومنظم ومستقل في التمثيل:

حيث إن مؤسسات المجتمع المدني تكتسب قوتها من كونها مجموعة مؤسسات تستطيع إيجاد مناخ للتعاون والمشاركة بفاعلية في مجريات الواقع المحلي والمجتمعي، ومثال ذلك النقابات العمالية والمهنية، ورجال الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، ومنظمات حقوق الإنسان، والجمعيات الأهلية التي تعمل على مواجهة مختلف المخاطر والتحديات التي تواجه المواطنين، مع العمل على تلبية حاجياتهم وحل مختلف مشاكلهم.[4]

### 4-2-7 المواطنة:

مفهوم المواطنة الذي يربط المواطن بحقوقه في المشاركة في الحكم، والذي يساند مطلب الحركات الاجتماعية بالتأثير على الترتيبات والفعاليات التشاركية، ويركز هذا المنظور على توسيع نطاق المواطنة للمواطنين العاديين من خلال هياكل الحكم، الذي كان هدفا رئيسا لحزب العمال في البرازيل، وبهذه الطريقة؛ تقترح الديمقراطية التشاركية أن تكون مشاركة المواطن ضرورية في العمل السياسي، خلافا لفكرة الديمقراطية

---

[1] فيروز زرارقة، **دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد18، جوان 2014، مجلة علمية دورية محكمة تصدرها جامعة سطيف 2، الجزائر، ص24.

[2] إيمان بيبرس، **المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي**، رقم 3528، جمعية نهوض وتنمية المرأة المشهرة، ص 6.

[3] عبد الله غالم، مسعودة رداس، **مرجع سابق**، ص 8.

[4] سهام حروري، **الديمقراطية التشاتركية المحلية: مقاربة مفاهيمية**، مجلة المفكر، المجلد 10، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 6.

الليبرالية الجديدة التي تفترض أن مشاركة المواطنين لها دور هامشي ومحدود، متمسكة بالاعتقاد بأن النخب ليست ملتزمة بتشجيع المشاركة السياسية للمواطنين العاديين، وتعتبر هذه المشاركة هي الطريقة التي يتم بها إعطاء الجمهور صوتًا في صنع القرارات السياسية، ومن ثم؛ إذا كان هناك بعض قطاعات المجتمع، بعض الفئات الديموغرافية، أو بعض الفئات التي لديها وجهات نظر مشتركة على نطاق واسع ويتم استبعادها، إذن؛ هكذا يتم تشويه هذا الصوت.[1]

وعليه؛ يمكن القول بأن الديمقراطية التشاركية هي الرباط الأساسي للمواطنة الحديثة التي يمكن من خلالها تجسيد ديمقراطية مباشرة تساعد في إيصال أصوات المواطنين كونها تعدّه أحد المكونات لبناء مجتمع ديمقراطي، ومن جانب آخر تسهم في قيام ثقافة سياسية تجسد وبفعالية الديمقراطية وفقا لمبدأ صناعة القرار من طرف الشعب.

**5- ميكانيزمات تكريس الديمقراطية التشاركية:**

**5-1 الإعلام:**

إن الشرط الضروري لأي تماشٍ تشاركي هو قيام السلطات المحلية بالاتصال بالسكان على نطاق واسع بهدف إعلامهم بالسياسات البلدية بجميع الأشكال الممكنة والأكثر شفافية، وهنا يكمن أساس (الحوكمة المفتوحة)، إذ يوجد ترابط بين الشفافية والمشاركة، فالشفافية تمكن من ضمان نفاذ العموم للمعلومات المتعلقة بالسياسات المحلية، أمّا المشاركة فتمنحهم إمكانية النفاذ إلى مسارات اتخاذ القرار المتعلقة بتلك السياسات، ونجد في السويد أقدم تشريع في العالم، إذ يعترف بحق النفاذ إلى الوثائق الإدارية منذ عام 1776م، وهو حق أعيد تأكيده عبر القانون الدستوري لعام 1974م، وكرّست كذلك إسبانيا، إيطاليا، وألمانيا، وفرنسا هذا الحق بصفة واضحة، وعلاوة على ذلك كرس ميثاق البيئة، المضاف بالدستور الفرنسي سنة 2005م في فصله السابع، حقّ كل شخص ليس فقط في "النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة"، وإنما أيضا في "المشاركة في صياغة القرارات العامة التي من شأنها التأثير على البيئة".[2]

[1] Valesca Lima: **The limits of participatory democracy and the inclusion of social movements in local government** ,School of Politics and International Relations, University College Dublin, Maynooth University, Dublin, Ireland Social Movement studies, p3.

[2] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، **مرجع سابق**، ص 15.

**5-2 الحق في تحرير العرائض دستوريا:**

يقوم في هذه الحالة مجموعة من المواطنين بالاعتراض على قرار صادر عن الجماعة المحلية خلال مدة معينة من تاريخ اتخاذه، وبالتالي هي آلية تتيح لأي مواطن تقديم عريضة إلى السلطات المختصة من أجل عرض مشروع تعديل أو اقتراح قانون أو أي مبادرة أخرى.[1]

**5-3 حق المبادرة الشعبية:**

المبادرة الشعبية هي آلية اقتراح متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها الوصول بمقترحه إلى مرحلة الاستفتاء، وذلك بجمع عدد من التوقيعات، ففي سويسرا مثلا، من أجل عرض مبادرة على التصويت الشعبي، يتطلب الأمر تجميع مئة ألف توقيع سليم وموثق من طرف الناخبين لفائدتها في ظرف لا يتجاوز ثمانية عشر شهرا، وقد بدأ العمل بنظام المبادرات الشعبية في سويسرا كوسيلة سياسية منذ عام 1891م، وإذ تم إقرار مضمون المبادرة من خلال الاستفتاء، فإنّها تصبح نافذة ومضمونة في الدستور[2].

هذه الآلية لا تضمن مشاركة شعبية واسعة فحسب، بل تكرس أيضا روح المبادرة لدى المواطنين فيعرضون على التصويت المسائل التي يرونها مهمة بالنسبة لهم، والتي قد لا تكون حاضرة في أجندات الأحزاب السياسية، وفي المقابل قد تسبب هذه الآلية إشكالا عندما يتم إقرار مبادرات يتعارض مضمونها مع قوانين ومبادئ دستورية سابقة واتفاقيات دولية، فمثلا قررت المحكمة العليا الفدرالية السويسرية في شهر أكتوبر 2012م عدم تطبيق ما نصت عليه المبادرة الشعبية القاضية بالطرد الآلي للمجرمين الأجانب.[3]

**5-4 الإجراءات والهيئات الاستشارية المحلية:**

وإضافة إلى الاستشارة المخصصة للسكان أو الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني حول موضوع معين، في زمن معين، عبر الاستقصاءات العلنية أو الاستفتاء الشعبي، يمكن إقامة فضاءات دائمة للاستشارة والتشاور، إذ تتخذ الهيئات والإجراءات الاستشارية المحلية أشكالا عديدة.

**أ/الاستقصاءات العمومية:**

تمثل الاستقصاءات العمومية آلية استشارية واسعة الانتشار تطبق بشكل خاص في المادة العمرانية ومجال البيئة، وعندما تنجز البلديات أعمال تهيئة أو منشآت أو أشغالا من شأنها بحكم طبيعتها أن تضر بالبيئة، فإنها تخضع للاستقصاء العمومي، والهدف من هذا الاستقصاء هو ضمان الإعلام ومشاركة

[1] منى كريفي، **مرجع سابق**، على الموقع الإلكتروني: http://www.csds-center.com/article/%D8%A7، اطلع عليه يوم: 2019/02/20، على الساعة:09:12 صباحا.
[2] باديس بن حدة، **مرجع سابق**، ص ص 150، 151.
[3] منى كريفي، **مرجع سابق**، على الموقع الإلكتروني: http://www.csds-center.com/article/%D8%A7، اطلع عليه يوم: 2019/02/20، على الساعة:09:12 صباحا.

الجمهور فضلا عن مراعاة مصالح الغير والحصول على رأي العموم بشأن هذه العمليات للسماح للشخص العمومي، وهو في هذه الحالة البلدية، بالحصول على العناصر اللازمة لإعلامه، ولا تكون الاستقصاءات دائما مستوجبة بمقتضى الأحكام القانونية.[1]

**ب/ الهياكل الاستشارية: ديمقراطية الحي:**

تنظم عديد النصوص التشريعية لبعض البلدان الأوروبية (بلدان أوروبا الشمالية والمملكة المتحدة وإيطاليا) الإجراءات الاستشارية أو التشاركية المحلية على الأحياء، نجد على سبيل المثال أن القانون الإيطالي لسنة 1990م يلزم بإنشاء مجالس منتخبة للأحياء في المدن عندما يزيد عدد سكانها عن مئة ألف نسمة (000 100)، أمّا في المدن التي يزيد عدد سكانها عن ثلاثين ألف نسمة (30000) يظل ذلك اختياريا.[2]

**5-5 لجان الأحياء:**

من أهم الآليات المعتمدة في الديمقراطية التشاركية هي لجان الأحياء للتنمية والمؤسسات التشاورية، ورغم الإكراهات التي تعتريها فهي قناة ديناميكية للانتعاش الديمقراطي، والحوار التشاوري، والمراقبة والقرب والتداول، وقد وضعت فرنسا قانونا ينصب على الديمقراطية المحلية والقرب سنة 2002م الذي يرتكز على إشراك السكان والجمعيات والهيئات من خلال إعداد المشاريع، أمّا بالنسبة لـ (تونس) كان لتجربة لجان الأحياء سابقا والتي بعثت منذ سنة 1991م وقعا معاكسا لما يجب أن يكون، فلجان الأحياء كانت بمثابة بوق للسلطة تخدم أغراض الحكام لا المواطنين، ومن المفروض أن الهدف من وجودها إثراء النسيج الجمعياتي والمساهمة في تحسين نوعية الحياة في الأحياء السكنية وتحسيس المواطن بدوره المدني وإرساء قيم اجتماعية متطورة وتثمين العمل التطوعي وتوظيفه لخدمة التنمية، لكن للأسف كانت النتائج والأغراض غير وعكس المعلن عنها، ولكن وجب الاقتداء بالتجارب العالمية في هذا المجال وتفعيل دور لجان الأحياء الأصلي لتدعيم الديمقراطية التشاركية.[3]

---

[1] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، **مرجع سابق**، ص 16.
[2] **المرجع نفسه**، ص 16.
[3] منى كريفي، **مرجع سابق**، على الموقع الإلكتروني: http://www.csds-center.com/article/%D8%A7، اطلع عليه يوم: 2019/02/20، على الساعة :09:12 صباحا.

**5-6 اللجان الاستشارية:**

تمثل اللجان الاستشارية المحدثة على المستوى المحلي الصيغة الأكثر شيوعا للديمقراطية التشاركية، وتجد أساسها أحيانا في نصوص تشريعية ملزمة كما يمكن أن تبادر البلديات بإنشائها، وتتسم بالتنوع من حيث تركيبتها وموضوعها.[1]

**5-7 الاجتماعات والمجالس العامة الشعبية المحلية.**

**5-8 الميزانية التشاركية:**

استحدثت (الميزانية التشاركية) لأول مرّة في مدينة (بورتو أليغري) بالبرازيل في أواخر الثمانينيّات كما تحدثنا سابقا، وعرفت نجاحا كبيرا منذ ذلك الحين، وطبقت أكثر من مئتي بلدية برازيلية تجربة (بورتو ألغيري) انطلاقا من بداية القرن 21، كما انتشر إشعاعها في الأرجنتين والبيرو والاكوادور وقد أطلقت بلدية (روزاريو/ الأرجنتين) تجربة متميزة، حيث وضعت منذ عام 2003م، ميزانية تشاركية خاصة بالمرأة مكنت من تمويل مشاريع تهدف إلى تحسين وضعيتها، وبشكل ملموس يؤدي إرساء الميزانية التشاركية إلى إحداث مجالس على مستوى الحي أو الدائرة أو المدينة، مفتوحة لجميع المتساكنين، تجتمع بانتظام ويصوغ المواطنون المشاركون فيها مشاريع يتم بعد ذلك دمجها في ميزانية البلدية، وتعرّفها منظمة (مشروع الموازنة التشاركية) وهي منظمة غير حكومية أمريكية بأنها: "طريقة بديلة لإدارة المال العام ومشاركة المواطنين في هياكل الحكم، وبشكل أدق فهي مسار ديمقراطي يقرر خلاله أفراد المجتمع المحلي بصورة مباشرة كيفية إنفاق جزء من الميزانية العامة".[2]

فالموازنة التشاركية هي عملية من المشاورة الديمقراطية يقرر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من الميزانية البلدية أو العامة.

وتعدّ هذه الآلية بامتياز أحد أفضل ممارسات الحوكمة التشاركية نظرا لأثرها الملموس على واقع المواطنين لاسيما على المستوى المحلي وتحفيز مشاركتهم في الشأن العام بشكل مباشر، بل إنها أدت في بعض الحالات إلى زيادة استعداد الأشخاص لدفع الضرائب، ومن خلال الميزانية التشاركية يتجلى مفهوم التطوع بعدّه من أهم المرتكزات التي يقوم عليها نشاط المجتمع المدني، فمفهوم التطوع يقوم على الالتزام الطوعي غير المقيد قانونا، والذي يقوم به الأفراد خارج أوقات عملهم المهني أو العائلي لأهداف غير شخصية وغير ربحية ضمن إطار مؤسساتي معين.

---

[1] **تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مرجع سابق**، ص ص 16، 17.
[2] **المرجع نفسه**، ص 18.

فبالمشاركة في إنجاز وتقرير وتفعيل الميزانية طوعا والوعي بضرورة دفع الضرائب نصل إلى الديمقراطية الفعلية كما يجب أن تكون[1]، وتمت أول عملية كاملة للموازنة التشاركية في مدينة (بورتو أليغري)، في البرازيل، بدءً من عام 1989م، ثم انتشرت في المئات من مدن أمريكا اللاتينية والعشرات من المدن في أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا الشمالية، والآن يتم تقدير ما يزيد عن مائة وخمسين بلدية بدأت بإتباع نظام الموازنة التشاركية.[2]

**5-9 الاستفتاء الشعبي:**

يتمثل الاستفتاء في أخذ رأي الشعب في مسألة من المسائل، ويتمثل تدخل الشعب في هذا المجال في قبوله هذه المسألة أو رفضها وللاستفتاء صور مختلفة.[3]

- **الاستفتاء الاستشاري المحلي:** آلية مستخدمة على نطاق أوسع، تسمح بأخذ أراء المتساكنين، لكنها غير ملزمة قانونا للسلطات المحلية، لا تطبق بعض الدول سوى الاستفتاء الاستشاري على المستوى المحلي، كما هو الحال في بلجيكا والدانمارك وإستونيا وفنلندا وإيرلندا وليتوانيا، ولوكسمبورغ والجمهورية التشيكية وهولندا والسويد.[4]

- **الاستفتاء التقريري المحلي:** من المؤكد أن الاستفتاء التقريري أداة للديمقراطية شبه المباشرة، في المقابل يمكن

ما إذا كان أداة للديمقراطية التشاركية، فإذا اعتبرنا أنها تتمكن من تشريك المواطنين في عملية صياغة القرار مع الاحتفاظ بسلطة اتخاذ القرار النهائي لفائدة المسئولين المنتخبين، ينبغي علينا استبعاد هذه الأداة من مجموعة وسائل الديمقراطية التشاركية، تسمح معظم الدول التي تكرس الاستفتاء الجهوي أو المحلي بأن يصدر طلب تنظيمه عن جزء من الناخبين، وفي بعض الحالات تملك الهيئة التداولية للجماعة حرية اللجوء إلى الاستفتاء من عدمه إثر تقديم هذا الطلب، فلا تشترط النصوص سوى نسبة ضئيلة من الناخبين (5% في فنلندا، 1% في إستونيا)، في المقابل؛ عندما تكون الجماعة ملزمة بتنظيم الاستفتاء إثر تقديم الطلب، يكون عدد التوقيعات اللازمة أعلى: 30% من الناخبين في البلديات التي تصل إلى ثلاثة آلاف نسمة (3000) في الجمهورية التشيكية، و20% في مقدونيا، لكن5% فقط في أرمينيا وروسيا وفي بلغاريا، ويجب طلب إجراء الاستفتاء من قبل ربع الناخبين المسجلين ولا يكون المجلس البلدي ملزما بتنظيم التصويت إلا

---

[1] منى كريفي، **مرجع سابق**، على الموقع الإلكتروني: http://www.csds-center.com/article/%D8%A7، اطلع عليه يوم: 2019/02/20، على الساعة :09:12 صباحا.

[2] باديس بن حدة، **مرجع سابق**، ص 152.

[3] منى كريفي، **مرجع سابق**، على الموقع الإلكتروني: http://www.csds-center.com/article/%D8%A7، اطلع عليه يوم: 2019/02/20، على الساعة:09:12 صباحا.

[4] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، **مرجع سابق**، ص 18.

إذا تم طلبه من قبل نصف الناخبين المسجلين، وفي بلجيكا والبرتغال يتم احتساب النسبة وفقا لعدد السكان لا لعدد الناخبين.[1]

وعليه يتميز الاستفتاء الشعبي بكونه يضمن حق تشريك جميع المواطنين المحليين (المؤهلين للإدلاء بأصواتهم) بدون استثناء، وبالتالي قاعدة المشاركة فيه أكبر، ولكن بالمقابل مكلف جدا للإدارة المحلية من الناحية التنظيمية ويتم اللجوء إليه في قضايا مصيرية، وعيبه أنه لا يتيح هامشا كبيرا للتفاعل، فالمواطن المحلي عادة يدلي بصوته إمّا يقرّ أو يرفض (نعم/ لا) الإجراء موضوع الاستفتاء دون وجود قدرة له على تقديم مقترحات أو تعديلات إضافية.[2]

- **تقييم التصرف البلدي ومراقبته:** يمكن تطبيق المسار التشاركي على مستوى تقييم التصرف البلدي، ويمكن بذلك للمواطنين أن يحكموا بأنفسهم على فعالية التدابير المتخذة والصعوبات التي تواجهها السلطات البلدية وأن يساعدوها على إيجاد تدابير تصحيحية.

فعلى سبيل المثال، انضمت العديد من الجماعات المحلية السنغالية بما في ذلك بلدية (سانت لويس)، إلى برنامج الإشهاد المواطني (Certification Citoyenne) الذي ينفذه المنتدى المدني، وهو القسم السنغالي من منظمة الشفافية الدولية، وفي كل جماعة محلية شريكة في هذا البرنامج، تم تركيز لجنة محلية للإشهاد تتألف من متطوعين وممثلين عن الجمعيات المسؤولة عن تقييم أعمال التصرف العمومي المحلي عن طريق جمع المعلومات ذات الصلة بهذا التصرف.[3]

**ثانيا: الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين محددات التجسيد ومعيقات التحقيق:**

**1- الديمقراطية التشاركية؛ قراءة في المواد التي جاء بها الدستور الجزائري:**

إنّ الديمقراطية التشاركية هي تدعيم للديمقراطية التمثيلية، بحيث لا تقف مشاركة المواطن عند موعد الانتخابات فقط، بل أصبح يساهم ومن خلال توفير مجموعة من الآليات على خلق الفرص لجميع المواطنين على قدم المساواة، وكذلك لجميع الفاعلين في المجتمع مثل الجمعيات المحلية التي تساهم مساهمة فعالة في تأطير المواطنين، وهذا عن طريق المشاركة في تشكيل المجالس المحلية المنتخبة بفضل آلية الرقابة على عملية انتخابات ممثلي المواطن على المستوى المحلي، وهذا من خلال المساهمة في رسم السياسة

[1] **المرجع نفسه**، ص، ص 19 ،20.
[2] نوال لصلج، **مرجع سابق**، ص 150
[3] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، **مرجع سابق**، ص 22.

العامة ومراقبته وتتبع وتنفيذ ومساءلة المنتخب المحلي، ومن هنا يجب توفر آليات تمكن من تحقيق المشاركة الشعبية في تسيير الإدارة المحلية.[1]

أدى انفتاح الجزائر على الديمقراطية بداية تسعينيّات القرن الماضي إلى فتح وتوسيع مجال التفاعل في العملية السياسية أمام العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية منها، بالشكل الذي جعل العملية السياسية عملية مركبة ومعقدة، نظرا لتعدد الجهات والأطراف فيها، لذلك فإن المقاربة التشاركية موضوع الدّراسة تفرض أن تكون مخرجات العملية السياسية محصلة تفاعل هذه الأطراف الرسمية وغير الرسمية، فالجزائر التي سعت إلى تبني سياسة الإصلاحات الظرفية التي تفرضها الأزمات، والتي جلها تعلقت بالإصلاحات الدستورية التي فسحت المجال لنشاط الفواعل خاصة غير الرسمية منها، ومع بداية 2011 كان التركيز على الديمقراطية التشاركية كآلية تعوض فشل الديمقراطية التمثيلية أو بالأحرى تكون موازية ومكملة لها.[2]

أكد الدستور الجزائري على مبدأ المشاركة المحلية من أجل تمكين المواطنين من المشاركة في التسيير واتخاذ القرار على المستوى المحلي، وفي مقدمة دستور 1963م: "... إنّ الحقوق الأساسية المعترف بها لكل مواطن بالجمهورية تمكّنه من المساهمة بطريقة كلية وفعّالة في فريضة تشييد البلاد، وتخوّل له النمو، وتعدّه لمعرفة نفسه بصورة منسجمة في نطاق المجموعة طبقا لمصالح البلاد، واختيارات الشعب".[3]

و**المادة 10** من دستور 1963م تؤكد أنه تتمثل الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في: "... تشييد ديمقراطية تشاركية، ومقاومة استغلال الإنسان في جميع أشكاله، وضمان حقّ العمل ومجانية التعليم..." [4]

لقد أشار دستور 1976م في الديباجة وتحديدا الفقرة الرابعة منها على أن دعائم الدولة الجزائرية تقوم على مشاركة الجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية وخوضها النضال من أجل التنمية التي تستهدف خلق القاعدة المادية للاشتراكية، بعد أن تم تحرير الاقتصاد الوطني من كل تسلط إمبريالي، وبهذا يعمل الشعب الجزائري في جميع الميادين، كل يوم أكثر، لتوسيع جبهة نضاله، وتعزيز مسيرته نحو الرقي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما أكدت **المادة 07** دستور 22 نوفمبر 1976م الصادر بموجب قرار

---

[1] فريد دبوشة، **إشراك المواطن في صنع القرار على المستوى المحلي: من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 55، العدد 2، ص9.

[2] ناصر الدين باقي، **دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر دراسة في الأبعاد والمؤشرات**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، العدد الأول أكتوبر 2017، جامعة الجزائر، ص5.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1963**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المبادئ والأهداف الأساسية، ص4، على الموقع الإلكتروني:http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/، اطلع عليه يوم:2019/04/17، على الساعة:12:26 مساءا

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**، **المرجع نفسه**، ص4.

الأمر رقم 76-97 **المادة 07** منه على أن: "المجلس الشعبي هو المؤسسة القاعدية للدولة والإطار الذي يتم فيه التعبير عن الإرادة الشعبية وتتحقق فيه الديمقراطية".

كما أنه القاعدة الأساسية للامركزية ولمساهمة الجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية على جميع المستويات.[1]

أمّا **المادة 34** منه فقد نصّت: "يستند تنظيم الدولة إلى مبدأ اللاّمركزية القائم على ديمقراطية المؤسسات والمشاركة الفعلية للجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية".[2]

كان لدستور 1976م دورا في إرساء اللبنة الأولى لمبدأ المشاركة، لكن سيطرة الحزب الواحد على كل أجهزة الدولة وتسيير المؤسسات، لكن غياب مشاركة الأفراد آنذاك في طرح اهتماماتهم وعَدّ الحزب الواحد في تلك المرحلة الوسيط بين الإدارة والمواطن حال دون تكريسها على أرض الواقع، وهو كانت تداعياته على العلاقة بين الإدارة والمواطن، حيث ظل الأخير مغيبا ومهمشا بسلطة الحزب، الوسيط ومحور الربط الفعلي بين الإدارة والجمهور.

أمّا دستور 1989م والذي يعدّ أول دستور يقر التعددية الحزبية، فقد وسع من مجال المشاركة السياسية حيث أقر بضرورة تكريس مبدأ المشاركة السياسية من خلال **المادة 14** والتي تنصّ على أنّ: "تقوم الدولة على مبادئ التنظيم البيروقراطي والعدالة الاجتماعية، المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية".

كما أكدت **المادة 16** على أنّ: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية".[3]

وهي نفسها التي كرسها دستور 1996م من خلاله توسعت مشاركة المواطنين أكثر من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008م، حيث استحدثت **المادة31** مكرر التي وسعت من مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتنصّ على أنّ: "عمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 22 نوفمبر 1976**، الصادر بموجب الأمر رقم 76- 97 المؤرخ في 30 ذي القعدة عام 1396 الموافق لـ 22 نوفمبر 1976، يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 94، لـ 02 ذو الحجة 1396، الموافق لـ 24 نوفمبر 1976، ص 1295، الباب الأول، المبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع الجزائري،، http://www.majliselouma.dz/index.php/، اطلع عليه يوم :2019/04/17، على الساعة:12:26 مساءا.

[2] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **دستور 23 فيفري 1989**، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89- 18 المؤرخ في 22 رجب عام 1409، الموافق لـ 28فيفري 1989، يتعلق بنشر نص التعديل الدستوري الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989، العدد 9، السنة 26، الأربعاء 23 رجب عام 1409ه الموافق 01 مارس سنة 1989، الباب الأول المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، الفصل الثالث، ص237.

المجالس المنتخبة، يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة"[1]، وقد صدر القانون العضوي رقم 12- 03 في المادة الأولى: "تطبيقا لأحكام **المادة 31** مكرر من الدستور، يحدد هذا القانون العضوي كيفيات توسيع حظوظ تمثيل في المجالس المنتخبة".[2]

صدر قانون البلدية رقم 11- 10 يضم 04 مواد من المادة 11 إلى المادة 14 تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، أشار من خلال هذه المواد إلى آليات الديمقراطية التشاركية، غير أن الملاحظ على هذه المواد، إنّ المشرع لم يستعمل مصطلح الديمقراطية التشاركية صراحة، وإنما يستعمل عبارة التسيير الجواري وتارة الديمقراطية المحلية.[3]

**المادة 11:** تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحدد في هذا القانون.

**المادة 12:** قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في **المادة11** أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

**المادة 13:** يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي، كلّما اقتضت ذلك شؤون البلدية، أن يستعين بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير و/ أو ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم.

**المادة 14:** يمكن لكل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية، ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته، مع مراعاة أحكام **المادة 56**.[4]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 معدل بـ: القانون رقم 02- 03 المؤرخ في 10 أبريل، الجريدة الرسمية رقم25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، **القانون رقم 08- 19** المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية للجمهورية الجزائرية، **القانون العضوي رقم 12-03**، المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 جانفي 2012، يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، العدد 01، ص 46.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون الجماعات الإقليمية**، قانون رقم 11- 10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية ، العدد 37، لـ 03 جويلية 2011 الباب الثالث ،مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية، ص 6.

[4] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

**المادة 15:** من التعديل الدستوري 2016م تنصّ على أن: "تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السّلطات والعدالة الاجتماعية، المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية، تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية.[1]

**المادة 17:** يمثّل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.[2]

من خلال قراءة هذه المواد التي تم عرضها يتضح لنا أن المشرع الجزائري أكد على ضرورة تجسيد ديمقراطية تشاركية، وذلك من خلال الإصرار على وجوب إشراك المواطن في تسيير الشؤون العمومية عن طريق البلدية بعدّها القناة الأولى المباشرة التي يعبر من خلالها الشعب عن مطالبه وتحسين ظروف الحياة لديه.

## 2-الفواعل الأساسية في إرساء ديمقراطية تشاركية:

### 2-1 المواطن:

فاعل أساسي تقوم عليه السياسة العامة المحلية، فهو نواة الجمعية وهيئات المجتمع المدني، ونواة للقطاع الخاص به وله تقوم السياسة العامة والمركزية ثم المحلية، وإشراكه في عملية صياغة السياسة العامة الذي يسمح التشاور معه ومحاورته بتفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية، فالمواطن حسب الجيل الثالث من المناظير الحقوقية بحاجة إلى كافة الحقوق الحياتية المادية منها والمعنوية حتى يكتمل شعوره بالحرية، وهي حقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة، عندما يحصل عليها المواطن، يكون قادرا على تأدية واجباته من الخدمة العمومية[3]، المواطن هو أساس عملية التنمية لذلك، لا بد من إشراكه فعليا في جميع السياسات العمومية على اعتبار أنه المعني بها.

#### 2-1-1 المساهمة في اختيار أعضاء المجلس الشعبي البلدي:

الهيئات المحلية بصفة عامة والمجلس الشعبي البلدي بصفة خاصة هو تجسيد للديمقراطية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية الشعبية، وللديمقراطية السياسية التعددية في الوقت نفسه، ولكن مساهمة المواطن تقف عند حد الاختيار فقط لا المشاركة، ومن ثمة يبقى دور المواطن شكليا وهامشيا.[4]

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 16-01**، المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 لـ 27 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ 07 مارس 2016، ص 08.

[2] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[3] فريال مغربي، **مرجع سابق**، ص 560.

[4] نوال لصلج، **مرجع سابق**، ص 205.

### 2-1-2 إنشاء لجان المجلس الشعبي البلدي:

يقوم المجلس الشعبي البلدي بمباشرة أعماله من خلال لجانه الذين يتم اختيارهم عن طريق المداولة، لدراسة المسائل التي تهم البلدية سواء كانت لجان دائمة أو مؤقتة، حيث لا يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يمارس مهامه كتلة واحدة فيتولى جميع الأعضاء دراسة كل الملفات والمسائل المعروضة على المجلس مما يؤدي إلى الإبطاء في أعمال المجلس، حيث يعرض الملف على لجنة تتولى مهمة دراسته مستفيضة، ثم تعد تقريرها بشأنه ليعرض على المجلس لمناقشته والمصادقة عليه، أيّ؛ إنّ عمل اللجان هو عمل تحضيري.[1]

حيث ورد في المادتين **32** و**33** من أنه بإمكان المجلس الشعبي البلدي أن يشكل من بين أعضائه لجانا دائمة وخاصة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه وتنقسم اللجان إلى نوعين:

- **اللجان الدائمة:** ورد في **المادة 32:** تحدث اللجان الدائمة بمداولة مصادق عليها بأغلبية أعضاء المجلس الشعبي البلدي بناء على اقتراح من رئيسه، تعد اللجنة نظامها الداخلي وتعرضه على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة، وتهتم بالمسائل التابعة لاختصاصها المتمثلة في الاقتصاد والمالية والاستثمار، الصحة والنظافة وحماية البيئة، تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية، الري والفلاحة والصيد البحري الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب، ويتم تحديد عدد اللجان تبعا لعدد السكان.

- **اللجان الخاصة:** جاء في **المادة 33:** يمكن المجلس الشعبي البلدي أن يشكل من بين أعضائه لجنة خاصة لدراسة موضوع محدد يدخل في مجال اختصاصه كما هو مبين في هذا القانون، تتشكل اللجنة الخاصة بناء على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي عن طريق مداولة المجلس مصادق عليها بأغلبية أعضائه، تقدم اللجنة نتائج أعمالها لرئيس المجلس الشعبي البلدي[2].

### 2-1-3 حضور جلسات المجلس الشعبي البلدي:

أصلها جلسات علانية، ومفتوحة لمواطني البلدية وكل مواطن معني بموضوع المداولة، ويتم إعلامه عن طريق إلصاق مشروع جدول أعمال الجلسات عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور، دون مراعاة استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة في عملية الإعلام.[3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 206.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون البلدية - **قانون الجماعات الإقليمية**، قانون رقم 11-10مؤرخ في 20رجب عام 1432الموافق 22يونيو سنة2011، يتعلق بالبلدية، 2012، الفصل الأول: المجلس الشعبي البلدي، الفرع الثاني، لجان المجلس الشعبي البلدي، ص، ص 8، 9،على الموقع الإلكتروني: www.joradp.dz › trv، اطلع عليه يوم: 2020/02/17، على الساعة: 16:57مساء.

[3] نوال لصلج، **مرجع سابق**، ص207.

يحضر الجمهور جلسات المجلس في الفضاء المخصص له على مستوى قاعة المداولات في حدود الأماكن المتوفرة ويلتزمون الصمت، ولا يمكن لهم المشاركة في المناقشات أو تعكيرها أو القيام بأي إشارة من شأنها المساس بالسير الحسن لأشغال المجلس وفي حالة مخالفة ذلك يطرد من قاعة المداولات والفضاءات المحيطة بها.

فحضور المواطن في جلسات المجلس هو حضور شرفي لا غير، أيّ؛ حضوره حسب المرسوم التنفيذي لا يقدم ولا يؤخر، وإن كنا نتفق مع المشرع في أن المحافظة على الجلسة تقتضي أن يلتزم الجمهور الصمت حتى لا يعكر سير الجلسة، ولكن لا نتفق في جعله مستمع دون أن تكون له سلطة اتخاذ القرار حتى من خلال المناقشة وإبداء وجهة نظره لإيصال صوته للمجلس.[1]

**2-1-4 الإطلاع على مداولات وقرارات المجلس الشعبي البلدي:**

يعدّ المرسوم رقم 88-131 المنظم للعلاقة بين الإدارة والمواطن أول مرسوم يلزم الإدارة أن تطلع المواطنين على التنظيمات والتدابير التي تسطرها، فمن واجبات الإدارة تجاه المواطنين تحقيق المساواة بينهم حسب **المادة 1/4** من مرسوم **131/88**، بالإضافة إلى تمكين المواطنين من المشاركة الإدارية، واستقبالهم وتوجيههم حسب المواد **12، 13، 14** مرسوم **131/88** وقرار 1988/09/04م، أمّا عن تحسين الاتصال بين الإدارة والمواطن فقد تم التأكيد عليه بموجب المادتين **14،29** من مرسوم **131/88** والمادة 3 ،4 من قرار 1988/09/04م، والمتعلق بتسيير مراسلة المصالح المحلية وعلاقتها بالمواطن[2].

**2-1-5 الحصول على معلومات في كل ما يتعلق بمحيطه البلدي:**

نصّ المشرع في قانون البلدية على أن يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل وسائل لإعلام المواطنين بشؤونهم.[3]

لقد حاول المشرع في الجزائر إيجاد بعض الآليات المتاحة لمشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي، والتي كان ينص عليها كل من قانوني البلدية والولاية لسنة 1990م مقتصرة على إمكانية مشاركة المواطن في مداولات المجالس المنتخبة بشروط محددة، وتحت رقابة رئيس المجلس ووفقا لسلطته التقديرية، بالإضافة إلى إمكانية الاستعانة اللجان المحلية التابعة للمجالس المنتخبة بذوي الخبرة للاهتداء بآرائهم بالنظر إلى طابعها الاستشاري.[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 208.

[2] عمر فلاق، **علاقة الإدارة بالمواطن في الجزائر، دراسة قانونية للمرسوم 131/88 مكانة المواطن في تجربة وسيط الجمهورية الأسبق ثم اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان**، مجلة الدراسات القانونية، الملجد 1، العدد 2، ص 3.

[3] نوال لصلج، **مرجع سابق**، ص 213.

[4] جهاد رحماني، عزوزي بن عزوز، **الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد التاسع، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص 228.

غير أن عدم الاستقرار السياسي وحالات الانسداد التي عرفتها كثير من المجالس المحلية المنتخبة والناتجة بالخصوص عن تضارب مصالح المنتخبين للمجلس المحلي، إضافة إلى ضعف التمثيل كلها عوامل شكلت دافعا قوي للدولة لتبني مبدأ الديمقراطية التشاركية كصورة جديدة للديمقراطية بهدف مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم.

ولما كانت منظمات المجتمع المدني تلعب دورا هاما في اتخاذ القرار، وضمان الشفافية والمراقبة بعدّها فاعلا هاما في إرساء الحكم الراشد على المستوى المحلي، الذي لا يتحقق إلا بتطبيق الديمقراطية التشاركية التي تسمح بلعب هذا الدور، في الجزائر كان تجسيد هذا الدور من أهم سمات عمليات الإصلاح المتعلقة بالجماعات المحلية فقد جاء في عرض وزير الداخلية لمشروع قانون البلدية عند توضيحه لأهداف هذا التعديل: "على مستوى المبادئ الأساسية كان من الضروري تجسيد الأسس التي كرسها الدستور ضمن هذه المنظومة القانونية في مجال الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري والسيادة الشعبية، هذه المتطلبات تقتضي إدراج ضمن مشروع هذا القانون الأحكام التي تمكن المجلس الشعبي البلدي من التكفل وترجمته بالأفعال الديمقراطية في شكلها التشاركي، وبالتالي المساهمة في ترقية الشفافية في تسيير شؤون البلدية، يتعلق الأمر هنا بإرساء اتصال دائم بين المنتخبين ومنتخبيهم خلال كل عهدة وليس فقط أثناء الانتخابات".[1]

فتغييب المواطن عن المشاركة في اتخاذ القرارات وبغياب أو فشل من يلبي احتياجاته صار يلجأ في التعبير عن استيائه إلى الفوضى خاصة إغلاق الطريق العام والقيام بأعمال تخريبية.

ومن الدوافع التي أدت إلى إدراج تعديلات على قانون البلدية ضعف العمل الجواري للمجالس المنتخبة، وغياب الحوار مع المواطنين ما أدى إلى تدهور الإطار المعيشي للمكان خصوصا في الأوساط الحضرية في ظل غياب التنسيق والتعاون بين المواطنين ومسؤولي البلديات والمديريات التنفيذية المحلية.

وجاء هذا القانون رقم 11-10 لمحاولة تجاوز النقائص التي وجدت قانون البلدية السابق رقم 90-08 تماشيا مع الإصلاحات السياسية والدستورية المعلنة في الجزائر، وشملت التعديلات الجوانب المتعلقة بالمواطن وإشراكه في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية ويبرز لك بإقرار مبدأ الديمقراطية التشاركية حيث يتيح تطبيقها فتح مجالات واسعة للمواطن للتدخل في الشؤون المرتبطة بحياتهم اليومية والتي لها علاقة مباشرة باهتماماتهم وانشغالاتهم من خلال ممثليهم في مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ولجان أحياء.

[1] **المرجع نفسه**، ص228.

لقد عدّ المشرع قانون البلدية الجديد توسيع مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي عبر استشارتهم في أولويات التنمية المطلوبة على مستوى البلديات من بين أولوياته، لأن المواطن أصبح من حقه إبداء أراء واقتراحات متعلقة بتسيير بلديته، لذلك كله كان لاعتماد مبدأ استشارة المواطنين حول خيارات أولويات التهيئة والتنمية البلدية من أهم النقاط في قانون البلدية الجديد.[1]

فمشاركة المواطن لا تقف عند موعد الانتخابات فقط، بل أصبح يساهم ومن خلال توفير مجموعة من الآليات على خلق الفرص لجميع المواطنين على قدم المساواة، وكذلك لجميع الفاعلين في المجتمع مثل الجمعيات المحلية التي يساهم مساهمة فعالة في تأطير المواطنين، وهذا عن طريق المشاركة في تشكيل المجالس المحلية المنتخبة بفضل آلية الرقابة على عملية انتخابات ممثلي المواطن على المستوى المحلي، بالإضافة إلى المشاركة في تسيير أعمال المجالس المحلية، وهذا من خلال المساهمة في رسم السياسة العامة ومراقبة وتتبع وتنفيذ ومساءلة المنتخب المحلي، ومن هنا يجب توفر آليات تمكن من تحقيق المشاركة الشعبية في تسيير الإدارة المحلية.[2]

### 2-2 المجتمع المدني:

المجتمع المدني في الجزائر لا يقل أهمية عن دور المواطن في تحقيق الديمقراطية التشاركية وتفعيلها، فهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام النابعة من الإرادة الحرة وليس من التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة، ومن خلاله تتم المساهمة في تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية بشكل يقلل العبء على الحوكمة.[3]

والحديث عن المجتمع المدني هو ذاته الحديث عن الجمعيات، فهي ضلع من أضلاع المجتمع المدني إلى جانب الأحزاب والنقابات والاتحادات المهنية وجمعيات أهلية، ومراكز بحثية، تتحدد وظائفها بالقيام بأعباء جديدة تتخطى الحدود النمطية بتداركها الفراغ والعجز الذي أوجدته المؤسسات الرسمية[4]، يعبر من خلالها المواطن على طموحاته وآرائه مما يشكل دعما للديمقراطية والدمقرطة،[5] حيث تغيب كل أشكال التأطير سواء من طرف مؤسسات الدولة أو الأحزاب، وتبقى الجمعيات المنتدى الوحيد الذي تتلاقى فيه الأفكار والاقتراحات الشعبية والملجأ الوحيد للفئات المعوزة والمهمشة لطرح قضاياهم، وبما أنه من المستحيل عمليا استشارة جميع المواطنين في الوقت نفسه، فإنه لابد من الاستعانة بممثلين عن المجتمع الموسع

---

[1] **المرجع نفسه**، ص229.
[2] فريد دبوشة، **الديمقراطية التشاركية على مستوى البلدية في ظل الدستور المغربي لسنة 2011 والتعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016**، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 33، الجزء الثالث/ سبتمبر 2019، ص 40.
[3] نوال لصلج، **مرجع سابق**، ص ص 216، 217.
[4] **المرجع نفسه**، ص217.
[5] الطيب بلوصيف، **مرجع سابق**، ص 67.

والمنظم في الجمعيات وتجمعات مختلفة، وهو ما نصّ عليه المشرع الجزائري في **المادة 12** من قانون البلدية رقم **11-10** حيث فتح المجال أمام ممثلي الجمعيات المحلية المعتمدة قانونا لتقديم أي مساهمات مفيدة لأشغال المجلس بصفة استشارية.[1]

فالمجتمع المدني له الدور الفاعل في دعم التدبير العقلاني للموارد والمشاريع التنموية على المستوى المحلي والمتمثلة في الجمعيات النسوية، والاتحادات الطلابية، والجمعيات الثقافية وغيرها من الجمعيات التي تعد من القنوات العاملة على تشكيل رأي عام ضاغط على الحكمة عبر الربط بين المواطن والجهاز السياسي بتجميع المطالب الشعبية والتعبير عن الإرادات والمواقف الفردية لهؤلاء.

فهو يعزز الجودة السياسية التي تُعنى ببناء نظام حكم قائم على الأداء الفعال والعقلانية والشفافية واحترام حقوق الإنسان والتداول على السلطة القائمة على أسس الحكم الراشد مع تعزيز الرأي العام وتوضيح المطالب المجتمعية مع تأسيس ثقافة مدنية ووعي سياسي.[2]

فالديمقراطية التشاركية قوامها الشراكة الفعالة بين حركات المجتمع المدني والإدارة المحلية بغية الوصول إلى التعاون وبناء العلاقات على أسس جديدة تبتعد عن الأساليب التقليدية في إدارة الشأن المحلي، ومنه أصبح لحركات المجتمع المدني الدور الفاعل في العملية التنموية على المستوى المحلي، وللمجتمع المدني دور هام كشريك فعلي مع الإدارة المحلية في تجسيد الديمقراطية التشاركية من خلال:

- **اختيار القيادات الأجدر بحسن إدارة وتسيير الجماعات المحلية والإقليمية:** عن طريق التوعية والتعبئة التي تكون مع مختلف الفئات الاجتماعية بهدف توعيتهم وتحسسيهم بالمسؤولية لاختيار الطاقم الذي يسير الإدارة، وضمان نزاهة العملية الانتخابية، والعمل على حضور مختلف اللقاءات والتجمعات الانتخابية، ومتابعة وسائل الإعلام الرسمية والخاصة.[3]

- **المساهمة في العملية التنموية على المستوى المحلي:** تتضح معالم الشراكة بين المجتمع المدني والإدارة المحلية من خلال استدعاء مسيري الجمعيات وممثلي المواطنين لحضور مداولات المجالس المنتخبة محليا المتعلق بالمنفعة العامة، وهذا التدخل يسهل طرح انشغالاتهم واقتراح الحلول بعَدِّهم الأقرب للمواطن، وتترجم اللقاءات في وثائق رسمية تدخل ضمن الجداول، تسهيل حضور حركات المجتمع المدني المداولات تعزيز

[1] نوال لصلج، **مرجع سابق**، ص 218.
[2] فريال مغربي، **مرجع سابق**، ص 560.
[3] مريم لعشاب، **التكريس الدستوري لمبدأ الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، البليدة، الجزائر، ص 201

أواصر التواصل مع المجالس المحلية، والنهوض بالعملية التنموية، وتعمل حركات المجتمع المدني على تكريس قيم التضامن داخل المجتمعات المحلية، بمحاربة الفقر والتهميش.[1]

– **الدور الرقابي للمجتمع المدني على أعمال المجالس المحلية:** يسهم المجتمع المدني في إرساء معالم الحكامة الجيدة بحضور المداولات والاجتماعات التي يعقدها المجلس المحلي، ويعدّ هدا نوع من الشفافية في تسيير الشؤون المحلية فدورها بمثابة الرقيب على عدم المساس بالمال العام أو حصول الفساد الإداري أو المالي بالوسائل المختلفة للضغط على المجلس المحلي.[2]

**وعليه يكمن دور المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية التشاركية من خلال:**

– يعتبر الإطار الأنسب لتمثيل شرائح كبيرة من المواطنين يتقاسمون نفس الانشغالات المتعلقة بحياتهم اليومية، ويستطيعون من خلاله لمشاركة في صياغة القرارات المتعلقة بتسيير الشأن المحلي وتنفيذها.

– يستطيع المجتمع المدني ممارسة الضغط على الجهات الرسمية بالنقد والرقابة لضمان شفافية تسييرها للشأن العمومي على المستوى المحلي.

– إن تفعيل دور المجتمع المدني يتيح للسلطات المحلية إطارا للحوار وحل المشاكل اليومية للمواطن بشكل يساهم في دعم الثقة بينها وبين المواطنين.

– إن مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام من خلال الجمعيات يؤدي إلى تجميع الطاقات وتبادل الآراء للوصول إلى الآليات المناسبة للتكفل بانشغالاتهم، وتضمينها في مطالب تتكفل هذه التنظيمات بتبليغها للجهات الرسمية، لتجسدها في مشاريعها ومخططاتها التنموية، مما يجعل هذه المخططات انعكاسا لمقترحات المواطنين ورغباتهم وتحظى بقبولهم.[3]

### 2-3 القطاع الخاص:

يؤدي القطاع الخاص دورا لا يستهان به كفاعل أساسي في تحقيق الديمقراطية التشاركية عن طريق مساهمته في التنمية المحلية نتيجة ضعف المؤسسات العمومية في تدبير المرافق العامة وتطور وظيفة الدولة من حارسة إلى متدخلة، مما فتح المجال لخلق أنماط جديدة متمثلة في (الاقتصاد المختلط، التدبير المفوض، عقود الامتياز).[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 202.
[2] **المرجع نفسه**، ص 202.
[3] الأمين سويقات، **دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية؛ دراسة حالتي الجزائر والمغرب**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17جوان 2017،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 245.
[4] عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، **مرجع سابق**، ص 24.

فقد حاولت الجزائر إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وسَنّت جملة من القوانين والتشريعات لتهيئة البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص كشريك في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية منها، غير أن مساهمة القطاع الخاص في الحياة الاجتماعية لم يصل إلى المستوى المطلوب مقارنة مع الحوافز والتشريعات التي تنظمه، فانطلاقا من النصوص الأساسية للجمهورية الجزائرية المستقلة: برنامج طرابلس، ميثاق الجزائر/-1994م- والميثاق الوطني -1976م- والميثاق الوطني -1986م- نجد أن المشرع الجزائري قد اعترف بالقطاع الخاص لكن هذا الاعتراف كان مصحوبا بشروط وتحفظات؛ ولعل السبب في ذلك راجع إلى انقسامات النخبة الحاكمة قبيل الانفتاح السياسي بخصوص إطلاق الحرية للقطاع الخاص، فبحكم النظام الاشتراكي الذي كانت تتبناه الجزائر، اعتبرت بعض النخب أنّ القطاع الخاص يمثل التوجه الرأسمالي وهو توجه يفرض التبعية الآلية للغرب، لكن بعد الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي جاء بها دستور 1996م، والتي أدرج فيها القطاع الخاص كشريك مهم في مسار التنمية وكمساهم في إعادة تشكيل الرأسمال الاجتماعي،[1] الأمر الذي انعكس على قانون البلدية في إعطاء فرصة للقطاع الخاص في التنمية المحلية حتى وإن كانت ضئيلة جدا متمثلة في عقد الامتياز والتفويض، من خلال المواد **155**، **156**، من القانون رقم **11-10** المتعلق بالبلدية.

**3-معوقات تطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر:**

من خلال المواد والنصوص الدستورية التي تم عرضها سابقا يتضح لنا أن المشرع الجزائري وخاصة التعديل الدستوري لسنة 2016م نصّ في مادته 15[2] أنّ الدولة تشجع الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مما يبرز لنا أنه يعدّ المواطن شريكا فعالا مع الدولة في تسيير الشؤون العمومية والمساهمة في صناعة القرار في البلاد، تطبيقا لمبدأ مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، إلا أنه من الناحية الممارستية وجدت الديمقراطية التشاركية العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيقها بالشكل المطلوب وفيما يلي إيجاز لبعض هذه الصعوبات السياسية والقانونية والاجتماعية التي قلصت من التجسيد الحقيقي لمبدأ الديمقراطية التشاركية.

---

[1] ناصر الدين باقي، **مرجع سابق**، ص 6.

[2] أنظر أيضا: **المادة 15 من القانون رقم 16-01، المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 06 مارس 2016**، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14 لـ 27 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ 07 مارس 2016، ص 08.

### 3-1 ضعف التنشئة والثقافة السياسية للأفراد:

تشكل الثقافة السياسية الطريقة التي تنظم تفكير الإنسان لتساعد على تقويم الدوافع والاتجاهات المكونة للبيئة الخارجية، والتي تسهم في تكوين الرموز والقواعد والمؤسسات المكونة للنظام السياسي، فتتحول إلى عنصر لدمج الفرد وتحقيق تفاعله مع نظامه السياسي، كونها تنظم معتقدات وأفكار الإنسان تجاه البنى والمؤسسات في مجال القبول والتوافق، أو على صعيد رفض ومعارضة النظام، فهي تدل على التوجهات السياسية للأفراد تجاه النظام السياسي وأجزائه وفعالياته المختلفة، كما تدل على النشاط الذي يقوم به الفرد في النظام السياسي، وهو ما يشير لأهمية ترقية الثقافة السياسية للفرد والاهتمام بها لضمان استمرارية ثقته في النظام السياسية والدولة.[1]

ولا يمكن للمشاركة السياسية أن تتجسد بقرارات أو نصوص قانونية كونها تنبع من قناعة المواطنين بأهمية وجدوى مشاركتهم في الحياة السياسية والتي تتكون لديهم من خلال تنشئتهم السياسية والثقافة السياسية السائدة في المجتمع مع خلق قنوات للمشاركة والتعبير عن مطالبهم وتطلعاتهم، فالديمقراطية ثقافة عصر إنساني بكامله يمكن أن توجد وتنمو وتتطور، فهي فعل ينبع من قناعة المواطن بضرورة وجدوى مشاركته في الحياة السياسية على أساس انه يمكنه فعلا التأثير على مجرى الأمور السياسية والمجتمع معا.[2]

### 3-2 ضعف المجتمع المدني والبعد السياسي:

ضعف المجتمع المدني لافتقاده لصفة الاستقلالية والتماسك الحقيقي[3]، ذلك أن أساس وقوام الديمقراطية التشاركية هو المجتمع المدني لكونه الطرف الذي يستطيع تأطير المشاركة الشعبية في ممارسة السلطة وتوفير الأطر والإمكانيات لهذا الغرض، وهذا بشرط أن يكون مجتمعا مدنيا مستقلا عن المجتمع (المؤسسات السياسية الرسمية) وبشرط أن يكون تمثيليا، غير أن هذين الشرطين قلّما يتوفران، لأن أغلب الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني من إنشاء السلطة الحاكمة، وهي ممثلة لكافة شرائح المجتمع وكثيرا ما تعبر عن آراء رؤسائها غير المنتخبين أو الذين يعانون هم أيضا من أزمة شرعية حقيقية، إلى جانب أن كثيرا منها يعبر عن مصالح ضيقة وخاصة إيديولوجية ودينية وقد تشكل هذه الجمعيات مجموعات ضغط لا تخدم الصالح العام[4]، كما يظهر

---

[1] فريدة حموم، **المعيقات السياسية أمام تحقيق ديمقراطية تشاركية فعالية في الجزائر**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد السابع، ديسمبر 2018، جامعة جيجل، الجزائر، ص 5.

[2] **المرجع نفسه**، ص 5.

[3] سهام حروري، **مرجع سابق**، ص 11.

[4] بوبكر بختي، **تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 5، العدد 01، 2020، جامعة محمد طاهري محمد بشار، الجزائر، ص 4.

ضعف البعد السياسي في القضايا والانشغالات التي تطرح على المواطنين، والتي تغلب عليها الطابع السري والاهتمام الضيق على حساب المسائل السياسية.[1]

– إنّ قانونا البلدية والولاية، أثبت الواقع العملي تشديد الرقابة الوصائية على أعمال الهيئات الإقليمية إلى درجة أن تذوب شخصيتها وتفقد استقلاليتها، وعدم تحديد المشرع الجزائري معالم العلاقة بين السلطات المركزية اللامركزية، وعدم منح اختصاصات واسعة للجماعات الإقليمية يؤدي إلى غياب الحكم المحلي.

ولم يتوقف غموض مبدأ الديمقراطية التشاركية عند هذا الحد بل امتد إلى اللجان التي تشكلها المجالس المنتخبة، بحيث اتضح أنها غير فعالة بالشكل الذي يسمح لها بتجسيد الديمقراطية التشاركية بتدعيم المجلس المنتخب في إدارة التنمية المحلية كون المشرع الجزائري تناولها في مواد محدودة دون التحسيس بأهميتها أو دورها في تجسيد المشاركة الواسعة للمواطنين المحليين، ومن بين هذه المواد **المادة 33** من قانون البلدية التي فرضت تقديم نتائج أعمال اللجنة لرئيس المجلس الشعبي البلدي، هذه المادة دون شك تتنافى والطابع التشاركي في تسيير شؤون البلدية.[2]

إن آلية الإعلام مكرّسة في العديد من التشريعات نذكر منها: قانون البلدية، قانون الولاية، قانون البيئة، قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، قانون الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث، قانون التهيئة والتعمير، أعطت للمواطن الحق في الحصول على المعلومات، إلاّ أن التطور التشريعي في إقرار هذا الحق قد أغفل العديد من الأحكام المتعلقة به، كعدم تحديد الإجراءات والآليات التي يتمكن من خلالها الشخص الحصول على المعلومات، بل ترك الأمر للوائح والتنظيمات، كذلك بالنسبة لموقف الإدارة بالرد على طلب الحصول على المعلومات إبلاغ المعني كتابة بقرار مسبب يتضمن أسباب الرفض، ويبين لمقدمه مختلف وسائل الطعن الممكنة له، ولكن من الناحية العملية تتخذ الإدارة مبررات غير واضحة ومبهمة لرفض هذه الطلبات.[3]

### 3-3 ضعف الأحزاب السياسية:

تمثل الأحزاب السياسية حجر الزاوية في المبادئ الديمقراطية، فإذا كانت الديمقراطية تعني حرية التعبير وحرية التنقل وحرية المراسلات وحرية تكوين الجمعيات، فإن حرية تعدد الأحزاب السياسية هي المظهر الجوهري لهذه الديمقراطية، فالأحزاب السياسية تلعب دورا أساسيا في تقويم السلطة وكشف أخطائها

[1] سهام حروري، **مرجع سابق**، ص 11.
[2] بوبكر بختي، **مرجع سابق**، ص 3.
[3] **المرجع نفسه**، ص 3.

وردها إلى الصواب، وهي مدارس لتثقيف الشعب وتنويره،[1] ومن بين أسباب ضعف الأحزاب السياسية هو كونها أحزابا موسمية غالبا ما تظهر في فترة الاستحقاقات والانتخابات، في حين أنّ دورها يتعدى الانتخابات، فعليها أن تكون دائمة الحضور، من خلال متابعة أعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية كرقيب، ونشر الوعي بأهمية الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية، ومن أسباب عزوف المواطنين عن الانخراط في الأحزاب والعمل السياسي بسبب فقدانهم للثقة في فاعليتها والجدوى منها.[2]

**3-4 ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطنين:**

يشكل ضعف الثقافة لدى المواطنين عائقا لمشاركتهم في تسيير شؤونهم، كون المشاركة لا تمارس فقط عن طريق إجراءات قانونية، وإنما تستوجب كذلك توفر معارف ومؤهلات خاصة في المشاركين، بحيث أن غالبية الأفراد لا يملكون أدنى معرفة بالقواعد والقوانين السائدة في بلادهم، بل وأكثر من ذلك هناك العديد من الأفراد لا يعرفون الحقوق والحريات التي يتمتعون بها.[3]

**3-5 سوء توظيف الديمقراطية التشاركية:**

من طرف المسؤولين السياسيين لدعم مشروعيتهم، وهذا ما يؤدي إلى التصاعد الشديد لسوء استغلال الآليات التشاركية من طرف السلطات العمومية المحلية من خلال تطويع الإجراءات التشاركية لعمليات الاتصال والتعبئة والرقابة، وإضفاء الشرعية على الخدمات أو حتى العمل على السيطرة على الآليات التشاركية لاستبعاد بعض الناشطين في المجتمع المدني مثل الجمعيات لتفادي الاحتجاجات.[4]

---

[1] أحمد صابر حوحو، **مبادئ ومقومات الديمقراطية**، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 336.
[2] فريدة حموم، **مرجع سابق**، ص 9.
[3] بوبكر بختي، **مرجع سابق**، ص 4.
[4] **تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي**، **مرجع سابق**، ص 13.

**خلاصة الفصل:**

لقد خلصنا في هذا الفصل إلى أنّه قد تزايد الاهتمام بالديمقراطية التشاركية في تسيير الشؤون العامة والمحلية سواء عالميا أو وطنيا، لذلك وجدنا أنه نادى بها العديد من المفكرين واهتموا بدراستها وتحليل أبعادها، وتبنوا العديد من الطروحات التي تستهدف تحقيق المساهمة الفعالة للمواطن، خاصة وأنها بوابة تكفل للمواطن استرجاع ثقته بالمؤسسات السياسية، وتساعد على توفير مناخا سياسيا يساهم في إرساء الديمقراطية الحقة، كما أن اعتمادها على اللامركزية في تقريب المواطن من الإدارة والاهتمام بحل مشاكله على المستوى المحلي يجعل منها الأرضية الناجعة لتحقيق تنمية محلية كفيلة بتحسين أوضاع المواطنين، وهذا من خلال الآليات التي تقوم عليها من التشاور والحوار والإعلام، والتي تضمن التداول السلمي على السلطة، واحترام الحقوق والحريات، مما يساهم في تكريس العدالة الاجتماعية وتعزيز الروابط الاجتماعية بين مختلف الفئات توطيد العلاقة الإيجابية بين المواطن والسلطة.

كما دفعت تجارب الدول الغربية خاصة مدينة (بورتو أليغري) في تبني هذا النموذج من قبل العديد من الدول خاصة تونس والمغرب، وبعدها الجزائر التي أكدت في مختلف الدساتير التي تم عرضها على العمل على الأخذ بالديمقراطية التشاركية، فبدأت بتعديل دستورها وقانونها البلدي ليتماشى مع التطورات الراهنة من خلال التأكيد على الفواعل الرئيسية فيها من مواطنين، قطاع خاص، ومجتمع مدني والتشارك في تسيير الشأن المحلي، سعيا منها لبناء استراتيجية تنموية شاملة في مختلف المجالات، إلا أنّه إذا لم يتم تطبيقها بالشكل الأمثل يرجع ذلك إلى بعض العوائق التي تقف دون تجسيدها بشكل يضمن عنصر التشاركية، فقد بينت الدراسة أنه ضعف التنشئة السياسية ونقص المعارف السياسية واللامبالاة السياسية، والثقافة السياسية الضيقة من العوامل المؤثرة فيها، كما أنه عند غياب التكوين الجيد والفهم الجيد لها يجعل تطبيقها من قبل المسؤولين أعرج، فمعظم الأفراد لا يفقهون المغزى الحقيقي منها ومحاولة حصرها في العمل الجواري، كما أن غياب التأطير الفعال من طرف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني يؤثر على أداء الحكم التشاركي، وسنحاول الوقوف على وجود هذا النوع من الديمقراطية –الديمقراطية التشاركية– ميدانيا وبشكل خاص لدى بعض الأحزاب الجزائرية ومدى تطبيقها داخل الحزب، وعلاقتها بالثقافة السياسية لديهم.

# المحك الميداني

# الفصل السّادس: الإجراءات المنهجية للدّراسة الميدانية

**تمهيد:**

إنّ البحث العلمي هو بناء منظم يسعى لتقصي الحقائق والمعلومات، حيث إنه يؤسس وفق مجموعة من القواعد والأسس المنهجية، لذلك فأيّ دراسة علمية سواء في ميدان العلوم الطبيعية أو الاجتماعية تتطلب اتباع هذه الإجراءات، وكون الدراسة الحالية تصنف ضمن العلوم الاجتماعية فهي تتبع مجموعة من القواعد بغرض الوصول إلى فهم الظواهر وتفسيرها، حيث تتميز هذه الظواهر بوجود العديد من المؤثرات التي تتحكم في سيرورتها وهذا لارتباطها بالخاصية الإنسانية، وتأثير الوقت والزمن في تشكيلها، لذلك يعتبر تحديد المسار المنهجي سبيلا لتحقيق أهداف البحث خاصة في تحري الدقة في المحيط الميداني، والدراسة الحالية ستتعرض في هذا الفصل لذلك المسار المنهجي المتبع وهذا من خلال تبيان المجالات الثلاثة للدراسة الميدانية بتحديد الفترة الزمنية والمكانية التي قضاها الباحث في دراسة الظاهرة والفئة التي أجريت معها الدراسة، ومنه تحديد المنهج الذي يتلاءم وطبيعة الدراسة، والعينة المقصودة بالدراسة وتبيان الكيفية التي تم اختيار بها هذه العينة ومواصفاتها، مع توضيح الأدوات الرئيسية والمساعدة التي ساهمت في جمع المعطيات والحقائق من الواقع الإمبريقي، وهذا المسار سيساعد الدراسة في إعطاء شيئا من الإضافة العلمية للبحث العلمي وإضفاء المصداقية والشفافية مما يساهم في كشف الحقائق بشكل أكثر علمية.

**أولا: مجالات الدراسة:**

**أ/ التعريف بالمجال الجغرافي للدراسة:**

تقع ولاية سطيف جغرافيا في جهة الشمال الشرقي من الجزائر، حيث يحدها من جهة الشمال ولاتي بجاية وجيجل، ويحدها من جهة الجنوب ولاية باتنة وولاية مسيلة، ويحدها من جهة الشرق ولاية ميلة، ويحدها من جهة الغرب ولاية برج بوعريريج.

تحتل الولاية المرتبة الثانية من بين ولايات الجزائر من حيث عدد السكان، إذ يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة (3.000.000)، وذلك بحسب إحصائيات عام 2010م، وتبلغ مساحة أراضيها 6.549.64كم²، وتقسم إداريا إلى عشرين دائرة، وستّين بلدية[1].

وقد مكّن هذا الموقع ولاية سطيف من جعلها محطة عبور تربط بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، كما مكنها من أن تكون رائدة اقتصاديا، نظرا لامتلاكها ثروة زراعية، اقتصادية، تجارية خدماتية يجعل من ساكنة الولاية أكثر احتكاكا بهيئاتهم المحلية خاصة البلدية للحصول على مختلف الخدمات لتسوية وضعياتهم وتلبية احتياجاتهم في ظل الأدوار الجديدة للبلديات التي وسعت من الاختصاصات والصلاحيات لها.

**ب/ تحديد المجال الزمني للدراسة:**

ونعني به التوقيت الزمني التي استغرقته الدراسة الحالية في معالجة ودراسة موضوع (**الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر**)، والحصول على المعلومات والتراث النظري والميداني، حيث بدأت المرحلة الاستكشافية الأولى للدراسة منذ التسجيل في سبتمبر 2017م، أين شرعت الباحثة في وضع خطة أولية للاطلاع على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة، خاصة وأنه تم تعديل الموضوع من قبل اللجنة العلمية أين كان في البداية بعنوان (**الثقافة السياسية والمشاركة السياسية في الجزائر**)، وأصبح الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر مما حتم علينا إعادة بلورة تصور جديد للموضوع، وبهذا كانت الانطلاقة الاستكشافية بعملية المسح الشامل لمختلف المراجع والمقالات العلمية والمنشورات الرسمية والدراسات السابقة، وإعداد ببليوغرافية لها لأجل الإلمام بالتراث النظري والسوسيولوجي لموضوع الدراسة وقراءتها لانتقاء ما يناسب الدراسة، والقيام باستكشافات ميدانية من خلال الاحتكاك ببعض أعضاء الأحزاب السياسية وحضور اللقاءات والمؤتمرات التي يقومون بها، ومن جانب آخر

[1] اطلع على الموقع الإلكتروني:https://teb21.com/article/population-of-setif-provinc ، يوم 2020/09/15، على الساعة 13:53 مساءا.

الإطلاع على الصفحات التي تملكها الأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك بالتركيز على الصفحات الرسمية فقط، وهذا كله أتاح لنا الاقتراب من الموضوع وتفكيكه وحصره بشكل دقيق ومنهجي.

– أمّا **المرحلة الاستكشافية الثانية** فكانت تنقيحا وجمعا للأدبيات الأقرب حول الموضوع، وقد لاقى البحث صعوبة كبيرة في هذه المرحلة، فرغم وجود العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع فإنها لم تكن كافية ذلك أن كثيرا منها تناول إحدى المتغيرات كل على حدى دون وجود جمع بينهما، فنجد منهم من درس الثقافة السياسية كمتغير مستقل والآخر كمتغير تابع، والأمر نفسه بالنسبة للديمقراطية التشاركية، وهو ما صعب علينا الموضوع أكثر، لكن مع هذا حاولت الدراسة انتقاء ما يتناسب والتصور العام للموضوع، وبهذا تشكل التأسيس النظري للدراسة الذي امتدت حوالي ثلاث سنوات نظرا لأن الموضوع جديد نسبيا.

– **مرحلة الانطلاقة الفعلية للدراسة الميدانية:** بدأت مع حلول سنة 2019م، أين حددت الباحثة بشكل دقيق أهداف البحث والمؤشرات التي نريد قياس بها الموضوع ميدانيا وضبط مجتمع البحث وعينة الدراسة وقد كانت على مراحل نوجزها كالتالي:

– إعداد استمارة استبيان أولية وعرضها للتحكيم من قبل مختصين في مجال علم الاجتماع وعلوم الإعلام والاتصال والعلوم السياسية، وتطبيقها على عينة من المنخرطين بلغ عددهم عشرة أفراد، ساعدنا ذلك على تعديل وتغيير بعض الأسئلة الغامضة والتي لم يفهمها المبحوثين، وبعد التصويب والتصحيح تم توزيع الاستمارة في شكلها النهائي أين استغرقت عملية التوزيع والاسترجاع مدة أربعة أشهر نظرا لصعوبة وجود المنخرطين، وعدم تجاوب بعض منهم معنا رغم الإلحاح، ويرجع السبب الآخر أن فترة الدراسة الميدانية تزامنت مع انتشار وباء (كوفيد 19) ما صعب علينا العمل والانتظار إلى حين تحسن الحالة الصّحية واستقرارها.

– إعداد دليل المقابلة الذي يتناسب وطبيعة الدراسة وعرضه على المحكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث الاجتماعي.

– الانضمام إلى الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية المعنية بالدراسة (حزب جبهة التحرير الوطني، حركة البناء الوطني) على موقع الفايسبوك وحفظ كل المنشورات الخاصة بفترة جانفي، فيفري، مارس 2019م، وإعداد استمارة تحليل المحتوى وعرضها على بعض المحكمين للتعرف على مدى مناسبة الفئات والوحدات مع موضوع الدراسة.

**ج – المجال البشري:**

تعدّ مرحلة تحديد مجتمع البحث من أصـــعب المراحل في البحث العلمية، ذلك أن انتقائها هو الذي يحدد لنا فيما بعد العينة المختارة، لذلك لا بد من أن نحدد بدقة المجتمع المســـتهدف من البحث ونختار عناصره بحذر ودقة.

ونعني بمجتمع البحث في هذه الدراسة هو تحديد مجتمع الدراسة أو مجموعة الأفراد الذين سنجري عليهم الدراسة، وقد حدد المجال البشري لهذه الدراسة في المنخرطين والأعضاء القياديين في حزب (جبهة التحرير الوطني) و(حركة البناء الوطني) بولاية ســـطيف فقط، وقد كان مكان إجراء مقابلات معهم هي المقرات الرسمية التي ينشطون فيها، مقر المحافظة بوسط مدينة سطيف الخاص بجبهة التحرير الوطني، ومقر عين الســفيهة جنوب ولاية ســطيف بالنســبة لحركة البناء الوطني، وبعض المقرات المحلية الأخرى كالبلدية، ومقر جمعية الزهراء بمنطقة samo بســطيف، بلدية عموشــة، ومقر حركة البناء الوطني بعين الكبيرة.

**ثانيا: منهج الدراسة:**

البحث العلمي هو استقصاء هادف نسعى من خلاله للإجابة عن تساؤل مطروح أو معالجة ظاهرة ما، وهذا لن يتأتى إلا باتباع منهج علمي صحيح مما يساهم في دقة النتائج، كما يعتمد تحقيق نتائج البحث العلمي في أحد أشكاله على اتباع منهج معين الذي يعد الطريقة التي يعتمدها الباحث في دراسته للظاهرة قصد وصوله للحقيقة.

لهذا فاختيار منهج البحث يخضع لنوع الدراسة من جهة ولأهدافها من جهة أخرى، والاختيار الدقيق للمنهج هو الذي يعطي مصداقية وموضوعية للنتائج المتوصل إليها، والبحث الحالي يهتم بدراسة الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر من خلال الكشف عن طبيعة العلاقة بينهما لدى المنخرطين في الأحزاب السياسية ولدى مختلف القادة السياسيين المنظمين لهذه الأحزاب، وهذا من خلال قياس ووصف الثقافة السياسية لهم وكيف تساهم في تجسيد الديمقراطية التشاركية من خلال أهم الأنشطة والبرامج التي يقومون بها داخل الحزب من جهة، ومن جهة ثانية وصف وشرح واستخراج أهم الأنشطة التي تقدمها هذه الأحزاب المعنية بالدراسة من خلال مواقعها الرسمية على موقع الفايسبوك، ونشاطاتها اليومية في الحزب.

لذلك تستند الدراسة الحالية على **المنهج الوصفي التحليلي** والذي يقصد به "المنهج الذي يقوم على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من

أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره".[1]

كما يعرّف أيضا بأنه: "طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتوصيفها وإخضاعها للدراسة الدقيقة".[2]

ويندرج ضمن المنهج الوصفي مجموعة من أساليب البحث العلمي التي تستخدم من قبل الباحثين أهمها:

أ. طريقة المسح الاجتماعي.

ب. طريقة دراسة الحالة.

ت. طريقة تحليل المضمون.[3]

لذا فإن اختيار المنهج المسحي يتناسب وموضوع دراستنا الحالية خاصة في تحليل مضمون المنشورات الخاصة بالأحزاب على موقع الفايسبوك، ويقصد به أنه "طريقة أو أسلوب في البحث الاجتماعي يهدف إلى الوصف الموضوعي والقياس الكمي للمحتوى العام للظاهرة الذي قد يكون كلمة أو رموز أو مجموعة من الصور والخطابات أو الصحف وغيرها من الوثائق الرسمية والشخصية، ويستخدم تحليل المضمون في مجالات عدة أهمها مجال الصحافة، والأدب والاتصال، مجال التغيير الاجتماعي، مجال الدراسات النفسية، مجال الدراسات العلاجية، مجال الثقافة والمجتمع".[4]

واستندت الدراسة إلى أسلوب تحليل المضمون كونه الأسلوب الملائم للدراسات التي تعتمد على تحليل كمي وكيفي لوثائق معينة من أجل فهم ظاهرة ما، "ويقوم هذا الأسلوب على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها وتعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم اختيار الحالات الخاصة منه لدراسة مضمونها وتحليله، وعادة يتم تحليل المضمون من خلال الإجابة على أسئلة معينة ومحددة يتم صياغتها مسبقا بحيث تساعد هذه الأسئلة في وصف وتصنيف محتوى المادة المدروسة بشكل يساعد على إظهار العلاقات والترابطات بين أجزاء ومواضيع النص".[5]

---

[1] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي؛ النظرية والتطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2000، عمان، الأردن، ص43.

[2] محمد شفيق، **المنهج العلمي – الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، د ط، 1985، ص4.

[3] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مرجع سابق**، ص 48.

[4] عمار بوحوش، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019، ص 153.

[5] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مرجع سابق**، ص448.

يعني كل المعاني التي يعبر عنها بالرموز المختلفة، كالكلمة أو الصوت أو الصورة، ويهدف الاتصال إلى الإجابة عن أسئلة مثل: من الذي يقول؟ ولمن؟ وكيف يقول؟ وما هي الآثار المترتبة على ذلك؟[1]

وقد ركز هذا البحث على التحليل الكيفي للدراسة بصفة أساسية مع استعمال لغة الأرقام أو التحليل الكمي، حيث أن أسلوب التحليل الكيفي "يشيع بين الكتاب والأدباء والنقاد وبعض التربويين وعلماء النفس الذين يحللون المذكرات الشخصية وغيرها... وقد يتبادر إلى ذهن بعض الباحثين أن التحليل الكيفي للمحتوى مجرد سرد لمعلومات متناثرة في ثنايا هذا المحتوى دون منهجية تحكمه أو ضوابط يسير عليها، ولعل السبب في مثل هذا الظن أن التحليل الكيفي يخلو من الرقم... والرقم كما يقال لغة العلم، والواقع غير ذلك... إذ؛ إن أيّ شكل من أشكال تحديد مادة علمية لا يطلق عليه مصطلح تحليل المحتوى إلاّ إذا اتبع منهجية علمية واضحة، وعلى الباحث أن يحدد هذه المنهجية بشكل واضح يزول معه اللبس ويختفي معه الظن بعشوائية التحليل وخلوه من المنهج"[2].

أمّا تحليل المحتوى كميا فيتم "بالخروج بأرقام ترصد الواقع وتصف الظواهر إحصائيا دون التدخل في تفسير هذه الأرقام، ثم اتباع الرصد الكمي بتحليل كيفي يقرأ الباحث من خلاله ما بين السطور، وتنقسم مثل هذه الدراسات إلى قسمين، قسم للتحليل الكمي فقط ثم قسم للتفسير يتدخل الباحث فيه ما شاء له أن يتدخل، المهم في الأمر هنا هو أن يشعر القارئ أنه أمام عملين أحدهما موضوعي مجرد لا دخل للباحث فيه والثاني تفسيري قد يشتمل على انطباعات ذاتية"[3].

وعليه؛ فالدراسة الحالية تندرج ضمن الدراسات الوصفية التحليلية حيث يمكن الوصول إلى وصف العلاقة التي تربط الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية لدى الأحزاب السياسية، ومحاولة تتبع جزئيات هذا الوصف العلمي بالتحليل الكيفي والكمي لدى المنخرطين والقادة السياسيين من جهة، ومن جهة ثانية، تحليل مضمون منشورات الأحزاب عبر صفحاتهم الرسمية عبر موقع الفايسبوك بشرح ووصف محتويات هذا الموقع ومدى اعتماد الأحزاب السياسية عليها في نشر الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية كأسلوب لنشر المعلومات السياسية والمشاركة في تسيير الشأن المحلي.

---

[1] علي غربي، **أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية**، منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، دار الطباعة والنشر والتوزيع: الفائز، ط2، جامعة قسنطينة، 2009، ص89.

[2] رشدي أحمد طعيمة، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية**، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة،2004، ص ص 437، 440.

[3] **المرجع نفسه**، ص 443.

**ثالثا: مجتمع البحث وعينة الدراسة:**

**1- مجتمع البحث:**

يقصد بمجتمع البحث حسب (موريس أنجرس) بأنه: "مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى التي عليها البحث والتقصي".[1]

كما يعدّ من أهم العناصر، التي يتعامل معها الباحث، كونه يمثل "جميع المفردات، أو الأشياء التي نريد معرفة حقائق عنها، وقد تكون أعدادا كما في حالة تحليل مضمون وسائل الإعلام، كما قد تكون برامج إذاعية أو نشرات إخبارية، ويدخل في إطار تحديد المجتمع، تحديد أسلوب جمع البيانات من مفردات ذلك المجتمع".[2]

بما أن موضوع الدراسة الحالية هو الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر، حيث سنقوم بإجراء دراسة ميدانية على عينة من الأحزاب السياسية بولاية سطيف، فعليه فمجتمع البحث المستهدف من الدراسة هو الأحزاب السياسية التي كانت في الحراك الشعبي في الجزائر يوم 22 فيفري 2019م، ونظرا لوجود العدد الكبير من الأحزاب السياسية المعتمدة في الجزائر، ولتعذر قيام هذه الدراسة بإجراء دراسة ميدانية وتحليل جميع منشورات الصفحات الرسمية لهذه الأحزاب السياسية المعتمدة في الجزائر، فقد تم اختيار حزبين من التيارات الثلاثة المعروفة: التيار الوطني، التيار الإسلامي، التيار العلماني، وسنوضح السبب وراء تخصيص هذين الحزبين، وعليه؛ فإن مجتمع بحثنا يتمثل في الأحزاب السياسية، وقد اخترنا عينة من بين هذه الأحزاب السياسية وهي التي شاركت في الانتخابات الرئاسية السابقة 12ديسمبر 2019م، حيث تم اختيار جبهة التحرير الوطني باعتباره حزب عتيق ومازال يخوض غمار السباق الانتخابي وحزب ذو طابع وطني من أحزاب السلطة، حيث كان (عز الدين ميهوبي) ممثلا عن حزب (التجمع الوطني الديمقراطي)، وحزب (جبهة التحرير الوطني)، وتحصل على نسبة 619.225 بنسبة 7.28%، وحزب حركة البناء الوطني كحزب ذو طابع إسلامي وشاركت في هذه الانتخابات الرئاسية ممثلا عنها (عبد القادر بن قرينة) تحصل1.477.836 بنسبة 17.37%.

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية؛ تدريبات عملية**، ترجمة بوزيد صحراوي، بوشرف كمال، سبعون سعيد، دار القصبة للنشر، 2006، ص 298.

[2] محمد منير حجاب، **الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 29

**2- عينة الدراسة:**

**أ/ اختيار العينة وتحديدها:**

يقصد بالعينة: "تلك المجموعة من العناصر أو الوحدات التي يتم استخراجها من مجتمع البحث ويجري عليها الاختبار والتحقق"[1]، وتتمحور إشكالية الدراسة الحالية في البحث في موضوع العلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر، وكيف تتمظهر لدى الأحزاب السياسية الجزائرية، وعليه تكون العينة التي تم الاعتماد عليها هي جمع معطيات عن بعض الأحزاب السياسية الجزائرية بولاية سطيف المعنية بالدراسة وبالتحديد القيادات السياسية والأعضاء المنخرطين في هذه الأحزاب السياسية من ولاية سطيف التي تنتمي إليها، كما قصدنا المقرات التي تنشط بها هذه الأحزاب بغرض إجراء مقابلات مع قيادتها، ومحتواها من خلال صفحاتهم الرسمية على موقع الفايسبوك، وبهذا كانت العينة القصدية هي الأنسب للدراسة الحالية، وهذا لتوفر مجموعة من الخصائص في الأحزاب المدروسة، حيث تم اختيار الحزبين الآتيين:

1) حزب جبهة التحرير الوطني كتيار ذو طابع وطني.

2) حركة البناء الوطني كتيار ذو طابع إسلامي.

**ب/ مبررات اختيار العينة:**

إنّ انتقاء الدراسة الحالية لهذه الأحزاب السياسية بالذات دون غيرها عن كل تيار راجع إلى عدة أسباب نذكر منها أنه:

- يعتبر حزب (جبهة التحرير الوطني) الحزب الأقدم من حيث الظهور في الميدان السياسي الجزائري، وهو الحزب الأكثر مشاركة في الحكم وفي المجالس الحكومية والبرلمانية والولائية والبلدية في الجزائر، لذلك هو حزب عتيد لديه الخبرة والتجربة الكافية للإجابة عن تساؤلات الدراسة.

- يعدّ حزب (حركة البناء الوطني) الحزب البارز الذي ظهر في الانتخابات الرئاسية السابقة، وكان أكثر تأثيرا حيث ترشح للانتخابات الرئاسية الأخيرة بالجزائر وحقق المرتبة الثانية في هذه الانتخابات بنسبة 17.37%.

[1] سعيد سبعون، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، دار القصبة للنشر، ط2، الجزائر، 2017، ص 135.

– حركة البناء الوطني حزب فتي من حيث التأسيس حيث تعد الانتخابات الرئاسية ديسمبر 2019م أول استحقاق انتخابي يشارك فيه كحزب منشق عن حركة حمس (حركة مجتمع السلم)، والوحيد من التيار الإسلامي المشارك فيها.

– كما أن سبب اختيار الدراسة لتحليل المحتوى لصفحات الأحزاب المعنية بالدراسة هو الانتشار الواسع الذي عرفته وسائل الإعلام الجديد والاستقطاب الذي مارسته هذه المواقع وبشكل خاص الفايسبوك، هذا الأخير الذي أصبح من الأدوات التي ساهمت في الحراك الشعبي، وتم استعمالها من طرف الأحزاب السياسية بالجزائر كوسيلة إعلامية في عرض برامجها والتسويق لها ونشر مختلف نشاطاتها والتفاعل مع المواطنين.

وتم اختيار عينة دراستنا وفق ثلاث خطوات، تتمثل الأولى منها في اختيار الأحزاب السياسية التي نريد إجراء الدراسة عليها، وهي حزب (جبهة التحرير الوطني)، و(حركة البناء الوطني)، وهذا للأسباب المذكورة آنفا، حيث سنقوم بإجراء مقابلات مع إحدى قيادات الحزب على مستوى ولاية سطيف التي تنتمي إلى الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة، باعتبارها تمثل جزءً من النخب السياسية واستمارة استبيان توزع على المنخرطين الذين تتوفر لديهم مجموعة من الخصائص من بينها يملكون مستوى جامعي، لكن في البحث الميداني وجدنا صعوبة في هذا المعيار خاصة لدى حزب (جبهة التحرير الوطني)، لذلك عمدنا إلى التخلي عن هذه الخاصية وتعاملنا مع كل من هم منتمي للحزب، والجانب الآخر من الدراسة هو إجراء تحليل محتوى كانت الخطوة الأولى البحث على صفحات الأحزاب السياسية الجزائرية على مواقع التواصل الاجتماعي وبالتحديد الفايسبوك، ومن ثم حاولنا تحديد بشكل دقيق الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة والمتابعة للوضع الذي مرت به الجزائر مع انطلاق الحراك الشعبي يوم 22 فيفري 2019م، حيث كانت عينة الدراسة في شقها الثاني هي: الصفحات الرسمية على الفايسبوك لكل من حزبي (جبهة التحرير الوطني)، و(حركة البناء الوطني)، من عدد غير معروف من الصفحات الخاصة بهذه الأحزاب بين صفحات وطنية وأخرى ولائية أو بأسماء بعض الناشطين في هذه الأحزاب وغيرها، أما الخطوة الثانية فتتمثل في اختيار كل المنشورات التي لها علاقة بموضوع دراستنا والتي وصل عددها إلى 196منشورا، في حين كانت الخطوة الثالثة، عبارة عن تحديد الفترة المختارة لدراسة مضامين الصفحات والتي تتمثل في شهر جانفي، فيفري، مارس من سنة2019م، وبالتالي فإن عينة دراستنا هي عينة قصدية، وقد تم اختيار هذه العينة من الأحزاب السياسية نظرا لمشاركتها في الاستحقاقات الانتخابية السابقة كما سبق الذكر، كما أنها كانت موجودة في فترة الحراك الشعبي، هذا من جهة ومن جهة أخرى على حسب اطلاعنا استخدامها

لموقع الفايسبوك للإعلام عن مختلف نشاطاتها وبرامجها، كما أنّ المبرر الآخر لاختيار هذا النوع من الدراسة هو محاولة للخروج من الأسلوب التقليدي في معرفة اهتمامات الأحزاب السياسية حول بعض المواضيع من خلال برنامجها السياسي، حاولنا الوقوف على جانب آخر هو تفعيلها لهذه النشاطات من خلال منشوراتها عبر الصفحة الرسمية.

**رابعا: أدوات جمع البيانات:**

حتى يستطيع الباحث جمع المعلومات والحقائق من عينة الدراسة يكون لزاما عليه أن يعتمد على مجموعة من الأدوات والتقنيات التي توفر له ذلك، والانتقاء الجيد لهذه الأدوات مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة ونوع الدراسة ومجتمع البحث المستهدف منها والمنهج المستعمل، ولهذه الأسباب اختارت الدراسة الحالية الأدوات الأكثر تلاءما لقياس موضوع الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر، وهي ثلاث أدوات هي: استمارة الاستبيان والمقابلة كأدوات رئيسية واستمارة تحليل المحتوى كأداة مكملة للبحث.

**أ/ استمارة الاستبيان:**

تعدّ الاستمارة من الأدوات المفيدة في البحث العلمي بهدف الحصول على الحقائق والمعارف عن مختلف الظواهر، كما أنها من أكثر الأدوات استخدما في ميدان البحث الاجتماعي، حيث عرف بأنه: "صيغة محددة من الفقرات والأسئلة تهدف إلى جمع البيانات من أفراد الدراسة، حيث يطلب منهم الإجابة عنها بكل حرية".[1]

كما يقصد بالاستمارة: "مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة عن الأسئلة الواردة فيها."[2]

وعليه؛ فالاستمارة هي مجموعة الأسئلة المنظمة وفقا لأهداف الدراسة وفرضياتها والتحقق منها ميدانيا، والتي ستوزع على المنخرطين في حزب (جبهة التحرير الوطني) و(حركة البناء الوطني)، للإجابة عما ورد فيها من فقرات، وبالتالي هي المرشد الذي يقودنا للتعامل مع هؤلاء المبحوثين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

لقد قمنا بتوزيع استمارة تجريبية على عينة من المبحوثين قدر عددهم بـ عشرة مبحوثين وهذا بغرض معرفة مدى فهمهم لمحتوى الاستمارة، ومدى استجابتهم لفقرات الاستمارة، وبعدها قمنا بعرضها على

[1] سهيل رزق دياب، **مناهج البحث العلمي**، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين، مارس 2003، ص52.
[2] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 71.

المحكمين في مجال علم الاجتماع وعلوم الإعلام والاتصال والعلوم السياسية كما سبق الذكر، وتلقينا العديد من التصويبات المنهجية سواء ما تعلق بالمضمون أو من الناحية الشكلية، ومن ثم التزمنا بها من خلال التعديل والتصحيح والتجريب مرة أخرى على المبحوثين لتستقر في النهاية إلى 51 سؤالا موزعة على خمسة محاور؛ **الملحق رقم (01)**.

وعليه؛ فقد تم تقسيم محاور الاستمارة حسب فرضيات الدراسة وأهدافها إلى خمسة من المحاور:

**المحور الأول:** تضمن البيانات الشخصية للمبحوثين.

**المحور الثاني:** يتعلق بالثقافة السياسية لدى المنخرطين في الأحزاب السياسية.

**المحور الثالث:** مرتبط بالفرضية الأولى والتي تبحث في الارتباط بين الثقافة السياسية والمشاركة السياسية في صنع القرار.

**المحور الرابع:** مرتبط بالفرضية الثانية المتعلقة بالارتباط بين الثقافة السياسية وإدراك أبعاد المسائلة والشفافية.

**المحور الخامس:** تقابل الفرضية الثالثة والتي تبحث في الارتباط بين الثقافة السياسية ومبدأ إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي.

وهنا نشير إلى أنّه حاولنا الاعتماد على توزيع استمارة الاستبيان إلكترونيا وتم تجهيز استبيان إلكتروني ونشره عبر مختلف الصفحات والمواقع التي تملكها الأحزاب السياسية عبر ولاية سطيف بمساعدة بعض الزملاء والأساتذة والقادة في هذه الأحزاب منهم الأستاذ (فيصل غامس) الذي أجرينا معه مقابلة، والأستاذ (السعيد حمسي) من حزب (جبهة التحرير الوطني)، والمناضل (عبد الرزاق هاني، عز الدين شقرون)، والأستاذة (بختة جيلالي، لكحل سميرة) من (حركة البناء الوطني)، والصفحات: حزب جبهة التحرير الوطني– محافظة سطيف، صفحة حركة البناء الوطني– المكتب البلدي سطيف– وتوزيعها عبر حسابي على الفايسبوك وحسابات بعض الأساتذة، إلا أنه لم نجد تفاعلا كبيرا من قبل المنخرطين في هذه الأحزاب السياسية في ملء هذا الاستبيان خاصة وأننا استهدفنا في البداية من هم ذوو مستوى جامعي أي على الأقل لديهم دراية بكيفية التعامل مع مثل هذه المواضيع، مما حتم علينا بعد الضبط الدقيق والمنهجي للاستمارة أن نلجأ إلى إعادة توجيه الاستمارة وطباعتها وتوزيعها يدويا على كل المنخرطين في الأحزاب بغض النظر عن عددهم أو رتبتهم أو مستواهم، فبدأت الدراسة بطبع الاستمارات يوم 2021/05/30م، إلا أنّ التوزيع كان متباينا فاستغرقت الدراسة وقتا في التوزيع بحكم الظروف الصحية (كوفيد 19) وانشغال بعض من قاموا بمساعدتنا في توزيع الاستبيان، وبالتالي كان التوزيع بعد تحسن هذه الظروف وقمنا بحضور الاجتماعات

التي عقدتها هؤلاء الأحزاب خاصة بمناسبة التحضير لانتخابات المجالس المحلية، وعليه؛ فقد كانت فترة التوزيع والاسترجاع مدة خمسة أشهر حيث تم استرجاع 94 استمارة من أصل 150 استمارة أين تم إلغاء بعضها نظرا لعدم اكتمال الإجابات وبعضها لم تسترجع من قبل المبحوثين لأسباب مختلفة قدموها، مما يبرز ربما اللامبالاة وعدم الاهتمام من قبل بعض المنخرطين في التعامل بجدية مع الموضوع.

**ب/ المقابلة:**

الأداة الثانية المستعملة في الدراسة للحصول على البيانات هي المقابلة التي يقصد بها: "في المعنى العلمي ذلك الاتصال الشخصي المنظم والتفاعل اللفظي المباشر الذي يقوم به فرد مع فرد آخر أو مع أفراد آخرين هدفه استشارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها في بحث علمي".[1]

أمّا المقابلة المقننة فتكون أكثر تحديدا من حيث عدد الأسئلة التي توجه للأفراد عينة البحث وترتيبها ونوعها، ومن حيث توجيه الأسئلة فإنه يجب أن يكون موحدا، أيّ؛ بالأسلوب نفسه والطريقة نفسها والترتيب لكل مبحوث من أفراد العينة.[2]

وتعرّف المقابلة الحرة على أنها: "محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو مع أفراد آخرين، بهدف الحصول على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو للاستعانة بها في عمليات التوجيه والتشخيص والعلاج.[3]

فالمقابلة الحرة إذن؛ هي التي تكون أسئلتها محددة مسبقا ومتسلسلة، لكي تساعد في عملية التحليل، وهذه الأسئلة موجهة لممثلين عن كل حزب سياسي من الأحزاب السياسية الجزائرية المقصودة والمختارة في العينة حيث راعت الدراسة الحالية في كل ممثل أن يكون ذا مسؤولية رفيعة، وضرورة أن يكون من النخب السياسية في هيكلة الحزب مما يجعله من المطلعين على البرنامج السياسي وأهدافه، ونشاطاته، وعليه؛ تكون أسئلة هذه المقابلة بالأسلوب نفسه لدى كل حزب حتى يساعدنا فيما بعد على المقارنة بينها وبين الاستبيان الموجه للمنخرطين في هذه الأحزاب بغض النظر عن مراتبهم في الحزب، وهو ما يساعد على التعرف على الثقافة السياسية لكلا الفئتين المستهدفة من الدراسة ومعرفة مدى تأثير المستوى العلمي على هذه الثقافة وتأثيرها على تجسيد ديمقراطية تشاركية. **(الملحق رقم 02).**

---

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي للإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2000، ص 172.

[2] فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1، 2002، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ص 173.

[3] عمار بوحوش، محمود محمد الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1995، ص 75.

**ج/ استمارة تحليل المحتوى:**

استعملت هذه الأداة كأداة مساعدة لمعرفة وقياس الثقافة السياسية لدى الأحزاب السياسية الجزائرية المعنية بالدراسة، كما كان هدف الدراسة هو تحليل المنشورات التي تعرضها الأحزاب السياسية الجزائرية الخاصة بالدراسة على صفحات الفيسبوك الخاصة بها من أجل معرفة مدى تناول هذه الأحزاب في خطاباتها وبرامجها للثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية، لذا فإن أنسب وسيلة بحثية منهجية لموضوعنا هي **(استمارة تحليل المضمون)**، حيث نلجأ لتقنية تحليل المحتوى إذا كانت طبيعة عينة البحث مكونة من مصادر وثائقية من كتب، ومجلات، وجرائد؛ ومصادر توضيحية مهما كانت طبيعتها صور، ورسومات، وأفلام، وأشكال ... إلخ، وكذلك الدعائم السمعية من تحليل الخطابات المسموعة أو الأغاني ...إلخ.[1]

ويعرّف (برسلون) تحليل المحتوى في كتاب تحت عنوان: Content analysis in communication research، بأنه "تقنية بحث من أجل الوصف الموضوعي والمنتظم والكمي للمحتوى الظاهري للاتصال".[2]

إذن؛ من خلال تقنية تحليل المحتوى يمكن معرفة طبيعة ومحتوى الثقافة السياسية المتداولة لدى هذه الأحزاب ومدى تكريسها لمفهوم الديمقراطية التشاركية في برامجها، وهذا من خلال مضامين المنشورات، ومعاني الصور والفيديوهات والكتابات الجدارية التي تقدمها هذه الأحزاب عبر صفحاتهم على موقع الفايسبوك.

لذلك استندت الدراسة الحالية لاستمارة التحليل من أجل تسهيل عملية جمع البيانات من كل حزب سياسي معني بالدراسة على حدى، واستمارة تحليل المضمون مختلفة عن الاستمارة المعروفة في المناهج الأخرى التي تتكون من أسئلة الدراسة، في حين أن هذه الاستمارة تعتمد محاورها على فئات التحليل التي اختارها الباحث للإجابة على إشكالية الدراسة، وقد قسمت محاورها إلى جزأين أساسين، الجزء الأول تحت عنوان: **فئات الشكل**، وأمّا الجزء الثاني فهو بعنوان: **فئات المحتوى** التي اشتملت على الجزء الأكبر من الاستمارة ووحدات التحليل التي تم الاستعانة بها لإعطاء بعد كمي للتحليل وتم عرض الاستمارة للتحكيم، وبناءً على الملاحظات التي استفادت منها الدراسة تم تعديل مضمون الاستمارة، وقد تضمنت مجموعة من المراحل. **(الملحق رقم03)**.

---

[1] سعيد سبعون، **مرجع سابق**، ص 229.
[2] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

– **فئات التحليل:** لدراسة موضوع الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية عبر موقع الفايسبوك تم الاعتماد على وحدات تحليلية تتوافق وطبيعة الدراسة، وهي محددة في فئات الشكل وفئات المحتوى الخاصة بالصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك وكانت الوحدات كالآتي: **فئات التحليل:** كيف قيل؟ وماذا قيل؟ **وحدات التحليل:** وحدة الفكرة ووحدة العد والقياس.

✓ **فئات الشكل (كيف قيل):** هي تلك الفئات التي تصف المحتوى الشكلي للمضمون المراد دراسته، وتحاول الإجابة عن السؤال كيف قيل؟[1]

وفي هذه الدراسة فئات الشكل: يقصد بها الشكل الذي يقدم به مضمون الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية إلى الجمهور عبر موقع الفايسبوك وهي:

– **فئة الأساليب:** تتضمن ما اعتمدت عليه الأحزاب السياسية عبر صفحاتها الرسمية على موقع الفايسبوك في نشر المضامين حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية متمثلة في: الصور، الكتابات الجدارية، الفيديوهات، الأشكال البيانية.

– **فئة الصور:** هي مختلف الصور المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك سواء صور حقيقية ملتقطة من الواقع، كاريكاتير، رسومات، صور مدمجة بين أشكال ورسومات، كتابات.

– **فئة الكتابات الجدارية:** ونعني بها طبيعة الكتابات الجدارية المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك: أراء شخصية تابعة للحزب، كتابات تابعة لمضامين الحزب، كتابات صحفية، كتابات شهود عيان، بيان سياسي.

– **فئة الفيديوهات:** هي ما تم نشره من طبيعة الفيديوهات عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك كتصوير للاحتجاجات، نشاطات الحزب، فيديوهات توضيحية، الحديث عن البطالة والهجرة، تصوير الحراك الشعبي، التحدث عن النظام، المعارضة والموالاة، الانتخابات.

– **فئة المدة الزمنية:** هي الوقت الزمني المخصص للفيديوهات المنشورة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك المتعلقة بالثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية.

[1] يوسف تمار، **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، طاكسيج – كوم، للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2007، الجزائر، ص 44.

– **فئة مصدر المعلومة:** مختلف المنابع التي تغذي المضمون محل التحليل[1]، أيّ؛ طبيعة مصادر المعلومات المعتمد عليها من طرف الأحزاب السياسية عبر صفحاتها الرسمية على موقع الفايسبوك حول موضوع الدراسة: الحزب وحركاته، وسائل الإعلام المحلية، وسائل الإعلام العربية، وسائل الإعلام الغربية، مقولات عالمية، خطابات، حكم، مقتطفات من مضامين إعلامية تلفزيونية.

– **فئة الاتجاه:** وهي أكثر الفئات استخدما في محتوى وسائل الإعلام وقسمت إلى اتجاه مؤيد، معارض، محايد[2]، وفي هذه الدراسة يتمثل في اتجاه الأحزاب السياسية على صفحاتها الرسمية على موقع الفايسبوك حول الموضوع محل الدراسة.

– **فئة الفاعل:** أيّ؛ الحركة الأساسية في المضمون ونعني الأشخاص الذين يصنعون الحدث في المضمون محل التحليل[3]، ونعني به كيفية تفاعل الأحزاب السياسية عبر صفحاتهم الرسمية على موقع الفايسبوك مع الجمهور حول قضايا محل الدراسة، وتضمنت: الرد على التعليقات بالإيجاب، الرد على التعليقات بالسلب، عدم الرد.

✓ **فئات المحتوى (ماذا قيل):** هي تقسيم أجزاء المضمون المراد تحليله إلى أجزاء ذات سمات وصفات مشتركة.[4]

– **فئة الموضوع:** ويقصد بها أهم القضايا والمواضيع التي تم طرحها عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية، وحددنا مؤشراتها كما يلي: مساندة الرئيس، التجاوب مع مطالب الشعب، المحافظة على استقرار البلاد، الإشادة بالسلمية، الأوضاع الاجتماعية في الجزائر، المطالبة بحرية التعبير والتغيير والإصلاح، القضية الفلسطينية، إحياء التاريخ، التطورات السياسية في الجزائر (الدعوة إلى الحوار السياسي، الحراك الشعبي، رفض العهدة الخامسة، فساد النظام، الانتخابات الرئاسية، الحديث عن الدستور، تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، التحدث عن الجيش).

– **فئة اللغة:** هي مجموعة التصنيفات التي ترتبط بإشكالية الدراسة، ومن التصنيفات الفصحى، الفصحى البسيطة، العامية، المزدوجة[5]، وتم تقسيم اللغة المعتمدة في عملية نشر المضامين عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك إلى:

---

[1] يوسف تمار، **المرجع نفسه**، ص 74.
[2] **المرجع نفسه**، ص63.
[3] **المرجع نفسه**، ص67.
[4] **المرجع نفسه**، ص 59.
[5] يوسف تمار، **المرجع نفسه**، ص 54.

اللغة العربية الفصحى، اللهجة الجزائرية العامة، اللغة الأمازيغية، اللغة الفرنسية، اللغة الإنجليزية، المزيج بين اللغة العربية واللغة الفرنسية، لغة عربية بأحرف لاتينية.

– **فئة أساليب مخاطبة الجمهور**: تضمنت أساليب مخاطبة الأحزاب السياسية الجمهور عبر الصفحات الرسمية على موقع الفيسبوك: الدعوة للاحتجاج، الدعوة إلى السلمية، التريث وعدم الخروج للشارع، التذكير بالعشرية السوداء، مساندة الرئيس، الجزائر للجميع نبينها ونحميها، السماع لمطالب الشعب.

– **فئة الشعارات**: ويقصد بها مختلف اللافتات والعبارات التي تبنتها الأحزاب السياسية عبر الصفحات الرسمية على موقع الفايسبوك: لا للعهدة الخامسة، الجزائر للجميع نحميها ونبنيها، انتخابات، سلمية، يتنحاو قاع، المادة 102 من الدستور، جيش شعب خاوة خاوة، ديمقراطية رافضة لإرادة الشعب ديمقراطية مزيفة، الشعب يريد تقرير المصير، نعم للعهدة الخامسة.

– **فئة الشخصيات**: وهي مختلف الرموز والأشخاص الأكثر تداولا عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك: بوتفليقة، أسرة بوتفليقة، القايد صالح، رمطان لعمامرة، معاذ بوشارب، أحمد أويحي، عمار غول، نور الدّين بدوي.

– **فئة المشاركة السياسية**: وحاولنا ضبطها في المؤشرات التي تعتمدها الأحزاب السياسية عبر الصفحات الرسمية على موقع الفايسبوك: التصويت، الترشح للانتخابات، الإضرابات والاحتجاجات، الحقوق المدنية والسياسية، الانتماء الحزبي، العنف السياسي، الولاء، حب الوطن، المعارضة الحزبية، المساهمة في صنع القرار السياسي، الإعلام بكل ما يحدث في الساحة السياسية، الوحدة والتماسك، الاقتراع.

– **فئة الديمقراطية**: من خلال مؤشراتها المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك: التداول على السلطة، الانتخابات النزيهة، المشاركة السياسية، الشفافية، المساواة والعدالة والحرية، المنافسة الانتخابية، الوعي السياسي، ضمان حقوق وحريات الفرد، التعددية الحزبية، التنمية، الشرعية، الثقة.

– **فئة الديمقراطية التشاركية**: تم قياسها عبر مؤشرات الديمقراطية التشاركية المتداولة في صفحات الأحزاب السياسية عبر الفايسبوك: إشراك المواطنين في الشأن العام والمحلي، الاستشارة، التشاور والحوار، الشراكة، إشراك المجتمع المدني، المشاركة في المجالس المحلية المنتخبة، المشاركة في متابعة المشاريع محليا، سيادة الشعب، المواطنة، صنع القرار، التحسس والتطلع لانشغالات المواطنين، المبادرة الشعبية،

ضمان نفاذ المعلومات، حق الاستفسار والرقابة، التعرف على الحقوق والواجبات، التشاركية، الأمن والاستقرار، المسائلة، الشفافية، المحاسبة.

- **وحدات التحليل:** يقصـــد بها مقطع محدد من رســـالة أو مجموعة من الرســـائل ممثلة لنفس الخصائص وطبيعة الفئة.[1]

وقد قسمها (بيرلسون) إلى خمس وحدات أساسية في التحليل هي: "(الكلمة، الموضوع، الشخصية، المفردة، الوحدة القياسية أو الزمنية)".

- **الكلمة:** أن يقوم الباحث بحصر كمي للفظ معين له دلالته الفكرية أو السياسية أو التربوية.
- **الموضوع:** وهو إما جملة أو أكثر تؤكد مفهوماً معينا سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصاديا.
- **الشخصية:** يقصد بها الحصر الكمي لخصائص وسمات محددة ترسم شخصية معينة سواء أكانت تلك الشخصية شخصاً بعينه أو فئة من الناس أو مجتمع من المجتمعات.
- **المفردة:** وهي الوحدة التي يستخدمها المصدر في نقل المعاني والأفكار.
- **الوحدة القياسية أو الزمنية:** كأن يقوم الباحث بحصر كمي لطول المقال أو عدد صفحاته أو مقاطعه أو حصر كمي لمدة النقاش فيه عبر وسائل الإعلام".[2]

وحددها (يوسف تمار) في الوحدات التالية: وحدة الكلمة، وحدة العبارة، وحدة الجملة، وحدة الفكرة وحدة الفقرة، وحدة الموضوع، وحدة اللقطة، وحدة المقطع وحدة الزمن، وحدة السنتمتر مربع وقد قسمها في الجدول الآتي:

**جدول رقم 8: يوضح وحدات التحليل لاستمارة تحليل المحتوى حسب يوسف تمار:**

| وحدات الشكل | وحدات المضمون |
|---|---|
| اللقطة | الكلمة |
| المقطع | العبارة |
| الزمن | الجملة |
| السنتمتر مربع | الفكرة |
| | الفقرة |
| | الموضوع |

**المصدر:** يوسف تمار، **مرجع سابق**، ص 92.

[1] **المرجع نفسه**، ص83.
[2] محمد بن عمر المدخلي، **منهج تحليل المحتوى، تطبيقات على مناهج البحث**، جامعة الملك عبد العزيز، كلية المعلمين بمحافظة جدة، ص 7 اطلع على الموقع الإلكتروني:https://www.kau.edu.sa ، يوم 2020/09/15، على الساعة 19:43.

وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على الوحدات الآتية:

✓ **وحدة الفكرة أو الموضـــوع:** ويقصـــد بها تحليل الأفكار والقضـــايا التي تطرقت لها الأحزاب السياسية في صفحاتها على الفايسبوك حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية، ولأن هذه الصفحات تحتوي على مواضـيع وقضـايا مختلفة فقد تم الاعتماد على أهم الأفكار المتضـمنة في هذه الصـفحات بهدف تحليلها.

✓ **وحدة العد والقياس:** تعتمد هذه الوحدة على كيفية القياس، أيّ؛ تقسيم نص الاتصـال تقسـيم ماديا، وتأخذ شـكلين حسـابية أو هندسـية، **الأولى** حسـابية وتسـمح بحسـاب عدد المرات التي تظهر فيها الكلمة أو معنى في نص الاتصال الكتابي أو الشفاهي، أو عدد الصور في رسالة مرئية، أو عدد الدقائق في رسـالة مسـموعة، أمّا **الثانية** فهي هندسـية تتعلق بمعرفة المسـاحة التي يشـغلها موضـوع ما في نص الاتصـال وعادة تقاس بالسم[1]، وهذه الدراسة تم الاعتماد فيها على المساحة الافتراضية للمنشورات والزمن وسماتها التفاعلية، وحساب تكرار هذه الأفكار ورصدها بنسب مئوية، ومنه تحليل دلالاتها.

وعليه فالدراســـة اعتمدت على الأحزاب الســـياســـية (حزب جبهة التحرير الوطني، وحركة البناء الوطني) كعينة للدراســـة، وأمّا مصـــادر التحليل فهي منشـــوراتهم على الصـــفحات الرســـمية على موقع الفايسبوك، ويمكن أن نصيغ مخطّطا لعملية تنفيذ تحليل المحتوى كما هو موضح:

[1] سعيد سبعون، **مرجع سابق**، ص ص 237،238.

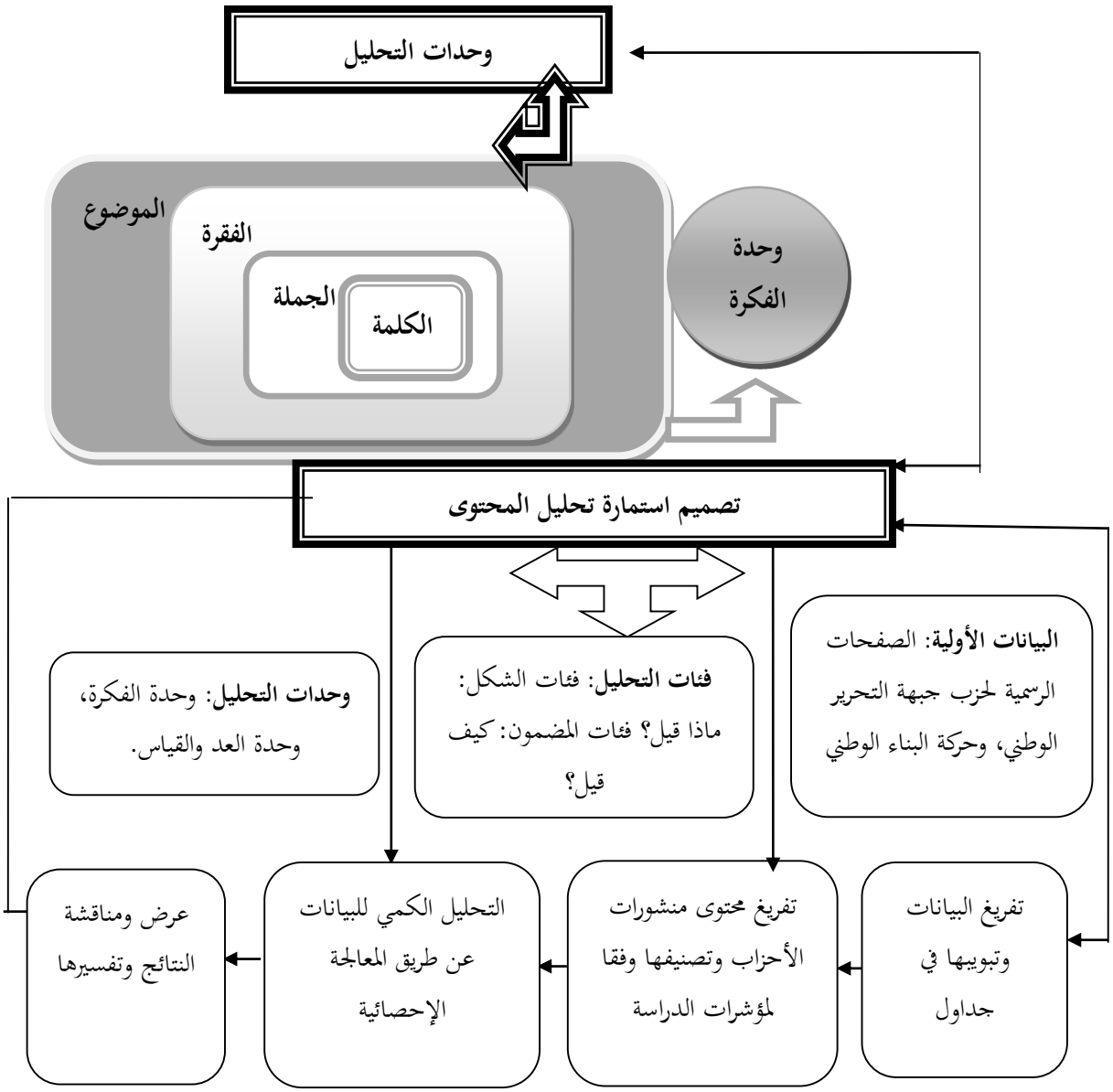


**شكل رقم 4: يوضح مخطط لعملية تنفيذ تحليل المحتوى**

**المصدر**: من إعداد الباحثة.

**خامسا: الأساليب الإحصائية:**

لأجل تجسيد أهداف الدراسة واختبار الفرضيات المقدمة لدراسة موضوع الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر، وتحليل المعطيات المحصل عليها، تم الاعتماد على أكثر البرامج الإحصائية المستخدمة في مجال العلوم الاجتماعية وهو برنامجSPSS وهو اختصار الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار 21 ويرمز له SPSS وهو برنامج للتحليل الكمي للبيانات المستخدمة في بحوث العلوم الاجتماعية، لإصدار نتائج على شكل تقارير إحصائية، ويتضمن مجموعة من الاختبارات الإحصائية

التي تندرج ضمن الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي، وبما أن موضوع الدراسة الحالية يبحث في العلاقة بين متغيرين والبيانات المتحصل عليها من الدراسة الميدانية هي ذات مستوى (القياس الاسمي)، فإنّ أنسب المقاييس التي تتلاءم مع دراستنا هي:

**1/التكرارات والنسب المئوية:** لوصف خصائص الدراسة، وتحديد استجابات المبحوثين نحو أسئلة الاستمارة، والنسب المئوية لتحويل البيانات إلى نسب مئوية تعطينا دلالات وأبعاد أكثر لتفسير المعطيات المتحصل عليها وهي تزيد من قوتها.

**2/معامل الارتباط كاندل:** بما أنّ فرضيات الدراسة علائقية فهي تبحث في الارتباط بين متغيرين، وطبيعة البيانات فيه هي بيانات اسمية فمعامل الارتباط كاندل هو الاختبار المناسب لذلك، وعليه؛ فهو الاختبار الذي سنقيس به مدى وجود ارتباط من عدمه بين الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر.

# الفصل السّابع: عرض بيانات الدّراسة الميدانية وتحليلها وتفسير نتائجها

**أولا: عرض وتحليل نتائج البيانات الميدانية:**

**1- عرض وتفريغ وتحليل نتائج الاستمارة ومناقشة نتائجها:**

**1-1 عرض وتفريغ وتحليل نتائج البيانات الخاصة بمحور البيانات الشخصية:**

**المحور الأول: البيانات الشخصية:**

**جدول رقم 9: يبين توزيع المبحوثين حسب الجنس والعمر والمستوى التعليمي والمؤهل الجامعي:**

| | الاحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | 61 | % 64,9 |
| | أنثى | 33 | % 35,1 |
| | المجموع | 94 | %100 |
| العمر | أقل من 20 سنة | 02 | %2,1 |
| | [20-30 سنة[ | 20 | % 21,3 |
| | [30-40سنة[ | 20 | % 21,3 |
| | [40-50سنة[ | 20 | % 21,3 |
| | 50سنة فأكثر | 32 | % 34,0 |
| | المجموع | 94 | %100 |
| المستوى التعليمي | ابتدائي | 01 | % 1,1 |
| | متوسط | 03 | % 3,2 |
| | ثانوي | 21 | % 22,3 |
| | جامعي | 60 | % 63,8 |
| | دراسات عليا | 09 | % 9,6 |
| | المجموع | 94 | %100 |
| إذا كان مؤهلك جامعي فما هو تخصصك؟ | التخصصات التقنية | 32 | % 46,4 |
| | التخصصات الإنسانية والاجتماعية | 37 | %53,6 |
| | المجموع | 69 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

توضح بيانات الجدول أعلاه أن أكثر من نصف المبحوثين هم ذكور ونسبتهم مقدرة بـ (64.9%) وهي أكبر من نسبة الإناث والتي قدرت بـ (35.1%)، ويرجع هذا إلى أن الذكور أكثر ميلا للاهتمام بالحياة السياسية وقضاياها بشكل عام، وكانت أعلى نسبة للذين أعمارهم 50 سنة فأكثر بنسبة قدرت بـ (34,0

%)، ثم تليها في الرتبة الثانية بنسب متساوية تقدر بـ (21,3%) المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 30سنة، وما بين 30 إلى 40 سنة، و40 إلى 50 سنة، وفي الرتبة الأخيرة الذين أعمارهم أقل من 20 سنة.

وتفسر النتائج بأنّ أفراد العينة ضمت فئات ثلاثة مختلفة هي فئة الشباب والكهول ما يبين لنا وجود طاقات شبانية في العمل السياسي يساهم بشكل كبير في تعزيز المشاركة السياسية لديهم، والعمل على التطوير والرقي بالحياة السياسية للأفضل، أما فئة الكهول فيمكن تفسير ذلك أن نشأة الأحزاب السياسية كانت ولا تزال تقودها هذه الفئة نظرا لامتلاكها الخبرة والحنكة السياسية خاصة لدى حزب (جبهة التحرير الوطني) فنجد كثيرا من المنتمين إليه من فئة الكهول هم أعضاء فيه منذ الاستقلال مما يوفر لهم نقل تجاربهم وخبراتهم لأجل تدعيم الحزب والنهوض به نحو الأفضل.

أمّا عن مستواهم التعليمي نلاحظ أن أكبر نسبة من المبحوثين كان مستواهم جامعي بنسبة (63,8%)، يليها مستوى ثانوي (22,3%)، وبعدها نسبة من يملكون مستوى دراسات عليا (دكتوراه، مهندس دولة...) بنسبة (9,6%)، وفي المرتبة الثالثة بنسبة أقل من هم ذوي مستوى متوسط بنسبة (3,2%)، وفي المرتبة الأخيرة نسبة ضئيلة جدا لمن يملكون مستوى ابتدائي، وهذا يفسر لنا أن معظم المنتمين للأحزاب هم إطارات جامعية ما يتوفر فيهم مستوى لا بأس به من المعرفة والوعي ولهم ثقافة تؤهلهم للانخراط في العمل السياسي بشكل عام والعمل الحزبي بشكل خاص، كما تنوعت تخصصاتهم حسب مؤهلهم الجامعي أين تكاد تكون النسبة متقاربة بين التخصصات الإنسانية والاجتماعية بنسبة قدرت بـ (53,6%) ونسبة (46,4%) للتخصصات التقنية وهذا راجع لعدم ضرورة أن يكون عامل التخصص العلمي هو المتحكم في الانضمام والانخراط في الأحزاب السياسية أو من يدرسون علوم سياسية أو حقوق أو علم الاجتماع السياسي هم المعنيين بالمشاركة في الحياة السياسية، بل إن الكفاءة والمعرفة والخبرة الميدانية هي التي تحكم على ذلك، كما أنه من خلال الاحتكاك مع أفراد العينة وجدنا أن كثيرا من المبحوثين من التخصصات التقنية لهم مستوى عالٍ من حيث النقاش والحوار والعمل الميداني أكثر ممن هم أصحاب التخصص، الذين يفترض أنهم تلقوا تكوينا نظريا في كل ما يخص الحياة والقضايا السياسية، ولهذا فمعيار التخصص العلمي ليس العامل الرئيس في الحكم على المنخرط في الأحزاب السياسية.

**جدول رقم 10: يبين توزيع المبحوثين حسب مكان الإقامة والانتماء السياسي وعدد سنوات الانضمام للحزب:**

| | الاحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|---|
| مكان الإقامة | منطقة ريفية | 24 | % 25,5 |
| | منطقة حضرية | 70 | % 74,5 |
| | المجموع | 94 | %100 |
| الانتماء السياسي | حركة البناء الوطني | 48 | % 51,1 |
| | جبهة التحرير الوطني | 46 | % 48,9 |
| | المجموع | 94 | %100 |
| عدد سنوات الانضمام للحزب | أقل من 05 سنوات | 32 | % 34,0 |
| | من 05إلى 10 سنوات | 28 | % 29,8 |
| | أكثر من 10 سنوات | 34 | % 36,2 |
| | المجموع | 94 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول أعلاه أنّ معظم المبحوثين يقيمون في منطقة حضرية وتقدر نسبتهم بـ (74,5%)، في حين سجلت نسبة (25,5 %) ممن هم مقيمون في الريف.

كما تبين من الجدول أيضا أن نسبة المبحوثين المنتمين لحركة البناء الوطني قدرت بـ (51,1%) مقابل نسبة قريبة منها (48,9%) منهم منخرطين في جبهة التحرير الوطني ويمكن تفسير ذلك بأن حركة البناء الوطني هي حديثة النشأة وتحاول استقطاب أكبر عدد من المنخرطين وتشجع مختلف الكفاءات على الانخراط في الحزب وتوفير لهم كل المتطلبات وهو ما أكده قادة الحزب من خلال المقابلات معهم، ما يبين أنها تعطي للطاقات الشبانية فرصا في المشاركة الفعلية في الحياة السياسية.

وبالموازاة مع النتائج السابقة نجد أنّ أغلب المبحوثين لديهم أكثر من عشر سنوات وهم منخرطون في الحزب بنسبة (36,2 %)، وتليها في المرتبة الثانية نسبة (34,0%) لفترة أقل من خمس سنوات، وفي المرتبة الأخيرة لفترة خمس إلى عشر سنوات بنسبة (29,8%)، ومن هنا يمكن الاستنتاج مما سبق أن المنخرطين في حركة البناء الوطني في الأصل كانوا منضمين تحت لواء حركة مجتمع السلم والاتحاد من

أجل النهضة والعدالة والبناء، ثم انشقوا عنها وكونوا حزبا فتيّا هو (حركة البناء الوطني)، وبهذا كانت إجاباتهم بناءً على بداية الانضمام لحركة مجتمع السلم وصولا لحركة البناء الوطني، أمّا بالنسبة لجبهة التحرير الوطني فقد كان انضمامهم منذ التأسيس لها وهو ما ظهر أثره في متغير العمر.

**جدول رقم 11: يبين توزيع المبحوثين حسب عدد سنوات الانضمام للحزب وفقا للانتماء السياسي:**

| | | عدد سنوات انضمامك للحزب | | | | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أقل من 5 سنوات | | من-05 إلى 10سنوات | | أكثر من 10 سنوات | | | |
| الانتماء السياسي | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| | حركة البناء الوطني | 18 | %37,5 | 17 | %35,4 | 13 | %27,1 | 48 | %100 |
| | حزب جبهة التحرير الوطني | 14 | %30,4 | 11 | %23,9 | 21 | %45,7 | 46 | %100 |
| المجموع | | 32 | %34 | 28 | %29,8 | 34 | %36,2 | 94 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تبرز الأرقام المبوبة بالجدول أعلاه أن 34 من إجمالي العينة ينتمون لهذه الأحزاب لأكثر من عشر سنوات بنسبة (36,2%) منهم أيضا 32 كان انتمائهم السياسي لأقل من خمس سنوات، بنسبة (34,0%)، بينما البقية والممثلين لـ28 من أفراد العينة تراوح هذا الانتماء ما بين خمس إلى عشر سنوات من إجمالي 94 مبحوث من حركة البناء الوطني وجبهة التحرير الوطني.

كما أن النتائج الجزئية أكدت أن الانتماء السياسي لجبهة التحرير الوطني لأكثر من عشر سنوات كان في المرتبة الأولى بنسبة قدرت بـ (45,7%)، في حين الانتماء لحركة البناء الوطني كانت النسبة منخفضة جدا حيث قُدّرت بـ (27,1%)، بالمقابل الانتماء لهذه الحركة لفترة أقل من خمس سنوات كانت مرتفعة حيث قدرت بـ (37,5%).

عطفا على ما سبق؛ يمكن تبرير هذه النتائج أن حزب جبهة التحرير الوطني هو من الأحزاب السياسية العتيدة التي لها امتداد تاريخي لجبهة التحرير الوطني، ومعظم المنخرطين كانوا مناضلين ومجاهدين في الجبهة، كما أن هناك من يعتبر الانتماء لها أنه انتماء للوطن ككل كونها قادت الجزائر للاستقلال، وربما هذا ما أثر على النزاع الداخلي في الحزب وسيطرة منطق الشرعية الثورية، وأمّا بالنسبة

للانتماء السياسي لحركة البناء الوطني فهذا أمر طبيعي فهي حركة فتية النشأة رغم أن مؤسسيها كانوا أعضاء وقادة في حركة مجتمع السلم، وبعدها الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء، ثم انشقوا إلى أحزاب منفردة منها حركة البناء الوطني التي لم تتجاوز في تأسيسها خمس سنوات، وهناك عامل آخر وهو أن هذه الحركة دعمت انتماء الطاقات الشبانية والطبقة المثقفة وتشجعهم على الانخراط في الحزب، فمعظم من فيها هم قيادات شبانية وجامعية.

**جدول رقم 12: يبين توزيع المبحوثين حسب درجة العضوية في الحزب:**

| الاحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| قيادي على المستوى الوطني | 02 | % 2,1 |
| قيادي على المستوى المحلي | 30 | % 31,9 |
| عضو عادي | 23 | % 24,5 |
| مناضل | 39 | % 41,5 |
| **المجموع** | 94 | % 100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة (41,5%) من المبحوثين هم مناضلون في الحزب، تليها نسبة (31,9%) هم قياديين على المستوى المحلي، ونسبة (24,5%) هم أعضاء عاديين في الحزب، ونسبة ضئيلة جدا منهم قياديين على المستوى الوطني بنسبة قدرت بـ (2,1%).

ويمكن تفسير هذا أن الباحثة في هذه الدراسة قد اقتصرت على توزيع الاستمارات على مستوى ولاية سطيف فقط وهذا لأهداف بحثية متعلقة بهذه الدراسة، كما أن النسبة المرتفعة كانت للمناضلين يمكن تحليل ذلك أن المناضل هو أكثر احتكاكا بالمواطنين وليس لديه ربما مسؤوليات إدارية في الحزب ما يجعله يناضل من أجل الحزب وحاضرا في كل المواعيد والنشاطات التي يقوم بها الحزب، كما أن المناضل انضمامه ربما نابع من قناعته وإيمانه ببرنامج الحزب ودفاعه الدائم عنه، خاصة لدى جبهة التحرير الوطني فبعض المنخرطين كان نضالهم منذ تأسيس جبهة التحرير الوطني وإيمانهم بالنضال الحزبي كأحد الأسس لترقية الحياة السياسية وتنظيم شؤون الناس.

**جدول رقم 13: يبين توزيع المبحوثين حسب الأسباب التي دفعتهم للانضمام للأحزاب السياسية:**

| الاحتمالات | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % | ت | % |
| امتلاك الكفاءة والمستوى العالي | 16 | %17,0 | 78 | %83,0 | 94 | %100 |
| الاهتمام بالشأن السياسي للبلاد | 41 | % 43,6 | 53 | %56,4 | 94 | %100 |
| محاولة تقديم أفكار جديدة للتغيير | 44 | %46,8 | 50 | %53,2 | 94 | %100 |
| من باب المواطنة | 30 | % 31,9 | 64 | %68,1 | 94 | %100 |
| شيء آخر | 11 | %11,7 | 83 | %88,3 | 94 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

أظهرت نتائج الجدول أن معظم المبحوثين كانت الأسباب وراء انضمامهم للأحزاب السياسية هي كمحاولة لتقديم أفكار جديدة للتغيير بنسبة (46,8%)، وتليها في المرتبة الثانية الاهتمام بالشأن السياسي للبلاد بنسبة قدرت بـ (43,6%)، والمرتبة الثالثة نسبة (31,9%) من باب المواطنة، وبعدها المرتبة الرابعة نسبة (17,0%) لامتلاكهم كفاءة ومستوى عالٍ، أما المرتبة الأخيرة نسبة قليلة قدرت بـ (11,7%) لأشياء أخرى كحبهم للوطن، ومحاربة الفساد والقضاء على الآفات الاجتماعية، وأن السياسة بشكل عام هي وسيلة للوصول لتقدم الوطن وهي كامتداد عائلي دفعني للانضمام إليها.

نستنتج أنه رغم تعدد أسباب الانضمام للأحزاب السياسية إلا أن السبب الغالب هو الرغبة في التغيير ويمكن تفسير ذلك أنه نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها البلاد يحاول كل فرد إصلاح الأوضاع إيمانا منهم أن المشاركة في الحياة السياسية أحد السبل لتحقيق الإصلاح وهذا كون الأحزاب السياسية الوسيط بين المواطن والمسئولين يمكن من خلالهم التعبير عن احتياجاتهم وتحقيق التطور للبلاد.

**1-2 عرض وتفريغ وتحليل نتائج البيانات الخاصة بمحور الثقافة السياسية:**

**المحور الثاني: الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية:**

**جدول رقم 14: يبين توزيع المبحوثين حسب معنى السياسة والثقافة السياسية ومصادر استقائها:**

| الاحتمالات | | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|---|
| **ماذا تعني السياسة بالنسبة لك** | أشخاص يهتمون بالسلطة | 18 | % 19,1 |
| | نسق يقرر العلاقة بين مؤسسات الدولة بعضها مع بعض | 16 | % 17,0 |
| | كل نشاط يقرر علاقة بين حاكم ومحكوم | 53 | % 56,4 |
| | شيء آخر أذكره | 07 | % 7,4 |
| | **المجموع** | 94 | %100 |
| **ماذا تمثل الثقافة السياسية بالنسبة لك** | امتلاك معارف عن السياسة | 39 | % 41,5 |
| | المشاركة السياسية | 41 | % 43,6 |
| | متابعة برامج وأخبار سياسية | 14 | % 14,9 |
| | **المجموع** | 94 | %100 |
| **مصادر استقاء الثقافة السياسية** | الجامعة | 04 | % 4,3 |
| | الأحزاب السياسية | 30 | % 31,9 |
| | مطالعة الكتب السياسية | 21 | % 22,3 |
| | وسائل الإعلام التقليدية (الصحف، التلفاز، الإذاعة) | 11 | % 11,7 |
| | وسائل الإعلام الجديد (الفايسبوك، الانستغرام، تويتر، اليوتيوب) | 12 | % 12,8 |
| | الشخصيات القيادية | 08 | % 8,5 |
| | الأسرة | 07 | % 7,4 |
| | الأصدقاء | 01 | % 1,1 |
| | **المجموع** | 94 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن أكثر من نصف المبحوثين تعني السياسة بالنسبة لهم كل نشاط يقرر العلاقة بين حاكم ومحكوم بنسبة قدرت بـ (56,4%)، تأتي بعدها نسبة (19,1%) أنها أشخاص يهتمون

بالسلطة، وبعدها (17,0%) بأنها نسق يقرر العلاقة بين مؤسسات الدولة بعضها ببعض، ونسبة (7,4%) لشيء آخر بأنها إدماج الشباب في المشاركة السياسية والاجتماعية للنهوض بالتنمية المحلية الفعلية والتطور للأفضل لأجل كسب ثقة المواطن أكثر في الاستحقاقات، سبيلا للتداول على السلطة، وهي أداة لأجل التفكير والعمل على الأفضل للدفاع عن مبادئ الأمة وثوابتها، والوسيلة المثلى لإصلاح أمور الناس وقيادتهم نحو الخير، خدمة الصالح العام، فن الممكن وإصلاح أمور الناس، والنضال والكفاح من أجل تحسين ظروف المعيشة للمواطن، طريقة لتحقيق متطلبات دولة الحق والقانون والحريات وتقدم البلاد، وتسيير شؤون المجتمع والمساهمة في التنمية، وفن الاستغلال الأمثل للمتاح وخلق ما هو غير متاح لخدمة المصلحة العامة.

يمكن تفسير النتائج أن المبحوثين يدركون أن السياسة هي الوسيلة التي يمكن من خلالها ترقية العمل السياسي، والمساهمة في تكوين طبقة سياسية قادرة على تحقيق متطلبات المواطن وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وهذا من خلال المشاركة السياسية الفعلية، وما يدعم هذه النظرة هو أن الثقافة السياسية بالنسبة لهم هي المشاركة السياسية بنسبة قدرت (43,6%)، في المقابل (41,5%) من الذين أجابوا أنها امتلاك معارف عن السياسة، كما أن نسبة (14,9%) أجابوا بأنها متابعة برامج وأخبار سياسية، وعليه؛ يتبين أن أغلبية الإجابات تعدّ أن الثقافة السياسية هي مرادفة للمشاركة السياسية، وهذا ما يفسر عدم تفريقهم بين المفهومين وهذا راجعا لتلك العلاقة التأثيرية بينهما، فإسهام المواطن في السياسة سواء بالتأييد أو الرفض ما هو إلا وجه من أوجه الثقافة السياسية لديه، كما أنهم يعدّون أن الأحزاب السياسية هي المصدر الأول لاستقاء الثقافة السياسية بنسبة قدرت بـ (31,9%)، تليها مطالعة الكتب السياسية بنسبة (22,3%)، وبعدها وسائل الإعلام الجديدة كمصدر لاستقائهم بنسبة (12,8%)، وسائل الإعلام التقليدية بنسبة (11,7%)، مقابل نسبة متقاربة بين الشخصيات القيادية بنسبة (8,5%) والأسرة بنسبة قدرت بـ (7,4%)، في حين كانت النسب ضئيلة جدا بالنسبة للجامعة والأصدقاء كمصدر لاستقاء الثقافة السياسية بنسبة (4,3%) للجامعة ونسبة (1,1%) للأصدقاء.

بناءً على النتائج أعلاه يمكن الاستنتاج أن المبحوثين يعدّون الانخراط في الأحزاب السياسية أحد المنابع التي يستقون منها ثقافتهم السياسية، كما أنها تسعى كإحدى القنوات الأساسية للمشاركة السياسية، واكتساب الثقة والمساندة الشعبية لأجل الوصول إلى السلطة، ويعدّ "التّكوين والدعوة لثقافة سياسية أصيلة

هي أحد المهام التي يعمل عليها كل حزب سياسي وفقا **للمادة 11** وتشجيع المساهمة الفعلية للمواطنين في الحياة العامة".[1]

**جدول رقم 15: يبين الأحزاب السياسية الأكثر تنظيما في الجزائر:**

| الاحتمالات | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % | ت | % |
| جبهة التحرير الوطني | 71 | % 75,5 | 23 | %24,5 | 94 | %100 |
| حركة البناء الوطني | 49 | % 52,1 | 45 | %47,9 | 94 | %100 |
| التجمع الوطني الديمقراطي | 64 | % 68,1 | 30 | %31,9 | 94 | %100 |
| حركة مجتمع السلم | 57 | % 60,6 | 37 | %39,4 | 94 | %100 |
| جبهة المستقبل | 21 | % 22,3 | 73 | %77,7 | 94 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تُظهر نتائج الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة يعدّون (جبهة التحرير الوطني) من أكثر الأحزاب السياسية تنظيما بنسبة (75,5%)، ثم يليها حزب (التجمع الوطني الديمقراطي) بنسبة قدرت بـ (68,1%)، وحركة (مجتمع السلم) بنسبة (60,6%)، و(حركة البناء الوطني) بنسبة أقل منهم مقدرة بـ (52,1%)، في حين كان حزب (جبهة المستقبل) متذيّلا الترتيب من حيث التنظيم بنسبة (22,3%).

يمكن الاستنتاج أن (جبهة التحرير الوطني) تم اختيارها كأكثر الأحزاب تنظيما، وهذا لأنها تعدّ من أقدم الأحزاب السياسية في الجزائر، فهي حزب عتيد وسليل جبهة التحرير الوطني، نظرا لأن كثيرين يعدّون الانتماء إليها هو انتماء للوطن، ورغم الصراع والتفكك الذي يوجد داخل الحزب فقد بقي محافظا على شكله العام، و(حزب التجمع الوطني) كونه أيضا من الأحزاب السياسية الأولى التي نشأت في الجزائر، أيّ؛ إنهم لهم من الحنكة السياسية والتعامل ما يؤهلهم لتأطير أفضل.

[1] القانون العضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالأحزاب السياسية، على الموقع الإلكتروني: https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/، يوم 2021/12/10، على الساعة 14:21مساء.

**جدول رقم 16: يبين مساهمة الحزب في زيادة المعارف السياسية للمنخرطين:**

| الاحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 83 | % 88,3 |
| لا | 11 | % 11,7 |
| **المجموع** | 94 | % 100 |

**المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تُظهر نتائج الجدول أعلاه أن معظم المبحوثين يؤكدون على أن الانخراط في الأحزاب السياسية يساهم بشكل كبير في زيادة معارفهم السياسية بنسب عالية جدا قدرت بـ (88,3%)، في مقابل نسب ضئيلة ممن أجابوا بلا (11,7%).

ويمكن تفسير هذه النتائج بأن الأحزاب السياسية حقا تساهم في زيادة معارفهم السياسية، فنجد أنها تسعى إلى تدريب أعضائها، وتكوين قيادات سياسية قادرة على الخوض في العمل السياسي وتنشيط الحياة السياسية من خلال ما تقوم به من لقاءات وعقد ندوات ومحاضرات في إطار نشاطها الحزبي، كما أن الانخراط يساعد على الاختلاط والاحتكاك بالشخصيات السياسية والتاريخية كسبيل لتنمية القدرات ومعرفة الحقوق والواجبات نحو الوطن والممارسة السياسية، والسبيل للتداول على السلطة حيث إنها تتيح التعامل اليومي مع الناس وتوجيههم نحو الأفضل، كما نجد أن النشاط السياسي يعلمك اكتساب مهارات الإقناع والاطلاع على أمور كثيرة في القوانين وتيسير الشأن العام.

**جدول رقم 17: يبين السبل الكفيلة لتحقيق التغيير في المجتمع حسب رأيهم، وعمل الحزب على تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية ورأيهم في الانتخابات التي تنظم في الجزائر:**

| الاحتمالات | | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ت | % | ت | % | ت | % |
| السبل الكفيلة لتحقيق التغيير في المجتمع حسب رأيهم | المظاهرات والمسيرات | 15 | % 16,0 | 79 | %84,0 | 94 | %100 |
| | الانتخابات | 58 | % 61,7 | 36 | %38,3 | 94 | %100 |
| | الانخراط في الأحزاب السياسية | 44 | % 46,8 | 50 | %53,2 | 94 | %100 |
| | المشاركة في الجمعيات | 35 | % 37,2 | 59 | %62,8 | 94 | %100 |
| | الإضرابات | 08 | %8,5 | 86 | %91,5 | 94 | %100 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العنف والتخريب | 01 | %1,1 | 93 | %98,9 | 94 | %100 |
| | شيء آخر يذكر | 01 | %1,1 | 93 | %98,9 | 94 | %100 |
| **عمل الحزب على تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية** | تعديل الدستور | 34 | % 36,2 | 60 | %63,8 | 94 | %100 |
| | احترام حقوق الإنسان | 27 | % 28,7 | 67 | %71,3 | 94 | %100 |
| | مساءلة الحكومة ومحاربة الفساد | 38 | % 40,4 | 56 | %59,6 | 94 | %100 |
| | إشراك المواطن في تسيير الشأن العام والمحلي | 63 | % 67,0 | 31 | %33,0 | 94 | %100 |
| | آلية أخرى تذكر | 15 | % 16,0 | 79 | %84,0 | 94 | %100 |
| **رأيهم في الانتخابات التي تنظم في الجزائر** | مؤشرا على الديمقراطية | 40 | % 42,6 | 54 | %57,4 | 94 | %100 |
| | قناة للمشاركة الشعبية | 35 | %37,2 | 59 | %62,8 | 94 | %100 |
| | انتخابات مزورة | 08 | %8,5 | 86 | %91,5 | 94 | %100 |
| | أداة لإعادة إنتاج النظام السياسي | 26 | % 27,7 | 68 | %72,3 | 94 | %100 |
| | رأي آخر، أُذكره | 10 | % 10,6 | 84 | %89,4 | 94 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تُظهر النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نسبة (61,7%) أن الانتخابات هي السبيل الأول الذي يمكن من خلاله تحقيق التغيير في المجتمع، كما أبانت نسبة (46,8%) أن الانخراط في الأحزاب السياسية هي السبيل الثاني لتحقيق ذلك التغيير، وأبانت نسبة (37,2%) للمشاركة في الجمعيات كسبيل ثالث لتحقيق التغيير في المجتمع، وأقرت نسبة (16,0%) منهم أن المظاهرات والمسيرات هي سبيل التغير، في حين نسبة (8,5%) ترى أن الإضرابات هي السبيل لذلك، وأبانت نسبة (1,1%) ترى أن العنف والتخريب وأشياء أخرى هي الطريق لتحقيق التغيير في المجتمع.

كما تشير النتائج كذلك أن عمل الأحزاب السياسية على تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية من خلال إشراك المواطن في تسيير الشأن العام والمحلي بنسبة قدرت بـ (67,0%)، ونسبة (40,4%) يقوم بها من خلال مساءلة الحكومة ومحاربة الفساد، ونسبة (36,2%) بتعديل الدستور، أمّا عن نسبة (28,7%) احترام

حقوق الإنسان، وآليات أخرى كالمداخلات على مستوى البرلمان، أو المطالبة بتعديل قانون الأحزاب السياسية، الفصل بين السلطات، العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية.

وقد أبدى المبحوثون رأيهم في الانتخابات بأنها مؤشر على الديمقراطية بنسبة (42,6%)، ونسبة (37,2%) بعدّها قناة للمشاركة الشعبية، ومثلت نسبة (27,7%) من رأي المبحوثين بأنها أداة لإعادة إنتاج النظام السياسي، ونسبة (10,6%) لرأي آخر بأنها انتخابات مقبولة نسبيا، النضال والممارسة لأجل تحقيق انتخابات ديمقراطية، وجوب النظر في السلطة الوطنية للانتخابات، ونسبة ضئيلة (8,5%) عبرت بأنها انتخابات مزورة.

ويمكن تفسير هذه النتائج بأنها في السنوات الأخيرة خاصة بعد الحراك الشعبي كانت الانتخابات السبيل الذي يعبر فيه المواطن عن مطالبه واحتياجاته، وبعد النتائج التي أتت بها الانتخابات الرئاسية 2019م جعلت الجميع يشعر بنوع من الرضا ما جعلهم يدلون بأنها مؤشرا للديمقراطية رغم وجود بعض حالات التزوير وما يشوبها من نقص، فإنها تبقى الطريقة المثلى والأسلم للمشاركة السياسية ووسيلة للتدرج والانتقالية وأداة للتغيير نحو الأفضل.

**جدول رقم 18: يبين معرفة المنخرطين للنواب الممثلين لولايتهم في البرلمان، وتشـــكيلة المجلس الشعبي البلدي في البلدية التي تسكن بها، وأسماء الأحزاب الناشطة بولايتهم:**

| الاحتمالات | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % | ت | % |
| معرفة النواب الممثلين لولايتك في البرلمان | 82 | % 87,2 | 12 | %12,8 | 94 | % 100 |
| معرفة تشكيلة المجلس الشعبي البلدي في البلدية التي تسكن بتا | 75 | %79,8 | 19 | % 20,2 | 94 | %100 |
| معرفة أسماء الأحزاب الناشطة بولايتك | 82 | % 87,2 | 12 | % 12,8 | 94 | % 100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

أبانت نتائج الجدول أعلاه أن معظم المبحوثين يعرفون النّواب الممثلين لولاياتهم في البرلمان بنسبة (87,2 %)، مقابل نسبة (12,8%) فقط لا يعرفون هؤلاء النواب، أمّا عن معرفة تشكيلة المجلس الشعبي البلدي في البلدية التي يسكون بها فمثلت نسبة (79,8%) من المبحوثين أجابوا بـ (نعم)، و(20,2%) فقط

كانت إجاباتهم بـ (لا)، في حين جاءت الأغلبية الساحقة من المبحوثين يعرفون أسماء الأحزاب الناشطة بولايتهم بنسبة قدرت بـ (87,2%)، ولم تتعد نسبة الذين لا يعرفونها (12,8%).

يمكن تفسير ذلك إلى أنه راجع للاطلاع والمعرفة السياسية كونها من الأساسيات الواجب توفرها في أي منخرط أو مناضل في الأحزاب السياسية خاصة أن هذه الأخيرة هي الوسيط بين المواطن والمسؤول.

**3-1 عرض وتفريغ وتحليل نتائج البيانات الخاصة بالفرضية الأولى:**

**المحور الثالث: الثقافة السياسية والمشاركة السياسية في صنع القرار:**

**نص الفرضية الأولى:** توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم للمشاركة السياسية في صنع القرار.

**جدول رقم 19: يبين كيفية متابعة المعلومات والأخبار السياسية:**

| الاحتمالات | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % | ت | % |
| من نشاطي داخل الحزب | 53 | % **56,4** | 41 | %43,6 | 94 | %100 |
| من مواقع التواصل الاجتماعي | 50 | % 53,2 | 44 | %46,8 | 94 | %100 |
| من الكتب والمقالات | 20 | % 21,3 | 74 | %78,7 | 94 | %100 |
| من القنوات الإخبارية في التلفاز | 42 | % 44,7 | 52 | %55,3 | 94 | %100 |
| من مصدر آخر | 13 | % 13,8 | 81 | %86,2 | 94 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تشير بيانات الجدول أنّ أكثر من نصف المبحوثين يتابعون المعلومات والأخبار السياسية من خلال نشاطهم في الحزب بنسبة (56,4%)، ثم تليها نسبة متابعاتها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي التي بلغت (53,2%)، أمّا نسبة متابعة الأخبار السياسية من خلال القنوات الإخبارية في التلفاز قدرت بـ (44,7%) وهي نسبة معتبرة، في حين أنّ نسبة (21,3%) يتابعون من خلال من الكتب والمقالات، ونسبة (13,8%) منهم يتابعونها عبر مصادر أخرى النقاشات والحوار مع المختصين في المجال واللقاءات الدورية مع القيادات الحزبية للحزب والاحتكاك بالنواب والبرلمانيين.

ومنه نستنتج أن أكثر من نصف المبحوثين يتابعون المعلومات والأخبار السياسية من خلال نشاطهم في الحزب، وهذا راجع إلى أنه من خلال ما تقوم به الأحزاب من ندوات ولقاءات واجتماعات دورية تستدعي فيه مختلف الأعضاء المنخرطين في الحزب وهذا يجعلها المصدر الذي يحصّلون منه المعلومات والأخبار

السياسية، كما أن التطور المعلوماتي جعل من مواقع التواصل الاجتماعي أيضا أحد السبل التي يحصل عليها المواطن على المعلومة بكل أنواعها، والجدول التالي يدعم لنا أن الحصول على المعلومات من خلال النشاطات التي يقومون بها في الحزب.

**جدول رقم 20: يبين نشاطات المنخرطين في الحزب:**

| الاحتمالات | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % | ت | % |
| حضور اللقاءات التي ينظمها الحزب | 73 | % 77,7 | 21 | %22,3 | 94 | %100 |
| التسويق لبرنامج الحزب | 42 | % 44,7 | 52 | %55,3 | 94 | %100 |
| التبرع بالمال لصالحه | 16 | %17,0 | 78 | %83,0 | 94 | %100 |
| مهام أخرى | 06 | % 6,4 | 88 | %93,6 | 94 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تبين البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين أقروا بأنهم يقومون بحضور اللقاءات التي ينظمها الحزب بنسبة (77,7%)، ونسبة (44,7%) نشاطاهم هو التسويق للبرنامج السياسي للحزب، أما عن التبرع بالمال لصالح الحزب فقد مثلت(17,0%) من المبحوثين ونسبة ضئيلة قدرت بـ (6,4%) يقومون بمهام أخرى كتنشيط الحملات الانتخابية، العمل على توعية المواطنين ومحاولة إشراكهم في العمل الجمعوي والحزبي، تنفيذ البرامج والأعمال المتفق عليها.

وما يمكن استخلاصه هو أن قيام الأحزاب السياسية بتنشيط اللقاءات والندوات يساهم في التعريف بالحزب وتنشيط دوره في الحياة السياسية، إلا أنه نجد في غالب الأحيان بعض الأحزاب السياسية يكون ظهورها موسميا إلا في الحفلات الانتخابية، ما جعل القاعدة الشعبية ينتابها الشك السياسي تجاه نشاط الأحزاب وفعاليتها.

**جدول رقم 21: يبين الإطلاع على البرنامج السياسي لحزب غير حزبك، وصفة الإطلاع:**

| الاحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 67 | % 71,3 |
| لا | 27 | %28,7 |
| **المجموع** | 94 | % 100 |
| **إذا اطلعت عليه فهل كان ذلك لكونك؟** | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | عضوا سابقا | 04 | %5,97 |
| | من أجل التصويت عليه | 07 | %10,44 |
| | للتعرف على محتواه | 56 | %83,58 |
| | **المجموع** | 67 | % 100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن 67 من إجمالي أفراد العينة أجابوا باطلاعهم على البرنامج السياسي لغير حزبهم بنسبة (71,3%) منها 56 من المبحوثين بهدف التعرف على محتواه بنسبة (83,58%)، ومثلت 7 من المبحوثين أجابوا من أجل التصويت عليه وهو ما أبانته نسبة (10,44%)، في حين نسبة ضئيلة منهم قدرت بنسبة (5,97%) كانت إجابتهم بأنهم أعضاء سابقون فيه، بينما البقية أجابوا بعدم اطلاعهم بنسبة (27,7%) من إجمالي 94 مبحوث من المنخرطين في الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة بنسبة (100%).

بناءً على النتائج يمكن تفسير اطلاعهم على البرنامج السياسي لحزب غير حزبهم بغرض التعرف على محتواه أن للمبحوثين وعي بأهمية التنافس بين الأحزاب السياسية، كما أنه بدافع التخطيط الاستراتيجي للحزب، بحيث يجب على الأحزاب السياسية التحليل المستمر لكل ما يحدث في البيئة السياسية والاجتماعية، والتكيف مع المستجدات الحاصلة في الساحة السياسية وهذا تعزز فرص الفوز بالانتخابات وكسب ثقة الجمهور.

**جدول رقم 22: يبين أساس اختيار مرشح معين للتصويت عليه في الانتخابات:**

| الاحتمالات | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % | ت | % |
| **اسم الحزب** | 22 | % 23,4 | 72 | %76,6 | 94 | %100 |
| **القرابة (اسم المرشح)** | 11 | % 11,7 | 83 | %88,3 | 94 | %100 |
| **الانتماء السياسي للحزب** | 27 | % 28,7 | 67 | %71,3 | 94 | %100 |
| **البرنامج السياسي للحزب** | 32 | % 34,0 | 62 | %66,0 | 94 | %100 |
| **إنجازات المرشح** | 31 | % 33,0 | 63 | %67,0 | 94 | %100 |
| **كفاءة المترشح** | 51 | **% 54,3** | 43 | %45,7 | 94 | %100 |
| **اعتبارات أخرى** | 07 | % 7,4 | 87 | %92,6 | 94 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

من خلال تفحّص الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، تكّشف لنا على أن ما نسبته (54,3%) يقوم باختيار المرشح للتصويت عليه في الانتخابات على أساس كفاءة المترشح، في حين (34,0%) من المبحوثين أجابوا على أساس البرنامج السياسي للحزب، وأبانت نسبة (28,7%) الانتماء السياسي للحزب كمعيار لاختيار المترشح، تليها نسبة (23,4%) الاختيار يكون بناءً على اسم الحزب، أما الذين عبروا على أساس القرابة قدرت نسبتهم بـ (11,7%)، ونسبة (7,4%) أجابوا على أساس اعتبارات أخرى كالقدرة على أداء دوره الإصلاحي والثقة في المرشح والنزاهة.

والتّبرير الذي يمكن تقديمه هنا هو أنّ المبحوثين أصبح لديهم وعي سياسي بأهمية اختيار المرشح الذي يمثلهم في كل استحقاق انتخابي فمعيار الكفاءة يجعل إعطاء الصوت للذي يخدم مصلحة الوطن واختيار الشخص المناسب والكفء يساهم في المحافظة على السياسة العامة للبلاد وسَنِّ القوانين بشكل عادل وديمقراطي، كما أن معيار الكفاءة يساعد على رفع انشغالات مختلف الفئات إلى السلطات الحاكمة، إلاّ أنّ الممارسة الميدانية تكشف أنه بالرغم من المناداة بهذا المعيار تبقى الممارسة السياسية في الجزائر عرجاء خاصة في ظل سيطرة الأحزاب العتيدة والمقربة من السلطة وأخذها أكثر المقاعد في قبة البرلمان، والتسويق لشعار أنّ الصندوق هو الفيصل في ذلك.

**جدول رقم 23: يبين المشاركة في الانتخابات وصفة المشاركة:**

| الاحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 90 | % 95,7 |
| لا | 04 | % 4,3 |
| **المجموع** | 94 | % 100 |
| **إذا كان نعم فما هي صفة المشاركة** | | |
| كمصوت | 39 | %43,33 |
| كمرشح | 25 | %27,77 |
| كمراقب حزبي | 02 | %2,22 |
| كعضو في الحزب | 24 | %26,66 |
| **المجموع** | 90 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تُظهر البيانات المبوبة في الجدول أعلاه 90 من إجمالي أفراد العينة يشاركون في الانتخابات بنسبة (95,7%)، منها 39 بصفة مثلت بنسبة (43,33%)، تليها 25 بصفة مرشح قدرت نسبتهم (27,77%)،

ونسبة مقاربة لها كعضو في الحزب بنسبة (26,66%)، ونسبة ضئيلة جدا كمراقب حزبي، مقابل نسبة قليلة من المبحوثين أجابوا بعدم المشاركة في الانتخابات بنسبة (4,3%) من إجمالي 94 مبحوث.

مما سبق يمكن التّأكيد على أنّ الأغلبية الساحقة تشارك في الانتخابات، وهذا أمر عادي كونهم منخرطين في الأحزاب السياسية والولاء والانتماء الحزبي هو ما يدفعهم للمشاركة، ونشير في هذا السياق إلى أن هناك "دوافع لمشاركة الفرد في الانتخابات تتوقف على كم ونوعية الدوافع كالوضع الطبقي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعيش فيه والخلفية الدينية وتأثير وسائل الإعلام وطبيعة انتمائه وغيرها التي قد تؤدي إلى ارتفاع نسبة المشاركة السياسية أو الإحجام عن المشاركة".[1]

كما أن دافع الاهتمام السياسي والتنشئة السياسية تعدّ أحد الدوافع للمشاركة السياسية، فإذا كانت "التنشئة ديمقراطية تعتمد المشاركة في الحوار واتخاذ القرار فإن الفرد يصبح أكثر استعداد للمشاركة من الفرد الذي يخضع لتنشئة قهرية وسلطوية"[2].

**جدول رقم 24: يبين المشاركة في تنظيم وتنشيط الحملات الانتخابية للحزب والدافع وراء ذلك:**

| الاحتمالات | | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ت | % | ت | % | ت | % |
| **المشاركة في تنظيم وتنشيط الحملات الانتخابية للحزب** | | 81 | **% 86,2** | 13 | % 13,8 | 94 | % 100 |
| **إذا كان نعم ما هو الدافع وراء ذلك؟** | لقناعتك بنزاهة المرشحين الذين تساندهم | 35 | %43,20 | 46 | %56,79 | 81 | % 100 |
| | لأنك تنتمي لهذا الحزب | 45 | **%55,55** | 36 | %44,44 | 81 | % 100 |
| | لأن تشجيع الكفاءات واجب وطني | 32 | %39,50 | 49 | %60,49 | 81 | % 100 |
| | لأن رئيس أو أحد أعضاء الحزب قريب لك أو من معارفك | 09 | %11,11 | 72 | %88,88 | 81 | % 100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

[1] عواطف علي خريسان، **دوافع المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية للعام 2010**، دراسة ميدانية لعينة من طلبة الجامعة المستنصرية، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 10، ص 317، متوفرة على الموقع الإلكتروني:https://abu.edu.iq/research/articles/13256 ، يوم 2021/12/23، على الساعة 17:59 مساء.

[2] **المرجع نفسه**، ص 317.

توضح البيانات الواردة في الجدول أعلاه أنّ الأغلبية الساحقة من المبحوثين يشاركون في تنظيم وتنشيط الحملات الانتخابية بنسبة (86,2%)، وكانت نسبة (55,55%) دافعهم وراء المشاركة هو انتماؤهم للحزب، ومثلت نسبة (43,20%) من المبحوثين لقناعتهم بنزاهة المرشحين الذين يساندهم، في حين أبانت نسبة (39,50%) بدافع تشجيع الكفاءات كواجب وطني، تليها نسبة قليلة من المبحوثين دافعهم هو أنّ رئيس أو أحد أعضاء الحزب قريب له أو من معارفه مثلوا نسبة (11,11%) من إجمالي 94 مبحوث.

تفسيرا للنتائج نجد أن معظم أفراد العينة يشاركون في تنشيط الحملات الانتخابية بدافع الانتماء الحزبي، وهو ما يساعد على التعريف بالبرنامج السياسي للحزب وتقديم المترشحين للقاعدة الشعبية، ومحاولة استقطاب أكثر للمساندة الشعبية من خلال اللقاءات والتجمعات مع المواطنين مما يعزز حظوظ الحزب في كسب التأييد الشعبي، وبهذا تشكل أحد المنافذ للمشاركة السياسية الفعلية.

**جدول رقم 25: يبين الميل للترشح في الانتخابات:**

| الاحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 59 | % 62,8 |
| لا | 35 | % 37,2 |
| **المجموع** | 94 | % 100 |
| **إذا كانت الإجابة بنعم فأي نوع من الانتخابات ترشحت فيها أو ترغب بالترشح فيها مستقبلا** | | |
| الانتخابات الرئاسية | 02 | %3,38 |
| الانتخابات التشريعية | 22 | %37,28 |
| الانتخابات المحلية | 31 | %52,54 |
| الانتخابات التشريعية والمحلية | 04 | % 6,77 |
| **المجموع** | 59 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تبرز البيانات الواردة في الجدول أعلاه أنّ أكثر من نصف المبحوثين المقدر عددهم 59 أظهروا ميلهم للترشح في الانتخابات بنسبة (62,8%)، منها 31 مبحوثا يرغب في الترشح للانتخابات المحلية (الولائية، البلدية) بنسبة (52,54%)، في حين أبانت 22 منهم أجابوا بالميل للترشح في الانتخابات التشريعية بنسبة (37,28%)، ونسبة قليلة منهم أبدوا الرغبة في الترشح للانتخابات التشريعية والمحلية معا مثلت نسبتهم (6,77%)، ونسبة (3,38%) بالنسبة للترشح في الانتخابات التشريعية، بالموازاة مع هذا كانت نسبة الذين لم يظهروا ميلا للترشح في الانتخابات قدرت نسبتهم (37,2%) مبررين ذلك أنه هناك

من هو أكفأ منهم في تحمل المسؤولية، وعدم اكتسابهم لرصيد كاف من المعرفة السياسية، وترك المجال للكفاءات الشبانية.

ووفقا لهذه النتائج يتبين لنا أنّ أغلبية المبحوثين لديهم رغبة في الترشح للانتخابات خاصة المحلية منها، وهذا يبرز لنا أن النضال السياسي للمنخرطين والرغبة في المشاركة السياسية الفعلية يدفعهم إلى اكتساب رصيد من المعرفة السياسية والخبرة للأجل الترشح.

**جدول رقم 26: يبين مناقشة المواضيع والبرامج داخل الحزب المرتبطة بالاجتماعات مع ممثلي المواطنين في البلدية:**

| الاحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| تناقش معهم | 74 | % 78,7 |
| تستمع فقط دون التدخل بالنقاش | 16 | % 17,0 |
| أنسحب لعدم كفاية معلوماتي | 04 | % 4,3 |
| **المجموع** | 94 | % 100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أنّ الأغلبية الساحقة من المبحوثين يقومون بمناقشة المواضيع والبرامج داخل الحزب المتعلقة بالاجتماعات مع ممثلي المواطنين في البلدية بنسبة قدرت بـ (78,7%)، ونسبة (17,0%) ممن أجابوا بأنهم يكتفون بالاستماع دون التدخل في النقاش، في حين نسبة ضئيلة جدا قدرت بـ (4,3%) تنسحب لعدم كفاية معلوماتها، وهو ما تؤكده نتائج الجدول الذي يليه.

**جدول رقم 27: يبين مشاركة رؤساء الأحزاب السياسية الأعضاء في صناعة القرار:**

| الاحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 65 | % 69,1 |
| لا | 29 | % 30,9 |
| **المجموع** | 94 | % 100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تُوضّح البيانات الظاهرة في الجدول أعلاه نسبة (69,1%) من المبحوثين يرون أنّ رؤساء الأحزاب يشاركونهم كأعضاء في صناعة القرار، وما نسبته (30,9%) من المبحوثين أجابوا بعدم مشاركتهم كأعضاء

في صناعة القرار، وقد كان تبرير ذلك بسبب العظمة وحب السلطة، وعدم السماع للقاعدة ورفض آرائهم نتيجة نقص الثقافة الديمقراطية والثقافة المشاركة في صناعة القرارات، وقلة الاجتماعات مع المناضلين.

بناءً على ما سبق؛ نستنتج أنّ المشاركة هي أحد الأسس لتفعيل العمل الديمقراطي والمشاركة السياسية وتحقيق مبدأ التداول على السلطة، وأنّ غياب المشاركة راجع لعدم الثقة بين الأعضاء، وضعف التواصل بينهم، كما أنه كثيرا ما نجد أن القرارات تكون مركزية لا تشاورية مما يسهم في إبعاد الأعضاء عن صناعة القرار، بالإضافة إلى عدم التفريق بين ما هو خاص وما هو عام، بحيث إن تمت المشاورة فتكون على مستوى القرارات المصيرية، بالإضافة إلى وجود تكتلات داخلية حتى داخل الحزب الواحد التي تحول دون المشاركة الفعالة لكل الأعضاء.

### 1-4 عرض وتفريغ وتحليل نتائج البيانات الخاصة بالفرضية الثانية:

**المحور الرابع: الثقافة السياسية وأبعاد المساءلة والشفافية:**

- **نصّ الفرضية الثانية:** توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم لمبدأ المساءلة والشفافية.

**جدول رقم 28: يبين مساهمة الحزب في تجسيد آرائه ومشاريعه على مستوى البلدية:**

| الاحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| النقاش والحوار مع المواطن البسيط | 08 | % 8,5 |
| المشاركة في الانتخابات المحلية | 17 | **% 18,1** |
| عقد ندوات وتجمعات لتأطير المنخرطين | 10 | % 10,6 |
| التواصل مع المواطن والمصالح البلدية لنقل انشغالاته | 08 | % 8,5 |
| التفاعل الجواري بين المواطن والبلدية | 03 | % 3,2 |
| المشاركة في المجالس البلدية والمشاريع التنموية المحلية | 08 | % 8,5 |
| النشاط الجمعي | 04 | % 4,3 |
| التوعية والتحسيس بأهمية التشاور والتشاركية | 06 | % 6,4 |
| لا توجد إجابة | 30 | **% 31,9** |
| **المجموع** | 94 | % 100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تشير الأرقام الواردة في الجدول أنّ نسبة (31,9%) من المبحوثين لم يجيبوا عن هذا السؤال حيث نفوا وجود مساهمة الحزب في تجسيد آرائه ومشاريعه على مستوى البلدية، وهنا يمكن تبريره بغياب الفجوة

والتواصل بين المجلس الشعبي البلدي والأحزاب السياسية خاصة إذا لم يكن الحزب حائزا على الأغلبية المقاعد في المجالس المنتخبة محليا، بالإضافة إلى غياب ثقافة المشاركة في هذه المجالس، وإذا تمت ستكون في أمور سطحية دون المشاركة في مشاريع التنمية المحلية التي تخدم المواطن، كما أبانت نسبة(18,1%) أن هذه المساهمة تكون في إطار المشاركة في الانتخابات المحلية، وعبرت نسبة عقد ندوات وتجمعات لتأطير المنخرطين بـ (10,6%)، في حين ترى نسبة قليلة قدرت بـ (8,5%) وهي متساوية تكون من خلال النقاش والحوار مع المواطن البسيط، والتواصل مع المواطن والمصالح البلدية لنقل انشغالاته، المشاركة في المجالس البلدية والمشاريع التنموية المحلية، ويقر(6,4%) فقط أنّ المساهمة تكون بالتوعية والتحسيس بأهمية التشاور والتشاركية، وأظهرت نسبة (4,3%) للنشاط الجمعوي، وأجاب (3,2%) أنّ المساهمة تكون من خلال التفاعل الجواري بين المواطن والبلدية.

ويمكن تفسير هذه الحقائق بأن العلاقة الترابطية بين المواطن والحزب والبلدية تكاد تكون ضعيفة، حيث إنها الأطراف التي تبدأ منها التنمية المحلية إلا أنها لا تتشارك في تحقيق ذلك.

**جدول رقم 29: يبين إتاحة الأحزاب الفرص للتعرف على معظم المشاريع الاقتصادية التي تقبل عليها البلدية:**

| الاحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| بتقاسم السلطة داخل الحزب | 25 | % 26,6 |
| بتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي | 67 | **% 71,3** |
| بآلية أخرى | 02 | % 2,1 |
| **المجموع** | 94 | % 100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

يتضح من الأرقام البارزة في الجدول أعلاه أنّ معظم المبحوثين أجابوا بنسبة (71,3%) بأن الأحزاب السياسية يعطونهم فرصة التعرف على المشاريع الاقتصادية التي تقبل عليها البلدية من خلال تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي، في حين نسبة (26,6%) تكون الإتاحة لهم الفرصة من خلال تقاسم السلطة داخل الحزب، ونسبة ضئيلة جدا قدرت بـ (2,1%) اقترحوا آليات أخرى كأن يكون فقط بين الأعضاء المجلس المنتخبين دون إشراك الحزب، كما أنّ القرارات تكون سيادية فوقية.

ونستنتج مما سبق أنّ الأحزاب السياسية تعطي فرصة لمعرفة المشاريع الاقتصادية التي تقوم بها البلدية في المجلس الشعبي البلدي، حيث إنه رغم توفر ذلك تبقى يحكمها إذا كان الحزب حاصلا على

الأغلبية في المجالس المنتخبة تتوفر له تلك الفرص، لكن في حالة عدم وجود ممثلين له في المجالس المنتخبة يؤثر ذلك على التواصل بين المواطن والحزب.

**جدول رقم 30: يبين الوسائط التي يستعملها الحزب المنخرط فيه لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية:**

| التكرارات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| مواقع التواصل الاجتماعي | 47 | **% 50,0** |
| الاجتماعات والندوات واللقاءات والخرجات الميدانية | 25 | % 26,6 |
| الإعلانات واللوحات الإشهارية والنشرات | 09 | % 9,6 |
| القنوات الإعلامية | 05 | % 5,3 |
| لجان داخل الحزب | 05 | % 5,3 |
| لا توجد إجابة | 03 | % 3,2 |
| **المجموع** | 94 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

من خلال تفحص الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، والتي كشفت عن إجابات المبحوثين يتّضح أنّ نسبة (50,0 %) يستخدم الحزب مواقع التواصل الاجتماعي لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية، ومثلت نسبة (26,6%) الاجتماعات والندوات واللقاءات والخرجات الميدانية، والإعلانات واللوحات الإشهارية والنشرات بنسبة (9,6%)، تليها نسبة (5,3%) لوسائط القنوات الإعلامية ولجان داخل الحزب، ثم فئة قليلة أجابت بعدم وجود هذه الوسائط بنسبة(3,2%).

تأسيسا على ما تقدّم، تبيّن أنّ نصف المبحوثين أجابوا أنّ الأحزاب السياسية تستند في نشر البيانات والمعلومات على مواقع التواصل الاجتماعي، وهنا نجد أن حركة البناء الوطني لديها موقع ومكتب على مستوى البلدية تهتم به بنشر المعلومات وكل ما يتعلق بهذه الحركة، وهو ما أدلت به إحدى القيادات الحزبية عند إجراء مقابلة معها، وما يمكن قراءته أيضا من هذه النتائج أن الأحزاب السياسية تسعى للوصول إلى أقصى مساندة شعبية وهذا باستخدامها مختلف الوسائط للأجل المشاركة السياسية وتفعيل الحياة السياسية، خاصة وأن وسائط الإعلام الجديدة أثبت دورها في إيصال الرأي السياسي والتعبير عن التوجهات والسلوكيات السياسية، وهو ما توضحه نتائج الجدول الخاص باستخدام الوسائل الإلكترونية بهدف التعبير عن الرأي السياسي.

**جدول رقم 31: يبين أنّ الحراك الشعبي ساعد على إعطاء أهمية لدور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية:**

| الاحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| نعم | 57 | % 60,6 |
| لا | 37 | % 39,4 |
| **المجموع** | 94 | % 100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تظهر الأرقام المبوبة في الجدول أعلاه أنّ أكثر من نصف المبحوثين أجابوا بأن الحراك الشعبي ساعد على إعطاء دور مهمّ للأحزاب في الحياة السياسية بنسبة (60,6%)، مبررين ذلك بنقص نسبة التزوير وتعديل الدستور وإشراك الشباب في العمل السياسي، وإضعافه للنظام المسيطر، والتيقّن بأن الحراك الشعبي بلا أحزاب هو دون جدوى، وإعادة هيكلة الأحزاب، نشر الوعي السياسي وكشف الحقائق، والقضاء على الفساد في الأحزاب السياسية، إنشاء السلطة الوطنية للانتخابات، ضمن آليات الممارسة الشفافة والعادلة للحياة السياسية ونظمها في مخرجات الدستور، تلبيته لمطالب الشعب، وتشجعيه للتعبير عن الحقوق، منع العهدة الخامسة، محاكمة الفاسدين في الدولة، في حين نسبة (39,4%) من المبحوثين أجابوا بأن الحراك الشعبي لم يساعد في إعطاء دور للأحزاب السياسية، وقد كان ذلك في طابع هزلي لم يأخذ بعين الاعتبار المطالب بجدية وحاد عن مساره الأولي.

نستنتج مما سبق؛ أنّ الحراك الشعبي قد ساهم بالفعل في تغيير مجرى الحياة السياسية من خلال فتح المجال وإعطاء تكافؤ الفرص أمام جميع الأحزاب السياسية، وهذا من خلال تنظيم انتخابات شفافة من طرف هيئة بعيدة عن الإدارة هي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وإلغاء العهدة الخامسة، وإلقاء القبض على ناهبي الأموال والفاسدين، وأبان ضرورة التبني الهرمي لانشغالات المواطنين وإعطاء اعتبار لتأثير القاعدة الشعبية، وإقبالها على العمل السياسي، وساعد على تأطير جيل جديد شغوف بالمجال السياسي دون مصلحة شخصية، كما كشف أنّ من أسباب الأزمة هو وصول أحزاب للسلطة بطرق غير شرعية غير مساهمة في تطوير والرقي بالحياة السياسية للأحسن، لكن في الآونة الأخيرة تغيرت ملامحه الأساسية ومطالبه بحيث أصبح جهوي وسرقته بعض الأطراف التي تريد تشويه صورته واستغلاله لمصالح خاصة، وانتفاء صفة الشعبية منه.

**جدول رقم 32: يبين السبل المطبقة لتعزيز الشفافية والآليات التي يكرسها الحزب لتعزيز الشفافية والمساءلة**

| الاحتمالات | | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ت | % | ت | % | ت | % |
| السبل المطبقة في الحزب لتعزيز الشفافية | الدورات التدريبية | 56 | % 59,6 | 38 | %40,4 | 94 | %100 |
| | الكتيبات والنشرات | 19 | % 20,2 | 75 | %79,8 | 94 | %100 |
| | الإعلام والتحسيس | 56 | % 59,6 | 38 | %40,4 | 94 | %100 |
| | تفعيل دور المدارس والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني | 24 | % 25,5 | 70 | %74,5 | 94 | %100 |
| | تفعيل مبدأ الكفاءة والجدارة في اختيار القادة داخل الحزب | 32 | % 34,0 | 62 | %66,0 | 94 | %100 |
| | العمل على غرس قيم وأخلاقيات المهنة والرقابة الذاتية داخل الحزب | 42 | % 44,7 | 52 | %55,3 | 94 | %100 |
| | سبيل آخر؛ أُذكره | 06 | % 6,4 | 88 | %93,6 | 94 | %100 |
| الآليات المكرسة في الحزب لتعزيز المساءلة والشفافية | التزويد بالبيانات والمعلومات عن السياسات وإجراءات العمل داخل الحزب | 40 | % 42,6 | 54 | %57,4 | 94 | %100 |
| | تزويد مختلف أعضاء الحزب وإعلامهم بحقوقهم وواجباتهم داخل الحزب | 33 | % 35,1 | 61 | %64,9 | 94 | %100 |
| | نشر الوعي بأهمية المساءلة للحد من انتشار الفساد | 49 | % 52,1 | 45 | %47,9 | 94 | %100 |
| | آلية أخرى؛ تُذكر | 07 | 7,4 | 87 | %92,6 | 94 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

يتضح من الأرقام الظاهرة في الجدول أعلاه أنّ أكثر من نصف المبحوثين أجابوا بنسبة (59,6%) أنّ السبيل المطبق في الحزب لتعزيز الشفافية هو الدورات التدريبية والإعلام والتحسيس، وتكشف نسبة

(44,7%) من خلال العمل على غرس قيم أخلاقيات المهنة والرقابة الذاتية داخل الحزب، ومثلت نسبة (34,0 %) تفعيل مبدأ الكفاءة والجدارة في اختيار القادة داخل الحزب، وما نسبته (25,5%) تفعيل دور المدارس والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، والكتيبات والنشرات بنسبة (20,2%)، ونسبة قليلة قدرت بـ (6,4%) اقترحوا سبل أخرى غير هذه كالشورى، وتمكين المواطنين من إعطاء رأيهم تقديم آراء واقتراحات التصويت على القرارات برفع الأيادي خلال لقاءات مباشرة، واللقاءات الجوارية خلال الحملات الانتخابية وتفعيل دور المؤسسات واستقلاليتها، ومنهم من نفى توفر الشفافية أصلا في القرارات الميدانية.

أمّا بالنسبة للآليات التي يكرسها الحزب لتعزيز المساءلة فقد كانت لآلية نشر الوعي بأهمية المساءلة للحد من انتشار الفساد بنسبة مقدرة بـ (52,1%)، ومثلت نسبة قريبة منها (42,6%) أكدوا على التزويد بالبيانات والمعلومات عن السياسات، وإجراءات العمل بها داخل الحزب لأجل تعزيز الشفافية، وأبانت نسبة (35,1%) من المبحوثين عن تزويد مختلف أعضاء الحزب وإعلامهم بحقوقهم وواجباتهم داخل الحزب، كما عبّرت (7,4%) من المبحوثين عن آليات أخرى لتعزيز المساءلة عن طريق المجالس الدستورية، وهناك من صرّح بعدم وجود مساءلة أصلا داخل الأحزاب إلاّ في القرارات المصيرية، وإعادة خلق تنظيم للوصول للقمة.

بناءً على ما سبق؛ نجد أنّ أكثر من نصف المبحوثين عبّروا على أنّ السبل والآليات التي تؤدي لتعزيز الشفافية والمساءلة هي الإعلام والتحسيس ونشر الوعي بأهمية هذه الآليات لمحاربة الفساد، وهنا يمكن أن نبرّر أنّ إدراك كافة المبحوثين لأهمية هذه المعايير، والتي تمنح للمواطن المصداقية في الأحزاب السياسية وكسب الثقة مما يسهم في تحسين أدائها، فالشفافية هي حلقة الوصل بين المواطنين والمسؤولين سواء في الأحزاب السياسية أو في مختلف مؤسسات الدولة، وبالنسبة للمساءلة فنجد أنها بتوفير المعلومات والبيانات تساهم بشكل كبير في جعل المسؤول معرّضا للمحاكمة في حال مخالفته للقوانين المعمول بها، وبتوفر الآليتين معا الشفافية والمساءلة يمكن أن نحقق أحد أهم أهداف الحوكمة الراشدة وتحقيق ديمقراطية تشاركية، كما أنّ الوضوح في أداء المهام ومنح حقّ التقييم والمشاركة في التقييم يساهم في تعزيز الشفافية وحق المساءلة، أمّا عن الفئة التي عبرت بانعدام تطبيق سبل وآليات الشفافية والمساءلة فيمكن إرجاع ذلك إلى لنقص الوعي لدى المواطن من جهة في فهم هذه الآليات وتطبيقها، ومن جهة أخرى إلى أنها في الغالب غير مجسدة ما يظهر الخلل الوظيفي الموجود في العلاقة بين الحاكم والمحكوم وغياب الثقة المتبادلة بينهم، وضعف التواصل، وعدم فهم حق المواطن في التزود بالبيانات والمعلومات حول مختلف المشاريع والمخططات التي يقوم بها الحزب أو حتى على مستوى التنمية المحلية، والاعتماد على النزاهة جعل

المسؤولين ينكرون هذا الحق المكفول قانونيا للمواطن جعلهم يعبرون عن رفضهم لهؤلاء المسؤولين وفقدان الثقة فيهم.

ولهذا ففي ظل تلك المعوقات والفجوة الموجودة بين المواطن والمسؤول يحول دون تجسيد فعّال لهذه الآليات وإن توفرت ستكون سطحية وتطبّق في الضرورات القصوى إذا كان هناك تأثير واعي للقاعدة الشعبية.

**1-5 عرض وتفريغ وتحليل نتائج البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة:**

**المحور الخامس: الثقافة السياسية ومبدأ إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي:**

-**نصّ الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم لمبدأ إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي.

**جدول رقم 33: يبين استعمال مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن الآراء السياسية والوسائل الإلكترونية التي يرونها أكثر فعالية في إيصال رأيهم السياسي:**

| الاحتمالات | | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ت | % | ت | % | ت | % |
| استعمال مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائك السياسية | | 78 | % 83,0 | 16 | %7,0 | 94 | %100 |
| الوسائل الإلكترونية التي يرونها أكثر فعالية في إيصال رأيهم السياسي | الفايسبوك | 85 | % 90,4 | 9 | %9,6 | 94 | %100 |
| | تويتر | 20 | % 21,3 | 74 | %78,7 | 94 | %100 |
| | الانستغرام | 17 | % 18,1 | 77 | %81,9 | 94 | %100 |
| | اليوتيوب | 17 | % 18,1 | 77 | %81,9 | 94 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

من خلال تصفّح الأرقام الواردة في الجدول أعلاه يظهر لنا أن الأغلبية الساحقة من المبحوثين يستعملون مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائهم السياسية بنسبة عالية جدا قدرت بـ (83,0%)، مقابل مثلت (7,0%) وهي نسبة ضئيلة من المبحوثين لا يستعملون هذه المواقع للإدلاء بآرائهم السياسية، وقد كانت الوسيلة الإلكترونية الأكثر فعالية في إيصال رأيهم السياسي هي موقع الفايسبوك بنسبة عالية جدا قدرت بـ (90,4%)، يليها استعمال موقع (توتير) بنسبة قليلة (21,3%)، في حين تساوت نسبة الانستغرام واليوتيوب (18,1%).

ممّا سبق؛ يمكن القول بأنّ للوسائل الإلكترونية فاعلية ودورا في التعبير عن الآراء السياسية وإيصالها خاصة الفايسبوك كأحد مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر رواجا واستخداما من طرف مختلف الفئات، وهذا ما شهدناه في فترة الحراك الشعبي الجزائري عام 2019م، حيث ساهم في التغيير السياسي، وهو ما ستؤكده نتائج تحليل المحتوى لصفحات الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة، كما أنّ تفسير استخدام الأفراد لهذه المواقع راجع إلى أنهم عادة ما يلجؤون للتعبير عن حاجيتهم عن طريق وسائل الإعلام، وهذا وفقا لنظرية الاستخدامات والإشباعات التي ترى أنّ "وسائل الإعلام تشكل موردا لتلبية احتياجات الجمهور المختلفة"، حيث يقوم هذا المدخل على فكرة مؤدّاها "أنّ حاجات الفرد المرتبطة بوسائل الاتصال، والتي تنشأ في ظل بيئة اجتماعية ونفسية معينة تخلق لدى الفرد دوافع التعرض لوسائل الاتصال، فضلا عن مصادر أخرى غير وسائل الاتصال"[1].

كما نجد دراسة (رأفت مهند عبد الرزاق) أثبت في ذات السياق "إسهام مواقع التواصل الاجتماعي فايسبوك وتويتر ويوتيوب في تشكيل الاتجاهات السياسية وفي التأثير على السلوكيات والفكر السياسي لدى الشباب الجامعي لطلاب جامعات الموصل والأنبار وتكريت بدلالة متوسط حسابي (3,79) ونسبة مئوية بلغت (75,89%)".[2]

**جدول رقم 34: يبيّن المشـاركة في لجان الحي للبلدية، وزيادة المعارف السـياسـية لديك كمنخرط تساعدك في التأثير على المبادرة الشعبية:**

| الاحتمالات | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % | ت | % |
| **المشاركة في لجان الحي في بلديتك** | 43 | % 45,7 | 51 | %54,3 | 94 | %100 |
| **زيادة المعارف السياسية لديك كمنخرط تساعدك في التأثير على المبادرة الشعبية** | 73 | %77,7 | 21 | %22,3 | 94 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تُظهر الأرقام الواردة في الجدول أعلاه ما يلي: أنّ أكثر من نصف المبحوثين أجابوا بعدم المشاركة في لجان الأحياء الخاصة ببلديتهم وقد بلغت نسبتهم (54,3%)، في حين لم تتجاوز نسبة الذين شاركوا

[1] مصطفى علي سيد عبد النبي، **الاتجاهات الحديثة لنظرية الاستخدامات والإشباعات**، المجلة المصرية للدراسات المتخصصة، العدد 23 يوليو 2019، ص 41.

[2] رأفت مهند عبد الرزاق، **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي، دراسة ميدانية لحالة الحراك الشعبي في العراق على عينة من طلبة الجامعات كل من الموصل والانبار وتكريت للفترة من1/3/ 2013 لغاية1/ 6/ 2013**، رسالة ماجستير في الإعلام قسم الصحافة والإعلام، كلية الآداب والعلوم، جامعة البتراء الاردنية، 2013، ص 213.

في هذه اللجان سوى (45,7%)، وقد كانت إجابتهم بالمهام التي تقوم بها هذه اللجان في الحي هي: القيام بالتواصل مع المواطنين وطرح انشغالات ومشاكل سكان الحي للمسؤول ومع الهيئات البلدية والمساعدة في تقديم الحلول، ومحاولة حلها وإشراكهم في التظاهرات الوطنية والمحلية، القيام بالتوعية السياسية، والتوعية والمساهمة في تحسين الوضع، المساهمة في الأعمال التطوعية، التشاور، إيصال انشغالات وتطلعات الشباب، تقديم خدمات للحي كتنظيف الحي وحسن الجوار والتربية، تشجيع سكان الحي على العمل الصالح، وتحسيس المواطن بأهمية النظافة والتكفل بالحالات الاجتماعية الخاصة كالمرض والعوز.

كما أبانت الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه أنّ نسبة عالية من المبحوثين قدرت بـ (77,7%) أجابوا أن زيادة المعارف السياسية كمنخرطين تساهم في التأثير على المبادرة الشعبية مبررين ذلك من خلال الخبرات المكتسبة، والتوعية والتحسيس بأهمية خدمة الصالح العام، الاحتكاك والحوارات بتقديم المعلومات للمواطنين، وتحفيزهم على المساهمة في التنمية، كما أن امتلاك الوعي والشعور بالمسؤولية يساعد في تقديم الأفضل للوطن، والعمل على إقناع المواطن بأهمية المشاركة السياسية بهدف تقليل التجاذب والأنانية مما يساعد على حلحلة الكثير من المشاكل وكسب ثقة المواطن، التفاعل مع الشعب نتيجة الإحاطة المعرفية بشؤون المجتمع والفعل السياسي.

ويمكن تبرير الإجابات إلى غياب ثقافة العمل الجواري لدى المواطن والمسؤول على حد سواء كأحد المبادئ والآليات التي تقوم عليها الديمقراطية التشاركية، خاصّة وأن: "هذه اللجان هدفها إثراء النسيج الجمعياتي والمساهمة في تحسين نوعية الحياة في الأحياء السكنية وتحسيس المواطن بدوره المدني وإرساء قيم اجتماعية متطورة وتثمين العمل التطوعي وتوظيفه لخدمة التنمية"[1]، كما أنّ الممارسة الفعلية لهذه اللجان أظهرت ضعفها بحيث أثبتت مشكلة المقر والتمويل وضعف الحسّ المدني من المعوقات التي تحول دون تفعيل هذه اللجان، فـ "لجنة الحي التي لا يستوفي ملفها كل الشروط فهي لن تحصل لا على اعتماد ولا على تمويل، ليشكل هذا الأخير عقبة في وجه نشاط هذه اللجان التي تعتمد فقط على اشتراكات أعضائها من أجل بقائها وهذا حال كل لجان الأحياء التي ما تزال تنشط بدافع التطوع والرغبة في تقديم خدمة ذات منفعة عامة من أجل العيش معا في بيئة تتوفر فيها شروط الحياة اللازمة لراحة المواطنين".[2]

[1] منى كريفي، **مرجع سابق**، على الموقع الإلكتروني: http://www.csds-center.com/article/%D8%A7، اطلع عليه يوم: 2019/02/20، على الساعة:09:12 صباحا.

[2] مليكة سايل، **دور لجان الأحياء في تكريس الحكامة المحلية في الجزائر بين الخطاب والممارسة**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 6 فيفري 2015، ص 148.

**جدول رقم 35: يبين الأساليب المستخدمة لتشجيع المواطنين على المشاركة الانتخابية في المجلس الشعبي البلدي:**

| الاحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| التوعية والتحسيس بأهمية المشاركة في الانتخابات لإصلاح المجتمع. | 12 | **% 12,8** |
| العمل الجواري والتشاركية. | 04 | %4,3 |
| عرض البرنامج الانتخابي للحزب. | 07 | % 7,4 |
| إقناع المواطنين بكفاءة مرشحي الحزب ونزاهتهم. | 08 | % 8,5 |
| الإنصات لمشاكل المواطن وفَهم احتياجاتهم. | 08 | % 8,5 |
| استخدام الأساليب الديمقراطية والمشاورة والتشجيع على المشاركة. | 10 | % 10,6 |
| التشجيع على الانخراط من خلال الحملات الانتخابية. | 04 | % 4,3 |
| لا توجد إجابة. | 41 | **% 43,6** |
| **المجموع** | 94 | % 100,0 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

يتبين من الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أنّ نسبة عالية من المبحوثين لم يجيبوا على الأساليب المستخدمة لتشجيع المواطنين على المشاركة الانتخابية في المجلس الشعبي البلدي بنسبة (43,6%)، في حين كانت نسبة من أجابوا من المبحوثين: تكون الأساليب فقط من خلال التوعية والتحسيس بأهمية المشاركة في الانتخابات لإصلاح المجتمع (12,8%)، تليها نسبة (10,6%) لاستخدام الأساليب الديمقراطية والمشاورة والتشجيع على المشاركة، كما أبانت نسبة متساوية قدرت بـ (8,5%) استعمال أسلوبي إقناع المواطنين بكفاءة مرشحي الحزب ونزاهتهم، والإنصات لمشاكل المواطن وفَهم احتياجاتهم، وعبّرت (7,4%) من إجابات المبحوثين على عرض البرنامج الانتخابي للحزب لتشجيعهم على المشاركة الانتخابية في المجلس الشعبي البلدي، ومثل أسلوبي العمل الجواري والتشاركية، التشجيع على الانخراط من خلال الحملات الانتخابية نسبة (4,3%).

ويمكن تبرير هذه النتائج إلى وجود ضعف في الترابط والثقة بين المواطن والأعضاء ويأس المواطنين من التغيير السياسي، كما أنّ ضعف المشاركة ربما يرجع إلى عدم قناعة الأفراد بهذه المشاركة مما يؤدي إلى العزوف عنها، والمركزية في تسيير الشؤون المحلية والإدارية جعلت من هذه المشاركة ضعيفة إن لم نقل منعدمة، فعلى الرغم من الإصلاحات التي نادت بضرورة تقريب الإدارة من المواطن البسيط واستشارته،

فإنّنا نجد **المادة 11** من قانون البلدية تستلزم "إعلام المواطنين وإشراكهم في التسيير الجواري حول أولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية"[1] على مستوى بلديته لكن تبقى عملية التجسيد مغيبة.

وفي ذات السياق ولتحقيق الديمقراطية المحلية نصت **المادة 12** من قانون البلدية على "ضرورة أن يحرص المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم لتحفيز المواطنين على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم"[2].

وعلى ضرورة التقرب من المواطنين وإشراكهم في حياة البلدية قصد تسوية مشاكلهم وإثراء المواضيع التي تهمهم، بما في ذلك مشاريع التنمية وصرف الأموال، من خلال دعوة ممثلي المجتمع المدني والنقابات المهنية وغيرها من الهيئات المعنية إلى حضور دورة خاصة، تعقد مرة واحدة في السنة وتقنّن توصياتها في شكل محضر نهاية كل اجتماع يتم استعمالها كورقة طريق للسياسة التي ستنتهجها البلدية في تسيير ميزانيتها[3].

**جدول رقم 36: يبين كيفية تطبيق التشاور والحوار بين الحزب والمواطنين وإقناع المواطن بأهميته في صنع القرار:**

| الاحتمالات | | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ت | % | ت | % | ت | % |
| **كيفية تطبيق التشاور والحوار بين الحزب والمواطنين** | تنشيط لقاءات دورية داخل الحزب | 72 | % 76,6 | 22 | %23,4 | 94 | %100 |
| | حضور ندوات تكوينية لمدربين خارج الحزب | 17 | % 18,1 | 77 | %81,9 | 94 | %100 |
| | المشاركة في المتابعة والتخطيط للمشاريع المنجزة محليا | 29 | % 30,9 | 65 | %69,1 | 94 | %100 |
| | بطريقة أخرى | 02 | % 2,1 | 92 | %97,9 | 94 | %100 |

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **قانون 11- 10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو 2011**، يتعلق بالبلدية، العدد 37، السنة الثامنة والأربعون في 3 يوليو 2001، ص 8.

[2] **المرجع نفسه**، ص 8.

[3] سمير بوعيسى، **مشاكل المجالس المنتخبة في الجزائر وأسباب انسداداها**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5 أكتوبر 2014، جامعة الجزائر 3، ص 33.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **كيفية تطبيق التشاور والحوار داخل الحزب لإقناع المواطن بأهميته في صنع القرار** | المحافظة على استقرار الدولة والمحافظة على الأمن | 37 | % 39,4 | 57 | %60,6 | 94 | %100 |
| | نقل انشغالات المواطنين إلى السلطات المركزية | 37 | % 39,4 | 57 | %60,6 | 94 | %100 |
| | التكفل بمشاكل المواطنين وانشغالاتهم | 57 | % 60,6 | 37 | %39,4 | 94 | %100 |
| | طريقة أخرى، تُذكر | 02 | %2,1 | 92 | %97,9 | 94 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تُظهر الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أنّ تطبيق الحوار والتشاور بين الحزب والمواطنين من خلال تنشيط لقاءات دورية داخل الحزب بنسبة (76,6%)، وأقرت نسبة (30,9%) من المبحوثين أنها تتم بالمشاركة في المتابعة والتخطيط للمشاريع المنجزة محليا، وتليها نسبة (18,1%) تكون بحضور الندوات التكوينية لمدربين خارج الحزب، وأظهرت نسبة قليلة من المبحوثين أجابوا بطرق أخرى كالاستماع لانشغالات المواطنين.

كما تشير الإجابات أنّ أكثر من نصف المبحوثين أجابوا بنسبة (60,6%) بأن الكيفية التي تستخدم داخل الحزب في التشاور والحوار مع المواطن لإقناعه بأهميته في صنع القرار هي التكفل بمشاكل المواطنين وبانشغالاتهم، وعبرت نسبة (39,4%) بالمحافظة على استقرار الدولة والأمن، ونقل انشغالات المواطنين إلى السلطات المركزية، ومثلت نسبة (2,1%) اقتراح طرق أخرى كإعطاء الفرص للتعبير عن رأيه بكل شفافية والصرامة في تطبيق القوانين والتزام العدل.

بناءً على هذه الأرقام يمكن القول بأن المبحوثين مدركون لأهمية الحوار والتشاور كآلية من آليات الديمقراطية التشاركية، ومحركٍ فعالٍ لتعزيز العدالة الاجتماعية، كما أنّ منح المواطنين حق الحوار والتشاور في القضايا التي تهمه ومشاورته في فهم انشغالاته تسهم في تعزيز الثقة بينه وبين المسؤولين.

**جدول رقم 37: يبين معيقات مشاركة المواطن في الشأن المحلي من خلال انخراطك في الحزب:**

| الاحتمالات | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| غياب الثقة بين المواطن والأحزاب والمسؤولين | 29 | % 30,9 |
| نقص الوعي لدى المواطن بأهمية المشاركة | 14 | % 14,9 |
| الممارسات البيروقراطية (التزوير، الفساد، المحسوبية) | 14 | %14,9 |
| عزوف المواطن عن المشاركة في الحياة السياسية واللامبالاة | 12 | %12,8 |
| غياب التواصل والتشاور بين المواطن والمسؤول لأجل التنمية المحلية | 18 | % 19,1 |
| لا توجد إجابة | 07 | %7,4 |
| المجموع | 94 | % 100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تبرز الأرقام المبوبة في الجدول أعلاه أنّ المعيق البارز لمشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي هو غياب الثقة بين المواطن والأحزاب والمسؤولين بنسبة (30,9%)، في حين مثلت نسبة (19,1%) لغياب التواصل والتشاور بين المواطن والمسؤول لأجل التنمية المحلية، كما عبرت نسبة متساوية قدرت بـ (14,9%) أنّ العوائق التي تحول دون مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي هي: نقص الوعي لدى المواطن بأهمية المشاركة، والممارسات البيروقراطية (التزوير، الفساد، المحسوبية)، وأبانت نسبة (12,8%) بأن السبب يرجع لعزوف المواطن عن المشاركة في الحياة السياسية واللامبالاة، ونسبة قليلة (7,4%) من المبحوثين أنكروا وجود عوائق أصلا.

ومَردُّ هذه النتائج هو فقدان الثقة في التغيير السياسي جعلت من المواطن البسيط يحجم على المشاركة الفعالة في تسيير شؤونه المحلية رغم أنه أحد الركائز الفعالة في عملية الديمقراطية التشاركية، وضرورة إشراكه في التسيير المحلي كما نصت عليه المادة 11، 12 من القانون السابق ذكره قانون 11- 10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432هـ الموافق 22 يونيو 2011م، يتعلق بالبلدية، فرغم المناداة بتشجيع وتحفيز المواطنين على الاشتراك في تحسين ظروف معيشتهم ومعالجة مشاكلهم، فإنّ الكوارث الواقعية تثبت عكس ذلك، فنجد الكثير من القيود التي تكبح تطوير وتحسين المشاركة الشعبية في التنمية المحلية كالقيود القانونية التي قزمت المكاسب القانونية فما تعطيه المادة الدستورية تقيده السلطة بالإحالة إلى التنظيم وهو ما يخص تحفيز المواطنين على المشاركة وتقييد المادة 12 بقانون تنظيمي، وتقييد الاطلاع على نتائج مداولات المجلس الشعبي البلدي بالإحالة إلى التنظيم في المادة 14.

تقييد تقديم المبادرات المحلية بالإحالة إلى التشريع والتنظيم المعمول بهما، كما أن الاستعانة بالخبرة المحلية من طرف المجلس الشعبي البلدي مقتصرة على الجمعيات المحلية المعتمدة قانونا دون ذكر الأشخاص الطبيعيين والمواطنين كونها من أطراف العملية التنموية.[1]

هذا بالإضافة إلى شعور المواطنين بالاغتراب السياسي وعدم جدوى مساهمتهم، وهو ربما ناتج من كون المسؤول دائما ما يقزم المواطن ويشعره بالدونية ويعدّه غير كفء حتى يشاركه في التسيير المحلي.

**جدول رقم 38: يبين رأي المبحوثين في كيفية تحسين مخرجات القرار التنموي وطبيعة المساهمة التي يمكن أن يستندوا إليها في الحزب للتشاور مع المواطن في صنع القرار، السبل التي يحرصون عليها في الاجتماعات في المجالس البلدية:**

| الاحتمالات | | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ت | % | ت | % | ت | % |
| رأي المنخرطين في كيفية تحسين مخرجات القرار التنموي | انخراط المواطن في مسار صنع القرار المحلي ومشاركته بفعالية | 60 | % 63,8 | 34 | %36,2 | 94 | %100 |
| | اختيار النواب لإيصال انشغالات المواطنين | 36 | % 38,3 | 58 | %61,7 | 94 | %100 |
| | العمل على تجاوز المعيقات التي تحد من مشاركة المواطن محليا | 43 | % 45,7 | 51 | %54,3 | 94 | %100 |
| | بطريقة أخرى | 01 | % 1,1 | 93 | %98,9 | 94 | %100 |
| طبيعة المساهمة التي يمكن أن يستندوا إليها في الحزب للتشاور مع المواطن في صنع القرار | الانخراط في الحزب | 42 | % 44,7 | 52 | %55,3 | 94 | %100 |
| | تقديم الآراء والاقتراحات | 60 | % 63,8 | 34 | %36,2 | 94 | %100 |
| | المشاركة في تنفيذ القرارات | 30 | % 31,9 | 64 | %68,1 | 94 | %100 |
| | بطريقة أخرى | 03 | % 3,2 | 91 | %96,8 | 94 | %100 |
| | إقناع المواطنين بالقرارات المتخذة | 40 | % 42,6 | 54 | %57,4 | 94 | %100 |

[1] لزهر بن عيسى، **مشاركة المواطن في دعم التنمية المحلية من منظور الديمقراطية التشاركية- قراءة في التجربة الجزائرية-** ، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد 02 ( 2020)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 197.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **السبل التي يحرصون عليها في الاجتماعات في المجالس البلدية** | إطلاع المواطنين بالحقائق والمعلومات بكل شفافية عن الخطط التنموية للبلدية | 52 | % 55,3 | 42 | %44,7 | 94 | %100 |
| | إطلاع المواطنين بالمشاكل والعراقيل التي تواجه المسؤولين في البلدية لإدارة الخطط التنموية | 31 | % 33,0 | 63 | %67,0 | 94 | %100 |
| | إقناع المواطنين بالجهود التي تبذل لتحسين التشاور والحوار لصنع القرار | 29 | % 30,9 | 65 | %69,1 | 94 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

من خلال تفحص معطيات هذا الجدول، والتي تظهر لنا أن أكثر من نصف المبحوثين والمقدرة نسبتهم بـ(63,8%) أجابوا بأن تحسين مخرجات القرار التنموي تكون بانخراط المواطن في مسار صنع القرار المحلي ومشاركته بفعالية، ونسبة (45,7%) من المبحوثين أجابوا أنها تكون من خلال العمل على تجاوز المعيقات التي تحد من مشاركة المواطن محليا، ومثلت نسبة المبحوثين الذين أقروا باختيار النواب لإيصال انشغالاتهم للمواطنين (38,3%)، ونسبة (1,1%) فقط أجابوا بطرق أخرى كالقضاء على البيروقراطية والمصلحة الشخصية.

وأبانت نتائج المساهمة التي يستندون إليها في الحزب للتشاور مع المواطن في صنع القرار إلى أنّ نسبة (63,8%) من المبحوثين أقروا أنها تكون بتقديم الآراء والاقتراحات، كما سجلنا نسبة (44,7%) من المبحوثين تكون بالانخراط في الحزب، وكشفت نسبة (31,9%) من المبحوثين أنّ المساهمة تظهر في المشاركة في تنفيذ القرارات، وأدلت نسبة قليلة من المبحوثين قدرت بـ (3,2%) بطريقة أخرى كالاهتمام بالمواطن ومشاكله، وعدم احتكار الأحزاب وتجديدها دوريا والمشاركة في قيادتها.

كما كشفت أرقام الجدول أعلاه أنّ نسبة (55,3%) من المبحوثين أجابوا بأن إطلاع المواطنين بالحقائق والمعلومات بكل شفافية عن الخطط التنموية هو السبيل الذي يحرصون عليه في الاجتماعات في

المجالس البلدية، وأبانت نسبة (42,6%) بأنها تكون بإقناع المواطنين بالقرارات المتخذة، ومثلت نسبة (33,0%) إطلاع المواطنين بالمشاكل والعراقيل التي تواجه المسؤولين في البلدية لإدارة الخطط التنموية، وما نسبته (30,9%) بإقناع المواطنين بالجهود التي تبذل لتحسين التشاور والحوار لصنع القرار.

وتفسيرا للنتائج أعلاه، نقو بأنّ تأكيد المبحوثين على ضرورة إشراك المواطن في صنع القرار المحلي، وإعطائه الفرصة لتقديم الآراء والاقتراحات، وتزويدهم بالحقائق والمعلومات بكل شفافية عن الخطط التنموية للبلدية هي أحد الطرق التي تساهم في تعزيز التنمية المحلية وتكريس مبدأ التشاور والاستشارة كميكانيزمات للديمقراطية التشاركية.

**جدول رقم 39: يبين مساهمة الحزب في التشاور في الأنشطة والبرامج التي يقدمها الحزب:**

| مساهمة الحزب في التشاور في الأنشطة والبرامج التي يقدمها الحزب | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| إعطاء اقتراحات ومشاريع | 69 | % 73,4 |
| الإصغاء والتطبيق فقط | 14 | % 14,9 |
| تدوين وتسجيل المشاريع | 10 | % 10,6 |
| بطريقة أخرى | 01 | % 1,1 |
| **المجموع** | 94 | % 100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تبين الأرقام الواردة في الجدول عن مساهمة الحزب في التشاور في الأنشطة والبرامج التي يقدمها الحزب، حيث أبانت الأرقام على أن نسبة (73,4%) من المبحوثين أجابوا بإعطاء اقتراحات ومشاريع، ونسبة (14,9%) أقروا بأن مساهمتهم تكون بالإصغاء والتطبيق فقط، ومثلت نسبة (10,6%) تقوم بتدوين وتسجيل المشاريع، في حين نسبة ضئيلة جدا قدرت بـ (1,1%) من المبحوثين أظهروا المساهمة في تجسيد وإنجاح أيّ مشروع مهما كان حجمه سعيا لتحقيق الثقة والنجاح.

وبناءً على ما سبق؛ يمكن القول بأنّ إعطاء الفرصة في التشاور لكل الأعضاء يساهم في تحسين الاهتمام بكل الانشغالات ومعرفة الاحتياجات والتي على أساسها يمكن إيجاد حلول، كما أنها تخلق الثقة وتحسين النقائص الموجودة في الأحزاب، بالإضافة إلى أنها تعزز تطبيق المشاركة الديمقراطية، كما أنها تساهم في تقديم البدائل مما يجعل جهود الإصلاح مشتركة وفعالة.

**جدول رقم 40: يبين نظرة المنخرطين للبلدية:**

| الاحتمالات | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % | ت | % |
| وسيط بين السلطة والمواطنين تسعى إلى التقريب بين المواطن وهياكل الدولة | 40 | %42,6 | 54 | %57,4 | 94 | %100 |
| ممثل لفئات الشعب ينقل انشغالات ومشاكل المواطنين إلى السلطات العليا | 39 | %41,5 | 55 | %58,5 | 94 | %100 |
| ممثل للسلطة يعمل على استمرارية أدوار الدولة | 20 | %21,3 | 74 | %78,7 | 94 | %100 |
| جهاز إداري لسحب الوثائق المتعلقة بالأحوال الخاصة للمواطنين | 27 | %28,7 | 67 | %71,3 | 94 | %100 |
| نظرة أخرى | 04 | %4,3 | 90 | %95,7 | 94 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تشير الإحصائيات المعروضة في الجدول أنّ (42,6%) من المبحوثين ينظرون إلى البلدية بأنها وسيط بين السلطة والمواطنين تسعى إلى التقريب بين المواطن وهياكل الدولة، ومثلت نسبة (41,5%) من المبحوثين أجابوا بأنهم يرونها كممثل لفئات الشعب ينقل انشغالات ومشاكل المواطنين إلى السلطات العليا، وأبانت نسبة (28,7%) من إجابات المبحوثين أنّها عبارة عن جهاز إداري لسحب الوثائق المتعلقة بالأحوال الخاصة للمواطنين، أمّا من يرون في البلدية ممثلا للسلطة يعمل على استمرارية أدوار الدولة قدرت نسبتهم بـ (21,3%)، وبقيت نسبة (4,3%) عبروا بطريقة أخرى كعامل لتنمية والبحث عن الموارد والثروات خارج الأطر التقليدية للتكفل باحتياجات المواطنين المتزايدة.

ووفقا لهذه النتائج يتبين أن أغلب المبحوثين ينظرون للبلدية على أنّها وسيط بين السلطة والمواطنين، تسعى إلى التقريب بين المواطن وهياكل الدولة، فالبلدية هي العنصر الفعال في تحريك التنمية بإشراك المواطن فيها، وهذه كصورة ذهنية لتصورهم للبلدية نجد أنها رغم النقائص التي يعاني منها المجلس الشعبي البلدي واستياء المواطنين بشكل يومي وتذمرهم من الخدمات التي تقدمها، لم تتغير تلك الصورة الذهنية عنها، فدائما تبقى هي القناة الأولى التي ترصد انشغالات المواطن والتكفل بها وتتكفل بالتنمية التي يتطلع إليها المواطن.

**جدول رقم 41: يبين القرارات والمشـــاريع التي تقومون بها في الحزب تســـاعد على تحقيق مشـــاركة المواطن في صنع القرار، وحرصهم على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال الحزب:**

| الاحتمالات | دائما | | أحيانا | | نادرا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| القرارات والمشاريع التي تقومون بها في الحزب تساعد على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار | 24 | %25,5 | 67 | % 71,3 | 03 | %3,2 | 94 | %100 |
| حرص المنخرطين على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال الحزب | 34 | %36,2 | 55 | % 58,5 | 05 | %5,3 | 94 | %100 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

تُوضح معطيات الجدول أعلاه أن نسب القرارات والمشاريع التي تقومون بها في الحزب تساعد على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار، حيث عبرت نسبة (71,3%) من أن القرارات والمشاريع التي يقومون بها في الحزب **أحيانا** ما تساعد على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار، في حين لم تمثل نسبة المبحوثين الذين أقروا بأن هذه القرارات والمشاريع التي يقومون بها في الحزب تساعد على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار **بصفة دائمة** سوى (25,5%)، ونسبة (3,2%) الذين أقروا بأنها **نادرا** ما تتحقق هذه المساعدة.

وتشير البيانات في الجدول أيضا أن أكثر من نصف المبحوثين المقدر بنسبة (58,5%) **أحيانا** ما يحرصون كمنخرطين على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال الحزب، في حين ترى نسبة (36,2%) أنه يحرصون على حضور هذه الاجتماعات **بصفة دائمة**، ونسبة (5,3%) يقرون بأنهم **نادرا** ما يحضرونها.

تُظهر النتائج أنه أحيانا ما تساعد القرارات والمشاريع في الحزب على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار، كما أنهم لا يحرصون في غالب الأحيان على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال الحزب، وهنا يمكن إرجاعه إلى غياب التواصل بين الأحزاب السياسية والمواطن والمجلس الشعبي البلدي، بالإضافة إلى غياب المصداقية والشفافية في تحقيق الحوار والنقاش الفعال لأجل تقديم

المصلحة العامة، وسيطرة الشك السياسي بين هذه الأطراف الثلاثة جعله يؤثر على التنمية المحلية نظرا للصراع بينها وتشكيك كل منهما في آخر، رغم أنّ الجدول السابق أكد من خلاله المبحوثين أنها الوسيط بين السلطة والمواطنين تسعى إلى التقريب بين المواطن وهياكل الدولة.

**تفريغ السؤال المفتوح رقم 51: يبين رأي المبحوثين في علاقة الثقافة السياسية بالديمقراطية التشاركية:**

من خلال ما تم عرضه من إجابات المبحوثين يمكن القول بأنّ هناك علاقة تكاملية بين الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية وهذا في إطار المتطلبات الأساسية حتى تكون ضمن مجتمع ديمقراطي، حيث إنه إذا كانت الأحزاب السياسية قوية وخادمة للوطن، فالديمقراطية التشاركية تفعّل وتجسّد من أجل استقرار البلاد وتنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنه الحفاظ على السيادة الكاملة للبلاد، كما أنّ الثقافة السياسية الحقيقية للمواطن الواعي تترجم في مشاركته في صنع القرارات على المستوى المحلي والوطني، فالديمقراطية التشاركية، إذن؛ تسمح بالانخراط الفعّال للمواطن السياسي في تسيير شؤون الدولة وتحسين أمورها.

كما أنّه متى كانت الثقافة السياسية عالية ومتنوعة مكنت أصحابها من الإيمان بالديمقراطية التشاركية في جميع مجالات الحياة السياسية وباختلاف مستوياتها، ذلك أنها أساس الديمقراطية التشاركية والتعبير الواضح عن مبدأ سيادة الشعب الواحد الذي يتوافر لديه شعور الانتماء والاهتمام والمشاركة التي هي أرقى تعبير عن المواطنة خاصة عند الشباب، وهنا تلعب المشاركة السياسية كأحد آلياتها دورا مهما في تطوير آليات وقواعد الحكم الديمقراطي، ذلك أن المشاركة السياسية كمفهوم بات في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة للمجتمعات خاصة مجتمعات العالم الثالث هو ركيزة أساسية من ركائز النظام لجلب شرعيته الدستورية والشعبية.

والمواطن الحقيقي الذي يكون لديه اهتمام بالشأن السياسي يسعى دائما لتثقيف نفسه سياسيا ليكون مؤمنا بالديمقراطية التشاركية مع ضرورة انخراطه في مختلف فعاليات المجتمع المدني.

وبالحديث عن التغيير في وضعية الديمقراطية يحدث في الغالب حصيلة الثقافة السياسية سواء كانت متغيرة أو ثابتة نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مما يبرز لنا أن الديمقراطية التشاركية هي عملية تؤكد على المشاركة الواسعة للناخبين في توجيه وإدارة شؤون بلادهم عبر أسلوب الحوار والتشاور، وما يعزز دور الديمقراطية التشاركية هو الثقافة السياسية التي تجعل من المواطن مناضلا مؤمنا بفكرته، وبالتالي فهو يصبح عنصرا صانعا للحدث وفعالا، بينما من يفتقد للثقافة السياسية يبقى مكتفيا بدور المتفرج.

ويمكن الاستنتاج أيضا أنه من خلال الاطلاع على إجابات المبحوثين يظهر بشكل جليّ أنّ الأغلبية الساحقة منهم أكدت على وجود العلاقة التبادلية بين الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية، إلاّ أنّ إيمانهم بهذه العلاقة لم يتجسد على المستوى الإمبريقي الواقعي، حيث إنهم يرون أن التجسيد الواقعي لهذه العلاقة يكاد يكون منعدما وانفراديا نتيجة للتعصب في اتخاذ القرارات السياسية، فالمواطن في وادٍ والمسؤول في وادٍ آخر، وطغيان الأنانية وسيطرة المنطق البراغماتي، لدى كثير من الأفراد والثقة الواجب توفرها بين المواطن والمسؤول تكاد تكون مفقودة، وفي الجزائر حسب تصريحاتهم لا توجد علاقة بين الاثنين لأنه ببساطة لا يوجد شيء اسمه ديمقراطية ولا ثقافة سياسية بل يوجد دهاء سياسي، والتشاركية منعدمة بفعل سيطرة الإدارة على التسيير.

**2- عرض وتفريغ وتحليل نتائج المقابلة ومناقشة نتائجها:**

**2-1 عرض وتفريغ وتحليل نتائج المقابلات الخاصة بحزب (جبهة التحرير الوطني):**

**أ-عرض مقابلات مع أعضاء حزب (جبهة التحرير الوطني):**

❖ **مقابلة مع السيدة بادي جويدة[1] عضو لجنة الاستشراف بحزب (جبهة التحرير الوطني)، مقابلة يوم الخميس 24 جوان 2021م، بمقر المجلس الشعبي البلدي ببلدية بابور، على الساعة 10:00 صباحا.**

**1/ تمثل الثقافة السياسية بالنسبة لي:**

عامل مهم لإنتاج طبقة حزبية تعي جيدا دورها التشريعي والتمثيلي في المؤسسات والمجالس المنتخبة التي تعنى بالخدمة العمومية وسَنّ القوانين.

**2/ تقييمي للوضع السياسي في الجزائر:**

هناك هَوّة كبيرة بين الأحزاب والمواطن وعدم الثقة نظير ترتيبات وممارسات سابقة للمنتخبين والعمل السياسي.

**3/ تقيمي للحراك الشعبي في الجزائر:** يحمل في طياته نوع من الثقافة والوعي، بحيث عبر الشعب عن رفضه لممارسات السلطة بكل حضارة وسلمية، عكس ما يحدث في دول عربية مجاورة، وقد اكتسب الشعب نوعا من الإدراك بأن العنف يهدم الدول ويبنيها، يضعفها ولا يقويها.

[1] دبلوم قانون أعمال، أمين مديرية رئيسي ببلدية بابور، نائب عن لجنة المرأة، تلقت عديد من التكوينات الخاصة بالعمل السياسي في الحزب.

**4/ تقييمي للانتخابات الرئاسية الأخيرة بالجزائر هو أنها:**

حل بأخف الأضرار، رغم نسبة المشاركة الضعيفة وعزوف الشباب عن التعبير عن رأيهم السياسي بالانتخاب.

**5/ الديمقراطية التشاركية في نظري هي:**

طريقة لإرغام الشعب والشباب خاصة على الانخراط في العمل السياسي.

**6/ الأساليب التي نوظفها في حزبنا لإشراك المواطن في صنع القرار:**

عقد لقاءات وتجمعات ميدانية، التنقل إلى المناطق الريفية، نشر القصاصات والترويج عن طريق الوسائط الاجتماعية.

**7/ يتجسد مبدأ المساءلة داخل الحزب من خلال:**

فرض الصرامة وتطبيق القوانين الداخلية وعدم التهاون أو التسامح ضدّ المخطئ.

**8/ يمارس حزبنا مبدأ الاستشارة لاختيار ممثل لخوض الانتخابات البرلمانية كممثل عن الحزب:**

وضع معايير الأقدمية والحصيلة لكل عضو ودراسة مدى اجتماعية المناضل.

**9/ الوسائط التي نستعملها لإعلام المواطنين حول الاجتماعات والنشاطات التي يقوم بها الحزب وكل ما يحدث في الساحة السياسية:**

– النشر والإعلانات – وسائط الاتصال الحديثة (الفايسبوك، تويتر، يوتيوب، واتساب).

**10/ طريقتنا في التداول على المهام والمسؤوليات داخل الحزب:**

تكليفنا بالمهام يكون بشكل دوري بين جميع الأعضاء.

**11/ تقييمنا لمؤشر مشاركة المواطنين في متابعة المشاريع المنجزة محليا من قبل المجلس الشعبي البلدي ومنه المشاركة في عملية اتخاذ القرار داخل المجلس البلدي:** متوسطة على العموم وتقتصر على بعض المسؤولين المحليين فقط.

**12/ الصعوبات التي تواجه الثقافة السياسية المشاركة في الجزائر هي:** قلة وعي المواطن خاصةصغار السِّن.

**13/ يمكن للثقافة السياسية أن تساهم في تكريس وتفعيل ديمقراطية تشاركية:**

كلما كان المجتمع متعلّما وواعيا ساعد على تكريس الديمقراطية التشاركية في الميدان.

**❖ مقابلة مع السيد حمسي السعيد[1] عضو مكتب محافظة بحزب (جبهة التحرير الوطني)، رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية عموشة يوم 2021/06/27م، على الساعة 14:30مساءً، بمقر بلدية عموشة ولاية سطيف.**

**1/ تمثل الثقافة السياسية بالنسبة لي:**

مادة أساسية في الحياة العامة، لأنه بإمكانك المشاركة في الحياة العامة حتى داخل الأسرة بغض النظر عن الحياة السياسية بشكل عام، وهي أحسن مادة اكتسبتها في حياتي السياسية، وتعلمك التواصل ولغة الحوار، الإرادة، وزرع الأمل والتشاؤم.

**2/ ما هو تقييمك للوضع السياسي في الجزائر:**

حاليا لا يستجيب لطموحات الشعب الجزائري بسبب بعض ظواهر التفرقة والانسداد الحاصل في الطبقة السياسية بانعدام الحوار والتجاذبات الحاصلة في المبادئ العامة للدولة، لكن في هذا المجتمع هناك بوادر سياسية ومؤشرات تبين التحسن الحاصل فيما يتعلق بالوعي السياسي والوحدة الوطنية والمشاركة السياسية لمختلف الفئات في المجتمع الجزائري.

**3/ تقيمي للحراك الشعبي في الجزائر:**

قد تم دسترته قانونيا لأنه كان محطة سياسية هامة في الجزائر، وكان بصورة حضارية أثبت فيها الشعب الجزائري حبه للوطن وحفاظه على المبادئ العامة للجمهورية رغم بعض المحاورات التي حدثت في الأسابيع الأخيرة محاولة إخراجه من محتواه قصد استغلاله في بعض المتاهات المرتبطة بالمساس بوحدة الوطن وأمنه واستقراره لكن مصالح الأمن والأجهزة المختلفة حالت دون ذلك، وبهذا حقق الشعب مطالبهم.

**4/ تقييمي للانتخابات الرئاسية الأخيرة بالجزائر هو أنها:** كان لابد في أي طرف وتحت أي ضغط أن يكون للبلاد رئيس، لأن أيّ مضيعة للوقت في بناء هيئة دستورية مهمة كان سيكلف البلاد ثمنا غاليا خصوصا أمام المتربصين من الداخل والخارج، وبعد بناء هذه المؤسسة الهامة عاد التوازن للدولة الجزائرية اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا، تجاريا، ولولا انتخاب الرئيس ما تمكن من بناء المؤسسات التشريعية أيضا، وكذلك التحضير للمجالس المنتخبة عن قريب.

**5/الديمقراطية التشاركية في نظري هي:** نظرة هامة وجادة في تقاسم الجميع مسؤولية بناء الوطن والدفع بالتنمية حسب الأولويات والرغبات المسجلة لدى المواطنين، فعلى المستوى المحلي حينما يقوم المجلس

[1] بكالوريا هندسة ميكانيكية من جامعة المسيلة، مفتش في الأمن الصناعي، تقني في تركيب الطاقة الشمسية، مدرب في التكوين الإداري، تقني في تصليح شبكات الإتصال، أمين سابق بوزارة الضبط، أمين قسمة، عضو مكتب محافظة، رئيس المجلس الشعبي البلدي بأغلبية مطلقة، فائز في الانتخابات التشريعية 12 جوان 2021 بالمرتبة الأولى كمنتخب عن جبهة التحرير الوطني.

الشعبي البلدي بإشراك المجتمع المدني ومختلف الجمعيات والمنظمات لبرمجة المشاريع التنموية ومناقشة المشاكل على مستوى الإقليم ويكون التواصل هو الضامن الأكبر في الوصول إلى الأهداف المشتركة.

**6/ الأساليب التي نوظفها في حزبنا لإشراك المواطن في صنع القرار:** استقطاب أكبر عدد من المناضلين معناه استقطاب أفكار متعددة، نظرة مختلفة، وتصور واضح للمشاكل التي تعرفها البلاد، وبحصول الحزب على مختلف المواقع السياسية بالبلاد يمكن إيصال هذه الانشغالات عبر قنوات سياسية مختلفة على أعلى مستوى، وطرحها لدى المؤسسات السياسية المتواجد بها الحزب (المؤسسات التشريعية، الاقتصادية، السياسية).

**7/ يتجسد مبدأ المساءلة داخل الحزب من خلال:** عمليا غير موجودة، تحدث أحيانا على أعلى مستوى الجهاز المركزي من طرف أعضاء المكتب السياسي أو الأمين العام أما محليا غير موجودة بسبب انعدام الاتصال والانضباط الحزبي.

**8/ يمارس حزبنا مبدأ الاستشارة لاختيار ممثل لخوض الانتخابات البرلمانية كممثل عن الحزب:** لاختيار المرشح يتم إيداع ملفات المترشحين على مستوى القسمات ثم ترتيبها شكلا وفقا للشروط الشكلية، ويتم إرسالها إلى المحافظة أين تشكل كهيئة مختصة لدراسة الملفات حسب الشروط المنصوص عليها في القانون الداخلي للحزب، وأعضاؤهم هم: مكتب المحافظة لغير المترشحين، أعضاء اللجنة المركزية، نواب البرلمان بغرفتيه، مشرف يتم تعيينه من الجهاز المركزي للحزب يقوم بترتيب ملفات المترشحين وإبداء الملاحظات الخاصة لكل ملف، واقتراح الأسس المؤهلة للتواجد في القائمة ويتم إيداعها على مستوى الأمانة العامة للحزب للفصل فيها، أين يتم فيه ضبط القائمة النهائية بمراعاة التمثيل، الكفاءة، عشر سنوات توافقا مع القانون العضوي للانتخابات 50% نساء 50% رجال.

**9/الوسائط التي نستعملها لإعلام المواطنين حول الاجتماعات والنشاطات التي يقوم بها الحزب وكل ما يحدث في الساحة السياسية:**

يعتمد على الوسائل التقليدية (الدعوات الرسمية موجهة للمناضلين، اجتماعات، جمعيات عامة، إعلام المناضلين عن طريق المذكرات والتعليمات المنشورة عبر مقرات الحزب (قسمات، المحافظات) ومواقع التواصل الاجتماعي واستغلال الصفحات الرسمية للحزب.

**10/ طريقتنا في التداول على المهام والمسؤوليات داخل الحزب:**

تتم عن طريق جمعيات عامة منتخبة منصوص عليها، ومكتب القسمة الذي يتم تعيينه عن طريق الجمعية العامة، والشيء نفسه بالنسبة للمحافظة، وعند انعقاد المؤتمر الذي يشارك فيه مندوبون على مستوى المحافظات أين تقام عملية انتخاب الأمين العام للحزب وتشكيل أعضاء اللجنة المركزية.

وأيضا يتم عن طريق الانتخاب من جهة، ومن جهة أخرى يؤكد العضو على أنه يتم عن طريق الأمين العام (وزراء وشخصيات ومنظمات في الحزب، أما أعضاء المكتب السياسي فيتم تعينهم من طرف اللجنة المركزية، ويؤكد أنه هناك أعضاء لا نراهم أبدا ولا يظهرون للعلن، وهم من يقومون بضبط القوائم وهم من يتحكمون في كل شيء.

**11/ تقييمنا لمؤشر مشاركة المواطنين في متابعة المشاريع المنجزة محليا من قبل المجلس الشعبي البلدي ومنه المشاركة في عملية اتخاذ القرار داخل المجلس البلدي:**

وفي غالب الأحيان لا يمكن استشارته لأنه راجع لِكَون هذه المشاريع تدرس من قبل المختصين، فهو دائما يبدي الاستياء والتّذمر، ويتم استدراك الانتقادات والملاحظات المقدمة من قبل المواطنين قبل الاستلام النهائي للمشروع خلال سنة من الاستلام المؤقت أما بعدها فلا، وفي الغالب لا يتم إشراكه واستشارته.

**12/ الصعوبات التي تواجه الثقافة السياسية المشاركة في الجزائر هي:**

مازلنا بعيدين عنها والدليل نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية 12 جوان 2021م رغم المساعي لاستدراج الناخب للمشاركة في الانتخابات والشروحات المقدمة للمواطن قصد التقدم بقوة إلى صناديق الاقتراع لكن للأسف كانت نسبة الإقبال على المشاركة أقل مما كان منتظرا لأن كل الفاعلين من مجتمع مدني وجمعيات لم تتجاوب بقوة مع العملية التحسيسية.

**13/ يمكن للثقافة السياسية أن تساهم في تكريس وتفعيل ديمقراطية تشاركية:**

يوجد تصور عام للحزب وهناك تصور شخصي للمنتخبين أو المناضلين في الحزب، وقد تتضارب النظرتان في الواقع الميداني مما يضعف النظرة السياسية للديمقراطية التشاركية في المحيط البسيط، وقد تكون للحزب أولويات منطقة معينة وفقا للإمكانيات المتوفرة لا تتوافق مع الأولويات التي يراها المواطن، وبصفة أدق المنتخب في الحزب يكون مقيدا بمجموعة من القوانين والمراسيم تجعله غير قادر على أن يعمل بالرأي العام المطروح أمامه، كما توجد جوانب تقنية وقانونية تجعله غير قادر على تحقيق طموحات وأهداف المواطنين، لأنهم يجهلون هذه العوائق مثلا: إنشاء ملعب قد يستشار المواطن فيه ويرى بأنّه ينجز

في ذلك المكان لكن لو نظرنا من قبل المختصين، أيّ؛ وفقا لما هو قانوني تقني لا يتناسب هذا المكان، وقد أكد رئيس المجلس الشعبي البلدي أن المشكل الذي تعاني منه الأحزاب السياسية والديمقراطية التشاركية أنها مقيدة بالقوانين، في ظل نقص أو غياب لثقافة الديمقراطية التشاركية لدى المواطنين.

**❖ مقابلة مع الأستاذ فيصل قماز[1] المدعو غامس عضو اللجنة المركزية لحزب (جبهة التحرير الوطني) يوم 2021/06/22م، على الساعة 10:00 صباحا بمقر محافظة (جبهة التحرير الوطني) بولاية سطيف.**

**1/ تمثل الثقافة السياسية بالنسبة لي:**

نضال وممارسة سياسية قائمة على الأخلاق وأستغلها في خدمة الصالح العام والمصالح الكبرى والعليا للوطن العزيز والشعب الأبي من خلال نكران الذات والاهتمام بالقضايا العامة والفردية للأشخاص، وهي بذلك تضحية من أجل الآخرين من خلال الخوض في القضايا الشخصية والإسهام في قضاء حاجات الأفراد عامة، وهي رافد أساسي للبقاء دوما على الاطلاع بالقضايا الوطنية والدولية وتكوين الرأي والموقف؛ فهي فن الممكن، أيّ؛ لابد أن يكون الفرد مطلعا على قضايا السياسة ومعلوماتها لتشكيل الرأي لديه، على أن تكون هذه المعلومات محينة من حيث الدقة والزمن والمعطيات.

**2/ تقييمي للوضع السياسي في الجزائر:**

يمكن القول بأنه مضطرب، وقد حاولت الدولة فيه الاستجابة لمطالب الشعب في الحراك، وبروز مطالب إيديولوجية أخرى غير التي دعا إليها الحراك أثرت سلبا على تجسيد اللبنات الأساسية بطريقة الإجماع وبما فيه القبول من قبل عامة الشعب، وكان لابد من الشروع في هذه الإجراءات السياسية والثورية بالموازاة مع معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي مازالت تعاني النقائص.

**3/ تقيمي للحراك الشعبي في الجزائر:**

أعتقد أنّ الحراك الشعبي كما هو مؤكد اتسم بقيمه الحضارية والراقية وأصبح نموذجا يقتدى به في العالم من خلال أطروحاته الأولى التي توصف بأنها أصيلة، حيث رفعت مطالبه كتحقيق العدالة الاجتماعية وولوج مجتمع الحريات الفردية والجماعية وتأصيل الطابع الديمقراطي والتداول على السلطة والقضاء على

[1] جامعي متحصل على ليسانس في العلوم السياسية والإعلامية من جامعة الجزائر، وسداسين ماجستير، صحفي في القناة الأولى الجزائرية، 1986-1992، مدير إذاعة سطيف 1992- 2002، انتخب بمجلس الشعبي البلدي 2002-2005عن حزب جبهة التحرير الوطني بدائرة سطيف، مراسل صحفي دولي إذاعة شرق باريس، 1995-1996 بالموازنة مع المهام الإدارية، متحصل على جائزة عاملا نموذجيا للإذاعة الجزائرية 1992، وجوائز وطنية، جهوية، عربية، في مصر 1998 عن تحقيق إذاعي حول القواعد الخلفية للإرهاب بخلفيات ظاهرة الإرهاب في الجزائر، أما بالنسبة للحزب تقلد عدة مسؤوليات ومناصب نضالية، أمين مخافظة سطيف2014، عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني من 2017 إلى اليوم،

نظام الرجل الواحد، إلى جانب القضاء على مظاهر الفساد بكل أشكاله، وكان هذا الحراك نتيجة تراكمات عديدة عكرت صفوها الممارسة السياسية خلال عقدين من الزمن، غير أن الحراك الشعبي حاد عن مبادئه بأطروحات إيدلوجية أخرى تهدد الوحدة الترابية والشعبية للجزائر وتضرب في مصداقية مؤسسات الدولة، وهي المؤسسات التي تضمن الدولة بموجبها سيرورتها وبقاءها، والواضح أنه ما تم من إجراءات عملية بعد الحراك الشعبي من خلال تنظيم الانتخابات الرئاسية 2019م، ثم الاستفتاء على الدستور نوفمبر 2020م، وانتخابات تشريعية جوان 2021م، لبنات أساسية في سياق بناء صرح مؤسسات الدولة من منظور يتوافق ومتطلبات الحراك الشعبي.

**4/ تقييمي للانتخابات الرئاسية الأخيرة بالجزائر هو أنها:**

جرت هذه الانتخابات في إطار آلية جديدة وهي السلطة الوطنية للانتخابات، وكان لابد من إجرائها لتدارك الشغور الحاصل على مستوى رئاسة الجمهورية بعد استقالة الرئيس السّابق (بوتفليقة)، وهذه الانتخابات تمت بشفافية جسدت سلطة الشعب في انتخاب رئيسها والتداول الحر والنزيه على السلطة.

**5/ الديمقراطية التشاركية في نظري هي:**

هي عدم إقصاء أيّ كان، وإشراك الجميع من خلال فعالية المجتمع المدني في تيسير الشأن العام على المستوى المركزي والمحلي، وبذلك تتحقق الأبعاد الثلاثة في الديمقراطية التشاركية: الديمقراطية في النقاش، الأغلبية في القرار، الوحدة في التنفيذ، وتمثل الديمقراطية التشاركية أبهى صور الحكم والفعل الديمقراطي، حيث تسمح على المستوى المركزي والمحلي بترتيب الأولويات التنموية وتسهل عملية تحقيقها وتجسيدها.

**6/ الأساليب التي نوظفها في حزبنا لإشراك المواطن في صنع القرار:**

يُنظر إليها على أنها مبدأ راسخ في إشراك المواطن في اتخاذ القرار على مستوى نطاقه الجغرافي، فالحزب يوصي دوما منتخبيه في المجالس الشعبية البلدية والولائية على تكريس الديمقراطية التشاركية بإشراك ممثل للمجتمع من النسيج الجمعوي، لجان الأحياء السكنية، لجان القرى في رسم وتنفيذ الخطط التنموية على المستوى الساكنة المحلية، ويرى (حزب جبهة التحرير) الوطني أنّ هذا الأسلوب يفضي إلى تنظيم المجتمع بطرق مُثلى، حيث كلما كان المجتمع المحلي منظما كلما سهلت عملية ترتيب وتحقيق الأولويات التنموية بعيدا عن الطرق غير القانونية في التعبير عن المطالب الاجتماعية (غلق الطرق والمرافق العمومية والاحتجاجات غير القانونية).

**7/ يتجسد مبدأ المساءلة داخل الحزب من خلال:**

القانون يمنح للمنتخبين على مستوى البرلمان أو المجلس الولائي عناصر المساءلة والرقابة على أداء الحكومة والهيئة التنفيذية بالولايات، ويحرص حزب جبهة التحرير على استغلال هذه الآلية القانونية من خلال دعوة منتخبيه في البرلمان إلى توجيه المزيد من الأسئلة الشفوية والكتابية للأعضاء لمراقبة عمل الحكومة، وهي العملية نفسها على مستوى المجالس الشعبية الولائية ما يجسد غايات المساءلة والرقابة، فالمجلس الشعبي الولائي يقدم ملاحظاته على ولاة الجمهورية بخصوص مدى تنفيذ توصيات المجلس وأوجه صرف الميزانية الولائية، وحتى تشكيل لجان التحقيق على مستوى البرلمان أو المجلس الشعبي الولائي.

**8/ يمارس حزبنا مبدأ الاستشارة لاختيار ممثل لخوض الانتخابات البرلمانية كممثل عن الحزب:** في القانون الأساسي توجد معايير لاختيار مرشح الحزب للانتخابات المحلية أو التشريعية من بينها: ضرورة توفر المترشح على عنصر النضال بسنوات معينة، توفره على النزاهة ونظافة اليد والسلوك الحسن في المجتمع، إلى جانب المستوى التعليمي، والكفاءة في التسيير وتتولى القواعد الحزبية من قسمات، محافظات من دراسة الملفات ليفصل فيها القانون الأساسي لأعلى سلطة في الحزب، الذي هو المكتب السياسي الذي يتولى القيادة للمترشحين والمترشحات.

**9/ الوسائط التي نستعملها لإعلام المواطنين حول الاجتماعات والنشاطات التي يقوم بها الحزب وكل ما يحدث في الساحة السياسية:**

يعتمد على الوسائل التقليدية (الدعوات الرسمية الموجهة للمناضلين، اجتماعات، جمعيات عامة، إعلام المناضلين عن طريق المذكرات والتعليمات المنشورة عبر مقرات الحزب (قسمات، المحافظات) واستغلال مواقع التواصل الاجتماعي واستغلال الصفحات الرسمية للحزب، وفي هذا المجال يملك الحزب موقعا رسميا لبلورة الإعلام الحزبي بطريقة مثلى وحسنة.

**10/ طريقتنا في التداول على المهام والمسؤوليات داخل الحزب:** كل المهام الرئيسية تتم بالانتخاب على مستوى الجمعيات العامة (قسمات، محافظات) وحتى على مستوى الأمين العام للحزب، مؤتمر الحزب الذي ينعقد كل خمس سنوات تنتخب أعضاء اللجنة المركزية تتولى انتخاب الأمين العام للحزب، والجمعية العامة، وأمين ومكتب المحافظة، والجمعية العامة للقسمة، أمين وأعضاء مكتب القسمة، وكان مؤتمر 2015م نظرا لوجود ظروف موضوعية مرتبطة بالاستحقاقات الشعبية تأخرت هذه العملية، مما أدى إلى استحداث العديد من اللجان الانتقالية للمحافظات والقسمات بطريقة التعيين في انتظار الجمعيات العامة الانتخابية، والتي تنعقد بعد كل مؤتمر للحزب بإعادة هيكلة هيئات الحزب مركزيا وقاعديا (محليا)؛ فالانتخاب هو الطريقة

الأساسية للحزب بالإضافة إلى معايير الكفاءة في التيسير تؤخذ في عين الاعتبار في تولي المهام الحزبية، النضال والتضحية وسنوات الأقدمية في الحزب بغض النظر عن المستوى التعليمي، لهذا فحزب الآفلان ليس حزب نخبوي بل حزب شعبوي يتسع لكل فئات المجتمع لذلك فالغالبية من ذوي المسؤولية من مستوى تعليمي متوسط.

**11/ تقييمنا لمؤشر مشاركة المواطنين في متابعة المشاريع المنجزة محليا من قبل المجلس الشعبي البلدي ومنه المشاركة في عملية اتخاذ القرار داخل المجلس البلدي:**

المواطن لا يعي الإجراءات القانونية للمشاركة التنموية والصعوبات القانونية التي تعيق المنتخب في إنجاز المشاريع التنموية، لذا ينبغي مراعاة الإجراءات، لأنه كلما حدث تأخر في إنجاز المشاريع حمل المواطن المنتخب مسؤولية الفشل.

وكذا يجب الدعوة إلى مراجعة قانون البلدية، حيث إنه لرئيس المجلس الشعبي البلدي بعض الصلاحيات لا يستطيع التدخل فيها وتحرير المنتخب وتمكينه من تحقيق مشاريع تنموية بطريقة سريعة وناجعة تستجيب للمواطن على المستوى المحلي.

**12/ الصعوبات التي تواجه الثقافة السياسية المشاركة في الجزائر هي:** الثقافة السياسية بشكل عام لازالت لم ترقَ إلى المستوى المطلوب لتداخل ظروف متصلة بالهيئات الرسمية وبالمواطن في حد ذاته، هذا الأخير الذي لم يتمكن بعد من إيجاد العناصر الأساسية التي تساعده في الإلمام بالثقافة السياسية، وهذا راجع إلى دور الطبقة السياسية التي لم تتمكن بعد من تأطير المجتمع من الناحية السياسية، وإضفاء الثقافة السياسية وعوامل مشتركة أثرت سلبا على تفعيل الثقافة السياسية المشاركة من خلال قلة نسبة المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية السابقة، لذا لابد من الدعوة والحاجة للعمل من خلال كافة الهيئات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمنظومة التربوية ووسائل التواصل الاجتماعي على تشجيع وإشاعة الثقافة السياسية لأنها رافد من روافد تحقيق فضائل الأمة وقيم المواطنة.

**13/ يمكن للثقافة السياسية أن تساهم في تكريس وتفعيل ديمقراطية تشاركية:**

كلما كان المجتمع منظما ومؤطرا بطريقة مُثلى كلما سهل على المجتمع التعبير عن مطالبه، وكلما تحققت ثقافة سياسية ساهمت في تشكيل برامج تنموية، لذلك الديمقراطية التشاركية ينبغي لها أن تحقق في إطار إشاعة ثقافة سياسية في المجتمع وفي إطار أخلقة الممارسة السياسية، وتهذيب الحياة العامة كما يرى (مالك بن نبي) حيث يقول: "العلم من دون ضمير ما هو إلا خراب للروح، والسياسة من دون أخلاق ما هي إلا خراب للأمة "، وكلما غابت الأخلاق في المجتمع عم الفساد بكل الأشكال".

**ب-تعقيب وتحليل للمقابلات الخاصة بحزب جبهة التحرير الوطني:**

**1**-بالنسبة للأستاذة **بادي جويدة** ركزت على أن الثقافة السياسية عنصر هام لإنتاج طبقة حزبية تعرف مهامها التشريعية وتسعى للخدمة العمومية، في حين يرى الأستاذ **سعيد حمسي** أن الثقافة السياسية موجودة في مختلف ميادين الحياة بدءً من الأسرة، كما أنها السبيل للحوار والتواصل، في المقابل نجد الأستاذ **فيصل غامس** ذهب إلى أنها نضال وممارسة سياسية قائمة على الأخلاق، كما ربطها بالسياسة بقوله أنّها فن الممكن، إذ لابد أن يكون الفرد مطلعا على قضايا السياسة ومعلوماتها لتشكيل الرأي لديه، على أن تكون هذه المعلومات محينة من حيث الدقة والزمن والمعطيات.

وبهذا يمكن الاستنتاج أنه وبالرغم من الاختلاف في طريقة تصورهم للثقافة السياسية فإنهم أكدوا على ضرورة أن توفرها لدى كل فرد في حياته العامة والسياسية خاصة.

**2**-أما تقييمهم للوضع السياسي في الجزائر فيرى الأستاذ **السعيد حمسي** أنّه حاليا لم يحقق آمال الشعب لغياب الحوار والانسداد داخل الطبقة السياسية، ويذهب في السياق ذاته الأستاذ **فيصل غامس** بقوله إنّه وضع غير مستقر ويعاني العديد من النقائص نتيجة وجود أطياف إيديولوجية تحول دون تحسن الأوضاع، بالمقابل نظرت إليه الأستاذة **جويدة بادي** بناء على علاقته بالأحزاب والمواطن فصرحت أنه توجد فجوة بين الأحزاب والمواطن، وانعدام الثقة نتيجة الرواسب السابقة للعمل السياسي.

نستنتج أن تقييمهم كان مبنيّا على أساس العلاقة بين السلطة والطبقة السياسية والشعب.

**3**- يتفق كل من الأستاذان **السعيد حمسي وفيصل غامس** على أن الحراك الشعبي تم بصورة حضارية وراقية، ولكنّه حاد عن مساره الأول، فيرى الأستاذ **السعيد حمسي** أن الحراك عبر فيه الشعب الجزائري عن حبه للوطن رغم المساعي التي تريد العصف به لضرب استقرار البلاد، لكن وقفة الجيش معه حالت دون ذلك، وبالمقابل يرى الأستاذ **فيصل غامس** أن مطالب الحراك الأولى أصيلة تنادي بالعدالة الاجتماعية والحريات الفردية والجماعية، والمناداة بالتداول على السلطة، كما يتفق مع الأستاذ **السعيد حمسي** بأنه هناك موجات أيدولوجية أرادت الإطاحة بالحراك وتغيير مساره وضرب مصداقية الدولة، ونجد الأستاذة **جويدة بادي** ركزت على بعد الثقافة والوعي والإدراك في الحراك الشعبي، فرأت أنه نادى بأسلوب سلمي وحضاري عن رفضه للسلطة الموجودة، عكس ما يحدث في دول عربية مجاورة، وبهذا أكد على رفضه للعنف.

وعليه فالحراك الشعبي هو مطلب نابع من إرادة الشعب ووعيه بما يريد من السلطة.

**4**- عبرت الأستاذة **جويدة بادي** في تقييمها للانتخابات الرئاسية على نسبة المشاركة الضعيفة وعزوف الشباب عن التعبير عن رأيهم السياسي في حين يرى الأستاذ **السعيد حمسي** أن الانتخابات الرئاسية كانت

لابد منها ذلك أن التأخير سيؤدي بالجزائر إلى الهلاك، بالمقابل رأى الأستاذ **فيصل غامس** ويتفق مع الأستاذ حمسي بأنه كان لابد من إجرائها، كما أكد على أنها تمت في إطار آلية جديدة هي السلطة الوطنية للانتخابات، وهذه الانتخابات تمت بشفافية جسدت سلطة الشعب في انتخاب رئيسها والتداول الحر والنزيه على السلطة.

فهناك تأكيد على أن هذه الانتخابات الرئاسية ساهمت في إعادة الثقة للشعب الجزائري ولو بنسبة قليلة خاصة أنها كانت من نتائج الحراك.

**5**- ينظر الأستاذ **فيصل غامس** إلى الديمقراطية التشاركية على أنها عدم إقصاء أي كان، وإشراك الجميع من خلال فعالية المجتمع المدني في تيسير الشأن العام على المستوى المركزي والمحلي وبهذا تحقق أبعادها، وهي أحد صور الفعل الديمقراطي حيث تتيح تجسيد المشاريع التنموية، في حين يرى الأستاذ **السعيد حمسي** توجها جديدا وذو أهمية وأكد على إشراك الجمعيات والمجتمع المدني للدفع بعجلة التنمية المحلية والسبيل لتحقيق التواصل فهي مسؤولية جماعية لبناء الوطن، وبهذا فالأستاذان يتفقان على أنها مسؤولية الجميع ومساهمة المجتمع المدني في تحقيقها، في المقابل كانت نظرة الأستاذة **جويدة بادي** مخالفة لهم، حيث عبرت على أنها إحدى سبل المشاركة لإقحام الشعب والشباب في العمل السياسي، وعليه؛ فهناك اتفاق على عنصر التشاركية كأساس لتجسيد الديمقراطية التشاركية.

**6**- ترى الأستاذة **جويدة بادي** أن الأساليب التي تساعد على إشراك المواطن في صنع القرار تكون من خلال برمجة اللقاءات والتجمعات الميدانية، والتنقل للمناطق الريفية، ونشر القصاصات والترويج عن طريق الوسائط الاجتماعية، في حين يرى الأستاذ **فيصل غامس** أنه لابد من إشراك المجتمع المدني ولجان الأحياء لتحقيق التنمية المحلية على مستوى الساكنة المحلية مما يتيح فرصة تحقيق المطالب الاجتماعية بدون طرق غير شرعية، أمّا الأستاذ **السعيد حمسي** يؤكد على استقطاب المناضلين الذي يساهم في إيصال المطالب عبر مختلف القنوات السياسية وطرحها على مختلف المؤسسات السياسية المتواجدة في الدولة.

**7**- يؤكد الأستاذ **فيصل غامس** أن هذا حق يكلفه له القانون، حيث تتم المساءلة على مستوى المؤسسة التشريعية للبرلمان وعلى المستوى الولائي وهذا بهدف تحقيق الرقابة، في حين يؤكد الأستاذ **السعيد حمسي** إلى أنها مغيبة ميدانيا لانعدام الاتصال والانضباط الحزبي وإن وجدت فإنّها تكون على مستويات عُليا فقط، وفي المقابل ترى الأستاذة **جويدة بادي** أنّه لابد من تطبيق الصرامة وتفعيل القوانين الداخلية وعدم التجاوز عن الخطأ.

والملاحظ أن المساءلة في حزب (جبهة التحرير الوطني) تمتاز بالضبابية وذلك لاختلاف رؤى الأعضاء حول تطبيقها.

**8**- يرى الأستاذ **فيصل غامس** أن الاستشارة لاختيار ممثل تخضع للشروط الموجودة في القانون الأساسي للحزب كعنصر النضال والنزاهة ونظافة اليد وحسن السلوك والكفاءة وغيرها، ومن ثم يتم دراسة الملفات وتقييمها، وهنا يتفق مع الأستاذ **السعيد حمسي**، حيث يؤكد على إيداع الملفات على مستوى القسمات وتوفر شروط لذلك، ومن ثم إرسالها للمحافظات لدراستها حسب الشروط المنصوص عليها في القانون الداخلي للحزب وأعضائهم، ثم يقوم بترتيب ملفات المترشحين وإبداء الملاحظات الخاصة لكل ملف، واقتراح الأسس المؤهلة للتواجد في القائمة ويتم إيداعها على مستوى الأمانة العامة للحزب للفصل فيها، بالمقابل تؤكد الأستاذة **جويدة بادي** على معيار الأقدمية والحصيلة لكل مترشح ودراسة مدى اجتماعيته.

**9**- يتفق كلّ من **فيصل غامس** و**السعيد حمسي**، و**جويدة بادي** على أن الوسائط المستعملة هي وسائل الإعلام التقليدية من دعوات رسمية موجهة للمناضلين، اجتماعات، جمعيات عامة، إعلام المناضلين عن طريق المذكرات والتعليمات المنشورة عبر مقرات الحزب (قسمات، المحافظات)، ووسائل الإعلام الحديثة عبر مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك، تويتر، يوتيوب، واتساب)، والصفحات الرسمية للحزب.

وعليه؛ نجد أن الحزب لديه وسائط تقليدية وأخرى حديثة يستخدمها كرابط لتبليغ المواطنين وإعلامهم بمستجدات الحزب بشكل خاص والفضاء السياسي بشكل عام.

**10**- يتفق الأستاذان **فيصل غامس** و**السعيد حمسي** على أن طريقتهم في التداول على المهام والمسؤوليات تكون من خلال الجمعية العامة المنتخبة، أو عن طريق الانتخاب، ويضيف على هذا الأستاذ **فيصل غامس** معيار الكفاءة في التيسير التي تؤخذ بعين الاعتبار في تولي المهام الحزبية، النضال والتضحية وسنوات الأقدمية في الحزب دون التركيز على المستوى التعليمي، أما الأستاذة **جويدة بادي** فتصرح أن تكليفهم بالمهام يكون بشكل دوري بين جميع الأعضاء.

**11**- يؤكد الأستاذ **فيصل غامس** أن جهل المواطن للإجراءات القانونية للمشاركة التنموية والصعوبات القانونية تعيق المنتخب في إنجاز المشاريع التنموية، لذا ينبغي مراعاة الإجراءات، لأنه كلما حدث تأخر في إنجاز المشاريع حمل المواطن المنتخب مسؤولية الفشل، لذا يجب الدعوة لمراجعة قانون البلدية، حيث إنه لرئيس المجلس الشعبي البلدي بعض الصلاحيات لا يستطيع التدخل فيها وتحرير المنتخب وتمكينه من تحقيق مشاريع تنموية بطريقة سريعة وناجعة تستجيب للمواطن على المستوى المحلي، في حين يختلف معه الأستاذ **السعيد حمسي** بعدّه رئيسا للمجلس الشعبي البلدي، حيث يرى بأن المواطن قليلا ما يكون راضيا

عن هذه المشاركة، ونادرا ما تتم كونها تدرس من قبل أهل الاختصاص، لكن أحيانا نأخذ بعين الاعتبار رأيه قبل تسليم المشاريع، بالمقابل الأستاذة **جويدة بادي** ترى أنها متوسطة على العموم وتقتصر على بعض المسؤولين المحليين فقط، وهذا ربما لأنها أمين مديرية رئيسي ببلدية بابور.

والملاحظ أنه هناك عدم اتفاق على تقييمهم لمشاركة المواطنين في متابعة المشاريع المنجزة محليا من قبل المجلس الشعبي البلدي والمشاركة في عملية اتخاذ القرار داخل المجلس البلدي، ويمكن إرجاع ذلك ربما حسب ما تم رصده في المقابلة أنه مغيب عن هذه المشاركة لكن لم يصرحوا ربما حفاظا على مكانتهم.

**12**- أكد الأستاذ **السعيد حمسي** على غياب الثقافة السياسية المشاركة أين كانت نسبة المشاركة ضئيلة في الانتخابات التشريعية 12 جوان 2021 وهذا دليلا على غياب هذا النوع من الثقافة السياسية رغم الجهود المبذولة لتحفيز المنتخب للمشاركة في الانتخابات والتفسيرات المقدمة للمواطن قصد التقدم بقوة لصناديق الاقتراع، لكن للأسف كانت نسبة الإقبال على المشاركة أقل مما كان منتظرا، لأن كل الفاعلين من مجتمع مدني وجمعيات لم تتجاوب بقوة مع العملية التحسيسية، في حين يؤكد الأستاذ **فيصل غامس** ليست كما يجب قنوات اكتسابها لدى المواطن، ولتداخل ظروف متصلة بالهيئات الرسمية، وبالمواطن في حد ذاته لم يتمكن بعد من إيجاد العناصر الأساسية التي تمكنه من الإلمام بالثقافة السياسية مفسرا ذلك أن السبب ضعف دور الطبقة السياسية في تأطير المجتمع من الناحية السياسية وإضفاء الثقافة السياسية، نقص المشاركة السياسية التي أثرت سلبا تفعيل على الثقافة السياسية المشاركة وهو ما كان جليا في الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة، لهذا يجب الدعوة للعمل من خلال كافة الهيئات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمنظومة التربوية ووسائل التواصل الاجتماعي على تشجيع وإشاعة الثقافة السياسية، لأنها رافد من روافد تحقيق فضائل الأمة وقيم المواطنة، بالمقابل تؤكد الأستاذة **جويدة بادي** أنّ تلك الصعوبات ترجع إلى قلة وعي المواطن.

وعلى العموم فهي ثقافة سياسية لم ترقَ لأن تكون ثقافة سياسية مشاركة وهذا بتأكيدهم على مختلف الصعوبات التي حالت دون الوصول إليها.

**13**- ترى الأستاذة **جويدة بادي** أنه كلما كان المجتمع متعلما وواعيا ساهم في تفعيل الديمقراطية التشاركية في الميدان، وبالنسبة للأستاذ **فيصل غامس** يرى أنه كلما كان المجتمع منظما ومؤطرا بطريقة مُثلى كلّما سهل للمجتمع التعبير عن مطالبه وكلما تحققت ثقافة سياسية ساهمت في تشكل برامج تنموية لذلك الديمقراطية التشاركية ينبغي لها أن تحقق في إطار إشاعة ثقافة سياسية في المجتمع، وفي إطار أخلقة الممارسة السياسية وتهذيب الحياة العامة، وبالمقابل الأستاذ **السعيد حمسي** يذهب إلى أنه يوجد تصور عام

للحزب وهناك تصور شخصي للمنتخبين أو المناضلين في الحزب، وقد تتضارب النظرتان في الواقع الميداني مما يضعف النظرة السياسية للديمقراطية التشاركية في المحيط البسيط، وقد تكون للحزب أولويات منطقة معينة وفقا للإمكانيات المتوفرة لا تتوافق والأولويات التي يراها المواطن، وبصفة أدق المنتخب في الحزب يكون مقيدا بمجموعة من القوانين والمراسيم تجعله غير قادر على أن يعمل بالرأي العام المطروح أمامه، كما توجد جوانب تقنية وقانونية تجعله غير قادر على تحقيق طموحات وأهداف المواطنين لأنهم يجهلون هذه العوائق مثلا إنشاء ملعب قد يستشار المواطن فيه ويقول أن ينجز في ذلك المكان لكن لو نظرنا من قبل المختصين، أيّ؛ وفقا لما هو قانوني وتقني لا يتناسب هذا المكان، وقد أكد رئيس المجلس الشعبي البلدي على أن المشكل الذي تعاني منه الأحزاب السياسية والديمقراطية التشاركية أنها مقيدة بالقوانين، كما أنه هناك غياب لثقافة الديمقراطية التشاركية لدى المواطنين.

وبهذا نجد أنهم يؤكدون على عنصر الوعي والتشاركية من جهة، ومن جهة ثانية على أن وجود ثقافة سياسية يؤدي بالضرورة لديمقراطية تشاركية.

**2-2 عرض وتفريغ وتحليل نتائج المقابلة الخاصة بحركة البناء الوطني:**

**أ. عرض مقابلات مع أعضاء حركة البناء الوطني:**

❖ **مقابلة مع النائبة السابقة في البرلمان "شفيقة فرارمة"[1]، وإطار قيادي في (حركة البناء الوطني)، يوم 2021/06/19م، على الساعة 14:30 زوالا بمقر حركة البناء الوطني بمدينة عين الكبيرة.**

**1/ تمثل الثقافة السياسية بالنسبة لي:** أن نناضل من أجل الجزائر لحماية الثوابت، الوحدة الوطنية، التنمية الوطنية، مشاركة ومرافقة المواطن في كل الظروف في السراء والضراء، الحفاظ على استقرار الوطن، تحت شعار (الجزائر فوق كل اعتبار).

**2/ تقييمي للوضع السياسي في الجزائر:** هو وضع مضطرب ومقلق تتجاذبه أطراف غير دستورية وغير شرعية مختلفة لها مصالح تسعى إلى إحداث مرحلة انتقالية لتحقيق مآربها الشّخصية.

**3/ تقيمي للحراك الشعبي في الجزائر:** تنبأت بالحراك الشعبي قبل وقوعه، ذلك أنّه كان في اعتقادي أنّ الشّعب لن يسكت عن حقه المسلوب، وأنّ الشعب هو الوحيد القادر على إسكات دعاة العهدة الخامسة والتمديد، فخروج الشعب باللاّفتات الرافضة للعهدة الخامسة (لا للعهدة الخامسة) بكل فئاته يعبر عن مدى

[1] أستاذة مكونة في التعليم المتوسط مادة العلوم الطبيعية، عضو في العديد من الجمعيات وعضو في حزب حركة البناء الوطني وقبله حركة مجتمع السلم منذ 2012، وفازت بمقعد في الانتخابات التشريعية 2017، تقلدت العديد من المناصب البلدية والولائية، وعضو إتحاد البرلمانيين العالمي للبرلمانيين الإسلاميين، ورابطة الائتلاف البرلماني، والائتلاف العالمي للمرأة العضوة، صرحت أنها بدأت العمل الدعوي والسياسي منذ أن كانت طالبة في المرحلة الثانوية.

وعيه سياسي، ذلك أنه قبل الحراك كان هناك صراع ضدّ دعاة تمديد عهدة (بوتفليقة) لإبقائه في الحكم، وتهيئة الساحة السياسية لهذا التمديد، فكانت ثورة الشعب ضدّ الحطّ كرامته ورفضه الاستهانة بها، وإحساسه بالمهانة من قبل النظام، من خلال الكادر يكرم الكادر، ما أدى به إلى ضرورة إعادة الثقة بنفسه فأعطى مثالا حيّا على وعيه وسلميته التي تجسدت في الحراك الشعبي المبارك، فكان حراكا سلميّا حضاريّا من خلال الشّعارات، كما عمّق الحراك الشعبي الصلة بين الشعب ومؤسساته العسكرية، وعليه؛ فالحراك الشعبي في الجزائر كان نعمة للشعب أنقذه من أزمة كبيرة، وبالتالي فشلت العهدة الخامسة وأتى الحراك الشعبي بترشح رئيس جديد.

**4/ تقييمي للانتخابات الرئاسية الأخيرة بالجزائر:** رغم الظروف التي أجريت فيها، فإنّها كانت كفيلة بإخراج الجزائر من حالة الفراغ الدستوري، وخطوة هامّة أتت عن طريق الحل الدستوري، كما سمحت باسترجاع مؤسسة هامّة من مؤسسات الدولة وهي مؤسسة الرئاسة بغض النظر عن بعض التحفظات، وأتت برئيس الجمهورية، لكن لابد من تكملة باقي المراحل لبناء جزائر جديدة، تعديل الدستور رغم أنه عُدل عن دستور 2016م الذي أتت به العصابة، عليه الإتيان بدستور يحكم الجزائر الجديدة، مؤسسات المجلس الشعبي الوطني، المجالس المحلية المنتخبة لابد من إعادة هيكلتها.

كما كان للحراك دور فيها فقد أتى لتمتين الوحدة الوطنية والثوابت رغم خروجه عن أهدافه الأولى وتحديدا منذ الجمعة العاشرة خرج عن الحراك المليوني، أيّ؛ قبيل الانتخابات بقليل، كما كان للجيش دورا في ذلك من خلال مساندة الجيش للشعب من خلال شعار "الجيش شعب خاوة خاوة"، وقد ساندنا وشاركنا في هذه الانتخابات لتجنب المرحلة الانتقالية وقلنا كلنا مع الحل الدستوري فهو الأقل خطرا والمسار الآمن للتغيير رغم بعض التحفظات عليه، ولهذا (حركة البناء الوطني) سارت في المسار الدستوري لتجنب بعض الانزلاقات التي تؤدي إلى الفوضى واللاأمن، فمبدأنا هو المشاركة الإصلاحية والمعارضة الإيجابية، والتنازل عن حظوظ الحركة لصالح الجزائر.

كما أنّ الحراك الشعبي كان له دور في هذه الانتخابات، فقد حقق الهدف الرئيسي له وهو إسقاط العهدة الخامسة، توسع الحراك لمحاسبة رؤوس الفساد والسارقين، إلا أنه في الآونة الأخيرة أتى بشعارات كبيرة تحمل دلالات عميقة (يروحو قاع) (يتنحاو قاع) فهي تحمل التشكيك في كل المؤسسات والمطالبة بأن تذهب، ومن هم هذو قاع لي يروحو.

**5/ في نظري الديمقراطية التشاركية هي:** هي إشراك المواطنين في كل ما يهمه من إبداء لرأيه، تنمية، استشارته في إنجاز المشاريع المحلية.

**6/ الأساليب التي يوظفها حزبنا لإشراك المواطن في صنع القرار:** على مستوى البلدية من خلال حقه في حضور المداولات أو حضور ممثليه في المجالس المحلية، إخباره بالمشاريع المنجزة، التنمية المحلية، المشاركة في المجالس المحلية على مستوى البلدية، فهي تسعى لاستعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم، فالمواطن لا يسعى إلا أنه يحب أن يُطلب رأيه في كل ما يخصه.

**7/ يتجسد مبدأ المساءلة داخل الحزب:** من خلال لجان خاصة موجودة في الحزب، كلجنة الانضباط، ولائحة الانضباط، حيث تكون المخالفة بدرجات، كما أن أي عضو في الحزب عليه الالتزام بمبادئ الحزب، مثلا عندما لا يقبل الحزب ترشيح أحد من أعضائه لانتخابات معينة، يقوم مثلا بالخروج عن الحزب وتشكيل حزب آخر في هذه الحالة حزبنا يتوجب عليه مساءلة هذا العضو على هذا السلوك، أو إصدار تصريح يسئ للحزب مهما كانت درجة هذا العضو في الحزب يطبق عليه الإجراءات المعمول بها في قانون الحزب.

**8/ يمارس حزبنا مبدأ الاستشارة لاختيار ممثل لخوض الانتخابات البرلمانية كممثل عن الحزب:**

أولا لا يتخذ أيّ قرار دون استشارة المناضلين والقاعدة والقمة بالتساوي دون تمييز، من خلال جمعيات في الحزب، مثلا نريد اختيار مرشحين من الحزب للمشاركة في الانتخابات على مستوى البلدية أو الولاية، أيّ؛ باستشارتهم مثلا من نرشح في الدائرة، فيكون بلجنة ترشيحات وطنية وولائية، ومن ثم نختار ملفاتهم وفقا لمعطياتهم ثم الجمعية الوطنية تزكيهم، وتكون ابتداء من المكاتب البلدية، عن طريق الجمعية العامة بحيث ينتخب المكتب البلدي مختلف الممثلين للحزب، ومنه على مستوى مجلس الشورى الولائي والمكتب الولائي، ومنه يزكي المجلس الولائي، فالعضو عندنا ممثل في كل النقاط، فالأسرة هي أصغر وحدة في الحزب وعند أحزاب أخرى تسمى الخلية.

**9/ الوسائط التي نستعملها لإعلام المواطنين حول الاجتماعات والنشاطات التي يقوم بها الحزب وكل ما يحدث في الساحة السياسية:**

- وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها عبر الصفحة الرسمية للحزب.
- الندوات الصحفية التي يقوم بها الحزب كلمّا استجدت طوارئ، أو لمناقشة أمور خاصة بالحزب وأهدافه.
- تصريحات صحفية، بيان سياسي، اجتماعات تنسيقية، برمجة محاضرات ودعوة المختصين والخبراء، المجالس ونشاطات الحزب. وهذه الأساليب التي تساعدنا على إيصالنا رأينا السياسي.

**10/ طريقتنا في التداول على المهام والمسؤوليات داخل الحزب:** تخضع لعامل الكفاءة، النضال والتضحية من أجل الحزب، أو عن طريق أطر أخرى كالانتخاب، التزكية، التعيين حسب المهام الموكلة لهم.

**11/ تقييمنا لمؤشر مشاركة المواطنين في متابعة المشاريع المنجزة محليا من قبل المجلس الشعبي البلدي:** مازالت ضعيفة جدا، رغم بعض التطور الطفيف مع وجود الوسائط الجديدة للإعلام، فالمواطن لابد أن ينتقل من مرحلة (ديرلي ديرلي) إلى مرحلة المشاركة، وهذا ربما راجع إلى عدم تفعيل دور لجان الأحياء، وعليه تقييمنا لإشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرار داخل المجلس البلدي ضعيفة ولم تصل إلى حد المشاركة، وحتى داخل المجلس الشعبي البلدي وبين أعضائه مغيبة، حيث يتخذ المير وجماعته القرار في مختلف الشؤون دون استشارة باقي الأعضاء فما بالك المواطن البسيط.

**12/ الصعوبات التي تواجه الثقافة السياسية المشاركة في الجزائر:**

– السلبية (تخطي راسي)، الأنانية واللامبالاة، انتشار المطلبية بعيدا عن التشاركية، فعلى المواطن أن يقوم بإجراءات تقديم طلب، ثم لائحة إمضاءات، ثم تدرس من طرف اللجنة ومنه تدرس في بقية الإجراءات، لكن هذه الثقافة مغيبة تماما على المستوى الواقعي.

**13/ يمكن للثقافة السياسية أن تساهم في تكريس وتفعيل ديمقراطية تشاركية من خلال:**

– عند تنمية الثقافة السياسية التشاركية بمنطق المشاركة الإصلاحية والمعارضة الإيجابية وتطبيق أن لكل دوره في بناء الوطن يساعد على تحقيق التنمية المحلية والمستدامة لكل البلاد.

– المحافظة على النسيج المجتمعي من التمزق وتمتينه (بناء علاقات متينة بين كل أطياف المجتمع).

– تنمية التشاركية بدل المطلبية بل نسعى إلى إنجازها من خلال الحزب.

– أداء الواجب قبل المطالبة بالحقوق.

– تكريس روح التضامن والتكافل بين مختلف الشرائح المجتمعية.

– على الكل أن يكون له دورا في المشاركة السياسية، وتغيير النظرة السلبية لها.

**❖ مقابلة مع السيدة "بختة جيلالي"[1]، مقابلة يوم الأحد 11جويلية2021م، بمقر جمعية الزهراء لترقية المرأة والأسرة، على الساعة 10:00 صباحا.**

**1/ تمثل الثقافة السياسية بالنسبة لي:**

كمناضلة في الحزب تعدّ الثقافة السياسية ضرورة أساسية كمبدأ لصنع القرار، ويمكن قياسها من الممارسة الميدانية الفعلية.

[1] أستاذة رئيسية في التعليم المتوسط لغة إنجليزية، تقني مبرمج في الإعلام الآلي، شهادة الدراسات التطبيقية في القانون العقاري، نائبة رئيسة جمعية الزهراء لترقية المرأة والأسرة لولاية سطيف، مسئولة القسم النسائي الولائي لحركة البناء الوطني لبلدية سطيف، عضو المكتب التنفيذي لبلدية سطيف، مسئولة قسم الدعاية والتواصل الاجتماعي بالمكتب البلدي لحركة البناء الوطني، بدأت نشاطها مع الحركة منذ 2014.

**2/ ما هو تقييمك للوضع السياسي في الجزائر:**

لا يسر الناظرين تواجد كتلة وطنية متفقة على أن البلاد لا يمكن أن يُؤدى بها إلى الهلاك، وبقدر ما كانت هناك أطراف مضادة كانت تنوي إفساد وتخريب البلاد، ونحن كحركة من دعاة المسار الدستوري.

**3/ تقيمي للحراك الشعبي في الجزائر:**

عاطفيا ناجحا، وفي بدايته حقق الأهداف، لكن في آخره خرج عن مساره الصحيح بسبب أناس حاولوا ركوب الموجة، والسعي لإخراجه عن محتواه قصد استغلاله في بعض المتاهات، وبالنسبة للحركة كان الحراك نقطة إيجابية وللجزائريين ذلك أنه كان حراكا سلميّا يخدم الشعب.

**4/ تقييمي للانتخابات الرئاسية الأخيرة بالجزائر هو أنها:**

نقلة نوعية في البلاد، وأول ثمرة ملموسة من ثمرات الحراك لإصلاح مؤسسات الدولة، رغم أنها لم تخلُ من بقايا الفساد والتزوير وخطوة إيجابية، وأنا شخصيا تعلمت منها كثيرا كممارسة ميدانية للاحتكاك بالواقع.

**5/ الديمقراطية التشاركية في نظري هي:**

بعيدين عنها، ذلك لانتشار التمييع كما هو حال الانتخابات التشريعية الأخيرة 12 جوان 2021م، حيث إنها فتحت المجال لمختلف الفئات للمشاركة وبقوائم تفوق الخيال، أين منحت ديمقراطية التشاور والحوار والمشاركة لكن مقابل هذا نجد أنه تم تغييب ديمقراطية القرار فهي لم تثمر شيئا، فمثلا نجد على مستوى المجالس الولائية والبلدية 55 مقعدا لكن جوهر العمل في هذه المجالس يفتقد النفوذ وقوة القرار كما أنه مجلس صوري فقط، فنجد رئيس المجلس الشعبي البلدي هو القناة الأساسية الأولى القريبة من المواطن لكن نجده لا يتمتع بسلطة القرار فدائما ما نجد على حد قول الأستاذة: "الوالي عمل كذا وكذا"، حتى وإن كان قانونيا منصوص عليها بأن لرئيس المجلس الشعبي البلدي صلاحيات بصفته ممثلا للدولة لكن واقعيا غير مجسدة، ذلك أن مختلف المسؤولين لا يرون ما يقومون به على أنه ممارسة الحقوق والواجبات بل إنها وظيفة يتقاضون أجرا.

**6/ الأساليب التي نوظفها في حزبنا لإشراك المواطن في صنع القرار:**

تكون بإعطاء فرصة للشباب والمرأة على أساس إعادة الثقة للمواطن في مؤسسات الدولة، والتوسع قاعديا بالحركة، أيّ؛ أن تكون حركة شعبية ومحاولة كسر حاجز التصنيف وطني، إسلامي، ديمقراطي وهذا ما حاولنا تجسيده من خلال تشريعيات جوان 2021م، الإيمان بأن هناك طاقات شبانية وجب إعطاؤها فرصة في الميدان مع مراعاة مستوى الكفاءة والكفاءة النسوية لا تقل عن مستوى كفاءة الرجال.

**7/ يتجسد مبدأ المساءلة داخل الحزب من خلال:**

في رأيي تعتمد على مؤسسات يشرف عليها مجلس المربين دوره تكويني تقويمي موجود على المستوى الولائي أو الوطني، وأنا كمبتدئة في الحركة لم أحضر هذه المجالس، كما قد تكون على مستوى مجلس الشورى التي هي أعلى هيئة في الحركة.

**8/ يمارس حزبنا مبدأ الاستشارة لاختيار ممثل لخوض الانتخابات البرلمانية كممثل عن الحزب:**

تنصيب هيئات انتخابية على مستوى كل ولاية فيها لجان من بينها لجنة الترشيح لديها ورقة عمل لكيفية الترشيح، ومعايير أخرى كسنّ المرأة والفئة الشبانية، أمّا المعايير الداخلية كنظافة اليد، الكفاءة.

**9/ الوسائط التي نستعملها لإعلام المواطنين حول الاجتماعات والنشاطات التي يقوم بها الحزب وكل ما يحدث في الساحة السياسية:**

-الفايسبوك.

- ملف منتدى نساء سطيف على المستوى الولائي والوطني.

- إحضار أناس من خارج الحركة وتوعيتهم في مختلف المجالات من خلال محاضرات وندوات.

- لدينا مثلا من خلال قسم الشباب، ملف المرأة، ملف الطفولة.

**10/ طريقتنا في التداول على المهام والمسؤوليات داخل الحزب:** أولا من خلال مبدأ الشورى، التزكية بتصويت الأغلبية للمترشحين، أو عن طريق الانتخاب.

**11/ تقييمنا لمؤشر مشاركة المواطنين في متابعة المشاريع المنجزة محليا من قبل المجلس الشعبي البلدي، ومنه المشاركة في عملية اتخاذ القرار داخل المجلس البلدي:** المواطن مغيب عن المشاركة.

**12/ الصعوبات التي تواجه الثقافة السياسية المشاركة في الجزائر هي:** نحن في الأصل شعب متمرد لا نرضى بالحلول ولا نعطي الحلول، فدائما هناك معارضة سلبية، إلا أنه لا يمكن إنكار وجود مبادرة قليلة الوعي، وهي جهود فردية من خلال الحملات لأجل تغيير الذهنيات أولا، وكسر قاعدة التصنيف ثانيا.

**13/ يمكن للثقافة السياسية أن تساهم في تكريس وتفعيل ديمقراطية تشاركية:** حسب رأيي الثقافة السياسية ضرورية فإطلاع المواطن على كل ما يدور في الساحة السياسية يساعد على فهم حقوقه وواجباته.

وكخلاصة، إن كل ما تحدثت عنه راجع أولا للإرادة السياسية ولو صدقت هذه الإرادة لتحسنت كل الأمور.

❖ **مقابلة مع السيد "زيان بلقبلي"[1]، مقابلة يوم الثلاثاء 13جويلية 2021م، بمقر (حركة البناء الوطني) بولاية سطيف، على الساعة 10:00 صباحا.**

**1/ تمثل الثّقافة السّياسية بالنسبة لي:**

من أعلى مقامات الثقافة ذلك أنّ حال البلد والأمة لا يمكن أن يتطور دون وجود ساسة على قدر من المسؤولية، لذلك عُدَّت الثقافة السياسية أعلى درجات الوعي السياسي، لأنها ليست قاصرة على الشخص نفسه بل أثرها على البلاد كلها وعلى الأمة، فالعالم يحكمه الساسة، والتكوين داخل حزبنا من أهم المظاهر، فمنذ 1992م كمشرف على التربية والتكوين الذي له أبعاد سياسية، تنظيمية، أخلاقية، والعضو مهما كانت درجته يخضع للتربية والتكوين، وعندنا التكوين لا يتوقف، بالإضافة إلى الممارسة الميدانية، حيث يبدأ من أصغر شكل تنظيمي يسمى عندنا **(الأسرة)** وعند أحزاب أخرى يسمى **(الخلية)**.

**2/ تقييمي للوضع السياسي في الجزائر:**

بعيدا عن ما نصبو إليه، لكن أفضل من وقت سابق، لأن مقدرات البلد كانت في أيدي جماعات صغيرة محصورة وأقلية، ومن بعدها جاء الحراك المبارك وأسقط التمديد والعهدة الخامسة وسقوط العصابة من رجال المال والأعمال والسياسة التي كانت تهيكل لما بعد بوتفليقة، وبعدها دخلت الجزائر في فراغ دستوري، حيث ناضلنا وكافحنا في الحركة ونادينا بالمسار الدستوري حتى لو لم يكن مقنعا، لأنه يجنب البلاد الفوضى واللاّأمن، ورفضنا المرحلة الانتقالية لأنها لا تأتي إلا بالفراغ الدستوري الذي هو عندنا خط أحمر، مع الفوضى السياسية، رفع السلاح.. كلها خطوط حمراء بالنسبة لحزبنا، فشرعية منقوصة خير من عدم وجود شرعية، ونصف رئيس أحسن من دون رئيس، إلا أنه ليس الوضع الملائم للجزائر، والتكوين السياسي للحزب أعطانا فرصة للتعرف على الوضعية حتى لو أننا لسنا راضين عنها وليست ما نطمح إليه.

**3/ تقييمي للحراك الشعبي في الجزائر:**

كانت بدايته على مرحلتين: حراك شعبي مبارك لكل الجزائريين لم يؤدلج، كان قويّا متماسكا ولو تواصل لوصلنا إلى الأفضل للجزائر، لكن في منتصف الطريق تم اختطافه من طرف أقلية متفسخة أيديولوجيا وارتباطاتها مرفوعة عن الوصية، تسعى إلى فيدرالية الجزائر، والحراك أسقط مسودة الدستور التي كانت العصابة تريدها، وهذه العصابة المتلثمة في دواليب السلطة اختطفت الحراك فكان مبدأ **(الجيش الشعب خاوة خاوة)**، لكن الأقلية جعلت الحراك يتصادم مع المؤسسة العسكرية، لذلك نادينا بأن الحراك تم اختطافه

[1] مهندس دولة في الفيزياء النووية، دراسات عليا متخصصة في إدارة الأعمال، عضو مجلس الشورى الوطني في حركة البناء الوطني، عضو الأمانة الوطنية للتأهيل، رئيس مجلس الشورى الولائي، كانت البداية في النضال السياسي من 1992 مع حركة المجتمع الإسلامي(حماس)، ثم حركة مجتمع السلم(حمس)، تقلد مهمة المربي ومنذ 2009 عضو في الأمانة الوطنية للتأهيل (التربية+ الدعوة+ التأهيل)

من قبل هذه الأقلية، لكن في الأخير لم تستطع التأثير وبذلك كان الحراك الشعبي المبارك خطوة أولى للإصلاح.

**4/ تقييمي للانتخابات الرئاسية الأخيرة بالجزائر هو أنها:**

كحركة فتية كانت إيجابية بالنسبة لنا، فمنذ التأسيس القانوني 2013م حتى مارس 2019م قضينا الوقت في العمل الداخلي في معظمه، وكان تركيزنا على بناء الصف الداخلي، فبعد أن قرر الأستاذ (مصطفى بلمهدي) الانسحاب والقول بأنه أكمل مهمته، تم ترشيح الأستاذ (عبد القادر بن قرينة)، ورفعنا شعار المناضلة السياسية وتم ترشيحه في الانتخابات الرئاسية سنة 2019م، حيث لاقى قبولا وشعبية كبيرة، ولمسنا أثر ذلك في الانتشار الكبير للحركة عبر مختلف البلديات والولايات، والحزب الوحيد الذي ترشح بنسبة 100% في مختلف الولايات، وقفزة نوعية في عدد النواب 6 نواب للحركة و15 نائب بالنسبة للكتلة ( النهضة، العدالة، بناء)، وهو نمو جيد بالمقارنة مع عمر الحركة، وعليه فهذه الانتخابات قفزة نوعية هامة للحركة، استطاعت أن تجمع عددا كبيرا من الأحزاب والجمعيات لأجل إسقاط العصابة، ورقما هامّا في المعادلة السياسية.

**5/ الديمقراطية التشاركية في نظري هي:**

هي في بدايتها ثقافة وتغيير قناعات، والممارسة كنتيجة تحتاج لنضال وتربية المواطن ذلك أن رجال السياسة هم إفراز للمواطن، ونحن كحزب نؤمن بالديمقراطية التشاركية وبشعاراتها، لأننا نرى الجزائر أكبر من الرئيس والمرؤوس، وفي الحقيقة الفائز هو الوطن، نعطي الفرصة لجميع القدرات على التعاون لبنائه عكس الأحادية التي تحرمهم من إظهار طاقتهم.

نحن نؤمن بأن الديمقراطية التشاركية ليست شعارا بل هي ممارسة، فنحن في قوائمنا نمنح الفرصة لكل المواطنين، ونسعى لأنْ لا نكون حركة إطارات ومناضلين فقط بل حركة شعبية، حيث منحنا في الانتخابات التشريعية جوان2021م (80%) من خارج أطر الحركة لأننا نؤمن بالسلوك وليس الشعارات، فدون تشاركية لا يبنى الوطن، ودون مشاركة لا نستطيع التغيير، فلدينا طاقات لخدمة بلادنا ولا نريد أن نستثني أي أحد.

**6/ الأساليب التي نوظفها في حزبنا لإشراك المواطن في صنع القرار:**

من خلال مجلس الشورى الذي هو الآن مفتوح للجميع، لكن سابقا كانت هناك شروط صارمة للانضمام إليه، وبعد توجه الحركة إلى حركة شعبية خففت الشروط وأصبح من حقّ أيّ مواطن في أي بلدية

أو ولاية أن يعلن مشاركته في مجلس الشورى ويعلن نضاله، فالمشاركة عندنا مرنة مفتوحة لكل مواطن، فبإمكان أي مواطن أن يصبح في مجلس الشورى شرط أن يؤسس لعمل جاد وجديد.

– أمّا بالنسبة للجمعية العامة البلدية فهي مفتوحة لجميع المواطنين ليساهموا بالرأي أو التصويت أو التقييم أو الاقتراح في الترشيحات.

– لجان الترشيحات (ولائية، بلدية) مفتوحة للمواطن، وفي الملتقيات، المحاضرات الوطنية، والولائية، كل بلدية يشارك فيها كل المواطنين ويقدمون إضافة سواء كانوا إطارات دولة، ممثلين عن المجتمع المدني، أطباء، أساتذة فتح المجال للمشاركة في القرار سواء بالتصويب، الاقتراح، التقييم.

**7/ يتجسد مبدأ المساءلة داخل الحزب من خلال:**

تكون من خلال المجالس الآتية: مجلس الشورى الولائي، مجلس الشورى البلدي، الجمعية العامة، حيث يتم التحدث عن الإيجابيات، والسلبيات، والنجاحات والخروج بخلاصات يستفاد منها، وقد قمنا بمساءلة قوية لكل مجريات الحملة الانتخابية في التشريعيات جوان 2021م، فالمساءلة عندنا ليست محصورة على فئة بل الكل يخضع للمساءلة من رئيس الحركة إلى المناضل على كل كلمة قالها أو تصرف قام به، ويبرر كل ما قام به ويُقَوم ويُصوب، ولا توجد محطة سياسية لم تحدث فيها مساءلة فهي تتجسد على أساس العقد الذي بيننا، فتكون مساءلة على الأهداف التي رسمت، التقييم السنوي، نقيس ما تحقق من أهداف ونقدم تصويبات، ومساءلة عميقة إذا لم تتحقق الأهداف، وعلى المستوى الولائي من خلال لقاءات، فمثلا نحن بصدد تقييم العملية التشريعية الأخيرة (الانتخابات التشريعية) في سطيف، فنحن لم نحقق نتائج جيدة فهي عرضة للمساءلة مقارنة بمستغانم حصلنا على 8 من 8، ولهذا تتم عملية تقييم ذاتي أولي على هيئات داخلية لأعضاء المكتب، لجان الترشيح، وتكون طبعا مساءلة عميقة دون أن نخسر بعضنا بعض، وبعدها تقييم مجلس الشورى الولائي على النتائج وتساءل فيه، وما يقره مجلس الشورى نطبقه مثلا قد تؤدي إلى تغيير الطاقم التنفيذي ككل، ويتم تغيير هذا المسؤول أو تغيير جزئي، أو توجيهات في طريقة العمل.

**8/ يمارس حزبنا مبدأ الاستشارة لاختيار ممثل لخوض الانتخابات البرلمانية كممثل عن الحزب:**

من خلال لجنة الترشيحات نستشير الجميع، مناضلين أو غير مناضلين، استشارة واسعة داخل الحركة وخارجها واقتراح شخصية اعتبارية معينة ونزكيها ونرشحها، واللجنة المخولة لعمل ذلك فهي صاحبة السيادة الكاملة على أن تتحمل هذه اللجنة النتيجة ويتم الاختيار حسب كفاءة الشخص، الأقدمية، الشعبية.

**9/ الوسائط التي نستعملها لإعلام المواطنين حول الاجتماعات والنشاطات التي يقوم بها الحزب وكل ما يحدث في الساحة السياسية:**

جميع وسائط التّواصل المتاحة (إعلانات في الفايسبوك وباقي المنصّات، التّواصل المباشر بالمحبّين والمواطنين...)

**10/ طريقتنا في التداول على المهام والمسؤوليات داخل الحزب:**

ما ندعو إلى تحقيقه في مؤسّسات الدّولة من تداول سلمي وسلس على المسؤوليات، نمارسه داخل هياكلنا، فمنذ نشأتها إلى اليوم (حوالي سبع سنوات) عقدت الحركة ثلاثة مؤتمرات (تأسيسي والأوّل والثّاني)، وأفرز كلّ مؤتمر قيادة جديدة سواء على المستوى الوطني أو المحلّي، بالطّرق الدّيمقراطيّة المتعارف عليها.

**11/ تقييمنا لمؤشر مشاركة المواطنين في متابعة المشاريع المنجزة المحلية من قبل المجلس الشعبي البلدي، ومنه المشاركة في عملية اتخاذ القرار داخل المجلس البلدي:** تبقى ضعيفة وبعيدة عن المأمول.

**12/ الصعوبات التي تواجه الثقافة السياسية المشاركة في الجزائر هي:**

- عقلية الأحاديّة التي مازالت تعشّش في عقول وقلوب جزء من الطّبقة السّياسيّة.
- التّزوير الذي لازال بعضهم يشوّه به صفاء العمليّة الانتخابيّة، هذا وغيره من الأسباب أدى إلى عزوف المواطن، وحال دون المشاركة الفعالة التي من دونها لا تتكون الثّقافة السّياسيّة السّليمة.

**13/ يمكن للثقافة السياسية أن تساهم في تكريس وتفعيل ديمقراطية تشاركية:**

إذا انتشرت الثقافة السّياسيّة السّليمة المبنيّة على الاحترام والتّنافس الشّريف، والحرص على الصّالح العامّ، فإنّ ذلك سيوجد المناخ السّليم لقبول النّخب السّياسية والمناضلين والمواطنين لبعضها بعض، وعلى ذلك الأساس يبدأ التّعاون على خدمة الوطن والمواطن الذي ينتج ثقافة سياسية تشاركية ودمقراطية تشاركية فاعلة.

**❖مقابلة مع السيد "كمال جازية"[1]، مقابلة يوم الخميس 15جويلية 2021م، بمقر (حركة البناء الوطني) السفيهة ولاية سطيف، على الساعة 10:00 صباحا.**

**1/ تمثل الثقافة السياسية بالنسبة لي:** كل ما هو مرتبط بالعمل السياسي سواء من ناحية الأحزاب السياسية في حد ذاتها واستراتيجياتها وأهدافها وأيديولوجيتها، أو من ناحية تواجدها وتأثيرها في المجتمع، ذلك أن

[1] أستاذ جامعي، دكتوراه في الإلكترونيك، دراسات عليا في إدارة الأعمال، مدرب محترف في التنمية البشرية، عضو مؤسس في حركة البناء الوطني، مناصب نضالية: مناضل، عضو، مسؤول لجنة، عضو مكتب، عضو المجلس الشورى الولائي، عضو المجلس الشورى الوطني، رئيس المكتب الولائي، عضو الأمانة الوطنية للتأهيل، نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية سطيف من2007/2012 مكلف بالإدارة والمالية.

العمل السياسي بشكل عام موجود في أصل المجتمع، كما أن السياسة ليست فن الخداع والكذب كما يُروج لها، بل هي مخبر السلوك والتربية والأخلاق والكاشف الحقيقي لما هو موجود في الإنسان.

**2/ تقييمي للوضع السياسي في الجزائر:**

للأسف الشديد خلال العشرين سنة الأخيرة فَقَدَ أهم المعالم التي وُجد من أجلها، والتي هي راسخة في جل الأحزاب ذلك أنه أصبح مرتبطا بالرئيس، فالعهدة الأخيرة يمجد فيها الرئيس، كما أن الممارسة السياسية تأزمت بشكل أو بآخر فنجد على أساس القيام بتشجيع للقوائم الحرة على حساب الأحزاب السياسية، وهذا يعني كسر العمل السياسي مقابل الفردية ذلك أنه يمثل نفسه فالفردية عكس التفكير الجماعي وهذا من خلال أن كل من يترشح ينال مبلغ مالي وهذا أفقد التفكير الجماعي وشجع الفردية، تدعيم القائمة الحرة مقابل إعطاء امتياز على الأحزاب تشجيع على الإطار الحر يضرب في المصداقية.

**3/ تقيمي للحراك الشعبي في الجزائر:**

مر بمرحلتين: المرحلة الأولى: مطالب فعلية: لا للعهدة الخامسة، لا للتمديد لا للتأجيل، لا للفساد وجود مطالب مشروعة من جهة، وكان للجيش التوجه نفسه مع الحراك وهو ما أحدث قوة متكاملة استطاعت إلغاء العهدة الخامسة، تلغي التمديد تشرع في محاربة الفساد، وبهذا تحققت المطالب الأساسية وأدى ما عليه، وأتت المرحلة الثانية: بعد فترة خرج الحراك عن المطلب الأساسي وحاولت بعض الفئات الأخرى تغيير مساره وركوب موجة الحراك، فبعدما كانت شعارات (جيش شعب خاوة خاوة) ظهرت شعارات تخون الجيش، أما الحراك الشعبي الآن لا يمثل الكل بل لتوجهات فئوية وكل واحد في رأسه تصور للدولة، وله أهداف مختلفة عكس الأهداف الموحدة للحراك في بدايته، فنجد فيه أصحاب الأيديولوجيات، وأطراف أخرى تستعمل الحراك كورقة ضغط على المسار الدستوري وتتعامل معه من أجل مناصب ومصالح خاصة.

**4/ تقييمي للانتخابات الرئاسية الأخيرة بالجزائر هو:**

بالشكل الذي تعودنا عليه، تعدّ هذه الانتخابات خطوة إيجابية من حيث المشاركة، التزوير، الشفافية ومن ناحية العمل التنافسي مع الأحزاب والمرشحين، من جهة أخرى عدم استغلال وسائل الدولة في اتجاه مترشح معين كانت واضحة، ففي السابق كان رئيس الجمهورية يعرف قبل إعلان النتائج، في حين هذه الانتخابات لم نستطع التعرف بشكل واضح على من سيتولى الرئاسة، فهي ثمرة الحراك الشعبي وخطوة إلى الأمام إلا أنها ليست الانتخابات التي نطمح إليها.

**5/ الديمقراطية التشاركية في نظري هي:**

تنطلق من المطالبة وفق مبدأ ديمقراطية الصندوق هو الحاكم دون إقصاء، كما قال الشيخ (محفوظ نحناح): "الجزائر حررها الجميع ويبنيها الجميع"، وفي الجزائر حزب أو فئة هي المسؤولة عن ما حدث في البلاد، سيطرة الشرعية الثورية، فلابد من إقصاء الأبوية ذلك أنها محصورة في فئة لها مصلحة جعلت العديد من السلوكيات تُتَبنى في المجتمع، ولهذا فالعمل التشاركي هو الأساس، فبلاد كبيرة كالجزائر بمستوى قارة تتطلب جهود الجميع لخدمتها، من جهة ثانية الخير لا يعلم الناس أين هو، كل مسير لما خلق له، كل له قدرات يستغلها وقدرات يجب اكتسابها، وكل إنسان مواطن له إمكانية وأشياء إيجابية لخدمة البلاد، وواجب على القادة اكتشافها، ولابد على الأحزاب اكتشاف هذه الطاقات واستغلالها بما يخدم البلاد.

**6/ الأساليب التي نوظفها في حزبنا لإشراك المواطن في صنع القرار:**

في القانون الأساسي للحزب ينطلق من الأسرة مجموعة من الأفراد (المناضلين) الذين يشكلون الخلية الأولى تعتمد على اكتشاف القدرات والطاقات يلتقي الأفراد مع بعضهم بحيث يبدأ في الجانب التكويني لكل ما يحتاج الإنسان والجانب الآخر بناء الأفكار والمناقشات، الحوارات، تبادل الأفكار، وتكوين ميداني من خلال تجسيد هذه القيم.

كما نجد الجمعية العامة على مستوى البلدية، التي تناقش برنامج البلدية، العملية الانتخابية ومحاولة إشراك المواطن ولائيا من خلال مجلس الشورى الولائي أعلى هيئة تقام فيها المناقشات، ممثلي كل رؤساء المكاتب البلدية وكل ما يتعلق بالولاية.

**7/ يتجسد مبدأ المساءلة داخل الحزب من خلال:**

لا يوجد مصطلح المساءلة بهذا المعنى بل المتابعة، التقييم، التقويم بالنسبة إلينا أعمال مشتركة منذ البداية أهداف واضحة في ذهن الجميع في إطار توافقي كما تكون على مستوى لجنة الانضباط على المستوى الوطني والمحلي، بعد تصحيح المفاهيم تكون عملية تقويمية توجيهية وإذا لم يستجيب تؤدي إلى تجميد عضوية الفرد بعقوبة مؤقتة أو خروج من الحزب.

**8/ يمارس حزبنا مبدأ الاستشارة لاختيار ممثل لخوض الانتخابات البرلمانية كممثل عن الحزب من خلال:**

* في البلديات تطلب تقديم مترشحين من داخل الحركة أو خارجها.

*قيادات لها الحنكة في تقديم المترشحين.

*لجنة الترشيحات (كفاءات تعرف الأفراد)، ومن ثم دراسة أولية للملفات (تقديم ملفها الإداري، السيرة ذاتية، رسالة تحفيزية بإجراء مقابلات مع أصحاب الملفات لفهم ما يريدونه من الترشح، وبعدها يقدم إلى مجلس

الشورى الولائي يدرس قائمة وفق لائحة الترشيحات مصادق عليها من طرف مجلس الشورى الوطني، يزكي القائمة وفق لائحة الترشيحات ليتم ترشيحهم أو يعاد ترتيب القائمة من خلال ملاحظات وإعادة مقترحات أخرى في اللحظة نفسها.

**9/ الوسائط التي نستعملها لإعلام المواطنين حول الاجتماعات والنشاطات التي يقوم بها الحزب وكل ما يحدث في الساحة السياسية:**

صفحات ومواقع الحركة على شبكة الأنترنيت لنشر ما يحدث وطنيا/ محليا، فضاءات إعلامية، التلفاز، الإذاعة بهدف إيصال الفكرة.

**10/ طريقتنا في التداول على المهام والمسؤوليات داخل الحزب:** تكون بطرق ديمقراطية فالقانون الأساسي اختيار المسؤولين للمكاتب البلدية: رئيس المكتب البلدي بحيث تتوفر فيهم شروط: الكفاءة، الخبرة، استيعاب منهج الحركة.

*يقيمون أمام الجمعية العامة (الرئيس، النائب) وهي التي تختار تزكية أو انتخاب وتكون سرية مراعاة لشعور الأعضاء.

-أعضاء المكتب (رئيس، نائب) يصرحون رئاسة اللّجان والمكاتب ويقدمون التزكية للجمعية العامة البلدية.

-أما ولائيا من خلال مجلس الشورى الولائي (رئيس، نائب) (تزكية مجلس الشورى) تكوين المكتب.

**11/ تقييمنا لمؤشر مشاركة المواطنين في متابعة المشاريع المنجزة المحلية من قبل المجلس الشعبي البلدي، ومنه المشاركة في عملية اتخاذ القرار داخل المجلس البلدي:**

ضعف كبير في المتابعة داخل أو خارج الحركة أو الهيئات الوطنية فما بالك المواطن وربما الحلول المقترحة، هي: الجانب الاجتماعي: الطبقة المتوسطة تهتم بها، فالطبقة الفقيرة همها هو لقمة العيش، وحتى الطبقة المتوسطة وهناك ضعف فيها وبهذا يكون اهتمام ضعيف، لابد من الجانب التوعوي الثقافي للتعريف بهذه المشاركة.

مازال المواطن لا يؤمن بالتغييرات في المجتمع ويكاد يجزم أن التغيير في البلاد مستحيل بقوله (جربت جربت) وليس هناك جدوى، لكن العمل بالنسبة لنا مازال مستمر ودؤوب.

والعمل على تبيان أن التغيير الحقيقي ليس في الجوانب المادية فقط، بل حتى الجوانب غير المادية مثل الجانب الروحي، فهناك ازدواجية بين المادي والروحي.

**12/ الصعوبات التي تواجه الثقافة السياسية المشاركة في الجزائر هي:**

المشكل في هذه العملية هو الممارسة التي حدثت في فترة طويلة، والتي خلقت ذهنية لدى المواطن والموظف، مما أحدث تراكما، حتى تشكلت القناعة بأنه لا توجد شراكة حقيقية في جميع المستويات لدى الفرد أو المؤسسات نتيجة تلك التراكمات الممارسات، وعدم السماح للكفاءات والمقترحات العلمية نتيجة بعد الجامعة بالدرجة الأولى عن الواقع المجتمعي.

**13/ يمكن للثقافة السياسية أن تساهم في تكريس وتفعيل ديمقراطية تشاركية:**

كلما كانت الثقافة السياسية عالية كلما ساعدت في تطبيق ديمقراطية تشاركية من جهة، ومن جهة ثانية التربية الجماعية تساهم في إيجاد الديمقراطية التشاركية، عكس أنه كلما كانت تربية أنانية كلما اضمحلت فكرة التشاركية.

كما أن المسؤولية لها دور في ذلك، فكلما كانت مقترحات التغيير لدى المسؤولين كلما ساهمت في تكريس هذه العملية، فهناك أناس يرغبون في المشاركة لكن لا توجد آذان صاغية، وعليه فالعلاقة هي تكاملية بين المسؤولين والأفراد.

**ب-تعقيب وتحليل للمقابلات الخاصة بحركة البناء الوطني:**

**1**- بالنسبة للأستاذة **فرارمة شفيقة** ركزت في نظرتها للثقافة السياسية على أنها نضال من أجل الوطن والمواطن وحماية الثوابت الوطنية، في حين ترى الأستاذة **بختة جيلالي** أنها عملية ضرورية لصنع القرار وتتجسد بالممارسة الميدانية، أين ذهب الأستاذ **زيان بلقبلي** إلى أوسع من هذا فركز على أن أساسها هو التكوين وعَدّها أعلى مقام في الثقافة وأعلى درجات الوعي السياسي، وهي ليست مرتبطة بالفرد فقط بل تشمل كل الأمة، **في المقابل** نجد الأستاذ **كمال جازية** ذهب في السياق ذاته بتأكيده على أن الثقافة السياسية مرتبطة بالعمل السياسي وربطها بالسياسة بشكل عام فهي مخبر السلوك والتربية والأخلاق.

وبهذا يمكن الاستنتاج أنه بالرغم من الاختلاف في طريقة تصورهم للثقافة السياسية فإنّه من خلال الربط بين تعابير الوجه وطريقة تفاعلهم معنا نجد أن هناك إدراك جيد لهم بأهميتها وضرورة توفرها لدى الفرد والمجتمع ككل ولابد من تكوينه عبر مختلف الوسائط ليس داخل الأحزاب السياسية فقط، بل في مختلف الجوانب، كما يوجد تأكيد على ارتباطها بالسياسة ولابد من تغيير النظرة حول السياسة بأنها فن الخداع والمكر، بل إنها موجودة في مختلف جوانب الحياة.

**2**-أما تقييمهم للوضع السياسي في الجزائر فهناك اتفاق بين القادة على أنه يمتاز بالاضطراب وعدم الاستقرار، فنجد الأستاذة **فرارمة شفيقة** ترى أنه يمتاز بعدم الاستقرار نتيجة وجود أطراف غير دستورية تؤثر عليه وتريد تحقيق مصالحها، وتشاركها هذه النظرة الأستاذة **بختة جيلالي** بوجود زمرة تستهدف ضرب

البلاد لكن هناك فئات تناضل لأجل الدفاع عن البلاد وتحقيق الاستقرار، وبالنسبة للأستاذ **زيان بلقبلي** يرى أنه ليس الوضع المرغوب فيه ولا الأفضل كون الفئة الأقلية هي التي تسيطر، لكنّه أحسن من أيّ وقت مضى كونه حقق بعض المطالب كإسقاط العهدة الخامسة ورفض التمديد، والحركة ناضلت لأجل تجنب الفوضى السياسية، في حين الأستاذ **كمال جازية** تقييمه كان مخالفا حيث أكد على أن انتشار الفردية بدل التفكير الجماعي ما جعل الممارسة السياسية تتأزم وتتراجع أكثر فأكثر خاصة مع تشجيع القوائم الحرة.

والملاحظ هنا أنه يوجد اتفاق على أنّ تدهور الوضع السياسي في الجزائر كان بسبب تلك الفئة المسيطرة على الحكم والتي كان لها الحراك بالمرصاد.

**3**- يتفق القادة في تقييمهم للحراك الشّعبي على أنه خطوة إيجابية نحو الإصلاح، كما أنه مر بمرحلتين، وحقق المطالب الأساسية في المرحلة الأولى بإسقاط العهدة الخامسة، رفض التمديد والتأجيل، المرحلة الانتقالية، إلا أنه في المرحلة الثانية تغيرت أهدافه بظهور فئات تريد ركوب موجة الحراك، حيث ترى الأستاذة **شفيقة فرارمة** أنه حراك عكس الوعي السياسي لدى الشعب الجزائري وسلميته، ووطد الصلة بين الشعب والجيش، ورفض الشعب الاستهانة به من قبل عبدة الكادر، كما يتفق كل من الأستاذ **زيان بلقبلي**، الأستاذ **كمال جازية** إلى أنه مر بمرحلتين كان فيها الحراك الشعبي قويّا ومتماسكا وأحدث قوة متماسكة استطاعت إلغاء العهدة الخامسة، لكن تم أدلجته ودخول أقلية متفسخة حاولت إحداث التصادم بين الشعب والمؤسسة العسكرية وتخوينها، وبالنسبة للأستاذة **بختة جيلالي** أكدت على ذات المسعى كما أضافت أن الحراك نجح عاطفيا.

وبهذا نرى أن هناك اطلاع لا بأس به لكل ما يحدث في الشارع الجزائري من قبل هؤلاء القادة بحيث لم يكونوا منعزلين بل عايشوا الحراك وشاركوا فيه، ولم يقفوا وراء الكراسي ويصدروا الأوامر.

**4**- ترى الأستاذة **شفيقة فرارمة** أن الانتخابات الرئاسية ديسمبر 2019م مكنت الجزائر من التخلي عن حالة الفراغ الدستوري باسترجاع أهم مؤسسة وهي مؤسسة الرئاسة، لكن عبرت بأنه لابد من مواصلة باقي المراحل لبناء جزائر جديدة، وبالنسبة للأستاذة **بختة جيلالي** أكدت على أنها قفزة نوعية وخطوة إيجابية في البلاد، ونجاح لإصلاح مؤسسات الدولة، ومعها يتفق كل من الأستاذ **زيان بقبلي** و**كمال جازية** على أنها خطوة إيجابية بالنسبة للحركة كحركة فتية حيث يرى الأستاذ **زيان بلقبلي** أنّهم ناضلوا من خلال هذه الحركة وحققوا استقطابا شعبيا لا بأس به في مختلف البلديات والولايات من خلال ترشيح الأستاذ (عبد القادر بن قرينة)، ورفعوا شعار المناضلة السياسية في الانتخابات الرئاسية 2019م، وهو تطور جيد للحركة لإسقاط العصابة كهدف أساسي في المعادلة السياسية، وبالنسبة للأستاذ **كمال جازية** أكد على أنها خطوة إيجابية

من حيث المشاركة، التزوير، الشفافية ومن ناحية العمل التنافسي مع الأحزاب والمرشحين بتأكيده على أن الرئيس عُرِف بعد إعلان النتائج لا كما كان متعارفا عليه سابقا أن النتائج الانتخابية محسومة قبل الإعلان.

وبهذا فهم يرون أن الانتخابات الرئاسية كانت نجاحا جديدا للجزائر ليس له صلة بالنظام السابق ومسعى نحو المشاركة وتحقيق الشفافية.

**5**- ترى الأستاذة **شفيقة فرارمة** أن الديمقراطية التشاركية هي إشراك المواطنين في كل ما يعنيه وطلب استشارته على المستوى المحلي، أما الأستاذة **بختة جيلالي** فترى أننا مازلنا بعيدين عنها ذلك أن ما هو مطبق يعطي الفرصة للتشاور والحوار لكن بالمقابل المشاركة وصنع القرار مغيبان، حيث في المجالس الولائية والمحلية تفتقد للنفوذ وقوة القرار خاصة المجلس الشعبي البلدي هو القناة الأساسية الأولى القريبة من المواطن لكن نجده لا يتمتع بسلطة القرار فيتلقى الأوامر من طرف الوالي، في حين الأستاذ **زيان بلقبلي** نظر إليها على أنها ثقافة وتغيير القناعات وتتطلب من المواطن الكفاح لممارستها، والذي لابد من أن يُربى ويُكون عليها بمنطق التعاون على بناء الوطن، مقابل هذا نجد الأستاذ **كمال جازية** يذهب إلى أنها تنطلق من مبدأ المطالبة وفق مبدأ ديمقراطية الصندوق هو الحاكم دون إقصاء.

وبهذا فهم يؤكدون على إحدى القنوات الأساسية وهو المواطن ويقتربون من جوهرها وهي إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي والمساهمة في صنع القرار.

**6**- يتفق الأستاذ **زيان بلقبلي** والأستاذة **بختة جيلالي** على أن الحركة تسعى إلى التوسع لتكون حركة شعبية لذلك يرى الأستاذ **زيان بلقبلي** أن أسلوب إشراك المواطن في صنع القرار يكون من خلال مجلس الشورى، الجمعية العامة البلدية، ولجنة الترشيحات، ويحق لكل مواطن المشاركة بالرأي، التصويت، التقييم، تقديم الاقتراحات وبإمكان الجميع المساهمة سواء كانوا مواطنين أو ممثلين عن المجتمع المدني، ومختلف الكوادر العلمية مع توفر بعض الشروط كالكفاءة والتأسيس للعمل الجاد والجديد، بالمقابل ترى الأستاذة **بختة جيلالي** بمنح فرصة للشباب، والمرأة لإعادة الثقة للمواطن في مؤسسات الدولة، في حين يرى الأستاذ **كمال جازية** أن إشراك المواطن في حزبهم يبدأ من أول وحدة هي الأسرة التي يتلقى فيها التكوين والتدريب، ويعملون من خلالها على اكتشاف الكفاءات والطاقات لاستغلالها وتشجيعها في حلقات تشاركية، حوارات، مناقشات، كما يتم أيضا على مستوى الجمعية العامة البلدية ومجلس الشورى الولائي، وبهذا يتفق مع الأستاذ زيان بلقبلي، بالمقابل تؤكد الأستاذة **شفيقة فرارمة** على أنه لابد من انطلاق هذا الإشراك من المجلس الشعبي البلدي بإتاحة الفرصة له في الحضور في مختلف المجالس المحلية وهذا كسبيل لإعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم.

وعليه فأعضاء (حركة البناء الوطني) يؤمنون بضرورة إشراك المواطن في صنع القرار مع ضرورة تكوينه وتدريبه على ذلك إلا أنه تبقى هناك عوائق تحول دون المشاركة الفعالة له.

**7**- يؤكد أعضاء (حركة البناء الوطني) على وجود المساءلة داخل الحزب مع الاختلاف في نظر كل واحد منهم لها فنجد الأستاذ **زيان بلقبلي** يقول بأنها تكون من خلال المجالس التالية: مجلس الشورى الولائي، مجلس الشورى البلدي، الجمعية العامة حيث يتم التحدث عن الإيجابيات، السلبيات، النجاحات والخروج بخلاصات يستفاد منها، وتكون مساءلة شاملة من الرئيس إلى أصغر عضو دون استثناء، كما أنها تقوم على التقويم والتصويب وتتفق نوعا ما معه الأستاذة **شفيقة فرارمة** بأنها تكون على حد قولها من خلال لجان موجودة في الحزب، كلجنة الانضباط، ولائحة الانضباط وأسمتها حسبها بالمخالفة وتكون وفق درجات لها، أما الأستاذ **كمال جازية** فيذهب إلى أنه لا توجد بهذا المعنى لكن تتمثل في المتابعة، التقييم، التقويم وهي أعمال متكاملة وواضحة انطلاقا من الأهداف المعروفة لدى الجميع في الحزب، وأضاف أيضا أنها تكون على مستوى لجنة الانضباط على المستوى الوطني والمحلي، وتكون في إطار تصحيح المفاهيم والتوجيه والتقويم للسلوك وإذا لم يستجيب تؤدي إلى تجميد عضوية الفرد بعقوبة مؤقتة أو خروج من الحزب، في حين تذهب الأستاذة **بختة جيلالي** إلى أنها قائمة على مؤسسات تقوم على مجلس المربين تكويني تقويمي يكون على المستوى الولائي أو الوطني.

والملفت للنّظر أنه هناك اختلاف في تسمية اللجان المسؤولة عن المساءلة داخل الحزب، لكن يبقى تأكيدهم على وجود مساواة بين كل الأعضاء في تطبيقها سواء أكان رئيسا، عضوا قياديا، أم مناضلا، فالمساءلة في نظرهم تبدأ بالتقويم والتصويب من أصغر خلية هي الأسرة.

**8**- تؤكد الأستاذة **شفيقة فرارمة** أنه ليتم ممارسة مبدأ الاستشارة لاختيار ممثل لخوض الانتخابات البرلمانية كممثل عن الحزب، أن الاستشارة تقوم على المساواة بين الجميع، كما أنها تكون على مستوى لجنة الترشيحات انطلاقا من المكتب البلدي عن طريق الجمعية العامة ومن ثم على المستوى مجلس الشورى الولائي والوطني ودراسة ملفاتهم، ويتفق معها الأستاذ **زيان بلقبلي** بأنها تتم على مستوى هذه اللجنة مع التأكيد على أنها استشارة شاملة لاختيار شخصية رمزية مع تحمل هذه اللجان نتيجة هذا الانتقاء، وهو المسار ذاته الذي يصرح به الأستاذ **كمال جازية** وتتم بالاطلاع على الملفات وأهداف المرشحين ومشروعهم، بالمقابل ترى الأستاذة **بختة جيلالي** أنها تتم على مستوى مؤسسات ومجلس الشورى، وبهذا يتفق قادة أعضاء حركة البناء الوطني على مستوى ولاية سطيف الذين أجرينا معهم مقابلات على وجود لجنة ترشيحات يتم من خلالها دراسة الملفات ويستشار فيها الجميع المواطنين والقاعدة بناءً على مجموعة من

المعايير وتعرض على مجلس الشورى الوطني، ومن ثم يتم اختيار شخصيات اعتبارية والقيام بتزكية القائمة وفق لائحة الترشيحات، ليتم ترشيحهم أو يعاد ترتيب القائمة من خلال ملاحظات وإعادة مقترحات أخرى، ويبرز لنا أن هذه الحركة تساهم في التأكيد على الاستشارة كأحد سبل الديمقراطية التشاركية مما يتيح لهم عرض اقتراحاتهم وتصويبها أو تبينها إن كانت ذات أبعاد.

**9**- يؤكد الأعضاء أنهم يستخدمون العديد من الوسائط لإعلام المواطنين حول الاجتماعات والنشاطات التي يقوم بها الحزب وكل ما يحدث في الساحة السياسية حيث ترى الأستاذة **شفيقة فرارمة** أنها تستعمل وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها، ندوات صحفية لعرض المستجدات أو لمناقشة أمور خاصة بالحزب وأهدافه، تصريحات صحفية، بيان سياسي، اجتماعات تنسيقية، برمجة محاضرات ودعوة فيها المختصين والخبراء، المجالس، ويتفق معها الأستاذ **زيان بلقبلي** في استخدام جميع وسائط التّواصل المتاحة (إعلانات في الفايسبوك وباقي المنصّات، التّواصل المباشر بالمحبّين والمواطنين...)، ويضيف الأستاذ **كمال جازية** صفحات ومواقع الحركة على شبكة الإنترنيت لنشر ما يحدث وطنيا/ محليا، فضاءات إعلامية، التلفاز، الإذاعة بهدف إيصال الفكرة، بالمقابل ترى الأستاذة **بختة جيلالي** وسائط أخرى كالفايسبوك، ملف منتدى نساء سطيف على المستوى الولائي والوطني، إحضار أناس من خارج الحركة وتوعيتهم في مختلف المجالات من خلال محاضرات وندوات، وهذا راجع إلى طبيعة المنصب الذي تشرف عليه، كما تؤكد على وجود صفحة على موقع الفايسبوك تتولى الاهتمام بانشغالات المواطنين ونشر مختلف نشاطات الحركة وما يحدث في الساحة السياسية يسمى (حركة البناء الوطني) المكتب البلدي سطيف؛ ويمكن استنتاج أنه يوجد تنوع في الوسائط المستخدمة من طرف حركة البناء الوطني في مشاركة المواطن وإعلامه بمجريات الفضاء السياسي ومنه إقحامه في طرح انشغالاته والتعبير عن مطالبه.

**10**- وبالنسبة لطريقة التداول على المهام والمسؤوليات داخل الحزب يتفق الأستاذان **زيان بلقبلي** و**كمال جازية** على أنها تمارس بالطرق الديمقراطية، فالأستاذ **زيان بلقبلي** يصرح أن هذا ما ننشد لتحقيقه في مؤسّسات الدّولة بالتداول السلمي والمرن في مختلف المسؤوليات والمهام، وترى الأستاذة **شفيقة فرارمة** أنها ترتبط أيضا بالكفاءة، النضال والتضحية من أجل الحزب، الانتخاب، التزكية، التعيين حسب المهام الموكلة لهم، وهنا يشاطرها الرأي الأستاذ **كمال جازية** بالتأكيد على شرطي الكفاءة، الخبرة، استيعاب منهج الحركة، أما الأستاذة **بختة جيلالي** ترى أنها تكون من خلال مبدأ الشورى، التزكية بالتصويت وعن طريق الانتخاب، وعليه؛ فهم يؤكدون على الانتخاب والتزكية كمعايير لهذا التداول حسب المهام المطلوبة والمسؤوليات.

**11**- هناك اتفاق وإجماع بين الأساتذة على أن مشاركة المواطنين في متابعة المشاريع المنجزة محليا من قبل المجلس الشعبي البلدي ومنه المشاركة في عملية اتخاذ القرار داخل المجلس البلدي تكاد تكون منعدمة أو ضعيفة جدا وتضيف الأستاذة **شفيقة فرارمة** التحسن بوجود وسائل الإعلام الحديثة، إلا أنها مازالت محصور في ذهنية الاتكالية على الدولة ولم ينتقل بعد إلى مرحلة المشاركة، ترجع ذلك إلى عدم تفعيل دور لجان الأحياء، كما أنه حتى في المجلس الشعبي البلدي وبين أعضائه مغيبة هذه المتابعة والمشاركة، وترى الأستاذة **بختة جيلالي** أنها مفقودة لدى المواطن، أما الأستاذ **زيان بلقبلي** يؤكد في السياق ذاته أنها بعيدة عن ما نطمح إليه، بالمقابل يؤكد الأستاذ **كمال جازية** أنه هناك عوامل تحول دون هذه المتابعة منها عدم إيمان المواطن بالتغييرات، نتيجة بعض الممارسات التي كونت هذه النظرة، لكن يؤكد أنه لا بد من التوعية والتثقيف والعمل على تبيان أن التغيير ممكن.

وعليه فتقييم إشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرار داخل المجلس البلدي ضعيف ولم يصل إلى مستوى المشاركة الفعلية، وبهذا فهم يؤكدون على أن المواطن مغيب عن المشاركة في التنمية المحلية.

**12**- رغم الاختلاف في التعبير عن الصعوبات التي تواجه الثقافة السياسية بين القادة فإنّهم يؤكدون أن المشكلة هي مشكلة ذهنيات وممارسات فتؤكد الأستاذة **شفيقة فرارمة** بقولها: إن سيطرة السلبية بالمعنى العامي (تخطي راسي)، الأنانية واللامبالاة، انتشار المطلبية بعيدا عن التشاركية، ويذهب الأستاذ **زيان بلقبلي** إلى إرجاع ذلك إلى عقلية الأحاديّة التي مازالت راسخة في أذهان فئة من الطّبقة السّياسيّة، التّزوير الذي عكر سيرورة العملية الانتخابية، العزوف عند المواطن، حالت دون المشاركة الفعالة التي تكون الثقافة السياسية السليمة، وبالمقابل يرى الأستاذ **كمال جازية** إلى أن الصعوبة تكمن في الممارسة وغياب الجامعة ودورها في هذا التكوين بقوله: الممارسة التي حدثت في فترة طويلة خلقت ذهنية لدى المواطن والموظف، مما حدث تراكم حتى تشكلت القناعة بعدم وجود شراكة حقيقية في جميع المستويات لدى الفرد أو المؤسسات نتيجة تلك التراكمات الممارسات وتهميش الكفاءات وانفصال الجامعة عن الواقع المجتمعي، أما الأستاذة **بختة جيلالي** ترى أن الصعوبة في السلبية لأننا شعب متمرد لا نرضى بالحلول ولا نعطي الحلول.

توحي لنا هذه التصريحات أن الثقافة السياسية المشاركة تواجه صعوبة نحو تجسيدها كغياب التكوين في مختلف المؤسسات خاصة الجامعة التي هي المنبع الذي تصدر منه النخبة المثقفة، بالإضافة إلى حاجز التناقض بين الممارسة النظرية وغياب الممارسة الميدانية لدى الأفراد.

**13**- تؤكد الأستاذة **شفيقة فرارمة** على أن مبدأ الحركة المشاركة الإصلاحية والمعارضة الإيجابية، وتضيف أيضا أن تطبيق الكل لدوره في بناء الوطن يساعد على تحقيق التنمية المحلية والمستدامة لكل البلاد، والعمل

على المحافظة على النسيج المجتمعي من التمزق وتمتينه (بناء علاقات متينة بين كل أطياف المجتمع)، وضرورة تنمية التشاركية بدل المطلبية، أداء الواجب قبل المطالبة بالحقوق، تكريس روح التضامن والتكافل بين مختلف الشرائح المجتمعية، وتختم بقولها إنّه على الكل أن يكون له دور في المشاركة السياسية، وتغيير النظرة السلبية لها، أما الأستاذ **زيان بلقبلي** يرى أنه لابد من نشر الثقافة السياسية السليمة من خلال بنائها على الاحترام والتّنافس الشّريف، والحرص على الصّالح العامّ، فإنّ ذلك سيوجد المناخ السّليم لقبول النّخب السّياسية والمناضلين والمواطنين لبعضها بعض، وعلى ذلك الأساس يبدأ التّعاون على خدمة الوطن والمواطن الذي ينتج ثقافة سياسية تشاركية ودمقراطية تشاركية فاعلة، أما الأستاذ **كمال جازية** يشدد على عنصرين التربية الجماعية والمسؤولية، فالتربية الجماعية حسبه تساهم في إيجاد الديمقراطية التشاركية، عكس أنه كلما كانت تربية أنانية كلما اضمحلت فكرة التشاركية، كما أن المسؤولية لها دور في ذلك كلما كانت مقترحات التغيير لدى المسؤولين كلما ساهمت في تكريس هذه العملية، فهناك أناس يرغبون في المشاركة لكن لا توجد آذان صاغية، وعليه؛ فالعلاقة هي تكاملية بين المسؤولين والأفراد، بالمقابل الأستاذة **بختة جيلالي** ترى أن الثقافة السياسية ضرورية ولابد من معرفة الحقوق والواجبات، وكله راجع للإرادة السياسية ولو صدقت هذه الإرادة لتحسنت كل الأمور.

وبهذا نجد أنهم يؤكدون على أن هناك ترابط قوي بين الثقافة السياسية وتجسيد ديمقراطية تشاركية.

**3- عرض وتفريغ وتحليل نتائج تحليل المحتوى ومناقشة نتائجها:**

**3-1 التحليل الكمي والكيفي لمنشورات صفحات الأحزاب السياسية (الصفحة الرسمية لحزب جبهة التحرير الوطني، الصفحة الرسمية لحركة البناء الوطني).**

**أ. تحليل فئات الشكل بالإجابة على السؤال: كيف قِيل؟**

**جدول رقم 42: يبين فئة الأساليب المعتمدة من قبل الأحزاب السياسية عبر صفحاتها الرسمية على موقع الفايسبوك في نشر المضامين حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية:**

| الأساليب المعتمدة من قبل الأحزاب السياسية عبر صفحاتها الرسمية على موقع الفايسبوك في نشر المضامين حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| الصور | 101 | ٪47.86 | 54 | ٪36.24 | 155 | ٪43 |
| الكتابات الجدراية | 96 | ٪45.49 | 52 | ٪34.89 | 148 | ٪41 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الفيديوهات** | 12 | **٪5.68** | 41 | **٪27.51** | 53 | ٪14.7 |
| **الأشكال البيانية** | 02 | ٪1.53 | 02 | ٪1.34 | 04 | ٪1.1 |
| **المجموع** | 211 | ٪100 | 149 | ٪100 | 360 | ٪100 |

**من إعداد الباحثة**

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن **الصور** احتلت **المرتبة الأولى** بنسبة قدرت بـ (43%)، بينما كانت **الكتابات الجدارية** في **المرتبة الثانية** بـ (41%)، في حين كانت **المرتبة الثالثة** للفيديوهات بنسبة (14.7%)، والمرتبة الأخيرة للأشكال البيانية بنسبة قليلة قدرت بـ (1.1%)، ويمكن تفسير ذلك أنه ربما راجع للفترة التي تم نشرها فيها هذه المضامين، وهي فترة الحراك الشعبي أين تم التعبير على المطالب بشكل واضح بالاعتماد على الصور والكتابات الجدراية، فهي ربما الوسيلة الأنسب لتجسيد أهداف الحراك والتعبير عن مطامح الشعب وما يطمح لتحقيقه من وراء هذا الحراك، وكوسيلة لتبيان دوره في المشاركة في الحياة السياسية ورسم مسار التنمية في البلاد.

أمّا بالنسبة لكل حزب معني بالدراسة فنجد أن حزب جبهة التحرير الوطني اعتمد في نشر المضامين على الصور، حيث كانت النسبة عالية (47.86%) مقارنة بحركة البناء الوطني أين كانت النسبة المئوية لفئة الصور تقدر بـ (36.24%)، أما بالنسبة لفئة الكتابات الجدراية قدرت بـ (45.49%) لدى جبهة التحرير الوطني، مقارنة بحركة البناء الوطني نسبة أقل قدرت بـ (34.89%)، أما فيما يخص الفيديوهات كانت نسبة عالية لدى حركة البناء الوطني قدرت بـ (27.51%) مقارنة بنسبة ضئيلة جدا لدى جبهة التحرير الوطني قدرت بـ (5.68%)، في حين كان الاعتماد على فئة الأشكال البيانية ضعيف جدا لكلا الحزبين بنسبة قدرت بـ (1.53%) لدى حزب جبهة التحرير، بالمقارنة بنسبة قريبة منها (1.34٪) بالنسبة لحركة البناء الوطني.

ويمكن تفسير ذلك أنه تم الاعتماد على الصورة بدرجة كبيرة للحزبين، وذلك أن للصّورة دلالة لدى المتابعين، حيث كانت معظم الصور المنشورة هي لأعضاء الحزب وشخصياته وكل ما يقوم به الحزب ما يوفر للمتابع نوعا من التفاعل معها، فالصورة تعطي دلالة بصرية للمحتوى الذي تحمله، فنجد في حزب جبهة التحرير الوطني اعتمدت على الصور في مختلف لقاءات الحزب، كما اعتمدت في الدرجة الثانية على الكتابات الجدارية عبر الفايسبوك ذلك أنه الأنسب للتعبير عن ما يقوم به أعضاء وشخصيات الحزب والتعبير عن آرائهم تُجاه القضايا التي تهمهم ومختلف النشاطات التي يقوم بها الحزب، كما نجد أن حركة البناء الوطني اعتمدت كذلك على فئة الصور في مختلف نشاطاتها وعبرت بأدق التفاصيل عن كل خطوة

تخطيها ميدانيا إلا وتقوم بنشرها في موقعها الرسمي كما اعتمدت بالدرجة الثالثة على الفيديوهات أين كانت النسبة مرتفعة جدا لدى حركة البناء الوطني مقارنة بحزب جبهة التحرير الوطني فالفيديوهات تعدّ وسيطا حيّا في فهم محتوى الرسالة وتجعله حاضرا ذهنيا لمعايشة محتوى الفيديو وكأنه حاضر، حيث تركز على أهداف ومواضيع محددة من كل منشور فنجد أغلب الفيديوهات اعتمدت على لقاءات ومحاضرات تهدف إلى تبيان برنامج الحزب وأهدافه من جهة، وتأكيد الحزب بشكل قطعي عن رفضه لمشروع العهدة الخامسة والمرحلة الانتقالية، وهذا يبرر لنا اعتماد حركة البناء الوطني على عنصر التشاركية والإحساس بانشغالات المواطن وإشراكه في مختلف نشاطاتها ومحاولة التقرب منه وإعلامه بكل ما يحدث في الساحة السياسية.

**جدول رقم 43: يبين فئة طبيعة الصور المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك:**

| طبيعة الصور المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| **صور حقيقية ملتقطة من الواقع** | 84 | **٪57.14** | 23 | **٪27.05** | 107 | **٪46.12** |
| **كاريكاتير** | 03 | ٪2.04 | 02 | ٪2.35 | 05 | ٪2.15 |
| **رسومات** | 04 | ٪2.72 | 02 | ٪2.35 | 06 | ٪2.58 |
| **صور مدمجة بين أشكال ورسومات أو كتابات، كاريكاتير** | 56 | **٪38.09** | 58 | **٪68.23** | 114 | **٪49.13** |
| **المجموع** | 147 | ٪100 | 85 | ٪100 | 232 | ٪100 |

**من إعداد الباحثة**

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن الصور المدمجة بين أشكال ورسومات أو كتابات، كاريكاتير كانت في **المرتبة الأولى** بنسبة (46.12٪)، ويمكن تفسير ذلك أن الصورة أحيانا لا تكون معبرة وقد تفهم في سياقات عديدة وتحمل تأويلات كثيرة ما يجعل إرفاقها بنص أو رسم أو كاريكاتير مهما جدا، حيث يساعد المتلقي على فهم وتوضيح وشرح لمحتوى الرسالة حتى يكون فهمه محددا لا يأخذ أبعاد أخرى تسيء ربما لكيان الحزب من جهة، ومن جهة أخرى ربما تسعى من خلال تلك الصور لتبيان بعض الحقائق المتعلقة

بمحتواها، في حين كانت **المرتبة الثانية** لفئة الصـــور الحقيقية الملتقطة من الواقع قدرت نســـبتها بـ (46.12%) وهي نسبة قريبة جدا للفئة الأولى، وذلك راجع إلى أن الصور الحقيقية تعطي مصداقية عن الوقائع والأحداث وتعطي نوعا من الثقة لدى الجمهور في المحتوى المنشـــور، وانطباعا ربما إيجابيا عن الحزب، وقد كانت الصـور المنشـورة في صـفحتي الحزبين هي مسـتنبطة من مختلف الخرجات واللقاءات التي يقوم بها الحزب وأعضاؤه سواء في خرجات ميدانية أو في مقابلات صحفية وتلفزيونية.

**جدول رقم 44: يبين فئة طبيعة الكتابات الجدارية المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك:**

| طبيعة الكتابات الجدراية المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| **أراء شخصية تابعة للحزب** | 03 | ٪4.05 | 03 | ٪9.37 | 06 | ٪5.66 |
| **كتابات تابعة لمضامين الحزب** | 43 | **٪58.10** | 09 | **٪28.12** | 52 | **٪49** |
| **كتابات صحفية** | 15 | **٪20.27** | 07 | ٪21.87 | 22 | **٪20.75** |
| **كتابات تابعة لشهود عيان** | 01 | ٪1.35 | 01 | ٪3.12 | 02 | ٪1.88 |
| **بيان سياسي** | 12 | ٪16.21 | 12 | **٪37.5** | 24 | **٪22.64** |
| **المجموع** | 74 | ٪100 | 32 | ٪100 | 106 | ٪100 |

**من إعداد الباحثة**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن فئة الكتابات التابعة لمضامين الحزب كانت في **المرتبة الأولى** بنسبة قدرت بـ (49%) (محاضرات خاصة بنشاط الحزب، نتائج الانتخابات البرلمانية، انتخابات رئاسية، تصريحات صحفية) **والمرتبة الثانية** لفئة بيان سياسي استخدمت بنسبة أقل منها قدرت بـ (22.64%)، كما كان لفئة الكتابات الصحفية نسبة لا بأس بها قدرت بـ (20.75%)، وأخيرا نسبة ضعيفة لفئة الآراء الشخصية وكتابات شهود عيان.

أما بالنسبة لحزب (جبهة التحرير الوطني) فكانت النسبة المئوية عالية جدا لوحدة الكتابات تابعة لمضامين الحزب بنسبة (58.10%)، وقد تضمنت اجتماعات الحزب لتقييم انتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة، وتعيين ممثلي الآفلان الفائزين بعضوية مجلس الأمة، وتعيينات وتزكيات للبعض الآخر في

المجلس الشعبي الولائي لبعض الولايات، وعن استدعاء الهيئة الناخبة، والائتلاف الرئاسي لترشيح (بوتفليقة) للانتخابات الرئاسية مقابل هذا نجد وحدة الكتابات الصحفية بنسبة (20.27%) وكان محتواها مع حوار وسائل الإعلام لتحليل نتائج انتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة، حوار حول التعاون الجزائري المصري، وتأكيد على الترشح للانتخابات الرئاسية، وكانت وحدة بيان سياسي نسبتها قدرت بـ (16.21%) تضمنت استدعاء (بوتفليقة) للهيئة الناخبة وعن الحملة الانتخابية وجمع استمارات الترشح، أما آراء شخصية تابعة للحزب (4.05%)، شملت وجهات النظر للأحزاب المعنية بالدراسة مثل كتابات تابعة لشهود عيان (1.35%) حول نضال جبهة التحرير الوطني.

وبالمقابل نجد لدى حركة البناء الوطني كانت النسبة الكبيرة **لفئة بيان سياسي** قدرت بـ(37.5%)كان فحواها موقفها من السلطة وعدم استجابتها للحراك الشعبي، ودعمها لتكريس سيادة الشعب، وموقفها مما يحدث في المدرسة الجزائرية وعدم الاستغلال الأيديولوجي لها لتحقيق مآرب سياسية، ترشح الحركة للانتخابات الرئاسية وتأكيدها الدائم على تغليب المصلحة العليا، والمطالبة بإلغاء العهدة الخامسة، **وفئة الكتابات التابعة لمضامين الحزب** بنسبة (28.12%) تضمنت جمع استمارات الترشح عبر مختلف الولايات، التأكيد على أولوية الوطن وحماية الثوابت الوطنية وغيرها، ونسبة (21.87%) **لفئة الكتابات الصحفية،** وتضمنت تثمين لسلمية الحراك الشعبي ومساندة الجيش للشعب والتأييد التام للحركة لهذا المسار لتحقيق الديمقراطية، ودعوتها عبر مبادرة الجزائر للجميع كأسلوب للحوار، كما بينت تحذيرات من ندوة الوفاق الوطني والتأثيرات الأجنبية، وأكد أعضاء الحركة عبر مختلف اللقاءات على المساندة التامة للشعب، والاستماع الحقيقي له والتجاوب معه، والتأكيد على التواصل مع جميع مكونات الساحة الوطنية لتحقيق التحول الديمقراطي وغيرها، أما فئة آراء شخصية تابعة للحزب (9.37%) وفئة كتابات تابعة لشهود عيان (3.12%).

وعليه؛ يمكن تفسير ذلك أنّ الأحزاب السياسية ركزت من خلال صفحاتها على الجانب الإعلامي كوسيلة لتبليغ جمهورها بمخططات الحزب وتوفير كل المعطيات المتعلقة به بطريقة واضحة ومبسطة، باللجوء إلى مواقع التواصل الاجتماعي، والتنسيق مع وسائل الإعلام خاصة منها المحلية وهذا ما نجده كان أكثر بروزا لدى حركة البناء الوطني، فما لفت الانتباه أنها تقوم بنشر كل ما يقوم به الحزب وأعضائه على الصفحة الرسمية له عبر موقع الفايسبوك بشكل يومي، وهذا ربما يبين أنها تعزز أحد ميكانيزمات الديمقراطية التشاركية وهو الإعلام ذلك أنه لإنجاح الفعل التشاركي الذي يعتمد على تحقيق التواصل بين أطراف العملية السياسية لابد من توفر الإعلام حتى يتحقق مطلب التشاركية في المعلومة.

**جدول رقم 45: يبين فئة طبيعة الفيديوهات المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك:**

| طبيعة الفيديوهات المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| **تصوير للاحتجاجات** | 00 | ٪00 | 02 | ٪3.27 | 02 | ٪2.40 |
| **نشاطات الحزب** | 13 | **٪59.09** | 16 | **٪26.22** | 29 | **٪34.93** |
| **فيديوهات توضيحية** | 04 | **٪18.18** | 13 | **٪21.31** | 17 | **٪20.48** |
| **الحديث عن البطالة والهجرة** | 00 | ٪00 | 13 | **٪21.31** | 13 | **٪15.66** |
| **تصوير الحراك الشعبي وخروج الشعب للشارع** | 01 | ٪4.54 | 06 | ٪9.83 | 07 | ٪8.43 |
| **التحدث عن النظام** | 00 | ٪00 | 07 | ٪11.47 | 07 | ٪8.43 |
| **المعارضة والموالاة** | 01 | ٪4.54 | 03 | ٪4.91 | 04 | ٪4.81 |
| **الانتخابات** | 03 | **٪13.63** | 01 | ٪1.63 | 04 | ٪4.81 |
| **المجموع** | 22 | ٪100 | 61 | ٪100 | 83 | ٪100 |

**من إعداد الباحثة**

تشير معطيات الجدول أعلاه إلى أن معظم الفيديوهات المنشورة من قبل الحزبين كانت لنشاطات الحزب وقد استخدمت بنسبة (34.93%)، وقد تضمنت محتوياتها بالنسبة لحزب (جبهة التحرير الوطني) أحداث عن انتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة ومختلف النتائج المتحصل عليها في مختلف الولايات، والانتخابات الرئاسية والترشح لها وفيما يخص (حركة البناء الوطني) ففحواها لقاءات ومحاضرات ورفض للعهدة الخامسة والتحذير من المرحلة الانتقالية ومساندة الجيش للشعب وبهذا احتلت **المرتبة الأولى**، أما **المرتبة الثانية** فترجع لفئة فيديوهات توضيحية بنسبة قدرت بـ (20.48%) أين تضمنت مختلف النشاطات التي تقوم بها الأحزاب حول رأيها في الانتخابات الرئاسية والترشح لها، وتصوير لجمع استمارات الترشح عبر مختلف الولايات، وكانت نسبة (15.66%) الحديث عن البطالة والهجرة ووضعية الشباب الجزائري ومشاكله.

وفيما يخص كل حزب نجد بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني نسبة (59.09%) فيديوهات عن نشاطات الحزب، ونسبة (18.18%) عن فيديوهات توضيحية، ونسبة (13.63%) للانتخابات، وكانت

غالبيتها عن تصوير للانتخابات التجديد النصفي لأعضاء البرلمان وانتخابات المجالس المحلية الولائية والبلدية في مختلف الولايات، واستخدمت باقي الفئات بنسبة ضئيلة جدا قدرت بـ (4.54%) لكل من تصوير الحراك الشعبي وخروج الشعب للشارع والمعارضة والموالاة، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن هذا الحزب لم يعطِ اهتماما للحراك الشعبي وما يحدث في الشارع الجزائري سوى أن همه كان هو تأييد الرئيس والمطالبة بالمرحلة الانتقالية ومساندة دعاة التمديد حيث كانت تساند الشرعية الثورية دون الاهتمام بمطالب الشعب، بدليل انعدام نسبة الحديث عن الهجرة والبطالة التي يعاني منها الشباب الجزائري والتحدث عن النظام وتصوير للاحتجاجات وهذا أمر طبيعي ذلك أن حزب (جبهة التحرير الوطني) حزب السلطة ومؤيد للنظام، كما أكدته فئة المعارضة والموالاة أين أظهر موالاته التامة للنظام القائم، وأثبت أنه بالفعل تيار يساند النظام ويقف خلفه بدليل التحالف الرئاسي مع حزب (التجمع الوطني الديمقراطي) وحزب (تاج) الذي أظهرته الفيديوهات المنشورة له عبر الصفحة الرسمية للحزب.

أما لحركة البناء الوطني فنجد نشاطات الحزب استخدمت بنسبة (26.22%)، حيث تضمنت مختلف اللقاءات المبرمجة من الحزب عن الترشح للانتخابات الرئاسية والسباقات المارطونية عبر مختلف الولايات لأجل خوض غمار الرئاسيات، حيث جاء على لسان رئيس حركتها بأنه الحزب الأول الذي سحب ملف الترشح، وتأكيد نائبه بأنه لابد من الانتقال إلى جزائر جديدة يؤسسها جيل الاستقلال والشباب لا جيل الشرعية الثورية، أما فئة فيديوهات توضيحية فتضمنت مختلف اللقاءات التلفزيونية عبر مختلف وسائل الإعلام المحلية والعربية لتوضيح وشرح مشروع الحركة والمساندة التامة لمطالب الشعب في الحراك المبارك والتأكيد على ضرورة إسقاط رموز الفساد، وفي السياق ذاته الحديث عن البطالة والهجرة التي أصبحت تؤرق الشباب الجزائري نتيجة الوضع الاجتماعي المزري الذي يعانون منه فكانت النسبة متساوية قدرت بـ (21.31%)، كما قدرت نسبة بـ (11.47%) الحديث عن النظام ويمكن تفسير ذلك الرفض التام لهذا الحزب الذي يرى نفسه من التيار المعارض حيث ترفض رفضا قاطعا النظام الحالي كونه نظام تولى عهدته وقدم ما عليه من إنجازات كما أن فيه رؤوس فساد تسعى للمرور إلى المرحلة الانتقالية ولابد من ترك الفرصة لجيل ما بعد الاستقلال لإعطائهم فرصة للتغيير والمساهمة في تنمية البلاد حيث ينادي هذا الحزب الرفض القاطع للعهدة الخامسة والنظام ككيان وليس شخص وتتخذ من شعار المشاركة الإصلاحية والمعارضة الإيجابية أحد الشعارات المتبنية في الحزب، كما أنها تنادي بضرورة إشراك العنصر الشبابي في عملية التنمية لذلك تناولت مشاكل الشباب من البطالة والهجرة نتيجة التهميش الذي تعانيه من السلطة

من خلال تصوير للحراك الشعبي وخروج الشعب للشارع بنسبة (9.83%)، المعارضة والموالاة بنسبة (4.91%)، وتصوير الاحتجاجات بنسبة قدرت بـ (3.27%) والانتخابات قدرت بـ (1.63%).

ويمكن تفسير ذلك أن كلا الحزبين رغم اهتمامهم ببعض القضايا فإنّه كان الاهتمام الطاغي هو المنافسة لأجل خوض غمار الانتخابات الرئاسية، وهذه الغايات الأساسية للحزب السياسي بشكل عام هو الوصول إلى السلطة.

**جدول رقم 46: يبين فئة المدة الزمنية المخصصة للفيديوهات المنشورة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك المتعلقة بالثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية:**

| رقم الفيديو | جبهة التحرير الوطني | حركة البناء الوطني | التكرار حسب كل حزب | | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المدة الزمنية بالساعات والدقائق والثواني | المدة بالساعات والدقائق والثواني | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | ت | % |
| | | | المدة الزمنية بالثواني | % | المدة الزمنية الزمنية بالثواني | % | | |
| الفيديو1 | 16 ثا | 1 د و23ثا | 16 | ٪0.30 | 73.8 | ٪0.22 | ٪100 | |
| الفيديو2 | 2 د و25 ثا | 29 د و41ثا | 135 | ٪2.56 | 1764.6 | ٪5.40 | | |
| الفيديو3 | 2 د و25 ثا | 6د و54 ثا | 135 | ٪256. | 392.4 | ٪1.20 | | |
| الفيديو4 | 4 د و35 ثا | 35 د و4ثا | 261 | ٪4.95 | 2102.4 | ٪6.43 | | |
| الفيديو5 | 6 د و36 ثا | 32 ثا | 381.6 | ٪7.23 | 32 | ٪0.09 | | |
| الفيديو6 | 3 د و2 ثا | 3د و20 ثا | 181.2 | ٪3.43 | 192 | ٪0.58 | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفيديو 7 | 4 د و 12 ثا | 1د و 16ثا | 247.2 | ٪4.68 | 69.6 | ٪0.21 | |
| الفيديو 8 | 56د و 56 ثا | 53د و 55 ثا | 3393.6 | ٪64.38 | 3213 | ٪9.83 | |
| الفيديو 9 | 1 د و 42 ثا | 16د و 28 ثا | 85.2 | ٪1.61 | 976.8 | ٪2.98 | |
| الفيديو 10 | 3 د و 12 ثا | 1د و 37ثا | 187.2 | ٪3.55 | 82.2 | ٪0.25 | |
| الفيديو 11 | 1 د و 58 ثا | 1 د و 1 ثا | 94.8 | ٪1.79 | 60.6 | ٪0.18 | |
| الفيديو 12 | 2 د و 55 ثا | 23 د و 8 ثا | 153 | ٪2.90 | 1384.8 | ٪4.23 | |
| الفيديو 13 | | 3د و 27 ثا | | | 196.2 | ٪0.60 | |
| الفيديو 14 | | 42 ثا | | | 42 | ٪0.12 | |
| الفيديو 15 | | 19د و 1ثا | | | 1140.6 | ٪3.49 | |
| الفيديو 16 | | 38 ثا | | | 38 | ٪0.11 | |
| الفيديو 17 | | 26د و 56ثا | | | 1593.6 | ٪4.87 | |
| الفيديو 18 | | 11د و 16ثا | | | 669.6 | ٪2.04 | |
| الفيديو 19 | | 1 د و 57ثا | | | 94.2 | ٪0.28 | |
| الفيديو 20 | | 3د و 2ثا | | | 181.2 | ٪0.55 | |
| الفيديو 21 | | 9 د و 56ثا | | | 573.6 | ٪1.75 | |
| الفيديو 22 | | 2د و 34ثا | | | 140.4 | ٪0.42 | |
| الفيديو 23 | | 6 د و 36ثا | | | 381.6 | ٪1.16 | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفيديو24 | | 7 د و35ثا | | | 441 | ٪1.34 | |
| الفيديو25 | | 3 دو23 ثا | | | 193.8 | ٪0.59 | |
| الفيديو26 | | 1ساو10د و13ثا | | | 4207.8 | ٪12.87 | |
| الفيديو27 | | 19ثا | | | 19 | ٪0.05 | |
| الفيديو28 | | 7د | | | 420 | ٪1.28 | |
| الفيديو29 | | 7 د و15ثا | | | 429 | ٪1.31 | |
| الفيديو30 | | 27ثا | | | 27 | ٪0.08 | |
| الفيديو31 | | 4د و22ثا | | | 253.2 | ٪0.77 | |
| الفيديو32 | | 5 د و30 ثا | | | 318 | ٪0.97 | |
| الفيديو33 | | 3د و16ثا | | | 189.6 | ٪0.58 | |
| الفيديو34 | | 19 ثا | | | 19 | ٪0.05 | |
| الفيديو35 | | 38ثا | | | 38 | ٪0.11 | |
| الفيديو36 | | 3د و45ثا | | | 207 | ٪0.63 | |
| الفيديو37 | | 54د و47ثا | | | 3268.2 | ٪10.00 | |
| الفيديو38 | | 1دو45ثا | | | 87 | ٪0.26 | |
| الفيديو39 | | 1سا 8د 7ثا | | | 4084.2 | 12.49٪ | |
| الفيديو40 | | 4د و14ثا | | | 248.4 | ٪0.76 | |
| الفيديو41 | | 47د و23ثا | | | 2833.8 | ٪8.67 | |
| المجموع | | | | 5270.8 | 32676.2 | ٪100 | ٪100 |

**من إعداد الباحثة**

من خلال بيانات الجدول أعلاه تظهر عدد الفيديوهات المتداولة على صفحات الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة حيث نجد عدد فيديوهات حزب (جبهة التحرير الوطني) تضمنت تسع فيديوهات مقارنة بـ (حركة البناء الوطني) التي بلغ عددها 41 فيديو حيث تضمنت مختلف نشاطات الحركة وخرجاتها الميدانية.

وبالنسبة لمحتوى الفيديوهات نجد أن حزب جبهة التحرير الوطني خصص أكبر مدة زمنية لبعض الفيديوهات التي احتلت المراتب الأولى تتراوح بين 6 د و36 ثا و56 د و56 ثا حيث تضمنت محتويات مختلفة هي كالآتي: اللقاء الوطني لمناضلي حزب (جبهة التحرير الوطني) لإعلان ترشيح (بوتفليقة) للانتخابات الرئاسية بنسبة (64.38%)، بيان المجلس الدستوري المتعلق بإعلان النتائج المؤقتة لانتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة المنتخبين بنسبة (7.23%).

وأما بالنسبة لـ(حركة البناء الوطني) نجد أن المدة الزمنية للفيديوهات الخاصة بها كانت معظمها أكبر مدة مقارنة مع حزب جبهة التحرير الوطني حيث كانت مدة الفيديوهات تتراوح ما بين حوالي: 1سا 8د 7ثا و 1ساو10د و13ثا كانت محتواها كالتالي:

حوار رئيس (حركة البناء الوطني) تضمن الحديث عن الحراك الشعبي ومبادرة الحركة والترشح للانتخابات الرئاسية قدرت نسبتها بـ(12.87%)، وحديث رئيس (حركة البناء الوطني) على قناة البلاد فحواه الوضع السياسي والاقتصادي في الجزائر والانتخابات الرئاسية بنسبة (12.49%)

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن الفيديوهات التي عرضتها الأحزاب السياسية على صفحاتها قد ركزت في معظمها على الحديث عن الانتخابات الرئاسية وسعي كل حزب لعرض برنامجه، حيث تميزت معظم خطاباتهم بالرسمية ومحاولة التحدث بلغة الخشب للتعريف ببرامجها ومحاولة استقطاب أكبر قدر من المؤيدين، حيث نجد حزب (جبهة التحرير الوطني) كان طابعها في هذه الفيديوهات أنها اهتمت بالانتخابات بشكل كبير والحديث عن (بوتفليقة)، أما (حركة البناء الوطني) فنجد رغم تركيزها على الانتخابات الرئاسية في جل الفيديوهات فإنّها حاولت من خلال بعض الحوارات الحديث عن الحراك الشعبي وتأييده وتبيان رفضها للعهدة الخامسة والدّعوة إلى مرحلة انتقالية، ومحاولة تبيان بعض التحذيرات ممن يسعون لفساد الجزائر تضمنت نوعا من الجرأة في النقاش والحديث عن النظام وبعض رؤوس الفساد.

**جدول رقم 47: يبين فئة طبيعة مصـادر المعلومات المعتمد عليها من طرف الأحزاب السـياسـية عبر صفحاتها الرسمية على موقع الفايسبوك حول موضوع الدراسة:**

| طبيعة مصـــادر المعلومات المعتمد عليها من طرف الأحزاب السياسية عبر صفحاتها الرســـمية على موقع الفايســـبوك حول موضوع الدراسة | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| **الحزب وحركاته** | 60 | **٪69.76** | 52 | **٪53.60** | 112 | **٪61.20** |
| **وسائل الإعلام المحلية** | 16 | **٪18.60** | 21 | **٪21.64** | 37 | **٪20.21** |
| **وسائل الإعلام العربية** | 04 | ٪4.65 | 08 | ٪8.24 | 12 | ٪6.55 |
| **وسائل الإعلام الغربية** | 01 | ٪1.16 | 00 | ٪00 | 01 | ٪0.54 |
| **مقولات عالمية** | 00 | ٪00 | 00 | ٪00 | 00 | ٪00 |
| **خطابات** | 02 | ٪2.32 | 14 | **٪14.43** | 16 | **٪8.74** |
| **حكم** | 02 | ٪2.32 | 00 | ٪00 | 02 | ٪1.09 |
| **مقتطفات من مضامين إعلامية تلفزيونية** | 01 | ٪1.16 | 02 | ٪2.06 | 03 | ٪1.63 |
| **المجموع** | 86 | ٪100 | 97 | ٪100 | 183 | ٪100 |

**من إعداد الباحثة**

يشير الجدول أعلاه إلى وجود مصدرين أساسين للمعلومات المعتمدة في نشر المضامين حيث كانت **المرتبة الأولى** للحزب وحركاته وتضمنت مختلف البيانات والتصريحات والاجتماعات التي تقوم بها الأحزاب فيما يخص الترشح للانتخابات الرئاسية وتوزيع استمارات الترشح قدرت بـ (61.20%) و**المرتبة الثانية** استخدمت (20.21%) لوسائل الإعلام المحلية بنسبة (20.21%).

ونجد نسبة (69.76%) لحزب (جبهة التحرير الوطني) مصدر المعلومات لديها هو الحزب وحركاته وتضمنت مختلف النشاطات التي يقوم بها الحزب، واستخدمت وسائل الإعلام المحلية كمصدر للمعلومات الحزب بنسبة قدرت بـ (18.60%)، حيث تم فيها تناول نتائج مشاركة الحزب في انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة على المستوى الوطني وفي مختلف الولايات، وتعرض بعض القنوات التلفزيونية كقناة النهار والقناة الوطنية الأولى، ونسبة (4.65%) لوسائل الإعلام العربية، وتساوي النسبة في كل من الحكم والخطابات قدرت بـ (2.32%) أين تعرض فيها لمختلف الحكم التي تتضمن تمجيد الرئيس، وآخر نسبة لوسائل الإعلام الغربية أين عرض فيها لقاءات وتصريحات وسائل الإعلام الصيني عن الوفد الذي زارها

من أعضاء (جبهة التحرير الوطني) بهدف التعاون بين البلدين، ومقتطفات من مضامين حصص إعلامية تلفزيونية أين تعرضت لمختلف نتائج التجديد النصفي لأعضاء لمجلس الأمة.

وكانت نسبة (53.60%) لـ(حركة البناء الوطني) تضمنت مختلف النشاطات التي يقوم بها الحزب كالتنقل لجمع استمارات الترشح، بيانات سياسية تصدرها الحركة تبين فيها موقف الحركة وبرنامجها، ونسبة (21.64%) وسائل الإعلام المحلية تضمنت مختلف اللقاءات التي قام بها رئيس الحركة وأعضاؤها البارزون للحديث عن الترشح للانتخابات الرئاسية والحراك الشعبي وعن السلطة والجيش، أبرزها قناة الشروق، جريدة الحوار، قناة البلاد، قناة beur tv، قناة الوطن، قناة الأجواء... في حين نسبة مقاربة لها كانت لفئة الخطابات قدرت بـ (14.43%)، حيث تناول فيها الحديث عن مشروع الحركة، والتأكيد على عدم المساس بالثوابت الوطنية، والشرعية الدستورية وخطورة الخروج عنها، وحصلت وسائل الإعلام العربية على نسبة قدرت بـ (8.24%) أين عرض فيها أعضاء الحركة لقاءات مع قنوات عربية كالجزيرة وBBC ومكملين، الميادين، ونسبة منعدمة لكل من: وسائل الإعلام الغربية، مقولات عالمية، وحكم ويمكن تفسير ذلك أن الحركة ركزت على الهدف من إنشاء الصفحة وهو نشر برنامج الحركة وكل ما تقوم به من نشاطات، خاصة وأن هذه الفترة تزامنت مع الانتخابات الرئاسية والحراك الشعبي فسلطت جلّ اهتماماتها ومنشوراتها للحديث عنها دون غيرها، أما فيما يخص فئة مقتطفات من مضامين إعلامية تلفزيونية قدرت نسبتها بـ (2.06%) حيث تضمنت تقرير قناة الشروق على هذا الحزب وبرنامجه، ولقاءات عبر قنوات كقناة beur tv مع بعض قيادات الحركة، إلى جانب أعضاء أحزاب أخرى للحوار في موضوع الساعة آنذاك الانتخابات الرئاسية والحراك الشعبي وعن التمديد أو التأجيل ورفض العهدة الخامسة، وهو ما يبرز لنا من خلال هذه الحوارات أن لقادة هذه الحركة كمٌّ لا بأس به من النضال السياسي وخبرة في ميدان العمل السياسي، كما ظهر دفاعهم القوي عن الشعب والإحساس باحتياجاتهم، وضرورة تلبية مطالب الشعب لتحقيق الأمن والاستقرار، والتأكيد على أن الحركة تسعى لبناء دولة مدنية لا دولة عسكرية أو دولة فيدرالية كما يزعم مؤيدي العهدة الخامسة.

**جدول رقم 48: يبين فئة طبيعة اتجاه الأحزاب السياسية من خلال صفحاتهم الرسمية على موقع الفايسبوك:**

| طبيعة اتجاه الأحزاب السياسية من خلال صفحاتهم الرسمية على موقع الفايسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| مؤيد | 60 | **٪83.33** | 46 | **٪35.93** | 106 | **٪53** |
| معارض | 06 | ٪8.33 | 59 | **٪46.09** | 65 | **٪32.5** |
| محايد | 06 | ٪8.33 | 23 | ٪17.96 | 29 | ٪14.5 |
| المجموع | 72 | ٪100 | 128 | ٪100 | 200 | ٪100 |

**من إعداد الباحثة**

من خلال الاطلاع على أرقام الجدول يظهر لنا في **المرتبة الأولى** اتجاه مؤيد بنسبة (53%)، أيّ يغلب على الحزبين التأييد، في حين كانت **المرتبة الثانية** اتجاه معارض بنسبة قدرت بـ (32.5%) ويمكن تفسير ذلك أن كلا الحزبين حسب خطاباتهم يسعون للنهوض بالتنمية في الجزائر كل حسب طريقته، ومعارضين لكل ما يؤدي بالجزائر إلى التفكك والنزاع، مقابل ذلك أظهر سياسة المحايد بنسبة (14.5%)، ولكن وبالرجوع إلى النسب الجزئية نجد أن حزب (جبهة التحرير الوطني) هو حزب مؤيد للنظام والسلطة وترشيح الرئيس (بوتفليقة) للرئاسيات رغم أنه معاق، حيث أكد في مختلف لقائته وخطاباته دعمه له رغم صدور بعض التصريحات من قبل الرئيس نفسه بالانسحاب من المنافسة الانتخابية وبهذا يحاول الحزب الاصطياد في المياه العكرة، ومحاولة ترشيحه بهدف تحقيق مصالحهم وما يؤكد هذا هو التحالف الرئاسي الذي أظهرته أحزاب السلطة (حزب جبهة التحرير الوطني، حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وحزب تاج) وإصرارها على المسار الانتقالي وعقد ندوة الوفاق الوطني ومشروع مسودة الدستور، وتؤكدها نسبة المعارضة الضعيفة المقدرة بـ (8.33%)، وهي ذات النسبة في انتهاج سياسة المحايد، مقابل هذا نجد نسبة المعارضة عالية لدى حركة البناء الوطني قدرت بـ (46.09%) حيث أنها تنادي في كل تصريحاتها برفض العهدة الخامسة والمرحلة الانتقالية وعبدة الكادر فلا بد من التخلي عن جيل الثورة ليقود المشعل جيل ما بعد الاستقلال والشباب جزائر جديدة فالجزائر للجميع ويبنيها الجميع، في حين كانت نسبة تأييدها (35.93%) فيما يخص هدفها هو المشاركة الإصلاحية والمعارضة الإيجابية فأكدوا بأن بإمكانهم التخلي عن حظوظ الحركة لصالح خدمة الجزائر شرط أن تكون في أيدي آمنة، ويحكمها من يحقق لها الصلاح لا استغلالها

لمصلحة الخاصة، وتؤكد على ضرورة الانتقال السلس والآمن للسلطة دون المغامرة بمتطلب الأمن والاستقرار في البلاد، كما التزمت الحياد فيما يخص الثوابت الوطنية ورموز السيادة الوطنية والهوية بنسبة (17.96%).

**جدول رقم 49: يبين فئة تفاعل الأحزاب السياسية عبر صفحاتهم الرسمية على موقع الفايسبوك مع الجمهور حول قضايا محل الدراسة:**

| تفاعل الأحزاب السياسية عبر صفحاتهم الرسمية على موقع الفايسبوك مع الجمهور حول قضايا محل الدراسة | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| **الرد على التعليقات بالإيجاب** | 04 | ٪5.88 | 54 | ٪36.73 | 58 | **٪26.97** |
| **الرد على التعليقات بالسلب** | 06 | ٪8.82 | 08 | ٪5.44 | 14 | ٪6.51 |
| **عدم الرد** | 58 | **٪85.29** | 85 | **٪57.82** | 143 | **٪66.51** |
| **المجموع** | 68 | ٪100 | 147 | ٪100 | 215 | ٪100 |

**من إعداد الباحثة**

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة لا ترد على التعليقات ولا تتفاعل مع الجمهور عبر صفحتها على الفايسبوك، حيث كانت النسبة عالية لهذه الوحدة تفوق النصف قدرت بـ (66.51%)، مقابل ردها بالإيجاب وبنسبة ضئيلة جدا للرد عليها بالسلب بنسبة (6.51%)، ويمكن تحليل ذلك أن الأحزاب السياسية تحاول استمالة إليها أكبر عدد من المتابعين والمدعمين لها وحتى لا تحاول جعل صورتها سلبية لدى الجمهور مما يؤثر على نشاطها، وبالنظر إلى النسب الجزئية نجدها متقاربة للنتائج الكلية، فنجد معظم التفاعلات بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني لا ترد عليها الجبهة، رغم أن جلّ التعليقات كانت مسيئة لها ورافضة بحجة أنها حزب العصابات، وبهذا اتجهت لسياسة عدم الرد، والرد بالسلب على الإهانات التي تسيء لبعض شخصيات الحزب بنسبة (8.82%) وإذا كان الرد بالإيجاب هو أن الرئيس رجل ثوري وأن الحزب هو سليل جبهة التحرير بنسبة (5.88%)، مقابل هذا حركة البناء الوطني كانت نسبة عدم الرد هي (57.82%) تفاديا لزيادة التحقين لدى مختلف فئات الشعب، وأن الحركة ترحب بكل الردود وتقبل بكل الانتقادات شرط عدم الإساءة للثوابت، وتتبع في الرد على التعليقات بالإيجاب على التعبير عن الشكر والمباركة لكل من يعلق بالإيجاب على أي منشور تنشره الحركة بنسبة (36.73%)، مقابل نسبة ضئيلة جدا للرد بالسلب قدرت بـ (5.44%).

**ب. تحليل فئات المحتوى بالإجابة على السؤال: ماذا قيل؟**

**جدول رقم 50: يبين القضايا والمواضيع التي تم طرحها عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية:**

| القضايا والمواضيع التي تم طرحها عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| مساندة الرئيس | 21 | **٪12.20** | 04 | ٪0.88 | 25 | ٪4 |
| التجاوب مع مطالب الشعب | 08 | ٪4.65 | 44 | **٪9.73** | 52 | **٪8.33** |
| المحافظة على استقرار البلاد | 11 | ٪6.39 | 32 | ٪7.07 | 43 | ٪6.89 |
| الإشادة بالسلمية | 04 | ٪2.32 | 30 | ٪6.63 | 34 | ٪5.44 |
| الأوضاع الاجتماعية في الجزائر | 15 | ٪8.72 | 12 | ٪2.65 | 27 | ٪4.32 |
| المطالبة بحرية التعبير والتغيير والإصلاح | 05 | ٪2.90 | 21 | ٪4.64 | 26 | ٪4.16 |
| القضية الفلسطينية | 04 | ٪2.32 | 13 | ٪2.87 | 17 | ٪2.72 |
| إحياء التاريخ | 09 | ٪5.23 | 03 | ٪0.66 | 12 | ٪1.92 |
| التطورات السياسية في الجزائر (الدعوة إلى الحوار السياسي) | 11 | ٪6.39 | 38 | ٪8.40 | 49 | ٪7.85 |
| الحراك الشعبي | 06 | ٪3.48 | 45 | **٪9.95** | 51 | **٪8.17** |
| رفض العهدة الخامسة (لا للتمديد لا للتأجيل) | 04 | ٪2.32 | 31 | ٪6.85 | 35 | ٪5.60 |
| فساد النظام | 02 | ٪1.16 | 33 | ٪7.30 | 35 | ٪5.60 |
| الانتخابات الرئاسية | 46 | **٪26.74** | 51 | **٪11.28** | 97 | **٪15.54** |
| الحديث عن الدستور | 08 | ٪4.65 | 38 | ٪8.40 | 46 | ٪7.37 |
| تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان | 10 | ٪5.81 | 16 | ٪3.53 | 26 | ٪4.16 |
| المطالبة بالنزاهة والشفافية | 04 | ٪2.32 | 21 | ٪4.64 | 25 | ٪4 |
| التحدث عن الجيش | 04 | ٪2.32 | 20 | ٪4.42 | 24 | ٪3.84 |
| المجموع | 172 | ٪100 | 452 | ٪100 | 624 | ٪100 |

**من إعداد الباحثة**

تنوعت القضايا التي طرحتها الأحزاب عبر صفحاتها، حيث تناولت مختلف المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع تباين نسب التعرض لها، فنجد الانتخابات الرئاسية كانت في المرتبة الأولى بنسبة (15.54%)، والمرتبة الثانية التجاوب مع مطالب الشعب بنسبة (8.33%)، والحراك الشعبي بنسبة (8.17%) وهذا الأمر طبيعي ذلك أن الفترة التي تناولنا فيها الدراسة كانت فترة جانفي، فيفري، مارس، وهي فترة الحراك الشعبي وخروج الشعب للمطالبة بتغيير النظام وطرد العصابة ورفض التمديد والعهدة الخامسة والاستعداد للانتخابات الرئاسية لانتخاب رئيس يختاره الشعب.

وتعرض حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (26.74%) للانتخابات الرئاسية والترشح لها وتبيان مساندة الرئيس بنسبة (12.20%)، والحديث عن الأوضاع الاجتماعية في الجزائر نسبة (8.72%)، و(6.39%) لكل من المحافظة على استقرار البلاد والتطورات السياسية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان بنسبة (5.81%) وإحياء التاريخ بنسبة (5.23%)، في حين كان تناول التجاوب مع مطالب الشعب والحديث عن الدستور بنسبة (4.65%) وهو ما يؤكد أنها حزب مُوالٍ للنظام ما يجعلها تسعى لتحقيق أهدافه، وتؤيد العهدة الخامسة، والحراك الشعبي نسبتها (3.48%) المطالبة بحرية التعبير والتغيير والإصلاح نسبة (2.90%)، أمّا الحديث عن القضية الفلسطينية، والإشادة بسلمية الحراك والمطالبة بالشفافية والنزاهة والتحدث عن الجيش نسبة ضئيلة جدا قدرت بـ (2.32%)، والأمر نفسه بالنسبة للحديث عن فساد النظام (1.16%)، ويمكن تفسير ذلك بأن المواضيع التي كانت أكثر اهتماما من قبل حزب (جبهة التحرير الوطني) هو الترشح للانتخابات الرئاسية، وانتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة وجمع استمارات الترشح وهو ما انعكس على ما نشرته في صفحتها عبر موقع الفايسبوك، حيث لم نجد تلميحا ولو بسيطا على مساندة الشعب في الحراك الشعبي.

كانت الانتخابات الرئاسية من أكثر القضايا تناولا لدى (حركة البناء الوطني) بنسبة (11.28%)، والحراك الشعبي (9.95%)، والتجاوب مع مطالب الشعب بنسبة (9.73%)، والحديث عن التطورات السياسية والدستور بالنسبة نفسها (8.40%)، وفساد النظام بنسبة (7.30%)، والمحافظة على استقرار البلاد بنسبة (7.07%)، ورفض العهدة الخامسة بنسبة (6.85%)، والإشادة بسلمية الحراك الشعبي بـ (6.63%)، ونسبة متساوية قدرت بـ (4.64%) لكل من المطالبة بحرية التعبير والتغيير والإصلاح والمطالبة بالنزاهة والشفافية، في حين نسبة (3.53%) لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما كان للقضية الفلسطينية حيزا من اهتمام (حركة البناء الوطني) قدر بـ (2.87%)، وهذا من خلال مختلف الملتقيات التي كانت في هذه الفترة خاصة الملتقى المغاربي القدسي الذي بينت فيه الحركة دعمها المتواصل ونصرها

لهذه القضية ومواجهة التطبيع الصّهيوني، والأوضاع الاجتماعية في الجزائر بنسبة (2.65%)، ونسبة ضعيفة في كل من مساندة الرئيس بـ (0.88%)، وإحياء التاريخ (0.66%)، وهو ما يفسر معارضتها للعهدة الخامسة والمرحلة الانتقالية.

إنّ ما يمكن استنتاجه هو أنّ كلا الحزبين كانت القضايا الأكثر استقطابا وتجليا في صفحاتهم الرسمية عبر الفايسبوك، هي عن الانتخابات الرئاسية والحراك الشعبي المبارك، ما يجعلنا نقول بأنّ هناك قدرا من الاهتمام بالديمقراطية التشاركية لدى (حركة البناء الوطني)، وذلك من خلال إعلانها ومساندتها للتجاوب مع مطالب الشعب والتأكيد على ضرورة إشراكه في اختيار رئيس البلاد، مقابل هذا كانت (جبهة التحرير) أكثر تأكيدا على مواصلة المسار الانتقالي، وتأييد بقاء الرئيس المعاق في الحكم وعدم الاهتمام لمطالب الشارع الجزائري بدليل نسبة منشوراتها قليلة جدا.

**جدول رقم 51: يبين فئة طبيعة اللغة المعتمدة في عملية نشر المضامين عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك:**

| فئة طبيعة اللغة المعتمدة في عملية نشر المضامين عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| **اللغة العربية الفصحى** | 106 | ٪86.88 | 74 | ٪89.15 | 180 | **٪87.80** |
| **اللهجة الجزائرية العاميّة** | 06 | ٪4.91 | 09 | ٪10.84 | 15 | **٪7.31** |
| **اللغة الأمازيغية** | 00 | ٪00 | 00 | ٪00 | 00 | ٪00 |
| **اللغة الفرنسية** | 04 | ٪3.27 | 00 | ٪00 | 04 | ٪1.95 |
| **اللغة الإنجليزية** | 01 | ٪0.81 | 00 | ٪00 | 01 | ٪0.48 |
| **المزيج بين اللغة العربية واللغة الفرنسية** | 05 | ٪04.09 | 00 | ٪00 | 05 | ٪2.43 |
| **لغة عربية بأحرف لاتينية** | 00 | ٪00 | 00 | ٪00 | 00 | ٪00 |
| **المجموع** | 122 | ٪100 | 83 | ٪100 | 205 | ٪100 |

**من إعداد الباحثة**

تعدّ اللغة أداة التواصل ووسيلة من وسائل المعرفة للتفاهم والاحتكاك بين أفراد المجتمع، وتوضح نسب الجدول أعلاه أن الاعتماد على اللغة العربية الفصحى كانت **بالدرجة الأولى** قدرت نسبتها

(87.80%)، مقابل **المرتبة الثانية** التي ترجع إلى اللّهجة الجزائرية العاميّة والمستخدمة بنسبة (7.31%)، وهو فارق شاسع يبين لنا أن لغة تواصلهم الأساسية عبر صفحاتهم على الفايسبوك كان بالاعتماد على لغة الضاد، وهذا ما أكدته مختلف منشوراتهم، في حين لم توظف باقي اللغات إلا بنسب ضيئلة جدا، كما يمكن تفسير هذا أنها تعتمد على اللغة الأقرب للجمهور المستهدف، واختيار اللغة التي يستطيع بها إيصال أهداف وبرنامج الحزب خاصة وأنها لا تستهدف فئة النخبة المثقفة فقط، بل كل الفئات الشعبية حتى تستطيع كسب أصواتهم وتأييدهم وإقناعهم بأحقية الحزب في قيادة المجتمع وإيصال صوتهم وانشغالاتهم إلى السلطة، كون الحزب هو الوسيط بين الشعب والسلطة يمارس مختلف الأنشطة السياسية بالاعتماد على برنامج معين بهدف توسيع قاعدته الشعبية على مختلف المستويات المحلية والوطنية، لذلك يعتمد على اللغة الأقرب لاستقطاب أكبر عدد من المواطنين، ومن جانب آخر فإنّ اللغات المعتمدة في الفايسبوك غير مقتصرة على الحدود الجغرافية والثقافية، بل هي ممتدة عبر العالم ومعظم منشوراتهم تتحدث عن أهداف الحزب ومشاريعه ونشاطاته لذا كان الاعتماد على اللغة العربية الفصحى.

والمتأمّل في الجدول نجد أن حزب (جبهة التحرير الوطني) راعى لغة التواصل والتفاعل مع جمهوره واعتمد على اللغة العربية الفصحى بنسبة (86.15%)، ما يؤكد أنه ملتزم بالهوية الأساسية للحزب التي مصدرها اللغة العربية لغة السيادة، كما أنها لغة التعليم الرسمية المعتمدة في الجزائر، كما أن اللغة المنصوص عليها في الدستور الجزائري، وهو ما يتيح لمختلف الفئات المثقفة الإطلاع على برنامج الحزب وفهمه بشكل سليم بعيدا عن أي لهجة، وما يؤكد اعتماده عليها هو مختلف اللقاءات التي يعقدها الحزب، فنجده في اللقاء الرسمي الذي قام به المنسق العام لحزب جبهة التحرير الوطني لإعلان ترشيح (بوتفليقة) للانتخابات الرئاسية، كما اعتمدت بدرجة ثانية على اللهجة الجزائرية العاميّة بنسبة ضئيلة جدا (4.91%)، وهذا ما يؤكد أنه حزب شعبوي يضم مختلف الفئات بغض النظر عن مستوياتهم، كما أن اللهجة الجزائرية العاميّة هي اللغة التي يتقنها الجزائري ما يتيح له سماع والإطلاع على منشورات الحزب وفهمها بلغته العامية، كما يؤكد النضال السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني أنه حزب ثوري استقطب منذ الاستقلال العديد من الفئات: شيوخ، شباب، نساء، وسعى إلى محاربة مخلفات الاستعمار فاعتمد على اللغة التي يتقنها مناضلوه، وكون أغلب فئات المجتمع الجزائري تميل إلى استعمال اللهجة العامية للتعبير عن مطالبهم بشكل أكثر وضوح وبساطة، كما استعملت اللغة في وحدة المزيج بين اللغة العربية والفرنسية بنسبة قدرت بـ (4.09%)، ذلك أن بعضا منهم من ذوي الثقافة الفرنسية كالمجاهدين ذلك أن هذا الحزب هو حزب عتيد عايش الثورة والاستقلال، عند الحديث في مختلف اللقاءات الخاصة بعملية جمع استمارات الترشح

للانتخابات الرئاسية، أمّا عن استخدام اللغة الفرنسية قدر بـ (3.27%)، وهذا من خلال التصريحات واللقاءات مع بعض الجرائد التي تكتب بالفرنسية خاصة عند الحديث عن إعلان (جبهة التحرير الوطني) عن ترشيح (بوتفليقة) لعهدة خامسة.

وبالموازاة مع هذا نجد (حركة البناء الوطني) أيضا اعتمدت بدرجة كبيرة على اللغة العربية الفصحى بنسبة عالية قليلا عن (جبهة التحرير الوطني) قدرت بـ (89.15%) فوظفتها بمختلف أصولها إذ إنها لغة القرآن الكريم، وهذا ما ظهر في مختلف المنشورات واللقاءات الخاصة بالحركة حيث تبدأ خطابتها بآيات من الذكر الكريم وتوظفه في مختلف السياقات للاستدلال والبرهنة، كما أن توجه الحزب ذو الطابع الإسلامي جعل اللغة العربية حاضرة بقوة بدليل معظم خطاباتها باللغة العربية، وربما هذا له جانب إيجابي يتمثّل في إعطاء المصداقية في طرح القضايا، وهذا ما يبرز لنا أن الرصيد السياسي للحزب جيدا وثقافته السياسية لا بأس بها رغم أنه حزب فتي، لكن في جانب آخر نجد أنّه ليس كل المناضلين يتقنون اللغة العربية الفصحى رغم أن الحزب يسعى لأن يكون حزب شعبوي لا نخبوي، فنجدها اعتمدت على اللغة الجزائرية العاميّة بنسبة ضئيلة قدرت بـ (10.84%) مقارنة باللغة العربية الفصحى هذا ما يجعل لغة الحزب موجهة لفئة ذات مستوى عالٍ من التمكن في اللغة العربية، ويصعب على باقي الفئات فهم أهداف الحركة، كما نجد استعمالها لباقي اللغات منعدم تماما، حيث إنّ التنوع في استخدام اللغات يتيح استقطاب أكثر للجمهور لفهم مضمون وأهداف الحزب.

من خلال ما سبق؛ يمكن الاستنتاج أنّ الحزبين اعتمدا في نشر مضامين وبرامج الحزب على اللغة العربية، حيث وجدنا أن هناك كمًّا لا بأس به من ناحية المعارف والمعلومات السياسية التي يملكها الحزبان في نشر المضامين واختيار الألفاظ للتعبير عن مشروع الحزب وأهدافه.

**جدول رقم 52: يبين فئة أساليب مخاطبة الأحزاب السياسية الجمهور عبر الصفحات الرسمية على موقع الفايسبوك:**

| أساليب مخاطبة الأحزاب السياسية الجمهور عبر الصفحات الرسمية على موقع الفايسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| **الدعوة للاحتجاج** | 00 | ٪00 | 00 | ٪00 | 00 | ٪00 |
| **الدعوة إلى السلمية** | 02 | ٪11.11 | 32 | **٪19.87** | 34 | **٪18.99** |
| **التريث وعدم الخروج للشارع** | 03 | ٪16.66 | 28 | **٪17.39** | 31 | **٪17.31** |
| **التذكير بالعشرية السوداء** | 00 | ٪00 | 06 | ٪3.72 | 06 | ٪3.35 |
| **مساندة الرئيس** | 10 | **٪55.55** | 03 | ٪1.86 | 13 | ٪7.26 |
| **الجزائر للجميع نبنيها ونحميها** | 00 | ٪00 | 30 | ٪18.63 | 30 | ٪16.75 |
| **السماع لمطالب الشعب** | 03 | **٪16.66** | 62 | **٪38.50** | 65 | **٪36.31** |
| **المجموع** | 18 | ٪100 | 161 | ٪100 | 179 | ٪100 |

**من إعداد الباحثة**

أوضحت نتائج الجدول رقم **(11)** أنه تعددت الأساليب التي يخاطب بها الأحزاب السياسية الجمهور عبر موقع الفايسبوك، حيث نجد الدعوة لسماع لمطالب الشعب كانت في المرتبة الأولى بحيث استخدمت بنسبة قدرت بـ (36.31%)، والدعوة إلى السلمية في المرتبة الثانية بنسبة (18.99%)، مقابل نسبة قريبة منها للتريث وعدم الخروج للشارع بنسبة (17.31%).

وبالاطلاع على إحصائيات كل حزب نجد أن حزب (جبهة التحرير الوطني) اعتمد في مخاطبة جماهيره عبر موقع الفايسبوك على أسلوب مساندة الرئيس بنسبة تفوق النصف قدرت بـ (55.55%) مقابل نسبة ضئيلة للتريث، وعدم الخروج للشارع والسماع لمطالب الشعب بنسبة (16.66%)، وهو ما يفسر أن هذا الحزب من دعاة الخامسة والمرحلة الانتقالية، وهو ما صرح به الأمين العام للحزب (معاذ بوشارب) في مختلف لقاءاته وخطاباته وأكدها في اللقاء الوطني لمناضلي حزب (جبهة التحرير الوطني) الذي كان في القاعة البيضاوية يوم 9 فيفري 2019م، وحضره الآلاف من المناضلين ومختلف الشخصيات السياسية المساندة للرئيس، أين كان الشارع الجزائري ثائرا ورافضا لهذا الرئيس وكل بقايا النظام الفاسد، وحاول استقطاب أكبر عدد من المشاركين بهدف أنّ هذا الحزب هو سليل (جبهة التحرير الوطني).

أمّا (حركة البناء الوطني) فكان الأسلوب الطاغي في خطاباتها هو السماع لمطالب الشعب بنسبة قدرت بـ (38.50%) وهو ما أكدته في مختلف لقاءاتها وتصريحات قادة الحركة من خلال الدعوة لتحقيق المادة 102 من الدستور والاستجابة لمطالب الشعب هذا ما يجعل الحركة تعطي مجالا واسعا لاعتبار ضرورة مشاركة المواطن في صنع القرار السياسي ما يتيح لها أن تنادي بالديمقراطية التشاركية، وما يدعم هذا هو دعوتها إلى السلمية بنسبة (19.87%)، وإطلاق مبادرة الجزائر للجميع ويبنيها الجميع بنسبة (18.63%)، وعدم المخاطرة بمتطلب الأمن والاستقرار، كما تؤكد رفضها القطعي لمساندة الرئيس بنسبة (1.86%) حيث يوضحون أن هذه المساندة الضئيلة وفق ما يخدم الصالح العام للبلاد لا غير، كما أنها تؤكد أن الرئيس انتهت عهدته وقدم ما عليه ولابد من ترك المجال لجيل الاستقلال، وهو ما صرح به رئيس الحركة (بن قرينة) ونائبه (أحمد الدان) في مختلف خطاباتهم أو لقاءاتهم الإعلامية، والجدول رقم (45) الخاص بالفيديوهات يؤكد هذا الاتجاه.

**جدول رقم 53: يبين فئة الشعارات المتبناة من قبل الأحزاب السياسية الجمهور عبر الصفحات الرسمية على موقع الفايسبوك:**

| الشعارات المتبناة من قبل الأحزاب السياسية الجمهور عبر الصفحات الرسمية على موقع الفايسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| لا للعهدة الخامسة | 00 | ٪00 | 26 | ٪12.20 | 26 | ٪10.31 |
| الجزائر للجميع نحميها ونبنيها | 00 | ٪00 | 38 | **٪17.84** | 38 | ٪15.07 |
| انتخابات | 22 | **٪56.41** | 04 | ٪1.87 | 26 | ٪10.31 |
| سلمية | 00 | ٪00 | 15 | ٪7.04 | 15 | ٪5.95 |
| يتنحاو قاع | 00 | ٪00 | 5 | ٪2.34 | 5 | ٪1.98 |
| المادة 102 من الدستور | 00 | ٪00 | 19 | ٪8.92 | 19 | ٪7.53 |
| جيش شعب خاوة خاوة | 01 | ٪2.56 | 26 | ٪12.20 | 27 | ٪10.71 |
| ديمقراطية رافضة لإرادة الشعب ديمقراطية مزيفة | 00 | ٪00 | 4 | ٪1.87 | 4 | ٪1.58 |
| لا للتمديد لا للتأجيل | 00 | ٪00 | 36 | ٪16.90 | 36 | ٪14.28 |
| الشعب يريد تقرير المصير | 01 | ٪2.56 | 40 | **٪18.77** | 41 | ٪16.26 |
| نعم للعهدة الخامسة | 15 | **٪38.46** | 00 | ٪00 | 15 | ٪5.95 |
| المجموع | 39 | ٪100 | 213 | ٪100 | 252 | ٪100 |

**من إعداد الباحثة**

رغم مختلف الشعارات التي تم رصدها من صفحات الأحزاب الرسمية فإنّنا نجد الشعار الطاغي عليها هو "**الشعب يريد تقرير المصير**" بنسبة (16.26%) في **المرتبة الأولى**، مقابل نسبة قريبة جدا هي (15.07%) لشعار "**الجزائر للجميع ويبنيها الجميع**" في **المرتبة الثانية**، وهي شعارات نادت بها (حركة البناء الوطني) ورفضت التمديد والتأجيل بنسبة (14.28%)، وهذا ما يبين أن (حركة البناء الوطني) ترفض النظام القائم وتسعى إلى بناء جزائر جديدة.

وبنظرة دقيقة للنتائج الجزئية نجد أن في حزب (جبهة التحرير الوطني) الشعار الطاغي "**الانتخابات**" بنسبة (56.41%)، وهو ما يؤكد على ضرورة إعادة انتخاب الرئيس لعهدة خامسة، كما تؤكده نسبة شعار "**نعم للعهدة الخامسة**" بنسبة قدرت بـ (38.46%)، كما يمكن تفسير اعتمادها على الانتخابات هو أنها أكثر اهتماما في هذه الفترة بانتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة حيث أعطتها حيزا واسعا من النشر في صفحاتها، مقابل نسبة ضئيلة جدا لفئة "**جيش شعب خاوة خاوة**" و"**الشعب يريد تقرير المصير**" بنسبة (2.56%) وهي شعارات كانت فقط في خطاب الرئيس (بوتفليقة) ونص رسالته كما أنه انعدمت النسبة في باقي الشعارات كرفض العهدة الخامسة والسلمية ولا للتمديد والتأجيل، المادة 102 من الدستور.

في حين نجد (حركة البناء الوطني) كان الشعار الأكثر تصدرا في منشوراتها عبر صفحتها الرسمية على الفايسبوك هو شعار "**الشعب يريد تقرير المصير**" بنسبة (18.77%) ونسبة قريبة منه لشعار "**الجزائر للجميع يبنيها الجميع**" (17.84%)، كما نادت برفض التمديد في شعار "**لا للتمديد لا للتأجيل**" بنسبة (16.90%)، ونسبة متساوية لكل من شعار "**لا للعهدة الخامسة**" وشعار "**جيش شعب خاوة خاوة**"، ونسبة كل من "**المادة 102 من الدستور**" (**8.92%**) و"**سلمية**" (**7.04%**)، مقارنة بنسبة ضئيلة لشعار "**يتنحاو قاع**" نسبة (2.34%) وشعار "**ديمقراطية رافضة لإرادة الشعب ديمقراطية مزيفة**" و"**الانتخابات**" (1.87%)، ونسبة منعدمة لشعار "**نعم للعهدة الخامسة**" (00%)، وبهذا تبنت شعارات هي في الأصل شعارات الشعب الجزائري في الحراك الشعبي، كما أن مختلف أعضاء الحركة (عبد القادر بن قرينة)، و(أحمد الدان)، و(سليمان شنين) وغيرهم أشادوا بموقف الجيش في الوقوف مع الشعب الجزائري ومساندته.

ويمكن الاستنتاج أن (حركة البناء الوطني) لديها نوع من الوعي السياسي الذي دفع بها إلى الإحساس بنبض الشارع الجزائري وساندته في مطالبه، من خلال تأكيدها على لتمدين السياسي للدولة لا دولة فيدرالية، مقارنة بجبهة التحرير الوطني التي كان سعيها الدائم لمساندة الرئيس رغم معرفتهم بأنها سقطت عنه القدرة السياسية وحتى الجسدية لتولي عهدة جديدة ذلك أنه يبقى حزب السلطة ومُوالٍ للنظام وهو ما أبرزه التحالف الرئاسي لأحزاب السلطة.

كما يمكن القول بأنّ الشـــعب الجزائري عَبّر من خلال هذه الشـــعارات عن عدم شـــرعية العهدة الخامســة وعدم شــرعية الحكم، ما يبرز التماســك الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع الجزائري، الذي أكدت عليه (حركة البناء الوطني) على عكس (جبهة التحرير) الذي لم تعطه حيّزا كبيرا في منشـــوراتها، وبهذا أثبت حقه في صنع القرار السياسي.

**جدول رقم 54: يبين فئة الشخصيات الأكثر تداولا عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك:**

| الشخصيات الأكثر تداولا عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| **بوتفليقة** | 94 | **٪53.40** | 82 | **٪58.99** | 176 | **٪55.87** |
| **أسرة بوتفليقة** | 00 | ٪00 | 00 | ٪00 | 00 | ٪00 |
| **القايد صالح** | 06 | ٪3.40 | 43 | **٪30.93** | 49 | **٪15.55** |
| **رمطان لعمامرة** | 01 | ٪0.56 | 08 | ٪5.75 | 09 | ٪2.85 |
| **معاذ بوشارب** | 69 | **٪39.20** | 04 | ٪2.87 | 73 | **٪23.17** |
| **أخرى، تذُكر (أحمد أويحي، عمار غول، بدوي)** | 06 | ٪3.40 | 02 | ٪1.43 | 08 | ٪2.53 |
| **المجموع** | 176 | ٪100 | 139 | ٪100 | 315 | ٪100 |

**من إعداد الباحثة**

تعددت الشخصيات والأطراف التي تناولتها الأحزاب السياسية عبر صفحاتها على موقع الفايسبوك، لكن نلاحظ الشخصية الأكثر بروزا ودار حولها النقاش هي شخصيّة "**بوتفليقة**" رئيس الجمهورية الجزائرية الأسبق الذي تولى رئاسة الدولة الجزائرية منذ سنة 1999م عقب أربع عهدات متتالية، حيث كانت نسبة تداوله في **المرتبة الأولى** (55.87%)، يليها في **المرتبة الثانية** "**معاذ بوشارب**" بنسبة (23.17%) ويمكن تفسير ذلك بالفترة التي تناولنا فيها الدراسة فترة جانفي، فيفري، مارس، وهي فترة الحراك الشعبي أين كانت هذه الشخصيات الأكثر رفضا من قبل الشارع الجزائري كونها تسعى للتمديد والمرحلة الانتقالية ومساندة السلطة والرئيس للعهدة الخامسة.

وفي نتائج حزب (جبهة التحرير الوطني) و(حركة البناء الوطني) نجد أيضا أن شخصية "**عبد العزيز بوتفليقة**" هي الأكثر انتشارا في خطاباتهم بنسبة (53.40%) لدى (جبهة التحرير) وهذا لأن هذا الحزب هو حزب السلطة وأعلن كما أكدته الجداول السابقة دعمه لهذا المترشح، وأكدها في مختلف تصريحاتهم الميدانية وعلى موقع الرسمي لحزب (جبهة التحرير الوطني) على موقع الفايسبوك من خلال التصريحات الصحفية والبيانات السياسية التي يطلقها الحزب، مقابل هذا نجد نسبة تداول شخصية "**بوتفليقة**" لدى (حركة البناء الوطني) قدرت بـ (39.20%) وهذا أن الحركة ترفض رفضا قاطعا لهذه الشخصية لتولي السلطة لعهدة أخرى، أما بالنسبة للشخصية الثانية المتداولة في صفحة حزب (جبهة التحرير الوطني) هي "**معاذ بوشارب**" وهو الأمين العام لهذا الحزب في تلك الفترة، وما لفت انتباهنا أنه في فترات لاحقة تم إخراجه من الحزب نتيجة اتهامه بأنه من أفراد العصابة وثار ضده شخصيات في الحزب، وعوض بأمين آخر، حيث كانت في تلك الفترة كل الخطابات والتصريحات تصدر منه ومن المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب، أما بالنسبة لحركة البناء الوطني فلم تتعرض لهذه الشخصية بشكل بارز فكانت النسبة (2.87%)، أما شخصية "**القائد صالح**"، فقد تم تداولها بشكل ملحوظ لدى (حركة البناء الوطني) بنسبة (30.93%)، وذلك من خلال إشادة معظم أعضائها في وقفة الجيش مع الشعب في الحراك الشعبي ومساندته لتحقيق مطلب المادة 102 من الدستور، مقابل نسبة ضئيلة لهذه الشخصية "**القائد صالح**" في منشورات حزب (جبهة التحرير الوطني) قدرت بـ (3.40%)، أما بالنسبة لشخصية "**رمطان لعمامرة**" رئيس الخارجية الجزائرية فلم يكن متداول لدى حزب (جبهة التحرير الوطني) إلا بنسبة قليلة جدا (0.56%)، في حين تداولاته خطابات رئيس (حركة البناء الوطني) بنسبة (5.75%) عندما تحدث بأنه عميل لدى فرنسا في الجزائر ولا يمثل الشعب، أما عن باقي الشخصيات فلم تكن متداولة بشكل كبير كأحمد أويحي، عمار غول، بدوي إلا في بعض لقاءات (جبهة التحرير الوطني) عندما أعلنت عن التحالف الرئاسي بنسبة (3.40%)، مقابل نسبة (1.43%) لدى (حركة البناء الوطني)، وكانت نسبة تداول "**أسرة بوتفليقة**" منعدمة لدى الحزبين ذلك أنها من العصابة وتم إخراجها من غمار المنافسة.

وعليه يمكن الاستنتاج من معطيات الجدول أعلاه أن التركيز على بعض الشخصيات دون أخرى راجع إلى مكانتها وسلطتها داخل الحزب، ورغم احتلال شخصية (عبد العزيز بوتفليقة) للمراكز الأولى في خطابات الأحزاب فإنّ هذه الشخصية بالضبط يرفضها المجتمع الجزائري وكان الحراك الشعبي الفرصة السانحة للجزائريين لرفض البقاء في الحكم.

**جدول رقم 55: يبين فئة مؤشرات المشاركة السياسية التي تعتمدها الأحزاب السياسية عبر الصفحات الرسمية على موقع الفايسبوك:**

| مؤشرات المشاركة السياسية التي تعتمدها الأحزاب السياسية عبر الصفحات الرسمية على موقع الفايسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| التصويت | 02 | ٪2.15 | 3 | ٪1.61 | 05 | ٪1.79 |
| الترشح للانتخابات | 56 | **٪60.21** | 79 | **٪42.47** | 135 | **٪48.38** |
| الاضطرابات، الاحتجاجات، المظاهرات | 02 | ٪2.15 | 08 | ٪4.30 | 10 | ٪3.58 |
| الحقوق المدنية والسياسية | 06 | ٪6.45 | 10 | ٪5.37 | 16 | ٪5.73 |
| الانتماء الحزبي | 02 | ٪2.15 | 08 | ٪4.30 | 10 | ٪3.58 |
| العنف السياسي | 00 | ٪00 | 09 | ٪4.83 | 09 | ٪3.22 |
| الولاء | 05 | ٪5.37 | 03 | ٪1.61 | 08 | ٪2.86 |
| حب الوطن | 07 | ٪7.52 | 20 | ٪10.75 | 27 | ٪9.67 |
| المعارضة الحزبية | 03 | ٪3.22 | 27 | ٪14.51 | 30 | **٪10.75** |
| المساهمة في صنع القرار السياسي | 02 | ٪2.15 | 04 | ٪2.15 | 06 | ٪2.15 |
| الإعلام بكل ما يحدث في الساحة السياسية | 00 | ٪00 | 08 | ٪4.30 | 08 | ٪2.86 |
| الوحدة والتماسك | 02 | ٪2.15 | 05 | ٪2.68 | 07 | ٪2.50 |
| الاقتراع | 06 | ٪6.45 | 2 | ٪1.07 | 08 | ٪2.86 |
| المجموع | 93 | ٪100 | 186 | ٪100 | 279 | ٪100 |

**من إعداد الباحثة**

تشير بيانات الجدول أعلاه أنّ الفئة الغالبة لمؤشرات المشاركة السياسية هي الترشح للانتخابات في **المرتبة الأولى** بنسبة (48.38%) وهذا من جهة أنها أحد المؤشرات التي تدل على وجود مشاركة سياسية لدى الأحزاب، ومن جهة ثانية أمر طبيعي لدى الأحزاب السياسية لأنها تسعى للوصول إلى السلطة وطريقها في ذلك هو الانتخابات، وأن في تلك الفترة كان الاستعداد للانتخابات الرئاسية وجلّ القضايا والمواضيع التي تطرقت لها هي الانتخابات الرئاسية كما توضحه الجداول السابقة، كما نجد في **المرتبة الثانية** المعارضة الحزبية بنسبة (10.75%)كأحد الوسائل للتعبير عن المشاركة في القرار السياسي لدى الأحزاب السياسية.

وبالنسبة لكل حزب نجد أن "**الترشح للانتخابات**" كانت الفئة الغالبة على نشاطات الأحزاب فنجد نسبتها لدى حزب (جبهة التحرير الوطني) قدرت بـ (60.21%) مقابل (42.47%) لدى (حركة البناء الوطني)، وذلك راجع إلى أن حزب (جبهة التحرير الوطني) كان يخوض غمار الانتخابات الرئاسية من جهة، ومن جهة ثانية هي انتخابات أعضاء مجلس الأمة، وإصدار مختلف التصريحات بفوز هذا الحزب في مجلس الأمة من مختلف الولايات لذلك جاءت نسبتها مرتفعة مقارنة بحركة البناء الوطني أين كان تركيزها على الترشح للانتخابات الرئاسية، وهو أظهرته في خطاباتها في صفحتها على موقع الفيسبوك، ونجد نسبة (14.51%) لفئة المعارضة الحزبية لدى (حركة البناء الوطني)، ونسبة (3.22%) لدى حزب (جبهة التحرير الوطني)، وهذا كونها حزب السلطة وموالي للنظام عكس حركة البناء الوطني فارتفعت نسبتها كونها تحسب على التيار المعارض، ونجد فئة حب الوطن ظهرت لدى حركة البناء الوطني بنسبة (10.45%) واستخدمت لدى حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (7.52%) حسب رأيهم لإنتاج فرد يعتز بهويته الوطنية وثقافته ومعتز بانتمائه ومستعد للدفاع عن وطنه، وجاء تناول الحقوق المدنية والسياسية لدى حزب (جبهة التحرير الوطني) بنسبة (6.45%) وكان ذلك في النص الكامل لرسالة (بوتفليقة) وهي ذات النسبة لوحدة الاقتراع، مقابل نسبة (5.37%)، الحقوق المدنية والسياسية لدى (حركة البناء الوطني) مقابل ضعف لوحدة الاقتراع لدى الحركة (1.07%)، وفئة الولاء بنسبة (5.37%)، في حين كانت النسب متساوية في كل من: التصويت، الإضرابات، الاحتجاجات، المظاهرات، الانتماء الحزبي، المساهمة في صنع القرار السياسي، والوحدة والتماسك قدرت بـ (2.15%)، بالمقارنة مع (حركة البناء الوطني) نجد نسبة وحدة العنف السياسي قدرت بـ (4.83%) وفئة الإضرابات، الاحتجاجات، المظاهرات، والإعلام بالمستجدات، والانتماء الحزبي قدرت بـ (4.30%) حيث أكدت الحركة على مساندة الحراك الشعبي كأسلوب للمظاهرة والاحتجاج وأن من حق المواطن إعلامه بكل ما يحدث في الساحة السياسية، أما وحدة العنف السياسي أكدت عليها (حركة البناء الوطني) بضرورة عدم اللجوء إليها لأنها ستفقد الجزائر الأمن والاستقرار، وأن ما عبر عنه الشعب الجزائري في الحراك ما هو إلا دليل لإثبات حقه في المشاركة السياسية، كما أكدت على ضرورة الوحدة والتماسك بنسبة (2.68%) وكان ذكر وحدة التصويت والولاء متساوية قدرت بـ (1.61%)، وتصدر الاقتراع (1.07%) فأكدت على أن المواطن حرٌّ في اختيار من يراه الأنسب لتمثيله في السلطة.

ومعلوم أن المشاركة السياسية تنتعش في البيئة الديمقراطية، وبما أن الأحزاب السياسية هي إحدى الآليات لتعزيزها لذلك نجد أن الأحزاب المعنية ركزت بشكل أكثر بروزا على الانتخابات كونها إحدى المهمات التي

تسعى من خلالها لجمع عدد من الأفراد لتمثيلها في العملية الانتخابية، وهي المحك الذي يستطيع المواطنون التصويت كأسلوب لممارسة الفعل الديمقراطي، كما أنها حاولت من خلال هذه الوسائط أن تجعل نفسها ذات تأثير على الرأي العام من خلال تنشيط شعوره السياسي وإحساسه بالانتماء، كما أن تركيز حركة البناء الوطني على المعارضة الحزبية باعتبار هذه الأخيرة إحدى السبل التي تحول دون سيطرة الحزب الغالب والحاكم في تسيير الحكم والحفاظ على حقوق وحريات الأفراد، وبهذا نجد أن الحزبين يؤكدان على أهمية المشاركة السياسية التي تعكس حالة التفاعل بين المواطنين والنظام السياسي، رغم الاختلاف بين الحزبين في تأكيد ذلك.

**جدول رقم 56: يبين فئة تبين مؤشرات الديمقراطية المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك:**

| مؤشرات الديمقراطية المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفايسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| الديمقراطية | 06 | ٪6.74 | 19 | ٪8.92 | 25 | ٪8.27 |
| التداول على السلطة | 03 | ٪3.37 | 15 | ٪7.04 | 18 | ٪5.96 |
| الانتخابات النزيهة | 03 | ٪3.37 | 25 | ٪11.73 | 28 | **٪9.27** |
| المشاركة السياسية | 16 | **٪17.97** | 46 | **٪21.59** | 62 | ٪1.98 |
| الشفافية | 07 | ٪7.86 | 08 | ٪3.75 | 15 | ٪4.96 |
| المساواة والعدالة والحرية | 08 | ٪8.98 | 13 | ٪6.10 | 21 | ٪6.95 |
| الاستجابة للشعب | 08 | ٪8.98 | 27 | ٪12.67 | 35 | **٪11.58** |
| المنافسة الانتخابية | 06 | ٪6.74 | 07 | ٪3.28 | 13 | ٪4.30 |
| الوعي السياسي | 03 | ٪3.37 | 03 | ٪1.40 | 06 | ٪1.98 |
| ضمان حقوق وحريات الفرد (مدنية/سياسية) | 06 | ٪6.74 | 05 | ٪2.34 | 11 | ٪3.64 |
| التعددية الحزبية | 03 | ٪3.37 | 05 | ٪2.34 | 08 | ٪2.64 |
| التنمية | 03 | ٪3.37 | 08 | ٪3.75 | 11 | ٪3.64 |
| الشرعية | 07 | ٪7.86 | 17 | ٪7.98 | 24 | ٪7.94 |
| الثقة | 10 | ٪11.23 | 15 | ٪7.04 | 25 | ٪8.27 |
| المجموع | 89 | ٪100 | 213 | ٪100 | 302 | ٪100 |

**من إعداد الباحثة**

بإمعان النّظر في بيانات الجدول نجد أن فئة الاستجابة للشعب كانت في **المرتبة الأولى** بنسبة (11.58%) وفي **المرتبة الثانية** الانتخابات النزيهة بنسبة (9.27%) ويمكن تفسير ذلك أن الأحزاب السياسية نادت في مختلف خطاباتها بهذين المؤشر كتعبير عن الديمقراطية.

وبالتفصيل أكثر لكل وحدة من هذه الوحدات التي تندرج ضمن فئة الديمقراطية نجد أن وحدة المشاركة كانت نسبتها لدى حركة البناء الوطني (21.59%) مقارنة بحزب (جبهة التحرير الوطني) قدرت بـ (17.97%)، في حين كانت النسبة لوحدة الاستجابة للشعب بنسبة (12.67%) لدى حركة البناء الوطني مقابل نسبة (8.98%) وهي متساوية مع وحدة المساواة والعدالة والحرية لدى حزب جبهة التحرير الوطني، أما عن نسبة وحدة الانتخابات النزيهة أكدت عليها حركة البناء الوطني في برامجها بنسبة (11.73%) أما عن حزب (جبهة التحرير الوطني) كانت نسبتها (3.37%)، وقد ظهرت الديمقراطية كمصطلح لدى حركة البناء الوطني بنسبة (8.92%) مقابل (6.74%) لدى حزب جبهة التحرير الوطني، وتليها نسبة (7.98%) لدى (حركة البناء الوطني) مقابل فارق بسيط في النسبة (7.86%) لدى حزب جبهة التحرير الوطني لوحدة الشرعية، أما عن وحدة الثقة فتناولها حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (11.23%) ونسبة (7.04%) لدى حركة البناء الوطني، وتعرض حزب جبهة التحرير الوطني في خطاباتها فيما يخص الترشح للانتخابات الرئاسية وبعض التصريحات السياسية له عن التداول على السلطة بنسبة ضئيلة قدرت بـ (3.37%) في حين كانت النسبة لدى حركة البناء الوطني أكبر منها (7.04%)، والشفافية أكد عليها حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (7.86%) حينما تناول رئيس الجمهورية **(بوتفليقة)** رسالة للشعب يدعوه فيها بأنه سيواصل نضاله للأجل قيادة الجزائر، في حين لم يظهر هذا المؤشر بشكل كبير لدى حركة البناء الوطني فكانت نسبته (3.75%)، وهي ذات النسبة التي تناولتها هذه الحركة لوحدة التنمية مقابل نسبة (3.37%) لدى حزب جبهة التحرير الوطني، أما تأكيد كلا الحزبين على المنافسة الانتخابية فكان بنسبة (6.74%) لدى حزب جبهة التحرير الوطني، و(3.38%) ويمكن تفسير ذلك أن حزب (جبهة التحرير الوطني) رغم مناداته بهذه المنافسة فإنّه واقعيا لم يمارسها حيث رفض انتقاء مرشح آخر غير (عبد العزيز بوتفليقة) للترشح في الانتخابات الرئاسية، مقابل حركة البناء الوطني رغم نسبتها القليلة إلا أنها أكدت أنها مستعدة للاتحاد مع أحزاب أخرى وتخوض غمار الرئاسيات شرط أن يكون الهدف هو خدمة الجزائر، كما نادى حزب جبهة التحرير الوطني بضمان حقوق وحريات الفرد بنسبة (6.74%)، وتعرضت لها حركة البناء الوطني بنسبة (2.34٪)، أما عن التعددية الحزبية فأشار لها حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (3.37%)، وحركة

البناء الوطني (2.34%)، وأخيرا كانت وحدة الوعي السياسي ذكرت لدى حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (3.37%) مقابل نسبة (1.40%) لدى حركة البناء الوطني.

أشار تقرير الإيكونوميست إلى أن حوالي نصف شعوب العالم (48.4%) تعيش في ظل شكل من أشكال الديمقراطية، بينما (5.7%) من الشعوب تعيش في "**ديمقراطية كاملة**"، لكن النسبة الأخيرة تراجعت من (8.9%) في عام 2015م، ويعيش ثلث شعوب العالم تحت نظم "**استبدادية**".

ويشير ذات التقرير إلى أن تغيير وضعية بعض الدول بالنسبة للديمقراطية سواء للأفضل أو الأسوأ، ومن بينها الشيلي وفرنسا والبرتغال التي تحولت من "ديمقراطية معيبة" إلى "ديمقراطية كاملة"، وهناك الجزائر التي تحولت من "نظام مستبد" إلى "نظام هجين"، والعراق و"السلطة الفلسطينية" اللذان تحولا إلى "نظامين مستبدين"[1].

ويقول التقرير إن الجيش الجزائري استخدم الآليات الدستورية لترسيخ هيمنته، وتبنى المرشحون في الانتخابات مواقف تتماشى مع موقف الجيش، وسط مقاطعة العديد من أنصار المقاطعة للعملية الانتخابية.

ويضيف أنه "على الرغم من أن الرئيس عبد المجيد تبون عارض الدخول في حوار مع المعارضة، لا يبدو من المرجح تحقيق ذلك في المستقبل القريب، وعلاوة على ذلك، تواجه البلاد تحديات اقتصادية ملحة وليس هناك ما يدل على أن تبون لديه استراتيجية واضحة لمعالجتها."

وقال التقرير إن "الفشل في القيام بذلك يمكن أن يشعل السخط الشعبي، ويمكن أن تنعكس بسهولة المكاسب الأخيرة التي حققتها الجزائر."

وبناء على هذا التقرير صنفت الجزائر سنة 2019م في المرتبة السادسة في مؤشر الديمقراطية[2] في ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث أنها درجتها (4.01) نظام هجين[3]، مقارنة بتونس التي كانت في المرتبة الثانية (6.72-) ديمقراطية معيبة.[4]

أما عن تقرير سنة 2020م نجد أن الجزائر حلت في الرتبة 115 بمعدل (3.77 من 10)، وجرى تصنيفها في المستوى الأول (البرتقالي) ضمن التصنيف الأخير، أيّ؛ إنها تعاني من نظام مستبد بالسلطة

[1] **مؤشر الديمقراطية العالمي.. دول عربية هجينة وأخرى تتحول إلى الاستبداد**، 23 يناير 2020، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://www.alhurra.com/archive/2020/01/23/%D9%، يوم 2021/08/08، على الساعة 10:12 صباحا.

[2] يعتمد مؤشر الديمقراطية على خمسة مؤشرات: العملية الإنتخابية والتعددية، الحريات المدنية، عمل الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية.

[3] نظام هجين شكل من أشكال التحول الديمقراطي، وهو نوع مختلط من النظام السياسي يتم إنشاؤه غالبًا نتيجة لعدم اكتماله أي انتقال من نظام سلطوي لديمقراطية واحد، حيث تميل الأنظمة الهجينة إلى تكريس الديمقراطية كنظام حكم.

[4] مؤشر الديمقراطية العالمي.. دول عربية هجينة وأخرى تتحول إلى الاستبداد، **مرجع سابق**، دون صفحة.

لكنه أقرب إلى الأنظمة الهجينة، ومثَّلَ هذا التصنيف تراجعا بمرتبتين عن موقعها في التقرير الصادر العام الماضي، وتراجعا أيضا في تنقيطها حيث كانت قد حصلت على (4.01 من 10) قبل عام 2019م.[1]

وعليه يمكن القول بأنّ الأحزاب السياسية تداولت عبر صفحاتها أحد مؤشرات الديمقراطية المتمثلة في الانتخابات النزيهة، المشاركة السياسية بشكل واضح، إلا أنه كان أكثر بروزا لدى حركة البناء الوطني ما يعكس ربما سعيها لتكريس الديمقراطية داخل الحزب وفي الجزائر بشكل عام، لكن تبقى نوعا ما محدودة ولا ترقى للمستوى المطلوب وهو ما أكدته النسب في الجدول أعلاه، إلى جانب أن حركة البناء الوطني حزب فتي أسسه مصطفى بلمهدي سنة 2013م، وحاليا برئاسة (عبد القادر بن قرينة)، وقد انشق عن حركة حماس، والإتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء، وخرج بحزب وحدة حركة البناء الوطني، إلا أنه رغم قصر مدة التأسيس استطاع التموضع في الساحة السياسية.

**جدول رقم 57: يبين فئات تبين مؤشـــرات الديمقراطية التشـــاركية المتداولة في صـــفحات الأحزاب السياسية عبر الفايسبوك:**

| مؤشرات الديمقراطية التشاركية المتداولة في صفحات الأحزاب السياسية عبر الفايسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| **إشراك المواطنين في الشأن العام والمحلي** | 05 | ٪5.81 | 06 | ٪2.06 | 11 | ٪2.91 |
| **الاستشارة** | 01 | ٪1.16 | 02 | ٪0.86 | 03 | ٪0.79 |
| **التشاور والحوار** | 21 | **٪24.41** | 45 | **٪15.46** | 66 | **٪17.50** |
| **الشراكة** | 01 | ٪1.16 | 03 | ٪1.03 | 04 | ٪1.06 |
| **إشراك المجتمع المدني** | 07 | ٪8.13 | 18 | ٪6.18 | 25 | ٪6.63 |
| **المشاركة في المجالس المحلية المنتخبة** | 00 | ٪00 | 01 | ٪0.34 | 01 | ٪0.26 |
| **المشاركة في متابعة المشاريع محليا** | 00 | ٪00 | 2 | ٪0.68 | 02 | ٪0.53 |
| **سيادة الشعب** | 14 | **٪16.27** | 100 | **٪34.36** | 114 | **٪30.23** |

[1] حمزة المتيوي، **في أحدث مؤشر للديمقراطية.. نظام "هجين" في المغرب و"استبداد بالسلطة" في الجزائر وتونس الأولى عربيا**، اطلع على الموقع الإلكتروني:https://www.assahifa.com/%D9% ، يوم 2021/08/08، على الساعة 10:15 صباحا.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المواطنة** | 00 | ٪00 | 00 | ٪00 | 00 | ٪00 |
| **صنع القرار** | 00 | ٪00 | 02 | ٪0.86 | 02 | ٪0.53 |
| **التحسس والتطلع لانشغالات المواطنين** | 12 | ٪13.95 | 27 | ٪9.27 | 39 | ٪10.34 |
| **المبادرة الشعبية** | 02 | ٪2.32 | 27 | ٪9.27 | 29 | ٪7.69 |
| **ضمان نفاذ المعلومات** | 01 | ٪1.16 | 03 | ٪1.03 | 04 | ٪1.06 |
| **حق الاستفسار والرقابة** | 02 | ٪2.32 | 03 | ٪1.03 | 05 | ٪1.32 |
| **التعرف على الحقوق والواجبات** | 02 | ٪2.32 | 02 | ٪0.68 | 04 | ٪1.06 |
| **التشاركية** | 09 | ٪10.46 | 10 | ٪3.43 | 19 | ٪5.03 |
| **الأمن والاستقرار** | 10 | ٪1.16 | 28 | ٪9.62 | 29 | ٪7.69 |
| **المسائلة والشفافية والمحاسبة** | 06 | ٪6.97 | 8 | ٪2.74 | 14 | ٪3.71 |
| **ديمقراطية تشاركية** | 02 | ٪2.32 | 4 | ٪1.37 | 06 | ٪1.59 |
| **المجموع** | 86 | ٪100 | 291 | ٪100 | 377 | ٪100 |

**من إعداد الباحثة**

تعددت الأساليب التي ذكرت فيها فئة الديمقراطية التشاركية في خطابات ولقاءات وتصريحات الأحزاب السياسية بين وحدات كانت نسبها عالية، ووحدات كانت نسبتها ضئيلة جدا ووحدات منعدمة جدا كوحدة المواطنة فلم تذكر نهائيا لدى قادة الأحزاب السياسية وأعضائها، ونجد سيادة الشعب احتلت **المرتبة الأولى** بنسبة (30.23%)، وكانت المرتبة الثانية للتشاور والحوار بنسبة قدرت بـــ (17.50%) ويرجع ذلك إلى الفترة التي تناولنا فيها منشورات الأحزاب جانفي، فيفري، مارس، كانت فيها الجزائر تعيش الحراك الشعبي حيث كان الشعب يطالب بضرورة إعطاء له الفرصة للتعبير عن مطالبه بضرورة أن يتم انتخاب رئيس جديد للجزائر يختاره الشعب، وبهذا يؤكد الشعب على أنه لا بد من تكريس الديمقراطية التشاركية من خلال توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين، بهدف إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي.

وبنظرة فاحصة للنتائج الجزئية لكل حزب نجد أنه أكدت على هذا حركة البناء الوطني على سيادة الشعب بنسبة (34.36%) أما حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (16.27%)، أما وحدة التشاور والحوار

فكانت نسبتها لدى حزب جبهة التحرير الوطني (24.41%)، وكان نسبة (13.95%) للتحسس والتطلع لانشغالات المواطنين ونسبة (9.27%) لدى حركة البناء الوطني، وذكرت وحدة التشاركية لدى حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (10.46%) مقارنة مع حركة البناء الوطني بنسبة (3.43%)، كما كررت حركة البناء الوطني في معظم خطاباتها على متطلب الأمن والاستقرار بنسبة (9.62%) وأنه لا يجب المغامرة به وهو ما يوضحه فيديو رئيس الحركة عند إعلانه الترشح للانتخابات الرئاسية لذلك ركزت على أنه لا بد من الاستجابة لمطالب الشعب، وهو ما أكدت عليه المبادرة الشعبية بنسبة (9.27%) مقابل (2.32%) لدى حزب جبهة التحرير الوطني، في حين أكد حزب جبهة التحرير الوطني على ضرورة إشراك المجتمع المدني بنسبة (8.13%) مقابل (6.18%) لدى حركة البناء الوطني، أما عن المساءلة والمحاسبة كانت نسبتها (6.97%) في حزب جبهة التحرير الوطني، و(2.74%) لدى حركة البناء الوطني، في حين تكررت وحدة إشراك المواطنين في تسيير الشأن العام والمحلي في حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (5.81%)، ونسبة (2.06%) لدى حركة البناء الوطني، أما عن حق الاستفسار والرقابة والتعرف على الحقوق والواجبات والديمقراطية التشاركية كمصطلح ظاهر وردت بنسب متساوية قدرت بـ (2.32%) لدى حزب جبهة التحرير الوطني، مقابل نسبة (1.03%) حركة البناء الوطني لحق الاستفسار والرقابة، أما التعرف على الحقوق والواجبات فلم يرد ذكرها إلا بنسبة قليلة لدى حركة البناء الوطني قدرت بـ (0.68%) أما عن ذكر الديمقراطية التشاركية لدى هذه الحركة فكانت نسبته (1.37%)، أما عن باقي الوحدات فكانت نسبهم ضئيلة جدا في كلا الحزبين أما عن وحدة الاستشارة، والشراكة، ضمان نفاذ المعلومات لدى حزب جبهة التحرير الوطني استخدمت بنسبة (1.16%)، أما عند حركة البناء الوطني تكررت الشراكة وضمان نفاذ المعلومات بنسبة (1.03%) والاستشارة وصنع القرار بنسبة (0.86%) كانت نسبة المواطنة وصنع القرار منعدمة لدى جبهة التحرير الوطني (00%).

ومن هذا التحليل الإحصائي يمكن أن نستنتج:

– أنّ هناك تأكيد على أهمية الديمقراطية التشاركية لدى الحزبين المعينين بالدراسة وهذا من خلال النسب التي عرضت في الجدول أعلاه خاصة التأكيد على التشاور والحوار وسيادة الشعب، وهذا ربما لاستقطاب عدد أكبر من المناضلين خاصة وأنها فترة الحراك الشعبي، في حين نلحظ نقصا واضحا في مؤشرات مشاركة المواطنين في تسيير الشأن العام والمحلي، الاستشارة، المشاركة في المجالس المحلية المنتخبة، المشاركة في متابعة المشاريع محليا وغيرها وهذا ربما راجع إلى جانب ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطنين واللامبالاة حيث إنّ كثيرين يجهلون دورهم في المشاركة في المجلس الشعبي البلدي هذا من

جهة، ومن جهة أخرى ربما عدم الممارسة الفعلية لهذه الآلية من قبل الحكومة بشكل فعلي جعلها مجرد نصوص قانونية في الدساتير الجزائرية، وربما سوء توظيفها من قبل الجهات العمومية المحلية، وجانب آخر من طرف الأحزاب السياسية ربما أنها تحاول تطبيقها بشكل غير مباشر في بعض الجهات التي ينال فيها حزبها الأغلبية مقابل تغيبها في أخرى، وبهذا العمل الجواري يكون مغيبا نوعا ما رغم تأكيد دستور 2016م عليه في المادة 15، وقانون البلدية في المواد 11، 12، 13[1] لكن الممارسة تحكي شيئا مخالفا.

**ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية:**

**1/مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات:**

بعد عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية سنحاول مناقشتها في ضوء الفرضيات للوقوف على درجة تحققها أو بطلانها.

**1-1 مناقشة نتائج الاستمارة:**

أ/ **مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الأولى:** والتي مفادها "**توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم للمشاركة السياسية في صنع القرار**":

**تشير نتائج الجداول الجزئية المتعلقة بالمحور الثالث من الاستمارة محور المشاركة السياسية من الجداول (19) إلى (27) إلى:**

– أن أكثر من نصف جدول المنخرطين يتابعون المعلومات والأخبار السياسية على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب من خلال نشاطهم في الحزب بنسبة (56,4%).

– أن أكثر من ثلاثة أرباع من المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب من أكثر النشاطات التي يقومون بها في الحزب هي حضور اللقاءات التي ينظمها الحزب بنسبة (77,7%).

– أن الأغلبية الساحقة من المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب يطلعون على البرنامج السياسي للأحزاب سياسية أخرى بنسبة (71,3%) حيث أن صفة اطلاعهم بهدف التعرف على المحتوى الخاص بهذا البرنامج بنسبة (83,58%).

– أن أكثر من نصف المبحوثين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب أساس اختيارهم للمرشح للتصويت عليه في الانتخابات هو كفاءة المترشح بنسبة (54,3 %).

[1] أنظر فصل الديمقراطية التشاركية، ص 216.

– وأن ما يقارب كل المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب يشاركون في الانتخابات بنسبة (95,7 %) بصفة مصوتين بنسبة قدرت بـ (43,33%).

– وأن ما يقارب كل المبحوثين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب يشاركون في تنظيم الحملات الانتخابية بنسبة (86,2%)، وهذا بدافع انتمائهم الحزبي بنسبة (55,55%).

– وأن أكثر من نصف المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب لديهم ميل للترشح في الانتخابات (62,8%)، وبالأخص في الانتخابات المحلية بنسبة قدرت بـ (52,54%).

– وأن أكثر من ثلاثة أرباع من كل المنخرطين يتناقشون في المواضيع والبرامج داخل الحزب المتعلقة بالاجتماعات مع ممثلي المواطنين في البلدية بنسبة قدرت بـ (78,7%).

– وأن أكثر من نصف المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب يرون أن رؤساء الأحزاب يشاركونهم كأعضاء في صناعة القرار بنسبة (69,1 %).

لمعالجة هذه الفرضية قامت الباحثة بالربط بين أسئلة خاصة بالثقافة السياسية وأسئلة خاصة بالمشاركة السياسية بالاعتماد على حساب معامل الارتباط كاندل، وتشير نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بفحص الارتباط بينهما من الجدول رقم (58) إلى الجدول رقم (59) أن:

**جدول رقم 58: يبين معامل الارتباط بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين والمناقشة في المواضيع والبرامج داخل الحزب مرتبطة بالمشـــاركة في الاجتماعات مع ممثلي المواطنين في البلدية ومشـــاركة رؤساء الأحزاب للأعضاء في صناعة القرار:**

| | | مناقشتك لمواضيع وبرامج داخل حزبك مرتبطة بالمشاركة في الاجتماعات مع ممثلي المواطنين في البلدية | رؤساء الأحزاب يشاركونكم كأعضاء في صناعة القرار |
|---|---|---|---|
| تمثل الثقافة السياسية بالنسبة لك | معامل الارتباط | 0,044 | -0 ,066 |
| | مستوى الدلالة | 0,648 | 0,504 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

يتضح لنا من خلال جدول تحليل المعطيات أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين مستوى الثقافة السياسية والمناقشة في المواضيع والبرامج داخل الحزب المرتبطة بالمشاركة في الاجتماعات مع ممثلي المواطنين في البلدية تقدر بـ **0,044** وهي غير دالة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره **0,648** وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة إرتباطية ضعيفة جدا، إذن ما تمثله الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية غير مرتبط بالمناقشة في المواضيع والبرامج داخل الحزب المرتبطة بالمشاركة في الاجتماعات مع ممثلي المواطنين في البلدية.

أما بالنسبة لمعامل الارتباط بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية ومشاركة رؤساء الأحزاب للأعضاء في صناعة القرار فيقدر بـ**0,066-** وهي غير دلة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره**0,504** وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة إرتباطية عكسية سالبة وضعيفة جدا، إذن ما تمثله الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية غير مرتبط بمشاركة رؤساء الأحزاب للأعضاء في صناعة القرار.

**جدول رقم 59: يبين معامل الارتباط بين مساهمة الانضمام للحزب السياسي في زيادة معارفهم السياسية والمناقشة في المواضيع والبرامج داخل الحزب المرتبطة بالمشاركة في الاجتماعات مع ممثلي المواطنين في البلدية ومشاركة رؤساء الأحزاب للأعضاء في صناعة القرار:**

| | | مناقشتك لمواضيع وبرامج داخل حزبك مرتبطة بالمشاركة في الاجتماعات مع ممثلي المواطنين في البلدية. | رؤساء الأحزاب يشاركونكم كأعضاء في صناعة القرار |
|---|---|---|---|
| مساهمة انضمامك لحزب سياسي في زيادة معارفك السياسية | معامل الارتباط | 0,059 | 0,187 |
| | مستوى الدلالة | 0,563 | 0,072 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجSPSS**

يتضح لنا من خلال جدول تحليل المعطيات أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين مساهمة الانضمام لحزب سياسي في زيادة معارفهم السياسية والمناقشة في المواضيع والبرامج داخل الحزب المرتبطة بالمشاركة في الاجتماعات مع ممثلي المواطنين في البلدية، يقدر بـ**0,059** وهي غير دالة عند مستوى الخطأ (0.05)

بمستوى دلالة قدره**0,563** وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة إرتباطية طردية ضعيفة جدا، إذن مساهمة الانضمام لحزب سياسي في زيادة معارفهم السياسية غير مرتبط بالمناقشة في المواضيع والبرامج داخل الحزب المرتبطة بالمشاركة في الاجتماعات مع ممثلي المواطنين في البلدية.

أما بالنسبة لمعامل الارتباط بين مساهمة الانضمام لحزب سياسي في زيادة معارفهم السياسية ومشاركة رؤساء الأحزاب للأعضاء في صناعة القرار يقدر بـ **0,187** وهي غير دالة عند مستوى الخطأ(0.05) بمستوى دلالة قدره **0,072** مستوى الخطأ وعليه يمكن القول توجد علاقة إرتباطية طردية ضعيفة جدا، إذن مساهمة الانضمام لحزب سياسي في زيادة معارفهم السياسية غير مرتبط مشاركة رؤساء الأحزاب للأعضاء في صناعة القرار.

حسب ما تشير له الجداول الخاصة بفحص العلاقة الارتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم للمشاركة السياسية في صنع القرار تبين وجود ارتباط ضعيف جدا، وعليه يمكن القول أن الفرضية الأولى والتي مفادها:" **توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم للمشاركة السياسية في صنع القرار**" **هي فرضية محققة بدرجة ضعيفة ومنه رفضها.**

**وتفسر الباحثة هذه النتيجة إلى** أنه ليس بالضرورة أن من يمتلك ثقافة سياسية عالية يدفعه بالضرورة إلى المشاركة السياسية حيث نجد أن الكثير من الأفراد ليسوا منخرطين في الأحزاب السياسية لكن لديهم ثقافة سياسية عالية وإطلاع كبير لما يحدث داخل الساحة السياسية وهنا يمكن تفسير ذلك بالعودة إلى أنماط وأبعاد الثقافة السياسية حيث نجد أنه هناك من الأفراد من لا يحس بوجود المساواة في توزيع الموارد وعلاقات القوة وهو ما يجعله يؤثر على درجة المشاركة السياسية.

– فقد يكون لك ثقافة سياسية عالية إلا أنه لا يدفعك ذلك بالضرورة إلى المشاركة السياسية، كما يمكن أن يكون العكس قد تكون للفرد مستوى من المشاركة السياسية إلا أنه لا يملك حد من المعارف السياسية والعاطفة وإصدار الأحكام تجاه ما يحدث في الساحة السياسية بل يكتفي بالخضوع والانصياع فقط، فنجد أن الأفراد في هذا النوع من الثقافات السياسية، يدركون ما يجري حولهم في إطار النظام السياسي، حيث يتشكل لديهم نوع من الأحاسيس والمشاعر والوعي، ويقومون بإصدار نوع من الأحكام تجاه ذلك النظام السياسي ككل، وفي ثقافة الخضوع يتعرف الأفراد على عملية صنع القرارات السياسية ويدركون كيفية تكوين البناءات السياسية وكل ما يتعلق بالعملية السياسية، إلا أنه بالرغم من ذلك، فإن موقفهم من كل هذه العملية

يكون سلبيا، في الوقت الذي ينتظرون فيه من النظام أن يقدم لهم العديد من الخدمات والإجراءات العامة، ويكون في إطار ثقافة الخضوع الخوف هو المسيطر على الأفراد الخوف من أن يقدموا أي نوع من المشاركة.

– كما أن الانتخاب من أهم وسائل التأثير على المشاركة السياسية وبناء الثقة بين المواطن والنظام ما يعكس لديهم حجم الانعدام النسبي لثقتهم بالواقع السياسي السائد في المرحلة الحالية.

– لاحظنا أن أغلب أعضاء العينة هم من المناضلين في الأحزاب السياسية حيث نجد أن لديهم إطلاع بكل ما يحدث ولديهم دافعية وولاء لأجل النضال السياسي من أجل الحزب إلا أنهم لا يفضلون تقلد المناصب أو الترشح للانتخابات.....

– كما لاحظنا تأثير تنوع أفراد العينة على الإجابات بين المناضلين والقياديين حيث أن من بين الأعضاء القياديين هم في الأصل كانوا مناضلين في الحزب قبل تقلد المناصب القيادية في الحزب.

– كما أن المشاركة السياسية لها دورا كبيرا على صعيد الفرد والمجتمع ذلك أنها تمكن من أداء دور سياسي في المجتمع وتسهم في تحقيق المساواة وتحقيق اندماج المواطنين في الحياة السياسية، إلا أن الأحزاب السياسية كثيرا ما تكون نشاطاتها مناسباتية ولا تظهر فعاليتها إلا في المواعيد الانتخابية، وإن كانت فاعلة في الأيام العادية فتكون نشاطاتها مقتصرة على أعضاء الحزب والمناضلين دون توسيع دائرتها إلى القاعدة الشعبية والتأثير عليها.

ويمكن أن نعرض مستويات المشاركة السياسية حسب نموذج الباحثين "ميشيل رش" "M. rush" و"فيليب آلتوف" "Philip althoff" اللذان قاما بوضع تدرج لمستويات المشاركة السياسية، حيث أوضح فيه أن هذا التدرج ملائم لمختلف أنماط الأنساق السياسية وتكمن أهمية هذا التدرج في شموليته وإمكانية تطبيقه على أنساق سياسية مختلفة، ومنه يمكن أن نجد مستوى عالى درجة كبيرة من الأهمية في نسق ما، بينما نجد في نسق آخر له الأهمية نفسها، أو ذات أهمية أقل أو لا أهمية له في نسق آخر وتدرج مستويات المشاركة السياسية لهما هو كالآتي:

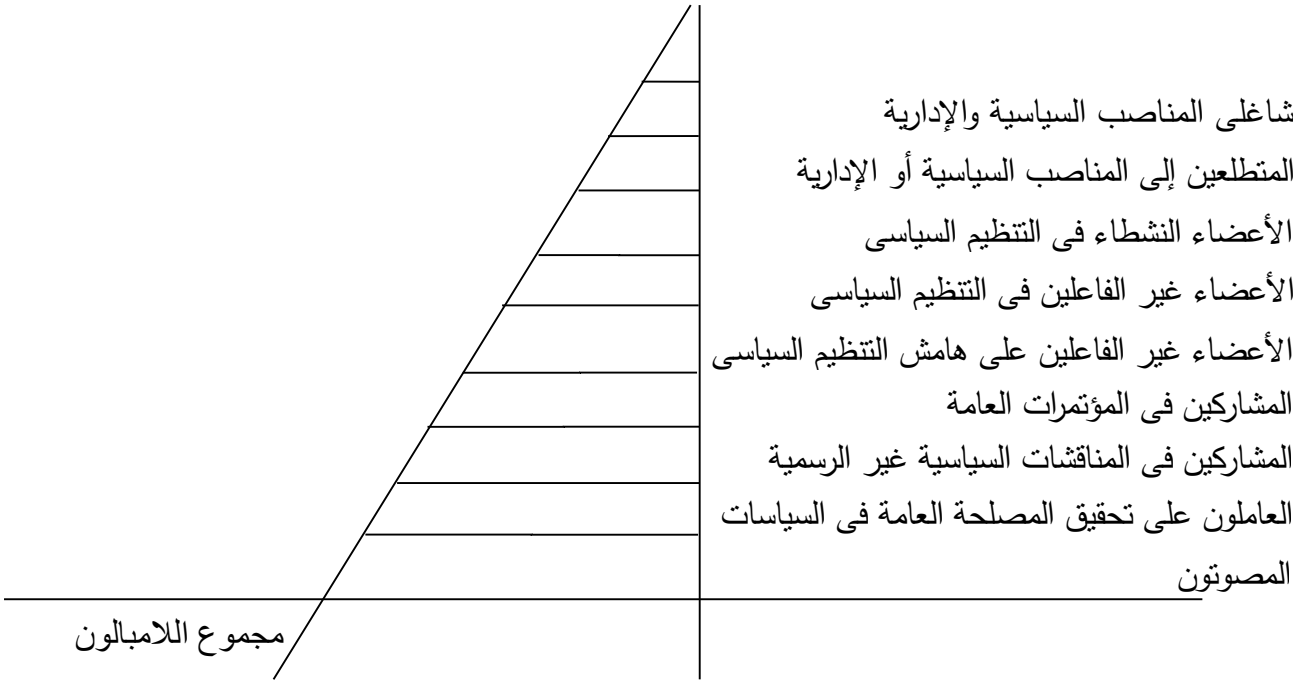


**شكل رقم 5: هرم يوضح مستويات المشاركة السياسية عند "ميشيل رش" و"فيليب آلتوف"**

المصدر: إسماعيل علي سعد: **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1988، ص174.

ويضعان المؤلفين على قمة هذا التدرج للمشاركة السياسية هؤلاء الذين يشغلون المناصب السياسية وأولئك البيروقراطيين على مختلف المستويات، ويميز المؤلفين "بين نوعين من المشاركين على أساس أن هؤلاء يمارسون القوة السياسية الرسمية، ولكن في الواقع لا يمارسون القوة، والنفوذ لأن القوة لا تمكن في شاغلي المناصب، بالرغم أنهم ذو أهمية باعتبارهم يمثلون القوة الرسمية، ثم يليها المتطلعين إلى شغل المناصب السياسية في النسق السياسي وهم يضمون مختلف أنماط التنظيمات السياسية الهامشية كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط أو المصلحة ومن خلال هذه التنظيمات قد يشارك أعضاء المجتمع في نشاطات معينة تتضمن الدفاع عن أفكار معينة أو عن موقع، أو حتى عن المصلحة العامة في النسق السياسي".[1]

**ب/مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الثانية:** والتي مفادها " توجد علاقة إرتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم لمبدأ المسائلة والشفافية":

[1] **المرجع نفسه**، ص 178.

**تشير نتائج الجداول الجزئية المتعلقة بالمحور الرابع من الاستمارة محور إدراك مبدأ المسائلة والشفافية من الجداول (28) إلى (32) إلى أن:**

– أن نسبة قليلة من المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب أقروا بمساهمة الحزب في تجسيد أرائه ومشاريعه على مستوى البلدية بنسبة (18,1%)، بحيث تكون هذه المشاركة في الانتخابات المحلية.

– أن أكثر من نصف المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب يؤكدون على إتاحة الأحزاب الفرص لهم للتعرف على معظم المشاريع الاقتصادية التي تقبل عليها البلدية من خلال تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي بنسبة (71,3%).

– أن نصف المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب يستعملون مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة (50,0%) كوسائط لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية.

– أن أكثر من نصف المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب يقرون أن الحراك الشعبي ساعد على إعطاء أهمية لدور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية بنسبة قدرت بـ (60,6%).

– أن أكثر من نصف المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب السبل المطبقة في الحزب لتعزيز الشفافية تتمثل في الدورات التدريبية والإعلام والتحسيس بنسبة (59,6%).

– أن أكثر من نصف المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب يعتبرون أن آلية نشر الوعي بأهمية المسائلة للحد من انتشار الفساد هي الآلية التي يجب تكريسها في الحزب لتعزيز المسائلة بنسبة (52,1%).

لمعالجة هذه الفرضية قامت الباحثة بالربط بين أسئلة خاصة بالثقافة السياسية وأسئلة خاصة بالمسائلة والشفافية بالاعتماد على حساب معامل الارتباط كاندل، وتشير نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالاستمارة لفحص الارتباط بينهما من الجدول رقم (60) إلى الجدول رقم (61) إلى:

**جدول رقم 60: يبين معامل الارتباط بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية ومساهمة الحزب في تجسيد آرائه ومشاريعه على مستوى البلدية والوسائط المستعملة في الحزب لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية.**

| | | مساهمة الحزب في تجسيد أرائه ومشاريعه على مستوى البلدية | الوسائط التي يستعملها الحزب المنخرط فيه لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية |
|---|---|---|---|
| تمثل الثقافة السياسية بالنسبة لك | معامل الارتباط | **0,122** | **0,107** |
| | مستوى الدلالة | **0,162** | **0,242** |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

يتضح لنا من خلال جدول تحليل المعطيات أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية ومساهمة الحزب في تجسيد أرائه ومشاريعه على مستوى البلدية يقدر بـ**0,122**وهي غير دالة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره **0,162**وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة إرتباطية طردية ضعيفة جدا، إذن مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية غير مرتبط بمساهمة الحزب في تجسيد أرائه ومشاريعه على مستوى البلدية.

أما بالنسبة لمعامل الارتباط بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية والوسائط التي يستعملها الحزب المنخرط فيه لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية يقدر بـ **0,107** وهي غير دالة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره **0,242** وعليه يمكن القول توجد علاقة إرتباطية طردية ضعيفة جدا، إذن مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية غير مرتبط بالوسائط التي يستعملها الحزب المنخرط فيه لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية.

**جدول رقم 61: يبين معامل الارتباط بين مساهمة الانضمام للحزب السياسي في زيادة معارفهم السياسية ومساهمة الحزب في تجسيد آرائه ومشاريعه على مستوى البلدية والوسائط المستعملة في الحزب لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية.**

| | | مساهمة الحزب في تجسيد أرائه ومشاريعه على مستوى البلدية | الوسائط التي يستعملها الحزب المنخرط فيه لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية |
|---|---|---|---|
| مساهمة انضمامك لحزب سياسي في زيادة معارفك السياسية | معامل الارتباط | **-0,064** | **-0,061** |
| | مستوى الدلالة | **0,482** | **0,529** |

يتضح لنا من خلال جدول تحليل المعطيات أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين مساهمة الانضمام لحزب سياسي في زيادة معارفهم السياسية ومساهمة الحزب في تجسيد أرائه ومشاريعه على مستوى البلدية يقدر بـ**0,064-** وهي غير دالة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره**0,482**وعليه يمكن القول توجد علاقة إرتباطية عكسية سالبة ضعيفة جدا ، إذن مساهمة الانضمام لحزب سياسي في زيادة معارفهم السياسية غير مرتبط بمساهمة الحزب في تجسيد أرائه ومشاريعه على مستوى البلدية.

أما بالنسبة لمعامل الارتباط بين مساهمة الانضمام لحزب سياسي في زيادة معارفهم السياسية والوسائط التي يستعملها الحزب المنخرط فيه لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية يقدر.**0,061-** وهي غير دالة عند **0,529** مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة **0,529**وعليه يمكن القول توجد علاقة إرتباطية عكسية ضعيفة جدا، إذن مساهمة الانضمام لحزب سياسي في زيادة معارفهم السياسية غير مرتبط بالوسائط التي يستعملها الحزب المنخرط فيه لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية.

حسب ما تشير له الجداول الخاصة بفحص العلاقة الإرتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم لمبدأ المسائلة والشفافية تبين وجود ارتباط ضعيف جدا، وعليه يمكن القول أن الفرضية الثانية والتي مفادها:" **توجد علاقة إرتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم لمبدأ المسائلة والشفافية**" وهي فرضية محققة بدرجة ضعيفة ما يعني رفضها.

**وتستند الباحثة لتفسير هذه النتيجة** إلى أن الطبيعة الدينامية للثقافة بشكل عام حيث أنها تمتاز بالتغير من ثقافة إلى أخرى ومن مجتمع لآخر، وحتى داخل المجتمع الواحد نجد ثقافات فرعية، كذلك هو الحال

بالنسبة للثقافة السياسية حيث نجد تعدد في أنماطها من ثقافة سياسية مشاركة، ثقافة سياسية تابعة، ثقافة سياسية ضيقة ورغم اختلاف خصائص كل واحدة منهم إلا أنه قد نجد داخل أي نوع من الأنواع الثلاثة يتضمن الأنواع الأخرى، فليس بالضرورة من أن الثقافة السياسية المشاركة نجدها في المجتمعات التي تمتاز بالديمقراطية، ذلك أنه نجد داخل هذه الثقافة السياسية المشاركة أطراف تمتاز بالثقافة السياسية الخاضعة أو الثقافة السياسية الضيقة وهذا راجعا إلى تشعب واختلاف مصادر اكتسابهم لتلك الثقافة السياسية، فليس بالضرورة أن يكون هناك تجانس ونمطية الثقافة السياسية أو بالأحرى الثقافات السياسية، ويؤكد ألموند وفيربا في كتابهما "الثقافة المدنية" الذي أجري على العديد من الدول كألمانيا، المكسيك، إيطاليا، بريطانيا، الولايات المتحدة، حينما أورد عدة أمثلة تؤكد "أن الاختزال في تشخيص الثقافات القومية بأنها" مغتربة، موالية، خضوعية، أو مشاركة يتجاهل حقيقة أن جميع الثقافات السياسية القابلة للنماء توجد فعلا في داخل الأمة الواحدة وإن كانت بمقادير متفاوتة."[1]

كما أن كل من المسائلة والشفافية هي أحد مبادئ الحكم الراشد حيث لا يمكن تحقيق شفافية دون مسائلة ولا تصور مسائلة دون شفافية فهما مرتبطان كشرط لتحقيق التنمية، فبتدفق المعلومات وتوفرها تسمح للأفراد بالحفاظ على مصالحهم وإيجاد قنوات الاتصال بينهم وبين المسئولين بشأن اتخاذ القرار، وهنا بقدر ما تكون للفرد قيم ومعتقدات ومعايير ترتبط بنظرته للسلطة، والتي يتعين عليه أداء الواجبات المنوطة من خلال إصدار الأحكام والتقييمات نحو النظام السياسي وتقديم البدائل بحيث تمتاز ثقافته بالإدراك والوعي ويكون للفرد درجة عالية من الكفاءة والفعالية لمسائلة ومحاكمة السلطة، وهنا التدفق الحر للمعلومات وتوفرها بالشكل الكافي حتى تمكنه من فهم ومراقبة عمل السلطة وتعطيه القدرة على مسائلتها بالاستناد لما توفر له من فرص للاطلاع على القرارات العامة، كما أن الفرد الذي يكون له توجهات سياسية نحو النظام السياسي وإدراكه لحقوقه وواجباته وطريقة المشاركة الايجابية والتأثير في الحياة السياسية يساعده ذلك على أن يسائل النظام ويطلب إتاحة المعلومات بكفاءة وفعالية تجعله يمارس حقه في البحث والوصول إلى المعلومات من المؤسسات والسلطات الرسمية مما يعزز الثقة والعلاقة المتبادلة بين المواطن والدولة، وهذا يتطلب أن يكون الفرد نزيه شفافا في قراراته ويسعى لخدمة الصالح العام، فبتوفر الشفافية تكون البيانات ذات جودة، وتفضي إلى استغلال الموارد المتاحة بكفاءة واحترافية، مع شرط توفر الوعي السياسي.

[1] للمزيد أنظر أيضا: مجموعة من الكتاب، **نظرية الثقافة**، ترجمة علي سيد الصاوي، سلسلة عالم المعرفة، رقم 223، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو 1997، ص362.

ومن جانب آخر ووفقا لتفسير أنه بإمكان أن نجد داخل الثقافة السياسية الواحدة ثقافات متعددة وفرعية، كذلك هو الحال فقد تكون للمواطن ثقافة سياسية خاضعة تمتاز بإدراك لقواعد العملية السياسية ونقص في الإدراك والمعرفة السياسية، إلا أن اتجاهه عادة ما يكون سلبي نحو النظام السياسي، فيبقى شعوره بين منصاعا للسلطة وخاضعا لها دون نقاش أو معارضا تاما لها ويصفها بأنها غير شرعية، وهنا نجده في المقابل رغم هذا التوجه السلبي إلا أنه لا يسعى إلى مسائلة السلطة والمطالبة بتوفر وإتاحة المعلومات له راجعا ذلك لنقص في الاقتدار السياسي من جهة وضعف الثقة والشك السياسي في الدولة بأنها مهما قدمت وأتاحت المعلومة تبقى في نظره دائما أنها غير شرعية ولا تعطي المواطن حقه.

ويعزى كل ما سبق إلى غياب البيئة الديمقراطية المشجعة على تطبيق المسائلة المجتمعية وحق الحصول على المعلومات، كذلك في ظل إنفصامية العلاقة بين أنشطة الحكومة وصناعة القرار التي تجرى بعيدا عن إشراك المواطن فيها ما يزيد احتمالية اتجاه الثقافة السياسية إلى الخنوع أو إلى جعل إدراك المواطن ووعيه بالنظام السياسي يتجه نحو أن يكون ضيقا يقتصر على المجتمع المحلي الذي يكون فيه، بالإضافة إلى تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية فانتشار الفقر والبطالة والتهميش وسياسة الإقصاء تجعل الأفراد دائما متشائمين ولا يهتمون بما تقوم به الدولة فهم لا ينتظرون منها إلا توفير حاجياتهم وتحقيق مطالبهم حتى لو كان يعم داخلها الفساد السياسي والمحسوبية والبيروقراطية، فالأهم ليس أن أسائل الحكومة لماذا لم تشارك المواطن في مشاريع التنمية المحلية أو صناعة القرار بشأن تسيير شؤونه بل الأهم أن تسير مصالحه وتتركه بسلام، وهنا نجد العلاقة المتبادلة بين المواطن والدولة بدلا من أن تكون تبادلية تتجه نحو الإنفصامية فالدولة تشتري السلم الاجتماعي بإسكات المواطن حتى لا يحاسبها وبغض النظر عن سياساتها الفاشلة والمواطن بدوره أصابه الشك واليأس من محاولات المبادرة للإصلاح والتغيير السياسي، وفقد الاستعداد للمشاركة السياسية الإيجابية، والتي أثرت على شعوره بالتأثير في مجريات الحياة السياسية ومسائلة المسئول وتقديم النقد له بالتعبير عن رأيه في مختلف القضايا المجتمعية، خاصة وأن قيام المواطن بالمسائلة والشفافية للمسئول وللنظام السياسي ككل يعد أحد الميكانيزمات لتكريس ديمقراطية تشاركية.

**ب/ مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الثالثة:** والتي مفادها "توجد علاقة إرتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم لمبدأ إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي:

**تشير نتائج الجداول الجزئية المتعلقة بالمحور الخامس من الاستمارة محور إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي من الجداول 33 إلى41 إلى أن:**

– أن ما يقارب كل المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب يستعملون مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن الآراء السياسية والوسائل الإلكترونية التي يرونها أكثر فعالية في إيصال رأيهم السياسي بنسبة (83,0%).

– أن الأغلبية الساحقة من المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب يرون أن موقع الفيسبوك أكثر الوسائل الإلكترونية فعالية في إيصالهم رأيهم السياسي بنسبة عالية متفق عليها قدرت بـ (90,4%).

– أن ما يقارب نصف المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب يشاركون في لجان الحي في بلديتهم بنسبة (45,7%).

– أن معظم المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب يعتبرون أن زيادة المعارف السياسية لديهم كمنخرطين تساعدهم في التأثير على المبادرة الشعبية بنسبة (77,7%).

– أن ما يقارب الثلث من المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب صرحوا أن أكثر الأساليب المستخدمة لتشجيع المواطنين على المشاركة الانتخابية في المجلس الشعبي البلدي هي التوعية والتحسيس بأهمية المشاركة في الانتخابات لإصلاح المجتمع بنسبة (12,8%).

– أن معظم المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب أقروا أن كيفية تطبيق التشاور والحوار بين الحزب والمواطنين تكون من خلال تنشيط لقاءات دورية داخل الحزب بنسبة (76,6%).

– أن أكثر من نصف المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب يحصرون تطبيق التشاور والحوار داخل الحزب لإقناع المواطن بأهميته في صنع القرار بالتكفل بمشاكل المواطنين وانشغالاتهم بنسبة (60,6%).

– أن ثلث المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب أبانوا أن معيقات مشاركة المواطن في الشأن المحلي هي غياب الثقة بين المواطن والأحزاب والمسئولين بنسبة (30,9%).

– أن أكثر من نصف المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب يرون أن انخراط المواطن في مسار صنع القرار المحلي ومشاركته بفعالية هو الكيفية التي يمكن تحسين بها مخرجات القرار التنموي (63,8%).

– أن أكثر من نصف المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب يبرزون المساهمة التي يمكن أن يستندون إليها في الحزب للتشاور مع المواطن في صنع القرار هي عن طريق تقديم الآراء والاقتراحات بنسبة (63,8%)

– أن أكثر من نصف المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب أبانوا أن إطلاع المواطنين بالحقائق والمعلومات بكل شفافية عن الخطط التنموية هو السبيل الذي يحرصون عليه في الاجتماعات في المجالس البلدية بنسبة (55,3%).

– أن معظم المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب مدركون أن مساهمة الحزب في التشاور في الأنشطة والبرامج التي يقدمها الحزب تكون بإعطاء اقتراحات ومشاريع بنسبة (73,4%).

– أن ما يقارب نصف المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب كانت نظرتهم للبلدية أنها وسيط بين السلطة والمواطنين تسعى إلى التقريب بين المواطن وهياكل الدولة بنسبة (42,6%).

– أبانت الأغلبية المطلقة من المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب أنه "أحيانا" فقط تكون القرارات والمشاريع التي يقومون بها في الحزب تساعد على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار بنسبة (71,3%).

– أظهر أكثر من نصف المنخرطين على اختلاف انتمائهم السياسي ودرجة عضويتهم في الحزب أن "أحيانا" ما يحرصون على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال الحزب بنسبة (58,5%).

لمعالجة هذه الفرضية قامت الباحثة بالربط بين أسئلة خاصة بالثقافة السياسية وأسئلة خاصة بمبدأ إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي بالاعتماد على حساب معامل الارتباط كاندل، وتشير نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالاستمارة لفحص الارتباط بينهما من الجدول رقم (62) إلى الجدول رقم (63) إلى:

**جدول رقم 62: يبين معامل الارتباط بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين والمشاركة في لجان الأحياء ومعيقات مشاركة المواطن في الشأن المحلي والقرارات والمشاريع التي تقومون بها في الحزب تساعد على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار والحرص على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال الحزب:**

| | | تشارك في لجان الحي في بلديتك | معيقات مشاركة المواطن في الشأن المحلي من خلال انخراطك في الحزب | القرارات والمشاريع التي تقومون بها في الحزب تساعد على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار | تحرص على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال حزبك |
|---|---|---|---|---|---|
| تمثل الثقافة السياسية بالنسبة لك | معامل الارتباط | 0,092 | 0,105 | −0,091 | - 0,078 |
| | مستوى الدلالة | 0,352 | 0,2330 | 0,351 | 0,423 |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجSPSS**

يتضح لنا من خلال جدول تحليل المعطيات أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية والمشاركة في لجان الحي في البلدية بـ **0,092** وهي غير دالة عند مستوى الخطأ دلالة (0.05) بمستوى دلالة قدره **0,352** وعليه يمكن القول توجد علاقة إرتباطية طردية ضعيفة جدا، إذن مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية غير مرتبط بالمشاركة في لجان الحي في البلدية.

أما بالنسبة لمعامل الارتباط بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية ومعيقات مشاركة المواطن في الشأن المحلي من خلال الانخراط في الحزب يقدر بـ**0,105** وهي غير دالة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره**0,233** وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة إرتباطية طردية ضعيفة جدا، إذن مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية غير مرتبط بمعيقات مشاركة المواطن في الشأن المحلي من خلال الانخراط في الحزب.

وكان معامل الارتباط بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية والقرارات والمشاريع التي يقومون بها في الحزب تساعد على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار يقدر بـ**0,091-** وهي غير دالة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره **0,351** وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة إرتباطية عكسية ضعيفة جدا، إذن مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية غير مرتبط بالقرارات والمشاريع التي يقومون بها في الحزب تساعد على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار.

أما عن معامل الارتباط بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية والحرص على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال الحزب يقدر بـ **0,078-** وهي غير دالة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره**0,423** وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة إرتباطية عكسية ضعيفة جدا، إذن مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية غير مرتبط بالحرص على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال حزبك.

**جدول رقم 63: يبين معامل الارتباط بين مساهمة الانضمام للحزب السياسي في زيادة معارفهم السياسية في لجان الأحياء ومعيقات مشاركة المواطن في الشأن المحلي والقرارات والمشاريع التي تقومون بها في الحزب تساعد على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار والحرص على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال الحزب:**

| | | تشارك في لجان الحي في بلديتك | معيقات مشاركة المواطن في الشأن المحلي من خلال انخراطك في الحزب | القرارات والمشاريع التي تقومون بها في الحزب تساعد على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار | تحرص على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال حزبك |
|---|---|---|---|---|---|
| مساهمة انضمامك لحزب سياسي في زيادة معارفك السياسية | معامل الارتباط | **0,002** | **-0,054** | **0,144** | **0,199** |
| | مستوى الدلالة | **0,984** | **0,555** | **0,158** | **0,049** |

**من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS**

يتضح لنا من خلال جدول تحليل المعطيات أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين مساهمة الانضمام لحزب سياسي في زيادة معارفهم السياسية والمشاركة في لجان الحي في البلدية بـ **0 ,002** وهي غير دالة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره **0 ,984** وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة إرتباطية طردية ضعيفة جدا، إذن مساهمة الانضمام لحزب سياسي في زيادة معارفهم السياسية غير مرتبط بالمشاركة في لجان الحي في البلدية.

أما بالنسبة لمعامل الارتباط بين مساهمة الانضمام لحزب سياسي في زيادة معارفهم السياسية ومعيقات مشاركة المواطن في الشأن المحلي من خلال الانخراط في الحزب يقدر بـ **0 ,054-** وهي غير دالة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره **0 ,555** وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة إرتباطية طردية ضعيفة جدا، إذن مساهمة الانضمام لحزب سياسي في زيادة معارفهم السياسية غير مرتبط بمعيقات مشاركة المواطن في الشأن المحلي من خلال انخراطك في الحزب.

وكان معامل الارتباط بين مساهمة الانضمام لحزب سياسي في زيادة معارفهم السياسية والقرارات والمشاريع التي يقومون بها في الحزب تساعد على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار يقدر بـ **0 ,144** وهي غير دالة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره **0 ,158** وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة إرتباطية طردية ضعيفة جدا، إذن مساهمة الانضمام لحزب سياسي في زيادة معارفهم السياسية غير مرتبط بالقرارات والمشاريع التي يقومون بها في الحزب تساعد على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار.

أما عن معامل الارتباط بين مساهمة الانضمام لحزب سياسي في زيادة معارفهم السياسية وتحرص على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال الحزب هو بقيمة دلالة يقدر بـ **0.199** وهي دالة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره **0.049** وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة إرتباطية طردية ضعيفة، إذن مساهمة الانضمام لحزب سياسي في زيادة معارفهم السياسية مرتبط بالحرص على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال الحزب.

حسب ما تشير إليه الجداول الخاصة بفحص العلاقة الإرتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم لمبدأ إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي تبين وجود ارتباط ضعيف جدا، وعليه يمكن القول أن الفرضية الثالثة التي مفادها:" **توجد علاقة إرتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم لمبدأ إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي**" **وهي فرضية محققة بدرجة ضعيفة ما يعني رفضها.**

ويعزى ذلك إلى أنه رغم اعتبار المواطن إحدى الفواعل الأساسية للديمقراطية التشاركية، ولزاما عليه المشاركة في مناقشة شؤونه المحلية، إلا أن فقدان الثقة بين الناخب والمواطن حدت من هذه المشاركة، والنظرة الدونية إلى عدم جدوى هذه المشاركة زاد من تعميق الفجوة، فرغم تأكيد الدساتير الجزائرية بدأ من دستور 1963، 1976، وصولا إلى التعديل الدستوري 2016 الذي نص على المشاركة المحلية للمواطن وتمكينه من المشاركة في تسيير الشأن المحلي واتخاذ القرار، إلا أنه بقيت دائما الفجوة بين المسؤول والمواطن، ونجد حضور المواطن في اجتماع المجلس الشعبي البلدي حضورا شرفيا لا غير دون المشاركة في التشاور والحوار لاتخاذ القرار حول مختلف المشاريع المحلية[1].

كما يمكن تفسير ضعف الارتباط إلى ضعف الدور التمثيلي للمجالس المنتخبة، ونقص الإعلام بالمشاريع والأنشطة على المستوى المحلي من جهة ومن جهة أخرى اللامبالاة والتسيب ونقص الوعي السياسي لدى الساكنة المحلية بدورهم في تسيير شؤونهم المحلية.

**مناقشة النتائج في ضوء الفرضية العامة:** والتي مفادها "**هناك علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وتكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر**" تشير نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالفرضيات الفرعية والمقابلات وتحليل المحتوى إلى:

– أظهرت نتائج الدراسة أن المنخرطين في الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة حزب جبهة التحرير الوطني وحركة البناء الوطني أن الثقافة السياسية تمثل لهم المشاركة السياسية حيث أن أولى المصادر التي يستقون منها هذه الثقافة السياسية هي من الأحزاب السياسية ومطالعة الكتب السياسية، واحتل حزب جبهة التحرير الوطني الترتيب الأول من حيث أكثر الأحزاب تنظيما وهذا أمر طبيعي ذلك أن المبحوثين هم في الأصل من المنخرطين في الحزب ومن جهة أخرى أنه نظرا لأنه أقدم الأحزاب السياسية التي هو سليل جبهة التحرير الوطني ووجدنا الكثير ممن هم منخرطين فيه هم في الأصل مجاهدين ومناضلين في صفوف جبهة التحرير الوطني ولهم انتماء عائلي لها منذ الاستقلال، وأبان المنخرطين إسهام الحزب المنظم إليه في زيادة معارفهم السياسية، حيث أن السبيل للتغيير في المجتمع هو الانتخابات والانخراط في الأحزاب السياسية، ومن جهة أخرى أن آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية هي إشراك المواطن في تسيير الشأن العام والمحلي، وأن الانتخابات في الجزائر مؤشرا على الديمقراطية رغم ما يسودها في بعض الأحيان من تزوير، وأبدى المنخرطين اطلاعهم على النواب وتشكيلة المجلس الشعبي البلدي وأسماء الأحزاب الناشطة بولايتهم، وهذا

[1] أنظر أيضا نوال لصلج، الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية قراءة في قانون البلدية رقم 11- 10، **مرجع سابق**، ص208:

يمكن تفسيره أنه من الأساسيات الواجب على كل منخرط أو فرد مثقف في المجتمع، أما فيما يخص كيفية متابعتهم للأخبار والمعلومات السياسية فأكثر من نصف المنخرطين تكون من نشاطاتهم داخل الحزب، حيث تتمثل نشاطاتهم في الحزب في حضور اللقاءات فقط المنظمة في الحزب والتي شكلت ثلاثة أرباع من المنخرطين وهذا أمرا يدعو للتساؤل يعني أنهم يكتفون بالحضور دون أن تكون لهم فعالية وتأثير في الحزب لذلك ربما الانخراط بالنسبة لهم هو انخراط شكلي لا نابع من ميول ورغبة في ممارسة العمل السياسي، رغم أن أكثر من نصف المبحوثين يطلعون على البرنامج السياسي للأحزاب الأخرى بهدف التعرف على محتواه، وأساس اختيارهم للمرشح هو كفاءته ويشاركون بصفتهم مصوتين فقط، وهو ما يبرر مشاركتهم في الحملات الانتخابية بدافع الانتماء الحزبي، لكن لديهم رغبة في الترشح للانتخابات، والأغلبية حسب تصريحاتهم يشاركون في مناقشة المواضيع والبرامج مع ممثلي المواطنين في البلدية، وفيما يخص مشاركة رؤساء الأحزاب لهم في صناعة القرار يبرز أنه هناك تشاركية داخل الحزب رغم أن بعض الإجابات لهم كانت متناقضة.

– يرى المنخرطين أن مساهمة الحزب في تجسيد مشاريعه وآرائه على مستوى البلدية تكون من خلال المشاركة في الانتخابات المحلية، ذلك أن الأحزاب تمنحهم فرصة التعرف على المشاريع الاقتصادية التي تقبل عليها البلدية من خلال تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي، وأن نصف المنخرطين يرون أن مواقع التواصل الاجتماعي هي أكثر الوسائط التي يستخدمها الحزب لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية، وقد ساعد الحراك الشعبي حسب إجاباتهم على تبيان أهمية الأحزاب السياسية في الحياة السياسية وهو ما أكدته نتائج المقابلات مع الأعضاء القياديين في الأحزاب السياسية ونتائج تحليل المحتوى لصفحات الرسمية لهم عبر موقع الفيسبوك، أما فيما يخص السبل والآليات المكرسة لتطبيق الشفافية والمسائلة هي الدورات التدريبية والإعلام والتحسيس ونشر الوعي بأهمية المسائلة للحد من انتشار الفساد.

– وأجمع الأغلبية من المنخرطين على دور مواقع التواصل الاجتماعي في التعبير عن رأيهم السياسي وزيادة فاعليته خاصة موقع الفيسبوك، إلا أنه هناك عدم اتفاق على مشاركتهم في لجان الأحيان فأظهر نصفهم عدم المشاركة فيه مما يبرز لنا أنه مازلنا بعدين عن ثقافة العمل الجواري خاصة وأن المشاركة في هذه اللجان يعد أحد الأبواب الأولى للديمقراطية التشاركية.

وأما عن كيفية تطبيق التشاور والحوار بين الأحزاب والمواطنين لإقناعه بأهميته في صنع القرار فأبانت الإحصائيات أن ما يتجاوز نصف المبحوثين أكدوا أنها تكون من خلال تنشيط لقاءات دورية داخل الحزب

والاهتمام بانشغالات المواطنين، وأكبر عائق لهذه المشاركة هي غياب الثقة بين المواطن والمسئولين والأحزاب ما يحول دون إشراكه، وما يؤكد أنه لتحسين مخرجات القرار التنموي حسب المنخرطين هي انخراط المواطن في مسار صنع القرار المحلي ومشاركته بفعالية، وذلك من خلال حرصهم على إطلاع المواطنين بالحقائق والمعلومات بكل شفافية عن الخطط التنموية للبلدية من خلال الاجتماعات التي يحضرونها في البلدية، بمساهمتهم بإعطاء اقتراحات ومشاريع، ذلك أنهم ينظرون إلى البلدية على أنها وسيط بين السلطة والمواطنين تسعى إلى التقريب بين المواطن وهياكل الدولة، إلا أنه في غالب الأحيان ما يحرص المنخرطين على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال الحزب، وأحيانا فقط تساعد القرارات والمشاريع التي يقومون بها في الحزب على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار.

أما عن نتائج المقابلات فقد أكدت تباين الثقافة السياسية لدى الأعضاء القياديين في الحزب بين المستوى الجيد إلى المتوسط خاصة وأن الخبرة السياسية والممارسة الميدانية عكست هذا التباين، إلا أن غالبيتهم يؤكدون على ضرورة توفر الثقافة السياسية لدى الأعضاء والمناضلين في الأحزاب السياسية. أما عن الديمقراطية التشاركية فقد نادوا بضرورة تكوين المواطن في هذا النوع من الديمقراطية فهي الرابطة التي تربط المواطن بالمنتخب، وهناك تباين بين مع من تم إجراء المقابلات معهم في توفر مبدأ المسائلة والاستشارة داخل الأحزاب السياسية فأظهر البعض ذلك علانية وأخفاه البعض الآخر، وقد اتفقت نتائج الاستمارة مع نتائج المقابلة في التأكيد على دور مواقع التواصل الاجتماعي واستعمالها لإيصال الرأي السياسي وإعلام المواطنين بكل ما يحدث في الساحة السياسية، في حين أعربوا عن أن مشاركة المواطن متابعة المواطن في متابعة المشاريع المنجزة محليا ومنه المشاركة في عملية اتخاذ القرار من قبل المجلس الشعبي البلدي لازالت مغيبة ولم تصل للمستوى المطلوب، كما اتفقت نتائج الاستمارة مع نتائج المقابلات على وجود العديد من الصعوبات التي تواجه الثقافة السياسية المشاركة في الجزائر، ومن جانب الديمقراطية التشاركية هي غياب ثقافة هذا النوع من الديمقراطية لدى المواطن، رغم تأكيدهم نظريا على مساهمة الثقافة السياسية في تكريس الديمقراطية التشاركية إلا أنهم واقعيا يرون أننا لا زلنا بعدين عن المأمول ذلك أنه يجب أن يكون هناك تنمية للثقافة السياسية في حد ذاتها لكل المواطنين حتى نتمكن من تكريس ديمقراطية تشاركية، مفسرين هذا الغياب بضعف المشاركة السياسية وانتشار اللامبالاة والسلبية وطغيان المطلبية لدى المواطن.

ومن خلال فحص العلاقة الارتباطية تبين وجود ارتباط ضعيف جدا بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السيسية وتكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وهذا من خلال ضعف الارتباط بين مستوى

الثقافة السياسية لهم وإدراكهم للمشاركة السياسية في صنع القرار، وإدراكهم لمبدأ المسائلة والشفافية ومبدأ إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي.

وفقا لما أظهرته نتائج الدراسة يمكن القول أن الفرضية العامة والتي مفادها:" **توجد علاقة إرتباطية بين الثقافة السياسية وتكريس ديمقراطية تشاركية في الجزائر**، هي فرضية محققة بدرجة ضعيفة ما يعني رفضها.

**وعليه يمكن تفسير ضعف هذا الارتباط راجع** إلى العلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية بشكل عام وهي علاقة تمتاز بالتعقيد والتشابك نظرا لطبيعة التغيير في الثقافة السياسية حيث أسهمت العديد من العوامل في تكوين الثقافة السياسية العربية "كالإرث السلطوي التي رافق الحياة السياسية العربية، وسيطرة منطق الوراثة في السلطة"[1] وهو ما نشهده في الكثير من الأحزاب السياسية اليوم.

كما **يورد زين العابدين معو** في مقاله "**دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية**" أن الثقافة السياسية العربية تعتمد على مقومات تتمثل في العقيدة القومية القائمة على الحس بالقهر القومي والوطني، العقيدة الاشتراكية القائمة جوهريا على الإحساس بالغبن الطبقي، العقيدة الثورية المبنية على القهر القومي والطبقي معا، نظرة المواطن لمفاهيم السلطة والدولة".[2]

كما أنه داخل المجتمع الواحد نجد مزيج من الثقافات السياسية "حيث أورد محمود معياري أن "الثقافة السياسية ما هي إلا خليط لعناصر أو قيم من ثقافات مختلفة، حيث يمكن أن تكون ثقافة ذات منحنى ديمقراطي وقد لا تكون، فالثقافة السياسية الديمقراطية حسب دايموند ولنز ولبست تتضمن المعتقدات والقيم كالإيمان لشرعية الديمقراطية والتسامح مع الأحزاب والمعتقدات المعارضة والرغبة في التوصل إلى تسويات وحلول وسط مع المعارضة السياسية والثقة بالفاعلين السياسيين والتعاون معهم والاعتدال في المواقف واحترام آراء الآخرين والمشاركة السياسية المبنية على مبدأ المساواة السياسية والولاء للسلطة السياسية".[3]

وبالموازاة نجد أن غياب الشعور بالثقة بين المواطن والسلطة والشك السياسي دائما ما تكون الحاجز لجعل العلاقة المتبادلة بينهما مما يكون لدى المواطنين اتجاها سلبيا نحو المؤسسات السياسية المختلفة، كما يؤثر على عميلة إشراكه في صياغة السياسات واختيار الحكام خاصة وأن الثقافة السياسية الديمقراطية تتطلب مشاركة سياسية واعية وإيجابية بهدف التأثير على اختيار الحكام والمشاركة في صنع القرار السياسي.

---

[1] زين العابدين معو، **دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الخامس جوان 2016، أم البواقي، الجزائر، ص 17.

[2] **المرجع نفسه**، ص 18.

[3] محمود معياري، **مرجع سابق**، ص 15.

لذلك يمكن القول بأنه نحن في حاجة إلى إعادة تجديد الثقافة السياسية القائمة على الخضوع والتبعية للسلطة والخوف والفردانية وهنا نورد ما قاله عثمان زياني "لا يمكن أن تنجح دول الربيع العربي في كسب رهان إحداث قطيعة مع الثقافة السياسية السلطوية الموروثة عن الأنظمة السائدة، دون التأسيس لثقافة سياسية جديدة قائمة على أساس غرس قيم جديدة تؤطر العلاقة بين المواطن العربي والسلطة السياسية، قوامها الحرية وحفظ الكرامة وضمان العيش الكريم، وذلك من خلال الاستثمار في بعض المنطلقات المحورية لتثبيت أساسيات تجديد الثقافة السياسية، وهي استنهاض الوعي السياسي وغرس قيم الديمقراطية من خلال قنوات التنشئة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين، وتكريس دولة الحق والقانون، ومأسسة السلطة، وغرس قيم الثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع"[1].

وعليه يمكن الاستنتاج في الأخير من خلال ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، لكي نصل للثقافة السياسية المطلوبة لا بد من إعادة النظر في حقيقة التكوين في مؤسسات التنشئة السياسية، وضرورة تغيير ذهنية المواطن الجزائري ومحاولة القضاء على منطق عدم شرعية السلطة وطغيان عقلية البايلك والشرعية الثورية التاريخية وهذا لتكوين ثقافة سياسية ديمقراطية مبنية على أسس إيجابية وتكاملية لا على منطق الصراع بين المواطن والسلطة.

كما أن نجاح الديمقراطية التشاركية لا يقاس بالتنظير القانوني لها والتنصيص عليها في مواد جافة بقدر ما يرتبط نجاحها بالارتقاء بها من خلال الإيمان بوجودها وتجسيدها وتفعيلها على أرض الواقع وجعلها منهج وممارسة ميدانية في كل الإدارات والمؤسسات السياسية والاقتصادية بداء من المجلس الشعبي البلدي وداخل الأحزاب السياسية، كذلك نجاح الديمقراطية التشاركية مرهون بوجود مجتمع مدني فعال، ومشاركة فعالة وفعلية للمواطن على المستوى المحلي.

**2-1 مناقشة وتحليل نتائج المقابلات التي أجريت مع الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة:**

**أ. التحليل الكلي للمقابلات التي تم إجرائها مع الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة (حزب جبهة التحرير الوطني، حركة البناء الوطني):**

**1/** بعد التحليل وعرض نظرة كل من أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني وحركة البناء الوطني للثقافة السياسية يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات منها:

[1] عثمان زياني، **قضايا تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي**، مركز الجزيرة للدراسات، 21أفريل 2015، جامعة مولاي اسماعيل، مكناس، المغرب، ص 2.

– يوجد اتفاق بين الأعضاء رغم من اختلاف التوجهات الأيدلوجية والحزبية بين الأعضاء إلا أنه هناك اتفاق على أن الثقافة السياسية رافدا مهما لدى الأحزاب السياسية يتطلب وجودها ليست في الحياة السياسية فقط لدى مستوى القياديين والمناضلين بل يرون أنها نضال وممارسة تتطلب التكوين والتأطير كونها مرتبطة أصلا بالسياسة التي هي موجودة في كل جوانب الحياة المجتمعية بداء من الأسرة وارتباطها بالتربية والسلوك والأخلاق لهذا هناك إجماع في مختلف التصريحات مع الاختلاف في طريقة التعبير، وما يلفت النظر أن تعريف الأستاذ **فيصل قماز** أقرب تعريف للتعاريف الأكاديمية مقابل التعاريف الأخرى التي اقتربت إلى الممارسة الميدانية، وعليه فهذا يتفق مع ما ورد في فصل الثقافة السياسية بأنها ثقافة مكتسبة تأتي من طبيعة المجتمع الذي توجد فيه وتتفاعل معه حيث نجد أن التفاعلية الرمزية تؤكد أن الثقافة السياسية تتأسس نتيجة تفاعل الفرد مع السلطة بنقل انشغالاته وينتج عن هذا التفاعل صورة إيجابية او سلبية حسب طبيعة هذا التفاعل، كما أن لمختلف روافد التنشئة الاجتماعية دورا في اكتساب الثقافة السياسية فطريقة الحياة وأنماط السلوك، وهي "بدورها تؤثر على شخصية الأفراد، فهناك ظروف ثقافية واجتماعية يمر بها الفرد، أثناء تعرضه لهيئات التنشئة الاجتماعية، تؤدي إلى إنتاج سمات شخصية متشابهة تقريبا في الأفراد، وهي البناء الأساسي للشخصية التي يمكن تحديد ملامحها في المجتمعات الصغيرة المحدودة المساحة".[1]

–كما أنه يجب التنويه إلى أن اختلاف التخصص العلمي والممارسة الميدانية والخبرة السياسية لكل عضو من الأعضاء كان لها دورا كبيرا في طريقة التفاعل مع الموضوع والإجابة عن الأسئلة ما يبرز أن لها دورا في اكتساب المعرفة السياسية والتجربة الميدانية، فقد أظهرت لنا المقابلات الميدانية أن كل من عامل الخبرة والحنكة السياسية دورا في التفاعل معنا والتجاوب مع الموضوع فنجد الأستاذ فيصل قماز، السعيد حمسي بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني، والأستاذة شفيقة فرارمة، الأستاذ زيان بقبلي، الأستاذ كمال جازية بالنسبة لحركة البناء الوطني كانت طريقة النقاش والتفاعل معهم بالنسبة للمعارف السياسية والرصيد السياسي عكسته الخبرة الميدانية في هذا المجال بالمقابل نجد البعض منهم بدى عليهم نوعا من النقص في هذه المعارف نتيجة نقص الخبرة الميدانية ورصيد المعارف السياسية رغم ما تلقوه من تكوينات وهذا ما أشاروا له من خلال إجراء المقابلة.

**2/** وبالنسبة لتقييم الوضع السياسي في الجزائر فنجد معظم الإجابات لدى أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني وحركة البناء الوطني أكدت على أنه وضع يمتاز بالاضطراب وعدم الاستقرار وهنا إجماع على أن

[1] رعد حافظ سالم، **مرجع سابق**، ص 49.

هذا الوضع كان نتيجة تدخل العديد من العوامل: تضارب المصالح وسيطرة فئة الأقلية، انتشار الفردية بدل التفكير الجماعي، غياب الحوار والانسداد داخل الطبقة السياسية، علاقة الأحزاب السياسية بالمواطن وهذا يمكن أن يفسر بأنه يرجع إلى طبيعة النظام السياسي الغير مستقر خاصة بعد الحراك الشعبي حيث نجد أنه خلال عهد بوتفليقة الممتد على عقدين من الزمن، اعتبر "رجلا توافقيا" بين مختلف أقطاب المنظومة السياسية، فوافقت هذه الأخيرة على ترشيحه للمرتين الرابعة والخامسة للرئاسة باعتباره حلا مؤقتا للتوترات القائمة منذ مدة طويلة بين مختلف فصائل النخبة السياسية في الجزائر.

"وبهذا ساهمت استقالة بوتفليقة في الكشف عن الانقسامات العميقة داخل الدولة الجزائرية. فالنخبة السياسية لم تقبل استقالة بوتفليقة إلا كملاذ أخيرا لإنقاذ تلك المؤسسة في ظل انطلاق الاحتجاجات في الشوارع، ولا تزال – في فترة ما بعد بوتفليقة – تفتقر إلى الإطار اللازم للاتفاق على الخطوات المستقبلية بين مختلف الأطراف السياسية الفاعلة"[1].

"تعرضت ديناميات القوة في الجزائر لمزيد من عدم الاستقرار وذلك بعد وفاة القايد صالح في ديسمبر 2019 الذي يُشاع أن تبون كان على صلة به خلال العام الماضي، أصبح واضحًا أن شبكات قايد صالح بدأت تنحسر شيئا فشيئًا بعد اعتقال المدير العام السابق للأمن الداخلي واسيني بوعزة أفريل 2020، في حين أن الشبكات القديمة لمحمد مدين– المعروف بالجنرال توفيق – الذي كان رئيسًا للمخابرات الجزائرية من عام 1990 حتى إقالته عام 2015، تستعيد في المقابل قوتها مع وتبرئته في الآونة الأخيرة وإطلاق سراحه من قبل محكمة العسكرية بالبليدة في قضية المؤامرة الشهيرة ضد سلطة الدولة والمؤسسة العسكرية".[2]

"وبالنظر إلى مراكز القوة المتقلبة هذه، بقي النظام آنذّاك عاجزًا عن إعادة إحياء "التوازن غير المستقر" القديم الذي اتصف به عهد بوتفليقة. وفي حين يعتبر البعض أن انتخاب تبون أنهى الصراعات الداخلية على السلطة، رأت الكثير من التنظيمات السياسية النافذة في تبون مجرد "عامل استقرار مؤقت."

نتيجة لذلك، كثيرة هي التطورات السياسية الأخيرة في الجزائر، بما فيها الاستفتاء الدستوري الذي تم اجرائه في نوفمبر 2020، التي لم تكن سوى جهود لكسب الوقت وليست حلولاً شاملة للأزمات السياسية الكثيرة في الجزائر. والواقع أن المؤسسة السياسية لم تركّز على الإصلاحات المطلوبة لانشغالها بحل قضاياها الداخلية، لا سيما داخل مؤسساتها العسكرية".[3]

---

[1] زين العابدين غبولي، **الأزمة الجزائرية: دوامة مفرغة**، 5 فيفري 2021، تحليل السياسات،منتدى فكرة، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alazmt-aljzayryt-dwamt-mfrght، يوم 2021/08/12، على الساعة 20:23 مساءا.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **المرجع نفسه.**

وعليه فهذا الوضع السياسي المتأزم جعل تنامي الشك السياسي لدى القاعدة الشعبية ينمو حيث أنه يتخبط في العديد من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة جعلت منه يؤمن إيمانا قاطعا باستحالة التغيير في الوضع ما أدى إلى مواصلة الرفض والمقاطعة وهو ما انعكس على المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية 12 جوان 2021 أين كانت نسبها ضعيفة جدا فحسب النتائج الرسمية التي أعلنتها الهيئة المستقلة للانتخابات وصلت (30.2%)وهي أدنى نسبة سجلت بالمقارنة مع الانتخابات البرلمانية عامي 2012 ،2017 حيث ترسخت قناعة بسيطرة المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة رغم المحاولات التي بذلتها السلطة بزيادة نسبة القوائم الحرة وتشجيع القاعدة الشبانية إلا أن النتائج التي أسفرت عنها هذه الانتخابات خيبت أمال العديد من الفئات وأدت إلى التشكيك في الشرعية وزيادة الاحتقان السياسي لدى القاعدة الشعبية.

ويتوقع مركز الإمارات للسياسات حدوث ثلاث سيناريوهات مختلفة في رصد مستقبل الحقل السياسي الجزائري:

– "**سيناريو تحالف الأغلبية الرئاسية المتمحور حول الأحزاب الثلاثة الأولى** (جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم)، وهي القوى التي اشتركت في حكومات ائتلافية جامعة من عام 2004 إلى عام 2012، والتي تُحقق معاً الأغلبية البرلمانية التي يتطلبها تشكيل الحكومة وفق التعديلات الدستورية عام 2020. ووفق هذا السيناريو سينضم جل النواب المستقلين إلى الأغلبية البرلمانية، ومن الراجح أن يعين الرئيس عبد المجيد تبون رئيسا للحكومة من الشخصيات المستقلة يكون قادرا على تنسيق العمل الحكومي"[1].

– "**سيناريو تصاعد وتيرة الحراك الاحتجاجي، بالاستفادة من الأزمة السياسية القائمة وفشل السلطات الحاكمة في بناء معادلة سياسية بديلة وناجعة**. وفق هذا السيناريو ستزداد موجة الاحتجاجات في الشارع الجزائري، ولن يستطيع الرئيس تبون النجاح في إصلاح الاختلالات المتزايدة، بما سيفرض القيام بإصلاحات جديدة تُفضي إلى مسار حواري واستحقاقات انتخابية أخرى مبكرة. وهذا السيناريو محتمل.

– **سيناريو الانفجار** الذي قد تتزايد احتمالاته مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية المعيشية في ظل جائحة كورونا، واستفحال نسبة البطالة (15 بالمئة حالياً لكن التقديرات الرسمية أعلى من ذلك)، وتخلي الدولة عن

[1] **مستقبل الوضع السياسي في الجزائر إثر الانتخابات البرلمانية الأخيرة**، مركز الإمارات للسياسات، 21جوان2021، اطلع على الموقع الإلكتروني:
https://epc.ae/ar/brief/mustaqbal-alwade-alsiyasii-fi-aljazayir-iithr-alaintikhabat-albarlamaniya-alakhira، يوم 2021/08/15، على الساعة 19:25 مساءا |

سياسات الدعم الاجتماعي، مع فشل خطوات الحوار والانفتاح السياسي. وفق هذا السيناريو، قد يجد الجيش نفسه مرغماً على التدخل المباشر للإمساك بزمام الأمور، وتنحية الرئيس الحالي تبون، وتنظيم انتخابات رئاسية جديدة ضمن مسار حواري وإصلاحي جديد"[1]. ويعتبر السيناريو الأول هو المرجح من حيث تطبيقه.

3/ اتفقت تقييمات الأعضاء في كل من حزب جبهة التحرير الوطني وحركة البناء الوطني إلى أن الحركة الاحتجاجية السياسية التي أصبحت تسمى الحراك الشعبي بأنه خطوة إيجابية لاقت استحسان الجميع، كما أنه مر بمرحلتين: المرحلة الأولى أين كانت مطالبه أصيلة نادت بالعدالة الاجتماعية والتأكيد على تأصيل الطابع الديمقراطي وهو ما أكد عليه الأستاذ **فيصل غامس**، كما أن هذا الحراك الشعبي حقق مطالبه الأساسية إلغاء العهدة الخامسة، لا للتمديد والتأجيل، رفض المرحلة الانتقالية، القضاء على رجال الفساد وهو ما أكد عليه أعضاء كلا الحزبين، كما أنهم أشادوا بدور المؤسسة العسكرية في الوقوف جنبا إلى جنب مع الشعب في هذا الحراك وهو ما جنب الجزائر الوقوع في حمام الدماء، كما أنهم يجمعون إلى أن هذا الحراك في الآونة الأخيرة تغير مساره حيث ظهرت طوائف أيدلوجية تريد أدلجة الحراك وهو ما أكد عليه كل من الأساتذة **فيصل قماز** من جبهة التحرير الوطني والأستاذان زيان بلقبلي وكمال جازية من حركة البناء الوطني. وبهذا فهم يرون بدون اختلاف أن الحراك الشعبي كان صورة حضارية وسلمية أبهرت جميع دول العالم وعكست الوعي السياسي الذي تمتع به الشعب الجزائري بحيث شاركت فيه مختلف الفئات الاجتماعية على اختلاف مستوياتها، كما أنه عكس اللحمة الاجتماعية بتظافر الجهود حتى قوات الأمن شاركت فيه مما ساعد على غرس الثقة التي افتقدها الشعب الجزائري لفترات طويلة وبهذا أسقط العديد من سيناريوهات الطبقة المهيمنة والتي تسعى إلى الفراغ الدستوري وتوج باستقالة الرئيس وإلغاء الانتخابات المزمع عقدها في جوان 2019، إلا أنه الملاحظ حاليا للحراك الشعبي يجد أنه فقد ذلك الحماس والحرارة الأولى وأصبح عادة تكرر كل جمعة في مختلف الولايات بحيث أصبح الشعب بشكل عام غير مهتم له ويمكن تفسير أن الشعب ربما يعيش حالة صدمة بين واقع موجود وأمل مفقود حيث بعد تلك الثقة والذروة التي وصل إليها في بدايات الحراك تلاشت نتيجة أن التغيير السياسي الاقتصادي الاجتماعي الجذري الذي كان يؤمله الشعب قد فقد لمعانه وأصبح الشعب الجزائري يعيش نوعا ما الاغتراب السياسي كما يقول كارل ماركس والحيرة والشك السياسي أفقده الأمل في التغيير والانتقال الديمقراطي، ويرى "الأستاذ بوحنية قوي أنه لتحقيق الإصلاح على المدى المتوسط لا بد من توفر عدد من المعطيات:

[1] **المرجع نفسه.**

– ضمان المحاكمات العادلة خصوصًا ما يتعلق بالقضاء العسكري تجنبًا لما من شأنه زج البلاد في ملفات قانونية دولية والحديث عن تجاوزات في مجال حقوق الإنسان.

– الاستمرار في محاربة الفساد.

– إعادة صياغة القوانين العضوية للانتخابات والإعلام والجمعيات وقانون تمثيل المرأة وقانون النقابات.

– إعادة تشكيل سلطات الضبط في الإعلام السمعي البصري، وهيئة مكافحة الفساد والديوان الوطني لمكافحة الفساد وقمع الغش، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من المجالس الاستشارية التي حولتها العصابة السابقة إلى أدوات سياسية لضمان استمرارية قبضتها السياسية على المشهد السياسي.

– إعادة النظر في المجالس الشعبية البلدية والولائية والتشريعية ومجلس الأمة، إما بالحل أو بتقصير عمر عملها بما يضمن إعادة الانتخابات في أقرب الآجال لضمان مجالس أكثر تمثيلية وأكثر نزاهة ومصداقية بشكل يعطي رسالة طمأنة للناخبين وللفاعلين السياسيين.

– إنهاء وصاية الشرعية الثورية التي مارستها الأحزاب العتيدة والتي أدخلتها أتون المال الفاسد وشراء الذمم وتغليب دور رجال الأعمال والدخلاء على الحياة الحزبية.[1]

**4/** وأما بالنسبة لتقييم الانتخابات الرئاسية ديسمبر 2019 حيث نجد أن هناك تقارب بين تقييمات الأعضاء في كلا الحزبين فهناك تداخل في بعض الأحيان وتباين في جوانب أخرى لكن تصب في نفس الهدف فنجد أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني ركزوا على بعد المشاركة السياسية حيث قالوا أن هناك ضعف في هذه المشاركة من جانب الشباب، ومن جهة أخرى أنها كانت جيدة حيث امتازت بالشفافية وعدم التزوير ساعدت على إعادة التوازن نوعا ما للدولة الجزائرية وكانت تم إشراف الهيئة الوطنية للانتخابات مقابل هذا ركز عليها أعضاء حركة البناء الوطني من حيث أنها خطوة إيجابية في مسار الحركة كحركة جديدة النشأة ساعدت في استقطاب فئة شعبية في مختلف الولايات والبلديات وهو ما أكد عليه كل من كمال جازية، زيان بلقبلي، بختة جيلالي، في حين أضافت الأستاذة شفيقة فرارمة دور الحراك الشعبي في هذه الانتخابات وأنها تمكنت من استعادة مؤسسة الرئاسة وجنبت الجزائر الفراغ الدستوري، وكانت هناك تشابه بين الحزبين في مبدأ الشفافية وهو ما أكد عليه الأستاذان **فيصل قماز** من حزب جبهة التحرير الوطني وكمال جازية من حركة البناء الوطني. ويمكن القول أن هذه الانتخابات الرئاسية أفرزت العديد من السيناريوهات من حيث

[1] بوحنية قوي، **الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن**، 7أوت 2019، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، اطلع على الموقع الإلكتروني:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/08/190807065855190.html، يوم 2021/08/12، على الساعة 22:24 مساءا.

أنها مسارا ساهم الحراك الشعبي في إحداثها وأخرج منها حكومة المافيا وجنبت الجزائر الفراغ الدستوري ودعاة المرحلة الانتقالية وهذا بانتخاب رئيس بعيد عن زمرة التحالف الرئاسي، وهذا ما يصرح به الأغلبية من أعضاء الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة، كما أنها انتخابات حاولت استعادة الاستقرار والتساند الشعبي وهذا بفضل وعي الشعب ومساندة الجيش له والخوف من تكرار سيناريو العشرية الحمراء، إلا أنه رغم هذا يبقى لها من العيوب ما يجعل أنها انتخابات كانت مرفوضة من الشعب الجزائري رفضا قاطعا كونها ليست المخرج النهائي للنظام الفاسد ورواسبه، كما أن المتأمل لهذه الانتخابات الرئاسية يجد أنها تحمل في العديد من التناقضات مشاركة ما يسمى بالائتلاف الرئاسي: حزب جبهة التحرير الوطني (الأفلان)، التجمع الوطني الديمقراطي (الأرندي)، حزب تجمع أمل الجزائر(تاج) حزب الحركة الشعبية الجزائرية (أمبيا) هذا التحالف الذي كان يدعو مجالا للشك من أنه تشارك لأجل اقتناص الفرص وتحقيق المصالح، وتراجع التيار الإخواني من المشاركة ما عدا حركة البناء الوطني، مقابل المقاطعون الذين رفضوا ولم ينتخبوا، ومن جانب آخر الصعود المفاجئ لنسب المشاركة بين الفترة الصباحية والمسائية مجالا يدعو للشك والريبة أين كانت نسبة المشاركة في منتصف النهار 7.92% حسب ما صرح به رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي ثم في نهاية الاقتراع على الساعة السابعة مساء صعدت فجأة إلى 41.13% [1]

وبهذا أعلنت النتائج النهائية لهذه الانتخابات الرئاسية بفوز المرشح الحر عبد المجيد تبون بالمرتبة الأولى بنسبة 58.13% وأعلن رئيسا للدولة الجزائرية، وهذه النسبة لو قمنا بقراءة لها كمقارنة بين نسبة المشاركة في بداية الاقتراع ونهايته نجد التساؤل يطرح كيف ارتفعت النسبة في هذه الفترة لهذا الحد حيث كان الأغلبية مقاطعين لهذه الانتخابات.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **بيان المجلس الدستوري بخصوص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019**، إطلع على الموقع الإلكتروني:https://www.aps.dz/ar/algerie/81226-12-2019 ، يوم 2021/08/13، على الساعة 14:58مساء.

**جدول رقم 64: يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لـ 12 ديسمبر 2019**

| | النتائج النهائية للاقتراع على مستوى التراب الوطني | النتائج النهائية العامة للاقتراع (بما فيها المواطنين المقيمين في الخارج) | أما الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح، فإنها جاءت، مرتبة ترتيبا تنازليا | |
|---|---|---|---|---|
| **الناخبون المسجلون** | 23.559.853 | 24.464.161 | **عدد الأصوات** | **النسبة المئوية** |
| | | | السيد تبون عبد المجيد: 4.947.523 | %58.13 |
| **الناخبون المصوتون** | 9.675.515 | 9.755.340 | السيد بن قرينة عبد القادر: 1.477.836 | %17.37 |
| **نسبة المشاركة** | % 41.07 | %39.88 | السيد بن فليس علي:897.831 | %10.55 |
| **الأصوات الملغاة** | 1.233.460 | 1.244.925 | السيد ميهوبي عز الدين:619.225 | %7.28 |
| **الأصوات المعبر عنها** | 8.442.055 | 8.510.415 | السيد بلعيد عبد العزيز :568.000 | %6.67 |

**المصدر**: وكالة الأنباء الجزائرية، المرجع نفسه.

وبالربط بين موضوع الدراسة وهذه النتائج نجد أنه هناك فجوة في طبيعة الثقافة السياسية كمؤشر يدفع للمشاركة السياسية، ومادام أن القاعدة الشعبية تسعى لإشراكها في تسيير الشأن العام والمحلي فكيف لها أن تقاطع بشكل ملفت للنظر هذه الانتخابات ما يدعو إلى دراسة تفصيلية لهذه الانتخابات وكشف خباياها وانعكاساتها على اتجاه الرأي العام، وبالنسبة لحركة البناء الوطني كحزب معني بالدراسة ومن حيث تصريح أعضائها أنها خطوة إيجابية للحركة وهذا ربما نتيجة تحصلها على المرتبة الثانية بنسبة (17.37%) وهذه النتائج تبدو حسنة كونها أول انتخابات تشارك فيها حركة البناء الوطني منذ التأسيس حيث رصدت قاعدة شعبية في التصويت عليها، ومن جانب آخر يبرز لنا أن هذه الحركة أخذت من الحراك الشعبي ومطالبه أحد الأهداف البارزة لها فنجد أنها نادت بضرورة إشراكه في تسيير شؤونه ومبادرتها التي نادت بها الجزائر للجميع ويبنيها الجميع.

**5/** كان منظور الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة حول الديمقراطية التشاركية متشابهة إلى حد بعيد بحيث هناك اتفاق على هدف هذه الديمقراطية تكمن في إشراك المواطن في التسيير المحلي ومتابعة قضايا التنمية المحلية عن قرب، وتأكيدهم على أنه الطرف الأساسي في تجسيدها، في حين كان الاختلاف أنه أضاف الأستاذ **فيصل قماز** أحد الفواعل الرئيسية لهذه الديمقراطية وهو المجتمع المدني، وأكد الأستاذ زيان بلقبلي على ضرورة تكوين المواطن في هذه الديمقراطية ومن هذا المنظور فكل من المواطن والمجتمع من الركائز الأساسية لهذه الديمقراطية التشاركية:

**المواطن:** يعد النواة الأولى لتشكيل أي مجتمع سياسي ولابد من إعطائه كافة حقوقه المدنية والسياسية وتعريفه بواجباته مما يجعله مساهما فعالا بتقديم خدماته في سبيل التنمية المحلية، مما يجعله فاعلا أساسيا في إرساء ديمقراطية تشاركية.

**المجتمع المدني:** هو قناة المشاركة الأولى للمواطن يعبر من خلاله عن مطالبه وانشغالاته ويضيف اقتراحاته في كل ما يخص واقعه المحلي، كما أن تفعيل هذا الدور يتيح للمواطن اكتساب الثقة في منتخبيه والمشاركة السياسية الإيجابية في كل المواعيد الانتخابية.

**كما أن** المجتمع المدني يساعد على تعزيز علاقات التواصل من خلال الحضور في المجالس المحلية من جهة أخرى، إتاحة الفرصة للمجتمع المدني بإشراكه في التنمية المحلية تساعد على ممارسة دور الرقابة والمسائلة كونه الراعي الأساسي للمواطن على المستوى المحلي، وكلما كان هذا الدور فاعلا ساهم في تحقيق ديمقراطية تشاركية.

**ولهذا فالديمقراطية التشاركية** هي حلقة الوصل التي تربط بين الناخب والمنتخب ما يجعل المواطن يشارك بشكل دائم ويطلع على كل ما يحدث على المستوى المحلي كما أن الحوار والتشاور معه في التسيير المحلي يجعله أكثر قربا وثقة بمسئوليه.

**6/** كانت الآراء مختلفة أحيانا ومتشابهة أحيانا أخرى بين أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني وحركة البناء الوطني حول أساليب إشراك المواطن في صنع القرار، إلا أنه هناك إجماع بأنه من الضروري إشراكه في هذه العملية حيث أنه هناك قنوات لإشراكه سواء من خلال لجان الأحياء السكنية، عن طريق المجتمع المدني، لجان القرى(**الأستاذ فيصل قماز**)، العمل الجواري، مواقع التواصل الاجتماعي، اللقاءات والتجمعات الميدانية(**جويدة بادي**) بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني أو عن طريق الجمعية العامة البلدية، لجنة الترشيحات، مجلس الشورى الوطني والولائي(**كمال جازية، زيان بلقبلي**) بالنسبة لحركة البناء الوطني، ويمكن القول أن هذا التباين يرجع إلى طبيعة كل حزب سواء من حيث النشأة أو الخبرة إلا أن الملاحظ

إشراك المواطن[1] له أهمية كبيرة في الديمقراطية التشاركية كما سبق التنويه لها إلا أنه نجد أنه من الناحية النظرية هناك تأكيد على هذا الإشراك وإعطاء فرصة للشباب والمرأة كما أكدت عليه الأستاذة **بختة جيلالي** إلا أنه من الناحية الفعلية نجد أن هناك تغييب شبه كلي لهذا الإشراك وإن وجد يكون ضئيلا وعليه يمكن أن نشخص أسباب ذلك كالتالي:

- نقص أو غياب ثقافة المشاركة السياسية لدى المواطن.
- نقص التكوين والتأطير حول هذه المشاركة سواء من قبل المواطن أو الأحزاب السياسية.
- العزوف وفقدان الثقة لدى المواطن في مؤسسات الدولة وقناعته بأن هذه المشاركة لا تأخذ بعين الاعتبار بالقول أن كل شيء مخطط له حتى ترسخت قناعة لديه أن التغيير يكاد يكون مستحيل.

وهذا التغييب سنراه في تحليلات السؤال الحادي العشر حول مشاركة المواطن في متابعة المشاريع المحلية.

**7/** وبالنسبة لتجسيد مبدأ المسائلة داخل الحزب فنجد أن هناك اختلاف بين مؤيد لوجودها ومعارض لاختلافها فنجد حزب جبهة التحرير الوطني يرى الأستاذ **السعيد حمسي** أنها واقعيا مغيبة نتيجة عدم الانضباط الحزبي وهو ما تتوافق معه الأستاذة **جويدة بادي** بضرورة الصرامة في ذلك والأستاذ **فيصل قماز** يؤكد أنها حق مكفول في القانون ولهذا نجد أنه من خلال التفاعل معهم وطريقة عرضهم لها وبعض تعابير الوجه توحي بأنها غير موجودة إلا أنهم حاولوا التصريح بغير ذلك بالمقابل نجد حركة البناء الوطني نظرت إليها كونها عملية تقويمية توجيهية وجودها ضروري في الحزب وتشمل كل أعضاء الحزب دون تفرقة، فالمسائلة حسبهم تتطلب التصويب والتقويم والتوجيه والانضباط وتكون بالتكوين بداء من أصغر وحدة في الحزب هي الأسرة التي تسمى في أحزاب أخرى بالخلية وقد تم عرض بعض الأمثلة من خلال الأعضاء على تطبيقها والتصريح بأنهم بعد الانتخابات التشريعية جوان 2021 أنهم بصدد القيام بعملية تقييمية تقويمية للنتائج التي تحصل عليها الحزب بعد مشاركته في هذه الانتخابات، وتتم وفق لجان مختصة. فالمسائلة إذن تتيح للمواطن أو العضو في الحزب أن يكون مسئولا على سير الأعمال التي يقوم بها بشكل صحيح بعيدا عن الاستغلال والفساد، كما أنها تساهم في تعزيز الديمقراطية التشاركية بضمان نفاذ المعلومات وإتاحتها وتوفير الرقابة والمحاسبة.

[1] للمزيد أنظر للفصل الخاص بالديمقراطية التشاركية، الفواعل الأساسية في إرساء الديمقراطية التشاركية، ص 246.

**8/** أرجع أعضاء كلا الحزبين أن ممارسة الاستشارة في الأحزاب السياسية لاختيار ممثل لخوض الانتخابات البرلمانية أجاب تتم وفق لجان ومعايير يتفق فيها كلاهما مع اختلاف في طبيعة التسمية وفقا لهيكل وبرنامج والقانون الأساسي لكل حزب:

الاتفاق على أن هذا التمثيل يتطلب شروط سماها الأستاذ **السعيد حمسي** الشروط الشكلية، والأستاذة **جويدة بادي** بالأقدمية، والأستاذ **(فيصل قماز)** بسنوات النضال داخل الحزب، نظافة اليد، والسلوك الحسن في المجتمع، والمستوى التعليمي، وهو ما أكد عليه أيضا الأستاذ **زيان بلقبلي** والأستاذة **بختة جيلالي** من حركة البناء الوطني كفاءة الشخص، والأقدمية والشعبية.

التأكيد على أن هناك لجان تقوم بدارسة الملفات وتقييمها وهي على مستوى القسمات والمحافظات والأمانة العامة للحزب بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني، وتتم وفق لجنة الترشيحات على مستوى المكتب البلدي (الجمعية العامة البلدية)، مجلس الشورى الولائي والوطني.

الاختلاف طفيف كان في إضافة حركة البناء الوطني أنه تتم استشارة المواطنين والمناضلين بالإضافة إلى التزكية.

**9/**أجاب كل الأعضاء الذين أجرينا معهم الدراسة من حزب جبهة التحرير الوطني وحركة البناء الوطني أن الوسائط المستخدمة في إعلام المواطنين باجتماعات الأحزاب وإطلاعهم بكل ما يحدث في الساحة السياسية يكون من خلال الوسائل التقليدية وسائل الإعلام الحديثة:

**الوسائل التقليدية:** الدعوات الرسمية الموجهة للمناضلين، الاجتماعات، المحاضرات والندوات، التعليمات والإعلانات المنشورة في مقرات الحزب، بيان سياسي، تصريحات صحفية. وهذه الوسائل رغم أنها طغت عليها وسائل الإعلام الحديثة ذلك أنها تعتمد على مصادر المعلومات الورقية إلا أنه يجعلها بالمثابة المصدر الأساسي لكل ما يصدر عن الأحزاب السياسية، ذلك أن هذه الوسائل تساعد الأحزاب في إيصال رأيها السياسي والتعريف ونشر برنامجها والتفاعل مع مناضليها والتواصل معهم بشكل مرئي وجه لوجه مما يوفر نوعا من الثقة السياسية لدى الأفراد وتقبل الحوار والنقاش معهم وهذا كبعد من أبعاد الثقافة السياسية يساهم في اكتساب المعرفة السياسية.

**وسائل الإعلام الحديثة:** وبالأخص مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك، الانستغرام، الوات ساب، تويتر ...) أتاحت هذه الوسائط الجديدة فرصة النقاش السياسي لدى الأحزاب السياسية على نطاق عالمي بحيث أصبحت عنصرا مكملا للوسائل التقليدية ومدعما لنشاطات الأحزاب خاصة وأنها تمنح تقنية مشاركة كل ما ينشر مما يساعد الأحزاب في استقطاب عدد أكبر من المناضلين، ولهذا أصبحت مواقع التواصل

الاجتماعي من أهم وسائل التثقيف السياسي بحيث تتيح لكل متتبع للصفحة فرصة الحصول على المعارف والمعلومات السياسية كما أنها تساعده في تشكيل اتجاهاته أو تغيير معتقداته وذلك من خلال مختلف التفاعلات والنقاشات السياسية التي تتم عبرها.

الأحزاب السياسية تعتبر أحد القنوات الأساسية التي تساهم في بناء وتشكيل الثقافة السياسية للفرد بما تمنحه له من مناقشات وحوارات سياسية فهي من أهم مصادر استقاء المعارف السياسية فهي باستعمالها لهذه الوسائط تتيح إمكانية الحصول على المعارف والمعلومات الخاصة بالحزب على مختلف الأصعدة المحلية والوطنية، كما تجعل المناضل يواكب كل ما يحدث داخل الحزب ويتعرف على المستجدات وبالنظر لهذه الميزات فهي تساهم في تفعيل وتعزيز مبادئ الديمقراطية التشاركية والمشاركة السياسية بحيث تعطيه فرصة المشاركة في صياغة القرار. واستخدام الأحزاب السياسية لهذه الوسائط متطلب أساسي لأي ديمقراطية تشاركية.

**10/** يؤكد الأساتذة أن من بين طرق التداول على المهام والمسؤوليات داخل الحزب تتم وفق: الانتخاب، التعيين، التزكية، فيرى كل من الأستاذ **(حمسي السعيد)** حزب جبهة التحرير الوطني، **(شفيقة فرارمة، بختة جيلالي، كمال جازية)** حركة البناء الوطني أن التزكية والانتخاب والتعيين هي السبل التي تمارس بها المهام، كما يؤكد كل من **(فيصل قماز)** من حزب جبهة التحرير الوطني، و**(كمال جازية)** ( **شفيقة فرارمة)** حركة البناء الوطني على النضال والأقدمية في الحزب والكفاءة، ويضيف **(زيان بلقبلي)** أنها تتم وفق الطرق الديمقراطية ذلك أن الحزب منذ التأسيس ينادي بالتداول السلمي على السلطة، وهذا يوضح أن هذا المبدأ إذا كان بالفعل مطبق ميدانيا فهو يتيح الفرصة للسماح بالتناوب على السلطة دون نشوء استياء لدى كل الأعضاء وتحقيق الديمقراطية.

**11/**كان تقييم الأساتذة أن مشاركة المواطنين في متابعة المشاريع المنجزة محليا من قبل المجلس الشعبي البلدي ومنه المشاركة في عملية اتخاذ القرار داخل المجلس البلدي ضعيفة ومغيبة ولم تصل إلى حد المشاركة الفعلية وهذا راجع حسب الأستاذ **(فيصل قماز)** من حزب جبهة التحرير الوطني إلى أن المواطن غير مدرك للطرق القانونية لهذه المشاركة، وفي ذات السياق **الأستاذ (كمال جازية)** حركة البناء الوطني يؤكد أنه لا بد من توعية المواطن بهذه المشاركة، في حين ترجع الأستاذة **(شفيقة فرارمة)** من حركة البناء الوطني إلى أن السبب يرجع إلى عدم تفعيل لجان الأحياء، وفي الغالب حسب الأستاذ ( السعيد حمسي) من حزب جبهة التحرير الوطني ،كونه رئيس المجلس الشعبي البلدي أنه لا يشارك بل يحضر البعض فقط

أحيانا، وبناء على هذا يمكن إرجاع هذا العزوف عن المشاركة لعدة عوامل هي في حد ذاتها معوقات لتطبيق الديمقراطية التشاركية:

– رغم أن دستور 2016 أكد على ضرورة ممارسة هذا النوع من الديمقراطية إلا أنه يبقى مجرد مواد ونصوص قانونية بعيدة عن التجسيد.

– نقص في فهم الأبعاد الحقيقة لآلية الديمقراطية التشاركية.

– ضعف التنشئة السياسية والثقافة السياسية لدى المواطن.

– النظرة السلبية للسياسة لدى مختلف الشرائح الاجتماعية خاصة ذات المستوى التعليمي الضعيف والمتوسط بأنها احتيال ومكر.

– الحضور الموسمي لكل من المجتمع المدني والأحزاب السياسية إلا في الإستحاقات الانتخابية وغياب دورهم الفعال في إنتاج مواطن مشارك وإيجابي، وطغيان المصلحة السياسية على المصالح المجتمعية.[1]

**12/** أرجع الأساتذة الصعوبات التي تواجه الثقافة السياسية المشاركة في الجزائر إلى:

**ضعف المشاركة السياسية:** فحسب الأستاذ **(السعيد حمسي)** أن الانتخابات التشريعية 12 جوان 2021 مثالا لأننا مازلنا لم نصل لهذا النوع من الثقافة السياسية رغم التوعية والتحسيس، وهنا يتفق مع الأستاذ **(كمال جازية)** **(زيان بلقبلي)** في أنه هناك عزوف في المشاركة الفعالة حال دون تحقيق ثقافة سياسية سليمة، ويضيف هذا الأخير طغيان عقلية الأحادية والتزوير لدى الطبقة السياسية.

**طغيان الأنانية واللامبالاة مقابل التشاركية:** فعبرت الأستاذة **(شفيقة فرارمة)** بمنطق العامية تخطي راسي وبالرجوع إلى أبعاد الثقافة السياسية نجد الحرية والإكراه كأحد أبعادها، فالثقافة السياسية الديمقراطية تتأسس على الحرية في ممارسة النشاط السياسي والاقتناع به كقيمة إيجابية، مقابل الإكراه الذي ينتشر في الثقافة السياسية الأوتوقراطية الذي يجعله يمارسه ويحس أنه مكرها وليس لديه تأثير ما يدفعه إلى الشك وعدم الثقة في السلطة.

**ضعف التأطير من قبل الطبقة السياسية:** وهو ما أكد عليه الأستاذ **(فيصل قماز)** من حزب جبهة التحرير الوطني.

**طغيان منطق الأحادية لدى الطبقة السياسية:** رفض مشاركة القرار والتعددية السياسية.

[1] للمزيد أنظر فصل الديمقراطية التشاركية، عنصر معوقات تجسيد ديمقراطية تشاركية في الجزائر، ص253.

**المعارضة السلبية:** راجعا ذلك إلى الشك وغياب الثقة في السلطة الحاكمة تجعل سلوك واتجاه الأفراد نحوها يمتاز بالسلبية.

**غياب دور الجامعة عن الواقع المجتمعي:** ويمكن تفسير ذلك إلى أن الجامعة تعتبر أحد القنوات التي تساهم في عملية التنشئة السياسية بكونها تحتوي على النخبة وتكونها لتكون فعالة في المجتمع، لكن غيابها ربما يرجع إلى ضعف التكوين القاعدي والجامعي في حد ذاته ومعضلة التناقض بين التكوين النظري والممارسة الميدانية.

**التناقض بين الأطروحات النظرية والممارسات الميدانية** وهاذين العاملين الأخيرين أكد عليهما الأستاذ **(كمال جازية)**

**13/** وأخيرا اتفق معظم أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني وحركة البناء الوطني أن يمكن للثقافة السياسية تساهم في تفعيل ديمقراطية تشاركية من خلال:

- التأكيد على الوعي بشكل عام.
- انتشار الثقافة السياسية السليمة يؤدي إلى إنشاء جو ملائم للتعاون والتضامن وخدمة الوطن والمواطن.

وهو ما يؤكد عليه الأساتذة (شفيقة فرارمة) و(زيان بقبلي) من حركة البناء الوطني.

- المحافظة على النسيج المجتمعي.
- التربية الجماعية وتحمل المسؤولية.
- تنمية التشاركية بدل المطلبية.
- أداء الواجب قبل المطالبة بالحقوق.
- توفر الإرادة السياسية.

في حين أكد الأستاذ( السعيد حمسي) من حزب جبهة التحرير الوطني على بعد مخالفا جدا في هذه المساهمة حيث أكد أنه لتحقيق هذه المساهمة يوجد تضارب في الرؤى بين تجسيد هذه المساهمة من الناحية النظرية والميدانية مما يؤثر على عملية التصور السياسي الديمقراطية التشاركية ذلك أن الإشكال يكمن في العوائق القانونية والتقنية التي تواجه المنتخب وغياب هذه الثقافة لدي المواطن في خذ ذاته، فهو يرجع إلى أنه يمكن أن تكون ثقافة سياسية مشاركة لكن من ناحية الديمقراطية التشاركية نجد القوانين التي يخضع لها المنتخب تحول دون تطبيق العمل الجواري بالشكل المطلوب أي أن يأخذ بالرأي العام في التسيير المحلي، وركز أيضا على أن الجانب التقني له دورا في ذلك.

وبتحليل كلامه نجده يبرز لنا بعدا جيدا وهو أنه من عيوب هذا الديمقراطية التشاركية أنه رغم مناداتها بإشراك المواطن في تسيير المحلي يبقى يفتقد هذا المواطن عنصر الخبرة والكفاءة في هذه المشاركة ما يتطلب تدخل المختصين أو ما أسماه الأستاذ الجانب التقني.

كما أنه يؤكد غياب ثقافة الديمقراطية التشاركية لدى المواطن.

وعليه يمكن في الاخير الخروج بنتيجة عامة مفادها:" أن هناك تباين في طبيعة الثقافة السياسية لكل عضو من أعضاء الأحزاب السياسية وتؤثر عليها بعض العوامل خاصة الخبرة والأقدمية في الحزب، بالإضافة إلى وجود عامل قوي المتمثل في تأثير طبيعة التخصص حيث أنه هناك تنوع في التخصصات العلمية لهؤلاء الأعضاء ونجد الأستاذ **فيصل قماز** ساعد تخصصه وخبرته في الحزب على التفاعل مع الموضوع وخاصة من ناحية الإسقاطات الميدانية والمعارف السياسية **والأستاذ السعيد حمسي** من حزب جبهة التحرير الوطني ساعدته خبرته الميدانية كرئيس المجلس الشعبي البلدي على التفاعل معنا وإعطاء الموضوع بعد عملي، ونقص نوعا ما في المعارف السياسية لدى الأستاذة **جويدة بادي** مقابل نجد في حركة البناء الوطني أيضا الأستاذة شفيقة فرارمة، زيان بلقبلي، كمال جازية ساعدتهم خبرتهم في الحزب والمناصب التي تقلدونه على أن تكون الحصيلة السياسية لهم والرصيد السياسي من حيث التثقيف السياسي جيدا انعكس على الأجوبة المعطاة حول الموضوع، في حين أثر عامل الخبرة على المعلومات السياسية والمعرفة السياسية لدى الأستاذة بختة جيلالي.

أما بالنسبة للشق الثاني الديمقراطية التشاركية فنجد أنه بالفعل هناك تغييب لها ونقص التكوين فيها رغم تأكيدهم على الارتباط المفصلي بين الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية.

**1-3 مناقشة نتائج التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل والمحتوى في الصفحة الرسمية للأحزاب السياسية (حزب جبهة التحرير الوطني، حركة البناء الوطني) على موقع الفايسبوك:**

بعد الفراغ من التحليل الكمي والكيفي للمعطيات المتحصل عليه من الصفحات الرسمية، نخلص إلى عدد من النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة وفرضياتها، كالتالي:

- من أهم أساليب النشر التي اعتمدت عليها الأحزاب السياسية **(حزب جبهة التحرير الوطني، حركة البناء الوطني) على موقع الفايسبوك** حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية كانت لفئة الصور بنسبة قدرت بـ (43٪)، أين ارتفعت نسبتها لدى حزب جبهة التحرير الوطني بـ (47.86٪) مقارنة بحركة البناء الوطني (36.24٪).

– أما عن طبيعة الصور المتداولة على صفحاتهم حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية، هي عبارة عن صور لقادة الأحزاب السياسية وأعضائه ونشاطاتهم بمعنى صور مدمجة بين أشكال ورسومات أو كتابات، كاريكاتير، حيث وصلت النسبة إلى (49.13٪) من مجموع الصور على اختلاف طبيعتها، وهي أيضا صور حقيقية نسبتها أقرب من الأولى قدرت بـ (46.12٪)، أين شغلت حيزا أكبر لدى حركة البناء الوطني بنسبة (68.23٪) مقابل (38.09٪) لدى حزب جبهة التحرير الوطني.

– أما عن الكتابات الجدارية الغالبة على صفحات الأحزاب المعنية بالدراسة كانت لكتابات تابعة لمضامين الحزب نستبها (49٪)، تضمنت منها نسبة (58.10٪) لحزب جبهة التحرير الوطني ونسبة (28.12٪ )في حركة البناء الوطني.

– أما عن الفيديوهات المنشورة عبر الصفحات محل الدراسة، كانت وحدة الفيديوهات المرتبطة بنشاطات الحزب هي النسبة الغالبة قدرت بـ (34.93٪) في مجموعها الكلي، (59.09٪) لحزب جبهة التحرير الوطني، أما حركة البناء الوطني فكانت نسبة الفيديوهات المخصصة لنشاطات الحزب ضئيلة قدرت بـ (26.22٪).

– أما عن المدة الزمنية للفيديوهات التي خصصتها الأحزاب السياسية في صفحاتها على موقع الفايسبوك نجد هناك تباين بين الحزبين حيث كانت أكبر مدة للفيديوهات لدى حركة البناء الوطني هي 1ساو10د و13ثا بينما في حزب جبهة التحرير الوطني وصلت المدة إلى56د و56 ثا وعلى الرغم من التنوع في الفيديوهات المعروضة من قبل الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة إلا أنها ركزت بشكل بارز على الانتخابات الرئاسية حيث كانت تلك الفترة التي تم إجراء فيها الدراسة فترة الحراك الشعبي والمطالبة برحيل الرئيس ورفض العهدة الخامسة.

– وكانت مصادر المعلومات التي تستقي منها الأحزاب السياسية منشوراتها على موقع الفيسبوك وتقدمها لجمهورها مصدرها الحزب وحركاته بنسبة (69.76%) لدى حزب جبهة التحرير الوطني بينما حركة البناء الوطني قدرت بـ (53.60%).

– كما كان اتجاه كل حزب معني بالدراسة حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية متباين حيث أنه رغم نشرهم لمختلف السبل لزيادة المعرفة السياسية والرصيد السياسي والتأكيد على مبدأ التشاركية، إلا أنه نجد اتجاه حزب جبهة التحرير الوطني مؤيد بنسبة (83.33٪) وهي توحي بأن ثقافته هي ثقافة الولاء للنظام، بينما نجد حركة البناء الوطني قدرت نسبة اتجاهها معارض (46.09٪) أين أظهرت معارضتها بشكل بارز للنظام ومساندتها للشعب والتأكيد على ضرورة الاستجابة لمطالبه مما يؤكد سعيها الدائم للاهتمام

بالمواطن وتنمية وعيه السياسي، لذا يمكن القول أن كلاهما يسعيان عبر هذه المواقع لتوفير فضاء للمواطنين لإعلامهم بما يحدث في الساحة السياسية لكن يبقى اتجاه الحزب وسياساته تغلب على منشوراتهم.

– من بين السبل التي تفاعلت بها الأحزاب السياسية عبر موقع الفيسبوك مع الجمهور هو عدم الرد على التعليقات بشكل أكبر قدر بـ (85.29٪) وهي نسبة عالية جدا مقارنة بحركة البناء الوطني أين بلغت درجة التفاعل(57.82٪).

– ما يلفت الانتباه أنه رغم القضايا والمواضيع المطروحة في صفحات الأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك في فترة الدراسة إلا أن المواضيع الأكثر بروزا هي الانتخابات الرئاسية بنسبة(26.74٪) لدى حزب جبهة التحرير الوطني، بينما حركة البناء الوطني قدرت نسبة طرحها لها(11.28٪) وهذا لتأكيدها على قضية أخرى هي الحراك الشعبي بنسبة (9.95٪).

– وبالنسبة للغة التي اعتمدت عليها الأحزاب السياسية محل الدراسة في التواصل مع جمهورها عبر موقع الفيسبوك كانت اللغة العربية الفصحى بنسبة (89.15٪) لدى حركة البناء الوطني،ونسبة (86.88٪) لدى حزب جبهة التحرير الوطني، وهذا ملائم جدا لطبيعة الموضوع هو الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية حيث تتطلب رصيد من المعرفة السياسية والمعلومات السياسية وإتاحة المعلومات للجمهور مما يتطلب استخدام اللغة العربية كوسيط في العملية الاتصالية لإيصال الرسالة بمضمون ولغة سليمة ومعتمدة.

– خلصت الدراسة إلى أن من بين الأساليب التي اعتمدت عليها الأحزاب في التخاطب مع جمهورها على موقع الفيسبوك هي مساندة الرئيس من قبل حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة قدرت بـ (55.55٪)، مقارنة بالأسلوب المعتمد في حركة البناء الوطني الذي كان مختلف تماما ومتناقض معها تمثل في السماع لمطالب الشعب (38.50٪) وهذا يبرز لنا بشكل واضح أن هذه الحركة تسعى لإقحام المواطن في صنع القرار وتسيير شؤون الدولة.

– برز شعار "انتخابات" بنسبة (56.41٪)، وشعار "نعم للعهدة الخامسة" بنسبة (38.46٪) لدى حزب جبهة التحرير الوطني، في أهم الشعارات التي ركزت عليها صفحة حركة البناء الوطني هي شعار: "الشعب يريد تقرير المصير"، بنسبة (18.77٪) وشعار "الجزائر للجميع نحميها نبنيها" قدر بـ (17.84٪) ما يبرز أن حركة البناء تعطني أهمية للمواطن وانشغالاته.

– من أكثر الشخصيات التي عرضتها الأحزاب على صفحاته هي" عبد العزيز بوتفليقة " حيث وصلت نسبة الرفض له من قبل حركة البناء الوطني إلى (58.99٪)، وتأييدها لشخصية "القائد صالح" بنسبة (30.93٪) نظير وقوف المؤسسة العسكرية إلى جانب الشعب في الحراك الشعبي، على الخلاف من هذا

نجد صفحة حزب جبهة التحرير الوطني تناولت شخصية عبد العزيز بوتفليقة بتأييدها للترشح بنسبة (53.40٪)، وشخصية معاذ بوشارب الذي هو المنسق العام لهذا الحزب وكل التصريحات والنشاطات تكون من طرفه في تلك الفترة المعنية بالدراسة جانفي، فيفري، مارس 2019 قدرت نسبة ذكره بـ (39.20٪).

– سجلنا العديد من مؤشرات المشاركة السياسية التي ذكرت في صفحات الأحزاب المعنية بالدراسة لكن بنسب متباينة نجد أن طغيان مؤشر الترشح للانتخابات لكلا الحزبين فكانت نسبتها لدى حزب جبهة التحرير الوطني قدرت بـ (60.21٪) مقابل (42.47٪).

– أما عن مؤشر الديمقراطية وتداوله عبر صفحات الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة على موقع الفسيبوك نجد المؤشر الأكثر بروزا هو المشاركة السياسية باعتبارها الآلية الأكثر تطبيقا للديمقراطية تعرضت له حركة البناء الوطني بنسبة (21.59٪) مقارنة حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (17.97٪).

–وبالنسبة لمؤشرات الديمقراطية التشاركية التي نشرتها الأحزاب السياسية في صفحتها على موقع الفيسبوك نجد أن تعددت وتباينت نسبها إلا أن كلا الحزبين أكد على مؤشرين أكثر غلبة على باقي المؤشرات من حيث ذكرهم لها وهما مؤشري سيادة الشعب والتشاور والحوار فنجد تأكيد حزب جبهة التحرير الوطني على سيادة الشعب لدى حركة البناء الوطني بنسبة (34.36٪) ونسبة (16.27٪) لدى حزب جبهة التحرير الوطني، أما عن المؤشر الثاني التشاور والحوار فنجد نسبة قدرت بـ (24.41٪) لدى حزب جبهة التحرير الوطني مقابل حركة البناء الوطني نسبة هذا المؤشر (15.46٪) وهنا نجد أن هذه الحركة تنادي في مختلف محافلها ونشاطاتها بضرورة التطبيق الفعلي لهذه الآلية وتكوين المواطنين حول مبادئها لإشراكهم في تسيير الشأن المحلي بشكل خاص، إلا أنه نسب تداولها ضعيفة لمؤشرات الديمقراطية التشاركية الأخرى ربما تنعكس على تطبيقها.

– يمكن الإستنتاج أن الثقافة السياسية لدى الأحزاب السياسية هي ثقافة تابعة حيث أنه على الرغم من أن الأحزاب السياسية إحدى الميكانيزمات الأساسية للمشاركة السياسية وإرساء الفعل الديمقراطي، كما أنهم يدركون ما يجري حولهم داخل النظام السياسي، ويتكون لديهم كما من الأحاسيس والمشاعر والوعي، ويقومون بإصدار نوع من الأحكام تجاه ذلك النظام السياسي ككل، إلا أنه تبقى مساهمتهم موسمية تظهر في أوقات الاستحقاقات الانتخابية لا أكثر، هذا ما يجعل ثقافتها تمتاز بالخضوع والانصياع ينتظرون تدخل النظام مما يجعل ثقافتهم وطنية وأبعد من أن تكون ثقافة تشاركية، كما أنه عاملا معوق لإرساء الديمقراطية التشاركية ذلك لغياب عنصر التفاعل بين المجتمع والدولة، ومن خلال الدراسة الحالية وتحليل لصفحاتها نجد أنها أكثر تركيزا على الانتخابات مقارنة بباقي المؤشرات، وهذا من أسباب ضعف الأحزاب السياسية

هو كونها أحزابا موسمية غالبا ما تظهر في فترة الاستحقاقات والانتخابات، في حين أن دورها يتعدى الانتخابات، فعليها أن تكون دائمة الحضور، من خلال متابعة أعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية كرقيب، ونشر الوعي بأهمية الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية، ومن أسباب عزوف المواطنين عن الانخراط في الأحزاب والعمل السياسي بسبب فقدانهم للثقة في فاعليتها والجدوى منها.[1]

– نجد أن الولاء كأحد أبعاد الثقافة السياسية لدى الأحزاب السياسية هو ولاء عقائديا أو للجماعة الإثنية وهذا ربما ما أفقد الأحزاب السياسية هويتها القومية[2] وجعل ولائها بعيدا عن الشرعية وعن النظام السياسي بدليل نجد أن حزب جبهة التحرير الوطني تظهر بشكل واضح ولائها للشرعية الثورية وهو ما أثر على هذا الحزب وجعله في بعض الأحيان مرفوض من طرف القاعدة الشعبية، كما نجد حركة البناء الوطني رغم انقسامها عن حركة حمس وتأسيسها لحزب جديد إلا أننا نجد الولاء لديها بقي متأثرا بأفكار الشيخ محفوظ نحناح رغم إيجابيته إلا أنه جعلها نوعا ما مقيدة إن صح القول أن الولاء لديها ليس كاملا للنظام السياسي ليضفي عليها الشرعية ويدعمه كل الدعم ليحظى بالقبول والرضا من جانب المواطنين بشكل كلي.

– جانبا آخر أنه لشبكات التواصل الاجتماعي دورا في نشر المعرفة السياسية وتنمية الوعي السياسي لدى الفرد، كون المعرفة السياسية والوعي السياسي وجهان لعملة واحدة تنبثق عن الثقافة السياسية بوجه عام، وانعكاس ذلك على الفرد في اعتماده عليهم في التعرف على مختلف القضايا السياسية والأحداث الجارية وتحديد موقفه منها، من خلال مجموعة من الأدوات منها شبكات التواصل الاجتماعي، حيث تساعد على تنمية المعرفة والوعي السياسي لدى مستخدميها من خلال ما تقدمه من أخبار ومعلومات ومعارف بالصوت والصورة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تسهم في تشكيل الثقافة السياسية لديهم.[3] إلا أنه واقعيا نجد أن الأحزاب السياسية ساعدت بشكل بسيط في نشر هذه المعارف السياسية عبر شبكات التواصل الاجتماعي إلا أنه لم يؤثر على عنصر الثقة ودفع المواطن إلى التشاركية في صنع القرار، فنجد جبهة التحرير الوطني ركزت في الفترة المعنية بالدراسة على كل ما يهم الحزب والسعي للوصول إلى السلطة مقابل إغفالها للحراك الشعبي ومطالبة الشعب بمشاركته في صنع تسيير الشأن العام والمحلي، بالمقارنة مع حركة البناء الوطني نجد أنها حققت بشكل بسيط نوعا من هذا التواصل من خلال مشاركتها كل ما يحدث في الساحة السياسية

---

[1] أنظر أيضا الفصل الثاني، معوقات تطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر، فريدة حموم، **مرجع سابق**، ص 9.

[2] أنظر أيضا، الفصل الثاني أبعاد الثقافة السياسية، ص 96.

[3] فوزي، نور الدين، هناء قيصران، **تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على الثقافة السياسية؛ دراسة تطبيقية على عينة من تلاميذ ثانوية شكري محمد**، مجلة المفكر، العدد 16 ديسمبر 2017، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 350.

وما تقوم به ميدانيا من مختلف القضايا السياسية والأحداث الراهنة وبينت موقفها منها ما جعلها تساهم ولو بشكل بسيط في نشر المعرفة السياسية بالصوت والصورة عبر موقعها على الفيسبوك.

وعليه يمكن في الأخير القول أنه تبقى مواقع التواصل الاجتماعي مواقع افتراضية ربما لا تعبر عن ما هو واقعي بشكل أكثر مصداقية لذلك كشفت لنا المقابلات مع القيادات الحزبية على مستوى ولاية سطيف والاستمارة مع المنخرطين في هذه الأحزاب السياسية (حزب جبهة التحرير الوطني، حركة البناء الوطني) وموقع الفيسبوك ما هو إلا وسيط، تساهم الأحزاب السياسية في نقل يوميات الحزب ونشاطاته والتعبير عن آرائهم بكل حرية إزاء كل ما يحيط حولهم.

**2- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة:**

ساعدت الدراسات السابقة الدراسة الحالية في العديد من الجوانب خاصة في تفكيك وفهم أبعاد الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر، خاصة وأن الدراسات السابقة والأدبيات النظرية لم تربط الثقافة السياسية بالديمقراطية التشاركية، لذلك تتقارب نتائج الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة في البعض من أجزائها بحكم أنها تناولت كل من الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في ارتباطاتها مع متغيرات أخرى، وتتباين في جوانب أخرى. ويمكن تفصيل ذلك من خلال:

**- دراسة حريزي زكرياء بعنوان: "المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية"**

تتفق نتائج دراسة حريزي زكرياء مع توصلت إليه هذه الدراسة الراهنة من خلال نتائج المقابلات مع القيادات الحزبية في أن للثقافة السياسية ارتباط وثيق بالمشاركة السياسية كأحد مؤشرات الديمقراطية التشاركية حيث أن المشاركة السياسية تساهم في صنع القرارات والسياسات العامة والتأثير فيها، وكذلك اتفاقها معها أن الدول العربية بشكل عام مازالت بعيدة نوعا ما عن تحقيق ديمقراطية تشاركية، و اختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في تأكيدها على الترابط الوظيفي بين المشاركة السياسية والديمقراطية التشاركية، وهو ما كشفته لنا نتائج الاستمارة، ذلك أن مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية ليس مرتبط بالضرورة بالمشاركة السياسية.

**- دراسة كرابية أمينة بعنوان: "الثقافة السياسية لدى الشباب المثقف وأهم العوامل المؤثرة والمتحكمة فيها دراسة ميدانية لمدينة مستغانم"** أكدت على اهتمام الشباب بالقضايا السياسية والتطورات الراهنة التي آلت إليها البلاد وحتى البلدان العربية، واهتمامهم بمواقع التواصل الاجتماعي كأحد الوسائل التي يستقي منها المعلومات والتي تساهم في تكوين الثقافة السياسية لديهم، وهو ما أكدت عليه نتائج الاستمارة والمقابلة

ذلك أن هذه الوسائل أصبحت من أهم الطرق التي ينشرون بها الأحزاب السياسية كل ما يقومون به داخل الحزب، واعتبارها إحدى الوسائل الأكثر فعالية للتعبير عن آرائهم السياسية ومشاريعهم والتسويق لبرامجهم السياسية، وهو ما اتفق أيضا مع نتائج تحليل المحتوى.

- **دراسة علي بن الطاهر بعنوان: "الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992"** اتفقت نتائج هذه الدراسة مع الدراسة الحالية فيما يخص مسألة الصراع على السلطة يتصدر مضمون الثقافة السياسية ويشكل محورا أساسيا ضمن بنية الخطاب السياسي الحزبي، كذلك أن تعامل الأحزاب السياسية مع الديمقراطية لا يوفر بصورة فاعلة على بروز ثقافة سياسية ديمقراطية نظرا لغياب المقومات اللازمة لترسيخ الديمقراطية، حيث أنها ثقافة سياسية متصارعة وغير وظيفية.

- **دراسة حمودي سميرة بعنوان:" الثقافة السياسية لدى الطلبة الجامعيين جامعة تلمسان أنموذجا"** اتفقت نتائج هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في صلة الثقافة السياسية بالبنيات الاجتماعية والسياسية التي تجعل من السلطة تهيمن على كل النسق السياسي ما يؤثر على الثقافة السياسية ويجعلها تمتاز بالتبعية عوض المشاركة والتأثير الايجابي في مراكز القرارات السياسية، فعدم اهتمام الحكومات بالشباب ومصالحهم ينتج ضعف الثقة في السلطة الحاكمة.

- **بودرهم فاطمة بعنوان:"الثقافة السياسية محدد هام للمشاركة السياسية ودعم عملية التحول الديمقراطي"** اتفقت نتائج هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن للثقافة السياسية تأثير على المشاركة السياسية ذلك أن هذه الأخيرة تعد القناة الأولى التي يعبر من خلالها المواطن عن اختياره للحكام، وغياب الثقافة السياسية المشاركة تبريره هو نقص أو ضعف قنوات المشاركة السياسية، وهو ما أكدته نتائج المقابلة.

- **دراسة حاتم سميح سعيد أبو طه بعنوان: "الثقافة السياسية وأثرها على المشاركة السياسية لدى الشباب في محافظة رفح (دراسة ميدانية"** تقاربت نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسة الحالية في أن الأحزاب السياسية هي المصدر الأول الذي يستقي منه الأفراد الثقافة السياسية بنسبة 31% في الدراسة الحالية وبنسبة 71% للشباب في محافظة رفح، وإختلفت معها على وجود علاقة طردية بين الثقافة السياسية والمشاركة السياسية.

**وفي المقابل فقد تعارضت نتائج الدراسة الحالية مع** نتائج **بعض الدراسات ونذكر منها:**

**الدراسة الأولى: حريزي زكرياء بعنوان:"المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية".**

اختلفت معها في أن الدراسة الحالية كشفت أن للمرأة نصيبا وافر من الحضور في الأحزاب السياسية وهو ما كشفته نسبة (35%) من أن المنخرطين في الأحزاب السياسية هم من الإناث، عكس ما توصلت إليه الدراسات السابقة في أن حضور المرأة سياسيا ضعيفا نتيجة غياب المبادرات من طرف الأحزاب السياسية العربية.

**الدراسة الثانية: دراسة كرابية أمينة بعنوان: "الثقافة السياسية لدى الشباب المثقف وأهم العوامل المؤثرة والمتحكمة فيها دراسة ميدانية لمدينة مستغانم"**

توصلت الدراسة السابقة إلى أن رجال الثورة إستقوا معارفهم السياسية من البيئة السوسيو ثقافية خاصة الأسرة، المدرسة، والثقافة الشعبية الشفوية، اختلفت معها الدراسة الحالية في أن مصادر استقاء الثقافة السياسية لدى المنخرطين في الأحزاب السياسية كانت في معظمها من الأحزاب السياسية ومطالعة الكتب السياسية، مقابل كانت نسب ضئيلة لمؤسسات التنشئة السياسية: الأسرة، الأصدقاء، الجامعة.

– توصلت هذه الدراسة إلى أن لأعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة ثقافة سياسية وطنية ثورية، في حين اختلفت معها الدراسة الحالية إلى أن الثقافة السياسية لدى المنخرطين في الأحزاب السياسية هي ثقافة سياسية خاضعة وذلك أنها تمتاز بالسلبية ويتأثرون ولا يؤثرون.

**ثالثا: النتائج العامة للدراسة:**

بعد عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية ومناقشتها توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المرتبطة بدراسة موضوع: **الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر** ويمكن عرضها كما يلي:

**1/ لا توجد علاقة إرتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم للمشاركة السياسية في صنع القرار (حزب جبهة التحرير الوطني** وحركة **البناء الوطني)** وذلك من خلال: التصويت، الترشح، المساهمة في صنع القرار السياسي، الإعلام.

وقد توصلت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن المنخرطين في الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة حزب جبهة التحرير الوطني وحركة البناء الوطني أن الثقافة السياسية تمثل بالنسبة لهم المشاركة السياسية حيث أن أولى المصادر التي يستقون منها هذه الثقافة السياسية هي من الأحزاب السياسية ومطالعة الكتب السياسية، واحتل حزب جبهة التحرير الوطني الترتيب الأول من حيث أكثر الأحزاب تنظيما وهذا أمر طبيعي ذلك أن المبحوثين هم في الأصل من المنخرطين في الحزب ومن جهة أخرى أنه نظرا لأنه أقدم الأحزاب السياسية الذي هو سليل جبهة التحرير الوطني ووجدنا الكثير ممن هم منخرطين فيه هم في الأصل مجاهدين ومناضلين في صفوف جبهة التحرير الوطني ولهم انتماء عائلي لها منذ الاستقلال، وأبان المنخرطين إسهام

الحزب المنظم إليه في زيادة معارفهم السياسية، حيث أن السبيل للتغيير في المجتمع هو الانتخابات والانخراط في الأحزاب السياسية، ومن جهة أخرى أن آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية هي إشراك المواطن في تسيير الشأن العام والمحلي، وأن الانتخابات في الجزائر مؤشرا على الديمقراطية رغم ما يسودها في بعض الأحيان من تزوير، وأبدى المنخرطين اطلاعهم على النواب وتشكيلة المجلس الشعبي البلدي وأسماء الأحزاب الناشطة بولايتهم وهذا يمكن تفسيره أنه من الأساسيات الواجب على كل منخرط أو فرد مثقف في المجتمع، أما فيما يخص محور المشاركة السياسية فقد توصلت الدراسة الميدانية إلى أن أكثر من نصف المنخرطين يتابعون الأخبار والمعلومات السياسية من خلال الحزب، حيث تتمثل نشاطاتهم في الحزب في حضور اللقاءات فقط المنظمة في الحزب والتي شكلت ثلاثة أرباع من المنخرطين وهذا أمرا يدعو للتساؤل يعني أنهم يكتفون بالحضور دون أن تكون لهم فعالية وتأثير في الحزب لذلك ربما الانخراط بالنسبة لهم هو انخراط شكلي ليس نابع من ميول ورغبة في ممارسة العمل السياسي، رغم أن أكثر من نصف المبحوثين يطلعون على البرنامج السياسي للأحزاب الأخرى بهدف التعرف على محتواه، وأساس اختيارهم للمرشح هو كفاءته ويشاركون بصفتهم مصوتين فقط، وهو ما يبرر مشاركتهم في تنظيم وتنشيط الحملات الانتخابية بدافع الانتماء الحزبي، لكن لديهم رغبة في الترشح للانتخابات، والأغلبية حسب تصريحاتهم يشاركون في مناقشة المواضيع والبرامج مع ممثلي المواطنين في البلدية، وفيما يخص مشاركة رؤساء الأحزاب لهم في صناعة القرار ما يبرز أنه هناك تشاركية داخل الحزب رغم أن بعض الإجابات لهم كانت متناقضة.

وأظهرت نتائج فحص الارتباط باستخدام معامل الارتباط كاندل أن مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية غير مرتبط بمناقشتهم للمواضيع والبرامج في الحزب المتعلقة بالمشاركة في الاجتماعات مع ممثلي المواطنين في البلدية، وأن مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية غير مرتبط بمشاركة رؤساء الأحزاب للأعضاء في صناعة القرار ،كذلك مساهمة الانضمام للحزب السياسي في زيادة المعارف السياسية غير مرتبطة لا بالمناقشة في المواضيع والبرامج في الحزب المتعلقة بالمشاركة في الاجتماعات مع ممثلي المواطنين في البلدية، ولا بمشاركة رؤساء الأحزاب للأعضاء في صناعة القرار، والقاعدة الإحصائية تقول أنه إذا كانت قيمة الاحتمال أكبر من مستوى الدلالة فإننا نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل، ما يعني أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم للمشاركة السياسية في صنع القرار.

وقد أكد قيادات الأحزاب السياسية على نقص المشاركة السياسية في صنع القرار.

**2/ لا توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة** السياسية **للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم لأبعاد المسائلة والشفافية من خلال:** ضمان نفاذ المعلومات، حق الاستفسار والرقابة، إتاحة لهم فرصة التعرف على الحقوق والواجبات داخل الحزب.

– يرى المنخرطين أن مساهمة الحزب في تجسيد مشاريعه وآرائه على مستوى البلدية تكون من خلال المشاركة في الانتخابات المحلية، في حين كانت الأساليب الأخرى من خلال عقد ندوات وتجمعات لتأطير المنخرطين، والنقاش والحوار مع المواطن البسيط، والتواصل مع المواطن والمصالح البلدية لنقل انشغالاتهم، التفاعل الجواري بين المواطن والبلدية، المشاركة في المجالس البلدية والمشاريع التنموية المحلية، النشاط الجمعوي، التوعية والتحسيس بأهمية التشاور والتشاركية، ولم يجب معظم المنخرطين مبررين ذلك أن المساهمة تظهر حينما يكون الحزب منتخبا فقط، كما أبدى المبحوثين أن الأحزاب السياسية المنخرطين فيها تمنحهم فرصة التعرف على المشاريع الاقتصادية التي تقبل عليها البلدية من خلال تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي، وأن نصف المنخرطين يرون أن مواقع التواصل الاجتماعي هي أكثر الوسائط التي يستخدمها الحزب لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية، مقارنة مع الوسائط الأخرى الاجتماعات والندوات واللقاءات، والإعلانات واللوحات الإشهارية، والقنوات الإعلامية، ولجان داخل الحزب، مقابل نسب قليلة لم يعطوا إجابة ما يؤكد لنا أن لهذه الوسائط دورا في نشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية، وقد ساعد الحراك الشعبي حسب إجاباتهم على تبيان أهمية الأحزاب السياسية في الحياة السياسية، وفيما يتعلق بالسبل المطبقة في الحزب لتعزيز الشفافية فقد كانت من خلال الدورات التدريبية والإعلام والتحسيس هي أكثر الوسائل تعزيزا، في حين أن الآليات المكرسة في الحزب لتعزيز المسائلة والشفافية تكون حسب المبحوثين بنشر الوعي بأهمية المسائلة للحد من انتشار الفساد، وبعدها التزويد بالبيانات والمعلومات عن السياسات وإجراءات العمل داخل الحزب، في حين اقترح البعض آليات أخرى كالمجالس الدستورية.

وأظهرت نتائج فحص الارتباط باستخدام معامل الارتباط كاندل أن مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية غير مرتبط بمساهمة الحزب في تجسيد أرائه ومشاريعه على مستوى البلدية، ولا بالوسائط التي يستعملها الحزب لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية، كذلك مساهمة الانضمام للحزب السياسي في زيادة المعارف السياسية غير مرتبطة بمساهمة الحزب في تجسيد أرائه ومشاريعه على مستوى البلدية، ولا بالوسائط التي يستعملها الحزب لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية، والقاعدة الإحصائية تقول أنه إذا كانت قيمة الاحتمال أكبر من مستوى الدلالة فإننا نقبل الفرض الصفري ونرفض

الفرض البديل، ما يعني أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة السياسية وإدراكهم لمبدأ المسائلة والشفافية السياسية.

**3/لا توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة** السياسية **للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم لمبدأ إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي** من خلال: الاستشارة، الشراكة، التشاور والحوار، إشراكه في إنجاز المشاريع التنموية المحلية، إعلامه بمستجدات المجالس المحلية المنتخبة.

– أجمع الأغلبية الساحقة من المنخرطين على دور مواقع التواصل الاجتماعي في التعبير عن آراءهم السياسي، حيث للوسائل الإلكترونية فعالية في إيصال رأيهم السياسي خاصة موقع الفيسبوك، إلا أنه هناك عدم اتفاق على مشاركتهم في لجان الأحيان فأظهر نصفهم عدم المشاركة فيه مما يبرز لنا أنه مازلنا بعدين عن ثقافة العمل الجواري خاصة وأن المشاركة في هذه اللجان يعد أحد الأبواب الأولى للديمقراطية التشاركية، رغم أنهم أكدوا على زيادة المعارف السياسية لديهم كمنخرطين ساعدتهم على التأثير على المبادرة الشعبية، ومن جهة أخرى حوالي نصف المبحوثين لم يقدموا إجابات عن الأساليب المستخدمة لتشجيع المواطنين على المشاركة الانتخابية في المجلس الشعبي البلدي، في حين النصف الآخر يرى أن من الأساليب المستخدمة هي التوعية والتحسيس بأهمية المشاركة في الانتخابات لإصلاح المجتمع، واستخدام الأساليب الديمقراطية والمشاورة والتشجيع على المشاركة، وإقناع المواطنين بكفاءة مرشحي الحزب ونزاهتهم، والإنصات لمشاكل المواطن وفهم احتياجاتهم، وعرض البرنامج الانتخابي للحزب، والعمل الجواري والتشاركية، والتشجيع على الانخراط من خلال الحملات الانتخابية، وهذا راجعا إلى فقدان الثقة بين المواطن والسلطة وانتشار اللامبالاة والاغتراب السياسي.

أما فيما يتعلق بكيفية تطبيق التشاور والحوار بين الأحزاب والمواطنين لإقناعه بأهميته في صنع القرار فأبانت الإحصائيات أن ما يتجاوز نصف المبحوثين أكدوا أنها تكون من خلال تنشيط لقاءات دورية داخل الحزب ونقل انشغالات المواطنين، وأكبر عائق لهذه المشاركة هي غياب الثقة بين المواطن والمسئولين والأحزاب ما يحول دون إشراكه، وما يؤكد أنه لتحسين مخرجات القرار التنموي حسب المنخرطين هي انخراط المواطن في مسار صنع القرار المحلي ومشاركته بفعالية، وذلك من خلال حرصهم على إطلاع المواطنين بالحقائق والمعلومات بكل شفافية عن الخطط التنموية للبلدية من خلال الاجتماعات التي يحضرونها في البلدية، بمساهمتهم بإعطاء اقتراحات ومشاريع، ذلك أنهم ينظرون إلى البلدية على أنها وسيط بين السلطة والمواطنين تسعى إلى التقريب بين المواطن وهياكل الدولة، إلا أنه في غالب الأحيان ما

يحرص المنخرطين على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال الحزب، وأحيانا فقط تساعد القرارات والمشاريع التي يقومون بها في الحزب على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار.

وأظهرت نتائج فحص الارتباط باستخدام معامل الارتباط كاندل أن مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية غير مرتبط بمشاركتهم في لجان الاحياء في بلديتهم، ولا بمعيقات مشاركة المواطن في الشأن المحلي، وكذلك غير مرتبطة بالقرارات والمشاريع التي يقومون بها في الحزب التي تساعد في تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار، ولا على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية، كذلك مساهمة الانضمام للحزب السياسي في زيادة المعارف السياسية غير مرتبطة بمشاركتهم في لجان الاحياء في بلديتهم، ولا بمعيقات مشاركة المواطن في الشأن المحلي، وكذلك غير مرتبطة بالقرارات والمشاريع التي يقومون بها في الحزب التي تساعد في تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار، ولا على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية، ما يعني أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم لمبدأ إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي.

أما عن نتائج المقابلات فقد أكدت تباين الثقافة السياسية لدى الأعضاء القياديين في الحزب بين المستوى الجيد إلى المتوسط خاصة وأن الخبرة السياسية والممارسة الميدانية عكست هذا التباين، إلا أنها غالبيتهم يؤكدون على ضرورة توفر الثقافة السياسية لدى الأعضاء والمناضلين في الأحزاب السياسية.

أما عن الديمقراطية التشاركية فقد نادوا بضرورة تكوين المواطن في هذا النوع من الديمقراطية فهي الرابطة التي تربط المواطن بالمنتخب، وهناك تباين بين من تم إجراء معهم المقابلات في توفر مبدأ المسائلة والاستشارة داخل الأحزاب السياسية فأظهر البعض ذلك علانية وأخفاه البعض الآخر، وقد اتفقت نتائج الاستمارة مع نتائج المقابلة في التأكيد على دور مواقع التواصل الاجتماعي واستعمالها لإيصال الرأي السياسي وإعلام المواطنين بكل ما يحدث في الساحة السياسية، في حين أعربوا عن أن مشاركة المواطن متابعة المواطن في متابعة المشاريع المنجزة المحلية ومنه المشاركة في عملية اتخاذ القرار من قبل المجلس الشعبي البلدي لازالت مغيبة ولم تصل للمستوى المطلوب، كما اتفقت نتائج الاستمارة مع نتائج المقابلات على وجود العديد من الصعوبات التي تواجه الثقافة السياسية المشاركة في الجزائر، ومن جانب الديمقراطية التشاركية هي غياب ثقافة هذا النوع من الديمقراطية لدى المواطن، رغم تأكيدهم نظريا على أن مساهمة الثقافة السياسية في تكريس الديمقراطية التشاركية إلا أنهم واقعيا يرون أنها لا زلنا بعدين عن المأمول ذلك أنه يجب أن يكون هناك تنمية للثقافة السياسية في حد ذاتها لكل المواطنين حتى نتمكن من تكريس ديمقراطية

تشاركية، مفسرين هذا الغياب بضعف المشاركة السياسية وانتشار اللامبالاة والسلبية وطغيان المطلبية لدى المواطن.

كما أظهرت نتائج تحليل المحتوى أن الأساليب المعتمدة من طرف الأحزاب السياسية في نشر المضامين عبر الفيسبوك كانت من خلال فئة الصور فما يقارب نصف المنشورات اعتمد على نشرها بالصور لدى كل من حزب جبهة التحرير الوطني وحركة البناء الوطني، وهي صور حقيقية ملتقطة من الواقع، وصور مدمجة بين الأشكال والرسومات والكتابات، أما الكتابات الجدارية فكانت مرتبطة بمضامين الحزب، والفيديوهات تضمنت في غالبها نشاطات الحزبين المعنيين بالدراسة، وكانت النسبة المئوية للمدة الزمنية للفيديوهات المنشورة في صفحات الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة هي عن الانتخابات الرئاسية والحراك الشعبي مركزين في ذلك على تأييد ترشح الرئيس بوتفليقة من قبل حزب جبهة التحرير الوطني، وترشيح حركة البناء الوطني لرئيسها بن قرينة للانتخابات الرئاسية ورفض العهدة الخامسة.

أما عن مصادر استقاء المعلومات المنشورة لدى الأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك تأتي في كثير من الأحيان من الحزب وما يقوم به من نشاطات، وقد برز اتجاه مؤيد للنظام من قبل حزب جبهة التحرير الوطني، واتجاه معارض من قبل حركة البناء الوطني، كما كانت طريقة تفاعل الأحزاب السياسية مع الجمهور فانتهج كلا من الحزبين عدم الرد على التعليقات، وهذا يمكن تفسيره حتى يكتسبوا أكثر مؤديين للحزب وتجنب الإساءة لسمعة الحزب وعدم تشويه صورة الحزب، وفيما يتعلق بأكثر المواضيع التي يتم نشرها عبر موقع الفيسبوك كانت خلال فترة الدراسة هي الانتخابات الرئاسية ويمكن تفسير ذلك أن الفترة التي اختارتها الدراسة الحالية لتحليل محتوى صفحات الأحزاب السياسية هي فترة الحراك الشعبي جانفي وفيفري ومارس 2019 أين كان الكل يطالب بسقوط رؤوس الفساد وعدم شرعية الرئيس والمطالبة برحيله وإجراء انتخابات نزيهة وشفافية يحكمها الصندوق، وأتت بعدها فترة الانتخابات الرئاسية لذلك تصدرت الانتخابات أغلب منشوراتهم، وكانت لغة التواصل مع الجمهور عبر الفيسبوك هي في غالبها اللغة العربية الفصحى وهذا راجع إلى أنه لغة الخطاب السياسي لا بد أن تكون لغة بسيطة يفهمها كل شرائح المجتمع، كما تم استعمال معها اللهجة العامية، ما يبرز أن الأحزاب السياسية راعت لغة التواصل مع الجمهور.

أما عن أساليب مخاطبة الأحزاب السياسية الجمهور عبر الصفحات الرسمية على موقع الفيسبوك فقد كانت الدعوة لمساندة الرئيس من قبل حزب جبهة التحرير الوطني، والسماع لمطالب الشعب من قبل حركة البناء الوطني.

أما عن الشعارات الأكثر تبني من قبل الأحزاب السياسية الجمهور عبر الصفحات الرسمية على موقع الفيسبوك هي نعم للعهدة الخامسة لحزب جبهة التحرير الوطني، أما عن شعار حركة البناء الوطني هي الجزائر الشعب يريد تقرير المصير، وكانت شخصية بوتفليقة هي من الشخصيات الأكثر تداولا عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك، وأكثر مؤشرات المشاركة السياسية التي تداولتها الأحزاب السياسية عبر الصفحات الرسمية على موقع الفيسبوك هي الترشح للانتخابات، بالإضافة إلى أن أكثر مؤشرات الديمقراطية المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك هي وحدة المشاركة السياسية لكلا الحزبين، وكانت وحدة التشاور والحوار وسيادة الشعب هي أكثر المؤشرات الديمقراطية التشاركية المتداولة في صفحات الأحزاب السياسية عبر الفايسبوك ما يبرز أنه للأحزاب السياسية وعي بهذا النوع من الديمقراطية.

وفقا لكل نتائج الدراسة الميدانية نجدها تؤكد على ضعف العلاقة الإرتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وتكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

**رابعا: صعوبات الدراسة والاقتراحات:**

**1/صعوبات الدراسة:**

– صعوبة ضبط متغير الثقافة السياسية والإقرار بأنه متغير مستقل فهو الأقرب أن يكون متغير تابع، فهل تؤثر الثقافة السياسية على الديمقراطية التشاركية أم أنها تؤثر فيها بالدرجة الأولى، وهذا راجعا إلى تشعب مصطلح الثقافة السياسية وتداخله مع العديد من المفاهيم.

– صعوبة قياس وضبط معايير للحكم أن كل منخرط أو قيادي في الحزب مثقفا سياسيا وعلى أي أساس هل امتلاك معارف ومعلومات سياسية.

– نقص إن لم نقل انعدام الدراسات السابقة حول الموضوع مما أدى إلى صعوبة ضبطه بشكل دقيق من جانب، ومن جانب آخر نقص التطبيق الميداني للديمقراطية التشاركية وجهل الكثير من القيادات وعينة الدراسة بمعناها مما صعب علينا التعامل الميداني في دراسة الثقافة السياسية للنخب السياسية والقيادات الحزبية تحتاج دراسة منفصلة قبل الخوض في ارتباطها مع الديمقراطية التشاركية.

**2/الاقتراحات:**

- دور شبكات التواصل الاجتماعي في التسويق للحملات الانتخابية.
- دور شبكات التواصل الاجتماعي في التسويق للبرنامج السياسي للأحزاب السياسية.
- مكانة شبكات التواصل الاجتماعي في برامج الأحزاب السياسية.
- صورة الديمقراطية التشاركية في برامج الأحزاب السياسية.
- تصورات الأحزاب السياسية لمشاركة المواطن في التنمية المحلية.

# خاتمة

**خاتمة:**

سعت هذه الدراسة الراهنة للبحث في موضوع الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر، ومحاولة فهم طبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وتكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر، من خلال دراسة ميدانية تحليلية لحزب (جبهة التحرير الوطني) و(حركة البناء الوطني) بولاية سطيف، وتحليل المحتوى للصفحات الرسمية لهذه الأحزاب عبر موقع الفايسبوك، وقد كان مسار البحث هو فهم ومعرفة طبيعة كل من الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية لدى حزب (جبهة التحرير الوطني) و(حركة البناء الوطني) من خلال مؤشراتها: طبيعة العلاقة بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم للمشاركة السياسية في صنع القرار، ومستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم لأبعاد المساءلة والشفافية، ومستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم لمبدأ إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي، وكيف تناولت هذه الأحزاب السياسية الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية عبر صفحاتها على موقع الفايسبوك.

تناولت هذه الدراسة في شقها النظري المتغيرات الرئيسية في البحث: الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية معتمدين في ذلك على كل ما يرتبط بكل متغير حتى تعطي فرصة للقارئ في فهم واستيعاب مؤشرات كل منها، وسعيا منا لمحاولة دراسة وفهم وتفكيك العلاقة بين المتغيرين، تأتي الدراسة الميدانية التي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وعينة الدراسة شملت الأحزاب السياسية، وكانت جمع المعطيات من أفراد عينة الدراسة من خلال ثلاث أدوات بحثية وهي الاستمارة، والمقابلة واستمارة تحليل المحتوى، مستندين في ذلك على بعض الأساليب الإحصائية بهدف اختبار الفرضيات وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية.

كما تضمنت عرض للبناء التصوري والمفاهيمي للدراسة اشتملت على صياغة إشكالية الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها، وتبيان أسباب اختيار الموضوع، والأهمية والأهداف المتوخاة من الدراسة، ومفاهيم الدراسة بشقيها النظرية والإجرائية بغرض قياسها بمؤشرات ميدانية، يليها عرض ونقد لعدد من الدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات البحث، كما تضمنت عرضا نظريّا شاملا لمختلف الأدبيات التي تناولت الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص وقد كانت بمثابة السراج المنير الذي أضاء لنا الدراسة.

وفيما يخص الدراسة الميدانية فقد أجريت مع قادة وأعضاء الأحزاب السياسية بولاية سطيف (حزب جبهة التحرير) الوطني و(حركة البناء الوطني) وكان اختيارنا قصديا لها لأغراض مرتبطة بأهداف البحث

وملاءمتها لمتغيرات الدراسة، وقد بلغ عدد مفردات البحث سبعة أعضاء قياديين في الأحزاب السياسية و94 مفردة من أصل 150 مفردة، باستخدام أداتي المقابلة والاستمارة التي استقرت إلى 51 سؤالا مقسمة على خمسة محاور، كما بلغ عدد المنشورات على موقع الفيسبوك 194 منشورا.

وبعد العرض النظري والميداني لبيانات الدراسة، تم الوصول إلى جملة من النتائج هي:

– أكدت نتائج الدراسة الميدانية على عدم وجود علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين وإدراكهم لمبدأ المشاركة السياسية في صنع القرار رغم تأكديهم على أن الانضمام للحزب السياسي ساهم في زيادة معارفهم السياسية، ومشاركتهم في الانتخابات، وإقرارهم بالاطلاع على البرامج السياسية للأحزاب الأخرى خارج حزبهم، ومشاركتهم كأعضاء في صناعة القرار.

– كما تؤكد نتائج الدراسة الميدانية على عدم وجود علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين وإدراك أبعاد المساءلة والشفافية، رغم غالبية المبحوثين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي لأجل البيانات والمعلومات، وأن الدورات التدريبية والإعلام والتحسيس هي السبل الفعالة لتعزيز الشفافية، وتأكيدهم على نشر الوعي لتعزيز المساءلة والحد من انتشار الفساد، وهو ما دعمته نتائج المقابلة بتأكيد القادة على ممارسة الشفافية والمساءلة داخل الحزب، ولكن اختلفت نظرتهم حول طبيعة هذه الشفافية والمسائلة ففي غالب الأحيان تكون داخل الحزب فقط.

– كما أبانت نتائج الدراسة الميدانية على عدم وجود علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين ومبدأ إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي، رغم تأكيد المبحوثين على استعمال مواقع التواصل الاجتماعي لإيصال آرائهم السياسية وأكّدوا على أن موقع الفايسبوك هو الأكثر فعالية في إيصال آرائهم السياسية، ويشاركون في لجان الحي، خاصة وأن زيادة معارفهم السياسية يساهم في التأثير على المبادرة الشعبية وهو لا يعني بالضرورة وجود ارتباط بين الثقافة السياسية واشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي.

– كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود معيقات تحول دون مشاركة المواطن في الشأن المحلي متمثلة في: غياب الثقة بين المواطن والأحزاب والمسؤولين، نقص الوعي لدى المواطن بأهمية المشاركة، البيروقراطية، عزوف المواطن عن المشاركة، وغياب التواصل والتشاور بين المواطن والمسؤول، وانخراط المواطن في مسار صنع القرار المحلي ومشاركته بفعالية هو الكيفية التي يمكن تحسين بها مخرجات القرار التنموي، كما أكد المبحوثين على مساهمة الحزب في التشاور بإعطاء الاقتراحات والمشاريع.

وانطلاقا من هذه النتائج يمكن الاستنتاج أنه على مستوى التنظير يوجد إرتباط بين الثقافة السياسية وتكريس الديمقراطية التشاركية، إلا أنه على مستوى الواقع الميداني فنجدهم يؤكدون على نقص ثقافة الديمقراطية التشاركية، وعليه يجب العمل على تأسيس ثقافة سياسية مشاركة إيجابية، مما يساعدنا على تكريس ديمقراطية تشاركية في الجزائر.

وفي الأخير يمكن القول بأنه رغم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، إلا أنه كلما زادت الثقافة السياسية وكانت هناك مشاركة ساعد ذلك وساهم في تكريس الديمقراطية التشاركية، وكلما كانت هذه الثقافة السياسية محدودة انعكس بالضرورة على تكريس الديمقراطية التشاركية، ولهذا نؤكد على أنّه لتحقيق ثقافة سياسية وديمقراطية تشاركية لابد من الرفع من مستوى المشاركة السياسية، وتوسيع أطر الشفافية والمسائلة والإشراك الفعلي للمواطن في تسيير الشأن المحلي وإعادة زرع الثقة بين المواطن والمسؤول حتى نتمكن من تحقيق التشاركية في إدارة الشأن العام والمحلي.

ويبقى ما توصلت إليه هذه الدراسة من اجتهاد نظري مجرد دراسة استكشافية تحتاج للكثير من الدراسات والأبحاث لدراسة ارتباطاتها وتأثيراتها بمتغيرات أخرى، خاصة وأنه من المواضيع الجديدة والحديثة نسبيا التي تحتاج المزيد من البحث والتحري حوله، كما أنه لا يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة إلاّ على عناصر مشابهة لها، وهي بحاجة إلى محاولا بحثية أخرى لتشخيص وتفكيك هذا الموضوع بشكل أدق، بالبحث في ارتباطاتها بمتغيرات أخرى كالمجتمع المدني، القطاع الخاص ...إلخ.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### أولا: المعاجم والقواميس والموسوعات:

### أ/ باللغة العربية


1) أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط1، 1982.
2) اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "**الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، عربي، إنجليزي**"، www.kotobarabia.com.
3) البعلبكي موريس نخلة روحي، صلاح مطر، **القاموس القانوني الثلاثي، قاموس قانوني موسوعي شامل ومفصل، عربي، فرنسي، إنجليزي**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان.
4) سعيفان أحمد، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، عربي، إنجليزي، فرنسي**، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، بيروت، لبنان، 2004.
5) سميح غنيم، **موسوعة مصطلحات العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي والإسلامي**، مكتبة لبنان، ناشرون، سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، ط 1، بيروت، لبنان، 2000.
6) عدنان أبو مصلح، **معجم علم الاجتماع**، درا أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، ط1، عمان، الأردن، 2002.
7) غي هرميه، بيار بيرنبوم، برتراند بادي، فيليب برو، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي، فرنسي، إنجليزي**، ترجمة هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2005.
8) مداس فاروق، **قاموس مصطلحات علم الاجتماع**، سلسلة قواميس المنار، دار مدني، 2003.
9) وضاح عبد المنان زيتون، **المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، دار المشرق الثقافي، ط1، عمان، الأردن، 2006.


### ب/ باللغة الأجنبية


1) Gilles ferréol et Guy jucquois , **Dictionnaire de la l'altérité et des relations interculturelles**, armand colin ,paris , 2003
2) -jean Etienne, farancoise bloess, jean- pierre noreck, jean- pierre roux , **Dictionnaire de sociologie les notions, les mécanismes**, les auteurs,3e edtion, edition yan rodie - Talbére , Hatier ,paris , aout 2004 .

**ثانيا: الكتب:**

**أ/ الكتب باللغة العربية:**


1) أحمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الثقافي**، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2009.

2) إسماعيل علي سعد، **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1988.

3) إسماعيل علي سعد، **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1988.

4) إيمان أحمد، **قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتجية، دراسات سياسية،28 فبراير 2016.

5) ببيرس إيمان، **المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي**، رقم 3528، جمعية نهوض وتنمية المرأة المشهرة.

6) برو فيليب، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

7) بن الشيخ عصام، سويقات الأمين، **إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشان المحلي – حالة الجزائر والمغرب**– دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي في: كتاب بوحنية قوي: الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب أنموذجا، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2015.

8) بن الشيخ عصام، سويقات الأمين، **إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشان المحلي – حالة الجزائر والمغرب**– دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي.– الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب أنموذجا، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2015، عمان، الأردن.

9) بوالشعير السعيد، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، دس.

10) بوالشعير السعيد، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د ت ن.

**11)** بوحوش عمار، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019.

**12)** بوغانمي أيمن، **الانتقال الديمقراطي التشاركي في تونس**؛ حلول نخبوية في سياق ثوري، في كتاب أحمد زغلول شلاطة وآخرون؛ النخب والانتقال الديمقراطي التشكل والمهمات والأدوار، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، مارس 2019، قطر.

**13)** بوغانمي أيمن، **الانتقال الديمقراطي التشاركي في تونس؛ حلول نخبوية في سياق ثوري**، في كتاب أحمد زغلول شلاطة ولآخرون النخب والانتقال الديمقراطي التشكل والمهمات والأدوار، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، مارس 2019، قطر.

**14)** تورين آلان، **ما الديمقراطية؟**، ترجمة عبود كاسوحة، دراسات فلسفية 57، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2000، ص 80. على الموقع الإلكتروني: https://foulabook.com/ar/book/، يوم 22/ 2020/06، على الساعة 23:00 مساء.

**15)** توم بوتو مور، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة وميض نظمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1986.

**16)** ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتجية إدارة السلطة**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004.

**17)** حجاب محمد منير، **الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

**18)** حساني محمد منير، **الديمقراطية الليبرالية من التمثيلية نحو التشاركية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

**19)** حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الثقافة؛ دراسة في علم الاجتماع الثقافي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

**20)** حسين عبد الحميد رشوان، **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**، دراسة في علم الاجتماع السياسي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

**21)** خالد محمد أبو شعيرة، ثائر أحمد غياري، **الثقافة وعناصرها**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.

**22)** خدام منذر، **أسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة**، منشورات دار الثقافة، سوريا، دمشق، 2004.

**23)** خيرة بغدادي، **مطبوعة دروس في علم الاجتماع الثقافي**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2014-2015.

**24)** دال روبرت، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة نمير عباس مظفر، دار الفارس للنشر والتوزيع، المؤسسة العربية للدراسات، ط2، 2005، بيروت، لبنان.

**25)** دليو فضيل وآخرون، **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، ط2، 2006.

**26)** دون مؤلف، **مفهوم الديمقراطية التشاركية ورهاناته الأساسية**، تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، Democracy reporting international، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (Dri) ، مكتب تونس.

**27)** دياب سهيل رزق، **مناهج البحث العلمي**، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين، مارس 2003.

**28)** ديوي جون، **الديمقراطية والتربية وهو مقدمة في فلسفة التربية**، ترجمة منى عقراوي وزكريا ميخائيل، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط1، القاهرة.

**29)** رشدي أحمد طعيمة، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية**، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة،2004.

**30)** رعد حافظ سالم، **مبادئ الثقافة السياسية**، زمزم ناشرون وموزعون، ط 1، عمان، الأردن، 2012.

**31)** ريان فوت، **النسوية والمواطنة**، تر أيمن بدر سمر الشيشكلي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004.

**32)** زايد أحمد، **علم الاجتماع النظريات الكلاسكية والنقدية**، ب ط، د س، جامعة القاهرة.

**33)** زايد أحمد، **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، دار المعرفة، ط2، القاهرة، مصر، 1994.

**34)** زمام نور الدين، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.

**35)** زياني عثمان، **قضايا تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي**، مركز الجزيرة للدراسات، 21أفريل 2015، جامعة مولاي اسماعيل، مكناس، المغرب.

**36)** سامية حسن الساعاتي، **الثقافة والشخصية: بحث في علم الاجتماع الثقافي**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط 4، 2008.

**37)** سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية؛ اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**، عين الشمس، مصر، 2005.

**38)** سبعون سعيد، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، دار القصبة للنشر، ط2، الجزائر، 2017.

**39)** سعيد بنسعيد العلوي، السيد ولد أباه، **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، دار الفكر المعاصر، لبنان، بيروت، ط1، 2006.

**40)** سعيد بنسعيد العلوي، السيد ولد أباه، **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، دار الفكر المعاصر، ط1، لبنان، بيروت، 2006.

**41)** سعيفان سمير، **الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2 أكتوبر 2020، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://www.harmoon.org/opinions/%D8، يوم 2020/08/25، على الساعة 12:21 مساءا.

**42)** سورنسن غيورغ، **الديمقراطية والتحول الدييمقراطي؛ السيرورات والمأمول في عالم متغير**، ترجمة عفاف البطاينة، مراجعة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، أفريل 2015، بيروت، لبنان.

**43)** الشرقاوي سعاد، **النظم السياسية في العلم المعاصر.1**، المركز، جامعة القاهرة، 2007.

**44)** شفيق محمد، **المنهج العلمي– الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية–**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، د ط، 1985.

**45)** شومبيتر جوزيف، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2011.

**46)** صباح كريم رياح الفتلاوي، **نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي**؛ دراسة مقارنة، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد العاشر، 2008.

**47)** عبد الحميد متولي، **القانون الدستوري والنظم السياسية مع مقارنة المبادئ الدستورية في الشريعة الإسلامية**، ج1، 1975، الإسكندرية.

**48)** عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2004.

**49)** عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع النشأة والتطور**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

**50)** عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع السياسي (النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة)**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2001.

**51)** عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1989، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://www.politics-dz.com/ مدخل إلى علم-السياسة- الدكتور-عصام- سليم، يوم 2020/08/25، على الساعة 12:20 مساءا.

**52)** العكش محمد أحمد نايف، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي (الأردن أنموذجا) (1999-2005)**، دار الحامد.

**53)** علوان حسين، **إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان،2009.

**54)** عليان ربحي مصطفى، غنيم عثمان محمد، **مناهج وأساليب البحث العلمي؛ النظرية والتطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2000، عمان، الأردن.

**55)** العليوي فايد، **الثقافة السياسية في السعودية**، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء المغرب، 2012.

**56)** عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر**، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1999.

**57)** عودة محمد، **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، مصر، 1993.

**58)** غربي علي، **أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية**، منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، دار الطباعة والنشر والتوزيع: الفائز، ط2، جامعة قسنطينة، 2009.

**59)** غونتز هاندل، **إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استكهولم) 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية على الخط 1992**، المكتبة متعددة الوسائط لأمم المتحدة، على الموقع الإلكتروني: http://legal/un.org/avl/pdf/ha/dunche-apdf، اطلع عليه يوم: 2020/01/15، على الساعة:23:07 مساء.

**60)** فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1، 2002، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

**61)** فايد العليوي، **الثقافة السياسية في السعودية النخب المحلية ودورها في تكوين الثقافة السياسية**، المركز الثقافي العربي، ط1، 2012، بيروت، لبنان.

**62)** قيرة إسماعيل وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2002.

**63)** كابانا إيفس، **72 سؤالا متكررا عن الموازنات التشاركية، وإجابتها**، ترجمة ندى محمد، مشروع دعم التنمية الوطنية الإستراتجية، الأمم المتحدة، الحملة العالمية لإدارة المناطق الحضرية، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، القاهرة، مصر، 2009، على الموقع الإلكتروني: https://www.academia.edu، اطلع عليه يوم: 01/29/ 2020، على الساعة : 16:17 مساءا.

**64)** كوبر آدم، **الثقافة التفسير الأنثرويولوجي**، المنظمة العربية للترجمة، ترجمة صباح صديق الدملوجي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2012.

**65)** لمى علي فرح الظاهري، **الديمقراطية شبه المباشرة؛ وتطبيق مظاهرها في بعض الدساتير المعاصرة**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2010.

**66)** لوك جون، **حكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الإجتماعي لجان جاك روسو**، ترجمة محمود شوقي الكيال، دار القومية للطباعة والنشر، دون سنة.

**67)** لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، د س ن، الجزائر.

**68)** ليبهارت أرنت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة حسني زينة، الفرات للنشر والتوزيع، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1، 2006.

**69)** مجموعة من الكتاب، **نظرية الثقافة**، ترجمة علي سيد الصاوي، مراجعة الفاروق زكي يونس، **سلسلة** عالم المعرفة، **رقم 223**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يوليو 1997.

**70)** محمد بن عمر المدخلي، **منهج تحليل المحتوى، تطبيقات على مناهج البحث**، جامعة الملك عبد العزيز، كلية المعلمين بمحافظة جدة، اطلع على الموقع الإلكتروني:https://www.kau.edu.sa ، يوم 2020/09/15، على الساعة 19:43.

**71)** محمد محمود مهدي، **إلى أين تتجه تركيا: الترسيخ ديمقراطي أم الديكتاتوري**، دراسات وأوراق تحليلية، إلى أين تتجه تركيا: ترسيخ ديمقراطي أم ديكتاتوري، سياسات عربية، العدد 16، سبتمبر 2015.

72) محمد محمود مهدي، **إلى أين تتجه تركيا: الترسيخ ديمقراطي أم الديكتاتوري**، دراسات وأوراق تحليلية، إلى أين تتجه تركيا: ترسيخ ديمقراطي أم ديكتاتوري، سياسات عربية، العدد 16، سبتمبر 2015.

73) المحمداوي جميل، **نظريات علم الاجتماع**، مكتبة المثقف، ط1، 2015.

74) المحمداوي علي عبود –حيدر ناظم محمد، **مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي**، لدار صفحات للدراسات والنشر، الإصدار الأول 2011م، سورية– دمشق.

75) محمود حامد مهمور، **علم الاجتماع السياسي**، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، 2012، عمان، الأردن.

76) مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي للإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2000.

77) موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية؛ تدريبات عملية**، ترجمة بوزيد صحراوي، بوشرف كمال، سبعون سعيد، دار القصبة للنشر، 2006.

78) مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، منشورات جامعة السابع من إبريل، دار الكتب العربية، ط1، بنغازي، ليبيا، 2007.

79) مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي، ليبيا،2007.

80) ميعاري محمود، **الثقافة السياسية في فلسطين؛ دراسة ميدانية**، تعقيب: علي الجرباوي، باسم الزبيدي، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فسلطين، ط1، سبتمبر 2003.

81) ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، منشورات جامعة 8 ماي 1945، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية، قسنطينة، 2006، الجزائر.

82) نور الدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2009، الجزائر.

83) هشام محمود الأقداحي،**علم اجتماع السياسة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

84) هنجتنتون صامويل،**النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، ط1، 1993، بيروت، لبنان.

85) ياشا مونك، **الشعب مقابل الديمقراطية لماذا حريتنا في خطر وكيف ننقذها**، مراجعة مالك عيطة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، منشورات جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية، 15ديسمبر 2018.

**86)** يوسف تمار، **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، طاكسيج– كوم، للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2007، الجزائر.

**87)** بوحوش عمار، محمود محمد الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1995.

**ب/ الكتب باللغة الأجنبية:**

**1)** Cédric Polère, **La Démocratie participative état des lieux et premiers éléments de bilan** , Synthèse réalisée par Cédric Polère à l'occasion de l'élaboration du numéro des «Synthèses Millénaire 3 » sur le thème de la démocratie, DPSA - 2007, le centre ressources prospectives du grand lyon le ,en ligne, http://www.millenaire3.com,15/01/2020,23:10pm.

**2)** Georges.Burdeau , **Trois ouvrages sur la démocratie croisade ou**

**3)** Jürgen R. Winkler,**Political culture political science**( en ligne https://www.britannica.com/topic/political-culture,12/02/2019,12:10pm.

**4)** Valesca Lima, **The Limits of participatory democracy and the inclusion of social movements in local government**,school of politics and international relations, university college dublin, maynooth university, dublin, ireland social movement studies.

**5)** -Antonio Floridia, **Participatory Democracy *versus* Deliberative Democracy: Elements for a Possible Theoretical Genealogy, two histories, some intersections,**‹ 7th ecpr general sciences po, bordeaux, 4-7 september 2013‹conference ‹section 19 - four decades of democratic innovation research: revisiting theories, concepts and methods panel 147- historicising deliberative democracy.

**6)** -Antonio Floridia,**Participatory Democracy versus Deliberative Democracy: Elements for a Possible Theoretical Genealogy, Two Histories, Some Intersections,**‹ 7th ECPR General Sciences Po, Bordeaux, 4-7 September 2013‹Conference ‹Section 19 - Four Decades of Democratic Innovation Research: Revisiting Theories, Concepts and Methods Panel 147- Historicising Deliberative Democracy.

**7)** -Baroud Ramzi, **The problème with western democracy in the middle east**",been surfing the site http://www.arabnews.com/?page=7&section=0&article=58422.on:18/07/2009.

**8)** -CHerif Bassiouni et autres, **La Démocratie: principes et réalisation**, publication élaborée par l'union interparlementaire, genève,1998.

**9)** -Huntington Samuel, **The third wave, Democratization in the late twentieth century,** normand london; university of oklahoman press, 1991.

**10)** -Huntington Samuel, **The third wave, Democratization in the late twentieth century**, normand london; university of oklahoman press, 1991,

**11)** **terstament** !in revue francais de science politique ,14 année,n 1,

**12)** -Valesca Lima: **The Limits of participatory democracy and the inclusion of social movements in local government** ,school of politics and international relations, university college dublin, maynooth university, dublin, ireland social movement studies. 1964

**ثالثا: الرسائل والأطروحات الجامعية:**

**أ/ أطروحات الدكتوراه:**


1) بلايلي عبد المالك، **ثقافة العمل لدى العامل وأثرها على الاتصال التنظيمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة ميدانية بالمؤسسات (إنتاج الشكولاتة وصناعة الورق المقوى، صناعة النوافذ الزجاجية والألمنيومية بالمنطقة الصناعية أولاد يعيش، البليدة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، في علم الاجتماع التنظيم والعمل، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 3، 2015/2014، غير منشورة.

2) بلوصيف الطيب، **المجتمع المدني والدولة، دراسة سوسيو– سياسية "الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013/2012، منشورة.

3) بوضياف محمد، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والإعلام، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

4) جيملي بوبكر، **الشباب والمشاركة السياسة، دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي قسنطينة**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009 / 2010، منشورة.

5) دعميش خليصة، **التغير الثقافي والرعاية الاجتماعية للشباب الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص إدارة وتنمية الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2017 /2018، غير منشورة.

6) زدام يوسف، **دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة بالبلدان العربية" دراسة في التغير القيمي المرتبط بمستويات التنمية الإنسانية**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012 /2013، منشورة.

7) علي بن طاهر، **الدولة والمجتمع في الجزائر؛ دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، قسم

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010/ 2011.

8) فيلالي سليمة، **بنية الهوية الجزائرية في ظل العولمة**؛ دراسة على عينة من الطلبة الجامعيين بجامعة باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع الثقافي، قسم العلوم الاجتماعية، علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 201/2013، منشورة.

9) لعور مصطفى، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية**؛ دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988-2008)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010/2009، منشورة.

10) مجاود حسين، **الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس – بن يوسف بن خدة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، 2016 /2017.

11) مخلوف بشير، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة (1989- 1995)؛ دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ- المحللة-** بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران ألسانيا، 2013/2012.

**ب/ رسائل الماجستير:**

1) المجدلاوي محمد نجيب، **أثر الوعي السياسي للشباب الفلسطيني في المشاركة السياسية في قطاع غزة: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016، منشورة.

2) بن كادي حسن، "**التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها**"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة- 2008، منشورة.

3) بودبوز عبد الغاني، **إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها**؛ دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004/ 2005.

4) حاتم سميح سعيد أبو طه، **الثقافة السياسية وأثرها على المشاركة السياسية لدى الشباب في محافظة رفح (دراسة ميدانية)**، درجة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط، عمادة الدراسات العليا، قسم التاريخ والعلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2015، منشورة.

5) حريزي زكرياء، **المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010 /2011، منشورة.

6) حريزي زكرياء، **المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010، منشورة.

7) حليلو نبيل، **التنمية في ضوء الثقافة السياسية للطلبة الجامعيين؛دراسة على عينة من الطلبة الجزائريين بالجامعات الجزائرية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنمية،، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، بسكرة، 2012/2011، منشورة.

8) حمودي سميرة، **الثقافة السياسية لدى الطلبة الجامعيين جامعة تلمسان أنموذجا**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع السياسي والديني، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، منشورة.

9) علي بن الطاهر، **الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2000، 2001.

**رابعا: المجلات العلمية والملتقيات والندوات والمحاضرات:**


1) أحمد صابر حوحو، **مبادئ ومقومات الديمقراطية**، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

2) أحمد ناجي عمايرة، **مفهوم الثقافة وعلاقته بالتنمية الثقافية والثقافة العربية بحث في المفهوم، الثقافة والتنمية**، أوراق ملتقى عمان الثقافي التاسع يوم 23و2000/9/26، إعداد وزارة الثقافة، عمان، دائرة المكتبة الوطنية، الهيئة الاستشارية أحمد طروانة وآخرون، 2005، سلسلة كتب ثقافية تصدرها وزارة الثقافة، المملكة الأردنية الهاشمية.

3) بلعور مصطفى، **حزب جبهة التحرير الوطني؛ ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 4، 2006، ورقلة.

4) بن حادة باديس، **دور الديمقراطية التشاركية في تطوير تسيير الجماعات المحلية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثالث عشر، جامعة العربي التبسي، تبسة.

5) بن حدة باديس، **دور الديمقراطية التشاركية في تطوير تسيير الجماعات المحلية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثالث عشر، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

6) بن عيسى لزهر، **مشاركة المواطن في دعم التنمية المحلية من منظور الديمقراطية التشاركية، – قراءة في التجربة الجزائرية–** مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد02، 2020.

7) بوبكر بختي، **تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 5، العدد 01، 2020، جامعة محمد طاهري محمد بشار، الجزائر.

8) بودرهم فاطمة، **الثقافة السياسية محدد هام للمشاركة السياسية ودعم عملية التحول الديمقراطي**، دراسات وأبحاث، على الموقع الإلكتروني:algerian scientific journal platform ، www.asjp.cerist.dz/utilisateur، تاريخ الاطلاع على الموقع يوم 2018/01/08، ساعة الاطلاع: 18:40 مساءا.

9) بودرهم فاطمة، **الثقافة السياسية محدد هام للمشاركة السياسية ودعم عملية التحول الديمقراطي**، على الموقع الإلكتروني:algerian scientific journal platform ، www.asjp.cerist.dz/utilisateur، تم الاطلاع على الموقع يوم 2020/08/08، على الساعة 18:40 مساءا

**10)** بوسقيعة سليم، **الثقافة السياسية ودور الإعلام في تنميتها**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 11 مارس 2015، قسنطينة.

**11)** بوضياف محمد، **الثقافة السياسية في الجزائر (1962، 1988)**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، ماي 2007، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

**12)** بومدين محمد، **مضامين التعديلات الدستورية الجزائرية (2008-2016) والتركية 2007(-2017 ) لإرساء النظام الرئاسي: دراسة مقارنة**، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 18 عدد 01 مارس 2019.

**13)** جابر سعيد عوض، **اقتراب تحليل النظم في علم السياسة**، ندوة إقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، 1992، قاعدة بحث دراسات سياسية مصرية، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://sites.google.com/site/misraffairs/system_analysis،يوم 2020/08/26، على الساعة 23:06 مساءا.

**14)** جبالة محمد، **إشكالية الديمقراطية؛ رؤية سوسيولوجية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، القسم ب، العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

**15)** حروري سهام، **الديمقراطية التشاتركية المحلية: مقاربة مفاهيمية**، مجلة المفكر، المجلد 10، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

**16)** حساني محمد منير، **الديمقراطية الليبرالية من التمثيلية نحو التشاركية**، مجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

**17)** حمد العجاتي وآخرون، **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية** (نماذج وتوصيات)، منتدى البدائل العربي للدرسات، روافد للنشر والتوزيع، 2011، على الموقع الإلكتروني: http://www.afalebanon.org/ar/publication/5131/%3، يوم 2020/08/17، على الساعة 19:45مساء.

**18)**حموم فريدة، **المعيقات السياسية أمام تحقيق ديمقراطية تشاركية فعالية في الجزائر**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد السابع، ديسمبر 2018، جامعة جيجل، الجزائر.

**19)** الخديري أسامة، **الديمقراطية التشاركية بالمغرب**، مجلة مغرب القانون، على الموقع الإلكتروني: https://www.maroclaw.com، اطلع عليه يوم: 2021/03/23، على الساعة: 18:51مساءا.

**20)** خريبش عبد القادر، **الثقافة السياسية**، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، مجلد1، العدد 02، 2013، جامعة لونيسي علي، البليدة، على الموقع الإلكتروني: algerian scientific journal platform، www.asjp.cerist.dz/utilisateur، تم الاطلاع على الموقع يوم 2020/08/08، على الساعة 18:40 مساءا.

**21)** دبوشة فريد، **إشراك المواطن في صنع القرار على المستوى المحلي: من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 55، العدد 2.

**22)** دبوشة فريد، **الديمقراطية التشاركية على مستوى البلدية في ظل الدستور المغربي لسنة 2011 والتعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016**، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 33، الجزء الثالث/ سبتمبر 2019.

**23)** درقام نادية، **الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية**، مجلة أبعاد/مختبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر، المجلد 05، العدد 01/جوان 2019، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، الجزائر.

**24)** درقام نادية، **الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية**، مجلة أبعاد، مختبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر، المجلد 5، العدد 01/ جوان 2019، جامعة وهران2.

**25)** رحماني جهاد، عزوزي بن عزوز، **الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر، واقع وأفاق**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد التاسع، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

**26)** رحماني جهاد، عزوزي بن عزوز، **الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد التاسع، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

**27)** رمضان عبد المجيد، **الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية** (حالة الجزائر)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16جانفي2017، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

**28)** زرارقة فيروز، **دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد18، جوان 2014، مجلة علمية دورية محكمة تصدرها جامعة سطيف 2، الجزائر.

**29)** زياني صالح، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.

**30)** زياني صالح، **تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر**، مجلة المفكر، العدد 04، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أفريل.

**31)** سنوسي محمد، **الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر "مدخل نظري"**، في مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مجلة علمية دورية محكمة تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي،إشراف سرور طالبي، العام الرابع، العدد 15 فبراير 2018، لبنان.

**32)** سويقات أحمد، **التجربة الحزبية في الجزائر 1962، 2004**، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد 4، 2006.

**33)** سويقات الأمين، **دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية؛ دراسة حالتي الجزائر والمغرب**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17جوان 2017، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

**34)** سويقات الأمين، **دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، دراسة حالتي الجزائر والمغرب**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17 جوان 2017، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

**35)** عبد الجبار أحمد عبد الله، كاظم علي مهدي، **الثقافة السياسية كأداة لتحليل تجربة اللامركزية الإدارية في العراق**، مجلة العلوم السياسية، الإصدار56، 2018، على الموقع الإلكتروني: https://scholar.google.com/citations?user= ،اطلع عليه يوم: 2018/6/23، على الساعة :19:14 مساءا.

**36)** عبد الله غالم، مسعودة رداس، **فواعل تسيير الإدارة المحلية في ظل الديمقراطية التشاركية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، المجلد 03، العدد 01، أفريل 2019، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

**37)** عبد المجيد رمضان، **الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16جانفي 2017، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

**38)** عبد المجيد رمضان، **حيثيات ومآلات التحالفات الحزبية في عهد التعددية السياسية بالجزائر (دراسة في التحالفات الانتخابية التشريعية 2017**، مجلة تحولات، العدد الأول يناير 2018، ورقلة.

**39)** عريب مختار، **الدولة والديمقراطية**، قسم الفلسفة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، مجلة حوليات جامعة الجزائر، الجزء 15، العدد1، مجلة دورية دولية محكمة، اطلع على موقع البوابة الجزائرية للمجلات، https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/18، يوم2020/08/17، على الساعة 19:55مساء.

**40)** علي مصباح محمد الوحيشي، **دور الإعلام الجديد في التنشئة السياسية**، دعم ثقافة المواطنة، ترسيخ الثقافة الدستورية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 16، سبتمبر 2015، جامعة الزاوية، ليبيا.

**41)** عمراوي خديجة، عبد الله غفافلية ياسين، **الإصلاحات السياسية في النظم الانتخابية بين الأحادية والتعددية الحزبية**، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد1 جوان 2020، المركز الجامعي آفلو.

**42)** عنصر العياشي، **التعددية السياسة في الجزائر: الواقع والآفاق**، ورقة مقدمة للندوة الوطنية التي نظمتها جمعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، عمان، الأردن، 1999.

**43)** العيداني سهام، **قراءة في التعديل الدستوري الجديد 2016**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد السابع، جامعة زيان عاشور الجلفة.

**44)** عيساوي عز الدين، **الديمقراطية المحلية: من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 02، 2015، الجزائر.

**45)** غربي محمد، إبراهيم قلواز، **النظرية الوظيفية: نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية**، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد الأول، العدد الثالث، سبتمبر 2019، مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية، جامعة الأغواط.

**46)** فلاق عمر، **علاقة الإدارة بالمواطن في الجزائر، دراسة قانونية للمرسوم 131/88 مكانة المواطن في تجربة وسيط الجمهورية الأسبق ثم اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان،** مجلة الدراسات القانونية، المجلد1، العدد 2.

**47)** فلاق محمد، سميرة أحلام حدو، **دور الشفافية والمسائلة في الحد من الفساد الإداري- تجارب دولية-**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، جوان 2015، ص 11.

**48)** فورار أحمد أمين، **الديمقراطية التشاركية، وأدواتها الرقمية منطلقات نظرية، وتطبيقات عملية،** مجلة البحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 01، شتاء 2018، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

**49)** فوزي نور الدين، هناء قيصران، **تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على الثقافة السياسية؛ دراسة تطبيقية على عينة من تلاميذ ثانوية شكري محمد،** مجلة المفكر، العدد 16 ديسمبر 2017، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

**50)** فوزي نور الدين، هناء قيصران، **تأثير شبكات التواصل الإجتماعي على الثقافة السياسية؛ دراسة تطبيقية على عينة من تلاميذ ثانوية شكري محمد،** مجلة المفكر، العدد 16 ديسمبر 2017، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

**51)** قدور نورة، **الديمقراطية التشاورية (التشاركية) عند يورغن هابرماس،** مجلة تاريخ العلوم، العدد الخامس، المركز الجامعي البيض، اطلع على البواية الجزائرية للمجلات،https://www.asjp.cerist.dz/en/article/12097، يوم 17/ 2020/08، على الساعة 20:13 مساء.

**52)** كرابية أمينة، **الثقافة السياسية لدى الشباب المثقف وأهم العوامل المؤثرة والمتحكمة فيها دراسة ميدانية لمدينة مستغانم،** مجلة التدوين، العدد11، السداسي الثاني 2018.

**53)** لخضاري منصوري، **الجيش وتجربة الإنتقال الديمقراطي في الجزائر (1988-1992)،** دراسات، المستقبل العربي، الجزائر.

**54)** لصلج نوال، **الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية قرءاة في قانون البلدية رقم 11-10،** مجلة الحقيقة، مجلد 17، العدد03، سبتمبر 2018.

**55)** لعشاب مريم، **التكريس الدستوري لمبدأ الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد11، البليدة، الجزائر.

**56)** مالك عبد الله المهدي، **مفهوم التنمية الاجتماعية: رؤية مستقبلية**، مجلة الدراسات المستقبلية، الجزء 17، العدد1، 2016، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

**57)** مخفي كناي، **دراسة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية ديسمبر 1991 بالجزائر**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 12 فيفري 2017، جامعة فارس يحي المدية.

**58)** مرزوقي عمر، فايزة صحراوي، **الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر طبيعة العلاقة**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثامن، جانفي 2016، على الموقع الإلكتروني: www.asjp.cerist.dz › article، يوم:2019/02/24، على الساعة: 16:45 مساءا.

**59)** مساعيد فاطمة، **التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية**: نماذج مختارة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل2011، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، على الموقع الإلكتروني:

**60)** مسعودي يونس، **التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد صفر– مارس 2014، قسم العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

**61)** مشاطي شريفة، **المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد10سبتمبر 2010، جامعة منتوري قسنطينة.

**62)** معو زين العابدين، **دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الخامس جوان 2016، أم البواقي، الجزائر.

**63)** مغربي فريال، **الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية– المملكة المغربية أنموذجا–** مجلة المفكر، العدد17 جوان 2018، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

**64)** مقورة مفيدة، **الديمقراطية التشاركية توجه جديد لتفعيل مشاركة المواطن على ضوء مؤشرات الحكم الراشد**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد01 جانفي2019، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر.

**65)** منال كواش، **إشكالية بناء الدولة في الجزائر: قراءة في واقع الممارسة السياسية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد03، 2020، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.

**66)** مهملي بن علي، **الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية، عدد 13 جوان 2016، المركز الجامعي غليزان، الجزائر.

**67)** ناصر الدين باقي، **دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر دراسة في الأبعاد والمؤشرات**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، العدد الأول أكتوبر 2017، جامعة الجزائر.

**68)** نبهان سالم مرزق أبو جاموس، **الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على إدارة التنوع الإثني**، الأكاديمية العربية في الدانمارك، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك، العدد 24، السنة الثانية عشر، 2020.

**69)** عدنان أحمد مسلم، **محاضرة بعنوان النظريات الاجتماعية**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، السنة الثالثة، الفصل الأول، جامعة دمشق.

**70)** علي هادي جميدي الشكراوي، **محاضرة بعنوان: تعريف النظام السياسي**، مادة النظم السياسية، كلية القانون، جامعة بابل، اطلع على الموقع الإلكتروني: www.uobobylon.edu.iq/uob ، يوم 2020/07/14، الساعة 21:48 مساءا.

**خامسا: المراسيم والقوانين:**

**1)** الجريدة الرسمية الجزائرية للجمهورية الجزائرية، **القانون العضوي رقم 12-03**، المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 جانفي 2012، يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، العدد 01.

**2)** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، **دستور 1996**.

**3)** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 22 نوفمبر 1976**، الصادر بموجب الأمر رقم 76-97 المؤرخ في 30 ذي القعدة عام 1396 الموافق لـ 22 نوفمبر 1976، يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 94، لـ 02 ذو الحجة 1396، الموافق لـ 24 نوفمبر 1976، الباب الأول، المبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع الجزائري،،http://www.majliselouma.dz/index.php، اطلع عليه يوم :2019/04/17، على الساعة:12:26 مساءا.

**4)** الجريدة الرسمية الجزائرية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 16-01**، المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، العدد 14.

5) الجريدة الرسمية الجزائرية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 16-01**، المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 لـ 27 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ 07 مارس 2016.

6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **دستور 23 فيفري 1989**، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 22 رجب عام 1409، الموافق لـ 28فيفري 1989، يتعلق بنشر نص التعديل الدستوري الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989، العدد 9، السنة 26، الأربعاء 23 رجب عام 1409هـ الموافق 01 مارس سنة 1989، الباب الأول المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، الفصل الثالث.

7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 معدل بـ: القانون رقم 02- 03 المؤرخ في 10 أبريل، الجريدة الرسمية رقم25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، **القانون رقم 08- 19** المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

8) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **دستور 1989**، الباب الأول، المادة 2، والمادة 8.

9) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **دستور 1993**.

10) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437**، الموافق 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، العدد 14، السنة الثالثة والخمسون، الجزائر.

11) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المبادئ والأهداف الأساسية، على الموقع الإلكتروني:http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/، اطلع عليه يوم:2019/04/17، على الساعة:12:26 مساءا.

12) المادة 15 من القانون رقم 16-01، المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14 لـ 27 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ 07 مارس 2016.

13) **المادة 31** مكرر من دستور 1996 بعد تعديل 2008.

**14)** الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، **الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية**، على الموقع الإلكتروني: http://www.mcrpsc.gov.ma/formsc/contenu/hiwar/al-mitak-alwatani-arabe.pdf، اطلع عليه يوم: 2020/01/13، على الساعة:12:12 مساءا.

**15)** التعديل الدستوري لسنة 2016، المؤرخ في 28 ديسمبر 2015، الجريدة الرسمية رقم 14المؤرخة في 7 مارس 2016.

**16)** مشروع أمر حكومي يضبط النظام النموذجي لآليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 29 من مجلة الجماعات المحلية، الباب الأول: في آليات الديمقراطية التشاركية، الفصل 5، على الموقع الإلكتروني: http://www.collectiviteslocales.gov.tn/wp-content/uploads/2019/12/consultation.pdf.

**17)** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون الجماعات الإقليمية**، قانون رقم 11- 10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية، العدد 37، لـ 03 جويلية 2011 الباب الثالث ،مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية.

**18)** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون البلدية- **قانون الجماعات الإقليمية**، قانون رقم 11-10مؤرخ في 20رجب عام 1432الموافق 22يونيو سنة2011، يتعلق بالبلدية، 2012، الفصل الأول: المجلس الشعبي البلدي، الفرع الثاني، لجان المجلس الشعبي البلدي،على الموقع الإلكتروني: www.joradp.dz › trv، اطلع عليه يوم: 2020/02/17، على الساعة: 16:57مساء.

**سادسا: المواقع الإلكترونية:**

**1)** إطلع على الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8، يوم 2020/08/25، على الساعة 20:59 مساء.

**2)** اطلع على الموقع الإلكتروني:-https://teb21.com/article/population-of-setif-provinc، يوم 2020/09/15، على الساعة 13:53 مساءا.

**3)** البوشي شريف، **الانتقال الديمقراطي الأسس والآليات، دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات، 25 أكتوبر 2019، تركيا، إسطنبول،على الموقع الإلكتروني: https://eipss-eg.org/wp-

content/uploads/2019/10/%D8%A7%D9%84%D8%A.pdf، يوم: 10/06/ 2019، على الساعة: 14:37 مساءا .

4) **التغيير السياسي**، كافة حقوق النشر محفوظة لدى الموسوعة السياسية. على الموقع الإلكتروني:

5) **الديمقراطية عند كارل ماركس**، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://www.aljumhuriya.net/ar/34005، يوم 2020/08/25، على الساعة 20:59 مساء.

6) الزياني عثمان، **تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي**، مركز الجزيرة للدراسات، 21 أفريل 2015، على الموقع الإلكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/2015421821304044 27.html، تاريخ الإطلاع:2020/02/01، ساعة الإطلاع: 12:14 مساءا.

7) العطار حسن، **الديمقراطية التشاركية**، على الموقع الإلكتروني: https://elaphmorocco.com/Web/opinion/2018/12/32646.html 2029/12/03، على الساعة:18:31مساء.

8) بن الشيخ عصام، الأمين سويقات، **إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي- حالة الجزائر والمغرب، دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي**، على الموقع الإلكتروني: https://dspace.univ-ouargla.dz ، *jspui*، اطلع عليه يوم 2021/07/24، على الساعة: 15:32 مساءا.

9) بن الشيخ عصام، الأمين سويقات، **إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي، حالة الجزائر والمغرب، (دور المواطن ،المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي)**، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، على الموقع الإلكتروني:www.researchgate.net/publication/292137103، اطلع عليه يوم :2017/03/11، على الساعة 15:35 مساءا.

10) بوحنية قوي، **الحراك السياسي في الجزائر**: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن، 7أوت 2019، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، اطلع على الموقع الإلكتروني:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/08/190807065855190.html ، يوم 2021/08/12، على الساعة 22:24 مساءا.

**11)** حاتم دمق، **في مفهوم وآليات الديموقراطية التشاركية وفرص تطبيقها في تونس**، على الموقع الإلكتروني:

http://www.jasmine-foundation.org/ar/?p=1474، اطلع عليه يوم: 2019/05/25، على الساعة: 14:15 مساء.

**12)** حركة البناء الوطني، الموسوعة الحرة، ويكبيديا، إطلع على الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/% ، يوم2020/09/02، على الساعة 17:38 مساء.

**13)** دوركايم إميل، **في تقسيم العمل الاجتماعي**، ترجمة حافظ الجمالي، مجموعة الروائع الإنسانية، الأونسكو، السلسلة العربية، المكتبة الشرقية1982، بيروت، لبنان، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://foulabook.com › book ›، يوم 2020/08/23، على الساعة 22:45مساءا.

**14)** دون مؤلف، **مستقبل التغيير السياسي**، مركز الخليج للدراسات، يومية سياسية مستقلة، 1980، تريم عمران وعبد الله عمران للأعمال الثقافية والإنسانية، جريدة الخليج، على الموقع الإلكتروني: http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/db، أطلع عليه يوم 2019/10/06، على الساعةَ 11:00 صباحا.

**15)** ركاب أمينة، **بحث عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر**، الموسوعة الجزائرية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://www.politics-dz.com/community/threads/ymli-altrsix-aldimqrati-fi-algza-r.11393/، يوم2020/01/20 16:57مساء.

**16)** شعالي لمختار، **الديمقراطية التشاركية آلية لتوسيع المشاركة السياسية**، على الموقع الإلكتروني: http://www.hespress.com، اطلع عليه يوم 2018/03/11 ، الساعة :20:16 مساءا.

**17)** شيهب عادل، **الثقافة والهُوية؛ إشكالية المفاهيم والعلاقة**، جامعة جيجل/ الجزائر، متوفر على الموقع الإلكتروني:http://www.aranthropos.com يوم 2019/11/05، على الساعة 15:05 مساءا.

**18)** صايل السرحان وآخرون، **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي دراسة تطبيقية على طلبة جامعة آل البيت** 2016/2015، المنارة، المجلد (22)، العدد (4/ب)،

2016، على الموقع الإلكتروني:https://scholar.google.com/scholar?q= ، أطلع عليه يوم: 2020/01/07، على الساعة 11:09 صباحا.

**19)** صدفة محمد محمود، **مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أغسطس 2013، على الموقع الإلكتروني: https://www.academia.edu/4227531/، اطلع عليه يوم: 2019/10/05، على الساعة 20:47مساءا.

**20)** غبولي زين العابدين، **الأزمة الجزائرية: دوامة مفرغة**، 5 فيفري 2021، تحليل السياسات، منتدى فكرة، اطلع على الموقع الإلكتروني:-https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy analysis/alazmt-aljzayryt-dwamt-mfrght، يوم 2021/08/12، على الساعة 20:23 مساءا.

**21)** غليون برهان، **معوقات الديمقراطية في الوطن العربي**، على الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D، يوم 2019/12/03، على الساعة: 20:21 مساء.

**22)** فاروق أبو سراج الذهب طيفور، **تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي استشرافا للموجة الخامسة**، على الموقع الإلكتروني:/http://hmsalgeria.net/ar/editor ، يوم: 2021/01/31، على ساعة: 20:00 مساءا.

**23)** قاموس لاروس على الموقع الإلكتروني: https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/d%c3%a9veloppement/249 51 : يوم 2019/11/02، على الساعة: 21:31 مساء

**24)** قوي بوحنية، **الديمقراطية التشاركية لبراديغم لتطوير الأداء البرلماني**، ص 02، على الموقع الإلكترونيwww.univ-ouargla.dz : اطلع عليه 11/03/2017، على الساعة :23:13 مساء.

**25)** كريفي منى، **الديمقراطية التشاركية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية،2019، على الموقع الإلكتروني: http://www.csds-center.com/article/%D8%A7، اطلع عليه يوم: 2019/02/20، على الساعة:09:12 صباحا.

**26)** كوركوف فيليب، **كبار المفكرين في السياسة؛ مسارات نقدية في فلسفة السياسة**، ترجمة علي نجيب إبراهيم، مكتبة مؤمن قريش، دار الكتاب العربي، سلسلة العلوم الإنسانية، بيروت، لبنان، أكتوبر 2014، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://www.zaadbooks.com/download/%D9 ، يوم 24/08/ 2020، على الساعة 21:24 مساءا

**27)** لبيب عبد العزيز، **نظرية العقد الاجتماعي من هوبز إلى جون جاك روسو**، المحور، التفاهم، تونس، على الموقع الإلكتروني: https://tafahom.mara.gov.om/storage/al-tafahom/ar/2013/039/pdf/06.pdf، يوم24جويلية2021، على الساعة21:15 مساءا.

**28)** مالر هنري، **ماركس والديمقراطية والشيوعية**، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://ayman1970.wordpress.com/2011/12/09/%، يوم2020/08/26، على الساعة 12:44 مساء.

**29)** متوفر على الموقع الإلكتروني، **الفرق بين الثقافة والحضارة**، على الموقع الإلكتروني: https://weziwezi.com/%D8%A7%D9%8، يوم2019/11/05، على الساعة 14:30 مساءا.

**30)** مكي عبد المجيد، **العقد الاجتماعي، الأسس النظرية وأبرز النظرية**، مجلة أهل البيت، العدد الأول، اطلع على الموقع الإلكتروني: http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/html/jurnal/1/aqd.htm، يوم 2020/07/14، على الساعة 21:44 مساءا.

**31)** منتديات الجلفة، **هل غرض الديمقراطية تحقيق الحرية السياسية أم المساواة الاجتماعية**، إطلاع على الموقع الإلكتروني:-https://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-964523.html، يوم 2020/08/26، على الساعة 14:18مساءا.

**32)** هوبز توماس، **اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب،هيئة أبو ظبي للثقافة، علي مولا والتراث (كلمة)، دار الفرابي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،ط1، 2011، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://www.alarabimag.com/read/19373-، يوم 2020/07/01، على الساعة 21:45 مساءا.

**33)** وطفة علي أسعد، **التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي**: بحث في مضامين الوعي السياسي عند طلاب جامعة الكويت، كلية التربية، جامعة دمشق، اطلع على على الموقع الإلكتروني:-http://www.transparency.org.kw.au ti.org/upload/books/447.pd، يوم:2019/12/10، على الساعة 00:35 مساءا.

**34)** https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A، أطلع عليه يوم: 2020/10/06، على الساعة 18:05 مساءا.

**35)** أحمد الجربيع، **النظرية الديمقراطية**، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، اطلع على الموقع الإلكتروني:-https://nimd.org/wp-content/uploads/2020/09/Democratic theory.pdf، يوم 2020/07/14، الساعة 21:49 مساءا.

**36)** **الفلسفة السياسية لجون ديوي**، ترجمة سيرين الحاج حسين، موسوعة ستنافورد للفلسفة، مجلة حكمة، من اجل اجتهاد ثقافي وفلسفي، 2018، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://hekmah.org/%، يوم 2020/08/25، على الساعة 13:44 مساء.

**37)** **أنواع الديمقراطية، أبرز أنواع الديمقراطية مع شرحها وأمثلة عليها**، على الموقع الإلكتروني https://marifeh.com/%D8%A3%: يوم 2020/08/17، على الساعة 20:00مساء.

**38)** جان جاك روسو، **في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ترجمة عبد العزيز لبيب**، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2011، مجلة المكتبة العربية، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://www.alarabimag.com/download/23135-pdf، يوم2020/08/24، على الساعة 13:27مساء.

**39)** حركة البناء الوطني باختصار، من نحن، رئيس حركة البناء الوطني، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://elbinaa.com/ حركة، يوم 2020/09/02، على الساعة 15:58 مساء

**40)** حسناء بن سليمان، سهير الفوراتي، **إلى صناديق الاقتراع أيتها المواطنات**، على الموقع الإلكتروني: http: //fetunis.org/media، اطلع عليه يوم: 2019/03/17، على الساعة: 12:15 مساء.

**41)** حسنين توفيق إبراهيم، **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**، مركز الجزيرة للدراسات، اطلع على الموقع الإلكتروني:

https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/20131
2495334831438.html يوم 06/10/ 2019، على الساعة: 14:37 مساءا

**42)** دون مؤلف، **قراءات نظرية: التغيير السياسي- المفهوم والأبعاد**، 10 أفريل 2016، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات سياسية، على الموقع الإلكتروني: https://eipss-eg.org/، اطلع عليه يوم:2020/10/07، على الساعة 20:30 مساءا.

**43)** **رويرت ميشلز**، المعرفة، اطلع على الموقع الإلكتروني:https://www.marefa.org/% ، يوم 2020/08/25، على الساعة: 12:50 مساء.

**44)** **مستقبل الوضع السياسي في الجزائر إثر الانتخابات البرلمانية الأخيرة، مركز الإمارات للسياسات، 21جوان2021**، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://epc.ae/ar/brief/mustaqbal-alwade-alsiyasii-fi-aljazayir-iithr-alaintikhabat-albarlamaniya-alakhira |

**45)** **هربرت بلومر والنظرية التفاعلية الرمزية ... التفاعل الرمزي هو السمة المميزة للتفاعل البشري.** تربية وثقافة، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://lahodod.blogspot.com/2013/12/blog-post_9887.html، يوم 2020/08/26، على الساعة 18:25 مساء.

**46)** الهداجي هشام، **جون لوك ونظرية العقد الاجتماعي**، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، المغرب، اطلع على الموقع الإلكتروني: https://www.mominoun.com/articles/%D8%، يوم 24 جويلية 2021، على الساعة 21:11 مساءا.

**47)** وكالة الأنباء الجزائرية، **بيان المجلس الدستوري بخصوص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019**، إطلع على الموقع الإلكتروني: https://www.aps.dz/ar/algerie/81226-12-2019، يوم 2021/08/13، على الساعة 14:58مساء.

# الملاحق

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة استبيان حول:

# الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر

مقدمة في إطار التحضير لإعداد أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي

إعداد الطالبة:

ريمة مشطوب

إشراف:

أ.د الطيب بلوصيف

ملاحظة: الرجاء منكم الإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الاستمارة بدقة وموضوعية ووضع علامة (X) في الخانة المناسبة، علما أن المعلومات التي تدلون بها ستبقى سرية، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

السنة الجامعية: 2020_2021

## الملحق رقم (01)

**المحور الأول: البيانات الشخصية**

**1- الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

**2- العمر:** أقل من 20سنة ☐ [20- 30 سنة [ ☐ [30-40 سنة [ ☐ [40-50 سنة [ ☐

50 سنة فأكثر ☐

**3- المستوى التعليمي:** دون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

**4- إذا كان مؤهلك جامعي ما هو تخصصك:** التخصصات التقنية ☐ التخصصات الإنسانية والاجتماعية ☐

**5- مكان الإقامة:** منطقة ريفية ☐ منطقة حضرية ☐

**6- الانتماء السياسي:(الحزب الذي تنتمي إليه).....**

**7- عدد سنوات انضمامك للحزب:** أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐

أكثر من 10 سنوات ☐

**8- ما درجة عضويتك في الحزب ؟**

-قيادي على مستوى الوطني ☐

-قيادي على مستوى المحلي ☐

- عضو عادي ☐

- مناضل ☐

**9-** ما الأسباب دفعتك للانضمام إلى الأحزاب السياسية؟

-لامتلاكك كفاءة ومستوى عالي ☐

-الاهتمام بالشأن السياسي للبلاد ☐

-محاولة تقديم أفكار جديدة للتغيير ☐

-من باب المواطنة ☐

شيء أخر؛ أذكره:.....

**المحور الثاني: الثقافة السياسية لدى المنخرطين في الأحزاب السياسية**

**10- ماذا تعني السياسة بالنسبة لك ؟**

-أشخاص يهتمون بالسلطة ☐

-نسق يقرر العلاقة بين مؤسسات الدولة بعضها مع بعض ☐

-كل نشاط يقرر علاقة بين حاكم ومحكوم ☐

شيء أخر؛ أذكره:.....

**11- ماذا تمثل الثقافة السياسية بالنسبة لك ؟**

-امتلاك معارف عن السياسة ☐

-المشاركة في السياسة ☐

-متابعة برامج وأخبار سياسية ☐

شيء أخر؛ أذكره:.....

**12- أي من هذه المصادر تستقي منها ثقافتك السياسية؟**

-الجامعة ☐

-الأحزاب ☐

-مطالعة الكتب السياسية ☐

-وسائل الإعلام التقليدية (الصحف، التلفاز، الإذاعة) ☐

-وسائل الإعلام الجديد (الفايسبوك، الانستغرام، التوتير، اليوتيوب) ☐

-الشخصيات القيادية ☐

- الأسرة ☐

-الأصدقاء ☐

**13-** أذكر 5 أحزاب سياسية تراها أكثر تنظيما في الجزائر؟.....

**14-** هل انضمامك لحزب سياسي ساهم في زيادة معارفك السياسية ؟ نعم ☐ لا ☐

في كلتا الحالتين لماذا؟.....

.....

.....

**15-** ما هي السبل الكفيلة لتحقيق التغيير في المجتمع حسب رأيك؟

المظاهرات والمسيرات ☐ الانتخابات ☐ الانخراط في الأحزاب ☐ المشاركة في الجمعيات ☐

الإضرابات ☐ العنف والتخريب ☐

شيء آخر أذكره:.....

**16**- هل يعمل حزبكم على تفعيل آليات الديمقراطية التشاكية كـ:

-تعديل الدستور ☐

-احترام حقوق الإنسان ☐

-مسائلة الحكومة ومحاربة الفساد ☐

-إشراك المواطن في تسيير الشأن العام والمحلي ☐

آلية أخرى؛ أذكرها:.....

**17**- ما رأيك في الانتخابات التي تنظم في الجزائر ؟

-مؤشرا على الديمقراطية ☐

-قناة للمشاركة الشعبية ☐

-انتخابات مزورة ☐

-أداة لإعادة إنتاج النظام السياسي ☐

رأي آخر؛ أذكره: .....

**18**- هل تعرف النواب الممثلين لولايتك في البرلمان ؟ نعم ☐ لا ☐

**19**- هل تعرف تشكيلة المجلس الشعبي البلدي في البلدية التي تسكن بها؟ نعم ☐ لا ☐

**20**- هل تعرف أسماء الأحزاب الناشطة بولايتك ؟ نعم ☐ لا ☐

**المحور الثالث: الثقافة السياسية والمشاركة السياسية في صنع القرار.**

**21**- كيف تفضل متابعة المعلومات والأخبار السياسية ؟

- من نشاطي داخل الحزب ☐

- من مواقع التواصل الاجتماعي ☐

- من الكتب والمقالات ☐

- من القنوات الإخبارية في التلفاز ☐

- من مصدر آخر؛ أذكره: .....

**22**- ما هي النشاطات التي تقوم بها في الحزب؟

-حضور لقاءات التي ينظمها الحزب ☐

-التسويق لبرنامج الحزب ☐

-التبرع بالمال لصالحه ☐

مهام أخرى؛ أذكرها:.....

**23**- هل سبق واطلعت على البرنامج السياسي لحزب غير حزبك ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا اطلعت عليه فهل كان ذلك؟ لكونك عضوا سابقا ☐ من اجل التصويت عليه ☐

للتعرف على محتواه ☐

لسبب آخر؛ أذكره:.....

**24**- على أي أساس تختار مرشح معين للتصويت عليه في الانتخابات؟

-اسم الحزب ☐

- القرابة ( اسم المرشح) ☐

- الانتماء السياسي للحزب ☐

-البرنامج السياسي للحزب ☐

-إنجازات المرشح ☐

-كفاءة المترشح ☐

اعتبارات أخرى؛ أذكرها:.....

**25**- هل تشارك في الانتخابات ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم فما هي صفة المشاركة؟ كمصوت ☐ كمرشح ☐ كمراقب حزبي ☐

كعضو في الحزب ☐

**26**- هل سبق لك وأن شاركت في تنظيم وتنشيط الحملات الانتخابية لحزبك؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم ما هو الدافع وراء ذلك:

-لقناعتك بنزاهة المرشحين الذين تساندهم ☐

-لأنك تنتمي لهذا الحزب ☐

-لأن تشجيع الكفاءات واجب وطني ☐

-لأن رئيس أو أحد أعضاء الحزب قريب لك أو من معارفك ☐

**27**- هل لديك ميل للترشح في الانتخابات ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم؛ فأي نوع من الانتخابات ترشحت فيها أو ترغب بالترشح فيها مستقبلا؟

-الانتخابات الرئاسية ☐

-الانتخابات التشريعية ☐

-الانتخابات المحلية ☐

إذا كانت الإجابة بلا لماذا؟.....

.....

.....

**28**- في حال مناقشتك لمواضيع وبرامج داخل حزبك مرتبطة بالمشاركة في الاجتماعات مع ممثلي المواطنين في البلدية:

- تناقش معهم ☐

- تستمع فقط دون التدخل بالنقاش ☐

- تنسحب لعدم كفاية معلوماتك ☐

- تتخذ موقف آخر أذكره:.....

**29**- هل ترى أن رؤساء الأحزاب يشاركونكم كأعضاء في صناعة القرار ؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا في كلتا الحالتين؟.....

.....

.....

.....

**المحور الرابع: الثقافة السياسية وأبعاد المسائلة والشفافية:**

**30** - كيف يساهم حزبك في تجسيد أرائه ومشاريعه على مستوى البلدية؟

- النقاش والحوار مع المواطن البسيط ☐

- المشاركة في الانتخابات المحلية ☐

- عقد ندوات وتجمعات لتأطير المنخرطين ☐

- التواصل مع المواطن والمصالح البلدية لنقل انشغالاته ☐

- التفاعل الجواري بين المواطن والبلدية ☐

- المشاركة في المجالس البلدية والمشاريع التنموية المحلية ☐

- النشاط الجمعوي ☐
- التوعية والتحسيس بأهمية التشاور والتشاركية ☐
- لا توجد إجابة ☐

**31** –كيف يتيح الحزب فرص التعرف على معظم المشاريع الاقتصادية التي تقبل عليها البلدية:

–بتقاسم السلطة داخل الحزب ☐

–بتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي ☐

بآلية أخرى أذكرها.....

**32**– ما هي الوسائط التي يستعملها الحزب المنخرط فيه لنشر البيانات والمعلومات على مستوى البلدية؟

- مواقع التواصل الاجتماعي ☐
- الاجتماعات والندوات واللقاءات والخرجات الميدانية ☐
- الإعلانات واللوحات الإشهارية والنشرات ☐
- القنوات الإعلامية ☐
- لجان داخل الحزب ☐
- لا توجد إجابة ☐

**33**– هل ترى أن الحراك الشعبي ساعد على إعطاء أهمية لدور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم كيف ذلك؟ .....

.....

**34**– من خلال انخراطك في الحزب أي من هذه السبل تطبقونها لتعزيز الشفافية ؟

- الدورات التدريبية ☐
- الكتيبات والنشرات ☐
- الإعلام والتحسيس ☐
- تفعيل دور المدارس والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني ☐
- تفعيل مبدأ الكفاءة والجدارة في اختيار القادة داخل الحزب ☐
- العمل على غرس قيم وأخلاقيات المهنة والرقابة الذاتية داخل الحزب ☐
- سبيل آخر؛ أذكره:.....

**35**- ما هي الآليات التي يكرسها حزبك لتعزيز المسائلة؟

- التزويد بالبيانات والمعلومات عن السياسات وإجراءات العمل داخل الحزب ☐
- تزويد مختلف أعضاء الحزب وإعلامهم بحقوقهم وواجباتهم داخل الحزب ☐
- نشر الوعي بأهمية المسائلة للحد من انتشار الفساد ☐
- آلية أخرى؛ أذكرها:.....

**المحور الخامس: الثقافة السياسية ومبدأ إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي**

**36**- هل تستعمل مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن أرائك وتوجهاتك السياسية ؟ نعم ☐ لا ☐

**37**- أي الوسائل الالكترونية تراها أكثر فعالية في إيصال رأيك السياسي ؟

-الفايسبوك ☐

-التوتير ☐

-الأنستغرام ☐

-اليوتيوب ☐

- موقع آخر؛ أذكره:.....

**38**- هل تشارك في لجان الحي في بلديتك ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم ما هي المهام التي تقوم بها هذه اللجان؟

.....

**39**- هل زيادة المعارف السياسية لديك كمنخرط تساعدك في التأثير على المبادرة الشعبية؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم؛ كيف ذلك: .....

**40**- ما هي الأساليب التي تستخدمونها في الحزب لتشجيع المواطنين على المشاركة الانتخابية في المجلس الشعبي البلدي؟

.....

.....

.....

**41**-كيف يتم تطبيق التشاور والحوار بين الحزب والمواطنين؟

-تنشيط لقاءات دورية داخل الحزب ☐

-حضور نداوت تكوينية لمدربين خارج الحزب ☐

-المشاركة في المتابعة والتخطيط للمشاريع المنجزة محليا ☐

- بطريقة أخرى؛ أذكرها:.....

**42**- كيف يتم تطبيق التشاور والحوار داخل الحزب لإقناع المواطن بأهميته في صنع القرار؟

-المحافظة على استقرار الدولة والمحافظة على الأمن ☐

-نقل انشغالات المواطنين إلى السلطات المركزية ☐

- التكفل بمشاكل المواطنين وانشغالاتهم ☐

- بطريقة أخرى؛ أذكرها:.....

**43**- في نظرك أي من هذه هي المعيقات مشاركة المواطن في الشأن المحلي من خلال انخراطك في الحزب؟

- غياب الثقة بين المواطن والأحزاب والمسئولين ☐

- نقص الوعي لدى المواطن بأهمية المشاركة ☐

- الممارسات البيروقراطية( التزوير، الفساد، المحسوبية) ☐

- عزوف المواطن عن المشاركة في الحياة السياسية واللامبالاة ☐

- غياب التواصل والتشاور بين المواطن والمسئول لأجل التنمية المحلية ☐

- لا توجد إجابة ☐

**44**- في رأيك تحسين مخرجات القرار التنموي المحلي يكون من خلال:

- انخراط المواطن في مسار صنع القرار المحلي ومشاركته بفعالية ☐

- اختيار النواب لإيصال انشغالات المواطنين ☐

- العمل على تجاوز المعيقات التي تحد من مشاركة المواطن محليا ☐

بطريقة أخرى أذكرها:.....

**45**- ما طبيعة المساهمة التي يمكن أن تستندون إليها في الحزب للتشاور مع المواطن في صنع القرار؟

-الانخراط في الحزب ☐

-تقديم الآراء والاقتراحات ☐

-المشاركة في تنفيذ القرارات ☐

بطريقة أخرى أذكرها:.....

**46**- ما السبل التي تحرصون عليها في الاجتماعات في المجالس البلدية؟

-إقناع المواطنين بالقرارات المتخذة ☐

-إطلاع المواطنين بالحقائق والمعلومات بكل شفافية عن الخطط التنموية للبلدية ☐

-إطلاع المواطنين بالمشاكل والعراقيل التي تواجه المسؤولين في البلدية لإدارة الخطط التنموية ☐

-إقناع المواطنين بالجهود التي تبذل لتحسين التشاور والحوار لصنع القرار ☐

سبيل آخر؛ أذكره:.....

**47**- كيف تساهم من خلال حزبك في التشاور في الأنشطة والبرامج التي يقدمها الحزب؟

-إعطاء اقتراحات ومشاريع ☐

-الإصغاء والتطبيق فقط ☐

-تدوين وتسجيل المشاريع ☐

بطريقة أخرى أذكرها:.....

**48**- كيف تنظر للبلدية ؟

- وسيط بين السلطة والمواطنين تسعى إلى التقريب بين المواطن وهياكل الدولة ☐

- ممثل لفئات الشعب ينقل انشغالات ومشاكل المواطنين إلى السلطات العليا ☐

- ممثل للسلطة يعمل على استمرارية أدوار الدولة ☐

- جهاز إداري لسحب الوثائق المتعلقة بالأحوال الخاصة للمواطنين ☐

نظرة أخرى؛ أذكرها:.....

**49**- هل القرارات والمشاريع التي تقومون بها في الحزب تساعد على تحقيق مشاركة المواطن في صنع القرار؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

**50**- هل تحرص على حضور الاجتماعات والنقاشات التي تنظمها البلدية من خلال حزبك؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

**51**- في رأيك ما هي علاقة الثقافة السياسية بالديمقراطية التشاركية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

**شكرا على تعاونكم معنا**

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

دليل المقابلة حول:

# الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر

مقدمة في إطار التحضير لإعداد أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي

إعداد الطالبة:

ريمة مشطوب

إشراف:

أ.د الطيب بلوصيف

السنة الجامعية: 2020_2021

## الملحق رقم (02)

**دليل المقابلة**

1/ ماذا تمثل الثقافة السياسية بالنسبة لك؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

2/ما هو تقييمك للوضع السياسي في الجزائر؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

3/ كيف تقيم الحراك الشعبي في الجزائر؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

4/ ما هو تقييمك للانتخابات الرئاسية الأخيرة بالجزائر؟

.....

.....

.....

.....

.....

5/ في نظرك ما هي الديمقراطية التشاركية؟

.....

.....

.....

6/ ما هي الأساليب التي توظفونها في حزبكم لإشراك المواطن في صنع القرار؟

.....

.....

.....

.....

.....

7/ كيف يتجسد مبدأ المساءلة داخل الحزب؟

.....

.....

.....

.....

.....

8/ كيف يمارس حزبكم مبدأ الاستشارة لاختيار ممثل لخوض الانتخابات البرلمانية كممثل عن الحزب؟

.....

.....

.....

.....

.....

9/ ما هي الوسائط التي تستعملونها لإعلام المواطنين حول الاجتماعات والنشاطات التي يقوم بها الحزب وكل ما يحدث في الساحة السياسية؟

.....

.....

.....

.....

.....

10/ ما هي طريقتكم في التداول على المهام والمسؤوليات داخل الحزب؟

.....

.....

.....

.....

.....

11/ ما هو تقييمكم لمؤشر مشاركة المواطنين في متابعة المشاريع المنجزة محليا من قبل المجلس الشعبي البلدي ومنه المشاركة في عملية اتخاذ القرار داخل المجلس البلدي؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

12/ ما هي الصعوبات التي تواجه الثقافة السياسية المشاركة في الجزائر؟

.....

.....

.....

.....

13/ في رأيك كيف يمكن للثقافة السياسية أن تساهم في تكريس وتفعيل ديمقراطية تشاركية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

**شكرا على حسن تعاونكم**

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

دليل استمارة تحليل المضمون حول:

# الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية في الجزائر

مذكّرة مقدمة في إطار التحضير لإعداد أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي

إعداد الطالبة:

ريمة مشطوب

إشراف:

أ.د الطيب بلوصيف

السنة الجامعية: 2021م_2022م

## الملحق رقم (03)

**استمارة تحليل مضمون للصفحة الرسمية لحزب جبهة التحرير الوطني وحركة البناء الوطني على مواقع التواصل الاجتماعي – فايسبوك–**

**أ. تحليل فئات الشكل بالإجابة على السؤال كيف قيل؟**

**الجدول رقم (01) يبين فئة الأساليب المعتمدة من قبل الأحزاب السياسية عبر صفحاتها الرسمية على موقع الفيسبوك في نشر المضامين حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية:**

| الأساليب المعتمدة من قبل الأحزاب السياسية عبر صفحاتها الرسمية على موقع الفيسبوك في نشر المضامين حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| الصور | | | | | | |
| الكتابات الجدراية | | | | | | |
| الفيديوهات | | | | | | |
| الأشكال بيانية | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |

**الجدول رقم (02) يبين فئة طبيعة الصور المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك:**

| طبيعة الصور المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| صور حقيقية ملتقطة من الواقع | | | | | | |
| كاريكاتير | | | | | | |
| رسومات | | | | | | |
| صور مدمجة بين أشكال ورسومات أو كتابات، كاريكاتير | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |

**الجدول رقم (03) يبين فئة طبيعة الكتابات الجدراية المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك:**

| طبيعة الكتابات الجدراية المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| أراء شخصية تابعة للحزب | | | | | | |
| كتابات تابعة لمضامين الحزب | | | | | | |
| كتابات صحفية | | | | | | |
| كتابات تابعة لشهود عيان | | | | | | |
| بيان سياسي | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |

**الجدول رقم (04) يبين فئة طبيعة الفيديوهات المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك:**

| طبيعة الفيديوهات المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| تصوير للاحتجاجات | | | | | | |
| نشاطات الحزب | | | | | | |
| فيديوهات توضيحية | | | | | | |
| الحديث عن البطالة والهجرة | | | | | | |
| تصوير للحراك الشعبي وخروج الشعب للشارع | | | | | | |
| التحدث عن النظام | | | | | | |
| المعارضة والموالاة | | | | | | |
| الانتخابات | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |

**الجدول رقم (05) يبين فئة المدة الزمنية المخصصة للفيديوهات المنشورة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك المتعلقة بالثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية:**

| رقم الفيديو | جبهة التحرير الوطني | حركة البناء الوطني | التكرار حسب كل حزب | | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المدة الزمنية بالساعات والدقائق والثواني | المدة بالساعات والدقائق والثواني | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | ت | % |
| | | | المدة الزمنية بالثواني | % | المدة الزمنية الزمنية بالثواني | % | | |
| الفيديو 1 | | | | | | | | |
| الفيديو 2 | | | | | | | | |
| الفيديو 3 | | | | | | | | |
| الفيديو 4 | | | | | | | | |
| الفيديو 5 | | | | | | | | |
| الفيديو 6 | | | | | | | | |
| الفيديو 7 | | | | | | | | |
| الفيديو 8 | | | | | | | | |
| الفيديو 9 | | | | | | | | |
| الفيديو 10 | | | | | | | | |
| الفيديو 11 | | | | | | | | |
| الفيديو 12 | | | | | | | | |
| الفيديو 13 | | | | | | | | |
| الفيديو 14 | | | | | | | | |
| الفيديو 15 | | | | | | | | |
| الفيديو 16 | | | | | | | | |
| الفيديو 17 | | | | | | | | |
| الفيديو 18 | | | | | | | | |
| الفيديو 19 | | | | | | | | |
| الفيديو 20 | | | | | | | | |
| الفيديو 21 | | | | | | | | |
| الفيديو 22 | | | | | | | | |
| الفيديو 23 | | | | | | | | |
| الفيديو 24 | | | | | | | | |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفيديو 25 | | | | | | | | |
| الفيديو 26 | | | | | | | | |
| الفيديو 27 | | | | | | | | |
| الفيديو 28 | | | | | | | | |
| الفيديو 29 | | | | | | | | |
| الفيديو 30 | | | | | | | | |
| الفيديو 31 | | | | | | | | |
| الفيديو 32 | | | | | | | | |
| الفيديو 33 | | | | | | | | |
| الفيديو 34 | | | | | | | | |
| الفيديو 35 | | | | | | | | |
| الفيديو 36 | | | | | | | | |
| الفيديو 37 | | | | | | | | |
| الفيديو 38 | | | | | | | | |
| الفيديو 39 | | | | | | | | |
| الفيديو 40 | | | | | | | | |
| الفيديو 41 | | | | | | | | |
| **المجموع** | | | | | | | | |

**الجدول رقم (06) يبين فئة طبيعة مصادر المعلومات المعتمد عليها من طرف الأحزاب السياسية عبر صفحاتها الرسمية على موقع الفيسبوك حول موضوع الدراسة:**

| طبيعة مصادر المعلومات المعتمد عليها من طرف الأحزاب السياسية عبر صفحاتها الرسمية على موقع الفيسبوك حول موضوع الدراسة | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| الحزب وحركاته | | | | | | |
| وسائل الإعلام المحلية | | | | | | |
| وسائل الإعلام العربية | | | | | | |
| وسائل الإعلام الغربية | | | | | | |
| مقولات عالمية | | | | | | |
| خطابات | | | | | | |
| حكم | | | | | | |
| مقتطفات من مضامين إعلامية تلفزيونية | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |

**الجدول رقم (07) يبين فئة طبيعة اتجاه الأحزاب السياسية من خلال صفحاتهم الرسمية على موقع الفيسبوك:**

| طبيعة اتجاه الأحزاب السياسية من خلال صفحاتهم الرسمية على موقع الفيسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| مؤيد | | | | | | |
| معارض | | | | | | |
| محايد | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |

**الجدول رقم (08) يبين فئة تفاعل الأحزاب السياسية عبر صفحاتهم الرسمية على موقع الفيسبوك مع الجمهور حول قضايا محل الدراسة:**

| تفاعل الأحزاب السياسية عبر صفحاتهم الرسمية على موقع الفيسبوك مع الجمهور حول قضايا محل الدراسة | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| الرد على التعليقات بالإيجاب | | | | | | |
| الرد على التعليقات بالسلب | | | | | | |
| عدم الرد | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |

**ب. تحليل فئات المحتوى بالإجابة على السؤال ماذا قيل؟**

**الجدول رقم (09) يبين القضايا والمواضيع التي تم طرحها عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية:**

| القضايا والمواضيع التي تم طرحها عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك حول الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| مساندة الرئيس | | | | | | |
| التجاوب مع مطالب الشعب | | | | | | |
| المحافظة على استقرار البلاد | | | | | | |
| الإشادة بالسلمية | | | | | | |
| الأوضاع الاجتماعية في الجزائر | | | | | | |
| المطالبة بحرية التعبير والتغيير والإصلاح | | | | | | |
| القضية الفلسطينية | | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إحياء التاريخ | | | | | | |
| التطورات السياسية في الجزائر (الدعوة إلى الحوار السياسي) | | | | | | |
| الحراك الشعبي | | | | | | |
| رفض العهدة الخامسة (لا للتمديد لا للتأجيل) | | | | | | |
| فساد النظام | | | | | | |
| الانتخابات الرئاسية | | | | | | |
| الحديث عن الدستور | | | | | | |
| تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان | | | | | | |
| المطالبة بالنزاهة والشفافية | | | | | | |
| التحدث عن الجيش | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |

**الجدول رقم (10) يبين فئة طبيعة اللغة المعتمدة في عملية نشر المضامين عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك:**

| فئة طبيعة اللغة المعتمدة في عملية نشر المضامين عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| اللغة العربية الفصحى | | | | | | |
| اللهجة الجزائرية العامة | | | | | | |
| اللغة الأمازيغية | | | | | | |
| اللغة الفرنسية | | | | | | |
| اللغة الانجليزية | | | | | | |
| المزيج بين اللغة العربية واللغة الفرنسية | | | | | | |
| لغة عربية بأحرف لاتينية | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |

**الجدول رقم (11) يبين فئة أساليب مخاطبة الأحزاب السياسية الجمهور عبر الصفحات الرسمية على موقع الفيسبوك:**

| أساليب مخاطبة الأحزاب السياسية الجمهور عبر الصفحات الرسمية على موقع الفيسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| الدعوة للاحتجاج | | | | | | |
| الدعوة إلى السلمية | | | | | | |
| التريث وعدم الخروج للشارع | | | | | | |
| التذكير بالعشرية السوداء | | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مساندة الرئيس | | | | | | |
| الجزائر للجميع نبنيها ونحميها | | | | | | |
| السماع لمطالب الشعب | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |

**الجدول رقم (12) يبين فئة الشعارات المتبناة من قبل الأحزاب السياسية الجمهور عبر الصفحات الرسمية على موقع الفيسبوك:**

| الشعارات المتبناة من قبل الأحزاب السياسية الجمهور عبر الصفحات الرسمية على موقع الفيسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| لا للعهدة الخامسة | | | | | | |
| الجزائر للجميع نحميها نبنيها | | | | | | |
| انتخابات | | | | | | |
| سلمية | | | | | | |
| يتنحاو قاع | | | | | | |
| المادة 102 من الدستور | | | | | | |
| جيش شعب خاوة خاوة | | | | | | |
| ديمقراطية رافضة لإرادة الشعب ديمقراطية مزيفة | | | | | | |
| لا للتمديد لا للتأجيل | | | | | | |
| الشعب يريد تقرير المصير | | | | | | |
| نعم للعهدة الخامسة | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |

**الجدول رقم (13) يبين فئة الشخصيات الأكثر تداولا عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك:**

| الشخصيات الأكثر تداولا عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| بوتفليقة | | | | | | |
| أسرة بوتفليقة | | | | | | |
| القايد صالح | | | | | | |
| رمطان لعمامرة | | | | | | |
| معاذ بوشارب | | | | | | |
| أخرى تذكر (أحمد أويحي، عمار غول،بدوي) | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |

**الجدول رقم (14) يبين فئة مؤشرات المشاركة السياسية التي تعتمدها الأحزاب السياسية عبر الصفحات الرسمية على موقع الفيسبوك:**

| مؤشرات المشاركة السياسية التي تعتمدها الأحزاب السياسية عبر الصفحات الرسمية على موقع الفيسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| التصويت | | | | | | |
| الترشح للانتخابات | | | | | | |
| الاضطرابات، الاحتجاجات، المظاهرات | | | | | | |
| الحقوق المدنية والسياسية | | | | | | |
| الانتماء الحزبي | | | | | | |
| العنف السياسي | | | | | | |
| الولاء | | | | | | |
| حب الوطن | | | | | | |
| المعارضة الحزبية | | | | | | |
| المساهمة في صنع القرار السياسي | | | | | | |
| الإعلام بكل ما يحدث في الساحة السياسية | | | | | | |
| الوحدة والتماسك | | | | | | |
| الاقتراع | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |

**الجدول رقم (15) يبين فئة تبين مؤشرات الديمقراطية المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك:**

| مؤشرات الديمقراطية المتداولة عبر الصفحات الرسمية للأحزاب السياسية على موقع الفيسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| الديمقراطية | | | | | | |
| التداول على السلطة | | | | | | |
| الانتخابات النزيهة | | | | | | |
| المشاركة السياسية | | | | | | |
| الشفافية | | | | | | |
| المساواة والعدالة والحرية | | | | | | |
| الاستجابة للشعب | | | | | | |
| المنافسة الانتخابية | | | | | | |
| الوعي السياسي | | | | | | |
| ضمان حقوق وحريات الفرد (مدنية/سياسية) | | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التعددية الحزبية | | | | | | |
| التنمية | | | | | | |
| الشرعية | | | | | | |
| الثقة | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |

**الجدول رقم (16) يبين فئات تبين مؤشرات الديمقراطية التشاركية المتداولة في صفحات الأحزاب السياسية عبر الفيسبوك:**

| مؤشرات الديمقراطية التشاركية المتداولة في صفحات الأحزاب السياسية عبر الفايسبوك | جبهة التحرير الوطني | | حركة البناء الوطني | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ |
| إشراك المواطنين في الشأن العام والمحلي | | | | | | |
| الاستشارة | | | | | | |
| التشاور والحوار | | | | | | |
| الشراكة | | | | | | |
| إشراك المجتمع المدني | | | | | | |
| المشاركة في المجالس المحلية المنتخبة | | | | | | |
| المشاركة في متابعة المشاريع محليا | | | | | | |
| سيادة الشعب | | | | | | |
| المواطنة | | | | | | |
| صنع القرار | | | | | | |
| التحسس والتطلع لانشغالات المواطنين | | | | | | |
| المبادرة الشعبية | | | | | | |
| ضمان نفاذ المعلومات | | | | | | |
| حق الاستفسار والرقابة | | | | | | |
| التعرف على الحقوق والواجبات | | | | | | |
| التشاركية | | | | | | |
| الأمن والاستقرار | | | | | | |
| المسائلة والشفافية والمحاسبة | | | | | | |
| ديمقراطية تشاركية | | | | | | |
| المجموع | | | | | | |

**ملخص الدراسة:**

**يكتسي مفهومي الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية مكانة معرفية في الخطابات الرسمية الأكاديمية والسياسية، سواء أكانت محلية أو دولية، وهذا لكونها ترتبط بمسعى الحكومات والمؤسسات للسير في سبيل تحقيق الحكم الراشد، خاصة وأن توفر ثقافة السياسية لأفراد يساهم في تجسيد متطلبات المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، وأن مزايا الديمقراطية التشاركية هي إشراك المواطن في التسيير الحسن للشأن المحلي والعام، مما يضمن مشاركة أوسع للمواطنين وفق مبادئ المسائلة والشفافية، التشاور والحوار، والجزائر ليست في منأى عن هذه التطورات العالمية، وعليه جاءت هذه الدراسة الحالية للتعرف من منظور سوسيولوجي على العلاقة التي تربط الثقافة السياسية بالديمقراطية التشاركية في الجزائر، وللبحث في طبيعة هذه العلاقة حاولت الباحثة إجراء دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الأحزاب السياسية بولاية سطيف "حزب جبهة التحرير الوطني" "حركة البناء الوطني" أنموذجا، بالاعتماد على أدوات جمع البيانات: الاستمارة للمنخرطين في الأحزاب السياسية والمقابلة للقيادات الحزبية، بغرض الوصول إلى نتائج امبريقية تؤكد صحة الفرضيات التي تم صياغتها، واستمارة تحليل المحتوى للصفحات الرسمية لهذين الحزبين عبر مواقع التواصل الاجتماعي - موقع الفيسبوك facebook - محاولين تبيان تأثير هذه المواقع على الثقافة السياسية والديمقراطية التشاركية للأحزاب السياسية مستندين إلى المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج:**

**- لا توجد علاقة إرتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم للمشاركة السياسية في صنع القرار.**

**- لا توجد علاقة إرتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم لأبعاد المسائلة والشفافية.**

**- لا توجد علاقة إرتباطية بين مستوى الثقافة السياسية للمنخرطين في الأحزاب السياسية وإدراكهم لمبدأ إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي، ومنه لا توجد علاقة إرتباطية بين الثقافة السياسية وتكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر.**

**- لمواقع التواصل الاجتماعي خاصة موقع الفيسبوك دورا في نشر الثقافة السياسية وتكريس الديمقراطية التشاركية.**

**الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، الديمقراطية التشاركية، الأحزاب السياسية، المشاركة السياسية، المسائلة والشفافية، إشراك المواطن.**

**Summary**

The concept of participated democratic and political cultural have a knowledgeable status in the official academic and political speeches either it was local or international.

And that because of being connected with governments and companies in order to go in the way of realizing good governance specially when having political culture people which helps in recognizing the requirement of the efficient participation in political life. The advantages of participatory democracy is including the citizen in a good controlling for local and general concern.

That can insure a large participation of citizens according to questioning and transparency's principles

Algeria is not far of these global developments. For that this actual study comes to recognize the relation between the level of cultural politic for partisanships and the Algerian participatory democracy's consecration from the sociology perspective.

For search about nature of this relation the researcher tried to do an analytical fieldwork study for a sample in Setif "National Liberation Front Party" "National Constructing Movement" as sample. Depending on collecting data tools: a form for representatives from various parties and leaders party' interview.

Intentionally to reach results which confirm or non the validity of the hypothesis that was wording.

According to an analytical form of the content for the official pages of these parties through social media (face book site). Trying to clarify social media' influence on the cultural politic and democracy participatory for political parties. reposing on descriptive analytical method. The study was extracted to many results:

- There is no relation between political culture of the participatory of political parties and their consciousness in political participation in making decision.

-There is no connected relation between participatory political parties' political culture and their consciousness for far questioning and transparency.

- There is no relation between political culture of participatory political parties and their consciousness in non engagement citizens in controlling local issues. So that there is no relation between political culture and participatory democracy's consecration in Algeria.

- Social media sites especially face book have a big role in spreading political culture and the participatory democracy's consecration.

**Key words:** political culture, participatory democracy, political parties, political participation, questioning and transparency, participating citizens.